جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية

إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان

(2019-2005)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص :دراسات أفريقية

إعداد الطالبة

صونية مسعودي

إشراف الأستاذ ة الدكتورة

بورنان نعيمة

2021-2022 م/1442-1443 هـ

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية

إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان

(2019-2005)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص :دراسات أفريقية

إعداد الطالبة

صونية مسعودي

إشراف الأستاذ ة الدكتورة

بورنان نعيمة

2021-2022 م/1442-1443 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾

(سورة النمل الأية 15)

{ قد يدعي المرء أنه وصل إلى نهاية أي طريق يسلكه باستثناء طريق العلم والمعرفة ...إذ عليه أن يتابع مادام قادرا على السير...فليس لهذا الطريق من نهاية }

داوود محمود يعقوب

الإهداء

إلى من سخرا لي كل شيء من أجل نجاحي

خالص الشكر إلى من حملتني وهنا على وهن... **والدتي**

وإلى من وفر لي

الرعاية والاهتمام من أجل بلوغ مراتب عليا . وعلّمني أنّ الحياة مبادئ وأخلاق ... **والدي**

و إلى كل فردٍ من أفراد العائلة الكريمة...

الشّكر والتّقدير

بعد الحمد والشّكر لله تعالى على عونه وتوفيقه، لا يسعني بعد الانتهاء من إعداد هذه الأطروحة إلاّ أن أتقدّم بجزيل الشّكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتي الفاضلة

"**الدكتورة نعيمة بورنان**"

التي تفضّلت بالإشراف على هذا البحث، حيث قدّمت لي كل النّصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد

فلها مني كل الشكر والتّقدير.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل أساتذة العلوم السياسية الذين رافقوني في مشواريّ الجامعي، وخاصة الأستاذ الدكتور مولود مسلم

صونية مسعودي

مقدمة

إهتمى الدارسون والأكاديميون وحتى الممارسون على حد سواء بموضوع الدولة، من حيث مدخلاتها ومخرجاتها، باعتبارها كلا معقدا ومتشابكا لاسيما في تداعياتها على الأمم والمجتمعات والأفراد. فهي تلعب دورا بارزا في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والإجتماعية والأمنية، ومن ثم فقد جلب موضوع بناء الدولة وهندستها إهتمام السياسيين والمفكرين باعتبارها الآلية التي من خلالها تمنح للفكر الإنساني المجال والقدرة على تطويرها للتكيف مع الأوضاع، وإيجاد متطلبات الحياة وتوفر شروط أمن الإنسان والمحافظة على بقائه وتنمية قدراته، بحيث تعبّر عملية بناء الدولة عن جملة من المؤسسات والقواعد والوظائف والأنظمة المجسدة لعقائد النخب الحاكمة وتصوراتهم ومذاهبهم، خلال الوقائع الاجتماعية الداخلية والتفاعلات الدولية.

وقد خلفت النزاعات الداخلية من إثنية– عرقية إلى نزاعات وحروب أهلية بعد الحرب الباردة من البلقان إلى الشرق الأوسط وصولا إلى إفريقيا، أضرارا جسيمة أثرت بشكل مباشر على مؤسسات الدولة، وأبنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أثرت سلبا على أدائها لوظائفها، ما جعل من مفهوم بناء الدولة إطار مرجعيا عاما ومسعى إستعجالي للخروج بهذه الدول من حالة اللاستقرار والفوضى إلى حالة الاستقرار والأمن، وهنا ارتبط مفهوم بناء الدولة بشكل كبير بمرحلة بناء السلم أين يتم العمل على تعزيز المؤسسات والهياكل التأسيسية التي تساعد أطراف النزاع على الإنتقال من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلم والاستقرار، وذلك من خلال المبادرة بعمليات تهدف إلى إنعاش المجتمع المدني، وإعادة بعث ودعم البنى التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحروب والنزاعات.

وقد عرفت العديد من الدول الإفريقية على غرار جنوب السودان، العديد من التحديات في عملية بناء الدولة، وهذا بعد انفصالها عن جمهورية السودان عام 2011، حيث يعتبر هذا الانفصال نقطة تحول تاريخية مهمة أدخلت جنوب السودان إلى المجتمع الدولي كدولة مستقلة، وبالتالي بروز دولة جديدة تصاحب مع تحديات كبيرة تحتاج معالجتها إلى بعد نظر لكي يترجم الإنفصال إلى مستوى معيشي عالي لشعب جنوب السودان، بما يحفظ له وضعيته الجديدة هذه المهمة التي كان متوقعا أن تتكفل بها اتفاقية السلام الشامل، فعلى الرغم من أن الانفصال أوقف حربا مدمرة استمرت لعقود بين أبناء الوطن الواحد بين الشمال والجنوب، إلا أن عملية بناء الدولة كانت بداية لمعركة جديدة نسبة إلى هشاشة البنية السياسية وضعف العمل الحزبي وهياكل المجتمع المدني وانعدام مؤسسات الدولة

الحديثة، وتحدي بناء خدمة مدنية فاعلة، ومؤسسات تعليمية قادرة وقضاء مؤهل، واستمرار عسكرة الحياة لفترات طويلة.

إذ يعكس الدور المناط بعملية بناء الدولة الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتي تعبر عن هندسة هذا البناء السياسي والاجتماعي، فإن الكثير من حالات بناء الدولة في المجتمعات المنفصلة حديثا كحالة جنوب السودان تكشف عن عديد أشكال عدم الاتساق بسبب لجوئها إلى نماذج جاهزة، غربية اختزالية مستوردة لا تستجيب للاحتياجات والمتطلبات الحقيقية لمجتمعات الدول النامية حيث تكشف هذه العملية عن عدم التطابق بغرسها في سياق مغاير أين تأتي النتائج مخيبة للآمال، وهو ما يستدعي مرعاة الحقائق والسياق الثقافي والاجتماعي للبلد محل تلك الهندسة حتى يحقق تلك الاحتياجات.

ولا يمكن دراسة عملية بناء الدولة في جنوب السودان باستبعاد الميراث التاريخي الذي ورثته قبل انفصالها عن الدولة الأم، والتي أرست بدورها ضعف وغياب الفاعلية في الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون إغفال تأثيرات الموجات الفكرية والسياسية والتيارات الإيديولوجية وانعكاساتها على مضامين بناء الدولة، وقناعات النخب على ذلك وقيمهم وتصوراتهم، إلى جانب التأثير على طبيعة التفاعلات الاجتماعية .

تقتضي دراسة موضوع بناء الدولة كذلك عدم إغفال تأثير النسق الإقليمي والتفاعلات الدولية الحاصلة ومصالح القوى الفاعلة فيه، وتوجهاتهم في هندسة نمط هذه العملية في العالم الخارجي، وكان ذلك جليا في الأطوار المختلفة لهذه العملية، حيث نلاحظ أن موضوع بناء الدولة ومحوره جذب اهتمام القائمين على هذه العملية، الذي انصب بشكل كبير حول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحرر من التبعية .ولكنه أصبح بعد ذلك أكثر اهتماما بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ومشاركة المجتمع المدني والإصلاح السياسي والاقتصادي وهذا استجابة للاحتياجات الداخلية والضغوط الخارجية.

إشكالية الدراسة:

تعد عملية بناء الدولة في جنوب السودان معضلة أساسية تلعب فيها عوامل عديدة أدوار معتبرة و متباينة، تستدعي دراسة تحليلية لفهم تعقيدات هذه الحالة، في ظل سياق داخلي محلي يتميز بانقسام مجتمعي حاد تحمل في طياتها رهانات سياسية واقتصادية مجهولة المألات، وهذا ما يستوجب طرح الإشكالية التالية :

– ماهي حدود العلاقة بين أبعاد مدخلات ومخرجات عملية بناء الدولة في جنوب السودان ؟

ونفك غموض الإشكالية بطرح التسؤلات التالية:

1. كيف أثر مدخل الميراث التاريخي في شكل بناء الدولة ووظائفها والأدوار المخصصة للفواعل السياسية و الاجتماعية والاقتصادية في جنوب السودان ؟
2. ما هي طبيعة توازنات القوة السائدة بين الجماعات القبلية المكونة لمجتمع دولة جنوب السودان وما تأثير هذه التعددية على جودة نظام الحكم و الإدارة فيها ؟
3. كيف انعكست بيئة صناع السياسات ومعتقداتهم على عملية بناء الدولة وفعالية أدائهم على الاستقرار السياسي– المؤسساتي ؟
4. ما هي التهديدات الأمنية المختلفة التي تعمل على زعزعة الاستقرار في جنوب السودان ؟
5. ما طبيعة التدخل الإقليمي والدولي في توجيه مسار عملية بناء الدولة في جنوب السودان ؟

حدود الدراسة :

أ–الحدود الزمانية :

يتحدد المجال الزماني لدارسة منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيروبي يوم 9 يناير 2005 ، فبداية الدراسة من 2005 يفسر على أن هذه الفترة تعتبر مفصلية ونقطة تحول تاريخية من خلال أنها أنهت أطول حرب شهدتها القارة الأفريقية تمهيدا لإجراء الاستفتاء وبداية وضع أسس ولبنات بناء الدولة في جنوب السودان.

ب-الحدودية المكانية :

يضم الإطار المكاني للدراسة من جهة السياق الداخلي لجنوب السودان بما يعرفه من بيئة داخلية و أبنية اجتماعية واقتصادية و سياسية، حيث يتم إبراز المشاكل البنيوية لعملية بناء الدولة، وتتعلق بإبراز التقسيمات المجتمعية والتركيبات الإثنية وتوزيعها الجغرافي وتأثيرها على عملية بناء الدولة، كما يضم السياق الخارجي لجنوب السودان، والبيئة الإقليمية وهي الدول المجاورة التي تؤثر في عملية بناء الدولة، كما تتطرق الدراسة للمناطق المشتركة للدولتين والتي تسمى مناطق التماس أهمها منطقة أبيي، وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

ج-الحدود الموضوعية:

يتمحور موضوع الدراسة حول أبعاد المدخلات ومخرجات البيئة المؤسسية والسياسية والدستورية لعملية بناء الدولة بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، ذلك أن موضوع بناء الدولة معقد ومتشابك يتأثر بالعديد من الموضوعات والسياقات المختلفة سواء من حيث المكان أو الزمان وكذا المعتقدات والمذاهب والتصورات الفردية، وكذا تأثير البيئة المحلية والدولية على طبيعة مخرجات عملية بناء الدولة في جنوب السودان.

فرضيات الدراسة :

تقتضي الإشكالية المطروحة افتراض مجموعة من الفروض والتفسيرات المحتملة لها، باعتبارها تصف الأسباب والعلاقات الممكنة والموجودة بين تحديد نمط الدولة والعوامل المسؤولة عنها، وذلك في ظل وجود أكثر من متغير قد يؤدي إلى تشكل حالة من عدمها وذلك بإختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يتوقف مستوى النجاح في بناء دولة على حجم مدى التكامل والإنسجام جميع العناصر المكونة للمجتمع. فكلما زاد الإخفاق في بناء هوية موحدة متكاملة كلما كان هناك تعطل في عملية بناء دولة .
- **الفرضية الثانية:** كلما ازدادت مؤسسات الدولة ضعفا كلما فشلت العملية التوافقية التي تستند إلى رهانات سياسية واقتصادية، وأمنية.

- **الفرضية الثالثة:** كلما توسعت الفجوة بين التوقعات والإنجازات زاد احتمال فشل عملية بناء الدولة. فعدم قدرة أطراف العملية السياسية على تلبية الحاجيات الأساسية للأفراد يدفعهم إلى السلوك العدواني وإلى النزاع بدل البناء .
- **الفرضية الرابعة:** فشل السلطة السياسية في إصلاح القطاع الأمني يؤدي لتهديد عملية بناء الدولة.
- **الفرضية الخامسة:** تلعب الفواعل الخارجية أدوارا حاسمة في إرساء أسس بناء الدولة وتثبيت مؤسساتها.

الأهمية العلمية والعملية:

أ- الأهمية العلمية:

فرضت التحولات العالمية ضرورة المراجعة الشاملة لكثير من المفاهيم والأطر والافتراضات في العلوم الاجتماعية بما فيها علم السياسة، ويعد موضوع الدولة الأكثر تأثرا بهذه المراجعة، ليس فقط لأنه يقع في قلب علم السياسة، ولكن هذه التحولات مست مؤسسة الدولة وأثرت فيها بشكل واضح، وعليه فإن الاهتمام برصد وتحليل ما هو جديد في دراسة بنية الدولة على الصعيدين النظري والمنهجي، كما أن دراسة عملية بناء الدولة في جنوب السودان تكتسب أهمية بالغة كونها تسلط الضوء على أحد أهم المواضيع بالنسبة لدارسي الشؤون الأفريقية، حيث يحظى الموضوع بأهمية أكاديمية في مجال الدراسات السياسية.

ب- الأهمية العملية :

تأتي أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في تزويد المهتمين بموضوع بناء الدولة في جنوب السودان وكذا الفاعلين والممارسين وأصحاب القرار السياسيين بجملة من المعارف والمعلومات المتعلقة بعملية بناء الدولة في جنوب السودان، وما يعتريها من قصور وما يجابهها من تحديات محلية ودولية، حيث لا يمكن تصور انجاز متطلبات التنمية والتطوير والتحديث في غياب الاستقرار الاجتماعي والسياسي وانعكاسات ذلك على بناء دولة وطنية عصرية، رشيدة وفاعلة.

الدراسات السابقة

تعتبر دراسة عملية بناء الدولة في جنوب السودان من المواضيع التي جذبت عديد المهتمين والدارسين في السنوات الأخيرة، وذلك في إطار الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا القارة الأفريقية عموما وجنوب السودان خصوصا، ويعتبر تقرير " **لام أكول أجاوين** " بعنوان " ***دولة جنوب السودان :مسار البناء وتحديات الواقع*** " الصادر في فيفري 2014 من أهم التقارير التي عالجت أزمة جنوب السودان ما بعد الانفصال، حيث توصل الباحث على أن جذور الأزمة السياسية في جنوب السودان تعود إلى فشل الحزب الحاكم في الانتقال من حركة مسلحة إلى حزب سياسي يقود عملية تحقيق تطلعات جنوب السودان بعد التوصل إلى السلام عام 2005، وتحول مشروعه على نزاع مستميت حول السلطة بين مجموعاته المختلفة، كما تطرق التقرير إلى مواقف الدول الإقليمية والدولية من الأزمة السياسية في جنوب السودان، وفي الأخير قدم الباحث مجموعة من التوصيات للخروج من المشاكل التي تواجه جنوب السودان كان من أهمها ضرورة توفير الأمن وسيادة حكم القانون والتنمية .

ومن بين الدراسات التي عالجت موضوع الدراسة أطروحة الدكتورة للباحثة " **سارة دي سمون** " **Sara de Simone** تحت عنوان ***State-building South Sudan. Discourses, Practices and Actors of a Negotiated Project (1999-2013)*** في جامعة باريس للعلوم السياسية الصادرة سنة 2014؛ حيث تعرضت الباحثة لجذور أزمة جنوب السودان و أهم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه جنوب السودان بعد الانفصال مع التركيز على التهديدات الأمنية والمشاكل الحدودية.

كما تعتبر دراسة "**محمد الأمين بن عودة**" بعنوان "**أثر التعددية الإثنية في تحديد طبيعة الحكم الإداري دراسة حالة دولة جنوب السودان** " الصادرة عام 2018 من أهم الدراسات التي تناولت قضية جنوب السودان من خلال دراسة التركيبة المجتمعية الإثنية بدولة جنوب السودان من جهة، وإدراك طبيعة التوازنات السائدة بين مختلف القوى و الجماعات الإثنية في الدولة الوليدة من جهة أخرى، ومدى تأثيرها وتأثرها بمحيطها الإفريقي، كما قام الباحث بدراسة طبيعة نظام الحكم و الإدارة بدولة جنوب السودان، ومدى اتساقه مع مختلف المحددات والمقومات السياسية، المجتمعية و الاقتصادية، و النسق الإقليمي الإفريقي الذي تنتمي إليه.

ونجد أيضا دراسة "**انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص**" لمجموعة مؤلفين من بينهم "**إجلال رأفت**" الصادر سنة 2012، وقد تناول مشكلة جنوب السودان، وذلك بإلقاء الضوء على الجذور التاريخية للأزمة إضافة للإشارة إلى أسباب النزاع بين الشمال والجنوب ومناطق التماس بين الدولتين، كما تطرق الكتاب إلى دور الأطراف الخارجية الفاعلة مع التطرق إلى دور الأطراف الإقليمية ودول الجوار المشاركة في عملية بناء السلام في جنوب السودان.

ويعد دراسة" **انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري** " للدكتور **عبد اللطيف فاروق أحمد**، عام 2016، ضمن الدراسات التي تناولت قضية جنوب السودان من خلال معالجة الأسباب الداخلية والخارجية لانفصال جنوب السودان والعوامل المساعدة في بناء الدولة في جنوب السودان والسيناريوهات المتوقعة، مع تركيز الباحث على تداعيات الانفصال المحلية والإقليمية ومعضلة المصالح المصرية.

وبناء على هذه الدراسات تعمل هذه الدراسة على الإلمام بمختلف المتغييرات وأبعاد المدخلات والمخرجات الخاصة بعملية بناء الدولة و اطلاع الباحث وتزويده بمجموع المعارف العلمية والمتمثلة في اكتشاف بعض الجوانب المجهولة عن عملية بناء الدولة في جنوب السودان، ومعرفة الاعتبارات القائمة خلف ذلك، وإزالة الغموض المتعلق بمكان النجاح والفشل التي صاحبت هذه العملية، وتقدير مدى استغلال الفرص والإمكانات المتاحة والعوائق المقيدة لهذا المشروع، ومعرفة تصورات القائمين على هذه العملية وخلفياتهم الفكرية في ظل نزاع داخلي لا تزال آثاره تتجلى حتى اليوم بالإضافة إلى تحديات الفاعلين الخارجيين الدولية باعتبارها مدخلات في عملية بناء الدولة.

المنهجية المتبعة في الدراسة:

يمثل موضوع بناء الدولة ظاهرة مركبة ومعقدة ولها أبعادها التاريخية الثقافية والسياسية المحلية والدولية والاقتصادية، ومن ثم فإنها تستدعي منهجية مركبة تستوعب مكوناتها وأوزانها المختلفة .فهي تتطلب منهجية تكاملية تعتمد على علومًا متساندة تراعي مستويات الظاهرة ومتغيراتها، وتقاطعاتها المختلفة، ويعد **الاقتراب المتعدد المستويات والمتغيرات** الذي استخدمه " **تشارلز هيرمان Charles Hermann** " واحدًا من أهم الاقترابات التي تستخدمها هذه الدراسة .وهو يتوافق إلى حد بعيد مع **اقتراب التفاعل السياسي** الذي دعت إليه " **نعومي شازان**" **Naomi Chazan** ويتكاملان ، ويتوافقان

مع **الاقتراب النسقي Systemic Approach** الذي استخدمه " **ديفيد إيستون" David Easton.**

ومن شأن تكامل هذه الاقترابات الإحاطة بعملية بناء الدولة في جنوب السودان ومكوناتها، ومصادرها، وتجلياتها، وأبعادها، وفرص نجاحها وقيودها، والحصول على المزيد من البيانات عنها . واستكشاف هذه الظاهرة ووصفها تفسيرها وتقويمها.

حيث تتطلب طبيعة موضوع بناء الدولة في جنوب السودان، استخدام تكاملا منهجيا من خلال الإعتماد على:

1. **مركب تحليلي متعدد المتغيرات والمستويات؛** كون تناول الدراسة للموضوع جاء على أساس المستويات التحليلية التالية :المستوى التاريخي، النظام السياسي، السياق الداخلي وما يشمله من بناء سياسي واقتصادي واجتماعي، وكذا السياق الإقليمي والدولي الذي تفاعلت فيه مختلف القوى السياسية والمجتمعية في إطار عملية بناء الدولة.[1]

2. **منظار التفاعل السياسي the Political Interction Framework** الذي اقترحته "**نعومي شازان**" لدراسة العمليات السياسية في إفريقيا، يذهب هذا الاقتراب إلى ما وراء محدوديات مدارس التفكير الموجودة الذي يتضمن كل منها استبصارات متطورة في نقاط متنوعة، وهو مركب تحليلي يتميز بالشمول والاستيعاب لمكونات الحالة الإفريقية، إذ يركز على البعد التاريخي، وعلى العمليات المعقدة والعوامل التي تؤثر في القارة.

وينطلق هذا الاقتراب من افتراض مفاده أن علاقة الدولة بالمجتمع في إفريقيا تعد مركزية لفهم دينامية الحياة السياسية الإفريقية، فالأفراد والحكومات مقيدون بعوامل مختلفة ديموغرافية، وتكنولوجية وعالمية وتاريخية وإيديولوجية واجتماعية، إذ تحدد هذه العوامل شروط التغير والخيارات المتاحة في كل لحظة تاريخية .فالقرارات والعمليات السياسية لا يقتصر صنعها على السياسيين والموظفين الرسميين فقط، ولكن تشارك فيها إلى جانب التنظيمات الاجتماعية الداخلية فاعلون خارجيون[2].

---

[1]- Laura Neack and Jeanne Hey," Generational change in Foreign Policy Analysis ," in Laura Neack and al. (eds), ***Foreign Policy Analysis*** (New jersey: Prentice Hall, 1995),p.10.

[2] -Serie McDougal, "African Foreign Policy: A Question of methodology," ***The Journal of Pan African Studies***, vol. 2, no. 9 (March 2009), pp.(64-75).

ويفترض اقتراب التفاعل السياسي أن المكونات المفتاحية للسياسة، الإفريقية، أوسع من المجال الرسمي والشكلي للدولة، فالأفراد والبنى الاجتماعية وأبنية السلطة التقليدية تلعب دورا هاما في الحياة السياسية الإفريقية إلى جانب المؤسسات الرسمية[1]، ومن ثم فإن دراسة الأبعاد المتعددة لتفاعل السياسي وأساليب التبادل مكن من رسم أنماط انتقال السياسة في إفريقيا بأكثر دقة، وانتشارها بالنسبة للعمليات الاقتصادية والاجتماعية والخيارات السياسية، فالعوامل السياسية في إطار التفاعل السياسي تفسر هذه الحقائق الاقتصادية والاجتماعية، فسياسة تدرك كمجموعة من المعاملات ومظاهر ممارسة الاختيار بواسطة عدد من الفاعلين داخل المعالم الموجودة، إن هذا المنظار بخلاف الرؤى التفسيرية الأخرى التي تعتمد في تفسيرها للعملية السياسية على متغير واحد، فإنه يساعد بشموله لمختلف العوامل والمتغيرات الفاعلة في العملية السياسية على تغيير مصير عدد من البلدان الإفريقية، إذ يعنى بالكشف عن العمليات السارية الجارية، و توضيح الفرص والقيود والأنماط المستقبلية .[2]

3. الاقتراب النسقي، باعتبار أنه ينظر للكيانات الاجتماعية وعلاقاتها فيما بينها بوصفها نظاما، نظرا لأنها تمثل مجموعة من العناصر و المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، أيضا افتراضه أن كل مجموعة تسعى للحفاظ على حدودها الفاصلة عن الجماعات الأخرى، فهذا الاقتراب الذي يتماشى مع الاقتراب المتعدد المستويات، يساعد في فهم صيرورة النظم، وهو المنطلق النظري التحليلي لجميع المستخدمين كمفهوم للنظام في كل تحليلاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[3]

4.المقاربة المؤسساتية الجديدة، جاءت كبديل عن المؤسساتية التقليدية التي كانت تهتم في دراستها للدولة على تبيان أركانها، ووظائفها أو وصف شكل الدولة والحكومات ومدى خضوعها للقواعد الدستورية، فالمؤسساتية الجديدة لم تعد تكتفي بالأطر الشكلية بل عملت على تفاعل المؤسسة مع بيئتها والاهتمام بالتأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والبيئة التي توجد فيها وهكذا أدخلت السياقات الثقافية الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية التي تتبادل التأثير مع المؤسسة التي تعيش ضمنها.

---

[1]- Naomi Chazan et al.(eds.), ***Politics and Society in Contemporary Africa*** (Colorado: Lynne Rynner Publishers, 1999), pp.(23, 24)

[2]- ***Ibid***.,p.25.

[3]- محمد شلبي ، ***المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم ،المناهج ، الاقترابات والأدوات*** (الجزائر : دار هومه ،2007)، ص ص .137.

فالترتيبات المؤسسية تؤثر في النزاع بين فاعلي الدولة والمجتمع، حيث أن تلك الترتيبات توجد الساحات التي تتنازع فيها قوى المجتمع، بالإضافة إلى إيجاد الشروط والموارد المتاحة، كما أن المؤسسات سوف تكون وسيطا بين مصالح وقدرات فاعلي الدولة والمجتمع [1].

كما تستخدم الدراسة المناهج التالية:

1.المنهج التاريخي:

وهو الطريق الذي يتّبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، من أجل استخلاص التعميمات والنتائج العامة والتي لا تقف في فهم أحداث الماضي ولكن أيضا تساعد في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وتوجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل، تمّ الاعتماد على هذا المنهج بشكل أساسي في الدراسة، انطلاقا من فكرة أنّ عملية بناء الدولة في جنوب السودان لا يمكن فهمها في الوقت الحاضر إلاّ من خلال العودة إلى كيفية انفصال الجنوب عن الدولة الأم وظهورها كدولة؛ فالعودة للتاريخ ودراسة أحداثه يعتبر لبنة أولى لفهم التحديات التي تجابه عملية بناء الدولة، وتحليلها بشكل يسمح بالتنبأ بمجريات وإتجاهات الأحداث مستقبلا.

2. المنهج الوصفي:

وهو المنهج الذي يعتمد على تحليل ودراسة مجموعة من الظواهر، ويقوم بوصف هذه الظواهر وصفاً دقيقاً محدد، ويقوم بالتعبير عنها من خلال إعطاءها صفات رقمية، وكتابية وجداول وبيانات تحدد هذه الظواهر ومدى ارتباطها مع الظواهر الأخرى، حيث يعتبر المنهج الوصفي منهج واسع يتضمن الأساليب الفرعية، وبإستخدام هذا المنهج تتمكن الدراسة من تتبع عملية بناء الدولة في جنوب السودان من جهة، و شكل و نمط الحكم و الإدارة فيها من جهةٍ أخرى، كما يساعد هذا المنهج في وصف البيئة الداخلية والخارجية لجنوب السودان.

أما عن التقنيات تستخدم الدراسة:

1.تقنية دراسة الحالة Case Study، الذي يسمح بالكشف عن حقيقة الظاهرة المدروسة عبر جمع البيانات المتعلقة بها، ثم دراسة مرحلة معينة من مراحلها أو جميع المراحل التي تمر بها؛ ذلك أنه

[1] - Marian Fendius Elman , " the Foriegn Policies of Small States" ***in British Journal of Political Science*** , vol .25 (april ,1995) ,pp .(181.191)

يفرض التعمق في دراسة وحدة واحدة بغرض الإلمام بها وإدراك جزئياتها، والمتمثلة في جمهورية جنوب السودان، حيث تم جمع بيانات ومعلومات شاملة تتعلق بالوضع الحالي والماضي لهذه الوحدة السياسية، وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للمعضلات الأساسية المتعلقة بتحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في جنوب السودان، ودراسة هذه الوحدة في السياق الذي تتفاعل فيه والتي ينظر إليها على أنها نسق كلي تتبادل عناصرها التأثير فيما بينها دون تعميم النتائج المتحصل عليها على باقي دول شرق إفريقيا التي تعرف نفس الأزمات من حيث المسببات والمظاهر، وإن كانت تختلف نتائجها؛ ذلك أن منهج دراسة الحالة في العلوم الإنسانية عموما لا يمنح قابلية تعميم النتائج بداعي تفرد كل ظاهرة عن غيرها من الظواهر وان تشابهت في بعض جوانبها.[1]

2. تقنية السيناريو:

وهي تقنية تستخدم في الدراسات المستقبلية، حيث تعتبر دراسة المستقبل أو التوجهات المستقبلية للقضايا السياسية جزءا من البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية، تعرف الدراسات المستقبلية على أنها العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة ما ويحاول تحديد احتمالات تطورها في المستقبل، بما يساعد ترجيح احتمال على غيره من الاحتمالات المطروحة، منه فهو يركز على عمليات الرصد، التحديد، الاحتمال ، التطور، الترجيح لأي ظاهرة قيد الدراسة[2]، فمثلا لدراسة مشكلة العنف في بلد ما ، يتم التنبأ بها من خلال مجموعة من الخطوات التالية:

أ/ رصد حالة العنف في المجتمع.

ب/ تحديد ووصف للحالة، للثوابت والمتغيرات.

ج/قياس تطور الظاهرة مستقبلا من خلال احتمالات.

د/الترجيح بمعنى تقديم احتمال على أخر.

---

[1] – محمد شلبي، ***مرجع سابق*** ، ص ص .(87–90)

[2] – ضياء الدين زاهر ، ***مقدمة في الدراسات المستقبلية :مفاهيم، أساليب، تطبيقات،*** (القاهرة: مركز الكتاب للنشر ، 2004)، ص.50.

يوجد تصنيفات كثيرة للسينريوهات، ومن أهمها السيناريو الذي يحتوي على ثلاثة احتمالات أو حالات وهي:

- السيناريو الإتجاهي (خطي): استمرار الوضع في نفس الإتجاه.
- السيناريو الإصلاحي (التحولي): ويتضمن إحداث برامج إصلاحية للوضع القائم.
- السيناريو الثوري (الإصلاحي): وفيه تحدث تغييرات جذرية جوهرية تؤثر على طبيعة العلاقات القائمة.[1]

وفي هذه الدراسة سوف يتم تحديد أفاق بناء الدولة في جنوب السودان من خلال هذه السيناريوهات الثلاثة في خضم التحديات الداخلية والخارجية، بالإعتماد على مجموعة من المتغييرات والمؤشرات التي ترجح كل إحتمال، وذلك بناءا على ما سوف يتم معالجته من قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية في الفصول الأربعة.

هيكلة الدراسة:

تحتاج حالة جنوب السودان المعقدة منهجية شاملة تراعي مختلف احتياجات مكونات مجتمع جنوب السودان، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإقليمية، وتؤسس لهندسة سياسية واجتماعية فاعلة تأخذ بعين الإعتبار تلك الحقائق وّفي سبيل ذلك، قامت الدارسة ببناء خطة بحثية، بداية من مقدمة إلى خاتمة الدارسة، مرورا بأربعة فصول مبنية على النحو التالي:

يقوم **الفصل الأول** بإلقاء الضوء على مفهوم بناء الدولة وأهم المفاهيم المرتبطة بهذه العملية، مثل بناء القدرات وبناء المؤسسات وبناء الأمة، ودراسة مجالات وأسس بناء الدولة، مع تحديد أهدافها وفواعلها، ثم دراسة مختلف الاقترابات والنظريات التي يمكن من خلالها دراسة موضوع بناء الدولة في جنوب السودان، وقد تنوعت بين إقتربات ركزت على العامل الاقتصادي مثل نظرية التبعية، وإقتربات قائمة على البناء السياسي مثل اقتراب تقاسم السلطة، وإقتربات ركزت على العامل الإجتماعي مثل نظرية الصراع الاجتماعي طويل الأمد لإدوار ازار، واقتراب علاقة الدولة والمجتمع لجويل ميجدال.

---

[1] – رحيم الساعدي ، ***مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية،(*** الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص.(17–19).

أما الفصل **الثاني المعنون بالبعد التاريخي والاجتماعي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان**، فقد ركزت فيه الدراسة على أهم المحطات التاريخية التي مر بها إقليم جنوب السودان قبل الانفصال وبعد الانفصال من إتفاقية مشاكوس وإتفاقية السلام الشامل التي مهدت للإنفصال، ويتناول الشق الثاني من هذا الفصل البناء الاجتماعي لشعب جنوب السودان، من خلال دراسة البناء القبلي الذي يشمل دراسة التكوين القبلي والتكوين اللغوي والتكوين الديني للسكان، و دراسة التوزيع المكاني للمجموعات القبلية بأنماطها المختلفة على رقعة الدولة، وتحديد مناطق التركيز الرئيسية لكل مجموعة قبلية، ودراسة العلاقات القائمة المختلفة للوقوف على أثرها في تماسك الدولة أو ضعفها، وذلك هو الهدف الرئيسي من دراسة التكوين القبلي، وفي الشق الثاني من هذا المبحث سوف يتم دراسة أزمات البناء الاجتماعي انطلاقا من أزمة الاندماج الوطني إلى دراسة النزاعات القبلية والوقوف عند أهم مصادر ونماذج هذه النزاعات وتداعياتها على عملية بناء الدولة، كما ستعالج الدراسة أزمة المواطنة بين معضلة الانتماء ومناطق التماس الاجتماعي؛ منطقة أبيي ومنطقة كردفان والنيل الأزرق.

في حين يعالج **الفصل الثالث، البعد السوسيو إقتصادي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان**، من خلال معالجة البناء المؤسساتي ودور السلطات: التنفيذية والتشريعية والقضائية والبناء الدستوري ودور الأحزاب السياسية ودور المجتمع المدني في عملية بناء الدولة بجنوب السودان، مع تركيز الدراسة على دور ومكانة الحركة الشعبية لتحرير السودان وهيمنتها على السلطة، ثم تحليل النزاع السياسي من حيث مسبباته وأطرافه والتداعيات هذا النزاع على عملية بناء الدولة، كما تتطرق الدراسة إلى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بجنوب السودان، أما المبحث الثاني فيعالج دور ومكانة البعد الاقتصادي في عملية بناء الدولة، من حيث كونه قاعدة ومنطلق دافع وداعم لعملية البناء ومؤسس له في حالته الايجابية، ومن حيث أنه عائق ومثبط لعملية البناء والتطور في حالته السلبية. فلا يمكن تفسير النظام السياسي لدولة، أو لمنظومة إقليمية ما إلا بالرجوع إلى تحليل طبيعة نظامها الاقتصادي، ودرجة تقدمها ، بالإضافة تسليط الدراسة الضوء على أزمات التنمية الاقتصادية؛ من أزمة الفساد وأزمة المديونية وأزمات التنمية البشرية من ضعف البنية التحية وانتشار الفقر والبطالة وأزمة الأمن الغذائي، والتي تشكل في معظمها أزمة البناء التنموي .

وجاء **الفصل الرابع**، بعنوان **البعد الأمني والخارجي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان**، فجاء ليعالج أزمة الأمن المجتمعي و التهديدات الأمنية المتمثلة في إنتشار الميلشيات المسلحة وانتشار

العنف وحركات التمرد وتأثير هذه التهديدات على عملية بناء الدولة، إضافة إلى البعد الأمني تعالج الدراسة الأدوار الإقليمية في عملية بناء الدولة في جنوب السودان كدور جمهورية السودان وإثيوبيا والأدوار الدولية كدور إسرائيل والصين، مع مساهمة دور المنظمات الإقليمية والدولية في عملية بناء السلام بجنوب السودان، لتنتهي الدراسة عند إستشراف مستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان عبر وضع ثلاث سيناريوهات مستقبلية .

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لعملية بناء الدولة

تقتضي معالجة موضوع بناء الدولة في جنوب السودان الاستعانة بحزمة من الأدوات المنهجية والأطر النظرية اللازمة لاستيعاب ظاهرة الدولة وبنائها، ومعرفة مكوناتها وتتبع تطوراتها والسياقات التي تحدث خلالها .واستنباط الفرص المساعدة على تحسين عملية البناء وتعزيزها، والعوائق والقيود التي تعرقل السير نحو التقدم، خاصة ما يميز موضوع بناء الدولة هو التعقيد الكبير نظرا لتعدد مجالات عملية بناء الدولة نظرا لتعدد مجالات عملية بناء الدولة، فهي وإن كانت تقع في قلب العلوم السياسية إلا أنها تجتازها في كثير من الأحيان لتشمل مجالات أخرى كعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع...الخ، وبالتالي بغية دراسة موضوع بناء الدولة في جنوب السودان يصبح من الضروري التطرق لتلك الأطروحات و النظريات المتضاربة المتعلقة بموضوع بناء الدولة وما يتصل بها، ومن ثم محاولة الخروج بنقاط مشتركة ومحددة .

أما عن النقاط الأساسية التي يدور حولها النقاش المرتبط بموضوع بناء الدولة والتي وجب علينا الفصل فيها، فهي تدور بالدرجة الأولى حول الدولة نفسها من حيث مفهومها ووظائفها، و أهدافها، وحدود سلطتها تجاه المجتمع، و تدور أيضا حول عملية بناء الدولة من حيث مضمونها، والأسس التي تقوم عليها، وأيضا مجالاتها.

على هذا الأساس تحاول الدراسة من خلال هذا الفصل التطرق إلى التأصيل المفاهيمي والنظري لعملية بناء الدولة من خلال ثلاث مباحث، وعليه سيعالج المبحث الأول ضمن هذا الفصل ضبط مفهومي من خلال تحديد كل من مفهوم الدولة وأركانها و مفهوم عملية بناء الدولة والمفاهيم ذات الصلة مثل مفهوم بناء القدرات وبناء الدولة الأمة، أما المبحث الثاني فقد ركزت الدراسة فيه على أهم المؤسسات الفاعلة والمؤثرة في عملية بناء الدولة وأهداف هذه العملية وأهم مرتكزاتها، ثم سيتم التركيز في المبحث الثالث على أهم الأطر النظرية المفسرة والمحللة لعملية بناء الدولة والتي تتماشى مع موضوع بناء الدولة في جمهورية جنوب السودان.

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي لعملية بناء الدولة

تعتبر الدولة من المواضيع الأكثر حضورا في علم السياسة وفي النقاشات النظرية والخطابات السياسية في دول العالم سواء كانت دول غربية أو عربية، فقد إكتسبت أهميتها كنظام اجتماعي على مر العصور لارتباطها بتطور المجتمع البشري، فالأفراد المنتمين لها خاضعين لقوانين ترسمها هذه الدولة وتحكمهم معايير تشكل سير حياتهم، وبما أن الدولة تمتلك وسائل القوة والاحتكار لممارسة السلطة كما وصفها **ماكس فيبر** لامتلاكها الشرعية، فهم ملزمون بالطاعة والخضوع في مقابل على الدولة توفير الرفاه الاقتصادي والحماية الاجتماعية والأمن لهم.[1]

المطلب الأول : مفهوم الدولة وأركانها

تتعدد تعاريف هذا المفهوم وتتنوع، وذلك بسبب وجهات النظر المختلفة وخلفيات المفكرين والدارسين. فهناك المنظار الفلسفي والسياسي والقانوني والاجتماعي، وكل منظار يحاول تعريف الدولة استنادا إلى بعد أو مجموعة من الأبعاد، يرى فيها جوهر هذه الظاهرة ويغلبها على غيرها من الأبعاد الأخرى وتتقاطع هذه المنظارات في بعد أو آثر، ومع ذلك تظل متميزة في تعريفها لمفهوم الدولة.

ولا يقتصر الاختلاف على وجهات نظر الدارسين، بل يتعداه إلى موضوع الدولة ذاته الذي لا يمثل حقيقة واحدة متفردة، بل يخضع للتطور وتتغير وظائفه ومضامينه من حقبة تاريخية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى. وهذا ما يعقد مهمة تعريف هذه الظاهرة، وما دامت هذه الدراسة تندرج ضمن حقل علم السياسة، فإنها تستخدم تعريفات الجماعة العلمية السياسية، التي يعرف فريق منها علم السياسة بعلم الدولة ويعتبرها موضوعه الأساسي.

الفرع الأول : مفهوم الدولة

تتناول الدراسة في هذا الفرع مفهوم الدولة في الفكر الغربي ولدى دول العالم الثالث مثل إفريقا ولدى الفكر العربي الإسلامي.

---

[1] – سعد الدين إبراهيم ، غسان سلامة وأخرون ، ***المجتمع والدولة في الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.3، 2005) ، ص.63.

أولا:مفهوم الدولة في الفكر الغربي

تعددت المساهمات النظرية لمفهوم الدولة منذ القرن السادس عشر، وبدأت مع المفكرين الغربيين خاصة الأوروبيين الذين تزامنت مساهمتهم مع ظهور الدولة القومية على الساحة الأوروبية كنتيجة لمعاهدة وستفاليا، أما الأمريكيون لم يولوا اهتماما كبيرا بموضوع الدولة إلا أنهم أعطوا أهمية كبرى لفكرتي المجتمع والنظام السياسي (الحكومة أو السلطة) منذ أوائل القرن التاسع عشر، وحتى أوائل القرن العشرين حظي مصطلح الدولة باهتمام كبير من قبل الباحثين في تخصصات العلوم السياسية والتاريخ والفلسفة وكذا القانون، حيث سعى علماء السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية لتعميم النموذج الغربي الليبرالي لفكرتي الدولة والمجتمع لتعزيز قوة الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فروج للنسخة الأمريكية the u.s version في الدول حديثة الاستقلال كإستراتجية أمريكية غربية لمناهضة التوسع الشيوعيين، فوصول أنظمة يسارية في هذه الدول يزيد من قوة الاتحاد السوفياتي مقابل تراجع قوة الغرب والولايات المتحدة وهذا ما يؤدي إلى اختلال التوازن في النظام الدولي ويؤدي إلى عدم الاستقرار.[1]

لابد من الإشارة إلى أن الحديث عن الدولة في معظمه حديث عن" الدولة القومية " أو " الدولة الأمة " كشكل قانوني متميز عن الأشكال التي سبقته بما في ذلك دولة المدينة city state في العهد اليوناني، وهي مساهمات في معظمها أروبية، و نجد هاتين الميزتين عند الرواد الأوائل منذ البداية أمثال ميكيافلي، بودان، هوبز وهيغلن مرورا بكارل ماركس وفيبر وانتهاء بنيوس بولانتراس رالف ميلباند، وثيدا سكوبول.

عموما تمثل الدولة في الفكر الغربي نظاما معياريا متكاملا للقيم العامة في المجتمع، ونظاما قانونيا، مؤسسيا تجسده بيروقراطية عامة متجانسة، وسلطة سياسية أو الحكومة بقياداتها ونخبتها الحاكمة، بالإضافة إلى الطبقة الحاكمة ومصالحها .[2]

---

[1] -Walter c .Opello jr and Stephen j. Rosow , ***the Nation- state Global Order: a Historical Interdiction to Contemporary Politics*** (usa: lynne rienner publishers , 2. Ed, 1999) ,p.5.

[2] –علي سعد إسماعيل ،***المذاهب والنظم السياسية ونشأة الدولة*** (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،2010) ، ص .135.

فمصطلح الدولة مشتق من المصطلح اللاتيني **status**، وبمعناه المجازي الوضع أو الحالة، وهو يحمل ثلاث معاني هي الشعب، السلطة، الإقليم .

ومن بين التعاريف الواردة في الفكر الغربي، نجد في الفقه الفرنسي تعريف **دوجي Duguit** الذي يرى أن الدولة هي التي تثبت التفاوت السياسي بين الحكام والمحكومين، " في حين يعتبر **بوردو Burdeau** أن الدولة شكل من أشكال السلطة السياسية، أما **سالموند Sulmond** الانجليزي فيعتبر الدولة مجموعة أفراد مستقرة على إقليم محدود لإقامة السلام والعدل عن طريق القوة، في حين يرى **هولاند holland** أنها مجموعة من الأفراد الذين يقطنون إقليما ويخضعون لسلطان أغلبية أو لسلطان طائفة منهم ، في حين يمثل **لاباند Laband** الفقه الالماني، حيث يعرف الدولة على أنها جماعة تمتلك حقوق ممارسة السيادة في مواجهة بقية الأفراد المكونة للدولة.

يعرف " **ماكس فيبر** " **Weber Max** الدولة على أنها: " مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تطالب قيادته الإدارية بنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة، باحتكار الإكراه البدني المشروع"[1].

أما الفقيه الفرنسي "**كاري دي مالبيرغ**" الدولة بأنها : "مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليها تتمتع بالأمر والإكراه "."أما **أندري هوريو** **André Hauriou** يعرفها بأنها: " جماعة بشرية تستقر على أرض معينة وتتبع نظاما اجتماعيا وسياسيا وقانونيا معينا، يهدف إلى خدمة الصالح العام ويستند إلى سلطة مزودة بصلاحية الإكراه ".[2]

الملاحظ أن الكتابات التي صاحبت نشأة الدولة القومية في أوروبا بعد فترة الإقطاع غلبت عليها نزعة التمجيد، "**فهيجل**" **Hegal** يمجد الدولة من خلال اعتبارها انتصار الفكر على المادة، وانتصار الوحدة على الشتات، وانتصار الإرادة العامة على الإادات الخاصة، حيث كانت تمثل الدولة البروسية عنده، التجسيد العملي لكل هذه معاني، فالدولة إذن هي أساس العقلانية والتجرد والعدالة والكفاءة في خدمة المصلحة العامة للمجتمع.

---

[1] -Mingst, Karen, ***Essentials Of International Relations*** (New York: W. Norton and Company, 2008), p.103.

[2] – إدريس بوكرا ،***الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*** (الجزائر: دار الكتاب الحديث،2003) ، ص .13.

أما "**كارل ماكس"Karl Marx** فيعتبر أن الدولة جزء من الهياكل الفوقية وانعكاس مباشر لعلاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، وللتخلص من الدولة والطبقية بإعتبارها مؤسسة تخدم الفئة المحاكمة، فلابد من الانتقال إلى المجتمع الشيوعي–مجتمع اللا طبقية– ويحدث هذا بتلاشي الدولة ومؤسساتها.

وتجدر الإشارة إلى أن تعريف الدولة يتأثر بقيم المعرفين ومذاهبهم وأيديولوجياتهم، ومن ثم فإن أي تعريف يمكن أن يوصف بالتحيز لمذهب أو أيديولوجية معينة يعتنقها صاحبه .فهناك من يرى في الدولة حلبة لصراع المصالح، و هناك من يرى فيها أداة في يد من يسيطر على وسائل الإنتاج وفائض القيمة من أجل تأييد سيطرتهم واستغلالهم، وهناك من يرى فيها آلية لفض النزاع ووضع قواعد اللعب، التي يتوجب على الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين التقيد بها، وهناك من يرى فيها أداة لحفظ النظام الداخلي وحماية الأمن الخارجي،[1] وهناك تعريف آخر للدولة ينظر إليها على أنها:" نظام معياري ورمز لمجتمع معين ومعتقدات تربط شعبا يحيا في حدودها، وهي هوية تحتكر الاستخدام المشروع للعنف في مجتمع محدد"[2]

ثانيا: مفهوم الدولة في أدبيات مفكري العالم الثالث

يعتبر ما كتب في موضوع الدولة عند مفكري العالم الثالث قليلا بالمقارنة بالمنتوج الغربي، لأن كتاباتهم كانت ترجمات للأفكار الغربية كنتيجة لظاهرة التبعية التي تميز علاقة المستعمرات بمستعمريها، وباعتبار أن الدولة الحديثة ظاهرة جديدة في العالم الثالث، حيث أن تجربته لا تتجاوز بضعة عقود بحكم أنها كيانات فاقدة للسيادة خاضعة لحكم المستعمر، لذا بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن عدد الدول كاملة السيادة المنخرطة في الأمم المتحدة كبيرا، باعتبار أن هذه الهيئة الأممية تشترط دولا مستقلة ذات سيادة للانضمام إليها.

ومن مساهمات بعض مفكري العالم الثالث ومعالجتهم لموضوع الدولة والمجتمع، نجد كتابات المفكر الأسيوي **حمزة علوي** وهي كتابات لاقت اهتماما كبيرا في السبعينات باعتباره أول من خاض في هذا الموضوع وعرض خبرة العالم الثالث مع الدولة، بالإضافة إلى أنه ينتمي لهذا العالم، حيث

[1] - Badie, Bertrand et Birnbaum, Pierre, ***Sociologie de l'Etat*** (paris : Grasset, 1982), pp.(13 –83).
[2]- ***idem.***

يعتبر أن الدولة مفهوم اكتسبه العالم الثالث من الفترة الاستعمارية، ويعتقد أن عدم نجاح تجربة الدولة فيها لا يعود أساسا لعدم قدرتها على استيعاب مفاهيم المواطنة والمساواة واحترام القوانين كما اعتقد بعض المفكرين الغربيين، وإنما هي دول لم يؤسسها أبناءها أي عن طريق البرجوازية الوطنية المحلية كما كان الحال في أوروبا، بل فرضتها برجوازية استعمارية، التي كونت أجهزة تخدم مصالحها ولا علاقة لها بمصالح الجماعات الوطنية المحلية، وغداة الاستقلال ورثت النخبة الوطنية هذا الجهاز البيروقراطي، وسرعان ما أصبحت أوليغاركية عسكرية تخدم مصالح دول المركز، فلقد لعبت دور الوسيط بين الأطراف الثلاثة: كبار ملاك الأراضي المحليين، الرأسمالية المحلية الناشئة والرأسمالية العالمية لدول المركز[1]، وتبقى هذه النخبة تدير شؤون الدولة لصالح هذه الأطراف فبالرغم من وجود محاولات لتحييد هذه القوى وتشكيل قوى جديدة داخل المجتمع لإعادة توزيع السلطة والثروة، إلا أنها محاولات إما تتعثر و تفشل وهو حال معظم دول العالم الثالث في الوقت الحاضر.

أما في إفريقيا فنجد عالم السياسة الإفريقي **علي مزروعي*** الذي يرى أن أزمة الدولة في إفريقيا خاصة ودول العالم الثالث عامة تعاني من معضلة بنائية داخلية وخارجية في أن واحد، فمن ناحية نجد المستعمر هو الذي فرض نموذج الدولة القومية على هذه الدول قبل أن يغادرها عسكريا – غادرت قواته العسكرية لكنه أبقى أفكاره وكذا عملاءه – ومنحتهم السيادة والاستقلال، و من ناحية أخرى النظام الرأسمالي لم يسمح لها بأن تمارسهما بطريقة فعلية، حيث أبقت على نخب تخدم مصالحها، حيث يقول **علي مزروعي** :

" عن أبشع نكتة للغرب على حساب إفريقيا، هي أنه خلق سجنين حديدين على شعوب القارة، الأول قومي صارم والثاني عابر قومي لا يقاوم، أحدهما هو الدولة السيادية بكل سلطاتها السياسية

[1] - سعد الدين إبراهيم ، غسان سلامة وأخرون ، ***مرجع سابق*** ، (ص.72-73).

*علي مزروعي مفكر ذو أصول عمانية ولد بكينيا عام 1933، تلقى تعليما بنيويورك ،عمل أستاذ جامعي بجامعة ماكريري الأوغندية، ثم انتقل إلى دول العالم إلى أن استقر في الولايات المتحدة الأمريكية وتوفي فيها عام 2014، نشر العديد من المقالات وأكثر من 40 كتابا ناقش فيها عدة مواضيع في السياسة والثقافة والفكر وأجرى مناظرة علمية مع هنتغتون ورد على نظريته صدام الحضارات بمقاله المشهور "القيم الإسلامية الغربية " .

والعسكرية، والسجين الثاني هو الرأسمالية العابرة للقوميات، والتي لا تكف عن الاستخفاف بمبدأ السيادة الوطنية ذاتها".[1]

أما عالم الاجتماع التركي **علي كازانجيكيل** فيتساءل : لماذا تسعى تكوينات العالم الثالث المختلفة تاريخيا واجتماعيا عن أوروبا لخلق دولة حديثة بالنمط الغربي بدلا من أن تبحث عن أنماط أخرى للدولة المستوحاة من خبرتها التاريخية الخاصة، ويجيب أن دول العالم الثالث تعرف أزمة في الدولة لأن عملية بناء الدولة فيها تتطلب عملية بناء الأمة وتتطلب في نفس الوقت بناء اقتصادي قوي، كما يضيف أن بناء دولة تسلطية ينتج العنف الممارس من السلطة والعنف المضاد من قبل رافضي هذا التسلط، مما يولد حالة من اللااستقرار السياسي والاجتماعي الذي يعرقل مسار التنمية الاقتصادية[2]، وما زاد من صعوبة المخاض تزامن بناء الاقتصاد الوطني مع متطلبات النظام الرأسمالي التي تفرض شروطا تقوض من سيادة واستقلال الدول مما أنتج دولا مشوهة الهيكل والمؤسسات ومجتمعا تزداد حدة الصراع فيه مع التقادم في السنوات، و هي حالة أغلب دول العالم الثالث التي تعاني الانقسام السياسي والتشتت الاجتماعي والتدهور الاقتصادي.

أما فيما يخص كتاب أمريكا اللاتنية، فمعظم مساهمتهم عن الدولة والمجتمع اختلطت بكتابات الماركسيين الجدد، فساهموا في بلورة ما يعرف في أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة ب " نظرية التبعية " وهي مقولات تطورت على يد "**ايمانويل وولرشتاين**" Wallerstein لتصل إلى أبلغ معانيها في ما يسمى ب النظام العالمي وذلك في كتابه " النظام العالمي الحديث " وهي أفكار يلتقي فيها مع المفكر سمير أمين.

يعتبر" **وولرشتاين**" أن فهم الدولة القومية أو الحديثة سواء كانت قومية أو لا، لا يتم بمعزل عن الأسباب الخارجية التي لها دور كبير في ظهور هذه التكوينات السياسية للمجتمعات المعاصرة، فالدولة لم تنشأ لوحدها وإنما كجزء من النظام الرأسمالي العالمي وليس بمعزل عنه، حيث يوجد تقسيم تاريخي يضمن هذا النظام ويتمثل في ثلاث مناطق:

1/ المركز 2/ الأطراف 3/ منطقة وسطى أو شبه طرفية

---

[1] – سعد الدين إبراهيم ، غسان سلامة وأخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص. 74.

[2] – ***نفس المرجع*** ، ص. 77.

تصنف دول أمريكا اللاتنية ضمن الفئة الوسطى أي الدول شبه الطرفية باعتبار أنها استقلت قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية، وحينها لم تبرز بعد ملامح النظام الدولي وألياته، وهذا ما أعطاها فرصة لتشكيل وتطوير نخب وطنية برجوازية تدير شؤون الدولة، وهذا ما يغيب في دول أسيا وإفريقيا التي استقلت بعد تشكل ملامح النظام الدولي وألياته.

ثالثا: مفهوم الدولة في الفكر العربي الإسلامي

هناك مساهمات عربية ثرية حول مفهوم الدولة والأنظمة السياسية أسس لها مفكرون ذو رصيد علمي وكتابات في الفكر السياسي الإنساني، أمثال **الفارابي** (المدينة الفاضلة)، **ابن خلدون** (المقدمة) ، **أبو حامد الغزالي** (إحياء علوم الدين، والاقتصاد في الاعتقاد)، **أبو الحسن الماوردي** (الأحكام السلطانية والولايات الدنية)، **إبن قتيبة** (الغمامة والسياسة)، **أبو بكر الرازي**(علم السياسة)، **شهاب الدين بن أبي الربيع** (سلوك المالك في تدبير الممالك) وهي كتابات تزامنت مع فترة الانحطاط في المجتمع العربي الإسلامي، على عكس نظرائهم الأوروبيين الذين واكبت كتاباتهم مع فترة الازدهار في أوروبا الحديثة.

ارتكزت كتابات المفكرين المسلمين حول مفهوم الجماعة السياسية وليس الدولة، واهتم الفقهاء أمثال **الموارديو والغزالي والفرابي وابن تيمية** بالحكومة أو شروط الإمامة التي يجب توفرها في الحاكم الذي تحق له الطاعة، في حين ركز الفارابي وابن المقفع على إسداء النصيحة للحاكم، وهي كتابات تراثية في الفكر العربي الإسلامي لأنها أولت أهمية للحكومة وصفاتها أكثر من اهتمامها بالدولة كمؤسسة سيادية قانونية صاحبة سلطة على شعب و إقليم بمفهومها الحديث.

يعرف **ابن خلدون** الدولة على أنها " كائن حي له طبيعته الخاصة به، يحكمها قانون السببية وهي مؤسسة بشرية طبيعية و ضرورية، وهي أيضا وحدة سياسية واجتماعية لا يمكن أن تقوم الحضارة إلا بها"، حيث يحدد معنى السببية بأن الوقائع الاجتماعية والأحداث التاريخية خاضعة للحتمية وليست خاضعة للصدف لارتباط الأسباب بالمسببات.[1]

لقد اهتم **ابن خلدون** بمسألة الدولة فاحتلت مكانا مرموقا في كتاباته، حيث خصص أجزاء مطولة في مقدمته، وهو تعبير تواجد عند العرب قبل أن يظهر في الغرب، وهو إبداع متجلي في الفكر

[1] – حسام مرسي ، ***مدخل العلوم السياسية*** (الإسكندرية :دار الفكر الجامعي ، 2012) ، ص ص . (105-106).

الإنساني ككل وليس الفكر العربي الإسلامي فقط، ويرى أن حركة المجتمع البشري حركة قائمة على أساس بيولوجي كأنها كائن حي وكذلك الدولة فإنها تخضع لعوامل النمو والفناء، وهي أيضا تشبه شخص طبيعي في مزاجه الذي يتميز أحيانا بالرفق وأحيانا أخرى بالقسوة والشدة، واعتبر أن الدولة تمر بأربعة أجيال: الأولى يعيش في الريف حياة بدوية خشنة تمتاز بقوة العصبية والثاني هو الذي يتحقق على يديه الملك ويؤسس للدولة، وفيه ينتقل من البدو إلى الحضر، أما الثالث ينسون عهد البدو ويفقدون العصبية ويعيشون على الترف المبالغ فيه ويصيرون عيالا على الدولة، وينسون المدافعة، أما الجيل الرابع لا يكاد يذكره لأنه يفقد الاحترام والسلطة.[1]

يعتبر **عبد الإله بلقزيز** أن الدولة حديثة النشأة لايزيد عن ثلاثة أو أربعة قرون في أروبا، أما عمرها العربي فلا يزيد عن بضعة جيال، ومشروع الدولة العربية الجديدة تحمل في طياتها الموروث السياسي والاجتماعي والثقافي للنظام العربي الإسلامي القديم، حيث أثرت هذه المواريث التاريخية في أنماط العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة، وبالتالي مدى قبول المجتمع بالدولة، أي مدى تحقق شرعيتها في الأوساط المجتمعية.[2]

يضيف أن فكرة الدولة لم تترسخ ولم تكن حاضرة في الوعي العربي والسلوك الاجتماعي للعرب، ففكرة الدولة فرضت عليه من قبل القوة الردعية التي تملكها السلطات من جيش وشرطة وليست فكرة مرسخة موجودة في يومياتهم كضرورة للاستمرار، حيث تم اختزال فكرة الدولة في مفهوم السلطة، التي قوضت وأضعفت كيان الدولة ومؤسساتها، باعتبار أن السلطة بمفهوم الاستبداد والسيطرة أخذت حيزا أكبر من مفهوم السلطة التي تقدم الخدمة العمومية لمواطنيها.[3]

مع الملاحظ أن الدولة الحديثة لم تبنى عند العرب من موروثها التاريخي ولكن هي إسقاطات من التجربة الأوروبية دون الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية البيئة العربية، باعتبار أنه لا يمكن تبني آليات التحديث من دون إعادة تجديد البنى والعلاقات التقليدية التي يكون فيها العصبيات كالعشائر والقبائل والطوائف التنظيم الأقوى من تنظيم الدولة وشد رسوخا في الواقع، حيث الولاء الأهلي

---

[1] – ، حسام مرسي ، ***مرجع سابق***، ص.111.

[2] – عبد الإله بلقزيز ، ***أزمة الدولة في الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.2، 2011) ، ص.11.

[3] – ***المرجع نفسه.***

والمجتمعي لتلك التنظيمات أكبر وأمتن من الولاء للدولة، مع ضعف وظيفة الدولة في بناء مجتمع متجانس تنصهر فيه كل التكوينات العصبية الموروثة

الفرع الثاني : أركان الدولة

يتفق علماء السياسة أن التجمع البشري المتوفر على ثلاث أسس هي: الشعب، الإقليم والسلطة السياسية يمكن أن نسميه دولة :

أولا: الشعب أو الجماعة البشرية

هو ركن أساسي في قيام الدولة، حيث يعرف أنه مجموعة بشر يعيشون معا ويملكون الرغبة في الحياة المشتركة، غير مشروط بعدد معين من الأفراد، تجمعهم وحدة الأصل، اللغة، العادات والتقاليد، ولكن ليس من الضروري الانتساب لقومية واحدة، فالرابطة السياسية والقانونية هي العلاقة التي تربط أفراد الشعب بدولتهم، وهذا ما يجسد مفهوم الدولة.

للشعب مدلول اجتماعي ويعني الذين يقيمون على إقليم الدولة ويمتعون بجنسيتها، في حين المدلول السياسي فهم الذين يتمتعون بحق الانتخاب والمشاركة السياسية وغيرها.

ثانيا: الإقليم

هو الأساس الثاني لقيام الدولة، فوجوده ضروري لاستقرار الشعب، حيث يعرف على أنه جزء من الكرة الأرضية الذي تمارس فيه الدولة سلطتها الداخلية وسيادتها الخارجية، وله حدود واضحة تختلف مساحته ويتكون من ثلاثة أجزاء هي :

1.الإقليم الأرضي : يمثل سطح الأرض أو اليابسة وما دونها من طبقات تحت السطح التي تحدد بحدود طبيعية أو صناعية أو وهمية، ولا يشترط أن يكون الإقليم قطعة واحدة، فقد يكون متصل الأجزاء و منفصل.

2.الإقليم المائي : يشمل المياه الموجودة داخل حدود الدولة من أنهار وبحيرات متاخمة للإقليم تسمى بالمياه الإقليمية المحددة ب 12 ميلا في القانون الدولي، أما المياه المشتركة بين مجموعة دول فإن استغلالها وتوزيعها يتم عبر معاهدات تعقد بين دول المصب والمنبع .[1]

[1] – عبد الإله بلقزيز، ***مرجع سابق***، ص.12.

3.الإقليم الجوي : ويشمل الفضاء الذي يعلو الإقليمين الأرضي والمائي، وسيادة الدولة تمتد لارتفاع معين من جو إقليمها كما حددها القانون الدولي العام.

للإقليم أهمية كبيرة فيما يتعلق بممارسة سلطة الدولة، باعتبار أنه يحدد النطاق الإقليمي بما يمكن الدولة من تحديد رعاياها الخاضعين لسلطتها، بالإضافة فهو أحد ركائز استقلال السلطة الذي يحفظ ممارسة سيادتها، من هنا فالإقليم يعبر عن قدرة الدولة على ممارسة سلطتها الداخلية على مواطنيها وفرض سيادتها على المواطنين والحكومات الأجنبية، بما يمنع اختراق السيادة من قبل الدول الأجنبية.

ثالثا: السلطة السياسية

أي وجود هيئة تتولى ممارسة الحكم داخل حدود الدولة وقدرتها السيادية على ممارسة السلطة والرقابة، حيث يعرف "**جون بودان**" **Jean Bodin** هذه السيادة " بالقدرة الذاتية للدولة على تأسيس دستورها ومع استقلالها عن السلطات الأجنبية بما يحقق السيادة التامة والأهلية الكاملة في ممارستها للسلطة السياسية"،[1] كما أن فعالية السلطة السياسية هي التي تضمن استقرار المجتمع وديمومته .

في نفس السياق لتحقيق دولة حديثة لابد من توفر مقومات الحداثة وهي المواطنة الجامعة الخاضعة للقانون المرتفعة عن الاختلافات المكرسة للأقليات، والوطنية المكرسة لشعور الانتماء للوطن، أيضا المشاركة السياسية من دون تمييز أو إقصاء، كذلك الرعاية الاجتماعية المحققة لرفاه الاجتماعي والتقدم مع تكريس التعددية السياسية المنتجة لأحزاب وطنية مفتوحة العضوية للجميع دون إقصاء أو تمييز ،دولة مدنية تحقق تفاعل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني .[2]

بالإضافة إلى هذه المقومات الأساسية لقيام الدولة كشخصية قانونية نجد شرط الاعتراف، في الحقيقة الاعتراف الدولي يبقى محل جدل بين من يعتبره عملية منشأة للدول (theory constitutive) The، وبين ما يعتبره مقر لها فقط(theory declaratory) ، على العموم يبقى الاعتراف ضروري كونه يسمح للدولة من الدخول في علاقات مع الدول الأخرى، ويمكنها أيضا من أن تصبح كشخص من أشخاص القانون الدولي وهو ما يجعلها محل مجموعة من الحقوق والالتزامات الدولية .

---

[1]- Charles Debbasch et d'autres , ***Lexique de Plitique*** (Paris : Dalloz ,2011) ,p .402.

[2] – عدنان السيد حسين وأخرون ،" تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر : ظروف النشأة وأثارها ،" في ***أزمة الدولة في الوطن العربي*** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.2 ،2011) ، ص ص .(61-63)

النقطة الضرورية التي يجب الإشارة لها إليها هو أن الاعتراف لا يبنى على قواعد وأسس قانونية محددة، فكل دولة حرة في أن تعترف بالدولة الجديدة أولا، وبالتالي مسألة الاعتراف بالدول غالبا ما تخضع لحسابات سياسية وليس وفق قواعد قانونية محددة، على سبيل المثال العضوية داخل الأمم المتحدة كما حددتها الفقرة الأولى من المادة الرابعة من ميثاقها هي "متاحة لكل الدول المحبة للسلام "، و"القادرة على تنفيذ الالتزامات التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة، أما قبول العضوية، وهو ما يهمنا، فقد حددته الفقرة الثانية من نفس المادة، إذ يكون بقرار من الجمعية العامة بناءا على توصية من مجلس الأمن، التوصية يتم تقديمها بعد أن تحظى بقبول 09 أصوات من مجموع 15 صوت من أعضاء مجلس الأمن، مع أن لا يصوت أي عضو من الأعضاء الخمس الدائمين ضد الطلب، وبعدها يتم تقديم التوصية للجمعية العامة التي يجب أن تصوت بأغلبية الثلثين حتى تقبل عضوية الدولة الجديدة.

وانطلاقا من ذلك نلاحظ بأن قبول العضوية في الأمم المتحدة أساسه سياسي وليس قانوني، خاضع لإرادة الدول بل أكثر من ذلك هو في يد 5 دول فقط –الدول الدائمين – فبمجرد رفض دولة واحدة من بين تلك الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ترفض قبول عضوية الدولة المتقدمة حتى ولو استوفت شروط ومقومات قيام الدولة.

المطلب الثاني : مفهوم عملية بناء الدولة والمفاهيم المتداخلة معه

تعتبر عملية بناء الدولة من المتطلبات الضرورية لاستمرار الحياة الاجتماعية والوجود الإنساني، فهي مؤسسة ضرورية وتشكلها تعبير عن حاجة اجتماعية على حد قول ابن خلدون، لذا اهتم الفكر الإنساني بأنماط البناء ومكوناته وآلياته لتحقيق فعالية الدولة على أرض الواقع، خاصة في الدول حديثة الاستقلال التي تعرضت للاستعمار الذي أفقدها سيادتها وأضعف مكانتها وطمس شخصيتها وهويتها، فكانت عملية البناء من أولوياتها غير أنها أحيانا اعتمدت على استيراد النموذج الغربي الجاهز دون تكييفه مع واقع البيئة الداخلية لبلدانها مما جعلها عملية لم ترقى للأهداف المنشودة، وهو حال العديد من الدول الأفريقية التي لازالت في مخاض هندسة دولها، أو تم بناء دول مازالت تعرف تحديات داخلية وتهديدات خارجية بفعل هشاشة وضعف مؤسساتها.

الفرع الأول : مفهوم بناء الدولة

فرض سياق العولمة تحدي نظري متمثل في عدم تطابق المفهوم مع الواقع الراهن، نظرا لكثافة الظاهرة، وهو ما يستدعي على ضرورة إعادة النظر في مفهوم بناء الدولة.

أولا: مفهوم بناء

لقد برز مصطلح البناء كمفهوم في أدبيات التنمية، وانتشر أكثر مع المساعدات الإنمائية وزيادة التدخلات الدولية في الدول الضعيفة المتضررة من النزاعات، مما نتج عنه انتشار مجموعة من المفاهيم، من بينها مفهوم البناء، حيث يقابل مفهوم البناء في الموسوعة السياسية **(structural)** مصطلح الانهيار **(decay)** ، والذي يقصد به الشعور السياسي بفقد النظام لأهم عوامل شرعيته وإقباله على السقوط.[1]

أما معنى البناء* في حقل السياسة فهو دلالة مرتبطة بعملية التأسيس السياسي التي يعرفها "**هيليو جاكورايبة**" **helio jaguaribe** بأنها:" عملية زيادة متغيرات المشاركة في الدولة، ويقترح في هذا المجال ثلاثة عوامل هي :التعبئة السياسية، التكامل السياسي، والتمثيل السياسي."[2]

أما حسب" **دافيد إيستون**" فالبناء مرادف للأساس الذي يدل على" : وجود علاقات متشابكة وثابتة ومجتمعة بصورة دائمية ". فالأساس هو بحد ذاته ظاهرة تبرز من خلال تجسيد عمل معين بصورة ثابتة. أما **صمويل هنتجتون (Huntington)** فأشار إلى تأسيس التنظيمات والإجراءات،

---

[1] – عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، ***الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية***(دمشق : شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 2003) ، ص .285 .

*يرجع ممفهوم البناء إلى علم البيولوجيا، فهو نمط من الخصائص والمحددات، يكون وحدة بينها و علاقات معينة . وقياسا على البيولوجيا رأى " **راد كليف براون**" أن الذي يقاوم لبقاء المجتمع حيا مستمرا ليس فردا واحدا أو أفرادا معينيين، وإنما هو نمط معين الخصائص والتفاعلات والعلاقات بين الأفراد هو ما يطلق عليه البناء(structural) للإشارة أيضا البنائية(constructivism) مقاربة إبستيمولوجية ذات صلة بالظوابرية، تركز على أولوية تمثلات الواقع المبنية إجتماعيا.

[2] – أندرو قنست، ***نظريات الدولة***،(ترجمة مالك أبو شهيوة) (طرابلس: دار الرواد، ط.9 ، 2001)، ص. 111.

والاستقلالية والتماسك، بعكس التكيف، والبساطة، والخضوع، والتفكك. حيث إستخدم "**هنتجتون**" مفهوم الانهيار الإنحلال السياسي الذي يصيب المجتمعات المتخلفة في سياق عملية التحديث.[1]

ويختلف مفهوم البناء عن البنية، فالبنية هي الطريقة التي تتجمع بها أجزاء الكل الواحد وهي نظام العلاقات (**links**) القائم بين أجزاء الكل والتي تبرز طبيعة العلاقة القائمة بين أجزاء النظام . ويختلف مفهوم البنية **(System)** عن البناء أو الشكل (**Form)** ، فبينما يرتبط البناء بوجود المؤسسات فإن البنية ترتبط بطبيعة العلاقة التي تربط عمل تلك المؤسسات في نسق واحد. والبنية السياسية هي النسق الذي يتحقق فيه انسجام الوحدات الجزئية للنظام السياسي مع الكل، فإذا كان النظام السياسي في مجمله هو عبارة عن مجموعة من الظواهر المترابطة وأنه يتضمن مجموعة من الوحدات الجزئية فيصبح لزاما أن يتسم أي نظام سياسي بوجود طريقة ما أو نوعا ما من العلاقات التي تربط أجزاءه وهو ما يطلق عليه بالبنية السياسية.

ثانيا: مفهوم بناء الدولة

يعد مفهوم **بناء الدولة** قديم وحديث في آن واحد، ذلك أن المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى فترة الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة استقلال الدول من نير الاستعمار، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود إلى عملية التنمية، إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، كان يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن والسلم في العالم ومن ثم الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها، وذلك خلال إعادة هندسة سياسية واجتماعية لهذه الدول، تمكنها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي وتجنب دول العالم من الأخطار الآتية منها [2].

ومن تعاريف بناء الدولة، نجد تعريف" **فرانسيس فوكوياما**" **Francis Fukuyama** بناء الدولة :

---

[1] – بومدين طاشمة ، ***الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية :دراسة في المفاهيم ،الأدوات ،المناهج والإقترابات*** (الجزائر :كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع ،2011) ، ص.18.

[2] -Pouligny, Béatrice , "State Building et Sécurité International, " ***Critique International***, n° .28 (Juillet –Septembre 2005), pp.(119 – 69.)

"على أنها إنشاء حكومة مؤسسات جديدة وتعزيز الموجود منها وتقويته" [1].

حيث تقوم عملية بناء مؤسسات الدولة على أطر قانونية منبثقة من الواقع للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تكامل وولاء ومشاركة وتوزيع وتحقيق الاستقرار السياسي، وقوة الدولة من قوة قدراتها المؤسساتية والإدارية على تصميم سياسات و سن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ.

فالتركيز هنا ينصب على وظائف الدولة وأجهزتها الحكومية، وعلى قدراتها والأسس التي تقتضيها شرعية الحكومة، وضبط عملية ممارسة السلطة وفقا للقواعد القانونية وممارسة القهر المشروع.

أما بالنسبة لـ **"هنتغتون"** في كاتبه "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة " حاول التفريق سياسيا بين نوعين من الدول ليس من حيث نمط الحكم فيها (ديمقراطي/شمولي أو ليبرالي/اشتراكي مثلما كان سائدا آنذاك في فترة الستينات) وإنما على أساس درجة وفعالية الحكم، هو يرى بأن الدول التي فيها أنظمة حكم فعالة هي تلك التي فيها: إجماع شعبي على شرعية النظام السياسي، ومؤسسات سياسية قوية متكيفة ومتماسكة، وأحزاب سياسية منظمة، وبيروقراطيات فاعلة، والمشاركة الشعبية في الشأن العام، ونشاط اقتصادي حكومي، وفيها أيضا مجموعة من القواعد التي تنظم كيفية انتقال السلطة....الخ، بالإضافة إلى وجود جهاز حكومي قادر على تمرير سياساته بكونه يحظى بولاء المواطنين، تدخل ضمن هذه الفئة دول مثل أمريكا وبريطانيا، مقابل هذه الدول ذات أنظمة الحكم الفاعل هناك العديد من الدول الحديثة في آسيا، وأمريكا اللاتينية التي تتميز أنظمة الحكم فيها بضعف فعالية مؤسساتها ولا تحتكر السلطة بشكل كامل؛ بحيث هي محل نزاع لا تتمتع بالسيادة الكاملة وحكومتها في الكثير من الأحيان لا تقوم بوظائفها، فمرحلة التحول السياسي التي شهدتها تلك الدول خلال عقدين من نهاية الحرب العالمية الثانية لم تشهد سوى العنف من نزاعات عرقية وانقلابات عسكرية وانتفاضات شعبية وغيرها من مظاهر انعدام الاستقرار، هذه الوضعية التي مازالت إلى يومنا هذا، عام 2019، هي بمثابة دليل على فشل عملية بناء دولة ما بعد الاستقلال.

حسب **"هنتغتون"** فإن سبب العنف وانعدام الاستقرار يعود بالدرجة الأولى إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع المتمثل في التمدن، والتطور في مجال التعليم، والتصنيع، وانتشار وسائل الإعلام، وهو ما أدى إلى تزايد في الوعي السياسي والمطالب السياسية للقوى الاجتماعية الجديدة، هذا التغير

1 -Fukuyama, Francis, ***State Building*** (London: Profile Books, 2004), P.12.

والتطور الاجتماعي قابله ضعف في شرعية وفعالية المؤسسات في الاستجابة للمطالب الجديدة للقوى الاجتماعية؛ بحيث أن نسبة التطور المؤسساتي تكون منخفضة، وهو ما يؤدي إلى حالة انعدام الاستقرار السياسي، فحسبه التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي هما هدفان مستقلان لا يرتبطان بضرورة .[1]

انطلاقا مما سبق نلاحظ بأن **هنتغتون** في بحثه عن كيفية إيجاد استقرار سياسي في الدول الحديثة الاستقلال، لا يعطي الأولية للتنمية الاقتصادية ولقضايا الحرية، بل يركز على أهمية الاحتكار الشرعي للسلطة السياسية من خلال مؤسسات سياسية تعكس المصلحة المشتركة في المجتمع، من هنا الحديث عن بناء الدولة يجب أن يرتكز أساسا على إيجاد مؤسسات شرعية تحتكر السلطة، وهو نفس ما ذهب إليه **فوكوياما** في أهمية في بناء المؤسسات.

يقدم" **كابلان**" **Caplan** تعريفا مبسطا لبناء الدولة، على أنها:" مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الأطراف الوطنية أو الدولية الفاعلة لإنشاء وإصلاح وتعزيز مؤسسات الدولة الضعيفة أو الغائبة أصلا".

في حين يعتبر" **برانكرهوف** " **Brinkerhoff** أن بناء الدولة تشمل توفير الأمن، إرساء قواعد قانونية، التوفير الفعال للخدمات والحاجات الأساسية من خلال مؤسسات الدولة الرسمية الفعالة وإنشاء شرعية سياسية للمؤسسات الجديدة التي تجري بناؤها ".

أما **التقرير الأوروبي حول التنمية** لعام 2009؛ يرى بأن هذه العملية تركز على بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها: الأمن، والعدالة، وسيادة القانون فضلا عن التعليم والصحة التي تلبي جميعها . تطلعات المواطنين لكن هذه القدرة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى، بل وتختلف في الدولة نفسها من حقبة إلى أخرى. وهذا ما يبرز جلياً في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وإنجاز الرفاه االإجتماعي والإقتصادي للمواطنين.[2]

توجد أربعة عناصر مهمة في هندسة القدرة المؤسساتية للدولة لأهميتها في التطور الاقتصادي وهي:

---

[1] - Fukuyama, Francis,***op.cit.***, p.14.

[2] -التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 ،***التغلب على الهشاشة في إفريقيا***، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي ، دومينيكو دي فيسولي، ص.20.

1- التصميم التنظيمي والإداري : مرتبط بالدراسات الإدارية وميدان الإدارة العامة .

2- تصميم النظام السياسي : هو الذي يدرس المؤسسات السياسية والقانونية وتحديد نظم الحكم والنظم الانتخابية بحثا عن التصميم الأمثل للنظام السياسي.

3- أساس الشرعية : فالديمقراطيات تتمتع بضوابط مؤسساتية ضد التقصير وانعدام الكفاءة مما ينتج عنه إمكانية تغيير القادة والحكومات إن فشلت في كسب الشرعية، في حين الدول الاستبدادية تعاني مشاكل في الشرعية حتى إن كانت ذات قوة اقتصادية فالأزمة تطيح بها، في حيت تبقى الدول الديمقراطية أكثر قدرة على البقاء وتجاوز الأزمات الاقتصادية لأن شرعيتها تأتي من أسس ديمقراطية ،لذا قوة الدولة تأتي من شرعيتها.

4- العوامل الثقافية والبنيوية : وهو مظهر يمكن التعبير عنه برأس المال الاجتماعي ،حيث تؤثر العادات والقيم الثقافية في المؤسسات بتمكين أو إعاقة قيام أنماط معينة، كذلك يمكن تغيير القواعد المؤسساتية بإعتبارها مسألة سياسية عامة في حين يصعب تغيير القواعد الثقافية وتوجيهها لخدمة التطور الإقتصادي، أي أن القيم الثقافية لها دور كبير وأساسي في كيفية بناء المؤسسات وعملها،فمثلا هيئات التخطيط الاقتصادي التي ظهرت في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لم تأت من مساهمات التكنوقراط بل كانت متجذرة في صلب تقاليد كبار الموظفين البيروقراطيين التي ترجع إلى عهود سابقة . [1]

لقد اعتمد كل من "**سلطان بركات**" **Sultan Barakat** و"**مارغريت شارد**" **Margarzt Chard** في مقاربتهما لدراسة بناء الدولة على مفهومي المؤسسات وقدرات البناء، وقدما توضيحات حولهما كمحاولة لإزالة الغموض الذي اكتنف عملية بناء الدولة، حيث اعتبرا أن مفهوم المؤسسة يتضمن معنيين اثنين هما : أولهما:تأسيس مجموعة القوانين، العادات الأعراف، الممارسات، المنظمات، ثانيهما : إقامة منظمة أو جمعية تحث على تعزيز وتقوية بعض القضايا، خصوصا المرافق العامة الدينية والخيرية ... كذلك مفهوم القدرات يحمل معنيين، أولهما : أن الدول المانحة التي تستند في بناء وتطوير المؤسسات تعتبر في منطقها أن المجتمعات الفقيرة والحكومات الوطنية مختلة وظيفيا مما يفقدها القدرة أو يجعلها ذو قيمة ناقصة لضمان رفاهية شعبها ثانيهما

[1] – "فرانسيس فوكوياما" ،***بناء الدولة :النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين*** ،(ترجمة مجاب الإمام) (الرياض : العبيكان للنشر والتوزيع ،2007)، صص.(70-80).

اكتسب طابعا رمزيا مستندا لصفات الإنسان والذي يدل " على القدرة العقلية للمتلقي"، بمعنى قدرة البناء مرتبطة بقدرة الحكام العقلية على تسيير وإدارة شؤون البلاد على جميع الأصعدة.[1]

أما **مدير قسم الشرق الأوسط بالبنك الدولي "هادي عربي" Hadi Larbi**، يعتبر أن تطور مفهوم بناء الدولة كعنصر من عناصر نظرية الدولة كان متأخرا، حيث ارتكز التحليل على تبيان نقاط ضعف دولة ما ثم تعزيز قدراتها . وبناء الدولة تشير إلى بناء دولة فاعلة خاصة بعد الصراع أو اضطرابات اجتماعية .

حسب الممارسة العملية ، فإن ترتيب أهداف بناء الدولة هي :

1-الأمن : بناء السلام عبر تعزيز النظام العام ،سيادة القانون .

2- تقديم الخدمات : دعم اللاجئين والمجموعات الضعيفة .

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي :السياسة النقدية ، الإطار القانوني للتجارة الدولية .

4-التحول الديمقراطي : بناء مؤسسات سياسية كالأحزاب ،التحضير للانتخابات...

5-التنمية : في إطار تحقيق أهداف متوسطة المدى كالنمو الاقتصادي والحد من الفقر.[2]

هو تسلسل يؤكد على ضمان الأمن وتوفير الخدمات الأساسية لبناء الشرعية والمصداقية التي تسبق الديمقراطية وجهود الإصلاح الاقتصادي .

فبناء الدولة عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع، وقدرة هذه الدولة على اختراق المجتمع والتغلغل فيه واستخراج الموارد منه، أي قدرة الدولة على فرض سلطتها على أراضيها وقدرتها على حماية مواطنيها داخل حدودها وتحقيق الاستقرار

[1] - Rebecca Yong Greven , ***An Analysis of State Building : The Relationship Between Pashtun Para – State Institutions and Political Instability in Afghanistan*** (South Florida : Scholar Commons Citation ,May ,2014), p p.(51-52).

[2] -Larbi Hedi , ***Oil Dependence and State Building : a Comparative Analysis of Iraq and Libya*** (the World Bank Middle East Department ; April 2012),p.5.

السياسي والاجتماعي استنادا إلى تحقيق هوية وطنية جامعة. من هنا إذن، يخضع موضوع بناء الدولة لاحتياجات الداخلية والضغوطات الخارجية [1].

وعليه نستخلص أن عملية بناء الدولة هي عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الإستخراجية والتنظيمية والتوزيعية الأمر الذي يتطلب السلطة والقوة لاستخراج الموارد وتنظيم السلوك، فهي تقوم على المشاركة والتنمية السياسية والتداول السلمي للسلطة في إطار شرعية الحكم[2]، وهو ما يضمن المحددات الموضوعية العقلانية التي تفسر نجاح الدولة وقيامها على فكر سياسي يساعد على خدمة المجتمع ، الأمر الذي يضمن تفاعلاته وتوازناته من جهة، ويضبط تقدمه ورقيه من جهة أخرى.

الفرع الثاني: المفاهيم المتداخلة لمفهوم بناء الدولة

وترتيبا على ما سبق يتبين لنا أن عملية بناء الدولة تتقاطع مع مفاهيم عديدة من حيث المتغيرات المؤسساتية و الممارساتية التي تعطي تفسيرات لمظاهرة السياسية، وعليه سوف تتطرق الدراسة لأهم هذه المفاهيم.

أولا: بناء الأمة nation building

قبل التطرق لمفهوم بناء الأمة يجب تحديد ما المقصود ب**الأمة Nation** في هذا السياق، لأنه قد توجد تعريفات متباينة تختلف تماما عن ما يقصد به في عملية بناء الأمة، على سبيل المثال نجد في كتاب "المجتمع والدولة في الوطن العربي "يتم تبني تعريف الأستاذ **سعد الدين إبراهيم** الذي يرى بأن "الأمة هي جماعة بشرية متجانسة إلى حد كبير في الثقافة أو الدين أو اللغة أو السلالة "، بهذا المعنى يصبح بالإمكان أن تكون هناك أمة موزعة بين عدة دول أو أن تكون كلها تعيش في دولة واحدة لكن مع غيرها من الأمم،[3] أما " **فيبر**" يعرف الأمة على أنها :" إحساس الشعب بالانتماء للمجتمع مع تجليه بشكل كاف في دولته، ونتيجة ذلك فالأمة هي مجتمع يتجه لإنتاج دولته ".

---

[1] – محمد أمين بن جيلالي ، "بناء الدولة المفهوم والنظرية ،" ***المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية "*** ، الع.3 (اكتوبر 2016) ، ص.3.

2 – فرانسيس فوكوياما ، ***مرجع سابق*** ،ص.88.

[3] – سعد الدين إبراهيم، ***المجتمع والدولة في الوطن العربي***(لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ، ص.44.

في حين يعتبر " **بنديكت اندرسون** " أن الأمة هي " المجتمع السياسي المصور ".

أما "**أرنست رينان** " يعتبر أن الأمة شعور جميع الأفراد بوجود أشياء كثيرة مشتركة بينهم ،مع نسيانهم أشياء كثيرة ".

أما بناء الأمة يعرفها**" فوكوياما "**بأنها تتمثل في " :خلق الإحساس بالهوية الوطنية التي تجعل الأفراد يدينون بالولاء لها، وبالتالي تحل الهوية الوطنية محل ولاءاتهم الفرعية القبلية، الدينية، الإثنية.....الخ"، وبذلك عملية بناء الأمة تتطلب خلق الأشياء الغير ملموسة مثل الوطنية، والتقاليد والرموز المشتركة، وتقاسم الذكريات التاريخية المشتركة[1] .

على هذا الأساس فإن الهدف الأساسي من عملية بناء الأمة هو خلق هوية وطنية تكون هي القاسم الأساسي المشترك بين الأفراد، وذلك يكون من خلالها تحويل ولاءاتهم الفرعية ولكن أيضا ولاءاتهم العابرة للحدود نحو الولاء للهوية الوطنية، أين يصبح شعورهم قائما حول أنهم ينتمون لدولة وأمة واحدة.

كما يمكن تعريفها، بأنها" عملية تشكيل هوية مشتركة للتأكيد على السلطة في إقليم معين، فهي تشير إلى مجموعة من المؤسسات والعادات والتقاليد القائمة"، أي خلق هوية وطنية، يمكن أن تتم بواسطة الدولة عبر مجموعة من السياسات التعليمية، واللغوية، والدينية...الخ، كما يمكن أن تتم من قبل أفراد غير مرتبطين بالسلطة السياسية كالشعراء، والفنانين، والقادة الدينيين، والفلاسفة....الخ[2] .

أحد أهم العناصر الأساسية التي يدخل ضمن سياسات بناء الأمة، هو ضبط المجتمع وتحقيق الاندماج كون أن أحد الخصائص التي تمتاز بها المجتمعات هو التباين والاختلاف بين مكونات المجتمع الواحد، هذا التباين والتنوع الاجتماعي قد يأخذ عدة أشكال، قد يكون اقتصادي طبقي: كأغنياء وفقراء ، ديني– مذهبي: كمسلم ومسيحي أو سني وشيعي، أو لغوي، وقبلي، وعرقي.....الخ، هذا التباين موجود تقريبا في أي مجتمع، وقد يكون هذا التنوع إيجابي للمجتمع، كما قد يكون له تداعيات سلبية على المجتمع والدولة معا.

---

[1] -Francis Fukuyama, ***Political Order and Political Decay : From The Industrial Revolution To the Globalization Of Democracy***(USA : Farrar, Straus and Giroux, 2014), p.185.

[2] - Francis Fukuyama,***op.cit***.,p.187.

هنا نتطرق لأحد أهم مقومات المجتمع وهي وسائل **الضبط الاجتماعي** والتي تعمل أساسا على ضبط سلوك الأفراد ومختلف التكوينات وجعلها لا تنحرف عن المجتمع الأكبر المكونة له، وذلك من خلال تعميق الولاء والانتماء لهذا الكيان الجامع المتمثل في الدولة والأمة الواحدة عبر جملة من القواعد والآليات الاجتماعية والسياسية، هناك نوعين من وسائل الضبط الاجتماعي، **وسائل داخلية**(غير رسمية) تتعلق بكل ما هو نابع من المجتمع نفسه كالدين، والعادات والتقاليد، والثقافة، والأعراف، والأسرة، وجماعة الرفاق....الخ، تمثل في مجموعها نسق القيم والمعايير التي تجعل الفرد يشعر بالولاء والانتماء إلى المجتمع الأكبر، وفي حالة محاولة الفرد أو مكون اجتماعي ما الخروج عن هذا النسق القيمي وتهديد الكيان المجتمعي الأكبر فإنه يواجه **بوسائل خارجية رسمية** تتمثل في السلطة السياسية التي تعمل على وحدة المجتمع واستمراره، إما من خلال وسائل الترغيب وذلك بقدرتها على تنظيم وإشباع حاجيات مختلف التكوينات الاجتماعية لدرجة شعور هذه التكوينات بأن مصلحتهم تكمن في الانتماء للمجتمع الأكبر/الأمة وليس في الانتماءات الضيقة كالقبيلة أو الجمعة الدينية / المذهبية أو الجماعة العرقية... الخ، بالإضافة لوسائل الترغيب تلجأ أيضا السلطة إلى وسائل الردع ووسائل الترهيب المشروعة في حالة مخالفة القوانين المنظمة للمجتمع(الدستور).[1]

يرى **" أنثوني بيرش" Anthony Birch** بأن سياسات بناء الأمة يمكن تمييزها في فئتين، من ناحية هناك مبادرات مباشرة تعمل على تعزيز التكامل والشعور بالهوية الوطنية والاعتزاز، ومن ناحية أخرى هناك مجموعة من التدابير المتفاعلة التي تتخذها الحكومات لتقليل من الآثار السياسية للانقسامات في المجتمع[2] .

تلك السياسات سواء المتعلقة بتعزيز الهوية الوطنية والتكامل أو تلك المتعلقة بالتخفيف من الآثار السياسية للانقسامات المجتمعية، يمكن تحديدها حسب" **أنتوني بيرش** "في[3] :

1- خلق الرموز الوطنية: مثل العلم، والأناشيد، وحتى الفرق الرياضية يمكن أن تعمل على زيادة الشعور والاعتزاز بالهوية الوطنية، ويمكن إضافة العملة النقدية، والتاريخ، والتضحيات المشتركة.

---

[1] - سعد الدين ابراهيم ، ***مرجع سابق***، ص ص.40-41.

[2] -Anthony H.Birch, ***Nationalism and National Integration***(England : Unwin Hyman, 1989), p 40.

[3] -Poulingny Béatrice ," ***State Building et sécurité International***. "critique Internationnal.n.28(Juillet-Septembre 2005).pp.(119-69).

2- التنشئة الاجتماعية :من خلال النظام التعليمي، وهي تعتبر أهم عنصر لبناء الأمة.

3-إقامة أو بناء المؤسسات السياسية: التي تمثل جميع شرائح المجتمع باختلاف انتماءاتهم.

انطلاقا من السياسات الواجب إتباعها لبناء الأمة تتضح لنا درجة الارتباط الوثيق بين بناء الأمة وبناء الدولة، فمن جهة يرى **فوكوياما** بأن نجاح عملية بناء الدولة يتوقف أساسا على نجاح عملية بناء الأمة كون أن الدولة كمنظمة للعنف الشرعي تستدعي ولاء الأفراد، الذين يخاطرون بحياتهم للقيام بأدوار نيابة عنها(أي الدولة) من خلال انضمامهم بصفة دورية إلى المؤسسات الأمنية والدفاعية مثل الجيش والشرطة، كذلك بالنسبة لمختلف مؤسسات الدولة التي تتطلب كشرط أساسي ولاء الأفراد للدولة فقط، ففي حالة غياب هذا الولاء يصبح الأفراد داخل المؤسسات يتصرفون انطلاقا من ولاءاتهم الفرعية القبلية والإثنية والمذهبية، وهذا ما يشكل عائقا يحول دون بناء الدولة .[1]

ومن جهة أخرى، نجاح عملية بناء الأمة يتوقف على بناء الدولة أو على الأقل احتكار السلطة الشرعية التي تعتبر الخاصية الأساسية والمميزة للدولة، انطلاقا من هذه الخاصية يصبح المجتمع في حاجة إلى الدولة التي تقوم بعملية الضبط بين مختلف مكونات المجتمع، وحتى تنجح في ذلك عليها أن لا تكون جزءا من الصراع بين مكونات المجتمع حتى لا تصبح، أي الدولة، ممثلةً لمصالح فئوية معينة على حساب أخرى، وعملية الضبط الاجتماعي لا تكون فقط من خلال قدرة الدولة على احتكار وسائل العنف والإكراه الشرعي حتى وإن كانت ضرورية، بل يكون أيضا من خلال قدرة النظام السياسي على إشباع الحاجيات الأساسية لمختلف مكونات المجتمع، في هذا الصدد نجد بأنه كلما استطاع النظام السياسي كسب الشرعية السياسية من خلال الوفاء بمتطلبات مختلف مكونات المجتمع كلما قلت ممارساته للقوة والإكراه، والعكس صحيح كلما لجأ النظام السياسي إلى ممارسة القوة والعنف كلما عبر عن فقدان شرعية النظام السياسي وعن ضعف الدولة في أداء وظائفها.

بناءا على ما تقدم يتضح بأن عملية بناء الدولة تتضمن بناء الأمة على المدى الطويل؛ بحيث بناء الدولة كخطوات أولية يتطلب بناء المؤسسات واحتكار السلطة، ولكن اكتمال عملية البناء ونجاحها يبقى مرهونا على قدرة السلطة السياسية في بناء الأمة التي تعتبر عملية طويلة وصعبة مقارنة مع بناء المؤسسات واحتكار السلطة .

[1] -Francis Fukuyama, Political Order and Political Decay, ***Op.cit***, p.186.

ثانيا: إعادة الإعمار وعملية بناء السلام

هي مجموعة الإجراءات المتخذة وطنيا ودوليا لدعم البعدين الاقتصادي والاجتماعي وانتعاشهما بعد انتهاء الصراع، وهو مصطلح متداول في سياسة البنك الدولي (مكتب تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار) وأيضا يعكس المساعدة الأمريكية للدول الأوروبية لإعادة إعمارها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنه من دمار مس البنى التحتية مما أثر على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي.[1]

أما **بناء السلام** فهي مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تُنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات و المتخذة من قبل الجهات الدولية والوطنية لإضفاء الطابع المؤسسي على السلام، ومنه غياب النزاع المسلح وضمان حد للمشاركة السياسية، و ضمان عدم العودة إلى النزاع مجدداً، وذلك بإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع لخلق بيئة جديدة، من شأنها تقليل المتناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه وتعزيز القدرات الوطنية على مستوى الدولة من أجل إدارة نتائج النزاع ولوضع أسس التنمية المستدامة[2]، ووفقا لهذا التعريف فإن بناء السلام يرتبط ببيئة انتهاء النزاع، في حين يكون بناء الدولة عنصرا أساسيا في إضفاء الطابع المؤسسي على السلام . [3]

ثالثا: دولة الحق والقانون

يشير هذا المفهوم إلى :" بناء نسق تنظم خلاله كل العلاقات بطريقة قانونية، وحيث ينتصر الحق والقانون بشكل كامل على القوة المتسلطة."

ويعني هذا المفهوم النضال ضد التسلط وإجبار الدولة على احترام القانون الذي أصدرته. وهناك من يعرف هذا المفهوم كما يلي " :يفهم من عبارة دولة **الحق والقانون**، أن الدولة في علاقاتها مع رعاياها ومن أجل ضمان قانونهم الفردي، يتوجب عليها هي ذاتها الخضوع لنظام حقوقي وقانوني،

[1] -OECD/DAC, ***Op.cit***, p. 13.
[2] -Wendy Lambourne, Post-Conflict Peace building: Meeting Human Needs for Justice and Reconciliation, ***Peace, Conflict and Development – Issue Four,(*** April 2004), p p.(03. 04).
[3] -OECD/DAC Discussion Paper : ***Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations: from Fragility to Resilience*** (Usa : Organisation for Economic Co –operation and Development , 2008) , pp .(12-13).

وهذا من أجل تقييد نشاطها نحوهم بمجموعة من القواعد، منها ما يحدد الحقوق المخصصة للمواطنين، ومنها ما يضع مسبقا المسالك والأساليب التي يمكن استخدامها من أجل إنجاز أهداف الدولة" .[1]

رابعا: بناء المؤسسات وبناء القدرات

ترتبط عملية بناء الدولة بعملية بناء المؤسسات، وبمنطق المأسسة، تكمن مميزات بناء المؤسسات في قدرتها على التكيف والترابط مع استقلالها الذاتي، فمأسسة هي أهم آليات النظام السياسي في أداء الوظائف المنوطة به، فالنظام ذو المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع يستطيع تلبية مطالب بيئته ويملك القدرة على الاستجلاب، ومن هنا يعتبر"**هنتغتون**" أن المأسسة هي القاعدة الوحيدة للتنمية السياسية " لأنها الوحيدة القادرة على تنظيم التغيير والتحديث .[2]

أما بناء **بناء القدرات**، فيقصد بها "زيادة القدرة الذاتية للمجتمع على الانجاز بأكثر فاعلية في التنظيم،"[3]وتكمن القدرة في تحقيق الأهداف من خلال نشاط المنظمات والأشخاص الذي يرمي إلى تحسين وتوزيع الأدوار بهدف تحقيق التنمية وبناء الدولة. أيضا يضاف إلى ذلك القدرة التنظيمية من خلال تعزيز المشاركة واللامركزية الحكم، وأيضا خلق التوازنات عبر فصل السلطات والإصلاح القضائي وتكريس المساءلة، و أيضا إعادة النظر في حجم الجهاز الإداري الحكومي.

خامسا: أزمة الفشل في بناء الدولة

وهي إعادة بناء المؤسسات في الدول التي عجزت أنظمتها وحكوماتها أو فقدت كليا قدرتها وكفاءتها بفعل تكرار وإستمرار الأزمات التنموية وإستمرار النزاعات، مما توجب وضع سياسات متعددة الأبعاد بغرض إعادة البناء الوظيفي لمؤسسات الدولة وهياكلها البشرية لتكون ذات فعالية لتحقيق الغايات المرجوة والوظائف الأساسية المنوطة بها، وهي وظيفة تحقيق الأمن الداخلي والخارجي لمواطنيها، تحقيق الرفاه لهم، وبناء مؤسسات لتعزيز شرعية السلطة، وهو ما يشكل عملية بناء الدولة ككل.[4]

---

[1] -Redor, Marie – Joelle, ***De L'Etat Légal à L'Etat de Droit*** (Paris: Economica, 1992), p. 291.

[2] – صامويل هنتغتون، ***مرجع سابق*** ،ص .12.

[3] – ريمان محمد ريحان ،***تنمية المجتمعات العمرانية كالتمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة*** (القاهرة :أطروحة دكتورة ،2002) ،ص .234.

[4] -Julia Raue and Parick Sutter , ***Facets and Practies of States Building*** (Boston : Martines Nijhoff Publishers , 2009) , p .62.

ويعتبر" **روبرت روتبرغ**" **Robert I. Rotberg** من المفكرين البارزين فيما أسماه "بالدولة الفاشلة"، حيث يعرفها انطلاقا من عدم قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية، حيث يقول" :الدول-الأمة تفشل بسبب معاناتها من العنف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير السلع السياسية الأساسية لسكانها، وحكوماتها تفقد الشرعية، وحتى وجود الدولة نفسها يصبح غير شرعي في نظر وقلوب عدد متزايد من مواطنيها ".[1]

فحسب" **روتبرغ** "الدول تنجح أو تفشل انطلاقا من مدى قدرتها وفعاليتها في توزيع السلع السياسية الأساسية، وهناك تسلسل هرمي في تلك السلع من حيث الأهمية ، يمكن ترتيبها وفق أهميتها في:

- **توفير الأمن وخاصة الأمن الإنساني***، أول غاية وجدت الدولة من أجلها هو تحقيق الأمن؛ بحيث يتوقع من الدولة حتى تنجح أن تعمل من جهة على حماية حدودها والدفاع عن مواطنيها من التهديدات الخارجية وكذا حمايتهم من بعضهم البعض من خلال فرض النظام والاستقرار، ومن جهة أخرى تعمل على حماية مواطنيها من كل أشكال الحرمان والخوف[2].
- **تمكين المواطنين من حرية المشاركة في العملية السياسية**، وهذا يشمل :حق المواطنين في التنافس على المناصب، وإحترام ودعم المؤسسات الوطنية، والحقوق المدنية والإنسانية الأساسية.
- **تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين** مثل الصحة، والتعليم، وإقامة البنى التحتية.....الخ، بالإضافة إلى تنظيم الاقتصاد.

---

[1] - Robert I. Rotberg (ed), ***State Failure and State Weakness in a Time of Terror***(USA: Brookings Institution Press, 2003) , p 01.

- *مفهوم **الأمن الإنساني** هو مقاربة تبناها برنامج الأمم المتحدة في تقريره السنوي حول التنمية الإنسانية عام 1994، من خلاله تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل إلى جانب أمن الدولة أمن الإنسان بالدرجة الأولى، وبذلك يصبح الإنسان هو موضوع الأمن فالأمن الإنساني حسب التقرير يتكون من عنصرين أساسيين" :**التحرر من الخوف** "يشمل حماية الإنسان النزاعات، الحروب، الاضطهاد...الخ، و" **الوقاية من الحاجة** "تشمل حماية الإنسان من الفقر، البطالة، الأمراض...الخ.

[2] – حسام الدينعلى محمد ، ***إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر:جدلية الاندماج والتنوع*** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2010) ،ص ص(.79-80).

تعرف **" لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD DAC)** الدولة الهشة بأنها ": الدولة التي تفقد هياكلها الإرادة السياسية أو القدرة في توفير الوظائف الأساسية الضرورية للتقليل من الفقر و لتحقيق التنمية والحفاظ على الأمن وحقوق الإنسان لسكانها" .[1]

وفق تقرير **لمركز أبحاث الدفاع والتنمية الكندي*(DRDC)*** فإن الدول التي تفشل في مهامها" هي تلك التي تتميز بالنزاعات والأزمات الإنسانية بالإضافة إلى انهيار اقتصادها، كما أن قدرات وشرعية وسلطة الحكومة تصبح مقتصرة فقط على أقاليم أو جماعات معينة".[2]

كما حددت **فرقة عمل (*State Failure Task Force*)** أربعة أحداث متميزة في فشل عملية بناء الدولة هي:

1/ الحروب الثورية، تتمثل في وجود حلقات من الصراعات العنيفة بين الحكومة والمنافسين السياسيين الساعين للإطاحة بالحكومة المركزية أو لفرض السلطة في إقليم معين.

2/ الحروب العرقية، التي تعني حلقات من الصراعات العنيفة الداخلية بين الأقليات العرقية، الدينية وغيرها من الأقليات تعمل على تحدي الحكومات من أجل تغيير وضع معين.

3/ التغيرات السلبية للنظام، تتمثل في التغيرات الرئيسية والمفاجئة في أنماط الحكم بما في ذلك انهيار الدولة وفترات حادة من انعدام استقرار النظام.

4/ **الإبادة الجماعية والسياسية** مجموعة من السياسات الدائمة التي تقوم بها الدولة أو وكلائها، أو في الحروب الأهلية من خلال القوات المتنافسة، تلك السياسات تؤدي إلى وفاة عدد كبير من الجماعات[3].

---

[1] -OECD, "Concepts and dilemmas of State building in fragile situations: From fragility to resilience**"**, ***OECD Journal on Development***, Vol. 09, N.03(oct.2009), p p .(60- 76)

[2] -David Carment et al.,(eds), Country Indicators For foreing policy (Carleton university), Adversial Intent Contract Report, ***Indicators of State Failure : Phase II***. Canada: DRDC Torento(August 2010), p. 05.

[3] - Jack A. Goldstone, ***State Failure Task Force Report: Phase III Findings*.** USA : McLean, VA: Science Applications International Corporation,(September 2000), p .8.

المبحث الثاني : فواعل وأسس بناء الدولة وأهدافها

بناء الدولة كما لا حظنا هي عملية مرتبطة أساسا بالمجتمع؛ بحيث لا يمكن الحديث عن بناء الدولة دون الحديث عن مختلف القوى الاجتماعية، من جهة أخرى عملية بناء الدولة تتطلب بالدرجة الأولى إيجاد مؤسسات قوية وشرعية تحتكر القوة المادية والتي تمثل الركن الأساسي لوجود الدولة، وعندما نقول مؤسسات شرعية يعني بأن وجود تلك المؤسسات واحتكارها للسلطة تكون مقبولة من طرف الشعب، وحتى تحظى بقبول الشعب عليها، أي تلك المؤسسات، أن تؤدي مجموعة من الخدمات والوظائف التي تستجيب لتوقعاته واحتياجاته وهذا هو الهدف الأسمى لوجود الدولة، وعلى هذا الأساس يسعى هذا المبحث لتبيان أهم الفواعل الأساسية المشاركة في عملية بناء الدولة.

المطلب الأول : الفواعل الأساسية في عملية بناء الدولة

تعتبر المؤسسات المرتكز الأساسي في عملية بناء الدولة، من هنا لا يمكن الحديث عن دولة مستقرة دون مؤسسات فاعلة ورشيدة تحظى بالشرعية، إذا فعملية البناء هذه ترتكز على أربعة مؤسسات :

الفرع الأول : المؤسسة الدستورية

الدستور هو المؤطر للحياة السياسية والإطار المرجعي لعملية بناء الدولة القائمة على قوة المؤسسات، وما يتصل بها من مبادئ وقيم مؤسسة لعملية البناء، في هذا السياق يعتبر القانون الدستوري الآلية التي تحدد القواعد القانونية في عملية الترسيخ المؤسساتي في عملية بناء الدولة، و هو الذي ينظم العلاقة بين المؤسسات الثلاثة وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين ،ذلك وفق قواعد ومعايير تعكس الإيديولوجية العامة للدولة .

منه فالدستور يعتبر المرجعية لمختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية والمصدر الأول لإرساء دولة المؤسسات وعنصر مهم في عملية الإصلاح السياسي والقانوني للدولة، وبالتالي عنصر مهم في عملية بناء الدولة، كما أنه يكفل تأمين الأمن والاستقرار ويحقق تنمية شاملة وفق مفهوم الحكم الراشد.[1]

---

[1] –موريس دوفرجيه ،***المؤسسات السياسية والقانون الدستوري كالأنظمة السياسية الكبرى***،(ترجمة جورج سعد) (بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1992) ، (ص ص.8–10).

الفرع الثاني : المؤسسة البيروقراطية

لتفعيل عملية بناء المؤسسات في الدولة لابد من الاستناد على جهاز بيروقراطي، الذي له دور فعال في العمل التنموي السياسي بغية إنجاح العملية السياسية، فعجزه عن تلبية حاجيات المواطنين يؤدي إلى فشل مشروع بناء الدولة، خاصة و أن "**ماكس فيبر**" إعتبر البيروقراطية ظاهرة اجتماعية صاحبت ظهور الدولة الحديثة التي مثلت الصورة الحقيقية لسيادة القانون[1]، وهناك ثلاث وظائف يقدمها هذا الجهاز :

- **الوظيفة الاتصالية** (فهو حلقة وصل بين القاعدة والقمة) .
- **الوظيفة التعبيرية** (فهو آلية للتعبير على بعض مطالب الجهاز البيروقراطي) .
- **الوظيفة التجميعية** (فنتيجة الترابط الوثيق بينه وبين مختلف المصالح والمجلس والمؤسسات المحلية فهو يجمع مطالبهم ويعمل على التوفيق) بالإضافة إلى **وظيفة اتخاذ القرار** (من خلال المساهمة في صياغة السياسة العامة للدولة وكذا توجيه الوزراء وهو الجهاز المحتكر للمعلومات والبيانات الخاصة بكل المواضيع) .

إلا أن هذا الجهاز قد يعاني من ضعف التغلغل في أداء الوظائف، مما يؤدي إلى طغيان التوجه البيروقراطي على الحياة السياسية، ولتصحيح هذا الخلل لابد من تبني استراتجيات لإعادة التوازن في أداء الوظائف في عملية البناء، ويتم هذا عن طريق تفعيل المشاركة الشعبية كآلية للحد من سلطة هذا الجهاز مع المساهمة في ترقية العمل التنموي وإكسابه طابع الشرعية بما يؤدي للاستقرار، فحسب "**دونالد ستون**" **Donald Stone** "فإن مساهمة أفراد الشعب ومشاركتهم أمر ضروري لتحقيق تنمية صحيحة وسريعة "، ومع أن يكون مرتبط برغبة الجماهير باعتبار الإصلاح يفشل إن ابتعد عن التوجه العام للمجتمع، مع الاعتماد على الأسلوب العلمي في عملية التخطيط وتحليل المعطيات والبيانات لاستنتاج المشكلات التي تواجه المجتمع .[2]

---

[1] –عمار بوحوش، ***الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة***(الجزائر :دار البصائر لمنشر والتوزيع،ط.2، 2008)،ص.222.

[2] – بومدين طاشمة ،" التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي، "**مجلة *دساتير السياسة والقانون***، الع . 7(جوان 2012) ، (ص ص 1–10).

الفرع الثالث : المؤسسة العسكرية

يعتبر تدخل الجيش في الحياة السياسية سمة بارزة في البلدان النامية، فهي مؤسسة فاعلة ومؤثرة في رسم السياسات وبناء المؤسسات وإدارة الشأن العام للدولة، ففي الأصل مهمتها الأولى والأساسية هي الدفاع على سلامة واستقلال وسيادة البلاد، غير أنها أحيانا تتدخل في الحياة السياسية بهدف الإسهام في حل المشاكل أو حماية مصالح خاصة، فحسب " **هنتغتون** " الجيش يتدخل سعيا لإعادة توزيع القوة والنفوذ، ومرد ذلك إلى ضعف المؤسسات السياسية وفقدان القوة اللازمة لتسوية النزاعات" .

يعتبر **" فون دير ميهدن " Von Der Mehden** أن الجيش يتدخل ليلعب ثلاثة أدوار أساسية في عملية بناء الدولة :

1- حماية الدستور وخلق الظروف المناسبة بعد الأزمة إرساء سلطة سياسية مدنية، كما جرى مثلا في الأرجنتين والبرازيل.

2- قد يكون أداة ثورية تقود للإصلاح الذي ينتج عنه خلق مؤسسات سياسية جديدة يسلمها لسلطة مدنية فما بعد.

3-أن يلعب دور غير مباشر في عملية الإصلاح وتشكيل حكومة مدنية، كما حدث في إيران وأندونسيا.

أما " **مارتن نيدلر** " Martin Needler يرى أن تدخله يكون لاعتبارات الاحتفاظ بالنظام أكثر من تحقيق الإصلاحات التي تنادي بها الطبقات المدنية الدنيا .إذا فدوره يرتبط بطبيعة التركيبة الاجتماعية للجيش نفسه وطبيعة المجتمع فإن كان تحت حكم الأقلية فدور الجيش راديكالي، وإن حكمته طبقة وسطى سيكون مشاركا، وإن كان مجتمعا جماهيريا فالجندي يكون حارسا محافظا على النظام القائم، كما أن دوره خاضعا لمدى تقدم المجتمع أو ضعفه، حيث يكون دوره متعاظم في المجتمعات المتخلفة في حين يتراجع دوره في المجتمعات الأكثر تقدما.[1]

[1] -"فيريل هايدي" ، ***الإدارة العامة من منظور مقارن،*** (ترجمة محمد قاسم القريوتي)،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2 1985) ، (ص ص . 173-178)

ويرى "**هنتجتون**" أن دور الجيش يتغير مع تغير المجتمع ففي عالم الأقلية الحاكمة يكون الجندي راديكاليا، وفي عالم الطبقة الوسطى يكون المشارك والحكم، وعندما يبدو المجتمع الجماهيري في الظهور يصبح الجندي الحارس هو المحافظ على النظام القائم، و رغم التناقض القائم فإن دور الجيش يزداد مع تخلف المجتمع، وكلما تقدم المجتمع كاف دور الجيش محافظا ورجعيا.[1]

الفرع الرابع : وسائل الإعلام والمجتمع المدني

تعتبر وسائل الإعلام أداة مهمة في نقل الأفكار والأخبار على المستويين المحلي والدولي من هنا فالمتغير الاتصالي له دور في عملية بناء الدول، وذلك من خلال دوره الفعال في زيادة الوعي وحشد الجماهير للبناء كما أنه يرسخ شعور الانتماء للوطن والأمة لدى الفرد، فهو عامل مهم في زيادة مجالات المعرفة، وحمل المواطنين على الاشتراك في عملية التنمية، فمثلا مساهمة الإعلام في الترويج للتحول الديمقراطي، لذلك هو يلعب دور محوري في حياة الفرد والمجتمع، فهو طرف مهم في بناء الدول كما يساهم في التنشئة الاجتماعية وتشكيل الرأي العام والذاكرة الجماعية للمجتمع، كما يؤدي وظيفة حيوية في التنمية المستدامة على جميع المستويات، لكن يبقى له جانب سلبي إن تم استعماله بغية التضليل والطغيان، وتوجيه الرأي العام بما يخدم الطبقة الحاكمة المستبدة .[2]

ويمكن أن ندرج في هذا المطلب مساهمة الأستاذ "**كارل دوتش** "في التنظير لدور المتغير الاتصالي في عملية بناء الدولة، إذ يؤكد دويتش في هذا المجال على تعبئة الجماهير ومشاركتها في عملية بناء الدولة.

أما الفيلسوف الألماني " **هبرماس يورغن** " **Jurgan Habermas** فيرى ضرورة توفر أربعة شروط حتى تتمكن وسائل الإعلام من لعب دور في عملية بناء الدولة وهي :[3]

أولا : القدرة على تمثيل جميع الاتجاهات داخل المجتمع ، فلا تروج لإتجاه دون أخر .

ثانيا :حماية المجتمع ومصالحه ضد طغيان السلطة.

---

[1] – صامويل هنتغتون ، ***مرجع سابق*** ، ص.178.

[2] - محمد عبد القادر حاتم ، ***الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية*** (القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2006)، ص .420.

[3]– ***المرجع نفسه.***

ثالثا : توفير المعلومات للجماهير ،وحسبه لتحقيق عملية صناعة القرار الصحيح لابد من الاستناد إلى المعرفة التي يتحصل عليها كل الأفراد دون استثناء ,كالمؤسسة التعليمية التي تسعى لإيصال المعرفة إلى جميع الطلبة دون إستثناء .

رابعا:المساهمة في بناء الوحدة الاجتماعية من خلال العمل على نشر ثقافة عامة مشتركة كل أعضاء المجتمع وليس لثقافة الأقلية حتى يصبح التوجه إلى الوحدة الاجتماعية هو الطاغي في المجتمع وذلك خدمة للمصالح العامة لا الخاصة .

أما عن دور **المجتمع المدني** فهو ضروري في عملية بناء الدولة، من خلال ما يقدمه المجتمع المدني وتنظيماته من سند واستشارة ورقابة وتوجيه ومتابعة لخطط الدولة وبرامجها، وتحقيق تعبئة اجتماعية باتجاه البرنامج التنموي للدولة في جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لما يمثله المجتمع المدني من انتشار واسع، ولجميع أطياف المجتمع وفئاته، على اعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني هي قرينة الحداثة وأدوات للتحديث في الوقت نفسه.

الفرع الخامس : البعد الإقليمي والدولي لعملية بناء الدولة

رغم التأكيد على أهمية العوامل والفواعل الداخلية في بناء الدولة، إلا أنه لا يجب إهمال دور البعد الإقليمي والدولي في هذا المجال، اللذان في الكثير من الأحيان يؤثران على عملية بناء الدولة أكثر من المجتمع المنبثقة منه خاصة في تلك المجتمعات الممزقة طائفيا، فهما يدخلان ضمن مجلات بناء الدولة، ففيما يخص **أثر النظام الإقليمي**، ينبغي الإشارة إلى أن عملية بناء الدولة لا يمكن أن تنجح دون الأخذ بعين الاعتبار تلك التفاعلات الاجتماعية والسياسية التي تجري على مستوى النظام الإقليمي سواء بين وحدات النظام أي الدول أو بين الوحدات تحت وطنية المنتشرة داخل دول الإقليم سواء جماعات مذهبية، عرقية، قبلية...الخ، فعلى المستوى الإقليمي يجب أن يكون هناك[1]:

1- مستوى معين من التوافق بين دول الإقليم حول عملية بناء الدولة المستهدفة في الإقليم.

2- أن ينعم النظام الإقليمي على قدر معين من الإستقرار الاجتماعي والسياسي داخل وحدات/دول النظام.

[1] -Julia Raue and Patrick Sutter, ***Facets And Practices of State-Building***,(Martinus Nijh of Publishers,2009),p.62.

3- علاقات بناءة وإيجابية بين وحدات النظام التي قد يعبر عنها ببناء مؤسسات إقليمية فعالة.

في هذا الإطار نجد" **بيتر هالدن** "***Peter Halden*** يؤكد على أهمية النظام الإقليمي في عملية بناء الدولة، فمن جهة بناء دولة فعالة وأمن إقليمي مستدام يتطلب وجود أو إنشاء هياكل فعالة على مستوى كل دول الإقليم، ومن جهة أخرى بناء دولة فعالة تتطلب قبولا إقليميا.[1]

أما عن أهمية أثر **النظام العالمي** يمكن تناوله زاويتين، الأولى مرتبطة بالجانب القانوني إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار أثناء عملية بناء الدولة تلك المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالاقتصاد الدولي، وبتنظيم العلاقات بين الدول...الخ، فمهما بلغت الدولة من قوة فإنها محكومة بضرورة الامتثال للقوانين الدولية ولو نسبيا أو شكليا ظاهريا، أما الزاوية الثانية، تتمثل في تلك المصالح الإستراتجية المتضاربة للدول الكبرى التي في الكثير من الأحيان تعتبر عاملا حاسما ومؤثرا في عملية بناء الدولة التي تدعو لضرورة التدخل علنيةً وقسرياً في العديد من الدول التي يطلق عليها بالفاشلة، وذلك بحجة إعادة بناء تلك الدول" الفاشلة "لضروريات أمنية وإنسانية عالمية.

المطلب الثاني : أسس ومجالات بناء الدولة

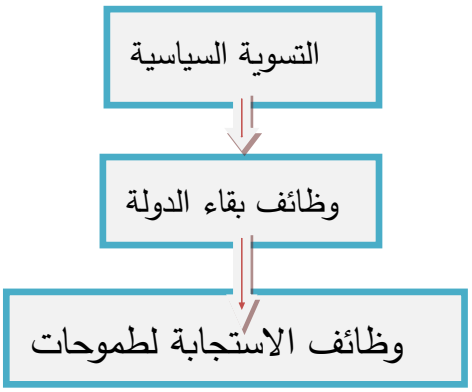
في هذا السياق نجد **وزارة التنمية الدولية البريطانية**(*DFID*) ، تؤكد بأن بناء الدولة كعملية ديناميكية ترتبط بثلاث عناصر متداخلة، العمل على إحراز تقدم فيها من شأنه أن يؤدي إلى بناء الدولة، تتمثل هذه العناصر في :تسوية جدية لمختلف النخب السياسية، وتوفر الحد الأدنى من وظائف وأنشطة الدولة التي تعتبر ضرورية لبقاءها ، وتجسيد درجة معينة من توقعات الشعب التي تعتبر ضرورية من أجل الحفاظ على شرعية الدولة واستقرارها.[2](كما هو موضح في الشكل رقم 01).

---

[1] – بيتر هالدن ،" بناء المنظومات قبل بناء الدول :الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة،(ترجمة عبد الرحمن بستان) ***دراسات عالمية***،الإمارات العربية المتحدة :***مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية***، الع.96 (سبتمبر 2011)، ص ص.(8-22).

[2]– Department for International Development (DFID), ***Building the State and Securing the Peace. Emerging Policy Paper***, (UK: Department for International Development, 2009), p. 4.

الشكل رقم 01 : يوضح مجالات بناء الدولة



Source : Department for International Development (DFID), "Building the State and Securing the Peace".***Emerging Policy Paper***, UK: Department for International Development, 2009, p 5.

الفرع الأول : التسوية السياسية

العنصر الأول في عملية بناء الدولة هو إيجاد تسوية سياسية التي تعني" صياغة تفاهم مشترك بين مختلف النخب السياسية بأن مصالحهم ومعتقداتهم تكون محمية عبر طريقة محددة لتنظيم السلطة السياسية "، من هنا التسوية السياسية أول ما تعنيه هو تنظيم قواعد اللعبة السياسية، عملية التسوية هذه لا تكون فقط بين النخب السياسية بل تتعداها مع مرور الوقت لتشمل كافة المجتمع، وذلك من خلال عمل النخب السياسية في إطار التنافس وفق قواعد معينة على كسب رضى المجتمع وموافقته وهذا هو جوهر بناء دولة حقيقية، فلا يكفي أن تكون التسوية بين النخب السياسية فقط بل يجب إشراك كافة فئات المجتمع، بما فيها النخب الاقتصادية والثقافية والدينية...الخ .[1]

مع الأخذ بعين الإعتبار أن المجتمعات المتخلفة غالبا ما تكون النخب أو منظمات المجتمعات المدني مزيفة أو شكلية لا تعكس واقع المجتمع ولا متطلباته، وهذا ما قد يكون له تداعيات سلبية على الدولة أهمها أن يستمال المجتمع من قبل شخصيات وتنظيمات غير رسمية تعمل بطرق خارج نطاق قواعد اللعبة السياسية، ما قد يشكل أزمة حقيقية على مستوى الدولة فيما يتعلق بالسلطة والولاء الوطني، وعلى مستوى المجتمع فيما يتعلق بقضية الاندماج والهوية، وبالتالي أثناء عملية بناء الدولة وإيجاد التسويات الاجتماعية والسياسية ينبغي الأخذ بعين الاعتبار هذا الإشكال، الذي لا يتم تجاوزه إلا بإعطاء الأولية للقنوات الحقيقية التي من خلالها يعبر الشعب عن متطلباته وطموحاته، التسوية

[1] - Stephen Toulmin, " Return to politics Perestroika and Post-paradigmatic Political Science", ***Review essay,Political theory***, Vol.31 No.6,(December2003), pp. 836-840.

السياسية والمشاركة الفعلية لكافة فئات المجتمع لا يمكن أن تتحقق إلى من خلال عنصرين أساسيين صياغة الدستور والديمقراطية كنظام حكم.

عملية صياغة الدستور هي أولا وقبل كل شيء وسيلة للوصول إلى رؤية مشتركة لقيام الدولة، وبالتالي نجاح عملية بناء الدولة يتوقف بالدرجة الأولى على عملية صياغة الدستور، التي تعتبر أحد الأدوات الأساسية في تعزيز الحوار والتفاوض وبناء التوافق حول الرؤى[1]، في هذا السياق نجد" **جون واليس" Joanne Wallis** يؤكد على الدور المحوري الذي يمكن للدستور أن يلعبه في إطار عملية بناء الدولة، فالدساتير هي التي تخلق مؤسسات الدولة وتوفر الإطار القانوني لممارسة سلطة الدولة كما تعمل على تنظيم العلاقة بين الشعب والحكومة[2].

عملية صياغة الدستور لا يجب أن ينظر إليها كعملية تقنية تتم من قبل القانونيين فقط، بل يجب أيضا النظر إليها كعملية سياسية مهمة تتطلب مستوى عالي من المشاركة الشعبية، بحيث من شأن مشاركة مختلف أطياف المجتمع في صياغة الدستور أن يساهم في التوصل إلى نقاط ومصالح مشتركة بينهم، وهو ما يكون له وقع إيجابي على عملية بناء الدولة.

أما بالنسبة للديمقراطية فينبغي تحديد ما المقصود منها، الديمقراطية الحقيقية كما يرى" **بول كولييرPaul Collier**" هي تلك التي تقوم على مضمونين، من جهة تقوم على انتخابات تنافسية محددة بقواعد وإجراءات من شأنها مراقبة ومعاقبة الغش في الانتخابات حتى لا تكون شكلية ومن خلالها يحدد كيفية الوصول إلى السلطة، ومن جهة أخرى المضمون الثاني للديمقراطية الحقيقية– وهو الأهم – يتمثل في توفر ضوابط وتوازنات تحدد كيفية استعمال السلطة من قبل الفائز حتى لا يتم سحق المهزومين وحتى لا تتحول السلطة إلى أداة استبدادية، فبدون المضمون الثاني تصبح الانتخابات مسألة حياة أو موت بالنسبة للمتنافسين السياسيين[3].

الديمقراطية إذا تعني أربعة عناصر:

---

[1]- Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, Overseas Development Institute, ***Understanding State-Building from a Political Economy Perspective*.** Report for DFID's Effective and Fragile States Teams(septembre 2007) , p. 27.

[2] - Joanne Wallis, ***Constitution Making during State Building* ,(** Australia: Australian National University,2016), p .66.

[3] - Paul Collier, ***War, Guns, And Votes : Democracy in Dangerous Places*(** Australia : HarperCollins Publishers, 2009), p. 15.

1. :تعني تنظيم قواعد التنافس على السلطة من خلال انتخابات حرة، ونزيهة ودورية محددة بإطار زمني متفق عليه

2.وجود مجموعة من الآليات والقواعد التي تنظم وتضبط ممارسة السلطة.

3. الإجراءات التي تمكن المحكومين من مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها، من بين تلك الإجراءات: حرية الإعلام وخلق أجهزة خاصة في هذا الإطار، **رابعا:** قدرة الشعب على تغيير الحكومات بالوسائل السياسية المتفق عليها[1].

بالإضافة إلى التسوية السياسية كعنصر أو مجال من المجالات الضرورية لبناء الدولة، نجد أيضا تعزيز وظائف الدولة المرتبطة ببقاء هذه الأخيرة من جهة، والوظائف المتعلقة بالاستجابة لمتطلبات من جهة أخر، في الحقيقة في الكثير من الأحيان تتداخل تلك الوظائف ولا يمكن إيجاد حد فاصل بينهما.

الفرع الثاني : الوظائف المرتبطة ببقاء واستمرارية الدولة

نجاح عملية بناء الدولة تعتمد بشكل كبير على تعزيز القدرات الوظيفية التي تمكن الدولة من البقاء والاستمرار، المتمثلة أساسا في:[2]

أولا:الأمن

أهم وظيفة تقوم بها الدولة هي الحفاظ على أمنها من خلال حماية المجتمع من بعضه البعض ومن مختلف التهديدات الخارجية، نجاح هذه الوظيفة مرتبط أساسا بقدرة الدولة على احتكار القوة عبر مجموعة من المؤسسات الشرعية، وعن أهمية وظيفة الأمن نجد**" فوكوياما** " ***Fukuyama*** يؤكد بأنه رغم عدم وجود إجماع حول الأولويات الوظيفية للدولة إلا أنه هناك شبه اتفاق بين العامة في أنه ينبغي على الدولة توفير الحد الأدنى من الأمن لمواطنيها[3] ، في الحقيقة وظيفة

[1] -Sebasti.n L. Mazzuca and Gerardo L. Munck, "State or democracy first? Alternative perspectives on the state-democracy nexus **, "** ***Democratization***, Vol. 21, N. 7,(December 2014),p p .(13-44).

[2] - فرنسيس فوكوياما، ***مرجع سابق***، ص50 .

[3] - ***المرجع نفسه*** .

الأمن تعتبر وظيفة مرتبطة ببقاء الدولة ولكن أيضا مرتبطة بالاستجابة لأحد توقعات الشعب الأساسية بالمفهوم الهوبزي (نسبة إلى توماس هوبز).

ثانيا: الإيرادات (*Revenue*) :

الوظيفة الثانية التي تقوم بها الدولة هي جمع المداخيل المالية من مختلف المصادر (على سبيل المثال من الضرائب أو من الثروات الطبيعية كالنفط، والغاز..الخ) مجموع هذه المداخيل يطلق عليها بالإيرادات العاملة (Public Revenue) وهي ضرورية للدولة من أجل الإنفاق على متطلبات وتوقعات المجتمع من سكن وتعليم ودفع رواتب الموظفين وغيرها من الأنشطة، من هنا يصبح الدولة واستمرارها مرهونا بقدرتها في الوصول إلى المصادر التمويلية التي تمكنها من الإنفاق على أنشطتها، عن أهمية الإيرادات العامة يكفي أن نلاحظ تلك الانعكاسات السلبية التي قد تأخذ منحى خطير في حالة العجز في ميزانية الدولة، هذا ما يجعل عملية بناء الدولة تشمل تطوير القدرات الوظيفية للدولة في الوصول إلى مصادر الإيرادات.

ثالثا:سيادة القانون

وظيفة الأمن والوصول إلى مصادر الإيرادات لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال القانون، وبالتالي عملية بناء الدولة تعتمد أيضا على تعزيز القدرة الوظيفية للدولة في فرض النظام والامتثال للقانون.

الفرع الثالث:الوظائف المرتبطة بتوقعات الشعب

تستجيب الدولة إلى مجموعة من المطالب والحقوق المرجوة من قبل الشعب، وهو ما من شأنه أن يعزز شرعيتها، من بين تلك الوظائف نجد :تسيير الاقتصاد، تقديم الخدمات العامة كالصحة، والتعليم، وخلق فرص العمل، وتحقيق العدالة، وضمان الحريات الشخصية.....الخ.

انطلاقا مما سبق يمكن تصنيف مجالات عملية بناء الدولة كما صنفتها مجموعة **البنك الدولي** إلى[1]:

[1]- The World Bank Goup, ***Guidance for Supporting State Building in Fragile and Conflict Affected States: A Tool-Kit***. Public Sector and Governance Group, PREM, December 2012, p. 15.

1. **مجالات تأسيسية** :تشمل المجال السياسي المتعلق بالتسوية السياسية وقدرة الأفراد على المشاركة في العملية السياسية، والمجال الأمني الذي يتمثل في قدرة الدولة على فرض النظام وحماية الأفراد.
2. **مجالات إنتاجية** :تشمل إدارة الاقتصاد من بينها القدرة على تحصيل االإيرادات وتقديم الخدمات .
3. شرعية الدولة وقدرتها في الاستمرار يعتمد أساسا على تحقيق تقدم في هذه المجالات التي بدورها ترتكز أساسا على الديمقراطية كنظام حكم، وأيضا على ما ذهب إليه" **هنتغتون** "بمدى مأسسة الإجراءات والتنظيمات التي تجري ضمن النظام السياسي، والتي يمكن قياسها من خلال:[1]
4. **التكيف:** والذي يعني قدرة الإجراءات والتنظيمات في التكيف مع التغيرات من حيث الزمن، أي استدامة التنظيم والإجراء من حيث عمر النشوء، والذي يعني تعدد مرات انتقال السلطة داخل التنظيم، وأخيرا من حيث وظيفة التنظيم أو الإجراء؛ بحيث تكون له القدرة على تغيير وظائفه الأساسية كاستجابة للتغيرات الحاصلة.
5. **التعقيد:** ويقصد به ازدياد الوحدات التنظيمية الفرعية وتنوعها من الناحية الهرمية والوظيفية وكذا التمييز بين تلك الوحدات من ناحية الشكل، فكلما كان النظام يضم مجموعة من المؤسسات السياسية المتعددة والمختلفة من حيث الهرمية والوظيفة كلما كانت درجة مأسسته أقوى، وهو ما يساهم في تكيفه مع المتغيرات واستقراره، على سبيل المثال أي عجز أو انقسام سياسي داخل إحدى المؤسسات السياسية يتم تجاوزه بواسطة مؤسسة أخرى.
6. **الاستقلالية:** وهو أن تكون الإجراءات والتنظيمات السياسية ليست مجرد تعبير عن مصالح فئوية ضيقة، واستقلالية التنظيم يجري على مستويين، استقلاليته عن باقي التنظيمات – الفصل بين السلطات – واستقلاليته عن القوى الاجتماعية، فكلما كان التنظيم أكثر استقلالية كلما كان على مستوى عالي من المؤسساتية.
7. **التماسك:** والذي يعني إيجاد إجماع فعلي على الحدود الوظيفية للجماعة، وعلى الإجراءات التي من شأنها حل الخلافات التي تجري ضمن تلك الحدود.

[1] – صامويل هنتغتون، ***مرجع سابق***، ص.21 .

المطلب الثالث: أهداف عملية بناء الدولة

تستهدف عملية بناء الدولة تحقيق مجموعة من الغايات ذلك على مستوى البعد السياسي– الأمني والبعد الاجتماعي– الثقافي والبعد الاقتصادي، وحسب " **فيريل هايلي** " **Heady Ferrel** هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى عملية البناء إلى تحقيقها وهي :الديمقراطية، الشرعية، الاستقرار، المشاركة والتعبئة، التأسيس، المساواة، القدرة، التخصص، الانتماء، التغلغل، التوزيع، التكامل، العقلانية وإرساء الديمقراطية، الأمن والرفاه العدالة والحرية.[1]

الفرع الأول : البعد السياسي – الأمني

يعتبر الهدف السياسي أساس عملية بناء الدولة والتفاعلات السياسية، ولإنجاح هاته العملية لابد من توفر الشرعية التي تزيد مستوى الثقة بين الحاكم والمحكومين، ويزداد هذا البعد أهمية إن ارتبط بالعامل الأمني، الذي يسعى في استراتيجياته إلى تحقيق استقرار الدولة، ووحدة المجتمع وتماسكه، ومن هنا يتضمن البعد السياسي ثلاث متغيرات أساسية هي :

أولا: متغير الشرعية

تعرف الشرعية على أنها الصفة التي تصبغ فيها الموقف أو السلوك أو الهيئة بأنها قانونية عندما تستند على مرجعية تعطيها حق التصرف نيابة عنها، بمعنى أن تكون السلطة مستندة على قوانين تجعلها مقبولة لدى المحكومين[2]، من هنا فلا يمكن بناء سلطة ومؤسسات حديثة بدون شرعية دون أن تكتسي طابع قانوني لوجودها، باعتبار أن هذه المؤسسات تمنح السلطة المشروعية (قبول ومساندة الشعب لها) ، قد حددت عدة مصادر للشرعية وهي :

*النموذج المثالي الذي وضعه "**ماكس فيبر** "يضع ثلاث مصادر أساسية ، وهي :

1– الشرعية التقليدية : المستندة على عادات وأعراف المجتمع التي تحدد لمن ولمن يمنح الولاء أيضا، فهي سائدة في المجتمعات المعتمدة على التوريث في اختيار الحاكم أو للأوامر الدينية.

---

[1] – عبد الغفار رشاد القصبي ،***التطور السياسي والتحول الديمقراطي :التنمية السياسية وبناء الأمة*** (القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،ط.2 ،2006) ، ص ص .(335 –336).

[2] – سعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،" ***المستقبل العربي*** ، الع.39 (1984) ،ص.94.

2-الشرعية العقلانية –القانونية: وهي مستندة على قواعد قانونية تحدد حقوق وواجبات كل من الحاكم والمحكومين، كما تحدد طريقة الوصول للحكم وكيفية ممارستها، ولكن يشترط وجود الثقة في المؤسسات التي تضع قوانين ملائمة لطرفي معادلة الحكم .

3-الزعامة الملهمة : القيادة الكاريزماتية التي لها تاريخ مشهود بالكفاءة والحكمة، والتي تملك القدرة على التأثير في المجتمع وكذا في الدولة .[1]

تعتبر صفة **الفاعلية والكفاءة** في إدارة شؤون المجتمع والدولة، وتحقيق أهدافه وتجسيد قيمه العليا، من أهم وسائل تكريس بناء شرعية النظام السياسي، فكل من الفعالية والشرعية متغير أساسي لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، فلا يمكن تحقيق الاستقرار إن غاب أحدهما، وفي نفس الصدد يذهب "**سيمور مارتن ليبست** "إلى الاعتقاد بارتباطهما الوثيق في الحالات عبر الشكل التالي:

الشكل رقم (2) :مخطط يوضح العلاقة بين الشرعية والفعالية والاستقرار

		درجة الفعالية	
	عالية (+)	منخفضة (−)	
درجة الشرعية مرتفعة (+)	**أ** حالة مثلى من الاستقرار	**ج** مرحلة انتقال	
منخفضة (−)	**ب** مرحلة انتقال	**د** حالة قصوى عدم الاستقرار	

المصدر :خميس حزام والي ،***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية مع إشارة إلى تجربة الجزائر***(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.2 ،2008)،ص .259.

[1] – تامر كامل محمد الخزرجي ، "إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي ، "***مجلة المستقبل العربي*** ، الع. 251، (ماي2000) ،ص.112-116.

يمكن استقراء هذا المخطط كتالي :

1/تمثل الحالي (أ) نظاما سياسيا ذو درجة عالية من الفعالية والشرعية (وضع مستقر).

2/ تمثل الحالة (ب) نظاما سياسيا بدرجة عالية من الفعالية وغياب الشرعية (هي مرحلة انتقالية تبحث عن الاستقرار وذلك بتحسين صورة الشرعية).

3/تمثل الحالة (ج) نظاما سياسيا يتمتع بدرجة منخفضة من الفعالية ولكن يملك الشرعية (يشبة الحالة (ب) باعتبارها مرحلة انتقالية أيضا ولكن بضرورة تحسين الفعالية).

4/ تمثل الحالة (د) نظاما سياسيا يتمتع بحالة قصوى من عدم الاستقرار لغياب الفعالية والشرعية معا (هي حالة من عدم الاستقرار التي تؤدي إلى انهيار الدولة).[1]

وتتحدد فعالية النظام السياسي أو المعيار الذي يحكم بمقتضاه على نجاح النظام السياسي من عدمه، وعلى حاجته لتأقلم الإيجابي والتغير السلمي بدرجة تقل أو تزيد تبعا لدرجة الاختلال ومستوى الرفاء بالمطالب وحل المشكلات فالنظام السياسي يواجه جملة من المشكلات والتحديات، ففي حالة نجاحة في حل تلك المشكلات والتحديات على نحو يرضي القسم الأكبر من المجتمع السياسي يتوازن المجتمع السياسي والنظام السياسي وينتقل من حيث الرضى العام بأدائه إلى مستويات أعلى من الإشباع وتحقيق قدر عالي من السلام الاجتماعي والسياسي الداخلي دون الحاجة إلى عمليات التأقلم أو تغييرات جيسمة أو مكلفة .[2]

وفي حالة الفشل يفقد النظام السياسي قدرا من توازنه ويصبح أسيرا لإختلالات وتشوهات معينة غالبا ما تعرض نفسها في صورة نزاع اجتماعي سياسي وربما ثقافي، ومن ثم يتطلب الأمر قدرا من التأقلم والتغيير في خصائص النظام السياسي أو الطريقة التي يعمل بها، ولكن الأمر أعقد من ذلك فإن المطالب والموضوعات المطروحة تمثل تحديا للنظام التي قد لا تقبل الحلول البسيطة، وهو ما قد

1- خميس حزام والي ،***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية مع إشارة إلى تجربة الجزائر***(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2 ،2008)،ص ص .(258-260).

2-عبد العظيم محمود حنفي ،***الثورة والشرعية :عوامل سقوط النظام السياسي السوري 1963-2012***(بيروت : منشورات إي كتب ،2012) ص .404.

يولد طائفة أخرى من المشكلات، من هنا ينشأ النزاع السياسي حول التوجه والفلسفات والاستراتيجيات الكبرى لحل المشكلات، وهذا ما يمثل أحد مدخلات النظام السياسي أو بيئته.[1]

ثانيا: متغير بناء الثقة

حسب مؤتمر الأمم المتحدة حول بناء الثقة في الحكومة لعام 2006 بفيينا فإنها تعني :

"وجود نوع من التوافق في الأراء والتوجهات بين أفراد المجتمع الواحد حول الأولويات والقيم والاتجاهات المشتركة." وهناك من يعتبرها ركيزة أساسية من ركائز علاقة الدولة بالمجتمع، حيث أن استقرار النظام مرتبط بمدى قبول الشعب لشرعية النظام ومسؤوليه والقواعد القانونية، والثقة مرتبطة بشرعية النظام وبولاء وتأييد الشعب له، فكلما قلت الثقة وتراجعت كلما انخفضت المشاركة السياسية ونتج عنه عزوف الشعب عن الحياة السياسية ومنه تنتج دولة هشة غير قادرة على التعبئة الاجتماعية المحققة لتنمية الاقتصادية .

ومن هنا فالثقة السياسية تتحقق عند توافق مخرجات النظام (السياسات والقرارات) مع طلبات المواطنين وتتراجع عند تدني الأوضاع الاقتصادية، انتشار المعضلات الاجتماعية والفقر، الجهل، المرض وانتشار الفساد السياسي والإداري في المجتمع، من هنا يعرف " **جاك سيتري** " انعدام الثقة على أنها : "حالة من العداء تجاه القادة السياسيين والاجتماعيين ومؤسسات الحكم والنظام بسبب فشل الحكومة في تلبية احتياجات أو توقعات المواطنين ،الأمر الذي يؤدي لتأكل الشرعية ".[2]

ثالثا: متغير الاستقرار

هناك ثلاث مدارس فكرية تدرس مسألة الاستقرار السياسي وهي :

1- المدرسة السلوكية :والتي ترى أن الاستقرار يكون في غياب العنف السياسي، وسيادة السلم والقوانين في عملية اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف السياسية .

2- المدرسة النظمية النسقية :يحدث الاستقرار حين تملك مؤسسات الدولة والنظام ككل القدرة على البقاء والاستمرار في مواجهة التحديات المختلفة .

---

[1] - ***نفس المرجع*** ، ص.405.

[2] - محمد محمود صدفة ،" العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة ،" ***مجلة موجز سياسات*** ،الع.3 (جوان 2009)، ص ص .(4-5)

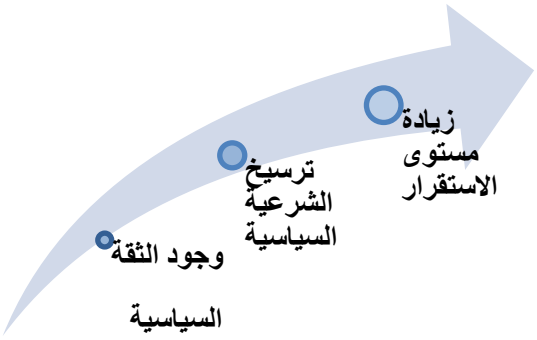
3- المدرسة البنائية الوظيفية :تركز على قدرة مؤسسات الحكومية على التكيف مع التغيرات تحقيق التوازنوهذا ما يجعل النظام السياسي يحقق الاستقرار.[1]

إذا يتحقق الاستقرار السياسي باختفاء منطق العنف في الممارسة السياسية وازدياد الفعالية والكفاءة في الأداء الحكومي مما يزيد الشرعية والثقة، مع قدرة النظام على ممارسة الرقابة على الأفراد والجماعات والعدالة في التوزيع .

ما سبق يمكن توضيح العلاقة الترابطية بين الشرعية والثقة والاستقرار كتالي :

1/ كلما وجدت الثقة بين الحاكم والمحكومين، كلما ترسخت الشرعية السياسية، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكل هذا يدعم الجانب الأمني في عملية بناء الدولة.

الشكل رقم (3) : يوضح العلاقة الإيجابية بين متغيرات الثقة والشرعية والاستقرار

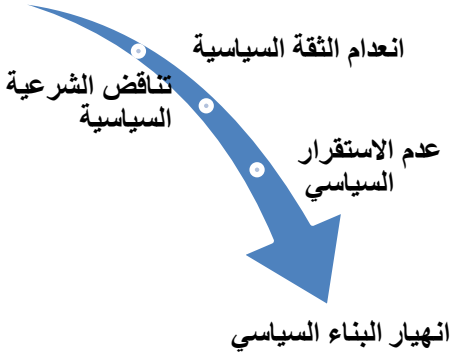


المصدر : من تصميم الباحث.

2/ كلما انعدمت الثقة كلما تناقضت وتراجعت شرعية النظام السياسي وأدى هذا إلى الفوضى وانعدام الاستقرار وبالتالي إلى انهيار البناء السياسي (الدولة) ، وهو ما يعكس العلاقة السلبية بين هاته المتغيرات .

[1] – سفيان فوكة ،"الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية ،"***ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ،جامعة الشلف***، 16-17 /12/ 2008،ص ص.(12-13).

الشكل رقم (4) :يوضح العلاقة السلبية بين الثقة والشرعية والاستقرار



المصدر : من تصميم الباحث.

الفرع الثاني: البناء الاقتصادي

يعتبر مطلب التنمية الاقتصادية من أهم غايات الدولة، وذلك من خلال قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الإنسانية لمواطنيها، وهي حاجيات يتم إدراجها في الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطن ومن واجبات النظام السياسي تحقيقها، كما تسعى لضمان الاجتماعي الذي يشمل :تأمين التغذية ، رعاية صحية، تعليم وسكن، وتقليص التفاوت الطبقي وغيرها من الخدمات التي من شأنها رفع المستوى المعيشي للمواطن في إطار ما يضمن الاستقرار الاجتماعي والرفاه الاقتصادي الذي يعد من الغايات الكبرى التي تسعى الدولة لتحقيقها فهو حجر الزاوية في بنائها الإقتصادي والإجتماعي، لأنها تعني بإيجاد تنظيم أسس دولة تسعى لتحقيق النمو الإقتصادي أولا، وثانيا وجود مجتمع يتفاعل مع التنمية الاقتصادية، من هنا تعتبر التنمية الاقتصادية كنظام من الاستحقاقات التي تخدم مصالح الفرد وتحقق رغباته المختلفة وتزيد من الفوائد التي يتحصل عليها، وهو ما يخدم عملية بناء الدولة.[1]

1-غازي محمد ذيب الزعبي، ***البعد الاقتصادي للتنمية السياسية 1989-2003***(الأردن : عالم الكتاب الحديث، 2009)، ص ص .(35-36).

2- وفاء داوود،***الثقة السياسية بين المواطن والحكومة : تداعيات قيام الثورات*** (مصر : دار الوفاء لنشر ،2013)، ص .45

تأسست **دولة الرفاه(State Welfare)** ما بين (1929-1979)، حيث ترتكز هذه الدولة في تبريراتها على النظرية الكينزية في التنمية كقاعدة أساسية*، حيث نشأت إثر التسوية التي تم تحقيقيها أواخر الثلاثينات بعد الحرب العالمية الثانية بين أرباب العمل، الدولة والطبقة العاملة المنظمة (النقابات العمالية)، دعت إلى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، وضمان العمالة للمواطنين والحماية الإجتماعية.

ومن أهم النظريات التي حاولت تفسير نشأة دولة الرفاه نجد :

1. **المنظور الماركسي:** تنطلق الماركسية في تحليلها لنشأة دولة الرفاه ونموها منف نفس منطلق المنظور الرأسمالي، ويرى كارل ماركس من خلال دراسته العميقة للنظرية الإقتصادية إلى نظرة تختلف اختلافا واضحا عن الدارسين الغربيين لمنظار الرأسمالي، فهو يرى أن عمليات السوق تؤدي في ظل هذا النظام إلى اختلال متزايد في وظائفه و أن الضحايا الأوائل في هذا الاختلال هم العمال العاديون، وقد نادى ماركس بجعل الهدف الرئيسي هو إشباع الحاجات الجماعية الأساسية وليس تحقيق الربح و إحلال رغبات الجماعة مكان اقتصاد السوق.
2. **المنظور الليبرالي** : إن دور دولة الرفاه المعاصرة في المنظور الليبرالي لم يتوقف عند توفير الخدمات الأساسية والرعاية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تعداه إلى ضمان الحقوق المدنية كالمساواة أمام القانون وكفالة الحريات الفردية في العمل وحق الملكية والاعتقاد والرأي، وضمان الحقوق السياسية كالمشاركة والتأثير في عملية ممارسة السلطة السياسية وحق التصويت والانتخاب والترشيح للمناصب السياسية .[1]
3. **المنظور الديمقراطي الاجتماعي:** حسب هذا المنظور دولة الرفاه هي انتصار للمجتمع عن طريق المشاركة في المؤسسات السياسية للدولة الرأسمالية، كما أن دولة الرفاه تؤدي ثلاثة وظائف أساسية هي: الإستثمار الإجتماعي، الإستهلاك الإجتماعي والإنفاق الإجتماعي .[2]

---

* ترجع أصول هذه النظرية إلى الاقتصادي الانجليزي "جوف كينز Keynes Mynard John، لقد استطاع "كينز" نقض الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية وأحدث ثورة في الفكر الإقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة.

[1] – فؤاد نهرا ، ***النموذج التعاوني لدولة الرفاه*** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006) ، ص.214.

[2] – علي السعد اسماعيل، ***مبادئ علم السياسة : دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية*** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2007) ، ص ص. 295-296.

الفرع الثالث : البعد الاجتماعي – الثقافي

إن كان البعد الاقتصادي يمثل الجانب المادي في عملية بناء الدولة، فإن البعد السوسيو–ثقافي يمثل الجانب المعنوي لعملية البناء، الذي يفترض بناء هوية مشتركة واندماج قوي لتحقيق مشروع بناء الدولة – الأمة*، لأن وجود أزمة** هوية واندماج يضعف البناء السياسي وقد يؤدي إلى فشل وانهيار الدولة .

يعرف " **موريس دوفرجيه** " **M.Duverger** الاندماج أنه: "عملية توحد المجتمع وتميل إلى جعله مدينة منسجمة قائمة على نظام يحس أعضاء المجتمع بأنه نظاما حقا "[1]، وهذا الانسجام والتناغم من شأنه أن يحقق التماسك الثقافي للأمة والقوة السياسية للدولة.

يحمل الاندماج أربعة اتجاهات من شأنها المساهمة في عملية بناء الدولة – الأمة:

– **الاندماج ذو بعد قومي:** وذلك ببناء هوية قومية مشتركة تعلو التنوع الثقافي والولاءات الثانوية، فالإندماج لهذا المعنى يفترض عموما وجود مجتمع متنوع ثقافيا بحيث تتمايز فيه كل جماعة بلغتها الخاصة أو بغيرها من الخصائص الثقافية[2]. وتعنى عملية الإندماج في هذا المسار بمشكلة كون

---

* أول من نادى بفكرة عدم دراسة الوضع الثقافي بمعزل عن الوضع الإجتماعي هو " روجيه باستيد " (1898–1974) الباحث في الثقافة الأفرو– أمريكية، الدارس لعلم الإجتماع والأنثروبولوجيا والأستاذ في جامعة السوربون ، أنظر :

– دوني كوش ، ***مفهوم الثقافة في العلوم الإجتماعية*** ، (ترجمة قاسم المقداد)، (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2002) ، ص.69.

* * يقصد بالأزمة ذلك الخلل الهيكلي الوظيفي الذي يصل إليه النظام السياسي محدثا قطيعة في التوازنات الطبيعية التي كانت تعمل بطريقة متناغمة ومضبوطة داخليا . ويمكن الإ شارة في هذا الصدد إلى تصنيفين أساسيين للأزمات السياسية هما :

– تصنيف غابريال ألموند : الذي أعطى رع أنواع من الأزمات : أزمة بناء لدولة، أزمة بناء الأمة، أزمة المشاركة ، أزمة التوزيع .

– تصنيف لوسيان باي : الذي حددها في ستة مظاهر : أزمة الهوية، أزمة التغلغل (الإنتشار)، أزمة المشاركة وأزمة الشرعية ، أزمة التوزيع ، وأزمة الإندماج .

[1] – موريس دوفرجيه ، ***مدخل إلى علم السياسة*** ،(ترجمة سامي الدروبي و جمال الأتاسي)، (بيروت :المركز الثقافي العربي ، 2009) ، ص. 221.

[2] - George S.Masannat, ***The Dynamics of Modernization and Social Change :A Reader***(California : Goodyear Publishing Campany Inc, 1973), P.166.

الدولة نفسها تتشكل من وحدات سياسية مستقلة ومتمايزة، يتمايز على أساسها أفرادها، بعبارة أخرى تشير عملية الإندماج القومي إلى بناء هوية ثقافية جامعة وكل ما عداه في إطار الهويات الفرعية التي تخضع لتلك الهوية.

1-اندماج ذو بعد إقليمي: ويتحقق بوجود سلطة إقليمية مركزية تعلو السلطات المحلية، وهو ما يعني قيام مجتمع سياسي جديد يكون الولاء له والغلبة لخصائصه ولهويته الثقافية[1]، بمعنى العمل على تحويل الأطراف ولاءاتهم نحو المركز، الذي يتمتع بالسلطة على جميع مكوناته، فتغدو محصلة ذلك متجسدة في قيام مجتمع سياسي جديد يعلو على مختلف الجماعات والكيانات الموجود، بحيث تصبح خصائص المركز وهويته الثقافية هي الغالبة على خصائص الأطراف وهوياتهم.

2-الاندماج بين النخبة والأفراد: تشير هذه العملية إلى إيجاد علاقة الثقة بين الحاكم والمحكوميين على النحو الذي يتم فيه تقليص الهوة بين النخبة والأفراد باختلافاتهما في القيم والأهداف، هذه الهوة قد تكون قد كبيرة في مجتمع مكون من أفراد غير فاعلين ونخبة ساعية إلى التحديث[2]، بحيث يعمد الأفراد إلى تنظيم أنفسهم والعناية بممارسة التأثير، بينما تسعى النخبة في المقابل إلى انتهاج الإكراه أو الإقناع بهدف السيطرة على الأفراد، حينها ستغدو الحرب الأهلية في ظل ظروف الصراع تلك هي التعبير الأمثل عن واقع الانقسام والتشتت.

3-الاندماج ذو بعد قيمي: يعني إيجاد حد أدنى من الإجماع على القيم والمبادئ وطرق تسوية النزاعات وجعلها قيم مشتركة تحافظ على استقرار البناء السياسي وتعززه بما يخدم عملية بناء الدولة، وقد يشتمل هذا الإجماع العام على القيم العليا ذات الصلة بالعدالة والمساواة وتحقيق الرفاه الاقتصادي، وتقاسم موروث مشترك، بمعنى أخر الإتفاق على بيان ماهية الغايات الإجتماعية، أو قد يشير في معنى مقارب إلى إيجاد حد أدنى من الإجماع على القيم الجوهرية للمجتمع السياسي، إلى جانب إجراءات ووسائل تحقيق تلك القيم، وكيفية تسوية الخلافات في حال نشوئها.

---

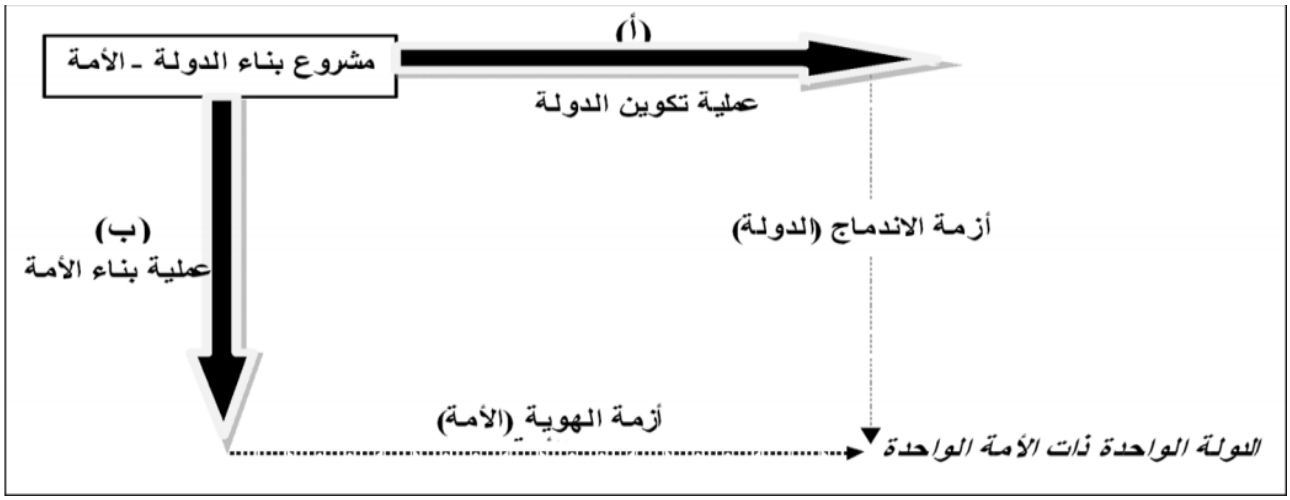
[1] - Philomena Murray, ***Encyclopedia of Democratic Thought*** (London : Rutledge ,2001) , P-P.(455-456).

[2] -George S.Masannat, ***op. cit***, P.233.

ضمن هذا السياق تحديدا يصبح الإهتمام منصبا على المعايير القانونية، وكذلك شرعية إطار العمل الدستوري، والإجراءات التي ينبغي العمل بها لتحقيق القيم والأهداف الإجتماعية[1]، وفي كلتا الحالتين تعمل الدولة على جعل كامل مؤسساتها متاحة أمام أعضاء المجتمع السياسي للإنخراط فيها على قدم المساواة بغض النظر عن التفاوت الثقافي بينهما، بغية إنشاء مجتمع موحد يقع ضمن سلطة الدولة الواحدة.

يتضح مما تقدم ميل الإندماج القومي إلى الإهتمام ومخاطبة تلك المشاعر الذاتية التي يكنها الأفراد تجاه الدولة، رغم تفاوت إنتماءاتهم الثقافية والإجتماعية، أو التباين في الوحدات الإدارية التي يعيشون فيها تاريخيا، في الوقت الذي يعبر مفهوم الإندماج الإقليمي عن تلك السيطرة المادية التي تحوزها حكومة المركز وهويته الثقافية، ومن ثم يمكن القول أن الإندماج القومي هو المصب العام الذي تنتهي إليه عموما مسارات الإندماج الثلاثة الأخرى، إذ أن الإندماج القومي ينبثق عن تفاعل عمليات بناء سلطة مركزية مهيمنة، والتناغم بين النخبة السياسية والأفراد، من حيث وحدة الأهداف والقيم، ثم إيجاد الحد الأدنى من المعايير والإجراءات الكفيلة بالحفاظ على إستمرار المجتمع السياسي، بمعنى أخر يعني ذلك أن الإندماج وعملياته الأربع إنما تجسد عملية بناء الدولة– الأمة، والشكل رقم (5) يوضح العلاقة بين هذه العملية وأزمتي الإندماج والهوية.

الشكل رقم (5): يوضح العلاقة بين هذه عملية بناء الدولة وأزمتي الإندماج والهوية



المصدر: محمد أمين بن جيلالي، ***مرجع سابق*** ، ص. 87.

[1] - George S.Masannat, ***op. cit***, P.234.

وحسب هذا الشكل فإن عملية بناء الدولة تكون عبر عمليتين رئيسيتين ومتكاملتين هما:

العملية (أ) : ذات منحنى أفقي، وتعرف بعملية تكوين الدولة (state formation)، حيث يعمد فيها المركز إلى بناء المؤسسات والهياكل اللازمة للسيطرة على أطراف الدولة، وذلك من خلال المسار الإقليمي للاندماج وفي عين الإتجاه، يتم إيجاد علاقة الثقة المتبادلة بين أعضاء المجتمع السياسي من خلال عملية الإندماج بين النخبة السياسية والأفراد بغية توفير عنصر الإستقرار الذي تتطلبه الدولة عادة في سائر أطوار بنائها، ولاسيما في سياق عملية تكوين الدولة وفي هذا السبيل يتم الشروع في بناء أرضية مشتركة من الغايات الإجتماعية وإجراءات تحقيق تلك الغايات لكي تغدو في مجملها مسارا لحل وتسوية الصراعات التي تنبعث عادة في أثناء إنجاز عملية بناء الدولة – الأمة.[1]

العملية (ب) ذات المنحى العمودي، وتعرف بعملية بناء الأمة (nation– building)، ويتم فيها صب التركيز على توليد علاقة الإنتماء بين الفرد وإقليم الدولةن بحيث تذاب الهويات الفرعية كلها على النحو الذي يقود تدريجيا إلى إيجاد حس الانتماء الثقافي الجامع اتجاه إقليم الدولة، أي ولادة الأمة، ويجسد ذلك عمليا الغاية المستهدفة من مسار الاندماج القومي، حيث ستصب كلتا العمليتين (أ) و(ب) في دائرة عملية بناء الدولة الواحدة ذات الأمة والهوية الواحدة .

أما عن مفهوم **أزمة الهوية (identity crisis)** قد استقى استخدامه في الأصل من علم النفس، فهو يعني عموما بالأبعاد النفسية والفكرية ذات الصلة بشعور الفرد تجاه عضوية الدولة التي يعيش فيها، فوفقا لمنظر لوسيان باي الذي يؤكد أن أزمة الهوية تحدث في سياق عملية بناء الأمة، أما من الناحية الإجرائية فيستخدم مصطلح الهوية ليعكس التباين في بناء الأمة، وبناء الدولة، فهو بشير إلى الإختلاف في الأيديولوجيات القومية المتعلقة بالتفرد والتميز الجماعي، ووضع أهداف خاصة بها (القومية الوطنية)، بالإضافة إلى الإختلاف بين الأقطار في سيادة الدولة.[2]

وفي إطار أزمة الهوية نجد ثلاث اتجاهات نظرية أساسية :

---

[1] – أحمد سليمان أبو زيد، ***السياسة الاجتماعية: التعريف والمجال و الإستراتجيات***،(القاهرة :دار المعرفة الجامعية، 2006)، ص.42 .

[2] - Lucian W. Pye, ***Aspects of political Development: an Analytic Study***(Boston: Little, Brown, 1966) p .63.

1. إتجاه سيدني فيربا، الذي يرى أن النظم السياسية في العالم الثالث تفتقر إلى الأبنية الأساسية الأكثر تطورا، وهناك أربع أزمات يواجهها كل نظام في عملية بناء الدولة إلى جانب أزمة الشرعية وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع، إذ يرى بأن الدولة حديثة الاستقلال تواجه معضلة محاولة خلق وإيجاد شعور مشترك بالهوية بين المجموعات السكانية للدولة.
2. اتجاه كارل دوتش : يرى أن الدولة الحديثة تفتقر إلى هوية قومية وجماعية مشتركة، ويلعب الإعلام والتحول الإجتماعي والتحديث دورا في توحيد الجماعات السكانية وإكتسابها لوعي جماعي مشترك وتقوية الولاء تجاه الدولة عن طريق التعبئة الإجتماعية والمؤسسات التعليمية والإعلامية.
3. إتجاه أرندت ليبهارت : حيث دعى إلى ضرورة تمثيل الأقليات وإعادة بناء الدولة على أسس توافقية، ليبرز الجدل الفدرالي.

المبحث الثالث : التأصيل النظري لدراسة عملية بناء الدولة

مما لا يمكن تجاهله تلك العلاقة بين عالم النظرية المجردة وعالم الواقع الفعليّ، فالنظرية تفسر الظاهرة من ثم تسهم في تحليلها وفهمها كما أنها توفر القدرة على التنبؤ بأحداث المستقبل، و تقوم عملية بناء الدولة على مجموعة من الأطر النظرية والإقترابات المفسرة لهذه العملية المعقدة، وضمن هذه الجزئية تعالج الدراسة هذه الإقترابات من أجل تحليل عملية بناء الدولة في جنوب السودان، وذلك وفق مستويات متعددة منها ماهو اقتصادي واجتماعي وسياسي.

المطلب الأول : الإقترابات على مستوى البناء الاقتصادي

الفرع الأول : المنظور التنموي ودراسة التحديث والتنمية السياسية

لقد عرفت فترة سيادة الفكرة القومية (Nationalist Période) سيطرة مجموعة من الباحثين الذين يتخذون من السلوكية كمرجع لدراسة السياسة الأفريقية والدراسات السياسية بشكل عام، يعد أغلب هؤلاء الباحثين من أمريكا، أين اهتموا بدراسة دول العالم الثالث بعد تراجع الهيمنة الأوروبية على هذه المناطق في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية[1]، في إطار ما يسمى **بدراسة المناطق Area) (Studies** كحقل جديد في السياسة المقارنة مع ظهور الدول الحديثة الاستقلال في العالم غير الغربي، وبروز العديد من المشكلات التي واجهتها مثل التحديث والتنمية، الأمر الذي دعا إلى ضرورة التركيز على مناطق معينة مختلفة ثقافيا وتاريخيا عن أوروبا وأمريكا الشمالية، ومن ثم أصبح العامل الجغرافي أساسيا في دراسة السياسة المقارنة.[2]

وتنطلق نظرية التحديث في جانب البناء الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتخلفة من اتجاهات تفسيرية مفادها فرضية مشتركة هي البناء المتخلف في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتمثل ظاهرة متأصلة وفق مؤشرات التخلف مثل متوسط الدخل ودرجة التصنيع ودرجة التحضر.

---

[1] -P.Anyang 'Nyong'O,***The Study of Africain Politics ;Critical Appreciation of Heritage*** **(** Kenya; Heinrich Bol Foundation.2002),p .45.

[2] - نصر محمد عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة، دراسات مقارنة** (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002) ، ص ص.(249– 250).

سيطرت مدرسة التحديث والتنمية السياسية أو المنظور التنموي (Devloppmentalism) على حقل السياسة المقارنة في أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي هذه المدرسة تقوم على أعداد معايير ومقاييس للتنمية بالنظر إلى تجارب الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، إذ يتم النظر إلى الجماعات الجديدة الناشئة "في البلدان النامية مثل الطبقة الوسطى ونقابات العمال والأحزاب السياسية عوامل ضرورية لإيجاد نظم مستقرة ومعتدلة وديمقراطية، وفق هذا التوجه تمثل الأحزاب السياسية القنوات والبنى التي تقوم بأداء وظائف التعبير عن المصالح وتجميعها، وتمثل أدوات التحديث التي ستؤدي إلى فتح الباب أمام التعددية والديمقراطية، وأي غياب لهذه الأحزاب وجماعات المصالح في مؤسسات الدول النامية يعني وجود خلل وظيفي في عملية بناء الدولة .

لقد فضّلت المدرسة التحديثية التركيز على المتغير الاجتماعي والاقتصادي في عملية بناء الدولة، بالإضافة إلى اعتماد معايير الترشيد: بناء الثقافة السياسية، التأسيس للسلطة بالتمايز البنائي، العقلانية، التخصص الوظيفي .كان التحليل السائد في المرحلة ما بعد السلوكية مع مدرسة التحديث والمنظور التنموي، هو التحليل ما بعد الوضعي الذي يُعطي أهمية كبيرة للقيم والثقافة داخل المجتمع في ارتباطها بالتنمية، سعى الباحثون خلال هذه الفترة إلى إرساء مقومات دولة الرفاه[1].

فحسب "**كولمان**" **Coleman** الجانب السياسي للتحديث " يتضمن مجموع الأنشطة والعمليات والمؤسسات والمعتقدات المتعلقة بصنع وتنفيذ السياسة لتحقيق الأهداف الجماعية ، أما "**روستو** " **Rostow** فيرى أن هناك ثلاث عمليات تعتبر العناصر السياسية للتحديث وهي تطور السلطة، تشكيل الهوية الوطنية، والسعي لتحقيق المساواة والمشاركة السياسية، في حين يعتبر "**هنتغتون** " أن التحديث يؤدي إلى تفكيك المؤسسات الغير قادرة والغير مجهزة وإعادة إنشائها بما يحقق الاستقرار السياسي[2] ويضيف "**كولمان** " أن التحديث السياسي يقتضي زيادة المشاركة وتوزيع الموارد وزيادة القدرة السياسية التي ترسخ فعالية المأسسة في حل النزاعات.[3]

---

1 - Jean François Bayart.l'Analyse Des Situations Autoritaires :Etude Bibliographique,***Revue Francaise de Sciences Politique***.(mai 1976).vol.12, N.3.P.48- 55.

2 -Sammuel P. Huntington," Political Development and Political Decay," ***World Politics***, Vol. 17, No. 13(April 1965), pp.(386 – 430).

3 – كلود دوبار ، ***أزمة الهويات تفسير التحول*** ،تر جمة رندة بعث (بيروت ، المكتبة الشرقية ،2008) ، ص.175 .

مع بروز العديد من المشاكل في البلدان النامية حديثة الاستقلال ، ظهرت العديد من الدراسات بإشراف "**ألموند**"، و " **جورج كون**"، " **جاي بوكر**"، " **لوشيان باي**"، خصوصا عند طرحهم لمنظور البحث السياسي عبر الوطني، أو الدولي وكان من نتائج ذلك صدور كتاب بعنوان(السياسة في المناطق النامية 1960) "، حيث يذهب **لوشيان** إلى أن التنمية السياسية تقوم على ثلاث مقومات رئيسية هي:

- **المساواة** :مساواة أمام القوانين ومساواة في الفرص وإمكانيات المشاركة في صنع القرار.
- **القدرة:** وهي قدرة النظام وأبنيته المختلفة بالقيام بمهامها وقدرتها على تحويل المدخلات إلى مخرجات تلبي حاجات المجتمع.
- **التخصص والتميز** :أي قيام كل بناء في النظام بوظائف محددة ومخصصة، مع تفاعلها وتعاونها في بعضها البعض[1].

ارتكزت نظرية التحديث على ثلاث سمات رئيسية في بناء تحليلها:

-**أولا** :نظام سياسي تعتبر فيه المصلحة العامة هي الهدف الأعلى ويتحقق ذلك من خلال المشاركة الواسعة في الأجهزة الديمقراطية.

-**ثانيا** :يكون الرأي العام مطلعا ومتنورا ويرغب بالحلول الوسطى العقلانية أكثر من التكتل في محاور الفئات المتطرفة.

-**ثالثا** :تضمن الصفتان الأوليتان تطور هوية وطنية قوية مبنية على نظام ديمقراطي.

وكان الهدف من هذه الدراسة "**للوشيان باي** "معرفة ما يمكن أن يقدمه مفهوم التنمية السياسية بالنسبة لفهم أسباب ظهور النظم العسكرية في أفريقيا، ومعرفة نتائج ذلك على تطور النظم السياسية الأفريقية، حيث لاحظ غياب الاندماج الوطني ووجود معوقات أمام الاتصال السياسي، الشيء الذي يؤدي إلى سيادة الأنظمة الاثنية والتقليدية التي تحول دون تكوين نظام سياسي موحد ومركزي، إضافة إلى هيمنة نظام الحزب الواحد الذي أصبح كعامل لزيادة الثروة واحتكار السلطة في ظل غياب لأي تخصص وتمايز في الهياكل السياسية، وهذا ما أدى إلى تدخل الجيش في الحياة السياسية، لتصبح

[1] -"هيجون رتشارد "، ***نظرية التنمية السياسية***،(ترجمة عبد الرحمن محمد عبد الحميد)،(عمان :المركز العلمي للدراسات السياسية، ط.1، 2001) ،ص.44.

النظم العسكرية كأجهزة للتحديث السياسي، والسبب يرجع إلى صعوبات التوصل إلى بناء وطني في الدول الإفريقية.

الفرع الثاني :اقتراب التبعية

جاء كرد فعل على عجز الاقترابات التنموية التي تجاهلت المتغيرات الدولية في تفسير ظاهرة التخلف، فهو يولي أهمية كبرى لتأثير العوامل الخارجية على المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة التابعة (العالم الثالث) ، بما يعني أن سلوك الدولة النامية هو انعكاس لتأثير العوامل الدولية وتجسيدا للرأسمالية العالمية، مما يجعل مبدأ سيادة الدول غير قائم في ظل هيمنة القوى الغربية التي فرضت منطقها الليبرالي، ومن هنا فقد فسرت أسباب التخلف التي تعاني منه الدول النامية بإرجاعه لطبيعة النظام الرأسمالي العالمي المهيمن والمخترق للحدود والفارض لقيود رهيبة على الأطراف .[1]

وطبقا لرأي" دوسانتوس "أحد أهم المنظرين المحدثين لمدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية فإن حالة التبعية يمكن وصفها بأنها حالة يتحدد فيها مسار اقتصاديات عدد من الدول بالتطوير والتوسع في اقتصاد آخر تتبع له الاقتصاديات الأولى، إن العلاقة المتبادلة بين اقتصاد أو أكثر وبين هذه وبين العالم تأخذ طابع التبعية عندما تستطيع بعض الدول المسيطرة أن تتوسع وأن تعتمد على ذاتها بين الدول الأخرى التابعة.

ويفرق سانتوس بين ثلاثة أنواع من التبعية:

-التبعية الاقتصادية :التي يسيطر فيها رأسمال التجاري بالتحالف مع الدول الاستعمارية.

-التبعية المالية الصناعية :التوسع في إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية مما أحدث تنمية متجهة للخارج.

-التبعية االتكنولوجية الصناعية :والتي تركز على الاستثمارات.

[1] -"برتران بادي" ،***الدولة المستوردة :تغريب النظام السياسي*** ، (ترجمة لطيف فرح)،(القاهرة :دار العالم الثالث،1996) ،(ص ص .13-14).

وتنطلق مدرسة التبعية من النظام العالمي كوحدة تحليل، فالدولة لا تصلح كوحدة للتحليل والتفسير في ظل وضع دولي يتميز، بهيمنة الاقتصاد العالمي الرأسمالي[1]، ودراسة عملية بناء الدولة التابعة من خلال دراسة الارتباط الوثيق بين نظام الدولة والبناء الاجتماعي، فالنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعي تابع خاضع ومحدد من قبل نظام تقسيم العمل الدولي، من هنا فعملية بناء الدولة في العالم الثالث تتركز على العوامل الخارجية والبناء الاجتماعي الداخلي المتأثر بالعوامل الخارجية، وهنا نجد ثلاثة نماذج تحليلية تدرس الدولة التابعة وهي :

أ/ نموذج بول باران : الذي يرجع سبب تخلف الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم الثالث لعامل خارجي هو الرأسمالية العالمية ،وهو عامل سلبي في بناء الدولة التابعة لأنها تصبح أداة في يد الإمبريالية العالمية الخاضعة لسيطرتها.

ب/ نموذج فرانك :وهو الذي اهتم كثيرا بالبناء السياسي والدولة في المجتمعات التابعة ،حيث اعتبر عدم استقراراها انعكاس مباشر لعلاقة التبعية التي تربك هاته الدولة بالمركز ،وأيضا نتيجة للخاصية التسلطية التي تزيد حدة بفعل أزمة النظام الرأسمالي الذي يتم نقلها للدول الأطراف لتخفيف العبء على الدول المركز.

ج/ نموذج حمزة علوي : الذي اعتبر أن الدولة في المجتمعات المستعمرة لم تصنعها الطبقة البرجوازية الوطنية، وإنما أسستها البرجوازية الاستعمارية التي حرصت على بناء جهاز بيروقراطي وجناح عسكري يخدمات مصالحها في المستعمرات، لهذا سميت دولا ما بعد الاستعمار للدلالة على أنها استمرت في أداء الوظائف التي كانت تؤديها وهي مستعمرة .

وبناء الدولة في سياق التبعية يؤثر في البناء الاجتماعي ويتأثر به، غير أن ما يميز هذه العلاقة أنها ليست رابطة تكاملية مباشرة، فالبناء الاجتماعي التابع هو أصلا وسيط لأنه يشكل في ضوء ظروف خارجية وهو يمارس تأثيره على بناء الدولة بشكل مباشر من خلال علاقة التبعية القائمة.[2]

---

[1] – محمد شلبي ، ***مرجع سابق*** ، ص .193.

[2] – فخر الدين ميهوبي ،***إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي : دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار*** (الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية،2014) ، (ص ص. 66-67).

المطلب الثاني : الاقترابات على مستوى البناء السياسي

الفرع الأول : اقتراب التعاضدية " الكوربوراتية " Corporatism

يعبر المدخل الكوربوراتي كإطار تحليلي لتفسير النظم السياسية عن سيطرة وهيمنة الدولة على نشاط الجماعات والتنظيمات السياسية والاجتماعية في إطار ما يعرف بالهندسة السياسية، أي تدخل الدولة وتحكمها في كافة شؤون المجتمع، لهذا اهتمت الكوربوراتية بالبنى والمتغيرات السياسية. وعلى عكس الليبرالية، فالكوربوراتية تنطلق في تحليلاتها من الدولة وتقوم بتحديد وتعريف مصالح الجماعة في إطار علاقاتها وتفاعلاتها مع أجهزة الدولة .[1]

ومن أبرز التعاريف التي قدمت للكوربوراتية نجد تعريف " **فيليب شميتر .Philippe C Schmitter**" على أنها نظام لتمثيل المصالح، يتم فيه تنظيم مكوناته ضمن عدد محدود من الفئات الإلزامية و غير التنافسية والهيراركية والمتمايزة وظيفيا، تعترف بها الدولة وتعطيها ترخيصا بالعمل (أو تخلقها أصلا) و تمنحها احتكار التمثيل التداولي ضمن فئاتها الخاصة مقابل التزامها بضوابط معينة في عملية اختيار قياداتها و في توضيح والتعبير عن مصالحها و في تأييدها[2] ."

تتولى الدولة التعاضدية عن طريق أجهزتها تنظيم التفاعل بين الجماعات وتستخدم الآليات البيروقراطية وتصميماتها وتخطيطها في تحقيق ذلك. ولا تفترض التعاضدية المساواة بين مختلف الجماعات في قدرتها التمثيلية للمصالح إزاء الدولة، حيث يعتبر الصالح العام ومدى إسهام الجماعة فيه، وحسبما تحدده الدولة هو المعيار الأساس لتقدير المكانة التي ينبغي أن تحظى بها الجماعة، وهو يفرض شكل العلاقة بين جماعة المصلحة والدولة، وتبعاً لذلك فإن كل الجماعات المصلحية المهمة

[1] –هدى ميتكيس ، " الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسة في دول العالم الثالث ،" في علي الدين هلال دسوقي ومحمود إسماعيل محمد (محرران) ،***اتجاهات حديثة في علم السياسة*** (د.م.ن ، المجلس الأعلى للجامعات،اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، 1999) ،ص .151.

[2] -Douglas Chalmers, "Corporatism and Comparative politics," in Louis Coantori and Andrew Ziegler (eds.), ***Comparative Politics in the Post – Behavioral Era*** (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1988), p. 137.

تجد تمثيلا لها في الأبنية الرسمية للدولة، وأن الدولة تراقب وتوجه وتقود تفاعلاتها لاستبعاد العنف وضمان الاستقرار والسلم وتحقيق المكاسب المناسبة والفاعلية الجماعية.[1]

وقد أكد البعض على الخلفية الثقافية والتاريخية والاجتماعية للدولة التعاضدية وركز آخرون على القاعدة المؤسسية والاقتصادية والتخطيط المركزي والتنفيذ البيروقراطي لسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية .وتبعاً لذلك توجد التعاضدية حينما يصبح المجتمع منظماً في كليته أو في جزء منه في وحدات تعاضدية اجتماعية ووظيفية، سواء كانت تنظيمات عمالية أو عسكرية أو جماعات مصالح، وحينما تسعى الدولة لهيكلة تلك الجماعات وتنظيمها وتحديد أعدادها بغية ضبطها والسيطرة عليها ومراقبتها. وتعمل الدولة كذلك على دمج هذه الجماعات في نسق الدولة، في حين تسعى تلك الجماعات إلى الحصول على مكاسب لها ولأعضائها جراء ذلك الدمج[2].

الفرع الثاني: اقتراب تقاسم السلطة

حظي موضوع **تقاسم السلطة Sharing Power** في البلدان ما بعد الحرب باهتمام العديد من الباحثين وصناع السياسات خلال العقدين الماضيين، كوسيلة لإنهاء الصراعات داخل الدولة، وركزت معظم الدراسات على مسألة ما إذا كان اقتراب تقاسم السلطة قادرا على منع تكرار الحرب وتحقيق السلام.[3]

يقصد باقتسام السلطة صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة، تحتوي داخلها على الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع، بحيث يحظى كل طرف بنصيب من المشاركة في الحكم، على نحوٍ يقلل من مخاوف الجماعات الإثنية في المجتمعات التعددية، من خطر الإستبعاد الدائم من الحكم في ظل نظام حكم الأغلبية[4]، وقد تم تطوير نظام اقتسام السلطة تاريخيا بين الكاثوليك و البروتستانت

---

[1] - Douglas Chalmers, "Corporatism and Comparative Politics," in Howard Wiarda (ed.), ***New Directions in Comparative Politics*** (Colorado: West view Press, 1991), pp.(63 – 66).
2 - Howard Wiarda, ***Comparative politics: Approaches and Issues*** (Maryland: Rewman publishers, 2007), pp.(83 – 105).
[3] - Andreas Mehler and Caroline A. Hartzell, ***Power Sharing and Power Relations After Civil War*** (usa:Lynne Rienner Publishers, 2019) , p.04.
[4] -Sisk, Timothy D, ***Power Sharing And International Mediation In Ethnic Conflict***(Washington Dc : United States Institute Of Peace, 1996), p. 06.

في هولندا، كما تطرح سويسرا مثالاً مهما يجسد إقتسام السلطة تطمح إليه غالبية الدول ذات التعددية الإثنية.

وتستهدف الدول و الأنظمة السياسية من خلال تبني سياسة إقتسام السلطة، الإستجابة للشعور بضرورةً الحد من الصراعات المتكررة بين الجماعات الإثنية، كذلك وعيا منها بقناعة الجماعات الفاعلة في المجتمع، خاصة الجماعات المهيمنة أو المسيطرة فيها، وأن التمادي في تجاهل الجماعات الإثنية الأخرى بمختلف مطالبها الدينية و اللغوية والثقافية ... ، سيؤدي بالتأكيد إلى مزيدٍ من النزاعات بشتى الأشكال و الصور،[1] كما يهدف اقتراب تقاسم السلطة إلى تطوير إطار مؤسسي يكافح بفعالية سياسات الإقصاء العرقي التي تمارس من قبل الأقلية المسيطرة وذلك من خلال إدماج شرائح المجتمع في عملية صنع القرار السياسي، فيتم تحويل العنف العرقي الجماعي إلى مشاركة سلمية وفاعلة.

تجدر الإشارة أن إقتسام السلطة أخذ العديد من الأشكال و الصور، حيث لا يقتصر على صيغة واحدة فريدة، بل يتعدد بتعدد الدول ذات التنوع الإثني المجتمعي، وفي هذا الإطار يميز الباحثون بين نوعين أو نمطين من إدارة الصراع هما : الإقترابات التوافقية Consociational و الإقترابات الإندماجية Integrative Approach وذلك على أساس رصد ثلاثة متغيرات أساسية، وطبيعة تعامل كل نظام معها، و المتغيرات هي كالتالي :

التقسيم الإقليمي للسلطة، قواعد إتخاذ القرار، السياسات العامة المتعلقة بالموارد، وفي إطار الممارسات التوافقية يمكن أن نرصد أيضا :[2]

- الإقرار بالإستقلال و الأخذ بترتيبات كونفيديرالية للجماعات الإثنية .
- إقامة نظام فيديرالي على أسس إقليمية أو إثنية.
- تبني التمثيل النسبي للجماعات الإثنية في الوظائف المختلفة .
- الأخذ بنظام إنتخابي يضمن التمثيل النسبي للجماعات المختلفة في السلطة التشريعية .

[1] - Alexandre de Sousa Carvalho, " POWER-SHARING: CONCEPTS, DEBATES AND GAPS," e-***journal of International Relations***, Vol. 7, Nº. 1 (May-October 2016), pp. (19-32.)

[2] – محمد عاشور مهدي، ***بناء الدولة*** (جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، 2001)، ص.132.

- الإعتراف بحقوق جماعية للجماعات و التكوينات الإثنية غير الإنفصالية .

أما الصيغ أو الممارسات الإندماجية لإدارة النزاع يمكن أن نرصد مايلي:[1]

- إقامة نظام فيديرالي مختلط على أسس غير إثنية .
- الأخذ بنموذج الدولة الموحدة المركزية .
- إقامة مؤسسات تشريعية و تنفيذية و إدارية على أساس حكم الأغلبية .
- تبني نظام إنتخابي يشجع على إقامة تحالفات إنتخابية تتجاوز الخطوط الإثنية .
- إتباع سياسات عامة غير إثنية التوجه.

جدول رقم (1): يوضح نموذج اقتسام السلطة ل "تيد جار" لدمج الأقليات والجماعات الإثنية

المجال الثقافي	المجال الاقتصادي	المجال السياسي
فصل سكني واجتماعي. مدارس وإعلام منفصل.	نظام المحاصصة في الوظائف العامة والخاصة.	الأحزاب السياسية والجماعات المستفيدة. ضمان المشاركة في دوائر صنع القرار

المصدر : شعبان الطاهر الأسود، ***علم الاجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل والإدماج*** (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2003) ، ص.71.

وتعتبر أنماط الحكم الإداري المختلفة مثل الكونفيديرالية، الحكم الذاتي الإقليمي، عدم المركزية الإدارية، النظام الفيديرالي.. ، أبرز الإستراتيجيات المتبعة في إقتسام السلطة، و دولة جنوب السودان الحالية، قد مورست عليها أغلب هذه الأنماط منذ إستقلال السودان سنة 1956 كإقليم، إلى غاية إنفصال الجنوب كدولة سنة 2011.

[1] – محمد عاشور مهدي ، ***مرجع سابق*** ، ص.133.

وفي هذا الإطار أيضاً، يمكن الإشارة إلى التجربتين بجنوب إفريقيا و إثيوبيا في الأخذ بسياسة إقتسام السلطة، هذه الأخيرة التي تبنت نمطاً أقرب إلى الفيدرالية وفق ما نصّ عليه دستور سنة1993 الإنتقالي، و الدستور الدائم الصادر بسنة1996 .

يتبين مما سبق أن إستراتيجية إقتسام السلطة، رغم ما تتضمنه من إمكانيات لإدارة التعددية الإثنية ، فإن حالات اللجوء إليها محدودة، فضلاً عن صعوبة القول بنجاحها في الحالات التي طبّقت فيها، و يمكن رصد هذا الفشل بالعديد من الدول مثل نيجيريا، و جنوب السودان الدولة محل الدراسة، لأن ترتيبات تقاسم السلطة الهادفة للقضاء على العنف الناتج عن الصراع هي صعبة ومعقدة وتتطلب ترتيبات ومناهج طويلة الأمد لدعم تنفيذ اتفاق السلام، بالإضافة إلى انعدام الثقة الذي يشكل التحدي الأكبر لبناء السلام في المجتمعات المنقسمة[1]، و يرى الباحثون أنه لتفعيل إستراتيجية إقتسام السلطة لابد من الأخذ بعين الإعتبار العديد من العوامل منها[2]:

- أن لا تكون الجماعات الإثنية المتصارعة مجبرة على الإندماج و الإستيعاب داخل جماعات أخرى .
- أن يتوافر لدى القادة السياسيين القناعة أن المكاسب من جرّاء تطبيق سياسة إقتسام السلطة ستكون أكثر بكثير من تلك المترتبة على إنهيار هذا التوجه.

أن يتمتع قادة الجماعات الإثنية أنفسهم، بقدرٍ من الحرية و الإستقلال في مواجهة جماعتهم، على نحو يخولهم صلاحية إجراء تسويات دون التعرض للإتهام بالخيانة.

المطلب الثالث : الاقترابات على مستوى البناء الاجتماعي

الفرع الأول : نظرية النزاع الاجتماعي طويل الأمد

عادة ما يصاحب عملية بناء الدولة العديد من المشاكل والأزمات، التي قد تتطور إلى نزاعات داخلية عنيفة، من أجل ذلك قام "**إدوارد أزار**" **Edward Azar** صاحب هذه النظرية في كتابه الصادر عام 1990 والمعنون ب " إدارة النزاعات الاجتماعية المتأصلة النظرية والحالات " The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases "، بدراسة مجموعة

[1] - Christine Bell," Political Power-sharing and Inclusion: Peace and Transition Processes," ***Political Settlements Research Programme***, 2018, p.09.
[2] - Alexandre de Sousa Carvalho***, op.cit***.,p.29.

من الدول النامية منها :لبنان، سيريلانكا الفلبين، إثيوبيا ، قبرص، نيجيريا، جنوب إفريقيا، السودان فوجد أن حكومات هذه الدول تشترك في خصائص معينة من بينها العجز، عدم الكفاءة، الانقسام، الهشاشة، والتسلط، وهي تفشل في الاستجابة للحاجات الإنسانية والأساسية.[1]

وعلى هذا الأساس عرف **أزار** النزاع الاجتماعي المتأصل Protracted social (PSC) conflictأو الذي طال أمده بأنه" الصراع العنيف وطويل الأمد من طرف جماعات محلية من أجل تحقيق الاحتياجات الأساسية المتمثلة في الأمن الإعتراف والقبول، والحصول على قسط عادل في المؤسسات السياسية والمشاركة الاقتصادية[2]."

حدد **أزار** في دراسته لنزاع الاجتماعي المتأصل أربع مجموعات من المتغيرات كشروط مسبقة ومصادر لهذه النزاعات وهي : **مكون الجماعة** و **الصلات أو الروابط الدولية، دور الدولة، الاحتياجات الإنسانية** و يمكن أن تتوالى أسباب النزاع الاجتماعي الطويل الأمد وأن تعوض بعضها بعضا عبر الزمن .خصوصا إذا لم يستطع أي من الأطراف أن يفرض قوته أو أن يتوصل إلى حل النزاع وإذا ما استمر هذا النزاع على مر الأجيال، فإنه سيترسخ في ذهن المجتمع ليصبح نزاعا اجتماعيا طويل الأمد.[3]

تعتبر النزاعات مسألة مهمة في العديد من الحالات .فخسارة السيطرة على هذه الممتلكات أو الموارد تعني الزوال، و اكتساب السيطرة على هذه الممتلكات يعني إمكانية استغلال المزايا التي تتيحها، بناء اقتصاديات وتحقيق الأمن الفردي، المجتمعي و الحكومي، هذا التشاحن قد يولد نزاعا عنيفا إذا انزلق كل من الطرفين وراء مصالحهما الخاصة، خصوصًا في ظل تخوف كل طرف من إمكانية استخدام الطرف الآخر للقوة من أجل تحقيق غايته .هذا ما سيدفع بكل طرف للتحضير الجيد لمواجهة أي تحرك عسكري قد يقوم به الطرف الآخر، الشيء الذي سيوقع بكلا الطرفين إلى دوامة سلبية.

---

[1] - John Galtung,"violence and peace ," ***the journal of peace research*** , vol .11, (Aug 1993) p. 143.

[2] - Azar, Edward E "The Theory of Protracted Social Conflict and the Challenge of Transforming Conflict Situations, " ***Monograph Series in World Affairs***, vol. 20 (2,1983). P. 21.

[3] –محمد أحمد عبد الغفار، ***فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية كدراسة نقدية تحليلية***(بيروت :دار هومة،2003) ص.138.

كما اعتبر **أزار** أن الهوية محورية بالنسبة لمعظم الجماعات المتورطة في الحروب المعاصرة في كفاحها من أجل تقرير المصير أو الحكم الذاتي أو الانفصال أو المشاركة في الحكم .وتحليل النزاعات المعاصرة يبدأ عند أزار على مستوى الوحدة بالنظر إلى جماعات النزاع نفسها، حيث يرى أن " أكثر وحدات التحليل فائدة في حالات النزاع الاجتماعي المطول هي جماعة الهوية- العرقية والعنصرية والدينية والثقافية وغيرها ."على عكس مستويات التحليل السابقة التي تركز في معظمها على الفرد أو الدولة .وهنا يتفق معه "**رونالد فيشر**" الذي يقول " :الوحدة الأساسية للتحليل في النزاع الاجتماعي المطول هي جماعة الهوية بتعريفها العرقي أو العنصري أو الديني أو اللغوي أو غيرها، فمن خلال جماعة الهوية يتم التعبير عن الاحتياجات الإنسانية الملحة بمفردات اجتماعية وغالباً سياسية، كما أن الهوية الجماعية نفسها تتوقف على إشباع الاحتياجات الأساسية كالأمن وعدالة التوزيع[1]."

فيما يتعلق بالاحتياجات السياسية، أشار أزار إلى المشاركة الفعالة للأفراد في المؤسسات السياسية والاقتصادية ومؤسسات اتخاذ القرار .بينما تشير احتياجات القبول إلى الهوية المتميزة والاعتراف الاجتماعي .والهوية عند أزار هي " تقاسم القيم الثقافية والتراث " .

أما الاحتياجات الأمنية فهي أهم هذه الحاجيات التي يؤدي غيابها إلى حدوث نزاع اجتماعي طويل الأمد، فالمشاكل المتعلقة بالحدود الوطنية تعتبر من أهم أسباب نشوب النزاع الاجتماعي طويل الأمد . من بينها التنافس على الموارد المادية وغير المادية المحدودة، والذي يستطيع أن يساهم في زيادة حدة النزاع الاجتماعي الطويل الأمد .وعادة ما يكون هذا النوع من المشاكل هو نقطة انطلاق النزاع، نتيجة للمنافسة القائمة حول الحاجات الإنسانية الأساسية، ويعتبر " **ماسلو** "**Abraham Maslow** أن الاحتياجات الإنسانية تتميز بالتدرج وفي حالة عدم إشباع هذه الحاجات فإنّها ستؤدي إلى إحداث توتر بين الأفراد وينطبق هذا الأمر أيضا على الجماعات[2].

---

[1] - Oliver Ransbotham, and others, ***understanding compteprop ry conflict***, (Combridge,usa : press polity, ed.3,2011), p .85.

[2] -السيوفي نادر، ***حروب الموارد في إفريقيا : الكونغو الديمقراطية- سيراليون-أنجولا-جنوب السودان***(الخرطوم : مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع ،2008) ،ص .3

الشكل رقم (06): هرم ماسلو للاحتياجات الإنسانية



المصدر : https://www.alukah.net/culture/0/77982/

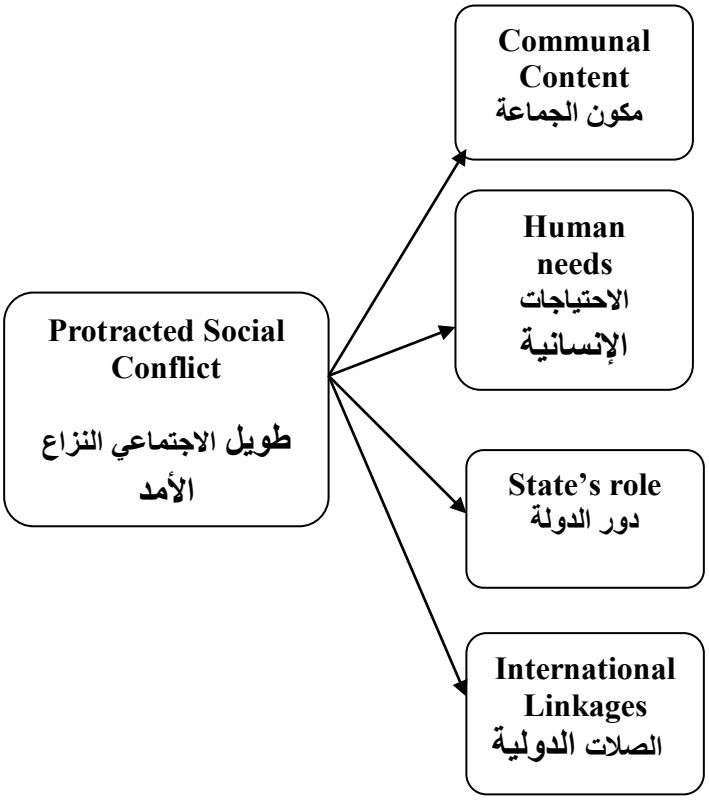
أما عن دور الدولة فتغدو سبباً في النزاع أكثر مما تمثل حلا، بإعتبار أن أغلب الدول التي توجد بها نزاعات اجتماعية متأصلة هي ذات أنظمة غير مؤهلة، ضيقة، هشة، سلطوية وممركزة .ففي البنية السلطوية الجامدة أو الهشة تكون القدرة على وضع السياسات واحتياجات الولوج السياسي محدودة أو مرتبطة باحتياجات الجماعة المهيمنة وذلك على حساب الجماعات الأخرى[1].

كما يولي أزار اهتماما للمستويات الإقليمية والدولية وتأثيرها على النزعات وهو ما يسميه الصلات الدولية لاسيما العلاقات الاقتصادية السياسية والتبعية الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الدولي، وشبكة الروابط السياسية والعسكرية والإقليمية والعالمية التي تشكل أنماط الزبانية ومصالح عبر الحدود حيث توفر الدولة المتبوعة الحماية للدولة التابعة في مقابل ولاء الأخيرة، ما قد يؤدي إلى إتباع الدولة التابعة سياسات داخلية وخارجية بعيدة الصلة عن حاجات شعبها أو تتناقض معها[2].

[1] – محمد أحمد عبد الغفار، ***مرجع سابق*** .ص.142.

[2] - Oliver Ransbotham,***Op .cit***,p.109.

الشكل رقم (7): مصادر النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد عند أزار



المصدر : من إعداد الباحث.

الفرع الثاني : اقتراب علاقة الدولة و المجتمع

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولكنها لم تضع إطارا تحليليا يستوعب تلك العلاقة، للوصول في النهاية إلى معرفة خصائص تلك العلاقات وأنماطها، والعوامل المؤثرة فيها، غير أن " **جويل ميجدال** " **Joel Migdal** أولى اهتماما كبيرا للعلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع خصوصا في دول العالم الثالث، وتظهر هذه العلاقة من خلال التنافس بيم المؤسسات الرسمية والتنظيمات غير الرسمية سواء الصغيرة أو الكبيرة حول من يضع القواعد ومن بفرض الحقوق ومن يمتلك سلطة الضبط .[1]

[1]- Joel Migdal ,***Strong Societies and Weak States : State Society Relations and Qtate Capabilities in the Third Wo***rld (New Jersy : Princeton University Press , 1988) p.8.

حيث أن المنظمات التي تمارس الضبط الاجتماعي تخضع للميول الفردية للسلوك الذي تصفه تلك المنظمات، وتتراوح تلك التنظيمات الرسمية وغير الرسمية مابين الأسر، جماعات الجيرة وحتى الشركات الكبرى، وحيث تستخدم أنواعا من العقاب والثواب والرموز لإقناع الشعب بأن يتصرف تبعا لقاعد اللعبة والتي تمثل بدورها المعايير والقوانين التي تعين حدود السلوك المقبول في المجتمع، ولذلك فهناك صراعا قائما بين الدولة التي تسعى إلى ضبط نفوذها ومعاييرها وقواعدها في التراب الوطني على كافة التنظيمات الاجتماعية، وبين تلك التنظيمات الاجتماعية التي تسعى إلى التمرد ومنافسة الدولة في عملية الضبط الاجتماعي وفرض أنماط ومعايير التمرد، وتاريخ العلاقات بين تنظيم الدولة والتنظيمات الاجتماعية كان دائما وفي الغالب محكوما بالمواجهة بين دولة تسعى إلى فرض أنماطها ومعاييرها وتمرد التنظيمات الأخرى عليها.

إن نزاعات الدولة يمكن أن تكون مع الجماعات الاثنية على الوحدة الإقليمية وتكون أيضا مع المنظمات الدينية، كما تسعى الدولة إلى تحقيق السيطرة على التنظيمات الاجتماعية الداخلية (داخل المجتمع) ومن ثم تستطيع الحصول على الموارد اللازمة لتنظيم شؤونها ومن خلال مفهوم علاقة الدولة بالمجتمع .

والفارق بين الدولة القوية والدولة الضعيفة هو أن القوية تمتلك قدرات تمكنها من إنجاز أنواع التغيير في المجتمع فهي تمتلك قدرات التخطيط وصناعة السياسة وتطبيقها على وحدات المجتمع، في حين أن الدولة الضعيفة تفتقر إلى تلك الطاقات والقدرات التي تمكنها من فرض إرادتها، كما تظهر قوة الدولة من خلال قادتها على استخدام أجهزة الدولة في فرض طاعة الأفراد في المجتمع وفي مقابل من ذلك يرى ميجدال أن طبيعة المجتمعات تؤثر على قدرات الدولة وذلك من خلال هيكل المجتمعات ولذلك توجد بعض الدول وخاصة الضعيفة منها تستخدم قدرات محدودة تجاه بعض الجماعات وهو ما يخلق لديها إحساس بتهميش.[1]

الضبط الاجتماعي له ثلاثة مؤشرات:

1.الإذعان : حيث يتم الانقياد والإذعان من قبل الشعب للدولة، وتلعب القوة دورا تقليديا في عملية الإخضاع.

[1]- Joel Migdal ,***op.cit***.p.09.

2. المشاركة : إن قادة تنظيم الدولة يسعون إلى أكثر من الإذعان، فهم يحصلون على القوة أيضا من خلال تنظيم الشعب لأداء مهام خاصة في التكوينات المؤسسية لتنظيم الدولة، والمشاركة الفعلية في الأنشطة التي تحددها الدولة.

3. الحصول على الشرعية: ذلك أن أعظم عامل قادر على تحديد قوة الدولة هو الشرعية، فهي اعتراف شعبي بأي نظام اجتماعي معين، وأن قوة تنظيم الدولة في أية بيئة نزاع تتوقف في قسم كبير منها على الضبط الاجتماعي، وبالمقابل فإن التنظيمات الاجتماعية الأخرى تسعى لتحقيق ضبط اجتماعي من خلال العملية ذاتها والمتمثلة في الإذعان والمشاركة والشرعية لحماية مناطقهم وتقويتها، حيث يحاولون فيها تحديد الكيفية التي ينبغي بها تنظيم الحياة الاجتماعية ويحددون قواعد اللعبة التي ينبغي أن تسود.[1]

[1] - Joel Migdal, ***op.cit.***, p.10.

الفصل الثاني: : البعد التاريخي والاجتماعي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان

"التاريخ في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى، وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها ،دقيق وعلم بكيفيات الوقائع ،وأسبابها عميق ... [والتاريخ عنده أيضا] يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم ".[1] ابن خلدون

"الذي يتحدث عن أخبار الماضين وحوادث المتقدمين فإذا طالعها فكأنه عاصرهم وإذا علمها فكأنه حاضرهم " .[2] ابن الأثير

" إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية ،ونربط الحاضر بالماضي، ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول غلى مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية "[3] بولين يونج

"**the more you know about the past; the better prepared you are for the future"**Theodore Roosevelt

"If you don't know history you don't know anything" Michael Crichton

انطلاقا من هاته المقولات تعتبر دراسة تاريخ الأمم المحطة الأولى لفهم مميزات حاضرها في مختلف المجالات مع إمكانية التنبأ للتحكم في مستقبلها، حيث تقتضي عملية تفسير أي ظاهرة أو مشكلة بحثية ودراستها وتحليلها تحليلا دقيقا، إرجاعها ووضعها ضمن إطارها التاريخي الذي تبلورت فيه وفهمها، أو على الأقل أداة أساسية للوصول إلى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة ووزنها، ومنه فإن عمليات بناء الدولة التي عرفتها وتعرفها مختلف الدول الأفريقية وجنوب السودان لا يمكن فهمها خارج إطارها التاريخي الذي كان له دور كبير في تشكيل هذه الدولة وطبيعتها التي تميزها .

---

[1]-عبد المنعم الدسوقي الجميعي ،***منهج البحث التاريخي :دراسات وبحوث*** (القاهرة :مطبعة الجيلاوي ،1992)،ص ص.(16-17).

[2]- ***المرجع نفسه.***

[3] - عبد الباسط محمد حسن ، ***أصول البحث الاجتماعي*** (القاهرة :مكتبة وهبة ،ط.11 ،1990)، ص ص.(268-269).

فالتحولات والتطورات التاريخية التي شهدتها كانت لها خلفيات ثقافية واجتماعية سياسية، لذلك كان على الدراسة تسليط الضوء في فصلها الأول على السياق الذي حدث فيه الانفصال، حيث مثلت حالة جنوب السودان ظاهرة افريقية بكل امتياز من حيث النزاعات والحروب اللامتناهية والتي أفضت بعد سلسلة من الحروب الأهلية مع السودان إلى الانفصال، هذا الانفصال الذي يعتبر نقطة تحول تاريخية مهمة أدخلت جنوب السودان في المجتمع الدولي كدولة مستقلة، وإن بروز دولة جديدة تصاحب مع تحديات كبيرة تحتاج معالجتها إلى بعد نظر لكي يُترجم إلى مستوى معيشي عالي لشعب جنوب السودان.

كما أن فهم العملية السياسية في إفريقيا عموما وجنوب السودان خصوصا؛ تقتضي ضرورة فهم الأبنية الاجتماعية المتداخلة والمعقدة، حيث ظل جنوب السودان ولسنين طويلة محل اهتمام الباحثين والدارسين في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، وأرضية خصبة للدراسات والبحوث العلمية، حيث تمثل قضية التنوع الاثني أحد أبرز اهتمامات الباحثين المهتمين بشأن جنوب السودان، وذلك لِما تتّصف به البيئة السياسية والاجتماعية من حِراكٍ دائم، وذلك باختلاف الحقب والفترات التاريخية المتعاقبة على التاريخ السياسي للسودان ككل، وتاريخ جنوب السودان بصفة خاصة، نظرا لأهمية البناء الاجتماعي ودوره في عملية بناء الدولة، فالتفاعلات السياسية ضمن السياق السياسي لا تشكله الأبنية السياسية لوحدها والتي تتمثل في تصميم المؤسسات السياسية ومخرجاتها، بل تحددها كذلك الأبنية الاجتماعية، حيث التعدد القبلي يلعب دور كبيرا في اللااستقرار وخاصة و أن العداء بين هذه الإثنيات متجذر قبل انفصال جنوب السودان.

المبحث الأول :البعد التاريخي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان

إن الدراسة التاريخية التحليلية لتطور منطقة جنوب السودان هي من الأهمية بالشكل الذي لا يمكننا فهم الراهن والوضع الحالي وما آلت إليه من أوضاع دون فهم تطورها التاريخي، وانعكاس وتأثير هذا التاريخ على الحاضر، وكذا المراحل التي مرت بها في مسار تطورها هذا، حيث اعتبرت مشكلة جنوب السودان من أخطر وأكثر المشاكل الإقليمية تعقيدا في القارة الأفريقية والعالم العربي فهي موجودة حتى قبل استقلال السودان في الأول من يناير 1956، حيث طالت الحرب الأهلية في جنوب السودان وتسببت في العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية التي زادت من حدة مشكلة جنوب السودان.

تعود أسباب مشكلة الجنوب السودان إلى العديد من العوامل منها الاجتماعية و العوامل التاريخية والسياسية، وتعددت محاولات حل أزمة جنوب السودان، واختلفت طرق تعاطي الحكومات السودانية المتعاقبة مع تلك الأزمة، بين الحل العسكري المتمثل في استخدام القوة لإدماج جنوب السودان مع شماله، وبين الحل السياسي الذي يمنح الجنوب حكما ذاتيا، وكان اتفاق نيفاشا عام 2005 أبرز تلك المحاولات، الذي يمنح أهل الجنوب الحق بعد ست سنوات بالتصويت على مصير الجنوب بالانفصال أو بالوحدة مع الشمال، وقد اختار أهل الجنوب الانفصال، وبذلك دخلت جنوب السودان إلى المجتمع الدولي كدولة مستقلة.

المطلب الأول :التعريف بدولة جنوب السودان

إن استقراء الواقع الطبيعي لجنوب السودان يعد أحد أهم الركائز التي كانت ولازالت تشكل كيان أي دولة متحدة كانت أو منفصلة على اعتبار أنه لا يمكن تصور نموها أو تطورها بمعزل عن الاستقلال الأمثل لذلك الواقع الطبيعي بصورة أو بأخرى، وعليه فمن الضروري التعريف بدولة جنوب السودان التي لم تنفصل إلا في سنة 2011، وذلك بعد حربين أهليتين أتت على الأخضر واليابس راح ضحيتها العديد من الجنوبيين، وبالتالي أصبحت دولة جنوب السودان بحدود وإقليم وشعب وسلطة سياسية وهي كلها عناصر تمنحها صفة الدولة من منظور القانون الدولي.

الفرع الأول :الخصائص الطبيعية لدولة جنوب السودان

إن الخصائص الطبيعية لأي إقليم أو لأي وحدة سياسية تكتسب أهمية قصوى عند النظر في مظاهر قوة أي إقليم أو ضعفه، وذلك لما له من تأثير مباشر على النشاط البشري بصفة عامة وعلى البناء الاقتصادي بصفة خاصة.

تقع دولة جنوب السودان عرضيا من دائرتي العرض 3.30 و10 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 22 و 38 شرق غرينتش، مما يجعله يقع ضمن المناطق الاستوائية الحارة ذات الأمطار الكثيرة والغطاء النباتي الكثيف والقابلية للتنوع في المحاصيل الزراعية، مما يعني أهمية جيوسياسية ايجابية للإقليم.[1]

كما يقع إقليم جنوب السودان في منطقة تخلو من الإطلالة على أي مسطح مائي، وهي منطقة حبيسة غير متفتحة على العالم الخارجي وبعيدا عن التيارات الحضارية ومحاور التقدم، مقارنة بالدولة السودانية التي تكتسب موقع استراتجي نتيجة إطلالتها على البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

قبل مجيء الاستعمار كان الجنوبيين معزولين عن جيرانهم في شمال السودان والحبشة بحواجز جغرافية، فقد شكلت جبال النوبة في جنوب السودان وجبال الحبشة حصونا لمجموعات وثنية صغيرة وإن الموقع الحبيس لجنوب السودان كان أحد عوامل انعزال مجموعاته السكانية عن العالم الخارجي، مما يجعل هذه المجموعات محدودة الأفق وتعيش في إطار المجموعات التقليدية ذات البناء العشائري والاقتصادي المحلي.

ويعتبر مناخ إقليم جنوب السودان مداريا، إذ تهطل الأمطار معظم العام بين شهري فبراير ونوفمبر وتتراوح ما بين 400 إلى 1000 مم^3، ويتسم إقليم جنوب السودان بكثافة الحشائش والأشجار والغابات والمستنقعات والسدود التي تشكل عائقا أما الشمال والجنوب،[2] وتشكل المراعي 40 بالمئة من الجنوب السوداني والأراضي الزراعية 30 بالمئة، بينما تشغل الغابات الطبيعية 23 بالمئة والسطوح المائية 7 بالمئة من جملة المساحة.

---

[1] – البدوي سعيد ،***الخصوصية الجغرافيا للسودان في ضوء المتغيرات الأخيرة***(القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2004) ، ص ص .(100–102).

[2] –***المرجع نفسه*** ،ص.54.

وتنعكس الظروف الطبيعية (الأرض والمناخ) على السكان في الجنوب وهو ما جعل الحياة صعبة في الجنوب، مما أدى إلى أوضاع اجتماعية وأنماط سلوكية تختلف تماما عن تلك السائدة في الشمال، فهناك قطاع من الجنوبيين يعيشون على تربية الحيوانات، وآخرين على الزراعة، ويعتبر صيد الأسماك والسعي وراء اقتناص الحيوانات وجمع الفاكهة أحد أبرز أشكال الحياة الاقتصادية في الجنوب، والاقتصاد الجنوبي يعتبر اقتصادا متخلفا إذا ما قورن بالشمال، فظروف التخلف الاقتصادي في الجنوب أدت إلى تأخر عملية التعامل النقدي بين السكان وساعد على ذلك انعدام وسائل المواصلات التي تمثل عائقا من عوائق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الأمراض وقسوة الطبيعة، وعدم الاهتمام بعمليات التسويق مع نقص رؤوس الأموال.[1]

وبجنوب السودان مساحات شاسعة من الأرضي الزراعية، ولكن حرصت حكومات السودان المتعاقبة على عدم إدخال الزراعات الحديثة في الجنوب، ولم تهتم بتحديد الملكيات الزراعية ولا بتسجيلها، حيث ظلت الأراضي في جنوب السودان ملكا للدولة يتعاقب عليها الأفراد في الزراعة، وتعتبر الأنهار في الجنوب أداة من أدوات الربط وهي إحدى وسائل المواصلات الهامة، إضافة إلى خطوط السكك الحديدية التي تربط العواصم الثلاث (جوبا وملكال وواو)، ونظرا لصعوبة المواصلات بين الشمال والجنوب فقد حدث تباين في الوضع الاقتصادي، فبينما انطلق السودان الشمالي في تطوير اقتصادياته الزراعية نسبيا، بقي الجنوب على حاله، مما زرع في نفوس الجنوبيين الحقد على الشماليين وكان أحد الأسباب الرئيسية في النزاع الدائر بين الشمال والجنوب .[2]

وقد أدى التخلف الاجتماعي لإنسان الجنوب، بسبب صعوبة المواصلات، وعدم لحاقه بمجال الاتصال الحضاري في الشمال، إضافة إلى الممارسات الاستعمارية إلى استمرار النزاع وتفاقمه إلى تباين واضح في الاقتصاد بين الشمال والجنوب.

[1] – عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني ، ***مشكلة جنوب السودان*** (القاهرة : مكتبة مدبولي، ط.1 ،2011)،ص.19.

[2] – ***المرجع نفسه*** ،ص.21.

الفرع الثاني: موقع جنوب السودان بالنسبة لدول الجوار

يتفاوت الجوار الجغرافي لجنوب السودان ما بين الجوار المحلي المتمثل في جواره مع ولايات السودانية الشمالية من جهة والجوار الإقليمي والدولي المتمثل في جواره لعدد من الدول الأفريقية المستقلة من جهة أخرى.

محليا : يجاور الإقليم أربع ولايات (جنوب كردفان، جنوب دارفور، النيل الأبيض، النيل الأزرق)

أما **دوليا** يجاور كل من دولة (أثيوبيا، كينيا، أوغندا، الكونغو، جمهورية أفريقيا الوسطى).

الجدول رقم (2):يوضح الحدود السياسية لجنوب السودان

الدولة المجاورة	طول الحدود بالكم المربع
إثيوبيا	1606
كينيا	232
أوغندا	435
جمهورية الكونغو الديمقراطية	648
جمهورية أفريقيا الوسطى	1165
الحدود مع جمهورية السودان	1912
الحدود الكلية	5096

المصدر: عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني، ***مرجع سابق*** ، ص.21.

تبلغ مساحة جنوب السودان حوالي 700 ألف كلم^2 أي حوالي ربع المساحة الكلية للسودان، البالغة 2.5 مليون كم^2 تقريبا، أي ما يعادل 28 بالمئة من المساحة الكلية للبلاد، كما يعرف جنوب السودان بأنه الجزء الذي يمتد جنوبا حتى بحيرة "البرت" بيوغندة ، ويشتمل الجنوب على ثلاث مديريات هي :

بحر الغزال وعاصمته واو، الإقليم الاستوائي وعاصمته جوبا أكبر مدن الجنوب، وأعالي النيل وعاصمته مالكال، وبعد تطبيق نظام الحكم الاتحادي (الفدرالي) في السودان في عام 1991 تمت إعادة تقسيم الإقليم الجنوبي إلى عشر ولايات وهي، بحر الجبل، وأعالي النيل، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال، ووارب، والبحيرات، والوحدة، وشرق الاستوائية، وغرب الاستوائية، وجونقلي[1]، كما تم إعادة تقسيم جنوب السودان إداريا إلى 28 ولاية في 2015 وإلى 32 ولاية في 2017 وفي سنة 2020 تم الرجوع إلى تقسيم عشر ولايات وسوف تناقش الدراسة هذه التعديلات وأسبابها وتدعياتها في مبحث البناء السياسي لدولة جنوب السودان.

يعتبر النيل الأبيض شريان الحياة في جنوب السودان ويطلق على مجرى النهر ما بين نمولي والرجاف(بحر الجبل)ويزيد منسوب الماء في هذه المنطقة عن 53 مليار متر مكعب وله أفرع وروافد غزيرة أعظمها(أسوا وكايا وكيت)، تعتبر أرض الجنوب أرض واسعة ومستوية السطح يجري فيها نهر النيل وروافده المتعددة وأهمها بجانب بحر الجبل وبحر الغزال وبحر العرب ونهر السوباط.[2]

حدود الإقليم الجنوبي لم يتم رسمها على أساس عرقي، ولم يراعي الاستعمار التركيبة الأنثروبولوجية لشعوب هذا الجزء من القارة، فبعض قبائل الجنوب مثل: الأزاندي والأشولي واللتوكا والتركاكا والأنواك تتحرك عبر الحدود إلى الدول المجاورة، كذلك بعض قبائل الجنوب في شمال ولاية بحر الغزال وشمال ولاية أعالي النيل تتحرك إلى الشمال .[3]

[1] – عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني، ***مرجع سابق*** ، ص.21.

[2] –نعوم شقير، ***جغرافيا وتاريخ السودان***(الخرطوم : دار عزة للنشر، 2000) ، ص.9.

[3] – موسى عبده مختار ، ***مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان*** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2009)،ص.45.

الجدول رقم (3) : يوضح مساحة أقاليم جنوب السودان

الإقليم	الولايات التي يشملها	المساحة /كم^2
أعالي النيل	أعالي النيل ، جونقلي، الوحدة	236180
بحر الغزال	شمال بحر الغزال ،غرب بحر الغزال ،واراب والبحيرات	213751
الإقليم الاستوائي	شرق ،غرب ،بحر الجبل	198120

المصدر: محمد سليمان محمد ،***السودان في حروب الموارد والهوية*** (لندن :دار كمبدرج لنشر،2000)،ص.179.

خريطة رقم (1) : توضح موقع الجنوب في الدولة السودانية



المصدر: https://www.b3h.net/2019/12/blog-post_78.html

الفرع الثالث: الواقع الديمغرافي

ديموغرافيا، نجد أن المعلومات الأساسية عن **التوزيع السكاني** للجنوب ضعيفة، حيث أجري تعداد سكاني في السودان في صيف العام2008، وتم إعلان نتيجة التعداد في 21 ماي 2009، حيث بلغ تعداد سكان السودان حوالي 39.1 مليون نسمة، منهم 8.2 مليون جنوبي، أي بنسبة 21 بالمائة من سكان السودان، بدورها اعترضت الحركة الشعبية على نتيجة الإحصاء، وقالت بأن الجنوبيين يشكلون ثلث سكان السودان .ورفضت أن تتم الانتخابات على أساس هذه النتيجة[1]، في الوقت الذي تشير فيه تقديرات إلى أن عدد سكان جنوب السودان يبلغ حوالي 12.530.717 نسمة[2]، يتوزعون عبر مختلف أقاليم الدولة التي تبلغ مساحتها حوالي 648.000 كم[32]، يعيش حوالي 06.9 مليون نسمة في المناطق الريفية، و يغلب على سكان دولة جنوب السودان فئة الشباب، بحيث يمثل ما نسبته 51 % من السكان تحت سن 18 سنة، و ما نسبته 72 % تحت سن 30.[4]

الفرع الرابع: الأهمية الجيواستراتيجية لدولة جنوب السودان

تتمثل الأهمية الجيواستراتيجية لدولة جنوب السودان بالنسبة للدول الجوار الجغرافي في:

–تمثل دولة جنوب السودان25 % من مساحة السودان الكلية، مما يعني أهمية اقتصادية، اجتماعية، وسياسية.

– تتصف دولة جنوب السودان بتعدد الأنماط المناخية والنباتية و التنوع البشري وامتداده في عمق القارة الإفريقية.

– على الرغم من الموقع الطرفي لجنوب السودان وبعده عن منافذ السودان البحرية إلا أن موقعه جعله قريبا من دول شرق إفريقيا الإستراتيجية.

---

[1] -Kon K. Madut , "Spatiality of ethnic identity and construction of sociopolitical interaction in South Sudan , ***"Human Geographies – Journal of Studies and Research in Human Geography*** ,Vol. 11, No. 2(November 2017), p p(.182-195).

[2] – south sudan demographics profile 2017, available from:: www.indexmundi.com/south_sudan/demographics_profile.html, on :12/12/2020.

[3] – موسى عبده مختار ، ***مرجع سابق***، ص.55.

[4] –عبد السلام إبراهيم بغدادي، ***البعد الإيجابي في العلاقات العربية الإفريقية و التعددية الإثنية كرابط ثقافي*** (بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، 2012) ، ص. 154.

– موقع الدولة جعلها بمثابة مركز صراع السياسي و العسكري السوداني المعاصر بحكم ارتباطه بكل أنواع النزاعات والصراعات في شرق السودان وجنوب كردفان والنيل الأزرق وإقليم دارفور.

–مجاورة جنوب السودان لخمس دول من جملة تسع دول يجاورها السودان جغرافياً زاد من أهميته الجيواستراتيجية.

بينما الأهمية الجيواستراتيجية للإقليم بالنسبة للمنطقة الجغرافية الممتدة من البحر الأحمر شمالاً وحتى منطقة البحيرات جنوباً، ومن منطقة الخليج العرب شرقاً وحتى المحيط الأطلسي غرب اً .فإن دولة جنوب السودان تمثل العمق السوداني في القارة الإفريقية، الذي يكتسب أهمية في الإستراتيجية الدولية .كما أن مجاورتها لخمس دول إفريقية قد أكسبها أهمية جيواستراتيجية بالنسبة لمنطقة البحيرات الكبرى ومنطقة القرن الإفريقي الكبير، الذي يعتبر محط أنظار القوى العظمى التي تسعى إلى السيطرة عليه قديماً وحديثاً.

المطلب الثاني : تأثير السياق التاريخي على عملية بناء الدولة في جنوب السودان قبل الانفصال

ابتدأ التاريخ المكتوب للجنوب السوداني منذ بدايات احتلال السودان من طرف المصريين في وقت كانت فيه مصر نفسها خاضعة للحكم التركي، وتميز هذا العهد بمحاولة المصريين توسيع حكمهم في السودان ليشمل جنوب السودان، ويعتبر عام 1821 بداية لهذه السياسة التوسعية التي بدأها محمد علي و واصلها الخديوي إسماعيل، الذي تمكن من ضم جنوب السودان وتقسيمه إلى مقاطعتين هما: بحر الغزال والاستوائية، تميز الحكم التركي بأنه كان يهدف أساسا إلى تجارة الرقيق وقد بلغ استرقاق الجنوبيين في عهد محمد علي حده الأعلى، مما أثر فيما بعد على العلاقات الشمالية الجنوبية.[1]

[1] – محمود محمد قلندر ، ***جنوب السودان :مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1900– 1983*** (دمشق :دار الفكر، ط.1 ، 2004) ، ص ص. 43–44.

الفرع الأول : أزمة جنوب السودان خلال المرحلة الاستعمارية

تكتسب المرحلة الاستعمارية أهمية كبيرة في فهم طبيعة جنوب السودان سواء السياسية أو الاقتصادية، فخلال تلك المرحلة تم تأسيس وتشكيل كثير في الملامح الهيكلية لهذه الدولة ما بعد الكولونيالية، ومن المعروف أن تخطيط الحدود الاستعمارية في أفريقيا بصفة عامة لم يكن على أساس جغرافي بقدر ما كان سياسي، إذ كانت تعني بفرض نمط حكم غريب للدولة على السكان المحليين، باعتبار أنها لم تكن في حقيقتها قوة ضبط اجتماعي بهدف تنظيم الأفراد والمجتمعات، وإنما كانت أداة قهر واكراه للشعوب المستعمرة.

ابتدأ الاحتلال الانجليزي لمصر في 1882 ومن ثم انطلق نحو السودان، وفي سنة 1899 تم توقيع على اتفاقية السيادة المشتركة، إلا أن السيادة الفعلية على السودان كانت بيد الإنجليز فبدأت الإدارة البريطانية بتنفيذ سياسة متدرجة سميت فما بعد"بالسياسة الجنوبية" كان هدفها الأساسي الفصل الإداري والثقافي للإقليم الجنوبي عن بقية السودان، وذلك من خلال تكريس المفهوم الخاطئ للتباين والاختلاف بيم الشمال والجنوب في كافة المجالات، وخاصة أنها كانت تدرك أن الشماليين متعاطفين مع مصر، وأنه يضم جماعات قبلية عربية يدين معظمها بالدين الإسلامي[1] .

ومن هنا كان حرص الإنجليز على العمل لإبعاد اللغة العربية عن الجنوب حتى لا تمارس فيه أي شعائر إسلامية، وفي عام 1918 أصدر الإنجليز قانونا يقضي باعتبار الأحد عطلة رسمية بدلا من الجمعة واعتماد الإنجليزية اللغة الرسمية في الجنوب بدلا من اللغة العربية[2]، وزيادة الاعتماد على الموظفين غير المسلمين في الوظائف الحكومية، كما أصدرت لائحة جوازات السفر وتصاريح المرور، وقد نصت على حق الحاكم العام في اعتبار أي جزء من السودان منطقة مغلقة، ثم أصدرت عام 1922 مرسوم المناطق المغلقة ليحد من حرية دخول جميع الأفراد إلى هذه المناطق .[3]

---

[1] - إجلال رأفت وأخرون ، ***السودان على مفترق الطرق بعد الحرب .. قبل السلام*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ، 2006) ، ص.78.

[2] -أحمد حمروش ، ***مصر والسودان :كفاح مشترك*** (القاهرة :دار الهلال ، 1970) ، ص.10.

[3] -إجلال رأفت وأخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص.79.

أدت هذه الممارسات إلى إحداث شرخ حقيقي بين شمال السودان وجنوبه، ووصلت بريطانيا إلى ما أرادته من وراء سياستها التي استمرت عشرات السنين، وترسخت هذه الممارسات في المجتمع الجنوبي وبدأت تظهر بوادر الاختلاف بين شطري السودان .

وبعد توقيع اتفاقية عام 1936 بين بريطانيا ومصر دخل السودان مرحلة جديدة ، إذا انسحب الجيش المصري من السودان، واعتبرت حكومة السودان مديريات الجنوب الثلاثة (الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل) مناطق مقفلة أمام المصريين، ومنع أهل الشمال من دخول المديريات الجنوبية إلا بإذن خاص، أدى هذا الوضع إلى عقد مؤتمر بين الشمال والجنوب كان الأول من نوعه ، وقد جرى هذا اللقاء في مدينة " جوبا " الجنوبية في عام 1947[1]، وبعد أن تبادل الطرفان وجهات النظر طلب الجنوبيون من الشماليين بعض الضمانات التي رأوا أنها ضرورية وقد شملت هذه الضمانات :

-احترام الثقافات الجنوبية والحفاظ على تشجيعها .

-المصالحة بعد فترة طويلة من النزاعات بين الإقليمين ، والالتزام بالمساواة بين المواطنين.

-المساواة العرقية.

-دفع التنمية الاقتصادية.

-إشراك الجنوبيين في إدارة البلاد .

وهذه الضمانات كانت في حقيقة الأمر كفيلة فيما لو وضعت حيز التنفيذ وأن تصل بالسودان إلى تطويق النزاع في بدايته، ولكنها أهملت ولم تنفذ.[2]

وفي عام 1951 تشكلت لجنة دستورية لاقتراح الخطوات اللازمة لتحول السودان إلى الحكم الذاتي ثم تلى ذلك إعلان اتفاقية السودان عام 1953 بين مصر وبريطانيا، بشأن منح السودان حق تقرير المصير، وتعد هذه الاتفاقية تتويجا لنضال الشعب السوداني ضد الاستعمار، إلا أنه في أوت عام 1955 اندلعت أعمال عنف مسلحة في الجنوب كان سببها استياء الجنوبيين لقرارات الشماليين، وذلك

---

[1] – زكي البحيري، ***مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية*** (1955–2011) (القاهرة : ركائز المعرفة للدراسات والبحوث ، 2011) ، ص.102.

[2]- Francis M.Deng , ***War of Visions :Conflict of Identities in the Sudan*** (Washington : the Brookings Institution , 1995),p.32.

بعد إزاحة ممثلي الجنوب من المفاوضات حول الحكم الذاتي وعدم مشاركتهم في التوقيع على اتفاقية انسحاب القوات الإنجليزية من السودان .[1]

يتضح لنا مما سبق أن السياسة الاستعمارية التي اتبعتها بريطانيا كان لها دور في تفجير مشكلة جنوب السودان ويظهر ذلك من خلال الأساليب التي اتبعتها في العمل على فصل الجنوب عن الشمال، وذلك من خلال ركيزتين : تقليل الوجود الشمالي في الجنوب، إضعاف الثقافة العربية والعمل على منع انتشار الإسلام في الجنوب.

[1] - Robert o.Collins ,***a History of Modern Sudan*** (New York : Combridge University Press , 2008),p p(.86.87)

الفرع الثاني : أزمة جنوب السودان بين الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية

تبحث الدول الإفريقية اليوم وباستمرار، على بناء السلم المستدام أملا في تحسين قدراتها على بناء دولها الوطنية، من خلال إقامة سلام فيما بين الجماعات الإثنية المتحاربة، وهو ما يعني بأن هنالك علاقة ما بين متغير الإثنية وهشاشة أنظمة الحكم الإفريقية، فمن السهل أن تندلع الحرب في أفريقيا بخلاف مناطق كثيرة من العالم، ومن هذا المنطلق فقد أصبحت الحروب الأهلية ظاهرة واسعة الانتشار في أفريقا، و تعتبر حالة السودان قبل الانفصال أحسن مثال على ذلك حيث عرفت حروب أهلية ونزاعات دامية استنزفت طاقتها، بعدما كان ينظر إلى السودان أنه سلة غذاء العالم مثله مثل كندا واستراليا.[1]

ويرجع انتشار هذه الحروب إلى مزيج معقد من الدوافع، ويتمثل أبرزها في ضعف الاندماج الوطني في أغلب الدول الأفريقية، وذلك بفعل التخطيط العشوائي للحدود إبان الحقبة الاستعمارية، مما أدى إلى عدم تطابق الحدود السياسية مع الحدود السكانية في معظم دول القارة. وهو وضع فشلت معظم النخب الحاكمة الأفريقية في التعامل معه بحكمة وفاعلية، بل أدت سياستها إلى تفاقم المشكلة، واضطر العديد من الجماعات التي شعرت بأنها محرومة إلى اللجوء إلى العنف المسلح.

في عام 1956 أعلن رسميا عن استقلال السودان، وتألفت حكومة جديدة برئاسة عباس الأزهري رئيس الحزب الوطني، وكان في المعارضة حزب الأمة بقيادة أحمد محجوب، وقد تميزت هذه الفترة بزيادة إحساس الجنوبيين بالظلم وطفت على السطح الخلافات الداخلية وهو ما هدد الوحدة الوطنية، حيث توقع الجنوبيون أن تنفذ الحكومة وعودها لهم بتكوين الفدرالية وأن تهتم بشعب الجنوب.[2]

صحيح أن الإدارة الاستعمارية البريطانية في السودان اتبعت سياسة متعمدة لإغلاق الجنوب و فصله عن بقية القطر وخاصة بين عّاميّ 1947 – 1922 أي أنها كانت البذرة التي زرعت الحقد و الهوة بين الطرفين لحصاد الانفصال وانقسام السودان، لكن الحكومات السودانية وأنظمة في ما بعد

---

[1] - محمد الأمين عباس النحاس وأخرون ،" السودان إلى أين يتجه ؟ جدل السلام ،الوحدة والانفصال ،" في السودان على مفترق الطرق بعد الحرب .. قبل السلام ، ***مرجع سابق*** ،ص .34.

2 -Oliver Albino, ***the Sudan : a Southern View point*** (London :Oxford University press , 1970),p.36.

الاستقلال تعتبر المصدر الرئيسي لهذه المشكلة والتي كانت تسقي تلك البذرة المعززة بالتهميش والإقصاء والردع والتمييز العنصري.[1]

ومع تفاقم مشكلة جنوب السودان، وعجز المؤسسات السياسية عن معالجة مشكلات المجتمع السوداني المتفاقمة وعلى رأسها مشكلة الجنوب، تسلم الجيش السلطة بقيادة الفريق إبراهيم عبود في 17 نوفمبر 1958، حيث تم حظر الأحزاب السياسية في البلاد، ودعم الدعوة الإسلامية بالجنوب، والعمل على إدخال ونشر اللغة العربية في أرجاء الجنوب، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعمال العنف في الجنوب التي أفضت إلى هروب ألاف من الجنوبيين إلى خارج السودان خاصة إلى أوغندا وكينيا وإثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى.[2]

في الوقت الذي كانت فيه الحكومة السودانية تمارس التعسف والقمع و العنف ضد الجنوب تشكلت في1963 حركة الأنيانيا وتعني عند شعب الجنوب(سم الثعبان القاتل) وهي منظمة حزبية أسسها حزب سانو بزعامة جوزيف لأغو ضد الحكومة السودانية التي أخفقت في معالجة مشكل الجنوب، فكان تطور ايجابيا في آليات المقاومة الجنوبية و بدأت الحركة عملياتها في شكل حرب عصابات و بالمساعدات العسكرية من الدول المجاورة مثل إفريقيا الوسطى، وزائير وغيرها إلى أن اندلعت ثورة شعبية في السودان 1964/10/21 أطاحت بحكم الفريق إبراهيم عبود.

تمكنت الثورة الشعبية من تغيير نظام الحكم العسكري بأخر مدني وتألفت حكومة جديدة برئاسة سر الختم خليفة تضم أعضاء من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي، وبعض القيادات السياسية في الجنوب، وقام الزعيم السوداني سر الختم بإتباع سياسة جديدة قوامها التفاوض بصدد حل مشكلة جنوب السودان، حيث دعا الجنوبيين إلى مؤتمر مائدة مستديرة في الخرطوم في مارس 1965، لكن فشل المؤتمر في التوصل إلى صيغة يقبلها جميع الأطراف بصدد مستقبل الجنوب .

ما يلاحظ على ما سبق أن توافق الظروف الداخلية المليئة بالاضطرابات والصراعات مع المحفزات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من تدهور الأوضاع إلى افتقاد البنية الأساسية للتنمية، وصولا إلى

---

[1] – زكي البحيري، ***مرجع سابق*** ، ص .107.

2 ⁻ حاج حمد أبو القاسم ، ***السودان : المأزق التاريخي وأفاق المستقبل*** (بيروت :دار الكلمة للنشر ،ط.1، 1980)، ص.220.

الفراغ الأمني الناتج عن الصراع السياسي، والانشقاق العرقي يتماشى بالتوازي مع بعضهما البعض تمخض عنه تفاقم لأزمة الجنوب وتراجع حاد لوسائل الحل.

وانتهى الأمر بانقلاب عسكري في ماي 1969 بزعامة جعفر النميري، معلنا أن من أسبابها الرئيسية فشل الحكومات السابقة في إيجاد حل لمشكلة جنوب السودان، وقد نظرت تلك الحكومة إلى الحكم الذاتي الإقليمي على أنه أحد المفاتيح الأساسية لتسوية أوضاع الجنوب ،وهو ما لقي ترحيبا لدى الجنوبيين، هذا التلاقي في الأفكار بين الشمال والجنوب أثمر عن عقد مؤتمر أديس أبابا عام 1972 والذي عرف بقانون الحكم الذاتي الإقليمي لمديريات الجنوب، وحيث ساهمت هذه الاتفاقية في تهدئة الأوضاع في الجنوب طيلة عشر سنوات حيث كان من أهم بنودها :حصول الجنوبيين على الحكم الذاتي في إطار السودان الموحد و أن يشكل الجنوب بأقاليمه الثلاثة" الاستوائية ، أعالي النيل، وبحر الغزال " إقليما وحدا.[1]

إلا أنه عند التطبيق لم تتعدى أعمال الحكومة السودانية الشق السياسي من الاتفاقية، فبقي الجنوب على حالة من التخلف الذي كان بيئة مناسبة لعودة أعمال التمرد من جديد في الجنوب والذي يدفع إلى حمل السلاح لتحقيق المطالب، حتى حدث تمرد عام 1982، حظي بتأييد إثيوبيا التي أقامت قواعد للمتمردين داخل أراضيها وتشكل منهم جيش التحرير الشعبي السودان عام 1983 بقيادة العقيد جون غارنغ*، وبذلك فشلت اتفاقية أديس أبابا وبات النظام السوداني يتعرض لمحاولات انقلاب عديدة.[2]

كان الهدف العام لحركة تحرير السودان هو تحرير جميع السودان وليس الانفصال الجنوب، واستطاعت هذه الحركة أن تسيطر على أجزاء كبيرة في الجنوب السوداني في مواجهة الجيش السوداني، وتزامن اندلاع الحرب في الجنوب مع العجز التام لسياسات النميري في قيادة السودان وهو الأمر الذي أدى إلى الإطاحة به أثر انتفاضة شعبية في أفريل 1985 بزعامة الفريق عبد الرحمان

---

[1] - بدر حسن شافعي ، "التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان ،***السياسة الدولية*** ، الم.46،الع.183 (جانفي2011)،ص ص.(166-74).

* ولد قرنغ عام 1945 في وانجلى بالسودان ، من قبيلة الدينكا ،كان ضابطا بالجيش السوداني فتحول إلى محارب له ، من أهم الشخصيات في أزمة الجنوب.

[2] -صالح محمود القاسم ، ***النظام السياسي ومشكلة الجنوب في الفترة من 1969 إلى 1989*** (عمان : دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، 2011) ، ص.15.

سوار الذهب،حيث أعلن بقاءه في السلطة لمدة سنة كفترة انتقالية يتم خلالها انتخاب برلمان سوداني جديد، وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية ،وأوفى بوعده في أفريل 1986.[1]

في مارس 1986 تم عقد اجتماع في كوكادام بإثيوبيا، وقد حضره قادة التجمع الوطني للإنقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان، ومن الجنوب التجمع السياسي للجنوب السودان، بالإضافة إلى تحالف النقابات المهنية والأحزاب السياسية والاتحادات العمالية، ونتج عن هذا الاجتماع إصدار ما يعرف بوثيقة كوكادام، هدفت هذه الوثيقة إلى محاولة التوصل إلى تصور مشترك حول كيفية حل مشكلة جنوب السودان، والمطالبة بعقد مؤتمر قومي دستوري لمناقشة مشكلات السودان ككل وليس فقط الوضع بالنسبة إلى الجنوب، وشملت الجوانب التالية :

مسألة الهوية، المسألة الدينية والمالية والثقافية ونظام الحكم ،التنمية المتوازنة ،الإعلان القومي للحقوق الأساسية للإنسان، السياسة الخارجية ، الموارد الطبيعية، القوات النظامية .

إلا أن بنود هذا الإعلان لم تطبق فتعقدت الأمور وطالبت بعض الأصوات بالعودة إلى الحل العسكري.[2] استمرت الحرب بين الجيش السوداني وجيش حركة تحرير الشعب السوداني، وبعد تسلم ثورة الإنقاذ لسلطة في السودان بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير عام 1989، استمرت الحرب في الجنوب، وواجهت السودان تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، وهو ما أدى إلى إضعاف شرعية الدولة الوطنية، فسعت ثورة الإنقاذ جاهدة إلى إيقاف الحرب وتحقيق السلام والوحدة، بكل الوسائل ومن بينها مبادرة المؤتمر الوطني، والذي كانت من أهم توصياته :التأكيد على مبدأ الحوار كأسلوب وحيد لإيجاد الحلول السلمية ومعالجة الأسباب الجذرية والتاريخية لنزاع بتأسيس نظام الحكم الاتحادي.[3]

بدأ عقد التسعينات لغير صالح الحركة الشعبية لتحرير السودان، إذ جاء بحدثين كان لهما تأثير بارز في مسار الحركة ; الحدث الأول هو سقوط نظام مانجيستو هيلاماريام في ماي 1991 في إثيوبيا، والذي كان الداعم الأساسي لحركة تحرير السودان [4]، وتمثل الحدث الثاني في ظهور حركة

---

[1] - Robert o.Collins , ***op.cit***, p.175.

[2] –دريد الخطيب ومحمد أمير الشب ، " انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات ،" ***مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات*** ، الم.12،الع.27(جوان 2012) ،ص ص .(379–404)

[3] -Oliver Albino, ***op.cit***,p.55.

[4] -هانى رسلان ،"جنوب السودان وحق تقرير المصير :المسار والتداعيات ،" ***السياسة الدولية*** ،م.12،ع.22،ص ص 200–237.

انفصالية " حركة الناصر" التي قامت ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان بسبب اختلاف الأهداف من وراء القتال ضد الجيش السوداني وعدم اقتناعها بمشروع " السودان الجديد " أي القتال من أجل جميع السودانيين وأعلنت أن هدفها هو تحقيق انفصال الجنوب كوحدة مستقلة عن الشمال .

طالب الرئيس السوداني عمر حسن البشير من الإيجاد "الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر" التي تضم مجموعة من الدول الإفريقية التدخل لإعطاء المقترحات والتصورات بشأن قضية الجنوب، وبالفعل تم تشكيل لجنة دائمة للسودان تضم مجموعة من رؤساء الدول الأفريقية " كينيا ، أوغندا ، أثيوبيا و إريتريا " والتي قامت برعاية أول لقاء بين طرفي النزاع في مارس 1994 ولقاء ثاني في ماي 1994 ، وقد صدر عن هذا اللقاء إعلان المبادئ التي تتضمن تصور " الإيجاد" لأزمة الجنوب السوداني ويقر بحق تقرير المصير كأحد البدائل المطروحة .

جاء بعد ذلك توقيع الحكومة في أفريل عام 1996 على ميثاق السلام كم وقعت عليه مجموعة من الحركات الجنوبية (حركة استقلال جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان) ، حيث وافق الأطراف على اعتبار الميثاق السياسي للسلام إطارا عاما لحل ومعالجة كافة المشاكل والقضايا ذات الطابع القومي، وتطور هذا الاتفاق بعد عام إلى اتفاقية الخرطوم للسلام الموقعة في افريل 1997، حيث تمثل هذه الاتفاقية تحولا رئيسيا في اتجاه الحرب في جنوب السودان، فقد تم اعتمادها في دستور 28 مارس1998، وقد نصت هذه الاتفاقية على ضمان الحقوق والحريات وعلى ديمقراطية المشاركة كما نصت الاتفاقية على أن تكون الفترة الانتقالية من تاريخ إنشاء مجلس تنسيقي للولايات الجنوبية، ولمدة أربع سنوات مع إجراء تعداد السكان فضلا عن إجراء الاستفتاء ولذلك اكتسب مبدأ حق تقرير المصير قوة دستورية تجعل منه مبدأ خارجا عن التفاوض في الاتفاقيات.[1]

يتضح لنا مما سبق أن مشكلة جنوب السودان هي مشكلة معقدة ومتعددة الجذور تتداخل فيها عناصر وعوامل عديدة منها التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية، تمثل العامل السياسي في سياسات الحكومات المتعاقبة على الحكم في السودان التي لعبت دور في تأجيج مشكلة الجنوب، وذلك قبل فترة الاستقلال 1955، حيث سادت أجواء الشك والخوف في أوساط الجنوبيين تجاه الحكومة الجديدة خاصة بعد سلسلة القرارات التي اتخذتها والتي أثرت سلبا في مصالح الجنوبيين، ويظهر ذلك

[1] - عبد الفتاح عبد الطاهر ، " تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله ،" ***قراءات أفريقية*** ،الم.12، الع.8 (أفريل 2011) ،ص ص .(22–32.)

من خلال تكريس المخاوف التي زرعها الاستعمار من خلال سياسة الدمج والتذويب بالقوة ضد الجنوبيين، مما ساهم في اندلاع حرب الجنوب .

كما مارست الحكومة السودانية سياسات التهميش الاجتماعي والاقتصادي ضد الجماعات العرقية في جنوب السودان، حيث وصف الجنوب بأنه من أكثر مناطق العالم تخلف نظرا لعوامل العزلة الطبيعية والسياسية التي حالت دون اتصاله بالعالم الخارجي واستفادته من إمكانية التقدم.[1] ضف إلى ذلك هشاشة تكوين الدولة في السودان ظل يلقي بتبعاته ويؤثر في حاضر البلاد السياسي والاجتماعي، ومشكلة الجنوب والحرب الأهلية المدمرة التي تمخضت عنها تعكس هذه الهشاشة، حيث إنه لم تتح الظروف الملائمة أمام جنوب السودان للتفاعل مع الأجزاء الأخرى في البلاد فقد ظل في وضع أشبه بالانطفاء على الذات، هذه التجربة الفاشلة من الحرب والقمع لعقود ترسخت في أذهان الجنوبيين التي لم تعد لديهم القدرة على تغيير نمط الحياة العسكرية والقيم المعمول بها أثناء الحروب بنمط حياة مدنية .

ومن أثار النزاع في جنوب السودان بروز العديد من المشكلات ومن بينها مشكلة اللاجئين، حيث تم تسجيل 4.5 مليون لاجئ داخلي، بالإضافة إلى 340 ألف لاجئ من إريتريا، و 50 ألف لاجئ من إثيوبيا، و5000 لاجئ من بلدان أخرى، كما خلفت الحرب الأهلية الأولى (1963 –1972) حوالي 400 ألف قتيل ومات في الحرب الأهلية الثانية (1983-2005) 1973600 ألف قتيل من بينهم 250 ألف ماتوا من أثر المجاعات[2]، وكذلك استمرار الحرب الأهلية لعقود أنهك اقتصاديات السودان وأدى إلى تعطل التنمية والنمو على مدار نصف قرن، وهو نزاع يعكس سمات الصراع الاجتماعي الممتد **Protracted Social Conflict** المرتبط بالهوية الثقافية والحضارية للأطراف الفاعلة فيه.

[1] – بدر حسن شافعي ، ***مرجع سابق*** ،ص.77.

[2] -محمد صادق صبور ، ***مناطق الصراع في أفريقيا*** (القاهرة : دار الأمين ، 2006) ، ص.77.

المطلب الثاني : تأثير السياق التاريخي على عملية بناء الدولة في جنوب السودان بعد الانفصال

منذ استقلال السودان عام 1956 انفجرت مشكلة الجنوب وتعددت محاولات أهلها إثارة المشكلات مع الحكومة المركزية في الخرطوم، مطالبين مرة بتقرير بعض الحقوق والمساواة في المعاملة مع أهل الشمال، ومرة أخرى يطالبون بالحكم الذاتي وفق صيغة يتم الاتفاق بشأنها مع الشماليين، وتارة أخرى يطالبون بالاستقلال التام والانفصال وتكوين دولة مستقلة ذات سيادة، وقد بذلت محاولات عدة لحل المشكلة، منها ما كان داخليا ومنها أيضا ما تم بمساعدة ودعم من أطراف إقليميين أو دوليين [1].

ونتيجة للضغوط الداخلية والخارجية استمر مسار السلام في السودان ليصل في الأخير إلى ما عرف بمذكرة التفاهم التي سميت بعد ذلك **بإتفاقية ماشاكوس** في كينيا التي مثلت نهاية الحرب الأهلية التي وصفت بأنها أطول حرب أهلية في أفريقيا، وحيث تم وضع أسس التوصل إلى حل ينهي مشكلة جنوب السودان تلك المشكلة التي طالما شكلت تهديدا للأمن والأمان ليس فقط في السودان ولكن أيضا في شمال ووسط أفريقيا، وقد تمت الموافقة على مبدأ تقرير المصير بواسطة غالبية القوى السياسة التي لم تبدي أي معارضة لاتفاق السلام بل تعهدت معظمها على دعمه .

وقد نص برتوكول مشاكوس أن المواطنين في جنوب السودان لهم كامل الحق في ممارسة حق تقرير المصير بما في ذلك التصويت في استفتاء لتحديد مستقبل إقليمهم سواء الوحدة أو الانفصال، ولم يكن التوصل لاتفاق السلام الشامل أمرا ميسورا فقد بدأت الاتصالات بين حكومة الإنقاذ الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان منذ مطلع التسعينيات واستمرت المفاوضات في منابر متعددة لما يقرب خمسة عشر عاما قبل توقيع الاتفاق في جانفي 2005.

[1] - محجوب محمد صالح ، ***أزمة الجنوب السوداني : الخلفية والتطورات*** (الخرطوم : مركز الدراسات السودانية ، 2004)، ص ص.(15 -16).

الفرع الأول : اتفاقية السلام الشامل والفترة الانتقالية

تعتبر **معاهدة السلام** التي وقعت في نيروبي (كينيا) في 9 يناير 2005 تتويجا لسيرورة تراكمية من المفوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، منذ أن تشكلت في1 سبتمبر 1993، لجنة دائمة للسلام في السودان، حيث وقع الطرفان عل معاهدة السلام التي تضمن المبادئ التي تشكل الأساس لحل النزاع في السودان وهي كالأتي[1] :

- عدم اللجوء إلى الحل العسكري الذي لا يقود إلى سلام دائم واستقرار في البلاد.
- التأكيد على حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان لتحديد وضعهم المستقبلي عن طريق الاستفتاء.
- الحل السلمي والعادل يجب أن يكون هدفا مشتركا لأطراف النزاع.
- ضمان سيادة القانون والمساواة السياسية والاجتماعية بين المواطنين في السودان مع إدراك أن السودان مجتمع متعدد الأعراق والإثنيات والديانات والثقافات .
- تحقيق تقسيم الثروة بطريقة مناسبة وعادلة بين كل المواطنين في السودان .
- ضمان حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من الدستور.
- إقامة نظام ديمقراطي للحكم يراعي التنوع الثقافي والعرقي والديني
- التصدي للتحديات عن طريق إيجاد إطار يمكن من خلاله من تحقيق هذه الأهداف المشتركة بأفضل صورة لمصلحة جميع السودانيين. [2]
- مشاركة المناطق المهمشة في إدارة المركز (الخرطوم).

وقد نصت **معاهدة السلام** على استفتاء الجنوبيين لتحديد خيارهم بين الانفصال أو الوحدة مع الشمال في 9 جانفي 2011، وعلى تحديد الانفصال بنسبة 50 في المئة +1 من المصوتين وحددت نسبة 60 في المئة من المسجلين كحد أدنى لاعتماد نصاب التصويت .

---

1 -Einas Ahmed , "the Comprehensive Peace Agreement and the Dynamics of Post-Conflict Political Partnership in Sudan , ***"Africa Specturum***, VOL .44 , no.03 (2009) , p p.(133-147)

[2] – ***اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان*** ، (9 يناير 2005) ، نيروبي ،كينيا ، ص ص . (81–100).

تشكل **اتفاقية نيفاشا**، التي تم التوقيع عليها في 2005 مجموعة من الاتفاقات المستقلة حول مواضيع مختلفة وقعت في تواريخ متفاوتة منذ صيف 2002، فالوثيقة الأولى المعروفة تحت اسم "بروتوكول ماشاكوس " على اسم المدينة الكينية الصغيرة التي وقعت فيها في جوان 2002 وهي تنص على إجراء استفتاء حول تقرير مصير جنوب السودان بعد فترة انتقالية تمتد إلى ست سنوات.[1]

توصلت الأطراف في سبتمبر 2003 إلى الاتفاق على " **التدابير الأمنية** " وهو الاتفاق الذي ينص على انسحاب القوات الشمالية من الجنوب وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج الشمال إضافة إلى تشكيل قوات مشتركة مدمجة تتمركز في المقاطعات الجنوبية الثلاث كما في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب (منطقة أبيي ومرتفعات النوبة وجنوب مقاطعة النيل الأزرق) ،وقف إطلاق النار الدائم بين كافة قوتهما لصون اتفاقية السلام وتعزيز ثقافة السلم والمصالحة [2].

كم اتفقا الطرفان على :

- القوات المسلحة : تكوين مجلس دفاع مشترك للطرفين .
- تسريح الجنود ونزع السلاح وإعادة الدمج والمصالحة .[3]

تم التوصل في جانفي عام 2004 إلى " **اتفاق تقاسم الثروة** " الذي أعطى 02 بالمئة على الأقل من عائدات البترول للولايات التي يستخرج منها البترول مع تخصيص 50 في المئة من إيرادات البترول المستخرجة من أبار البترول في جنوب السودان لحكومة جنوب السودان، وتخصيص الخمسون المتبقية للحكومة القومية و ولايات شمال السودان، أما النظام المصرفي فسيكون إسلاميا في الشمال بدون فوائد وعاديا في الجنوب بفوائد مع إنشاء فرع للمصرف المركزي في الجنوب، وبالتالي فإن ثنائية النظام المصرفي كانت لبنة في بناء خيار الانفصال وبخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار منح الجنوبيين صلاحيات واسعة بخصوص التعامل مع العالم الخارجي سواء من حيث الاقتراض أو حتى الحصول على المعونات الأجنبية .[4]

---

[1]– أحمد أبو سعدة ،***جنوب السودان وأفاق المستقبل*** (القاهرة :مكتبة مدبولي، ط.1، 2011)، ص.308.

[2] – اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ، ***المرجع السابق***.

[3] –مكاوي محمد قيلي ، ***تسوية النزاعات في السودان : نيفاشا نموذجا*** (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ط . 1 ،2006) ، ص .59.

[4] ––كريم قاضي ،"النفط ووحدة السودان،" ***السياسة الدولية*** ، الع.113(أفريل 2004)، ص ص.(28–40).

وفقا **لاقتراب تقاسم السلطة** الذي تطرقت له الدراسة في الفصل الأول ضمن الإطار النظري، فإن اتفاق السلام الشامل لسنة 2005 اعتمد على " **تقاسم السلطة** "، وحسب هذا الاقتراب يحظى كل طرف بنصيب من المشاركة في الحكم، على نحوٍ يقلل من مخاوف الجماعات الإثنية في المجتمعات التعددية، من خطر الإستبعاد الدائم من الحكم في ظل نظام حكم الأغلبية بهدف الحد من النزاعات المتكررة.

وبحسب هذه الوثيقة يبقى الرئيس الحالي عمر البشير رئيسا للبلاد ويكون رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان "جون غرتغ" هو نائب لرئيس البلاد، وتتشكل خلال الأشهر الأولى حكومة مشتركة على أن يخصص 25 في المئة من المقاعد للحزب الحاكم (حزب المؤتمر الوطني) و28 في المئة للجيش الشعبي لتحرير السودان، و 14 في المئة من القوى السياسية من الشمال ونسبة 6 في المئة للقوى السياسية في الجنوب.[1]

كما اتفقا الطرفان على توزيع السلطة خلال الفترة الانتقالية عبر ثلاثة مستويات :

- حكومة على المستوى القومي وتمارس السلطة لحماية وتعزيز سيادة القوانين الوطنية .
- حكومة على مستوى جنوب السودان تمارس السلطة في ولايات الجنوب
- مستوى الحكم المحلي في أرجاء السودان .

كما أعطت الاتفاقيات صلاحيات موسعة للإقليم الجنوبي خلال الفترة الانتقالية والذي تحكمه حكومة جنوبية وبرلمان جنوبي، ومع ذلك يبقى مرتبطا من حيث التصديق على القرارات من قبل رئيس الجمهورية ،وتأسيس دستور وطني مؤقت .

وقد نصت اتفاقية السلام الشامل أيضا على ما يلي :

- وحدة السودان و الإدارة الحرة لشعبه .
- العدالة و الحكم الديمقراطي و المساواة و العدل لجميع مواطنين السودان ومن حق أهل الجنوب و إدارة الحكم في إقليمهم و لهم الحق في تقرير مصيرهم عبر استفتاء .
- المواطنة كأساس معيار الأهلية للمنصب العام بما في ذلك رئاسة الجمهورية و الخدمة العامة.

---

[1] - توفيق المديني ، ***تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال*** *(دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2012)*، ص ص . (67– 70).

- جنوب السودان جيش خاص به و جيش خاص بالحركة الشعبية، مع وجود قوات مشتركة مدمجة من الجيشين في أثناء الفترة الانتقالية.[1]

نجحت اتفاقية نيفاشا في وقف إطلاق النار وتحقيق السلام في السودان، ولكنها بحسب التوقعات التي سبقت الاستفتاء لم يكن منتظرا منها أن تحقق الوحدة، وذلك لأن الوحدة غير ممكنة بالمعادلة الاقتصادية والسياسية التي حملتها اتفاقية نيفاشا فحسب، بل بالاندماج الثقافي والاجتماعي بين شعبي الشمال والجنوب.[2]

الفرع الثاني : الاستفتاء في الجنوب السوداني وخيار الانفصال

اتفق الطرفان بموجب اتفاقية السلام الشامل على العمل لأن تكون الوحدة جاذبة بين شمال السودان وجنوبه، غير أن الطرفان لم يعملا على تحقيق ذلك، حيث شهدت السنوات التالية للاتفاق ضعفا في عمليات إعادة الاعمار وتباطئ في أداء الحكومة تجاه التنمية في الجنوب ودعمه بالمشاريع الاقتصادية، وهو ما أضعف الرغبة لدى المواطن الجنوبي بشكل عام في تحقيق الوحدة.[3]

فمنذ أن تم توقيع اتفاقية نيفاشا سنة 2005، استمر مؤشر عدم الثقة بين شريكي الحكم الرئيسين في السودان"حزب المؤتمر الوطني " و" الحركة الشعبية لتحرير السودان" في اتجاه تصاعدي، حيث برزت العديد من الخلافات بين الشريكين طيلة الست سنوات التي تلت توقيع الاتفاق، حيث جمدت الحركة الشعبية مشاركتها في مؤسسات الحكم التنفيذية بالمركز عدة مرات بدعوى أن حزب المؤتمر الوطني ليس جادا في تنفيذ " اتفاق السلام الشامل "، وأنه باستمرار ينتهك دستور البلاد الانتقالي من خلال إضعاف مؤسسة الرئاسة والتعدي على الصلاحيات الدستورية للنائب الأول لرئيس الجمهورية (زعيم الحركة الشعبية)[4]، كما اتهمته بإدارة شؤون البلاد وفق منهج حزبي ضيق يراعي مصلحة الحزب

---

[1]–مصطفى أبو الخير ، ***أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر*** (بيروت : ايتراك للنشر والتوزيع ،ط.1 2006) ، ص.23.

[2] – إبراهيم العمر ، "جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل ،" ***قراءات افريقية متخصصة*** ، الع.6(سبتمبر 2010)،ص ص .(50–59).

[3] – دريد الخطيب ومحمد أمير الشب ،" انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات ،" ***مجلة جامعة القدس للأبحاث والدرسات*** ،الم .12 ، الع .27(جوان 2012) ، ص ص .(379–404)

[4] – محجوب الباشا ، "انفصال جنوب السودان وسياسة السودان الأفريقية ،" ***المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية*** ، الع.10(سبتمبر 2012) ، ص ص .(4–30).

بدلا من نهج الشراكة السياسية الحقيقية التي تعكس الأفاق المرجوة من اتفاق السلام، وأنه يعتمد تأخير العديد من القضايا الأساسية المتفق عليها في اتفاق السلام الشامل مثل ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب والشروع في إجراء التعداد السكاني وإعادة انتشار القوات المسلحة.

من ناحيته نفى المؤتمر الوطني هذه الاتهامات كلها وأصر على أن عملية تنفيذ اتفاق السلام كانت تسير على النحو المتفق عليه، مؤكدا تحقيق كل متطلبات التحول الديمقراطي في البلاد، وذهب حزب المؤتمر الوطني إلى أكثر من ذلك عندما اتهم الحركة الشعبية صراحة بتبني أجندة خفية تهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم وإبعاد حزب المؤتمر الوطني من السلطة .[1]

وقد تم الالتزام بتنفيذ الجدول الزمني لإجراء الاستفتاء رغم بعض الخلافات حول موعد الاستفتاء وإجراءاته، الأمر الذي أدى في النهاية إلى بدء عملية التصويت في الموعد المحدد لها، حيث جرى الاستفتاء على مصير السودان بتاريخ 2011/01/9 وامتد لغاية 2011/01/15، إذ بلغ عدد المسجلين على اللوائح الخاصة بأصحاب الحق بالتصويت 6767493 وبلغت نسبة المصوتين منهم حوالي 97.5 بالمئة، وأسفرت النتائج الرسمية لاستفتاء السودان عن اختيار الانفصال نحو 98.83 في المئة، فما اختار 1.17 في المئة قرار الوحدة .[2]

وفي صباح سوم السبت التاسع من تموز 2011 أنزل علم جمهورية السودان من مدينة جوبا عاصمة الجنوب ورفع علم الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي اختير ليكون علم الدولة الجديدة، وبذلك يكون قد تم انجاز أخر خطوة من خطوات تنفيذ بنود اتفاقية السلام الشامل المبرمة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكان السودان أول من اعترف بالدولة الجديدة .

وبذلك يكون الجنوب قد صار الدولة الأحدث في أفريقيا، فقد شكل الاستفتاء التاريخي الذي جرى في جنوب السودان منعطفا ليس فقط في تاريخ البلاد الذي مزقته الحروب الأهلية منذ أكثر من نصف قرن،بل أيضا بالنسبة للقارة الأفريقية بمجملها، فقد تم إعادة النظر في المبدأ القائل عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار .

---

[1] –الشفيع خضر سعيد ،"مستقبل السودان بعد انفصال الجنوب ،" في الشفيع خضر سعيد (محرر) ،***انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص*** (بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012)،ص. 432.

2 – التقرير النهائي لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأروبي بشأن الاستفتاء في جنوب السودان ،9 –10 فيفري 2011.

من خلال ما تم تقديمه من استقراء لتاريخ نجد أن هذه الدولة الجديدة تحمل ميراثا مثقلا بأعباء داخلية من بنية أساسية متخلفة، وحياة اقتصادية واجتماعية وصحية بدائية وتحديات عديدة مع الدولة الأم والدولة المجاورة وعلى المستويين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى القضايا العالقة بين الشمال والجنوب والتي سوف تبقى تعرقل السير الحسن للعلاقات بين البلدين والتي من أهمها ترسيم الحدود.[1]

[1] –جون قاي نوت يوه ، ***جنوب السودان :أفاق وتحديات*** (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ط.1 ،2000) ،ص ص.(131–134)

المبحث الثاني : البعد الاجتماعي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان

لا يقل البعد الاجتماعي أهمية عن البعد الاقتصادي والسياسي في دراسة الظواهر الاجتماعية وخاصة عملية بناء الدولة منها، نظرا لما يكتسبه هذا البعد من دور في تفسير الظواهر وكشف أسباب تقدم بعض المجتمعات وتخلف بعضها الأخر، فهناك ارتباط وثيق بين هذه المشكلات السياسية والوسط الاجتماعي الذي تظهر فيه ومنه، والتي يتعذر تحليلها بمعزل عن هذا الوسط، بالإضافة إلى المتغيرات السلوكية والبنائية التي تظهر مستوى استجابة النظام السياسي لعمليات التحديث الحاصلة وما يجب أن يرافقها من تغيرات بنيوية ووظيفية.

ويقصد بالبناء أو البنية الاجتماعية التركيبة المجتمعية للمجتمع، والتي تتكون من طوائف ومذاهب وإثنيات وعصبيات قبلية...، وعلاقة هذه البنيات المجتمعية بالدولة، وعلاقتها فيما بينها وكيفية تأثيرها على البناء الاجتماعي وعلى طبيعة النظام السياسي ومؤسسات الدولة، أي وظيفتها بصفة عامة.

تسلط الدراسة في هذا المبحث على دراسة البناء القبلي الذي يشمل دراسة التكوين القبلي والتكوين اللغوي والتكوين الديني للسكان، وذلك من خلال دراسة التوزيع المكاني للمجموعات القبلية بأنماطها المختلفة على رقعة الدولة، وتحديد مناطق التركيز الرئيسية لكل مجموعة قبلية، ودراسة العلاقات القائمة المختلفة للوقوف على أثرها في تماسك الدولة أو ضعفها، وذلك هو الهدف الرئيسي من دراسة التكوين القبلي، وفي الشق الثاني من هذا المبحث سوف يتم دراسة أزمات البناء الاجتماعي انطلاقا من أزمة الاندماج الوطني إلى دراسة النزاعات القبلية والوقوف عند أهم مصادر ونماذج هذه النزاعات وتداعياتها على عملية بناء الدولة، كما ستعالج الدراسة أزمة المواطنة بين معضلة الانتماء ومناطق التماس الاجتماعي؛ منطقة أبيي ومنطقة كردفان والنيل الأزرق.

المطلب الأول : البناء الاجتماعي بجنوب السودان

يعتبر السكان أحد أهم عناصر تكوين الدولة، فهم شعبها ومواطنوها، ومنهم جيشها ...فالسكان مصدر من مصادر قوة الدولة، ويمكن أن يتحولوا إلى أحد مصادر ضعفها وإضعافها في حالة وجود خلل في التركيبة السكانية واستغلالها سلبيا، أو وجود خلل في علاقة الدولة بالمجتمع.

الفرع الأول : التركيبة القبلية لمجتمع جنوب السودان

قبل التطرق لتركيبة القبلية لجنوب السودان وتأثيرها على عملية بناء الدولة، لابد من معرفة مفهوم القبيلة والمفاهيم المتداخلة كالإثنية والعرق.

أولا:مفهوم القبيلة

يستخدم الأنتربولوجين مصطلح " القبيلة " للتعبير عن نمط خاص من التنظيم الاجتماعي، حيث أفضى النمو الديمغرافي والتباعد الجغرافي إلى إفراز وحدات قبلية جديدة تواجه في استقلاليتها المضطردة تحديات الخصوصيات التي يحدثها انعزالها غالبا، كما أن القبيلة تستمد تميزها باستمرار من نزاعاتها مع المجموعات القبلية المجاورة، وهو ما ذهب إليه الباحث الأنتربولوجي الإنجليزي "**إفانس بريتشارد**" الذي يعد من أبرز وأهم الباحثين الذين تناولو موضوع القبيلة فضلا عن أعماله التي اشتهرت حول النوير والأزاندي في أقصى الجنوب السوداني، وهو يرى أنه ليس بين القبائل إلا الحرب وهو ما يميزها عن نظام إدارة الدولة القائم، فالقبيلة عنده ترتكز حول الدور المحوري للقرابة ودور الأرض ومجموع القيم الرمزية(المعتقدات الدينية الطقوس الشعائرية) ، والتذكارية (القصص الأسطورية والتاريخية المشتركة الأماكن العالقة بالذاكرة ...) المرتبطة بتاريخ المجموعة ومنزلتها .[1]

عرفت **الموسوعة العربية الميسرة** القبيلة :" أنها مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم "، أما **قاموس علم الاجتماع** فإنه يعتبر القبيلة : نسقا في التنظيم الاجتماعي تتضمن جماعات محلية وتقطن إقليما معينا ويكتنفها شعور بالوحدة."[2]

أما عند **ابن خلدون**، فالقبيلة لا تتحدد فقط بكونها جماعة متفرعة عن جد مشترك ويرتبط أعضاءها بروابط الدم، وإنما الإطار الحقيقي للقبيلة هو النسب في معناه الواسع والرمزي وما تمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء، فهو يؤكد على أهمية المكان – الأرض –الذي يشكل محور التحام الجماعة...ومما يذكي الإحساس بالانصهار ضمن الجماعة القبلية، ويعزز تلاحمها الداخلي هو

[1] –عبد الودود ولد الشيخ ، ***القبيلة والدولة في إفريقيا*** ،(ترجمة محمد بابا ولد أشفع)، (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2013) ، ص ص.(14–21).

[2] – محمد نجيب بوطالب ***سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.2 ،2009) ، ص ص.(55–56).

الخطر الخارجي المهدد لاستمرار وجودها ،سواء أكان ناجما عن عصبية من خارجها او تدخل سلطة مركزية .

كما أشار **ابن خلدون** أنه رغم اعتبار رابطة القرابة الدموية وعامل السلالة من جد أول مشترك إلا أن ذلك لا يمنع من وجود أفراد آخرين ضمن القبيلة ليسوا أصلا منها، وهذا ما عبر عنه بالعصبية كسمة أخرى للانتماء القبلي، التي تعني في العرف القبلي :" تشبع الإنسان لأقاربه ولقبيلته على حد سواء، وهو رباط يشد أفراد القبيلة إلى بعضهم ويلقي على عاتق كل منهم سلسلة من المهام والالتزامات المتقابلة أساسها المدافعة والمناصرة ...وهي الرابط الأبرز للمجتمع البشري والقوة الأساسية المحركة لتاريخ...وهي التي تدفع المجموعات البشرية على إثبات نفسها والكفاح من أجل الصدارة والنزوع إلى الهيمنة وتأسيس المماليك والإمبراطوريات."[1]

من هذا المنطلق يمكن تعريف القبيلة على أنها :" تنظيم بشري تلقائي ، اجتماعي، جغرافي ، ديني سياسي .

فالاجتماعي : لأن الإنسان مدني بطبعه لا يعيش دون تكامل وتكافل مع بنى جنسه .

أما **جغرافي** : بما أن البشر يتأثرون بالطبيعة الجغرافية والمناخ ،فإنه تتشكل لديهم ثقافة مجتمعية تخص هذه البيئة الجغرافية

وبالنسبة **لدين** فقد كان بارزا في الحياة الوثنية ؛فصنم كل قبيلة يمثل لها رمزا لوحدة القبيلة وتنظيمها السياسي والاجتماعي .

أما عن **الدور السياسي** في التنظيم الاجتماعي فإن كل قبيلة تميل لسيطرة على أفرادها وعلى غيرها وترغب بقيادة نفسها دون أن تكون لها صورة سياسية واضحة لمفهوم القيادة.[2]

---

[1] – عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون،** (ترجمة عبد الله محمد الدرويش) (دمشق : دار يعرب ،2004)،ص ص.(320–326)

[2] – عبد السلام ابراهيم بغدادي ، ***الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2 ،2000) ،ص.204

ومن بين المصطلحات التي نجدها تتداخل مع التعددية القبلية **العرق** ؛ الذي يعني مجموعة لغوية ثقافية وإقليمية تزيد من حيث أحجامها على القبيلة التي تشترك معها في الوقت ذاته في البدائية، وفي هذا السياق يقابل هذا المفهوم مفهوم " الأمة " الخاص بالمجموعات البشرية المتطورة الموحدة .

فالمجموعة العرقية تعني سكانا يتكاثرون بيولوجيا على نطاق واسع، ويشتركون في قيم ثقافية أساسية تتجسد في أشكال ثقافية لها مظهر موحد ويشكلون فضاء للتواصل والتفاعل، وعضويتها هي التي تحدد ذاتها كفئة مميزة عن الفئات الأخرى.[1] وقد رأى بعض المؤرخين أن جذور أغلب النزاعات التي عصفت بالقارة ينبغي البحث عنها في الماضي الاستعماري لأفريقيا وفي الطريقة التي تم بها تقطيع القارة "عرقيا "وسيرتها بها القوى الاستعمارية الأروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا.[2]

أما **المجموعة الإثنية (Ethnic Group)** يراد بها مجموعة من الأفراد الذين يتقاسمون الاعتقاد في الانتماء إلى واحد أو أكثر من الخصائص الأتية : الجنس، والدين واللغة والثقافة والأرض، أما القبلية (Ethnicity) فهي ولاء الفرد لمجموعته الإثنية بوصف ذلك رمزا لهويته[3]، بينما تشير الأقلية إلى تلك المجموعة التي تنظر إليها أو تنظر إلى نفسها باعتبارها تمثل الوضعية الدنيا مقارنة بمجموعات أخرى، وذلك على أساس العوامل الطبيعية (العمر،السن)، والعوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والخصائص السلوكية الأخرى، في إطار الأغلبية التي فرض عليها الإستغلال والتمييز الإقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ثانيا: التركيبة القبلية بجنوب السودان

تقوم الطبيعة الهيكلية لمقومات المجتمع في الجنوب السوداني على قاعدة الاختلاف العرقي، نظرا لتكونه من مجموعات كبيرة من القبائل والعشائر تصل إلى 64 مجموعة قبلية، ويتميز مجتمع جنوب السودان بتركيبة عرقية مختلفة وغير متجانسة؛ إذ ينحدر من كل عرق مجموعة من القبائل وتنقسم كل قبيلة إلى عدد من العشائر.[4]

---

[1] - عبد الودود ولد الشيخ ، ***مرجع سابق*** ،ص .34.

[2] – ***المرجع نفسه*** ، ص.37.

[3] – أدم بمبا ،" صراع الهوية في أفريقيا ...التأجج بين القبيلة والدولة ،" ***الملف*** ، الع.27(مارس 2016) ، ص ص.(40-51).

[4] – توفيق المديني ، ***مرجع سابق*** ،ص.14.

ويتمتع المجتمع في دولة الجنوب بالعوامل التالية:[1]

-تعدد اللغات واللهجات المحلية.

-الولاء لزعامة القبيلة.

-هيمنة الأديان المحلية وقيمها الاجتماعية.

وقد صنف الأنثروبولوجيون سكان جنوب السودان على أساس اللغة والشكل والملامح والخلفية التاريخية إلى ثلاث مجموعات رئيسية (كما هو موضح في الخريطة رقم 2).

خريطة رقم (2) : توضح توزع القبائل في جنوب السودان



المصدر :http://www.aljazeera.net/specialfiles/pa

1-النيليون: قد احتلت دراسة القبائل النيلية Tribes NIlotic في جنوب السودان جانبا كبيرا من اهتمام الكتّاب الأنثربولوجيين، فهم أهم المجموعات القبلية بالجنوب، سواء من حيث العدد أو القوة أو

[1] – أحمد عبد الله آدم، ***السودان نموذج التمازج والتعايش***(الخرطوم :مطابع العملة المحدودة، 1997) ، ص .28 .

النفوذ، بحيث يفوق عددهم ثلثي سكان جنوب السودان[1]، و غالبا ما يشغلون و يقطنون منطقة أعالي النيل Nile Upper ، و ينحصر توزيعهم الجغرافي في وادي النيل و الأراضي المجاوة، و ترجع تسميتهم إلى أن جميع السلالات النيلية ذات أوطان على مقربة دائمة من نهر النيل، و تتفرع القبائل النيلية بجنوب السودان إلى العديد من القبائل الدينكا والنوير والشلك والأنواك (كما هو موضح في الشكل رقم 08)، وتضم كل قبيلة مجموعة من القبائل الفرعية، وهم زراعيون ويملكون الماشية.[2]

الشكل رقم (08) : يوضح أهم القبائل النيلية بجنوب السودان



المصدر: الشكل من إعداد الباحث إعتمادا على البيانات الواردة في : عبده مختار موسى مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان، ص .6.

2- النيليون الحاميون : أطلق عليها هذا الإسم نظراً لاشتراكها مع المجموعة النيلية في كثيرٍ من السمات السلالية و اللغوية، و في نمط الحياة الإقتصادية أهمها الإعتماد على تربية الماشية، وفي بعض الأدبيات و الدراسات عن جنوب السودان، يطلق عليهم إسم "النيليون الشرقيون" لعدم إعتراف بعض الكتّاب بأنهم أقل نيلية من المجموعة الأول، و تتفرع هذه السلالة إلى العديد من القبائل : المورلي، وديدنجا، والبوايا، وتوبوسا واللاتوكا (كما هو موضح في الشكل رقم09)، يعيش معظمهم في الاستوائية كما يعيش بعضهم في أوغندا وكينيا[3].

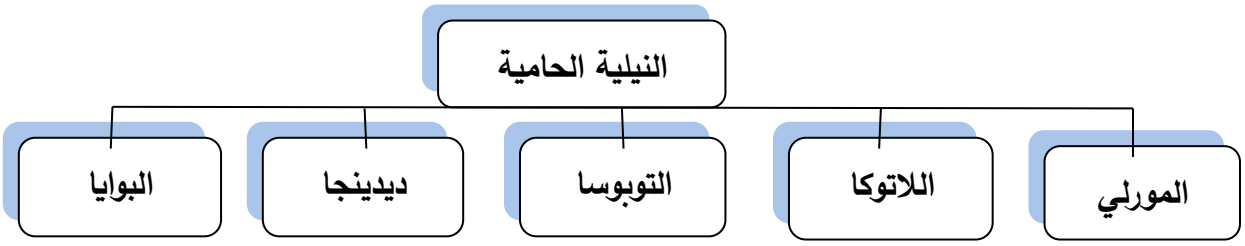
---

[1] –سعاد شعبان، مداخلة بعنوان : النيليون، في وقائع ندوة الدينكا و مشكلة جنوب السودان، القاهرة : ***معهد البحوث و الدراسات الإفريقية***، جامعة القاهرة، 06 جوان 2001 ،ص .140.

[2] - Muna Hussein Obaid, " Community Structure of South Sudan state and its impact on national integration , " ***The Journal of College of Education for Women***, vol .25, no.3 (september2014), pp.(745-756).

[3] – وفاء لطفي حسين عبد الواحد، ***التجربة الماليزية في إدارة المجتمع المتعدد الأعراق و الدروس المستفادة للمنطقة العربية : دراسة حالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان و الأكراد في العراق***(القاهرة : المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، 2010)،ص. 167.

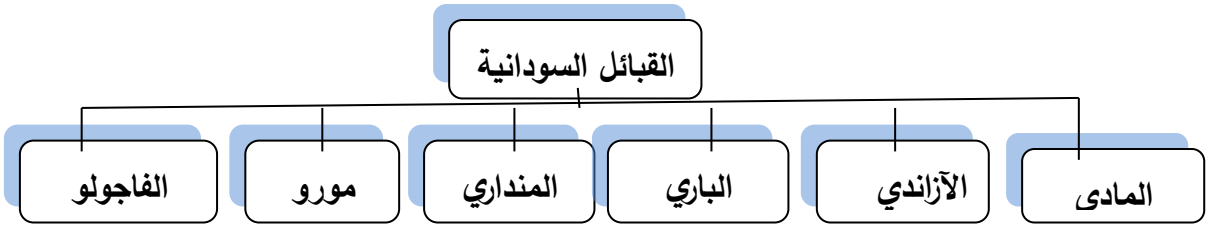
الشكل رقم (09) :يوضح أهم فروع النيلية الحامية



المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على البيانات الواردة في : عبده مختار موسى ،***مرجع سابق***، ص .60.

3- القبائل السودانية : تشمل قبائل صغيرة كثيرة تعيش في الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية للجنوب مع إمتدادات في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية و إفريقيا الوسطى، و تحيط بالمناطق التي تقطنها الجماعتان النيلية و النيلية الحامية أهمها الأزاندي، أما القبائل الأخرى مثل الباري والمنداري، ونيانجوارا، وفاجولو، ومورو، ولولوبا ،(كما هو موضح في الشكل رقم 8) ، ولا توجد قبيلة واحدة منفردة يمكن أن تشكل مركزا جاذبا يستوعب المجموعات الأخرى أو يهيمن عليها[1].

الشكل رقم (10) : يبين أهم القبائل السودانية الغربية بجنوب السودان



المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على البيانات الواردة في : عبده مختار موسى، ***مرجع سابق*** ، ص. 88.

ليس كل هذه القبائل أصيلة في الجنوب، بل إن بعضها وفد من مناطق أخرى، فهناك اعتقاد أن الدينكا جاؤوا من البحيرات العظمى في شرق أفريقيا، بينما وفد الأزاندي من أفريقيا الوسطى في القرن التاسع عشر وجاءت القبائل السودانية من بحيرة التشاد في القرن السابع عشر.[2]

جغرافيا تتوزع المجموعات القبلية في جنوب السودان إلى ثلاثة مناطق هي : بحر الغزال، أعالي النيل ومنطقة الاستوائية، وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الثلاثة تم إنشاءها من قبل الإدارة الاستعمارية، ثم أعاد نظام الخرطوم توزيعها إلى عشر ولايات، تضم منطقة الاستوائية 36 مجموعة

[1] – وفاء لطفي حسين عبد الواحد، ***مرجع سابق***، ص . 168 .

[2] - Francis M.Deng , ***op .cit***,p.69.

قبلية مختلفة أي بنسبة 55 بالمئة من مجموع التركيبة القبلية للبلاد، في حين أن منطقة بحر الغزال تضم 21 مجموعة قبلية أي بنسبة 32 بالمئة من مجموع التركيبة القبلية أما منطقة أعالي النيل فتحتوي على 8 قبائل فقط أي 13 بالمئة من إجمالي التركيبة القبلية لمجتمع جنوب السودان.[1] (كما هو موضح في الجدول رقم 4)

الجدول رقم (4): يوضح التوزع العرقي حسب المناطق

منطقة بحر الغزال	منطقة الاستوائية	منطقة أعالي النيل
أجا ، أتوت (ريل) ، بالاندا بور ، بالاندا بفيري ، باندا ،دينكا (بونغو) ،كولوجور (بيلي وفيروغ) مودو) ، (لو) مانانجر (لو) ، ندوجو ، نغولنجول ، سيري ، شات ، يولو كارا ، بينغا ، إندري ، مانجايات	أديو (مكاراكا) ، أشولي ، أفوكايا ، أزاندي ، باي ، باكا باري ، دونجوتونا ، ديدينجا ، إيفوتو ، كاكوا ، لوكويا ، لوبيت ، لوتوكا (أوتوهو) ، لاريم (بويا) ، كوكو ، لانغو ، لوجير ، لولوبو ، مادي ، مورو ، منداري ، باري ، بوجولو نيانغوارا ، سوري (كاتشيبو) ، توبوسا ، إيماتونغ ، كيليكو ، لوغبوارا ، موروموندو ، نيانجاتوم ، تينيت ، تيد ، وورو	مورلي ، نوير (ناعث) ، دينكا شلك (شولو) ، أنواك (أنيوا) ، جبي ، مابان ، أودوك
21 قبيلة، بنسبة 32 % من إيجمالي التركيبة القبلية	36 قبيلة، بنسبة 55 % من إيجمالي التركيبة القبلية	8 قبائل، بنسبة 13% من إيجمالي التركيبة القبلية

source: Francis M.Deng , ***op .cit***,p.69.

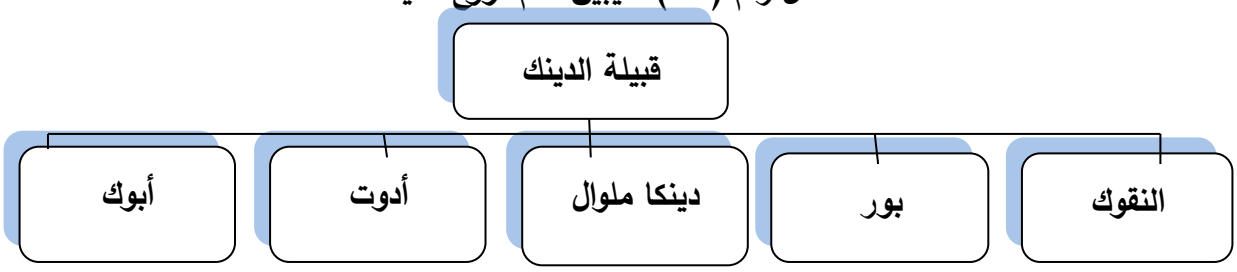
[1] - Kon K. Madut , " Institutional Development, Governance, and Ethnic Politics in South Sudan , "***Journal of Global Economics,***VOL.3(July2015) , p.3.

بالرغم من أن هذا الشكل يوضح النسبة المئوية العالية لتواجد الجماعات الإثنية بإقليم الإستوائية إلا أن هذا لا يعكس حجم التوترات و النزاعات الإثنية فيها، وذلك بالنظر لما شهده إقليم بحر الغزال من نزاعات إثنية حادة منذ سنة 2013، الأمر الذي يؤكد لنا وجود أسباب أخرى لظاهرة الصراع الإثني بجنوب السودان، وهذا ما سيتم التطرق إليه بشكل مفصّل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ويمكن النظر بإيجاز إلى هذه القبائل :

1-الدينكا: يعتقد علماء الأنثربولوجيا أن أصول الدينكا من القبائل الإثيوبية التي هاجرت إلى السودان، وهم من أكبر القبائل في الجنوب السوداني، حيث يقدر عددها بنحو 3 مليون نسمة، حيث ظلت جميع الإحصاءات التي أجريت في الجنوب تشير إلى احتفاظهم بتفوقهم العددي بين القبائل الجنوبية، يقطن الدينكا في ولايات : أعالي النيل، وجونقلي،ووارب،والبحيرات، والوحدة وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال، والدينكا جزء من المكون الإثني والثقافي للمجموعة الناطقة باللو التي تمتد في إقليم شرق أفريقا، كما تضم قبيلة الدينكا بدورها اثنتي عشر فرعا من أبرزهم: دينكا ملوال، أقار، بور، نقوك، ريك، توج، كيج، شيق، تويق، الياب،[1] (كما هو موضح في الشكل رقم 11).

الشكل رقم (11) : يبين أهم فروع الدينكا



المصدر : الشكل من إعداد الباحث.

وينتمي إلى هذه القبيلة جون "غرانغ" أحد مؤسسي وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان مع جناحها العسكري، وكثيرا ما تعبر بعض قبائل الجنوب عن تذمرها من سيطرة الدينكا على جميع أمور الجنوب .[2] ففي عام 1991 قاد بعض عناصر النوير وقبيلة الشلك تمردا ضد جون "غرانغ" خروجا عن هيمنة الدينكا وانضموا إلى النظام الحاكم في السودان، إلا أن ذلك لم يمنع "غرانغ" من السيطرة

[1] - Kon K. Madut , ***op.cit***.,p.07.

[2] -أحمد مكي محمد ، ***التركيبة الجغرافية والسكانية في جنوب السودان*** (الخرطوم : مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2003) ،ص ص .20-21.

على حركة التمرد وإعادتهم إليه وقد ألقت هذه الصراعات والحروب القبلية بين النوير والدينكا بظلالها وانعكاساتها على الانشقاقات والخلافات الحزبية في جنوب السودان.[1]

وتعتبر قبائل الدينكا أكثر القبائل الجنوبية تعليما، إذ تبوأ أفرادها أرفع المناصب الوظيفية طوال تاريخ السودان سابقاً، بحيث صنفت بأكثر القبائل الجنوبية تمثيلاً في كافة الحكومات السودانية السابقة للإنفصال سنة 2011، و كذلك يعتبر أفرادها الأكثر تمثيلاً في حكومات الجنوب منذ سنة 2005.(كما هو موضح في الجدول رقم 5)

الجدول رقم 5 :يوضح نسبة مشاركة وزراء من قبيلة الدينكا في الحكومات السودانية قبل الإنفصال في الفترة (1956-1998)

	لحكم الديمقراطي الأول (1956 - 1958)	حكم العسكري الأول (1958) – 1965	الحكم الديمقراطي الثاني (1965 - 1969)	الحكم العسكري الثاني (1985 - 1989)	حكم الديمقراطي الثالث (1985 - 1989)	حكومة الإنقاذ الوطني (1989 - 1998)
نسبة تمثيل أفراد الدينكا	%09	-	%6.12	%4.56	%7.81	%7.11

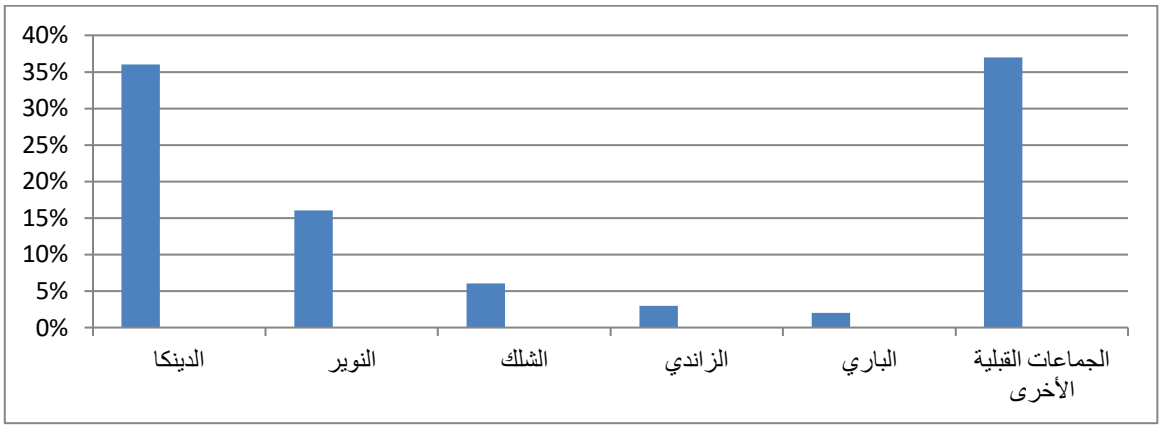
المصدر: عبده مختار موسى ، ***مرجع سابق*** ،ص .9

ليس للدينكا سلطة سياسية ممركزة، وإنما علاقات عشائرية مع استقلالية كبيرة ، أما النشاط الاقتصادي الرئيسي فهو قائم على الثروة الحيوانية والزراعة وصيد الأسماك. [2]

[1] – عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني، **مشكلة جنوب السودان(** القاهرة :مكتبة مدبولي ،ط .1 ،2011)، ص.27.

[2] - Andres BREIDLID and Others, ***A Concise History of South Sudan***(South Sudan: Ministry of Education, Science and Technology, 2014), p p .(80-82).

الشكل رقم (12) :يوضح التركيبة القبلية لمجتمع جنوب السودان



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المرجع : Robert O. Collins , ***op.cit***.

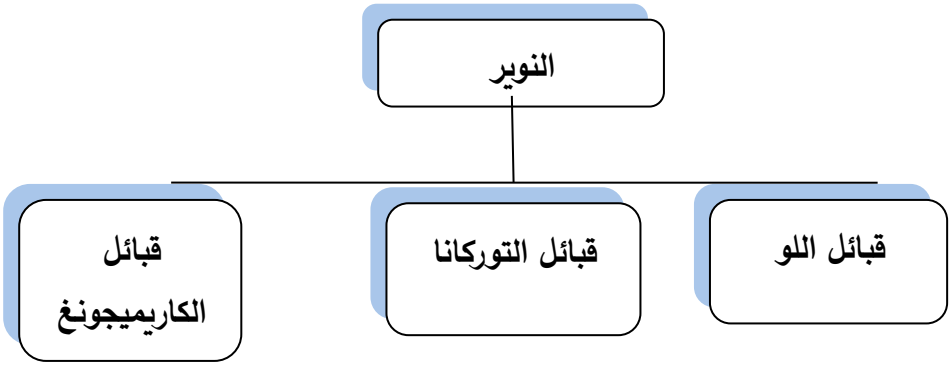
2- النوير : أكبر قبائل أعالي النيل، وتمتد إلى أراضي الحبشة وهي من القبائل النيلية، ويبلغ عددهم المليون نسمة إلا قليلا، وهي أخر قبيلة استسلمت للمستعمرين وظلت في حالة حرب معهم، دخلوا في خصام واشتباكات مع الدينكا في القرن التاسع عشر بسبب الغارات التي كان يشنها النوير على بلاد الدينكا في شرق ضفة النيل الأبيض، تكثر المستنقعات في منطقتهم وقد زاد ذلك من عزلتهم ونزرعهم إلى الاستقلال كما زاد من صعوبة اختراق مناطقهم،[1]ويشكل النوير نموذجا للقبائل البدائية وليس لهم بنية سياسية محددة، حيث تشكل القرية الوحدة الاجتماعية والإدارية في حياة النوير، وكان الزعماء الدينيون عند النوير يمثلون القوى السياسية داخل القبيلة ويستمدون قوتهم من الزعامة الدينية[2]، و تتفرع منهم العديد من البطون يتوزعون في أراضٍ مختلفة من دول شرق إفريقيا، أهمها جنوب السودان، كينيا و أوغندا.[3] (كما هو موضح في الشكل رقم 12)

[1]-محمد عمر البشير ،***مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع*** ، ترجمة هنري رياض (بيروت : دار المأمون، 1983) ، ص.29.

[2] – عبد اللطيف فاروق أحمد، ***انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري***(القاهرة :دار المكتب العربي للمعارف ، 2016) ، ص.45.

[3] - Jon D. Holtzman, Nuer Journeys, ***Nuer Lives: Sudanese Refugees in Minnesota***(USA ; Omegatype Typography, Inc , 2000), p .02.

الشكل رقم 13 :يبين أهم قبائل النوير



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على البيانات الواردة في Jon D. Holtzman,***op.cit*** ,p.2.

3- الشلك : تعد مجموعة الشلك ثالث أكبر قبيلة بجنوب السودان، عاصمتها هي فاشودة، وهي تقع شمال ملكال في أعالي النيل على الضفة الغربية،ويصل تعدادهم إلى 180.000 ألف نسمة[1]، وهم من نفس المجموعة التي تضم النوير والدينكا، ومن بين كل قبائل جنوب السودان كانت قبيلة الشلك أكثر استعدادا لمواجهة أي تأثير خارجي، كما تميزت باقتصاد مستقر على ضفاف النيل الأبيض قوامه الزراعة وصيد الأسماك والرعي، وللشلك صلات مع القبائل المختلفة في المديرية الاستوائية كقبيلة الأشولي، ولهم صلات مع قبائل أخرى خارج جنوب السودان في كل من كينيا وأوغندا .[2]

يعتبر لام أكول من أبرز الشخصيات السياسية في قبيلة الشلك وأكثرها شهرة على الساحة السياسية الجنوبية، وبعد انشقاقه عام 1990 عن جون قرنق، عاد بعدها سنة 2005 إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان لينسق معها نشاطاته السياسية والعسكرية.

4-الزاندي : يعتبر الزاندي من أبرز قبائل المجموعة السودانية، وهم يحتلون منطقة واسعة تغطي جنوب غرب مديرية بحر الغزال، وتعني كلمة "زاندي" القبيلة المنتشرة لذلك نجدها في أربع دول أفريقية: (السودان، نيجيريا وأفريقيا الوسطى، والكونغو) ، حيث هاجر الزاندي من بلادهم الأصلية في ما يسمى الآن بالكونغو وغزوا أجزاء من جنوب السودان[3]، وللزاندي عادات وتقاليد اجتماعية لا

---

[1] – حسن الحاج علي، حمدي عبد الرحمن، ***المشهد السياسي جنوب السودان و مخاطر النزاعات الإنفصالية في العالم الإسلامي***(القاهرة : دار الكتب المصرية، 2010)، ص .20.

[2] –منصور خالد، ***أهوال الحرب ... وطموحات السلام: قصة بلدين*** (الخرطوم : دار مدارك للطباعة، 2008)، ص ص.26-28.

[3] – عبد القادر إسماعيل، ***مرجع سابق***، ص. 22.

يشاركهم فيها أحد و تعتبر ملكية الأرض لديهم أحد عوامل و مقومات المكانة الإجتماعية المرموقة في مجتمعات الآزاندي[1]، لكن معظم الزاندي يعيشون خارج جنوب السودان مثل أفريقيا الوسطى وزائير .

5-الباري : توجد قبيلة الباري في الجنوب الشرقي ذات الأصول النيلية – الحامية وهم الذين يسكنون جنوب غرب إثيوبيا، وتشكل القرية مركز النظام الاجتماعي بالنسبة لباري حيث تقوم العشيرة بإدارة شؤون القرية، وتعتبر الباري ثاني أكبر مجموعة قبلية في الجنوب بعد الدينكا من حيث التعداد السكاني وتضم هذه المجموعة : الباريا _ المنداري والكوكو والكاكاو والفجولو ،والنيانقوارا ، وقد تفرعت كل هذه القبائل عن الباري واستقلت بذاتها.[2]

6- المورلي : تقطن هذه القبيلة النيلية جنوب أعالي النيل وتمتد حدودها إلى الناحية الجنوبية الشرقية، وتعدادهم في إحصاء 1983 بلغ 125.000نسمة، وهناك من يرى أنهم من أصل كيني ويعتقد البعض أنهم من أصل يوغندي ويتكون نظام الحكم عند المورلي من :

السلطان : وهو السلطة الأعلى في القبيلة .

الشيوخ والعمد : وهم يمثلون الطبقة الثانية في الحكم .[3]

7- الأنوك : من المجموعات النيلية ويسكنون في حوض نهر باو، ومعظم أوطانهم داخل الأراضي الإثيوبية في الجزء الجنوبي الشرقي لجنوب السودان، ونظام الحكم عند الأنواك يعتمد على النبلاء ورؤساء القرى الذين يتولون السلطة والقضاء في المنازعات التي تقع بين الأفراد .[4]

8- المابان : يسكنون في الجزء الشمالي الشرقي من مديرية أعالي النيل، وتشير أصولهم إلى شرق أفريقيا وإلى قبيلة الفونج، ويقوم اقتصادهم على زراعة المحاصيل المختلفة مثل الفول السوداني .

---

[1] - Helma Pasch , "Grammar of Location and Motion in Zande, germany ; cologne , "***studies from Africa*** , African linguistics , APAL, vol 05 (2007) ,pp.144- 165.

[2] – عبد العزيز محمد موسى، ***الجنوب و أجندة الحوار***(الخرطوم : وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، إدارة البحث العلمي، 2008)،ص .12.

[3] – موسى عبده مختار ،***مرجع سابق*** ،ص ص .(64-65).

[4] –منصور خالد ، ***مرجع سابق*** ، ص.29.

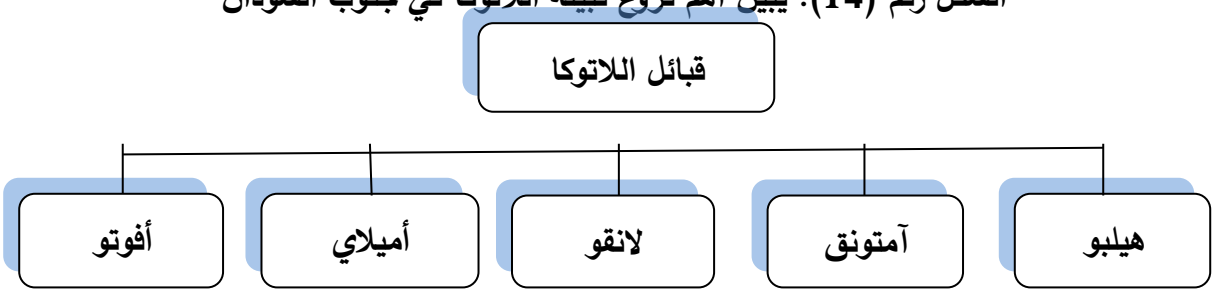
9- الأشولي : ترجع تسمية " الأشولي " إلى مؤسسها الأول " شول " وتقع مناطق قبيلة الأشولي في أقصى الجنوب مع الحدود اليوغندية والكينية، ولهم فرعان في يوغندا يسمى الأول " أنجاجو" والأخر في غرب يوغندا ويسمى"اللوي"،وللأشولي لغة تعتبر لغة مشتركة بينهم وبين قبيلة الشلك.[1]

10- الدادينجا: نبلغ مساحتها نحو ألف وثمانمئة ميل مربع، تحيط بها قبيلة البوايا في الشمال الغربي، والتابوسا في الشمال الشرقي، وفي الجنوب الشرقي توجد قبيلة تركانا، وتشير المصادر إلى أن قبيلة الدادينجا جاءت من منطقة كروما جنوب غرب إثيوبيا .

11- المورو : تعيش غرب المديرية الاستوائية وتبلغ مساحة المنطقة التي يقيمون بها نحو 50 ألف كلم^2، ويبلغ تعدادها 250 ألف نسمة، وهي تجاور قبيلة من القبائل الكبرى وهي قبيلة الزاندي، وللمورو لغة خاصة بهم، وترجع أصولها إلى شمال أفريقيا، ويقوم نشاطها الاقتصادي على الزراعة مثل :الذرة، والفول السوداني.[2]

12- اللاتوكا : تعتبر اللاتوكا Tribe Latuka أحد أهم القبائل النيلية الحامية، تعود جذورها إلى دول شرق إفريقيا، دخلت أراضي جنوب السودان عبر مناطق عديدة منها (موندراري، نوكورو، لوتر كيه) على الحدود مع كينيا، و الإسم الحقيقي لهم هو "اللاتوهو" و تعني بلهجتهم الخاصة "العنيد"، و تقع منطقة اللاتوكا حالياً بالقرب من مدينة توريت في مساحة تقدر بـ 750 كلم^2، وهي منطقة تتميز بكثرة الجبال الوعرة ، ما أثر حسب العديد من الأنثربولوجيين في شخصية أفراد هذه القبيلة من حيث القوة و الصرامة، و تنقسم اللاتوكا إلى مجموعةٍ من الفروع المنتشرة بجنوب السودان و كينيا.[3]

الشكل رقم (14): يبيّن أهم فروع قبيلة اللاتوكا في جنوب السودان



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في : عبد العزيز محمد موسى، ***مرجع سابق***، ص .32.

[1] –محمد عمر البشير ، ***مرجع سابق*** ، ص.23.

[2] –عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني ، ***مرجع سابق*** ، ص.33.

[3] – عبد العزيز محمد موسى،***مرجع سابق*** ،ص.30.

13- البلندا : هي مجموعة من القبائل المنتشرة في بحر الغزال وغرب الاستوائية ،وأهم قبائلها : بقاري، وديم الزبير، وناجيرو، وطمبرة، وتحيازصميتو، وباكيري، أما النظام السياسي عندهم فيتكون من مجموعة نظار عددهم تسعة يمثلون عدد مناطق البلندا المختلفة .

14- أبوكيا والبوايا : هي من القبائل الاستوائية الصغرى، حيث تنتشر أبوكيا في غرب الاستوائية والبوايا في شرق الاستوائية، وتعتمد حياتهم الاقتصادية على الزراعة والصيد، وتقدر مساحة مناطقهم بنحو ألف كلم^2 تقريبا .[1]

15- المادي والنابوسا : تعتبر قبائل المادي Tribes Madi The أحد أهم القبائل السودانية الغربية بجنوب السودان، و ذلك للعديد من الأسباب و الإعتبارات أهمها : تفرعهم إلى العديد من البطون و الأفرع الأخرى و كذا تمركزهم في إقليمٍ واحد بدولة جنوب السودان، فباستثناء قبائل اللولويا الذين يقطنون مركز التلال بجوبا عاصمة الدولة و كذلك تمثل قبائل المادي حالة تداخلٍ إثني أخر بين جنوب السودان و أوغندا، ولهم لهجتهم الخاصة بهم .[2]

الفرع الثاني :التعددية اللغوية في جنوب السودان

يعتبر متغير اللغة من أهم المتغيرات التي تستخدم في دراسة التركيبات القبلية، وأهمية عامل اللغة كمقوّم للذاتية العرقية تتوقف على الإدراك الذاتي له من جانب الجماعة، ففي بعض الأحيان تقدّمه الجماعة على غيره من المقوّمات (كالسلالة أو الدين) وتضفي عليه أهمية كبرى كمحور لعصبيتها الذاتية، غير أنه في أحيان أخرى قد تنحسر أهمية العامل اللغوي، لتبرز عوامل أخرى في المقدمة كمحاور لهوية الجماعة[3].

وفي جنوب السودان نجد تعدد في اللغات واللهجات، فأكثر من 60 لغة رئيسية وأكثر من 250 لهجة يتم التخاطب بها في الجنوب[4]؛ تندرج أغلبها تحت فرعين أساسيين من العائلة اللغوية Saharan Niloهما : اللغات السودانية الشرقية و اللغات السودانية الوسطى Languages Sudanese)

---

[1] – موسى عبده مختار ،***مرجع سابق*** ،ص ص .(68-69).

[2] – ***المرجع نفسه.***

[3] – أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**(الإسكندرية :دار الطبعة الجديدة،1997) ،ص .140.

[4] –بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، ***التعددية و تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجاً*** (الخرطوم : مركز الراصد للدراسات، 2006)،ص. 7.

Central And Estern، أما بقية اللغات فتنتمي إلى فرع Ubangi الذي ينضوي بدوره إلى العائلة اللغويةCongo-Niger، وذلك يعني عدم وجود لغة واحدة محلية أو أجنبية مشتركة بين الكل أو حتى غالبية السكان، وهو ما كان سببا من أسباب ترسيخ القبلية وما جعل هاته اللغات تقع تحت دائرة التهديد بالانقراض باستثناء عشر لغات هي:(الدينكا، النوير، الباري، الزاندي، الشلك، الالتوكا، المنداري، الجور، الديدنغا، التبوسا) كما هو موضح في الجدول رقم (6)، لكن هذا التهديد لم يمنعها من أن تؤدي بعض الأدوار في المجتمعات المتجانسة التي توجد فيها هذه اللغات.

الجدول رقم (6) :يوضح اللغات الرئيسية في جنوب السودان

المجموعات الرئيسية	أهم اللغات التي تشملها
الدينكا ،النوير الشلك ،الأشولي ، البورو	اللغات النيلية
باري ،لاتوكا	اللغات البارية
ديدنجا ،توبوسا	اللغات الديدنجية
ماري ،مورو	اللغات المارية
موندي ،كريش	اللغات الأزاندية – الغربية

المصدر: حمدي عبد الرحمن، ***مشكلة جنوب السودان :دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع***(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1996) ،ص.195.

و يرجع هذا الإختلاف في تحديد حجم اللغات المتداولة في جنوب السودان إلى كثرة الأفرع اللغوية بإفريقيا من جهة، و إلى وجود العديد من اللغات الدخيلة المهاجرة بجنوب السودان، و التي تؤدي إلى حالة من التداخل اللغوي بين الأقطار و الدول الإفريقية المختلفة (كما هو موضح في الجدول رقم08) وتجدر الإشارة بأن الغالبية العظمى من تلك اللغات غير مدونة، وغير موصوفة صوتيا، ودلاليا، وتركيبيا ومورفولوجيا، كما أنها لغات ليس لها مجامع (أكاديميات) تحميها، على الرغم من أن دستور السودان الانتقالي لعام 2005 يوجب تطويرها وترقيتها[1].

[1] - حمدي عبد الرحمن، ***مرجع سابق*** ، ص.196.

الجدول رقم (07) :يبيّن أهم اللغات المشتركة مع دول الجوار لجنوب السودان

دول الجوار	الكونغو الديمقراطية	أوغندا	كينيا	إثيوبيا	إرتيريا
اللغات المشتركة	الباندا	الزاندي	أشولي – المادي	التوبوسا	المورلي– الشيلوك – النوير – كوما –تيجر – العربية

source: Al amine abu manga, ***linguistic diversity and language endangerment in the sudan***, (khourtum; university of khartum, undated), p. 04.

والمطلع على تفاصيل بنود اتفاقية أديس أبابا 1972، واتفاقية السلام السودانية 1997، وبرتوكول مشاكوس 2002، ودستور السودان الانتقالي 2005، وقانون مجلس تطوير وترقية اللغات القومية 2008 وغيرها، ليقف على إصرار النخب الجنوبية على التركيز في إيراد اللغات المحلية في بنود واضحة المعالم، ولكن سرعان ما يتمّ وضعها في حيز التنظير ولا تبارح هذا الحيز، لغياب الآليات التي تمكن من تنفيذ تلك البنود، فتصبح اللغات المحلية – في الغالب الأعم – بعيدة عن القيام بأدوار مهمة في مجال التعليم والإعلام والإدارة والحياة العامة، فاسحة المضمار للغتين (العربية، والإنجليزية) اللتين تمثلان جوهر السياسة اللغوية في جنوب السودان[1].

وتظلّ (لغة الدينكا) اللغة الإقليمية الكبرى في جنوب السودان، ناهيك عن اللغات الأخرى، بمنأى عن القيام بدور اللغة الوسيطة (المشتركة) بين المكونات الإثنية التي تشكّل التركيبة السكانية لجنوب

[1] – كمال محمد جاه الله ،" مستقبل الوضع اللغوي في جمهورية جنوب السودان " ***قراءات افريقية*** ، الع .20(افريل 2014) ، ص ص .(94–103).

السودان[1]، وهذا الدور يصعب على أية لغة من لغات الجنوب؛ لأن كل جماعة إثنية تحاول قدر المستطاع التحصّن بلغتها وثقافتها، وترفض قبول الآخر اللغوي والثقافي في إقليمها .

وفي هاته البيئة التي تسود فيها عشرات اللغات المختلفة؛ تأتي **اللغة العربية** لتكتسب – عبر عقود زمنية من التعايش مع مكوّنات الجنوب الإثنية – دور القيام باللغة الوسيطة (المشتركة)، خصوصاً في المدن والحواضر الجنوبية[2]، فهي منتشرة في مجتمع جنوب السودان، لكنها مخلوطة باللهجات المحلية وهي المعروفة ب " **عربي جوبا**" أو "**عربي منقلا** "[3]، والتي يصنفها اللغويون على أنها لهجة هجينة تكونت من امتزاج اللغات الأفريقية المحلية واللغة العربية في جنوب السودان منذ القرن التاسع عشر إبان الحكم التركي المصري للسودان؛ حسب الدكتور "**بول دينق شول**" صاحب كتاب "عامية جوبا العربية" عام 2005[4]، وبما أن جوبا –وهي كبرى مدن جنوب السودان– كانت مكانا لتشكل هذه اللهجة فقد اقترن بها إسمها، وأصبحت هذه اللهجة منذ ذلك التاريخ واحدة من اللهجات السودانية المتعددة و لغة المخاطبة في التجمعات السياسية والثقافية، حتى وصلت إلى أن تكون لغة التخاطب وسط الجيش الشعبي لتحرير السودان.

على الرغم من الدور المتعاظم الذي تقوم به اللغة العربية من التواصل في جنوب السودان ؛ فإنها لم تسلم من محاولات إضعافها، خصوصا من الصفوة الجنوبية التي كانت تفضل اللغة الانجليزية،[5] وقد نجحت حكومة جنوب السودان بعد الانفصال في جعل اللغة الإنجليزية لغة رسمية للجمهورية، بعدما كانت تساوي بين اللغتين(العربية والانجليزية) في اتفاقية السلام لعام 2005؛ إذ نصت بنود

---

[1] – السيد مصطفى أحمد أبو الخير، ***أزمات السودان الداخلية و القانون الدولي المعاصر***(القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع، 2006) ، ص.56.

[2] –كمال محمد جاه الله ، " قراءة لمستقبل الوضع اللغوي في جنوب السودان ،" ***قراءات افريقية***، الع.39(نوفمبر 2018)، ص ص .(122–134).

[3] - Stefano Manfredi and Mauro Tosco , " LANGUAGE USES VS. LANGUAGE POLICY: South Sudan and Juba Arabic in the Post Independence Era , " ***University and Research (MIUR)*** , vol.2(September 2013), p p.(798-802).

[4] – بول دينق شول ، ***لهجة جوبا العربية***(الخرطوم: الدار السودانية للكتب، 2005) ، ص .22 .

[5] - Abdelhay Ashraf , ***The Politics of Language Planning in the Sudan: the Case of the Navaisha Language Policy*** (Doctor of Philosophy in the Department of Linguistics and English Language, University of Edinburgh ,2007),p .52.

هذه الاتفاقية على تكون اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرئيسية على الصعيد القومي، واللغة الإنجليزية، اللغتين لأداء أعمال الحكومة القومية، ولغتي التدريس في التعليم العالي[1].

في حين لم يدرج دستور جنوب السودان الانتقالي لعام 2011 اللغة العربية كاللغة رسمية، وذهبت بنود هذا الدستور بجعل اللغة الانجليزية اللغة الرسمية؛ حيث تنص المادة السادسة من الفصل الأول أن جميع لغات السكان الأصليين في جنوب السودان هي لغات وطنية ويجب احترامها وتطويرها و تكون الإنجليزية اللغة الرسمية لأعمال الحكومة القومية والأعمال الرسمية في جمهورية جنوب السودان، كما تعد لغة التدريس في جميع مستويات التعليم،[2] على خلاف اتفاقية السلام عام 2005 التي تدرج اللغتين معا أي العربية والإنجليزية .

كما جرت وتجري عمليات تجفيف منظمة اللغة العربية من التعليم في الجنوب، بوصفها لغة للتدريس في أغلب المدارس، وأصبحت تدرس بوصفها مادة ثانوية، وتمت الاستعانة بأساتذة من كينيا وأوغندا للتدريس في الجنوب بعد أن تم إبعاد الأساتذة الشماليين ممن يعرفون العربية.

أما **اللغة الإنجليزية** في جنوب السودان؛ فقد دخلت إليه بعد قرابة ستة عقود من دخول اللغة العربية، غير أنها لم تتغلغل وسط عامة الشعب مثلما فعلت العربية؛ إذ ارتبطت الإنجليزية بالصفوة والمتعلمين، برغم من محاولة المستعمر البريطاني أن يجعل اللغة الإنجليزية بديلا للغة العربية لاستعمالها في مجال التعليم والإدارة والمحاكم.. إلخ، غير أنه لم يحقق نجاحا كاملا في هذا المجال، وبعد الاستقلال حملت الصفوة الجنوبية الراية، وما تزال، لكسر شوكة اللغة العربية، في ظل غياب اللغات المحلية في جنوب السودان.

فما يخص **اللغة السواحيلية** فهي تفتقر إلى أية جذور تاريخية متأصلة في إقليم جنوب السودان، كما أنه ليس لها وجود لغوي استخدامي عريض قد يعزز موقفها واحتمالات قبولها كاللغة قومية للجنوب، ولكن المجتمعات التي تقطن في مناطق الإقليم الاستوائي المتاخمة ليوغندا و الكنغو الديمقراطية وكينيا واعية بوجود اللغة السواحيلية، كما أن فئات منها تتحدث بها كاللغة تخاطب .[3]

---

[1] -***اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان***، الجيش الشعبي لتحرير السودان، التاسع من جانفي 2005، نيروبي، كينيا، ص .28.

2- the Transtional Constitution of the Republic of South Sudan, 2011.

[3] -كمال محمد جاه الله ،***مرجع سابق*** ،ص .98.

من خلال ما تم استعراضه لواقع الوضع اللغوي في جنوب السودان؛ يمكن أن نستنتج أن الواقع اللغوي الذي يعيشه الجنوب بعد الانفصال يخضع لاتخاذ سياسة لغوية جديدة، تحاول فيها باجتهاد إعلاء من شأن اللغة الإنجليزية في الجنوب، بعد أن أصبحت بمقتضى الدستور اللغة الرسمية للدولة، وزيادة الوظائف التي تؤديها لتصبح عبر سنوات ليست كثيرة، لغة التعليم والعالم بلا منازع، و لغة الحياة العامة في المدن والحواضر الكبرى في الجمهورية، وذلك مقرون بتجفيف اللغة العربية، تلك اللغة ذات الصلة القديمة بالجنوب.

الفرع الثالث : المعتقدات الدينية في جنوب السودان

بالنظر إلى عامل الدين و المعتقدات، نجد بأن دولة جنوب السودان أحد أكثر الدول تنوعاً و تعدداً(كما هو موضح في الجدول رقم 08) ، ليس فقط على مستوى القارة الإفريقية، بل على المستوى الدولي أيضاً، فالكل قبيلة –والتي تضم بدورها مجموعة قبائل– دينها الخاص بها، فمن الصعب جدا الجزم بوجود أغلبية دينية؛ وذلك راجع إلى وجود أعراق ولغات مختلفة ومتعددة في جنوب السودان، فوفق مؤشر التنوع الديني العالمي RDI لسنة 2014، فإن إقليم جنوب السودان يأتي في المركز السابع 07 إفريقياً و الثالث و العشرون 23 دولياً من حيث التنوع الديني، بحيث قسّم هذا المؤشر الدول و الآقاليم البالغ عددها 232 وفقاً لمستوى التعدد الديني إلى أربعة أقسام هي : مستوى عالي جداً – مستوى عالي – مستوى متوسط – مستوى منخفض، و تتفاوت فيه الدول من حيث درجات التعدد الديني بدايةً من سنغافورة بـ 0.09 درجات إلى الفاتيكان بـ 00.0 درجة.[1]

[1] - JOSEPH LIU," Religious Diversity Index Scores by Country ," ***Pew Research Center, Religious Diversity Index*** , APRIL 4, 2014, available from: https://www.pewforum.org/2014/04/04/religious-diversity-index-scores-by-country/ ,on :21/12/2020.

الجدول رقم (08) :يبيّن وضعية جنوب السودان من حيث مؤشر التنوع الديني لسنة 2010

مستوى التعدد الديني	الدولة	درجة التعدد الديني
مستوى عالي جداً	غينيا بيساو	7.5
	البنين	7.5
مستوى عالي	جنوب السودان	06
	نيجيريا	5.9
مستوى متوسط	بوتسوانا	05
	غانا	4.7
مستوى منخفض	مدغشقر	03
	الجزائر	0.5

source: JOSEPH LIU, ***op .cit***.

تنص المادة السادسة من دستور جنوب السودان الانتقالي الصادر 2011 على حق الجماعات الدينية في العبادة أو التجمع فما يتعلق بأي دين أو معتقد مع المساواة بين جميع الأديان، كما ينص الدستور على فصل الدين عن الدولة ومنع أي تمييز ديني أو استخدام الدين لأغراض التحريض. [1]

ومن أهم الديانات في جنوب السودان **الديانات الوثنية القبليةreligious traditional** التي تعد أول الديانات التي انتشرت في جنوب السودان؛ وهي جزء لا يتجزأ من الواقع الإفريقي العام الذي يتصف بانتشار هائل للمعتقدات أو الديانات التقليدية التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالمكون القبلي لكل دولة

[1] - the Transtional Constitution of the Republic of South Sudan, 2011.

إفريقية على حِدة[1]، وقد أثبتت الدراسات الأنثربولوجية وغيرها أن أهم المجموعات القبيلة في جنوب السودان تؤمن ب "إله "واحد عظيم يختلف إسمه من جماعة إثنيه إلى أخرى.[2]

فمثلا نجد النظام الديني عند قبيلة **الدينكا** التي تعتبر من أكبر القبائل في السودان الجنوبي سيادة فكرة الإله وهو القادر على تأمين حياه الإنسان ومعيشته ومصالحه، ومن الناحية العملية يهتم أبناء الدينكا بأرواح الأسلاف أكثر من الإله، وتسمى عندهم " ييث " Yeith، والتي تتمثل وظيفتها في حماية البشر ودفع الشر، أما قبيلة **النوير** فهي تتفق مع الدينكا في وجود إله أعظم يسمى " كوث " Kouth بمعنى "روح السماء" كما تتفق أيضا مع الدينكا في وجود قوى علوية تتمثل في أرواح الأسلاف، وتعتبر دراسة "**إيفانس بريتشارد** " **Evens Pritchard** حول " ديانه النوير " " Nuer Religion" عام 1974 من أهم الأعمال التي تصف هاته القبيلة وديانتها، أما عن قبيلة **الشلك** فتتميز بوضوح وقوة المؤسسات الدينية ذات الوظيفة الاجتماعية والسياسية، تسود سلطة واحدة وهي سلطة "رث الشلك" أي زعيم القبيلة وللرث مكانة كبيرة عند شعبه من الشلك وهو أقرب إلى الملك، وقد بلغ تنظيمهم السياسي درجة " المملكة " ذات المقر الروحي المركزي والعاصمة السياسية ، وإسم الإله عند الشلك هو " جوك أتانق " Jwog Atang ، ويعتبرونه إله السموات والأرض.[3]

فيما يخص الديانات السماوية لجنوب السودان، فإنها تتصف بالإنقسام التام بين الديانتين المسيحية و الإسلام، بالنسبة **للديانة المسيحية** نجدها دخلت الجنوب مع المرحلة الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر الأمر الذي أدى إلى نقل الخلافات المذهبية المسيحية إلى جنوب السودان، وتبعا لسياسات العزل التام لم يكن للجنوب مدخل إلى المنشأت التربوية إلا عبر الإرساليات المسيحية (الكاثولكية والبروتستانية)، حيث تم بناء أول كنيسة قرب جوبا وسط قبيلة الباريا عام 1850، وفي عام 1900 وصلت أول دفعة من المبشرين الرهبان وتم تخصيص كنيسة لكل منطقة، واستمر العمل التبشيري بداية القرن العشرين بواسطة الكنائس وذلك بمتابعة وتمويل المراكز العالمية للكنائس في

---

[1] - christopher gallien tounsel ,***god will crown us': the construction of religious nationalism in southern sudan, 1898-2011*** (a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy usa: university of michigan ,departement of history 2015), p. 15.

[2] – قيصر موسى الزين،" الأديان في جنوب السودان في سياق الدينامية الثقافية والسياسية،" ***دراسات افريقية*** ، الع.40(ماي2009) ، ص ص .(39-71)

[3] – عبد القادر إسماعيل السيد الشربينى ، ***مرجع سابق*** ، ص ص.(25-29).

أوروبا والولايات المتحدة، وقد نجحت في استقطاب قيادات جنوبية وطنية تعمل في التحريض السياسي بصورة غير معلنة[1]، و الشاهد على الصراع التاريخي السابق بين مختلف التنظيمات العسكرية المسلحة الجنوبية و الحكومات الوطنية السودانية طوال الحرب الأهلية (1983-2005)، يدرك جيّداً مدى الدعم الذي تلقته الأطراف الجنوبية من الدول و المنظمات المسيحية ، خاصةً المجلس الكنسي العالمي The World Church Council (WCC)هذا الأخير الذي ساهم بشكلٍ كبير في مساعي إنهاء الحرب الأهلية عبر إبرام إتفاقية السلام الشامل.[2]

ومن بين القبائل التي تدين بالمسيحية هي قبيلة الأشولي؛ حيث يسود المذهبان البروتستانتي والكاثوليكي بالإضافة إلى قبيلة مادي التي تنتشر بها الديانة المسيحية، حيث أن الحدود المشتركة بين أوغندا وجنوب السودان كانت أحد المعابر الأساسية للديانة المسيحية الكاثولوكية .[3]

أما **الإسلام** فإنه منذ الفتح الإسلامي للسودان من القرن الخامس عشر للميلادي أخذ الإسلام واللغة العربية يشقان طريقهما إلى جنوب السودان، ومع الاحتلال التركي المصري لسودان انتشر الإسلام أكثر ومن بين العوامل التي ساعدت على انتشار الإسلام[4]:

- التجارة وحركة التجار المسلمين، وتأثيرهم الاجتماعي في الجنوب، ساعد على انتشار الإسلام.
- التعليم : كان للتعليم أثر كبير في انتشار الإسلام في الجنوب، وذلك عن طريق انتشار اللغة العربية في الجنوب، والتي صارت لغة الحياة اليومية.
- علاقات الجوار مع القبائل العربية المسلمة شمالاً، في مناطق دارفور وكردفان والنيل الأبيض.
- بناء المساجد: اهتم المسلمون ببناء المساجد في الجنوب، فتم بناء مسجد ملكال في عام 1943م، ومسجد واو ومسجد جوبا ومليط وروميبيك وبور، وقد تم ذلك بمعاونة الحكومة

---

[1] - قيصر موسى الزين ،***مرجع سابق*** ، ص.60.

[2] - Berkley Center for Religion, "Peace, and World Affairs Religion and Conflict , Sudan: Race and Religion in Civil War , "USA : ***Georgetown University Case Study Series*** , August 2013,P. 05.

[3] –***Idem.***

[4] – طارق محي الدين و آخرون، ***المسلمون في دولة جنوب السودان*** (الإمارات العربية المتحدة : مركز المسبار للدراسات و البحوث ،2013)،ص .18.

المصرية في عهد الحكم المصري لارتباط هذه المناطق بـ «مستعمرات الري المصري»، ثم توقفت عملية بناء المساجد بُعيد ثورة 23 يوليو 1952م.[1]

ومن بين القبائل التي نجد فيها الإسلام قبيلة المورو وقبيلة اللوتوكا وقبيلة التابوسا، ويعد إقليم بحر الغزال بولاياته المتعددة الثلاثة أكثر الأقاليم التي تضم مسلمين، تليها ولاية الاستوائية الوسطى، وتحديداً مدينة جوبا، ثم يأتي إقليم أعالي النيل، وخصوصاً في منطقة أبيي التي يسكنها أكثر من مليون مسلم، منهم 600 ألف من قبيلة المسيرية، وهي القبيلة العربية الوحيدة الموجودة في الجنوب.

على الصعيد الديني يصعب تحديد أرقام أو نسب دقيقة بشأن الانتماءات الدينية لسكان جنوب السودان؛ بفعل الأوضاع الاستثنائية للإقليم طوال العقود الماضية في ظل الحرب طويلة المدى التي سادت فيه؛ فعبر أكثر من نصف قرن من الزمان لم يجري في الجنوب سوى ثلاثة تعدادات سكانية تم إجراؤها في أوقات السلام النسبي: هما إحصاء عام 1956 عام الاستقلال، وعام 1983 ثم تعداد 2008 تمهيدا لإجراء استفتاء الجنوب وفي حين تم إدراج سؤال عن الديانة في إحصاء عام 1956 تم إهمال هذه السؤال في إحصائي 1983و2008. ووفق إحصاء 1956 قدر عدد مسلمي الجنوب بـ18في المئة والمسيحيين بـ 17 في المئة والديانات الوثنية وبـ65 في المئة.[2]

في حين تشير بعض التقديرات إلى اعتناق نحو 31 في المائة من الجنوبيين الدين الإسلامي وقرابة 48 في المائة من المسيحيين، و21 في المئة لأصحاب الديانات الإفريقية الأخرى، وذلك حسب إحصائية أجريت في عام 1986 من مجلس الكنائس العالمي. وفي المقابل، ووفق رؤية مصادر إسلامية أخرى، مثل تقرير الصادر عن المجلس الأعلى لتجمع المسلمين في جنوب السودان؛ تصل نسبة المسلمين إلى 30 في المئة ونسبة الوثنيون 40 في المئة، أما المسيحيون بنسبة 30 في المئة.[3] الأمر الذي يشير إلى تعقد مسألة التعداد والوصول إلى العدد الحقيقي لأتباع الديانات المختلفة وهو أمر تتداخل في صنعه عوامل عديدة ليس أقلها ما يترتب على ذلك العدد من ثقل نسبي ومستحقات اقتصادية واجتماعية وسياسية في الدولة الجديدة.

---

[1] – يوناس بول دي مانيال ، " الإسلام والمسلمون في جنوب السودان :التوقعات المستقبلية ،" ***قراءات أفريقية*** ، تم الإطلاع عليه : **https://www.qiraatafrican.com** ،تاريخ الإطلاع : 2020/10/22.

[2] – قيصر موسى الزين، ***مرجع سابق*** ، ص.203.

[3] – يوناس بول دي مانيال ، ***مرجع سابق*** .

في مقابل ذلك نجد تقارير تقدم تقديرات مختلفة، مثل تقرير **مجلس كنائس جنوب السودان(South Sudan Council of Churches (SSCC** لعام 2018 الذي يشير أن نسبة المسيحين في جنوب السودان تصل 60 بالمئة، ونسبة المسلمين 6 في المئة، أما الديانات الوثنية فهي تشكل نسبة 33 بالمئة مع عدد قليل من ديانات البوذية واليهودية.[1]

من خلال ما تم تقديمه يتبين لنا أن الجنوب لا يمثل وحدة سياسية متجانسة وهذا بالنظر إلى الأوضاع العرقية والقبلية والثقافية المتعددة، فالتعددية في الجنوب بين الدينكا والنوير والزاندي والتوبوسا وغيرها من القبائل كان يمكن أن تنصهر في بوتقة واحدة مثلما حدث في الشمال لولا الاستعمار الذي رسخ التعددية الثقافية في الجنوب، ومن هذا كله واجهت عملية بناء الدولة في جنوب السودان مشاكل حرجة، وهو وضع أثرّ على مستوى الوعي القومي، وبالتالي درجة التماسك السياسي الإجمالي.

[1] - **South Sudan International Religious Freedom Report ,** South Sudan Council of Churches (SSCC),2018,p.2, Availble from: https://sscchurches.org/ ,retrieved :23/10/2020.

المطلب الثاني : أزمات البناء الاجتماعي في جنوب السودان

هناك حقيقة لا يمكن إنكارها وهي ظاهرة التنوع في المكون الاجتماعي للكثير من بلدان العالم، فقليلة هي البلدان التي تنحدر من مكون اجتماعي واحد، و على الرغم من أن التعددية القبلية ظاهرة عامة لا تكاد تخلو منها إلا قلة قليلة من الدول، فإن هذه الظاهرة تبدو أكثر تعقيداً في جنوب السودان منها في أي منطقة أخرى في العالم، حيث تمثل نموذجاً متفردا في مجال الصراعات الداخلية، التي تعدّ نتاجاً لتراكم الممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية المستمرة على مدار فترة طويلة من الزّمن[1].

الفرع الأول :أزمة الاندماج الوطني و بناء هوية مشتركة

كانت ولا تزال، قضايا الهوية، والمواطنة، والأقليات، والثقافة تمثل تحدياً للبناء الاجتماعي والدولة القومية، خصوصاً في ظل التنوع الذي تتمتع به جنوب السودان كما أسلفنا الذكر، فهنالك العديد من القضايا الشائكة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكيفية إدارة التنوع، فالتفكك الاجتماعي ضمن نطاق الدولة الوطنية في جنوب السودان يعني بأنه هناك أزمة اندماج اجتماعي وأيضا أزمة هوية وطنية **Nation building**، المجسد الأساسي لمفهوم الدولة الوطنية، فالفشل في عملية بناء الأمة أدى إلى تصاعد الهويات تحت الوطنية أو الفرعية .[2]

أولا: دور الاستعمار في فشل عملية الاندماج الوطني

بالرغم من أن المعطى التاريخي يؤكّد على التعددية المجتمعية كملمح هيكلي للمجتمع الإفريقي والتي تأخذ شكل تباين في اللغات والأديان والطوائف والأعراق، إلا أن شعوب القارة لم تدرك خطورة وإمكانية استخدام هذه الانقسامات في الفترة السابقة على الاتصال الأوروبي،[3] فالإيرادات الاستعمارية وراء "تجميد الشعوب، وتعزيز الانتماءات العرقية، وزيادة صرامة التعريف الاجتماعي"، بينما لم تكن أفريقيا جنوب الصحراء قبل الاستعمار تتميز ب"هوية قبلية محددة"، إذ كان معظم الأفارقة يتنقلون بين

---

[1] – محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، ***الصراعات الإثنية في إفريقيا :الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل*** (مصر : المركز العالمي للدراسات الإفريقية، ط .2 ، 2007)، ص .13.

[2] –أحمد الزروق محمد الرشيد، ***مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا*** القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015)،ص.13.

[3] – باسم رزق عدلي رزق، **أفريقيا والغرب :دراسة لأراء المفكر الإفريقي اللاتيني ولتر رودني** (القاهرة :مكتبة جزيرة الورد، ط.1، 2011) ، ص.116.

هويات متعددة ويشير" رينجر" صراحة إلى "اختراع التقاليد في إفريقيا المستعمرة" ، مبينا أن بعض السمات المميزة للمجتمعات الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار، مثل أهمية الانتماءات العرقية أو القبلية، لم تكن من موروثات فترة ما قبل الاستعمار، بل نشأت – أو تم ترسيخها بشكل كبير – في عهد الحكم الاستعماري.

بالنظر إلى حالة جنوب السودان كان للاستعمار البريطاني دور في تكريس واقع التخلف، فقد ارتكزت السياسة البريطانية في جنوب السودان 1945 على تدعيم اتجاه الأفريقانية في الجنوب وتبلور ذلك الاتجاه في مذكرة رسمية صدرت في عام 1930 جاء فيها :"التشديد على انتهاج سياسة يعتقد الكثيرون أنها صائبة لتطوير أفريقيا زنجية تنطلق من جنوب السودان، إذ عمدت الإدارة البريطانية إلى منع الاحتكاك بين القبائل الجنوبية والقبائل الشمالية المجاورة، وذلك لمنع نشر الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية العربية داخل المجتمع الجنوبي، بعد أن أدركت أن بعض أفراد القبائل الجنوبية اخذوا يعتنقون الإسلام لاسيما وسط قبائل الباندا والدونجو وكريش وتوجو[1]، حيث تأثرت تلك القبائل بنفوذ القبائل العربية في كردفان ودارفور.لذا قامت الإدارة البريطانية في السودان بإبعاد تلك القبائل عن مناطق التماس بين الشمال والجنوب وإعادة توطينها في مناطق أخرى بعيدا عن العرب الشماليين.

كانت محاولات المستعمر عبارة عن قوانين وأوامر، هدفت إلى خلق عزلة بشرية ولغوية واجتماعية وثقافية، مدعومة بسياسات تعليمية ولغوية، مكنتها من تحقيق أهدافها، وقد تجلت في :[2]

- مؤتمر الرجاف اللغوي 1928.
- حزام الأرض 1929.
- مرسوم المناطق المقفلة .1929.
- سياسة الجنوب (التعليمية).

كما عمدت السياسة البريطانية كذلك إلى وضع برامج خاصة للجنوبيين، للحد من الوجود العربي إذ ساد اعتقاد بأن المؤسسات المحلية والثقافات التقليدية لم تكن بالقوة لتجابه قوة الإسلام و العربية، وكان ذلك من خلال استعمال اللغة الانجليزية كلغة رسمية، فضلا عن تشجيع العودة إلى العادات

[1] – عبده مختار موسى ،***مرجع سابق*** ، ص.76.

[2] – كمال جاه الله محمد ، ***مرجع سابق*** ،ص.94.

الجنوبية المحلية، كما ساهمت بوضع الخطط والبرامج لإعادة تنظيم الجنوبيين والقائمة على بناء وحدات عرقية أو تكتلات قبلية متكاملة ذاتيا[1]، بحيث يكون هيكلها التنظيمي قائم على العادات والتقاليد والمعتقدات المحلية بما يخدم مصلحة الإدارة البريطانية، وبناء حواجز مادية ومعنوية ونفسية بين شمال السودان وجنوبه على حساب الهوية الوطنية لدولة جنوب السودان، إلى جانب ذلك سعى الاستعمار البريطاني على تشجيع الإرساليات التبشيرية ونشرها في الكثير من المراكز التبشيرية والمدارس وتركت أمر إدارة التعليم والخدمات الصحية للإرساليات التبشيرية التي حصلت عليها من السلطات الرسمية.[2]

وفي الواقع استغل المبشرون إلى أبعد مدى حاجة الجنوب للخدمات الطبية والتعليمية، بعيدة عن واقعهم سواء كان ذلك في الملبس أو المآكل أو السلوك اليومي، وكان من بين الجمعيات التبشيرية التي أسهمت في هذا الدور في الجنوب(الكنيسة الرومانية) ، (والجمعية الانجليزية الأسقفية) و (الجمعية الأمريكية المتحدة)[3]، وتم تقسيم تلك الإرساليات إلى مناطق إذ أصبح لكل إرسالية منطقة خاصة بها لها نظامها وتعليمها الخاص، أي تقسيم الجنوب إلى مناطق نفوذ دينية أو قبلية وبموجب ذلك التقسيم أصبحت الجمعية الأمريكية تعمل بين الشلك والجمعية التبشيرية الانجليزية تعمل بين الدينكا و الشلك، أما الكاثوليك بين القبائل النيلية، وكان المقصود من هذا التقسيم للجنوب هو مناطق نفوذ وإجازة هذه الجمعيات الإرسالية بنظام تعليمي موحد في كل منطقة، هكذا عملت الإرساليات بعدها كهيئات غير رسمية في سبيل دعم السياسة البريطانية في الجنوب، وهو ما جعلها تقف حجرة عثرة في طريق تحقيق الاندماج الوطني.

ثانيا: مركزيّة القبيلة وغياب عوامل الوحدة الثقافية

وهو الثقل الذي بقي ماثلاً حتى بعد انفصال جنوب السودان، لأنّ مفاهيم القبيلة وثقافتها بقيت متجذرة وفاعلة في المجتمع الجنوبي، فاستمرار وجود القبيلة كمؤسسة رئيسة في مساحات سياسية

---

[1] –أبو دية أحمد، " عوامل إثارة الصراع الإثني في الجنوب السوداني ومشروعات تسويته،" في وليد عبد الحي (محرر) ، ***إفريقيا في عصر التحولات العالمية*** (منشورات جامعة آل البيت، 2002)، ص. 129.

[2] –محمد عمر بشير، ***مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع من الحرب الداخلية إلى السلام***، ترجمة هنري رياض وآخرون(الخرطوم:دار المأمون للنشر والتوزيع، 1983) ،ص.21.

[3] – ***المرجع نفسه.***

واجتماعية واقتصادية حتى ثقافية يزيد من احتمالات فشل المشروع القومي وإخفاق بناء هوية ثقافية اجتماعية جامعة. [1]

فالجنوب السودان لا يمثل مجموعة متناسقة منسجمة موحدة من الثقافات، كما لايزال يفتقر للعوامل المساعدة لإنشاء ثقافة واحدة، بعكس الشمال الذي عرف التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المديريات الشمالية، فضلا عن انتشار الثقافة العربية الإسلامية بوصفها عاملا من عوامل الوحدة الثقافية ساعد على تكوين مجتمع متناسق ومجموعة سكانية متجانسة ذات أصول عربية أو افريقية متداخلة. لاسيما وأن هذه الثقافة سادت في شمال السودان لأسباب موضوعية، فقد أتيحت أجواء ملائمة لعوامل التفاعل المفتوح والحر بين الهجرات العربية المختلفة إلى ذلك الجزء من السودان وبين سكانها الأصليين إلى جانب توافر الشروط الموضوعية التي هيأت المناخ لذلك التفاعل؛ فشمال السودان يتميز بحدود مفتوحة مع مصر لا تتخللها عوائق طبيعية تقف في وجه الهجرات وأنواع التواصل الأخرى من ثقافية وتجارية وحتى حربية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فشمال السودان لم يشهد طوال تاريخه القديم والحديث أي محاولات لإيقاف مثل ذلك التفاعل عن طريق القوانين أو القوة العسكرية كما هو الحال في الجنوب، إذ لعبت العوامل المناخية والطبيعية دورا كبيرا في إيقاف ومنع وصول الهجرات العربية إلى جنوب السودان ولاسيما المناطق الداخلية، فجنوب السودان يحد شمالا بمنطقة السدود التي تقف حائلا في وجه أي ملاحة نهرية باتجاه الجنوب، فضلا عن طبيعته المناخية القاسية الاستوائية وشبه الاستوائية التي لم تألف القبائل العربية مثلها، وهو ما جعل عملية استقرارها في المناطق الداخلية صعبة فاستقرت على أطرافها لاسيما في منطقتي بحر العرب ونهر السوباط.

ومن بين عوامل غياب الوحدة الثقافية نجد فكرة زوال العدو المشترك، فقد قامت القبائل بالحرب ضد الخرطوم كل على حدى حتى بروز الأنيانيا كقوة موحدة تتبنى نضال جنوب السودان ضد العدو المشترك، لذلك كان لجنوب السودانيين رؤية مشتركة عن عدو مشترك قبل تألفهم كمجتمع واحد، وإن الاعتقاد السائد وسط السودانيون الجنوبيين، وخاصة أثناء الحرب الأهلية الأولى(1955 –1972) بأنهم كتلة واحدة توحدهم ثقافة واحدة وتوجه سياسي واحد انهار تماما إزاء الأحداث التي وقعت في

[1] - Frederick Appiah Afriyie," Comprehensive Analysis of South Sudan Conflict Determinants and Repercussions , "***Journal of Liberty and International Affairs,*** VOL.6, no .1 (may 2020) , p p. 33-46.

فترة الحكم الإقليمي الذاتي لجنوب السودان (1975–1983)[1] ، حينما طالب أبناء الاستوائية بتقسيم جنوب السودان إلى ثلاثة أقاليم بحدود المديريات أعالي النيل، الاستوائية وبحر الغزال، وبرر الاستوائيون طلبهم بتقسيم الجنوب بأن قبيلة واحدة كانت تهيمن على مقاليد الحكم في جنوب، وأن نصيب القبائل الأخرى هو الإقصاء والتهميش والدرس المستفاد من هذه التجربة هو مفهوم العدو المشترك كعامل وحيد لتوحيد الجنوبيين، لذالك لن تتحقق الوحدة الحقيقية بين الجنوبيين إلا بالتناول السليم لقضية التباين المتعدد لشعب جنوب السودان ودون أي إقصاء.[2]

ثالثا :عجز الدولة على إدارة التنوع الداخلي

وفقا اقتراب علاقة الدولة المجتمع لجويل ميجدال المعتمدة في الدراسة، فإن فشل الدولة في التعامل مع التنوع الداخلي على أساس الدين والقبيلة والمنطقة بين الجماعات المنضوية تحت مظلة الدولة يجعل من الصعوبة خلق هوية وطنية موحدة قادرة على دمج الجماعات الاثنية والدينية في بوتقة واحده بالشكل الذي يساعد على عملية دمج وطني موحد.

وحسب نفس الاقتراب فإن أهم مظاهر الفشل تتمثل في التعامل مع التنوع الداخلي في حرمان مشاركة عادلة وفاعلة في السلطة، مما عرقل عملية إثراء الاندماج الوطني والتي لا تمس السيادة بل تضفي عليها قدرا كبيرا من الشعور بالانتماء .كما فشلت حكومة جنوب السودان في ترسيخ مسألة التسامح والاستيعاب للتنوع الموجود ضمن مكوناتها الثقافية، فضلا عن ذلك، لم تعمل حكومة جنوب السودان على تحقيق تنمية عادلة بكل تنوعاتها، فالتنمية واحدة من ركائز نجاح فكرة الاندماج الوطني، دون إغفال أهمية الانصهار الثقافي إذ يعد مقدمة ضرورية للاندماج الخلاق في كافة المجالات.وتحقيق الاندماج الوطني بالشكل الذي لا يؤثر على ما تمتلكه كل جماعة من خصوصية ثقافية، تحافظ عليها، وتجعلها تشعر بالأمان والطمأنينة في إطار وحدة الأرض والشعب.

---

[1] - oystein H. Rolandsen," Another civil war in South Sudan: the failure of Guerrilla Government?," ***Journal of Eastern African Studies***, vol. 9 , n. 1 ,(jan .2015),p.(164-174)

[2]– لام أكول أجاوين ، " دولة جنوب السودان :مسار البناء وتحديات الواقع ، " ***تقرير الجزيرة لدراسات*** (فيفري 2014) ، ص ص (.2–9).

الفرع الثاني : النزاعات الاجتماعية وتأثيرها على عملية بناء الدولة

تعد النزاعات والحروب الأهلية ذات البعد الاثني ظاهرة مجتمعية تعصف بجميع مكونات المجتمع؛ مما جعل نتائجها شاملة لجميع مكونات المجتمع سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا، وفي جنوب السودان لا زالت القبلية هي الأساس في تكوين المجتمع، يؤدي هذا التعدد القبلي إلى اشتباكات عنيفة و أزمات اجتماعية، فقد أصدرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقرير عن تصاعد الاشتباكات بين الجماعات العرقية فما بين ديسمبر 2011 وجانفي 2012، نفذت من خلالها حوالي 6000 و 8000 مقاتل مسلح نحو 21 هجمة ومن بين عواقب هذه الاشتباكات إحراق القرى وتدمير القطاع الخاص والممتلكات العامة وزيادة في عدد الأشخاص المتشردين واللاجئين الذين يطلبون اللجوء إلى الدول المجاورة .[1]

أولا : طبيعة وسمات النزاع القبلي بجنوب السودان

يعد الوصف الدقيق لواقع الظاهرة من حيث عناصرها وديناميكياتها هو المدخل الأول لتحليلها وتفسيرها والتحكم فيها، وتنبئ المؤشرات جميعا بأن النزاع في دولة جنوب السودان الناشئة شديد التعقيد، وهو ما يتطلب التعرف على طبيعة هذا النزاع وسماته .

يعبّر النزاع عموما عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح. فيعرّف على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد – سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر –تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك،[2]وكما هو معروف فإن لكل مجتمع أو دولة خصوصيته في أسباب ونوعية النزاعات القبلية، وذلك وفقا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وكيفية تطور المجتمع.

---

[1] - Lukong Stella SHulika and Nwabufo Okeke Uzodika ,"Inter – Ethnic Conflict in South Sudan : a Challenge to Peace ," ***Conflicts Tends*** ,p p (.24-30), availble from :https://www.chathamhouse.org (18.01.2019).

[2] – داورتي جيمس بالتسغراف ، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***،(ترجمة عبد الحي)(الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص .140.

تندرج النزاعات القبلية بجنوب السودان ضمن ما يعرف بالنزاعات المعاصرة، أو كما تسميه"**ماري كلدور**" **Mary Kaldor** بالحروب الجديدة، أو كما يطلق عليها "**إدوارد أزار**" **Edward Azar** إسم النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد أو النزاعات المستعصية، والتي تنطوي على العلاقات الإجتماعية التنافسية التي تنتشر وتمتد عبر الزمن، وتنطوي على نظرة وتفاعلات عدائية والعمل العسكري في بعض الأحيان، وتتميز بكونها بأنها شديدة ومعقدة في كثير من الأحيان، لذلك يصعب التعامل معها وتتميز بتفشي عمليات العنف المتفرقة.[1]

ويجادل مجموعة من الباحثين من بينهم **Benjamin Gdron**، بأن خصائص هذه النزاعات ومن ضمنها نزاعات جنوب السودان هي:

- **الإستمرارية والعنف:**

يتميز هذا النوع من النزاعات بحدوث أعمال عنف متقطعة بين أطراف غير حكومية وأي كيان آخر لمدة زمنية طويلة، تجعل من النزاعجزءا لا يتجزأ من تركيبة المجتمع .يمكن لأسباب النزاعأن تتغير عبر الزمن لكنها تبقى غير قابلة للتنازل؛ فشعب جنوب السودان الذي عاش عقودا متتالية في عداء وقتال، بالرغم من الانفصال وتحقيق أهدافه بتكوين دولة مستقلة، إلا أنه لم يستطع أن يتخلص من الميول القتالية والعدوانية، لينتقل فجأة إلى المواطنة – العيش معا– بصورة أمنة ومستقرة.

- **صعوبة التسوية:**

يتسم النزاع في جنوب السودان بصعوبة التسوية، و إيجاد توافق بين المجموعات، فهو ذات محصلة صفرية، تدور أساسا حول الاحتياجات الأساسية والقيم لبقاء الجماعات المتنازعة، فقد فشلت أغلبية اتفاقيات السلام المبرمة بين أطراف النزاع، وعرفت البلاد موجات متكررة من الاشتباكات المسلحة، بالإضافة إلى تميز النزاع بجنوب السودان بالتوظيف السياسي للجماعات القبلية من طرف أولئك الذين يشغلون مناصب قيادية في السلطة، وهو ما سمح بزيادة عسكرة الجماعات القبلية وتحول الخلافات السياسية بين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى عنف مسلح.

[1] -Ronald fisher, "cyprus: the failure of mediation and the escalation of an identity-Based Conflict to an Adversarial Impasse, " ***journal of Peace Research***, vol.38, no.3(2001),p p.(1-30).

- **ذات أضرار كبيرة ومدمرة:**

يشير **Louis Kriesberg** بأن هذه النزاعات ومنها نزاعات جنوب السودان ذات أضرار كبيرة ومدمرة وأن الأطراف المنخرطة في النزاع غير قادرة على التخلص بمفردها منه، أو حتى بمساعدة خارجية لأن التكاليف المتصورة للخروج ينظر إليها بوصفها أعلى من تكاليف البقاء فيها.

- **الطبيعة المتعددة لأوجه النزاع:**

حسب ادوارد أزار فإن هذا النمط من النزاعات يشمل مجموعة من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وهو مايبرز جليا في نزاع جنوب السودان الذي أخذ طابع صراع سياسي بين الرئيس سلفاكير ونائبه المقال رياك مشار وهو ما سيتم تحليله في الفصل الثالث من الدراسة، نفس الشيء بالنسبة للبعد الاقتصادي؛ فالنزاع في جنوب السودان هو نزاع من أجل الموارد الاقتصادية والنزاع حول المراعي ومصادر المياه.

- **تفتيت المجتمع :**

يعتبر النزاع في جنوب السودان من النزاعات المدمرة، ويحمل أثارا وخيمة على المجتمع، وهو بذلك يعمل على تعميق الفجوة بين المجموعات القبلية، ويساهم في تكريس سوء الفهم الذي يؤجج النزاع ويعرقل عملية البناء الاجتماعي.[1]

- **عسكرة النزاع:**

تسعى المجموعات القبلية في جنوب السودان على حماية مصالحها بأي ثمن، كما أن هذه الجماعات تعتمد على قدراتها الخاصة في تأمين نفسها في ظل الفراغ الأمني وغياب حماية الدولة، وهي من أجل تحقيق ذلك تتحول شيئا فشيئا وتسير بطريقة تدريجية نحو تسليح نفسها، وهو ما تشهده الجماعات القبلية بجنوب السودان ، حيث تعمل على تسليح نفسها ضد أي عدوان خارجي.

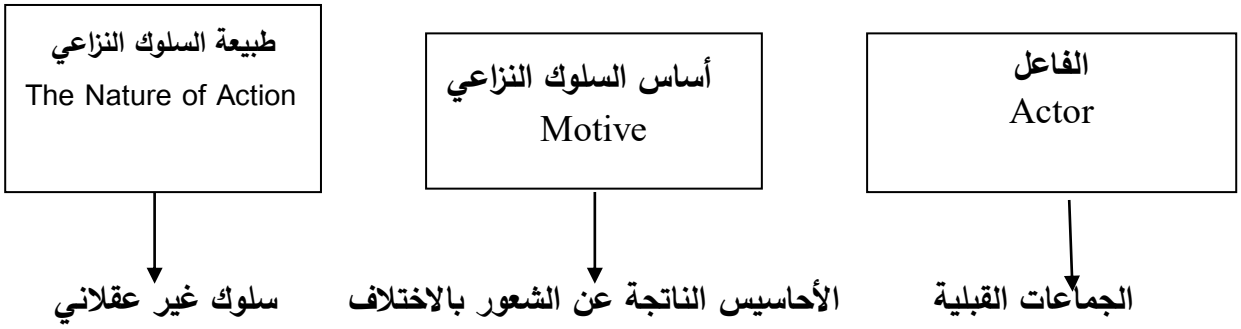
[1] - Edward Azar,***op.cit.***,p.58.

ثانيا : مصادر النزاعات القبلية في جنوب السودان

حسب نظرية النزاعات طويلة الأمد المعتمدة في الدراسة فإن المتتبع للتاريخ السياسي لإقليم جنوب السودان، يلحظ ملاحظتين أساسيتين هما :

وجود إتساقٌ من حيث الشكل و المضمون بين النزاعات القبلية بجنوب السودان من جهة، و النزعات القبلية ببقية الدول الإفريقية من جهةٍ أخرى، ثانياً كثرة النزاعات القبلية بين مكونات مجتمع جنوب السودان، وهو ما يفسر طول أمد هذه النزاعات وتعقيدها وصعوبة تسويتها.

ويمكن فهم النزاع القبلي من خلال المخطط رقم التالي :



المصدر: من إعداد الباحث.

1.احتكار السلطة

احتكار السلطة في جنوب السودان من بين الأسباب الرئيسية للنزاع في البلاد، بحيث لا يتضمن الدستور مواد واضحة وضوابط تنظم التوازن بين السلطات الثلاثة وتحد من احتكار السلطة؛ وهو ما يسهل إساءة استخدام السلطة التنفيذية، ويظهر ذلك جليا في سياسة سلفاكير الذي يتمتع بسلطات واسعة على السلطة التشريعية وسلطة الولايات وإقالة الوزراء مثل: إقالة نائب الرئيس وحكام الولايات المنتخبة والقضاة[1]، وبسبب هذه الثغرات القانونية وأحيانا غياب المراقبة القانونية لسياسة الرئيس السلطوية برزت العديد من النزاعات الداخلية على السلطة، وزادت حدتها وتفاقمت عبر التوظيف السياسي للجماعات القبلية[2].

[1] - Michelle Mendi Muita, " South Sudan Conflict Insight , " ***Institute for Peace and Security Studies*** , vol.2 ,(August 2018) ,p .3.

[2] - Wendy Isaacs-Martin, Archie Mafeje,"Political and Ethnic Identity in Violent Conflict: The Case of Central African Republic," ***South Africa : international journal of conflict and violence***, Vol. 10 (1- 2016),p p .(26-39).

2. دور السلطة التقليدية كفاعل في إدارة النزاعات بدولة جنوب السودان :

تعتبر السلطة التقليدية أحد أبرز الأجهزة الفاعلة في النظام السياسي و الإجتماعي بدولة جنوب السودان والذي تم التطرق إليه في الفصل الأول، ذلك لما لها من دور في العديد من المجالات خاصة منها الخدماتية و القضائية.

تلعب السلطة التقليدية دورا بالغا في إدارة الشؤون العامة، والفض في النزاعات القبلية بدولة جنوب السودان، وذلك طيلة السنوات الأولى لقيام الدولة، ومن بين القضايا والمسائل ذات الأهمية القصوى لعمل ونشاط السلطات والهيئات التقليدية مسألة الفصل في ملكية الأراضي، فمن المعلوم واتساقا مع ما تم التطرق إليه مسبقا في هذا المطلب، تعتبر ملكية الأرض والاستحواذ على مصادر المياه أحد أبرز وأهم أسباب النزاعات الإثنية البينية بدولة جنوب السودان، وفي هذا الإطار يبقى دور السلطات التقليدية رائدا في حسم وإنهاء النزاعات من هذا القبيل.

ومن أهم القبائل التي يمكن الاستدلال بها في هذا الشأن السلطة التقليدية لدى قبيلة الدينكا باعتبارها من القبائل الأكثر قوة ونفوذا في مجتمع جنوب السودان، والأكثر تأثيرا في صناعة وإدارة الدولة على رأس السلطة الحاكمة، ولدينكا بناء سلطوي يبدأ بشخص السلطان الذي يمثل العشيرة لدى الحكومات الإقليمية عبر مختلف الأقاليم الإدارية، أما الزعيم فيتولى المسائل الداخلية البينية ذات الصلة بالدين والمعتقد، ويتفرغ الشيوخ والعمدة إلى قضايا فض النزاعات التي قد تحدث بين أفراد القبيلة.

2.ضعف الرقابة وغياب الأمن الاجتماعي :

إن قلة نقاط الشرطة وضعف إمكانياتها ومعينات العمل فيها وكذلك عدم انتشار المحاكم في المنطقة من جانب، وبطئ إجراءات المحاكم من جانب أخر في الفصل في بعض القضايا الهامة التي تشغل الرأي العام، خاصة النزاعات القبلية وتأخير تنفيذ الأحكام، قد أضعفا من إحساس المواطنين بوجود الحكومة وسلطاتها وقدرتها على ضبط الأمن واستتبابه، الأمر الذي ساعد في انتشار بعض الجرائم وفي زيادة النزاعات القبلية وغياب الأمن الاجتماعي، ومع مرور الوقت فقدت الإدارة المحلية هيبتها باعتبارها ممثلة الحكومة[1]، وقد ترتب عن هذا الوضع عجز السلطات المحلية عن معالجة

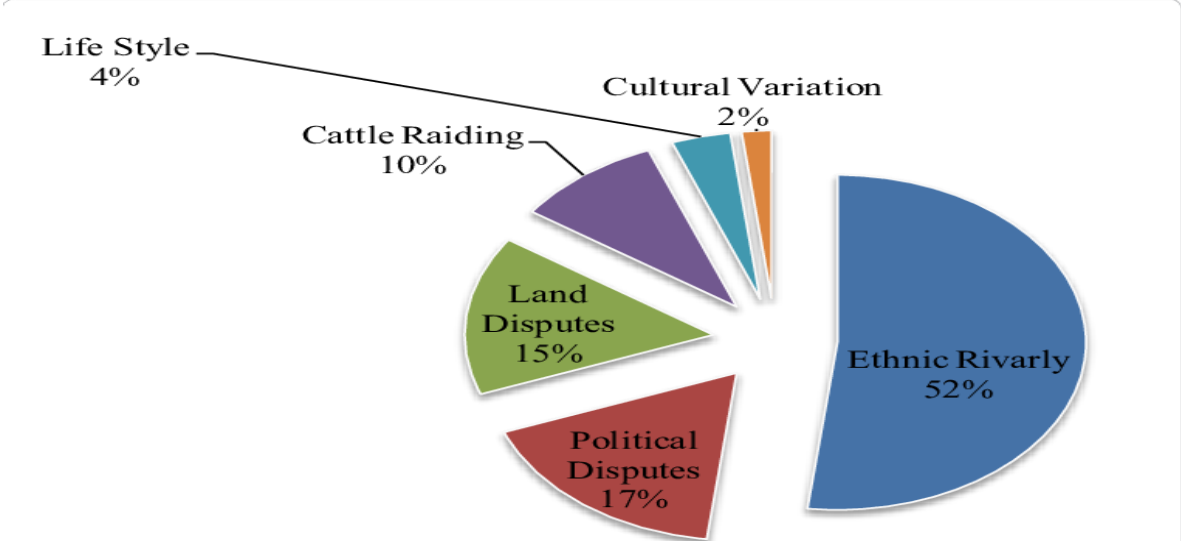
[1] – حسين جبريل القوني، ***حل نزاع ابيي من منظور دراسات السلم والنزاعات*** ،أطروحة دكتورة في دراسات السلام (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا : كلية الدراسات العليا،2017) ،ص .150

المشكلات المحلية والأزمات، بل وكانت تطلب من رحال الإدارة الأهلية استعمال مكانتهم الاجتماعية للتدخل ووقف النزاعات ووضع حلول مناسبة بالاستناد على الأعراف القبيلة السائدة بين قبائل المنطقة.

3.النزاع حول المراعي ومصادر المياه :

منذ انفصال جنوب السودان في2011؛ شهدت البلاد نزاعات قبلية داخلية، ولاسيما تلك النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية والنزاعات حول المراعي والماشية (كما هو موضح في الشكل الرقم 15) ؛ هذا النوع من النزاع الذي يقود إلى نشوب الكثير من التوتر، نظرا لكون الماشية هي المصدر الرئيسي للثروة ولضرورتها كمهور وخاصة في ولايتي جونغلي وأعالي النيل، وشكل الاستيلاء على الأراضي الخصبة والموارد في المنطقة وبدائيته أحد أسباب النزاع الدائر الآن، على الرغم من الجهود الوطنية المتعددة لتفادي قيام مثل هذه النزاعات القبلية، ووفقا للأمم المتحدة يرى مفوض شؤون اللاجئين في جنوب السودان أن هذا البلد يواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية بسبب استمرار العداء بين الطوائف وانتشار الجماعات المسلحة[1]، ونجد هذا النوع من النزاعات حتى داخل القبيلة نفسها مثل النزاع بين الدينكا (بحرالغزال) والدينكا (بور).

الشكل رقم (15): يوضح مصادر النزاعات بجنوب السودان



source: Kon K. Madut , ***op .cit.*** ,p.5.

[1] -Cook Traci ,***Building a Nation : South Sudanese Share their Thoughts on the Creation of a Seccessful State Report on Focus Group Discussions*** (Washington : National Democratic Institute for International Affairs ,2011) ,p.7.

ورثت دولة الجنوب إقليما يسود فيه النظام القبلي الإقطاعي، فحيازة الأرض لا تخضع لقوانين معلومة، كي تتعامل مع ظروف تنقل القبائل الرعوية، كما أنه للسبب ذاته لم يتح لأي تعداد سكاني أن يكون بالدقة المطلوبة نسبة إلى الكثافة السكانية العالية والتنقلات تبعاً للتغييرات البيئية. والدولة الحديثة بميراثها لشعب تتعدد إثنياته ولهجاته وعقائده، تضع كل السلطة في يد زعيم القبيلة التي تعد المكون الأساسي لمجموعة السكان.

ومن بين الأسباب التي تدخل في إطار النزاع حول ملكية الأرض، نرصد الجدل الذي ثار عقب إصدار الرّئيس لمرسومٍ رئاسي يقضي بإعادة تقسيم دولة جنوب السودان إلى 28 ولاية بدلاً من 10 ولايات، وقد كان ذلك في شهر أكتوبر 2015 [1]، وقد فسّر العديد من الباحثين القرار على اعتبار أنه ذو خلفيةٍ و دافع إثني قبلي، يهدف إلى :

- إقتطاع أراضي و أقاليم عن ملكية و سلطة بعض القبائل و تحويل ملكيتها إلى القبائل الموالية لحكمه، و التي أغلبها من الدينكا.
- تغيير ميزان القوة الجغرافي بين القبائل.

هناك إرتباط جد وثيق بين ثلاثة متغيرات أساسية عند دراسة أي نزاع قبلي حول المراعي بجنوب السودان وهي : (موسم الجفاف– البحث عن مصادر المياه – النزاع على ملكية الماشية)، وهذا ما يفسّر غالبية النزاعات القبلية بجنوب السودان[2]، فبالنظر إلى الإقتتال الإثني عقب الإنفصال سنة 2011، نجد أنّه قد إستفحل مباشرةً مع بداية موسم الجفاف بالبلاد، و الذي يمتد لمدة ثلاثة أشهر من كل سنة (ديسمبر– فيفري)، وفي هذه الفترة تزداد دائماً الخلافات القبلية فتأخذ أشكالاً عديدة، أهمها الإقتتال على مصادر المياه و عمليات نهب الماشية، مثل منطقة البحيرات، خصوصاً منطقتي جونقلي والبيبور، واللتان تُعتبران بؤرتين ملتهبتين، إضافة إلى مناطق أعالي النيل. وازداد الوضع سوءاً نتيجة انعدام سبل الاستقرار مع فقدان البنى التحتية بسبب عدم التفرغ لمشروعات التنمية.[3]

[1] - ACLED report ," conflict trends real-time analysis of african political violence ," Geneva : ***armed conflict location event data project***, no. 46(march 2016),p. 07.
[2] - SFCG Report ,South Sudan Conflict Analysis Brief Trends In Conflict Drivers, Triggers And Unifiers, ***Search For Common Ground***,2016,P .01.
[3] ***-Idem.***

4.انتشار الأسلحة :

من العوامل التي ساهمت في انتشار النزاعات القبلية بدولة جنوب السودان، هو إنتشار الأسلحة فبسبب الإنشقاقات التي حدثت داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان[1]، وكذلك عدم ثقة غالبية المواطنين في الأجهزة و الأسلاك الأمنية الحكومية، التي غالبا ما تتهم بالإنحياز القبلي في فض النزاعات، الأمر الذي ساهم بشكلٍ أو بآخر في إستفحال ظاهرة إنتشار السلاح في القبائل لحماية مصالحهم و الدفاع عنها بشكل ذات.

5.التنمية الغير متوازنة:

حسب نظرية الاحتياجات الأساسية لماسلو ونظرية الحرمان النسبي أن أحد أهم الأسباب **النزاع الاجتماعي** هو الشعور بالحرمان (التناقض بين التوقعات والإمكانيات) ، ولذلك ترى أن المسافة بين رغبات الناس والحقائق الواقعية والنتائج تؤدي إلى نوع من عدم الارتياح النفسي أو الإحباط ،فالتوزيع الغير عادل أو غير المتكافئ للثروة أو السلطة يؤديان إلى اتساع الفجوة بين التوقعات والواقع[2]، ولعل ذلك يفسر لنا النزاعات الاجتماعية التي تحدث اليوم في جنوب السودان، فالفرد الجنوبي قبل الانفصال كانت أقصى طموحاته تحقيق تنمية متعادلة من خلال توفير الخدمات بشكل عادل ودون إقصاء، ولكن بعد الانفصال اصطدم مع الواقع المتمثل في استمرار الوضع القائم، وهو ما ولد شعور بعدم الرضا والرغبة في القتال والنزاع..

6.التوظيف الخارجي للنزاعات القبلية

هذا التكوين الهيكلي لمجتمع جنوب السودان يستغل أحيانا من خارج هذه المجتمعات لزعزعة الاستقرار وكثيرا ما تتهم حكومة الشمال بذلك، إذ استخدمت هذه الأخيرة بعضا من عناصر الدينكا لخلق معارضة مسلحة ضد حكومة الجنوب، حيث يتجدد القتال بين الفصائل المختلفة من حين لأخر، كما يمثل وجود جيش الرب على حدود الدولة الجنوبية خطورة مزدوجة :

---

[1] – عبد الرحمن حسن الحاج علي، ***المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الإنفصالية في العالم الإسلامي***(القاهرة : سلسلة كتب البيان، 2010) ،ص.100.

[2] - Oliver Ransbotham, ***op.cit***.,p.85.

1. لذاته حيث يجند ميلشياته المعروفة بالعنف الدموي على الحدود الأوغندية مع جنوب السودان لعمليات من السلب والنهب تطال المواطنين الجنوبيين في المناطق المحادية لأوغندا.

2. تستخدم حكومة الشمال هذا التنظيم لزعزعة الأمن في الجنوب .

ثالثا:نماذج عن النراعات القبلية

1.نزاع الدينكا والنوير

تعتبر مناطق النوير الغربية أحد أكثر المناطق المتوترة و أقلها استقرارا، و تتصف العلاقات القبلية الداخلية بأنها الأسوأ على الإطلاق، مقارنة بالمناطق الأخرى بجنوب السودان، وهناك عدّة عوامل ساهمت في جعل المنطقة ذات أهمية قصوى، أبرزها الاكتشافات النفطية الواسعة بالمنطقة من جهة، واعتبارها أحد أهم و أكبر الأقطاب التجارية [1]على مرّ تاريخ جنوب السودان من جهةٍ أخرى، وقد أفرزت هذه الأهمية حالةً من التنافس بين مختلف الجماعات القبلية للسيطرة و الهيمنة على المنطقة واستغلالها أكثر.

بدأ الإحتكاك الفعلي بين كل من قبائل الدينكا و النوير في بدايات القرن التاسع عشر 19 بحدود سنة 1840، أين بدأت أولى موجات الهجرة الخاصة بقائل النوير من أراضيهم الأصلية في الضفة الغربية من نهر النيل، باتجاه بحر الجبل موطن قبائل الدينكا و الأنواك، وقد سعت سلطات الحكم البريطانية لإعادة توزيع و نقل النوير خارج أراضي الدينكا، عبر عقد مجموعة من اللقاءات مع القيادات التقليدية للقبيلتين، في سبيل التخفيف من حدّة النزاعات بينهما .

وكغيرها من مناطق جنوب السودان، تأثرت منطقة النوير الغربية بولاية "جونقلي jongly " بتداعيات الحرب الأهلية الثانية بالسودان (1983 – 2005) خاصة من حيث التركيبة السكانية الديموغرافية لأغلب أو كل مناطق جنوب السودان، و ذلك بفعل التنقل و النزوح بسبب الحرب التي دامت لأزيد من 20 سنة بين الشمال و الجنوب.[2]

رغم أن الدينكا والنوير ينتمون إلى الجماعات النيلية المنحدرة من أب واحد طبقا لأساطيرهم المؤسسة في هذا الشأن فضلا لاشتراكهم في جذور اللغة والأعراف وهو ما يفترض أن يؤدي إلى

[1] - Hamid Balla, A., Taha Ayouband all," Analysis Of Nine Conflicts In Sudan", ***UNICEF Report***, Khartoum(May 2003),P.19.
[2] - Hamid Balla,***op.cit***. , p .15.

وجود علاقات تعاون بين الجماعتين[1]، إلا أنهما أكثر القبائل التي عرفت صدامات وحروب؛ حيث لا زالت الكراهية متجذرة بين القبيلتين حاليا وهو ما يظهر جليا وواضحا في نزاع السلطة الذي انفجر عام 2013، ويرجع ذلك إلى:المنافسة التاريخية على الموارد والتنافس داخل حركة أنيانيا بينها وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان؛ للسيطرة على الجماعات المسلحة وبالتالي على سلطة الدولة.

و يكتسي النزاع بين قبيلتي الدينكا و النوير أهمية جد قصوى لإعتبارات عديدة منها:

- يمثل كل من الدينكا و النوير بمختلف أفرعهم القبلية الأخرى، أكبر القبائل الجنوبية على الإطلاق، سواء من حيث العدد أو النفوذ السياسي .
- المكانة السياسية النافذة لأغلب قيادات و زعامات القبيلتين في مؤسسات الحكم بالجنوب، سواء قبل الإنفصال أم بعد إقامة الدولة سنة 2011 .
- حيازة القبيلتين على أكبر الميليشيات و التنظيمات القبلية المسلحة عبر تاريخ جنوب السودان.

لم تصل حدة النزاعات بين كل من الدينكا و النوير ذروتها إلا بعد بداية تأسيس التنظيمات المسلحة للطرفين (كما هو موضح في الجدول رقم 09) ؛ التي ظهرت في بداية الثمانينات من القرن الماضي، إثر قرار تطبيق الشريعة الإسلامية على أقاليم الجنوب من قِبل الرئيس السوداني الراحل جعفر النمير سنة 1983، ومنذ تلك الفترة أصبح الطرفان يتنافسان لقيادة النضال السياسي و العسكري ضد قوات الحكومة المركزية بالشمال، و كذلك أضحت هذه التنظيمات تستخدم كأدوات في تحريك و إدارة النزاعات القبلية البينية حول قضايا عدة كملكية الأرض...

[1] –علاء الدين عبد الرزاق جنكو ، " الدينكا امتداد العرق الزنجي الحامي في الدولة السودانية ،" ***مجلة افريقيا قارتنا*** ، الع .7 (سبتمبر 2013) ، ص ص.(2–9)

الجدول رقم (09):يبيّن أهم التنظيمات العسكرية لقبائل الدينكا و النوير قبل الإنفصال

إسم التنظيم	رمز التنظيم	سنة التأسيس	التركيبة القبلية
حركة الآنيانيا الثانية	**AnyaNya 2**	**1983**	**النوير**
حركة والجيش الشعبي لتحرير السودان	**SPLM**	**1983**	**غالبية من الدينكا**
حركة والجيش الشعبي لتحرير السودان– مجموعة الناصر	**SPLM /A – nasir faction**	**1991**	**غالبية من النوير**

المصدر: جون قاي نوت يوه، ***جنوب السودان آفاق و تحديات*** (مصر : مكتبة الاسكندرية ،2000) ، ص . 132.

2.نزاع المورلي – لو النوير

في ولاية جونغلي مؤشر على مدى تشابك ديناميكيات القبيلة والسياسة في فترة مابعد اتفاقية السلام الشامل، وهو صراع طويل انفجر على شكل سلسلة من المذابح والهجمات الانتقامية عام 2009، ففي أعقاب هجمات المورلي في فيفري 2009 ردت النوير بهجمات انتقامية أسفرت عن مقتل 450 شخصا من المورلي و 300 من النوير، وثأرت المورلي في شهر أفريل بقتل 25 شخص أخر وتشريد نحو 15 ألف، كما اندلعت اشتباكات أخرى في سبتمبر 2009 قتل فيها مئات أخرون، كما استهدف فيها أيضا، أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة المحلية ومسؤولي الولاية ويتم إحراق أكواخ القرى حرقا بجانب مراكز الشرطة ومكاتب الدولة. [1]

3.نزاع لو النوير – و جيكاني النوير:

النزاع القبلي الأخر الذي يشب بين الحين والأخر هو بين لو النوير و جيكاني النوير في مقاطعة الناصر التابعة لولاية أعالي النيل، دخل اللو نوير و جيكاني في صراع مفتوح خلال الفترة 1993– 2004 في أعقاب انقسام الجيش الشعبي لتحرير السودان، لكن قلما جرت اشتباكات عنيفة بينهما في

[1] – لام أكول أجاوين ، ***مرجع سابق*** ، ص.17.

فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل حتى سنة 2009، وهناك عدة عوامل أدت إلى تدهور العلاقات بما في ذلك قيام اللو النوير بتشريد الجيكاني خلال الحرب، وهو ما أدى إلى نزاعات حول الأراضي وسلسلة من سرقات قطعان الماشية وعمليات الاختطاف[1].

ففي عام 2009 قام أفراد مسلحون من اللون وير (كثير منهم عكسريين) بقتل 17 من الجيكاني معظمهم من النساء والأطفال في هجوم انتقامي عسكري الطابع ،وفي وقت لاحق اعترضت الجيكاني قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة وهي راحلة على طول ممر نهر السوباط لتوصيل الغذاء إلى 19000 شخص من اللو المشردين ؛اشتبه أهالي الجيكاني المحليين أنها تحمل ذخائر أو أسلحة، فضلا على أنهم كانوا مستاءين من تلقى أعدائهم (اللون وير) مساعدات غذائية؛ فهجمت قوة مسلحة من الجيكاني على القوارب، مما أشعل قتالا دام ثلاثة أيام مع الجيش.

4.نزاع الدينكا ملوال و الرزيقات بقارة

تجدر الإشارة قبل البدء في تحليل طبيعة النزاع بين كل من الرزيقات بقارة و الدينكا ملوال، أن قبائل الرزيقات هي أحد القبائل العربية التي تقطن دارفور، و الذين يمتهنون نشاط رعي الأبقار مثل القبائل النيلية بجنوب السودان، و بسبب الحركة غير المنتظمة للماشية و الأبقار واتساع مجال الرعي، أثيرت العديد من النزاعات بين ملاك الماشية من جهة و المزارعين من جهة أخرى، أدت في غالب الأمر إلى حالة من الإقتتال الإثني القبلي الحاد.[2]

يعود تاريخ العلاقات القبلية التي نشأت بين قبيلتي دينكا ملوال و الرزيقات بقارة إلى فترة مملكة الفور، التي تأسست في الموضع الذي يستقر فيه الرزيقات حاليا، ومنذ تلك الفترة ظلت العلاقات بين القبيلتين في حالة عدم إستقرار، و في فترة المملكة الدارفورية لم تكن هناك علاقات منتظمة بين القبيلتين، و لكن على المستوى النظري، كانت مملكة الفور تتظاهر بتبعية منطقة شمال بحر الغزال للأراضي الواقعة تحت سيطرتها.[3]

---

[1] –جونيونغ ، ***مرجع سابق*** ، ص.25.

[2] – ضيو مطوك، ***سياسة التمييز الإثني في السودان : مبررات فصل جنوب السودان***، تر: مهدي محمد السيد، جمال طه غلاب(الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية، 2010) ،ص. 39.

[3] -abdel ghaffar M.Ahmed, ***management of crises in the sudan*** (Khartoum : university of Khartoum press, 1989), p. 65.

يرجع الكثير من الباحثين السبب الرئيسي للنزاعات التاريخية بين كل من الدينكا ملوال و الرزيقات بقارة، إلى التنافس على الموارد الطبيعية و مصادر المياه، وكذا التنازع على أماكن المراعي و الصيد بشقيه البري و البحري، وتختلف وجهات النظر بين أفراد القبيلتين في تقديرهم لأسباب النزاع .

الجدول رقم (10) : يوضح آراء أفراد قبيلتي الدينكا ملوال و الرزيقات بقارة حول أسباب النزاع

أراء القبيلتين	التنافس على الموارد الرعوية	الفروق العرقية و الدينية	السياسة و الصراع على الحدود	أسباب أخرى
آراء أفراد الدينكا ملوال	24%	17%	48 %	11 %
آراء أفراد الرزيقات بقارة	48%	19%	27 %	6 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في : ضيوك مطوك، ***مرجع سابق*** ،ص .45.

وما يمكن ملاحظته هو أن هناك إختلاف جد كبير بين أفراد القبيلتين في تقدير الأسباب الفعلية للنزاعات القبلية فيما بينهما، ففيما كان توجه أفراد قبيلة الرزيقات بقارة إلى إعتبار التنافس على الموارد الطبيعية هو السبب الرئيسي للنزاع، كان توجه الدينكا ملوال باتجاه اعتبار العامل السياسي و النزاع على الحدود هو محرك النزاع، في حين يرجع أخرون أنها نزاعات مفتعلة سياسياً الهدف منها أخذ الذريعة لتسليح أفراد هذه القبائل و عسكرتها، بغية توظيف القبيلة كأداة للضغط السياسي على الحكومة المركزية.[1]

نزاع قبيلتي المنداري و الباري:

تنتمي قبيلتي الباري و المنداري إلى عائلة القبائل السودانية الغربية، و هو الجزء الثالث من قبائل جنوب السودان، إلى جانب القبائل النيلية و النيلية الحامية، و غالباً ما تشترك القبائل السودانية الغربية في مباشرة نشاط الزراعة، الأمر الذي قد يكون سبباً في التصادم و تعارض المصالح فيما بينها .

[1] – abdel ghaffar M.Ahmed, ***op.cit***., p p.(66-67).

إنّ المتتبع لتاريخ العلاقات بين كل من قبائل المنداري والباري بجنوب السودان، يدرك طبيعة العلاقات الهشة فيما بينهما من جهة، و كثرة محطات النزاع المتكرر قبل و بعد قيام دولة جنوب السودان، و هذا لأسبابٍ عديدة، وقد يكون عامل الأرض و ملكيتها أهم الأسباب على الإطلاق وفق العديد من الدراسات .لقد لعبت الحرب الأهلية الثانية بالسودان (1983-2005) دوراً كبيراً في تغيير التركيبة الديموغرافية لإقليم الجنوب، وذلك من خلال التأثير على توزع مختلف القبائل عبر الأقاليم لأسباب عديدة أهمها البحث عن الأماكن الأكثر أمناً من الحرب، إلا أنّ هذه التحولات تسببت في صدامات عديدة بين القبائل و نزاعات حول الأحقية في ملكية الأرض واستغلالها، وهي نفس المعضلة التي ميزت طبيعة النزاع بين المنداري و الباري في منطقة Terkeka الواقعة بمحاذاة جوبا.[1]

بدأت مجريات النزاع بين القبيلتين عقب إستيلاء حركة الإنقاذ على مقاليد الحكم بالسودان عن طريق إنقلابٍ عسكري سنة 1989، وهي ذات السلطات التي أقرّت فيما بعد تقسيما إدارياً جديدا قسم البلاد إلى 26 ولاية سنة 1994، هذا التقسيم الذي غير في الحدود الفاصلة بين القبائل في البلاد ككل بما فيها إقليم جنوب السودان، أين تمّ إقتطاع إقليم mongala و جزء من إقليم terkeka الواقعين تاريخياً تحت سيطرة قبائل الباري،[2] و ضمهما إل مناطق حكم و سيطرة قبائل المنداري، الذين أصبحوا أصحاب الأغلبية بعض إعادة التقسيم الإداري في الإقليم، و من جهةٍ أخرى مُنح حكم إقليم وسط الإستوائية الذي يضم الإقليمين سابقي الذكر إلى حاكم من قبيلة المنداري، وكانت هذه الخطوات بمثابة شرارة بداية النزاع فيما بين القبيلتين حول قضايا عدّة، أهمها عدم العدل في تقسيم ومنح الأراضي الزراعية بين أفراد القبيلتين.

رابعا: تأثير النزاعات القبلية على عملية بناء الدولة

إن ظاهرة النزاعات القبلية بجنوب السودان ظاهرة مزمنة و تكاد تكون أبدية، وهي غير مرتبطة بمتغير واحد ووحيد، فحتى في فترات السلام و الإستقرار السياسي تنبعث العديد من النزاعات القبلية التي ترتبط بالتنوع القبلي والعرقي الذي يتميز به مجتمع جنوب السودان، وهو ما انعكس سلبا على عملية الاندماج الوطني، إذ يمثل المفهوم القبلي منهج التعامل في المجتمع الجنوبي؛ ولعل ذلك ما

[1] -Paul Wani Gore,"The overlooked role of elites in African grassroots conflicts: A case study of the Dinka-Mundari-Bari conflict in Southern Sudan," ***Assisting regional universities in Sudan and South Sudan***, 2014, p. 13.

[2] - Paul Wani Gore,***op.cit***., p .14.

جعل جنوب السودان دولة غير مستقرة وتعاني من الانقسامات، فالكل يرغب في الحكم على الرغم من عدم وجود كفاءات تساعد في بناء مشروع الدولة المدنية . ففشل الدولة في التعامل مع التنوع الداخلي على أساس الدين والقبيلة والمنطقة وصياغة هوية وطنية مستمدة من العناصر المشتركة بين الجماعات المنضوية تحت مظلة الدولة، يجعل من الصعوبة خلق هوية وطنية موحدة قادرة على إدماج الجماعات القبلية والدينية في بوتقة واحده.

إن مشاكل الهوية التي تعاني منها جنوب السودان، تساهم إلى حد كبير في تنمية الدوافع النفسية للنزاعات الاجتماعية، فإذا لم يتم معالجة هذه المشاكل، فإن العنف سيترسخ في هوية الفرد، الجماعة والمجتمع ككل، لأن الأفراد المنخرطين في النزاع سيبدؤون بتعريف أنفسهم من خلال النزاع؛ فالأحداث التي قد تهدد جماعة أو مجتمعا ما ستولد تضامنا غير مسبوق بين الأفراد، وبما أن الحفاظ على هذه الهوية واسترجاعها قد يستغرق وقتا، فإن العنف المرافق لهاته المرحلة قد يصبح عاملا مساعدا على فشل عملية بناء الدولة .ويمكن للعنف أن يأتي في شكل دفاع عن النفس، عن الممتلكات وعن الهوية . هذا النوع من العنف عادة ما يدوم لمدة أطول، ما قد يؤدي إلى ترسيخه في هوية الأفراد جراء التأثير الاجتماعي، وحتى إذا ما أوشك النزاع على الانتهاء، فإن فئة معينة ستجد نفسها من دون هوية، هوية بنيت على النزاع والعنف .وبالتالي، فإن هذه الفئة ستعمل كل ما بوسعها حتى تضمن استمرار العنف فأزمة الهوية تعتبر أداة من أدوات الدفاع عن طريق العنف.

الفرع الثالث : أزمة المواطنة بين معضلة الانتماء ومناطق التماس الاجتماعي

منذ قيام دولة جنوب السودان سنة 2011، طفت إلى سطح النقاش السياسي العديد من القضايا و المسائل ذات الصلة بإدارة الدولة الجديدة، حيث أن الانفصال لم يحسم سوى وجه واحد من الوجوه المتشابكة بين شطري السودان؛ فثمة قضايا عالقة لم يتم حسمها بعد، منها ما يعرف ب " قضايا ما بعد الاستفتاء" أو " القضايا المصيرية " وهي عشر قضايا، كان قانون الاستفتاء على حق تقرير المصير الذي تم إقراره في نهاية ديسمبر 2009 قد نص على وجوب الوصول إلى اتفاقيات بشأنها في حالة اختيار الجنوبيين الانفصال هذه القضايا هي : الجنسية، العملة، الخدمة العامة، وضع وحدات مشتركة ومدمجة للأمن الوطني والمخابرات، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الأصول والديون، حقول النفط وإنتاجه وترحيله وتصديره، العقود البيئية في حقول النفط، المياه، الملكية، و لقد تصدّت

معضلة الإنتماءات الإثنية المختلفة و حقوق الأقليات بالبلاد مجالاً أوسع، مقارنة بغيرها من القضايا و المواضيع .

ومن خلال هذا المطلب ستتطرق الدراسة إلى جزئيات أزمة المواطنة ذات الأهمية المفصلية و البالغة، وهي بمثابة أزمات تفاقمت منذ تاريخ الإنفصال واستمرت إلى يومنا هذا، بدءا بالتحليل في قضيتي الجنسية و المواطنة، باعتبارهما أحد الحقوق و القيم القانونية السياسية، التي حرم منها قطاع كبير من الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع بدولة جنوب السودان.

أولا: واقع الجنسية و المواطنة بدولة جنوب السودان

لقد مثّلت كلا من الجنسية و المواطنة أحد المواضيع الحساسة و الشّائكة ليس فقط بالنسبة إلى حكومة جنوب السودان، بل أيضاً بالنسبة لحكومة السودان بالخرطوم، فبالرغم من معالجة موضوعي الجنسية و المواطنة في بنود اتفاقية السلام سنة 2005، إلا أن الإتفاقية لم تتمكن من حل الموضوع بشكلٍ نهائي، ما ترتب عنه معاناة قطاعات كبيرة من شعبي الدولتين من مشكلة ما يعرف بـ "عديمي الإنتماء و الجنسية" أو Statelessness، والتي تنتج بسبب العديد من العوامل منها: الحروب والصراعات الأهلية، النزوح القسري، وقد عرّفت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR الشخص عديم الانتماء على أنه: "الشخص الذي لا يعتبر مواطناً لأية دولة"، أي هو الشخص الذي لا يملك جنسية أية دولة، وهذه الحالات قد تكون من الميلاد أي يولد بصفة عديم الجنسية، أو يصبح عديم الجنسية نتيجة لأسباب وظروف عديدة.[1]

بالنسبة لدولة جنوب السودان، تمّ تنظيم شؤون الجنسية في القانون الصادر في 07 جويلية سنة 2011[2]؛ فوفق القانون تمُنح الجنسية بالميلاد لكل شخص تتوفر فيه الشروط التالية :

- أن يكون والديه أو أحد أجداده قد ولدوا بجنوب السودان
- تمُنح الجنسية بالميلاد لكل شخص ينتمي لأحد المجموعات الإثنية الأصلية بجنوب السودان.

في جنوب السودان كل شخص يعتبر « جنوب سوداني » يجب أن يثبت بالآتي :

[1] - UNHCR., Understanding Statelessness, available from:: http://www.unhcr.org/stateless-people.html, January 2017., consulted on :12/12/2020.
[2] - Republic of south sudan, The Nationalityact, juba : the Ministry of Justice 7th July 2011, chapter 3 article 8 , p. 07.

- إقامته الشخصية بشكل عادي وغير مؤقت بجنوب السودان منذ 01 يناير 1956.
- إقامة أحد والديه أو أجداده بجنوب السودان بشكل عادي وغير مؤقت منذ 1956.
- تمنح الجنسية بالميلاد لكل شخص يثبت ميلاده بأراضي دولة جنوب السودان بعد تاريخ إقرار هذا القانون.

بالنظر لقانون الجنسية بدولة جنوب السودان، فإننا نلاحظ الإعتماد على طريقة الربط بين معياريين أساسيين هما : العائلة و العلاقات الأسرية من جهة، و المكون القبلي من جهةٍ أخرى، فعامل الإنتماء الإثني أعتبر من بين أهم العوامل في إقرار أو أهلية الشخص إلى حيازته على الجنسية بدولة جنوب السودان [1]، و هنا يطرح تساؤل رئيسي هو : كيف يتم تحديد معيار تصنيف أصل الجماعة الإثنية إن كانت من جنوب السودان أم لا ؟ خاصة و أن غالبيتها تشهد تداخلاً مع دولٍ أخرى مثل : السودان، كينيا، أوغندا ... وهذا ما مثّل عائقاً بالنسبة للعديد من الجماعات الإثنية في سبيل الحصول على جنسية دولة جنوب السودان، على غرار وضعية قبائل المسيرية بإقليم أبيي.

فنتيجة للضبابية وعدم الوضوح الذي تميزت به البنود الخاصة بتحديد الوضعية القانونية للأشخاص الشماليين المقيمين بالجنوب من جهة والجنوبيين القاطنين بالشمال، إضافة لعدم الدقة في تحديد مفهوم الجنوبي الذي له الحق في التصويت في استفتاء تقرير المصير، كلها عوامل أسهمت في وضع فئات كبيرة من مواطني الدولتين ضمن تصنيف الأشخاص « عديمي الانتماء والجنسية »، والتي بمقتضاها تم تجريدهم من حقوقهم على رأسها الحقوق الأساسية الخاصة بالفرد (حق الملكية، حق العمل، حق التنقل وحق الإقامة).[2]

[1] - Mike sanderson , "Statelessness and mass expulsion in sudan: a Reassessment of the international law," ***Northwestern journal of international human rights*** , Vol .12 (Winter 2014),p p .(75-114).

[2] - Debay, Tadesse," *Post-Independence South Sudan: The challenges ahead*," ***ISPI working paper***, No 46(FEBRUARY 2012), P. 9.

وقد بلغ عدد الأشخاص عديمي الإنتماء و الجنسية بدولة جنوب السودان سنة 2011، حوالي 4.000 شخص من بين العائدين من السودان (الشمالي)، و هذا العدد في إزدياد منذ ذلك الحين خاصة بعد بداية تطبيق قانون الجنسية (جويلية 2011[1])

كما سجّل مركز **المجتمع المفتوح للدراسات بدول شرق إفريقياOSI** ، بعض الحالات التي حُرِم منها قطاع كبير من شعب جنوب السودان من حقّه في المواطنة، وأغلب هذه الحالات نتجت جرّاء أسباب عديدة منها :

- الفترة الطويلة التي استغرقتها الحرب الأهلية بالسودان بين الشمال والجنوب (1983-2005) والتي خلّفت آلاف لحالات من التهجير القسري من أماكن العيش الأصلية.
- الشروط الإلزامية التي فرضتها اتفاقية السلام الشامل والتي بمقتضاها تم إجبار كلا من حكومتي السودان وجنوب السودان بعدم السماح لأي شخص بتغيير جنسيته طوال الفترة الانتقالية والتي دامت ما بين 2005 إلى 2011.
- السياسات الانفرادية أحادية الجانب التي اتخذتها كل من الحكموتين بجنوب السودان والسودان، فيما يخص استصدار قوانين الجنسية عقب انفصال الجنوب سنة 2011 دون أدنى تنسيق يذكر، ساهم في معاناة العديد من الجماعات الإثنية بالبلدين من عدم تمتعهم من حقوق المواطنة بالمطلق، وتصنيفهم في خانة الأشخاص منعدمي الإنتماء والجنسية [2].

ومن بين الجماعات الإثنية الأكثر تأثرا نذكر الحالات التالية :

1.الجماعات الاثنية الجنوبية المقيمة بالشمال: باعتبار إقامتهم الطويلة الدائمة بالشمال.

2. الجماعات الإثنية المقيمة بخطوط التماس بين الدولتين : وهي في غالبيتها قبائل منتشرة ما بين إقليم دارفور الواقع غربي السودان الشمالي، وغرب إقليم ولاية بحر الغزال بجنوب السودان، ولم يعاجل دستور الدولتين هذه الحالات بالمطلق فيما يخص حقهم في المواطنة والجنسية.

---

[1] - Mike Sanderson, " Key Threats of Statelessness in the Post-Secession Sudanese and South Sudanese Nationality Regimes ," ***Tilburg Law Review*** ,VOL.19 (2014) , p p.(236-247)

[2] –محمد الأمين بن عودة ،"واقع حق المواطنة والجنسية في ظلّ التعددية الإثنية بدولة جنوب السودان ،" ***مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*** ، الع.12 (جوان 2017) ، ص ص .(183-201)

3.أفراد القبائل العربية الرعوية بجنوب السودان: يقطن جنوب السودان مجموعة من القبائل العربية الرعوية على مرّ التاريخ، وحبكم المهنة التي يزاولونها ونمط حياتهم و تواجدوا بإقليم جنوب السودان منذ القدم، من أهم هذه الجماعات نجدد قبائل الرفاعة Rufaa، الذين يقطنون حالياً بوالية أعالي النيل بجنوب السودان، ولقد تمّ عزل هذه الجماعات منذ البداية، حين تم إقصاؤهم من عملية التصويت على تقرير المصير لشعب جنوب السودان سنة 2011، باعتبارهم ليسوا من أفراد شعب الجنوب، وغير مؤهلين في المستقبل لنيل الجنسية و التمتع بحقوق المواطنة.[1]

4.**النازحين من إقليم دارفور:** ظلّت هجرات السكان ما بين إقليمي جنوب السودان ودارفور مستمرة منذ القدم، وزادت كثافة الهجرة منذ سنة 2003 مع بداية بوادر النزاع بإقليم دارفور بين الحكومة المركزية وبعض الجماعات المحلية المسلحة، و وصل عدد النازحين من دارفور بالجنوب حوالي 03 ملايين شخص[2]، وهذا القطاع الهائل من السكان لا يتمتع في غالبيته بحق الجنسية والمواطنة بجنوب السودان، مع استمرار رفض أغلبهم العودة لإقليم دارفور بسبب الوضع الأمني غير المستقر.

ثانيا : منطقة أبيي و معضلة الإنتماء

يحتل إقليم **أبيي Abyie** مكانة جدٌّ مهمة في قضية جنوب السودان و علاقاته بدولة السودان، فالإقليم هو أحد المناطق المتنازع عليها بين الدولتين، و أكثر المحددات المتحكمة في ترسيم الحدود السياسية بين الكيانين، وبالنظر إلى التطورات التاريخية في علاقات البلدين نجد بأن الإقليم يكتسب أهمية قصوى لأسبابٍ عديدة، لذلك إستوجب إفراد بروتوكول خاص، يتم فيه توضيح طريقة الفصل في تحديد الطرف صاحب الأحقية في السيادة على الإقليم.

1.التعريف بإقليم أبيي:

من حيث الموقع تقع منطقة أبيي بين كردفان ومنطقة بحر الغزال، وهي بمثابة جسر يربط بين دولتي السودان و جنوب السودان، و تمثل ما نسبته 01 %من إجمالي المساحة الكلية للسودان، و حوالي 03%من مساحة دولة جنوب السودان، و بذلك تقدّر مساحة أبيي بحوالي 10480 كلم^2 (كما

[1] –مصطفى بشراوي،"تعقيدات التشابك الإثنو– قبلي وأزمات ما بعد الانفصال(دولتي السودان و جنوب السودان أنموذجا)،" ***مجلة الألف للغات ووسائل الإعلام والشركات*** ، الم.4 ،الع.7(نوفمبر2020) ، ص ص .(365–387)

[2]- Lucy Hovil ," Darfurians in South Sudan: Negotiating belonging in two Sudans, "***The International Refugee Rights Initiative*** ,Uganda, 2005,p .12.

هو موضح في الخريطة رقم 3) ، يعيش في الجزء الجنوبي من المنطقة مزيج من القبائل الأفريقية، وأكبرها دينكا نقوك*، وفي الجزء الشمالي تقطن القبائل العربية، وأكبرها قبيلة المسيرية* وجميع المجموعات القبلية في المنطقة تمتلك ثروة حيوانية ضخمة وكانت تتحرك شمالا وجنوبا بحثا عن الرعي في فصول الجفاف، وهو ما كان سببا للاحتكاكات المزمنة بين هذه القبائل التي كانت غالبا ما تحل عبر جلسات التفاوض والصلح بين زعماء هذه القبائل وحكمائهم، ويدعي كل من المسيرية والدينكا نقوك سيادته التاريخية على المنطقة ويصف الآخرين بالغرباء.[1]

الخريطة رقم (3) : توضح منطقة أبيي



المصدر :https://ultrasudan.ultrasawt.com

بالإضافة إلى الموارد الموجودة على سطح الأرض، من غطاء نباتي ومصادر مياه، وثروة حيوانية، نجد أن أغلب حقول البترول المكتشفة في السودان عام 1980 تقع في هذه المنطقة، فالمنطقة تغطي

* الدينكا نقوك :فرع من قبيلة الدينكا النيلية ،أكبر القبائل في جنوب السودان .

* * قبائل المسيرية : قبيلة عربية الأصل ترعى الأبقار بصفة أساسية وهي مرتحلة لفترة من 6 إلي 8 شهور في العام وفقا لظروف الامطار وتوفر المياه والعشب وغيرها .

[1] – داسي سفيان، " سبل إرساء السلام بين السودان ودولة جنوب السودان في ظل نزاعات الحدود السياسية القائمة ، " ***مجلة أكاديميا***، الع.6 (جوان 2017) ، ص ص .83-109.

ثلثي حقول النفط المكتشفة في السودان، والتي تبدأ بحقل شارف وأبو جابرة شرقاً منتهية غرباً بحقول هجليج وبليلة[1].(كما هو موضح في الجدول رقم 11)

الجدول رقم (11): يوضح نسبة إنتاج النفط في بعض حقول أبيي 2004 – 2009 الوحدة برميل/اليوم

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حقل بامبو	16300	14600	12800	11300	10100	9200
حقل هجليج	35200	23200	24500	19900	17200	15100

المصدر: محمد ابراهيم ناجي الشباني ،***مرجع سابق***،ص. 79.

2. الجدل حول الأحقية بملكية إقليم أبيي بين السودان و جنوب السودان

ونتيجة لأهمية المنطقة، تحول النزاع بين المسيرية ودينكا نقوك إلى نزاع بين السودان وجنوب السودان، إذ تعتبرها المسيرية وحكومات الخرطوم المتعاقبة جزءا من شمال السودان، في حين تصر دينكا نقوك ومن خلفها الحركة الشعبية لتحرير السودان أن أبيي كانت تابعة للجنوب قبل عام 1905[2]، ولكنها ضمت من قبل الحاكم العام البريطاني لشمال مديرية كردفان بقرار إداري، أما الحكومة المركزية في الشمال فتقول أن أبيي هي منطقة تمازج بين القبائل العربية والأفريقية، نافية كونها لطرف أخر وتأثرت المنطقة وقبائلها بشكل مباشر من جراء الحرب الأهلية الطويلة في السودان.

بالنسبة للوضعية القانونية للإقليم، فإنه ووفق البروتوكول الخاص بمنطقة أبيي، عند انتهاء الفترة الإنتقالية الخاصة بـ اتفاقية السلام سنة 2011 يجرى إستفتاء منفصل لسكان الإقليم بالتزامن مع إستفتاء جنوب السودان، يستفتى فيه المواطنين على الخيارين التاليين : إما أن تحتفظ أبيي بوضع إداري خاص بالشمال أو تكون جزءاً من ولاية بحر الغزال الجنوبية، و يتم أيضاً تكوين لجان لتحديد

---

[1] – هاني رسلان،"أبعاد النزاع حول منطقة أبيي،" ***السياسة الدولية***، الع.156 ،الم. 39 (أبريل 2004)، ص ص 165-180.

[2] – جوشر اكريز ، ***خلق الوقائع على الأرض :ديناميكيات الصراع في أبيي*** (جنيف :المعهد العالي للدراسات الدولية ، ط.1 ، 2011) ،ص.7.

حدود المنطقة، وتحديد من لهم الحق في التصويت[1]، وقد أدى هذا الاتفاق إلى اضطراب وقلق كبير لدى المسيرية الذين باتو يشعرون بالضغط البيئي والاجتماعي والاقتصادية ،نظرا لتقلص أراضي الرعي والشعور بمزيد من التهميش.

وبعد عقد اتفاق تقاسم الثروة عام 2004، شرعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية بعقد اتفاقية تسوية النزاع في أبيي، لكن هذا الموضوع لم يتم حسمه حتى في اتفاقية السلام فسرعان ما برزت مشكلة أبيي كسبب للتوتر بين الطرفين وذلك لإصرار كل طرف لضم هذه المنطقة إلى حدوده، ونظرا لهذه الصعوبات التي واجهتها الأطراف المتعاقدة على اتفاقية نيفاشا تطلب الأمر عقد برتوكول خاص بقضية أبيي ضمن السلام الشامل، وبموجبه حصلت أبيي على وضع إداري خاص تحت اشراف مؤسسة الرئاسة السودانية ، وكان من أهم بنود هذه الاتفاقية[2] :

البند 1.3: دون المساس بمواد اتفاقية تقاسم الثروة، يتم تقسيم صافي عائدات النفط أبيي خلال الفترة الانتقالية على النحو التالي:

- 50 بالمئة من العائدات إلى الحكومة القومية.
- 42 بالمئة من العائدات إلى حكومة جنوب السودان.
- 2 بالمئة إلى دينكا نقوك.
- 2 بالمئة إلى الكردفان.
- 2 بالمئة لقبائل المسيرية.

وتم تشكيل لجنة خبراء ترسيم الحدود في المنطقة بحسب البند الثامن، إلا أن الحكومة السودانية رفضت التقرير الصادر عن هذه اللجنة، واعتبرته غير قانوني بسبب عدم وجود الأدلة الكافية لطريقة رسم الحدود، وبعد صراع سياسي عسكري بين أطراف النزاع لمدة ثلاثة سنوات (الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السوداني) تم توقيع ما يعرف ب " خارطة طريق أبيي" في 7 جوان 2008؛ وبموجبه تم إحالة ملف أبيي إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي التي أصدرت سنة 2009 قرار تقليص مساحة أبيي؛إذ تم إعادة حقول "هجليج " و" بامبو" لشمال السودان، واعتبر قرار التحكيم أن

[1] – بهاء الدين ، "التنوع الاثني والوحدة الوطنية في السودان ،" ***مجلة السياسة الدولية*** ،الع.176 (أفريل 2009) ، ص ص.(220–240).

[2] –حسين جبريل القوني،***مرجع سابق*** ،ص.51.

الدينكا نقوك كبرى قبائل المنطقة هم السكان الأصليون في أبيي، وهو ما رفضته قبائل المسيرية والذي اعتبرته غير ملبي لطموحاتها وهاضما لحقوقها التاريخية المشروعة. هذا بالرغم من أن سكان منطقة آبيي من قبيلة دينكا نقوك كانوا قد أجروا استفتاء في 2013.10.29، صوتوا على إثره بنسبة 98 % لصالح ضم المنطقة إلى جنوب السودان، غير أن النتيجة لم تحظى باعتراف المجتمع الإقليمي والدولي، وقد أخفقت كل الحلول في تحديد تبعية المنطقة إلى أي من الدولتين [1].

ووفق العديد من الدراسات فإن التماطل في تنفيذ ما نصّ عليه بروتوكول أبيي من قِبل الدولتين (السودان – جنوب السودان)، قد ساهم في تفاقم الوضعية القانونية لمختلف القبائل القاطنة بالإقليم[2]، وانطلاقاً من هذه النقطة تولّدت حالات أخرى جديدة من الأفراد و الجماعات عديمي الجنسية و الإنتماء، أهم هذه الجماعات نجد كل من قبائل المسيرية العربية البدوية، و قبائل الدنكا نقوك[3] Ngok Dinka، وعليه أصبح أفراد هذه الجماعات الإثنية يواجهون مشكلة مزدوجة، متمثلة في عدم التمتع بحقوق المواطنة و الجنسية سواء من قِبل السلطات السودانية الشمالية، أو السلطات الجنوبية.

وبالإضافة إلى قبائل المسيرية العربية بإقليم أبيي، نجد حالاتٍ أخرى مشابهة لبعض القبائل العربية التي فقدت و حرمت من حقوقها في التنقل – الإقامة – العمل – الملكية، من أهم هذه الجماعات نجد قبائل الرفاعة Rufaa وهي أحد القبائل العربية الرعوية، الذين يقطنون حالياً بولاية أعالي النيل بجنوب السودان، ولقد تمّ عزل هذه الجماعات منذ البداية، حين تمّ إقصاؤهم من عملية التصويت على تقرير المصير لشعب جنوب السودان سنة 2011، باعتبارهم ليسوا من أفراد شعب الجنوب، و غير مؤهلين في المستقبل لنيل الجنسية و لا التمتع بحقوق المواطنة.

وعلى صعيد المجتمع المحلي، أعرب زعيما قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية عن الرغبة في التعايش السلمي، غير أن كلا منهما يواصل توجيه اللوم إلى حكومة الآخر عن عدم تنفيذ اتفاق 20 جوان

---

[1] – مصطفى سري، "منطقة أبيي النفطية تعود إلى الواجهة يف النزاع بني الخرطوم وجوبا "، جريدة الشرق الأوسط، الع. 13188 (جانفي 2015) ، متوفر على الموقع :https://aawsat.com/home/article تاريخ الإطلاع : 12.12.2020.

[2] –هيئة الأمم المتحدة، ***تقرير خاص للأمين العام عن استعراض ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي*** " نيويورك : مجلس الأمن، 05 أفريل 2017 ، ص .4.

[3] - Bronwen Manby," International Law and the Right to a Nationality in Sudan, " Addis Ababa ;***Open Society Foundations***,2011,p.05.

2011، ويتهم كل منهما الأمم المتحدة بالتحيز للآخر، وانتقد زعماء قبيلة المسيرية المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لما اعتبروه نقصاً عاما في الدعم وكذلك لعدم الحصول على التمويل لمشاريع المياه والطرق والمشاريع الأخرى.

ثالثا :منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق

تكمن أهمية منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في أنهما تمثلان أهم بؤر الصراع ذلت صلة بمشكلة الجنوب، وذلك لوقوعهما على الشريط الحدودي الفاصل ما بين الشمال والجنوب والذي يمتد بطول 2000 كلم^2، بالإضافة لما تمتاز به المنطقتين من خصوصية بسبب التنوع في مكوناتها العرقية والدينية والثقافية والموارد الطبيعية، فضلا عن المساهمة السابقة لهاتين المنطقتين في الصراع العسكري بين الشمال والجنوب إلى جانب الحركة الشعبية، وتتمتع منطقتي (جبال النوبة والنيل الأزرق) بأهمية خاصة؛ إذ أنهما تمثلان خطا فاصلا بين الشمال والجنوب يمتد من الغرب إلى الشرق وهما لا تمثلان فاصلا جغرافيا فقط، بل هي فاصل عرقي بشري[1]، وتتميز هذه المناطق بتركيبة إثنية واجتماعية وثقافية تختلف عما هو في الشمال وعما هو في الجنوب على حد السواء.

الخريطة رقم (4) : توضح منطقة النيل الزرق ومنطقة جنوب كردفان



المصدر : https://www.alhamish.com/

وما يزيد الوضع تعقيدا في هذه المناطق هو عدم توفر البنية الأساسية وتدهور الخدمات أو انعدامها في ظل الكثير من التراكمات السلبية الناتجة عن الأخطاء السياسية ،كل هذا أدى إلى تحول هذه

[1] – عبد الوهاب البشير، "المشورة الشعبية ومستقبل العلاقة بين الشمال والجنوب ،" ***مجلة السياسة الدولية*** ، الع 183.(جانفي 2011) ، ص ص .(140–169).

المناطق بمرور الوقت إلى مناطق معزولة، وانتهت لكي تصبح منطقة مواجهة أثناء الحرب الأهلية الثانية في جنوب السودان، حيث سعت الحركة الشعبية باستمرار لتوظيف واقع المنطقة في الصراع الدائر بينها وبين الحكومة القومية بالخرطوم.

تضمن البرتوكول الخاص بجنوب كردفان والنيل الأزرق الكثير من التفاصيل التي من ضمنها؛ تم منح الحكومة 55 بالمئة من مقاعد المجلس التشريعي و 45 بالمئة للحركة الشعبية على أن يكون الحاكم في إحدى الولايتين من الحكومة وفي الولاية الثانية من الحركة الشعبية، في حين شهدت **المشورة الشعبية** الكثير من الخلافات حول مدلول وتفسيرات قانون المشورة الشعبية وذلك على مستوى الحكومة الاتحادية وكذلك على مستوى حكومتي الولايتين، الأمر الذي يوضح حجم الصعوبات والتحديات التي قد تواجه عملية الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة .

فبينما يرى حزب المؤتمر الوطني أن المشورة الشعبية[1] ما هي إلا مجرد استطلاع رأي غير ملزم باعتبار أن وضعية هذه المناطق قد سبق أن حسمت في مفاوضات نيفاشا من حيث تبعيتها الجغرافية للشمال، أما الحركة الشعبية على نقيض من ذلك ترى أن المشورة الشعبية تعني منح سكان ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق الحق في المطالبة بتقرير المصير بإعتبار أن المشورة تعني الاستفتاء .

ونظرا لعدم الاتفاق على الترتيبات الأمنية والسياسية بعد الانفصال والتوتر الذي حدث في الانتخابات التكميلية لجنوب كردفان، وانسحاب مراقبين للحركة الشعبية من مراكز الاقتراع، واتهام المؤتمر الوطنية بالتزوير في الانتخابات، أدى هذا إلى اندلاع النزاع المسلح بين الطرفان، واستمر هذا الصراع حتى تم توقيع اتفاق إطاري في أديس ابابا في 2011/6/28 ؛ وينص الإنفاق على تكوين لجنة مشتركة بمشاركة اللجنة الأفريقية لمناقشة كافة القضايا المتصلة بهذا النزاع.

[1] –**المشورة الشعبية** : هي منتوج جديد في أدبيات السياسة السودانية ، جاء في إطار اتفاقيات السلام المتعددة ،بغرض حسم النزاع في ولايتي جنوبي كردفان والنيل الأزرق، وأحد أهم أهداف المشورة الشعبية هو قياس رضا المواطنين مما تحقق من احترام حقوق الإنسان وما تيسر من نجاحات اقتصادية، وتأكيد على تحقيق تطلعات شعبي جنوب كردفان والنيل الأزرق مع التسوية النهائية لنزاع السياسي في هاتين الولايتين وغرساء السلام.

إلا أن الرئيس السوداني عمر البشير رفض هذا الاتفاق الأمر بسبب القضايا الخلافية (الترتيبات الأمنية – فتح الممرات الإنسانية) الأمر الذي قاد إلى تمرد في 2011/8/9 .[1]

طرحت الحركة الشعبية في ولاية النيل الأزرق مقترح الحكم الذاتي، وهو ما عبر عنه رئيس الحركة " مالك عقار" في ابريل 2011 إبان توليه رئاسة حكومة ولاية النيل الأزرق باعتباره حق دستوريا وقانونيا لولايته وكافة ولايات السودان، وخصوصا أن الأطراف وضعت نصب أعينها تجربة دولة جنوب السودان التي منحت حكما ذاتيا وفقا لاتفاقية " نيفاشا" مقرونا بتقرير المصير، مما يثير هاجسا للحكومة السودانية من عودة شبح الانفصال.

[1] – محمد الأمين خليفة ، ***قضية السلام والحرب في جنوب السودان*** (الخرطوم : مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2011) ، ص. 15.

الفصل الثالث:البعد السوسيو اقتصادي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان

عانى السودان منذ استقلاله 1956 من نزاعات سياسية وانقلابات عسكرية وحروب أهلية في الشرق والغرب والجنوب أثر على استقرار الدولة وعلى مشاريع التنمية في مختلف المجالات والأطراف، واستنزفت موارده الاقتصادية والبشرية وأعاقته من القيام بدوره محليا وأفريقيا ودوليا، وبعد إعلان الانفصال رسميا في9 جويلية 2011 طرحت العديد من الأسئلة بشأن المستقبل ومدى مساهمة الانفصال في صناعة الاستقرار أو إنتاج الحرب، لاسيما في ظل وجود العديد من الملفات العالقة فعندما طالب الجنوبيون بحق تقرير المصير كانوا يرغبون في أن يقرروا بحرية وضعيتهم السياسية والاقتصادية بناءا على ذالك فإن نجاح أو فشل الدولة الجديدة سيقرر بمدى تحقيق هذه التطلعات.

وعليه مثلت دراسة طبيعة نظام الحكم بدولة جنوب السودان أحد أهم المواضيع التي نالت جدلاً و نقاشا لدى الباحثين المهتمين بشأن الدولة الجديدة، فقد سبق الإنفصال حالةٌ من الترقب على الساحتين الإفريقية و الدولية حول طبيعة و نمط الحكم الذي سيتبناه الفرقاء في حكومة جنوب السودان، خاصة القائمين على السلطة إبان الفترة الإنتقالية (2005 -2011)، فإلى جانب الأمور الشكلية المؤسسية الثابتة مثل طبيعة مبدأ الفصل بين السلطات الواجب إتباعه، حظيت مواضيع أخرى ذات صلة أكثر بطبيعة النظام السياسي إهتمام متزايد مثل : طبيعة النظام الحزبي، هامش الحريات العامة....، وهو ما سوف يتم التركيز عليه في الشق الأول من هذا الفصل.

كما تعالج الدراسة في شقها الثاني من هذا الفصل دور ومكانة البعد الاقتصادي في عملية بناء الدولة، من حيث كونه قاعدة ومنطلق دافع وداعم لعملية البناء ومؤسس له في حالته الايجابية، ومن حيث أنه عائق ومثبط لعملية البناء والتطور في حالته السلبية. فلا يمكن تفسير النظام السياسي لدولة، أو لمنظومة إقليمية ما إلا بالرجوع إلى تحليل طبيعة نظامها الاقتصادي، ودرجة تقدمها والعقائد السائدة فيها، فلا يكفي الرجوع إلى النصوص الدستورية والقانونية فقط لفهمها نتيجة تشابك وترابط وتداخل كافة هذه العوامل وعملها مع بعضها في إطار نسق كامل متكامل.

المبحث الأول: البعد السياسي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان

بدأت جنوب السودان تخطوا أولى خطواتها نحو بناء دولتها المستقلة بما يحفظ لهذا الكيان وضعيته الجديدة تلك المهمة التي توقع الناس أن تتكفل بها اتفاقية السلام الشامل، فعل الرغم من أن الانفصال أوقف حربا مدمرة استمرت لعقود بين أبناء الوطن الواحد بين الشمال والجنوب، إلا أن الانفصال كان بداية لمعركة جديدة نسبة إلى هشاشة البنية السياسية وضعف العمل الحزبي وانعدام مؤسسات الدولة الحديثة وتحدي بناء خدمة مدنية فاعلة، ومؤسسات تعليمية قادرة وقضاء مؤهل وغياب مؤسسات المجتمع في ظل نقص الكادر المدرب وضعف التمويل واستمرار عسكرة الحياة لفترات طويلة.

وعليه تعالج الدراسة في هذا المبحث ضمن البعد السياسي في عملية بناء الدولة **البناء السياسي** الذي قسم بدوره إلى البناء الدستوري والبناء المؤسساتي وذلك لمعرفة البنية السياسية التي تشكل النظام السياسي في جنوب السودان وأهم القوى الفاعلة في المشهد السياسي، **وأزمات البناء السياسي** التي تشكل عائقا حقيقيا أمام عملية بناء الدولة التي تتمثل في كل من هيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ضعف العمل الحزبي والمجتمع المدني في عملية البناء، وتدخل العسكر في الحياة السياسية، كما ركزت الدراسة في هذا المبحث على نزاع السلطة و الرؤى السياسية المختلفة لإدارة الدولة من خلال استكشاف ديناميكية هذا النزاع، و تحديد أبعاده وسبر استراتيجيات أطرافه، وما يترتب عنه من تكاليف عديدة وواسعة النطاق، تمس بصفة مباشرة استقرار مؤسسات الدولة وأمنها.

المطلب الأول : البناء السياسي في جنوب السودان

يعتبر البناء السياسي لأي دولة مجموعة مؤسسات تعمل مع بعضها البعض، وبصورة تكاملية، من أجل تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع .في ذات الوقت يرى بعض المفكرين أن هنالك علاقة مباشرة بين الفاعلية والأداء السياسي من ناحية، والبناء السياسي من ناحية أخرى، وأن البناء السياسي المحكم والمتماسك هو الذي يعزز الفاعلية ويحسن الأداء السياسي وعلى العكس من ذلك فإن ضعف وترهل البناء السياسي من شأنه تقليل الفاعلية وإضعاف الأداء السياسي.

تأسست دولة جنوب السودان رسميا بعد ستة أشهر من إعلان نتائج الاستفتاء واعترفت بها أكثر من 123 دولة، وأقر أول دستور للبلاد في نفس العام على أن يكون النظام جمهوري رئاسي وبدأ العمل بالدستور الانتقالي في 9 تموز 2011 الذي يعتبر القانون الأساسي في البلاد.

وقد وسع الدستور من دائرة السلطات الرئاسية ونص على مسؤوليات الحكومة المتمثلة في: صون السلم والأمن، إعادة الإعمار والتنمية وتعزيز الحكم الراشد، ضمان حماية الحقوق وجاء فيه أن رئيس جمهورية جنوب السودان هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة والقائد العام للقوات المسلحة وجيش التحرير والقائد الأعلى للقوات الأخرى يتم انتخابه بالاقتراع العام لمدة أربة سنوات، ولدى الرئيس سلطة تعيين نائب الرئيس وسلطة تعيين عدد من المستشارين مع تحديد مهامهم كما نص الدستور على إنشاء مجلسين: المجلس التشريعي الوطني ومجلس الولايات.[1]

تختلف دولة جنوب السودان عن سائر الدول الأفريقية التي نالت الاستقلال قبلها في أنها كانت شبه مستقلة لمدة ست سنوات قبل الاستقلال الرسمي في9 تموز 2011 خلال تلك الفترة كانت حكومة جنوب السودان تتمتع بموارد مالية وسلطة سياسية إلا أنها لم تتمكن من إرساء قاعدة راسخة لدولة الجديدة، برغم من أن اتفاقية السلام الشامل كانت تهدف بنهاية الفترة الانتقالية لأن يكون جنوب السودان قد تطور ليكون على مستوى الولايات الشمالية إما لإبقاء الجنوبيين في إطار وحدة السودان في الاستفتاء على تقرير على تقرير المصير أو لإرساء أساس قوي لدولة جديدة و جاء خيارهم لصالح الانفصال عن السودان فوجد بذلك الجنوبيين أنفسهم أمام تحديات هائلة كان يمكن مواجهتها منذ 2005عندما تم تكوين حكومة جنوب السودان[2].

الفرع الأول : البناء الدستوري في جنوب السودان

تعتبر مسألة وجود مؤسسات دستورية وسياسية من خصائص ومميزات أي نظام سياسي، كما له مميزات تميزه تعود إلى الظروف المحيطة التي نشأ ويعيش فيها، ووفق الإطار العام والنظرية السياسية

[1] -Faiz , Mohammad Jamie," The Dilemma of Conflict and State building in South Sudan , " et al.(eds.), ***Building and National Identity Reconstruction in the Horn of Africa*** (The Sudd Institute of Peace.2015) , p.5.

[2] -***Ibid***., pp .7.

التي تحكم طبيعته وأهدافه، إضافة إلى المبادئ والأسس التي تبنى عليها مؤسساته، ودور وإسهام الأفراد فيه.

فالمسألة الدستورية تعتبر جوهر وأساس الحكم والحياة السياسية عامة، وبالخصوص في النظم السياسية الأوربية والغربية، فالعلاقات داخل النظام السياسي فيها تقوم على أساس الدستور الذي يعتبر مقدسًا وجب احترامه والالتزام بقواعده، مادام قد وجد لخدمة الصالح العام .يرجع هذا إلى جذور الدستور في أوربا الذي نشأ نتيجة النزاع بين الحركات الشعبية والاستبداد الملكي، وليس كونه هبة من الحاكم إلى المحكوم كما هو الحال بالنسبة لدساتير دول العالم الثالث وأفريقيا بالخصوص.[1]

وبالنظر لحالة جنوب السودان قبل التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في 9 يناير عام 2005، لا نجد أي دستور مستقل تحكم به وتدار بموجبة أجهزة حكومة جنوب السودان، ولكن بعد التوقيع على اتفاقية السلام الشامل عام 2005، نصت الاتفاقية في الفصل الثاني منه في برتكول تقسيم السلطة في الجزء الثالث منه على إنشاء حكومة جنوب السودان على أساس الحدود الجغرافية القائمة بتاريخ 1956/1/1، على أن تعمل حكومة جنوب السودان وفقا لدستور جنوب السودان الانتقالي، وتنفيذا لأحكام اتفاقية السلام الشامل كونت اللجنة الفنية لإعداد مشروع دستور جنوب السودان الانتقالي من (15) عضوا برئاسة مولانا مايكل مكوي لويث لتدار بموجبه الفترة الانتقالية.

أولا:دستور جنوب السودان المؤقت لسنة 2005

يعد دستور جنوب السودان المؤقت لسنة 2005، إحدى ثمرات اتفاقية السلام الشامل التي وقعتها حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في يناير 2005، ويعتبر هذا الدستور من أهم الوثائق الدستورية التي عرفتها تاريخ جنوب السودان الحديث، وتم تأكيد أهمية الدستور في ديباجة دستور جنوب السودان بمقوله (نحن شعب جنوب السودان بحمد الله الذي وهبنا الحكمة والإرادة لانجاز اتفاقية السلام الشامل التي وضعت حدا قاطعا لأطول نزاع في القارة الأفريقية[2])، وقد جاء اتفاقية السلام الشامل كالتزام بين الطرفان الحكومة السودانية والحركة الشعبية

[1] -سفيان فوكة ، "دور الدستور الديمقراطي في إرساء مبادئ الحكم الرشيد في العالم العربي ،" ***مجلة القانون والمجتمع*** ، م. 2 ، ع .1 (ماي 2007) ، ص ص .(190-214).

[2] -دستور جمهورية السودان الانتقالي الصادر 2005،ص.10.

لتحرير السودان آنذاك لإنهاء أطول حربا شهدتها القارة الأفريقية والتي راحت ضحيتها أكثر من مليوني ونصف سوداني .

عين في20 ايلول 2005 سلفاكير ميارديت رئيس حكومة جنوب السودان أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لجنوب السودان من (170) عضوا حسب نسب تقسيم السلطة الواردة في اتفاقية السلام الشامل وهي سبعين بالمئة من أعضاء المجلس يمثلون الحركة الشعبية لتحرير السودان و(15) في المئة يمثلون حزب المؤتمر الوطني، و خمسة عشر بالمئة يمثلون الأحزاب السياسية الجنوبية، وفي 26 ايلول 2005، افتتح المجلس التشريعي لجنوب السودان في دورة الانعقاد الأول وانتخب السيد جيمس واني ايقا أول رئيسا للمجلس التشريعي لجنوب السودان وانتخب أيضا في نفس الجلسة السيد تور دينق ميوين نائبا لرئيس المجلس ممثلا للمؤتمر الوطني .[1]

بناءا على ذلك عرض دستور جنوب السودان على وزارة العدل السودانية لإصدار شهادة الموائمة وأصدرت وزارة العدل السودانية شهادة موائمة دستور جنوب السودان مع دستور السودان بتاريخ 24 تشرين الثاني 2005، وفي 5 كانون الأول 2005 صادق ووقع الرئيس سلفاكير ميارديت رئيس حكومة جنوب السودان على دستور جنوب السودان المؤقت لسنة 2005، معلنا بذلك سريان أحكام الدستور وبداية الحياة الدستورية في جنوب السودان، ويعتبر تاريخ 5 كانون الأول من 2005، من بين التواريخ المهمة في تاريخ جنوب السودان الحديث، ففي ذلك التاريخ صدر أول دستور مكتوب في جنوب السودان، ويعد هذا السابقة الأولى من نوعها في تاريخ السودان أن يحكم السودان بدستورين وهما دستور السودان الانتقالي 2005، التي كانت تدار بها السودان، ودستور جنوب السودان 2005 التي كانت تحكم بها حكومة جنوب السودان .[2]

ويعد دستور جنوب السودان من بين الدساتير التي تم إعدادها إعدادا محكما في تناسق وتلاحم تام بين نصوصه ونصوص أحكام اتفاقية السلام الشامل ودستور السودان الانتقالي لسنة 2005، لذلك

---

[1]- دينق جون دينق سام، دساتير جنوب السودان(2005-2011) ما بين قراءة النصوص وتحليل المضمون،***المركز الإفريقي للدراسات الافريقية وحقوق الانسان*** ،متوفر على ***:***-https://www.escr net.org/ar/member/368433(2020/01/24).

[2] - ***United States Institute for Peace***," Constitution Making in Sudan and South Sudan: Constitution Making and Rule of Law in the Two Sudans," (June2013). available from: http://www.usip.org/programs/projects/constitution-making-in-sudan-and-south-sudan(27/01/2020).

امتاز الدستور بعنصري الثبات والاستقرار طيلة الفترة الانتقالية ولم يطرأ عليه أي تعديلات منذ تاريخ سريانه في عام 2005، وحتى تاريخ انتهاء العمل به في 9 يوليو 2011 ، ويتكون دستور جنوب السودان لسنة 2005 الملغي من (208) مادة مقسمة على (15) بابا، و(37) فصلا و(6) جداول ملحقة بالدستور، حيث بلغ نصيب السلطة التنفيذية (31) مادة من المواد (95 -125)، وبلغ نصيب السلطة التشريعية (38) مادة من المواد (57-94)، أما السلطة القضائية فكانت نصيبها (12) مادة اعتبارا من المواد (126-137) من الدستور، بينما نالت ولايات جنوب السودان (6) مادة من المواد (167-172) من الدستور والغرض من حساب مواد الدستور ليست في كثرة مواد كل سلطة وتفوقها على الأخر، إنما المقصود من ذلك هو توازن سلطات حكومة جنوب السودان وتعاونها مع بعضها البعض، وبمقتضى هذا الدستور انتخب أول رئيس لحكومة جنوب السودان، كما انتخب بموجب أحكامه أول مجلس تشريعي في عام 2010، والمجالس التشريعية الولائية وحكام الولايات إبان فترة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل.

كما أعطى دستور 2005 الانتقالي حق التعاون الإقليمي في المادة (46) لحكومة جنوب السودان في إقامة علاقات ثنائية أو جماعية مع الدول والمنظمات الأجنبية غير حكومية في مجال التجارة والاستثمار والتعليم والرياضة واقتراض الديون.[1]

أما عن دور المجلس التشريعي لجنوب السودان في الفترة الانتقالية فقد أجاز عدد من القوانين وخاصة في عام 2011 والتي وصلت (31) قانونا منها (24) قانون صدر في الفترة التي سبقت إعلان الانفصال، و(7) قانون بعد إعلان الانفصال من أهم هاته القوانين قانون مفوضية حقوق الإنسان وقانون مكافحة الفساد، و بلغت حصيلة القوانين التي صدرت في ظل دستور جنوب السودان الموقت لسنة 2005 ، (52) قانونا[2].

ثانيا: دستور جنوب السودان 2011

عقب إعلان نتيجة استفتاء جنوب السودان بواسطة مفوضية استفتاء جنوب السودان عام 2011 والتي جاءت نتيجتها لصالح انفصال جنوب السودان بنسبة 99% من التصويت، بدأت حكومة جنوب

[1] - دينق جـون دينق ســام، ***مرجع سابق*** .

[2] - ***المرجع نفسه*** .

السودان في ترتيب بيتها الداخلي لميلاد دولة جديدة في جنوب السودان تزامنا مع نهاية الفترة الانتقالية في يوليو2011، ومواكبة لهذا الحدث أصدر الفريق سلفاكير ميارديت رئيس حكومة جنوب السودان قرارا رئاسيا رقم (2011/2) بتاريخ 21 يناير عام 2011، بتكوين اللجنة الفنية لمراجعة دستور جنوب السودان لسنة 2005، برئاسة السيد جون لوك جوك وزير الشئون القانونية والتطور الدستوري بحكومة جنوب السودان .[1]

تعد الوثيقة الدستورية التي صدرت في 9 يوليو 2011، أول دستور لجمهورية جنوب السودان بعد إعلان الانفصال، ويتكون هذا دستور من (203) مادة و (5) جداول ملحقة بالدستور، ومن أبرز المواد التي ظهرت في الدستور الحالي في الباب الثاني في وثيقة الحقوق هي المادة (37) التي تنص على حق السكن حيث لم ترد في دستور جنوب السودان لسنة 2005، على حق السكن، وكذلك من بين المواد الجديدة التي ظهرت في الدستور الحالي أي دستور جمهورية جنوب السودان لسنة 2011 (دستور الاستقلال)، هي المواد (58) التي تنص على إنشاء مجلس الولايات إحدى غرفتي البرلمان وتسمي بالمجلس الأعلى وغرفة المجلس التشريعي القومي وتسمى بالمجلس الأدنى، و المادة (59) التي تنص على اختصاصات مجلس الولايات، و المادة (202) التي تنص على إنشاء وتكوين المفوضية القومية للمراجعة الدستورية وهي الجهة التي أنيطت لها مهمة صياغة ووضع مشروع الدستور الدائم للبلاد.

ثالثا : التعديلات الدستورية

يعرف **التعديل الدستوري** على أنه اقتراح تغيير نص يخضع لتصديق الجمعية النيابية، وحق التعديل هو نتيجة طبيعية للحق العام في المبادرة، تعديل الدستور مرتبط بالدساتير المكتوبة، وكما هو معروف فإنه يجري وضع الدستور كقاعدة عامة في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية معينة، إلا أن

[1] -Constitutional history of South Sudan ,***Constitutionnet : Supporting constitution Builders Globally***, (10/3/2016) ,available from : http://constitutionnet.org/country/constitutional-history-south-sudan (27/01/2020).

أنظر أيضا :

-***Justice Africa***, " An Examination of the Constitution Writing Process in South Sudan," (June 2013) ,available from : http://www.justiceafrica.org/2013/05/22

هذه الظروف لا تبقى على حالها، وهنا تبرز ضرورة التعديل الدستوري، لكي يساير التطورات والتغيرات في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي حالة دستور جنوب السودان فقد تعرض إلى عدة تعديلات دستورية مثل العديد من دساتير الدول الأفريقية جنوب الصحراء التي عرفت ما يقارب21 عملية إصدار دستور جديد، أو تعديل الدستور القائم وذلك منذ نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (عام 2010) .[1]

ومن بين التعديلات الدستورية التي عرفها دستور جنوب السودان المؤقت 2011 نذكر منها :

- التعديل **الدستوري الأول** الصادر 2013، وذلك لتمكين المفوضية القومية للمراجعة الدستورية لإكمال ماتبقى من مهامها من عملية صياغة الدستور الدائم للبلاد، إلا أن هذه المفوضية لم تحرز تقدما وهو ما يعبر عن عدم قدرتها في لإكمال أو صياغة مشروع الدستور الدائم للبلاد.[2]

- التعديل **الدستوري الثاني** فقد صدر في 27 /3/ 2015، وذلك بتمديد ولاية رئيس الجمهورية، و أجل الهيئة التشريعية القومية والمجالس التشريعية الولائية، وذلك لاستحالة قيام الانتخابات القومية التي سبق وأن أعلنتها المفوضية القومية للانتخابات في منتصف عام 2015، بسبب أحداث العنف التي شهدتها البلاد بين الرئيس سيلفاكير ونائبه المقال رياك مشار والتي سوف تتطرق إليها الدراسة لاحقا، وقد تم تمديد ولاية رئيس الجمهورية وأجل الهيئة التشريعية القومية والمجالس التشريعية الولائية إلى ثلاثة سنوات اعتبارا من 9 يوليو 2011 ، حتى 9 يوليو 2018 .

- **التعديل الدستوري الثالث** صدر في 27 تشرين الثاني تعديل رقم (2) لسنة 2015، حيث منح هذا التعديل الدستوري الحق لرئيس الجمهورية في تعيين أعضاء جدد في مجلس الولايات لتمثيل الولايات الجديدة، وتعيين الحكام وإعفائهم من مهامهم وكذلك تعيين أعضاء المجالس التشريعية الولائية، وتعود تفاصيل هذا التعديل الدستوري إلى المرسوم الجمهوري رقم (2015/36) الذي أصدره رئيس الجمهورية

[1] -Gedion Hessebon , " the Fourth Constitution – Making wave of Africa Constitutions , " ***Hessebon Article*** , VOL.28(2/2015) ,p p.(184-213).

[2] -Akol, Zacharia Ding , "A Nation in Transition: South Sudan's Constitutional Review Process," ***SUD Institute***(June2013) available from : http://www.suddinstitute.org/publications/policy-briefs/(27/01/2020).

بتاريخ 2 تشرين الأول 2015 والقاضي بتقسيم البلاد إلى (28) ولاية بدلا من نظام العمل بالعشرة ولايات مع إعطاء الرئيس صلاحيات تعيين حكام الولايات.[1]

ما يلاحظ على هذا التعديل أنه جاء ليتوافق مع المرسوم الجمهوري بدلا من أن يصدر المرسوم الجمهوري بصورة متوافقة مع أحكام الدستور وليس العكس إذ يجب أن تصدر قرارات رئيس الجمهورية في إطار ما ينص عليه الدستور وليست مخالفة لأحكام الدستور، وهو ما يمثل تجربة دستورية سيئة في تاريخ التجربة الدستورية في جنوب السودان، ويعد هذا التعديل الدستوري من أكثر التعديلات الدستورية جدلا، حيث اعتبرت كتلة المعارضة في البرلمان هذا التعديل غير دستوري وقانوني، ومثل هذه الإجراءات تجعل الدستور معرضاً للتغيير المستمر من أجل الرئيس، كما تقدمت المعارضة بطعون قانونية لدى المحكمة الدستورية من أجل إيقاف استمرار ما أسمته "مسلسل تقويض الدستور لصالح الرجل الواحد."[2]

وفي سنة 2017 قام رئيس الجمهورية تحت مرسوم رئاسي إلى إعادة تقسيم البلاد إلى 32 ولاية، واعتبرت العديد من الأطراف من بينها المعارضة أن هذا القرار يشكل تحديا جديدا للتنظيم السياسي والاجتماعي، فاستحداث ولايات جديدة من شأنه إثارة مشاكل حدودية بين تلك المجتمعات وحدودها، وهذه الإصلاحات ما هي إلا وسيلة لتقويض السلطة في أيدي النخبة السياسية والعسكرية، وفي نفس الوقت رحبت بعض المجتمعات القبلية بالحدود الجديدة واعتقدوا أنها ستزيد من تمثيلهم على مستوى الولاية والمستوى والوطني وستترجم إلى سيطرة أكبر على الموارد الإدارية والمالية، وفي استطلاع أجري في نوفمبر 2018 على مواطني جنوب السودان عارض 75 بالمئة من المستجوبين قرار إنشاء 32 ولاية مشيرين إلى مخاطر الحدود ومخاطر الوحدة الوطنية، و هو ما دفع الرئيس سلفاكير لتراجع عن هذا القرار وقام بخفض ولايات جنوب السودان إلى 10 ولايات مستجيبا لمطلب المعارضة .[3]

---

[1]- Akol, Zacharia Ding, ***op.cit***.

[2]- مثيانق شريلو، " جنوب السودان ترقيع متواصل لدستور،" ***شبكة الجزيرة الاخبارية***، (2015/10/23) متوفر على : https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews).(2020/01/27

[3] -Matthew Pritchard; Aly Verjee, "South Sudan: From 10 States to 32 States and Back Again :What lessons can be taken from South Sudan's experience of boundary and state management?,***united states institute of peace***, March 1, 2021, available from: https://www.usip.org/publications/2021/03/south-sudan-10-states-32-states-and-back-again, retrieved :20/03/2021.

إن الحديث عن التعديلات الدستورية لا يكون ناجحا ومواكبا للتغيرات الداخلية والخارجية إلا بتغيير الأنظمة من الداخل وليس فقط تغيير المواد على الوثائق، فالحديث عن دولة الحق والقانون لا يكون بشكل اعتباطي وإنما بشكل قانوني، فالهدف ليس الوصول إلى مجرد تغيرات سطحية أو مؤقتة وفقا للظروف القائمة، ولكن المراد هو الوصول إلى التغير الجذري وبالتالي الرضا الشعبي الذي يخلق حالة من الاستقرار والأمان[1]. غير أن التعديلات الدستورية التي عرفتها جنوب السودان لا تعبر عن رغبة الشعب كما أنها لا تعكس حالة من الاستجابة والتكيف الايجابي للتحديات التي تطرحها متطلبات ناشئة في ميدان السياسة و الاقتصاد، بل عبرت هذه التعديلات الدستورية في مجملها عن إستراتجية من استراتجيات البقاء، و كانت نتيجة حسابات سياسة وعدم مراعاة الجوانب القانونية لهذه التعديلات تحت دعوى السعي لتحقيق السلام[2]، هذا ما يجعل دولة جنوب السودان بعيدة عن إقامة "دولة الحق و القانون" بالمفهوم الراقي لهذا المصطلح، كما أن عملية صياغة الدستور هي أولا وقبل كل شيء وسيلة للوصول إلى رؤية مشتركة لقيام الدولة، وبالتالي نجاح عملية بناء الدولة يتوقف بالدرجة الأولى على عملية صياغة الدستور، التي تعتبر أحد الأدوات الأساسية في تعزيز الحوار وبناء التوافق حول الرؤى.

الفرع الثاني :البناء المؤسساتي في جنوب السودان

تعد المؤسسات السياسية مرتكزا أساسيا من مرتكزات بناء الدولة، ذلك أنها تعطيها طابعها الدائم، وتمكنها من أداء وظائفها الإستخراجية والتوزيعية والضبطية والرمزية والاستجابة، كما أنها تمثل الترجمة العملية لقيم الفاعلين السياسيين الذين يديرون شؤون السلطة.[3]

ولا يمكن تصور دولة بدون مؤسسات سياسية تصنع القواعد، أي تقوم بالتشريع، وتؤدي الوظائف التنفيذية (تطبيق القواعد)، وتقوم بمهمة التقاضي طبقا للقاعدة على حد تعبير " ألموند ." ولا يمكن الحديث عن دولة مستقرة دون مؤسسات فاعلة ورشيدة وتحظى بقدر معتبر من الشرعية، تمكنها من كسب دعم الموطنين وتأييدهم لسياساتها .

---

[1]- محمد عبد المجيد اسماعيل، ***الدساتير العربية بين المعمول والمأمول*** (بيروت : منشورات الحلبي،2015)،ص.44.

[2]- علي أبو فرحة،" أزمة التعديلات الدستورية في افريقيا ،" ***الموسوعة السياسية للدراسات السياسية والإستراتجية***،الم.2، ع.5(سبتمبر 2016) ، ص .7.

[3]- صمويل هنتنجتون،***مرجع سابق*** ، ص.35.

ولما كانت المؤسسات من الأهمية بمكان فرضت نفسها على دارسي العلوم السياسية، حيث عملوا على صياغة مداخل نظرية أطلقوا عليها المداخل المؤسسية، وكانت دراســة " **صمويل هنتجتون** " الرائدة ذات أكثر كبير في أوساط دارسي النظم السياسية المقارنة والتنمية السياسية، وشكلت محورا لجدل ثري في دراسة الدول النامية وكيفيات بنائها وتنميتها وتطويرها ومواطن ضعفها وعجزها، وما زال الحديث يتجدد اليوم بشأن المؤسسية الجديدة التي تحاول دراسة العملية السياسية بالربط بين تفاعل تأثيرات الدولة والمجتمع، إن الاهتمام بالبعد المؤسسي لبناء الدولة هو الذي جعل " **بن دور Ben Dor** " يقول " :إنه في غياب أو انعدام النظام السياسي، لا يمكن أن تكون هناك تنمية وتطور اجتماعي ... فالدولة لا يمكن أن تعوض المجتمع ولكنها تحميه. وفي غياب نظام سياسي، فإن القيم الاجتماعية تصبح عديمة المعنى، حيث لا يمكن أن تحقق ولا يمكن أن تكون في منأى عن الهجوم والعنف والفوضى[1]."

وتتوقف فاعلية مؤسسات الدولة على قدرتها على الاستجابة للطلبات المختلفة الآتية من بيئتها الاجتماعية. وتواجه دول العالم النامي جملة من المعضلات وعلى رأسها عملية بناء الدولة، التي يترتب عليها الاستجابة إلى تلك الطلبات التي تمثل لها عبئا ثقيلا على مؤسسات الدولة. وهو الحال الذي نجده في دولة جنوب السودان، فبنظر لتاريخ المجتمع السياسي لهاته الدولة نجده مفعما بصراع وهو ما جعل القائمين على الوضع السياسي يواجهون صعوبة في تهيئة البيئة الملائمة للاستقرار السياسي والمجتمعي وتداول السلطة لدى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المكونة للنظام السياسي .[2]

أولا:المؤسسات الرسمية

يعتبر تنظيم السلطات في حكومة هو أحد المؤشرات و الدلائل الأساسية على طبيعة نظام الحكم السائد، فتوضيح نمط الفصل بين السلطات، و كذا الصلاحيات الموكلة لكل سلطة، تعطينا رؤية عامة على العلاقات السائدة بين هذه السلطات، و معرفة مراكز القوة فيما بينها، و بالنسبة لدولة جنوب السودان، فإن نظام الحكم فيها يصنف ضمن النمط الرئاسي، ما يعنيه وجود صلاحيات جد واسعة يحظى بها منصب رئيس الدولة، ما يعنيه أيضا تطبيق النمط الجامد أو المطلق للفصل بين السلطات.

1 - Poulingny Béatrice , ***Op.cit.***, p.33.

2- محمد شطب عيدان،" مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان ،" ***مجلة تكريت للعلوم السياسية*** ، الم .2 ، الع .2 (مارس 2015) ،ص ص .(166- 203)

فبالنسبة للسلطات الثلاثة المشّكلة لحكومة جنوب السودان تم تنظيمها في الأقسام (الخامس – السادس –السابع) من الدستور الإنتقالي لدولة جنوب السودان الصادر سنة 2011 ، والذي وضح جميع مستويات الحكم الدستورية الرسمية في الدولة (كما هو موضح في الجدول رقم12)[1] ، و حدد طبيعة كل سلطة من حيث التركيبة و الصلاحيات، فيما تعلّق الأمر بين مستويي الحكم الوطني و الولائي، والذي حظي باهتمام بالغ بالنظر إلى تطبيق الدولة لنظام حكم لامركزي من جهة، و هيمنة المستوى المركزي على مقاليد إدارة الحكم و الدولة من جهة أخرى.[2]

الجدول رقم (12): يوضح أهم اختصاصات مستويات الحكم الثلاثة بدولة جنوب السودان

مستوى الحكم	الدور / الإختصاص	القانون المعمول به
الوطني	**-رسم و تخطيط البرامج ذات الطابع الوطني.** **-الإشراف على عمل مستويات الحكم الدنيا.**	**-الدستور الإنتقالي الوطني لسنة 2011.**
الولائي	**-تنفيذ البرامج القطاعية على مستوى الولاية .** **- التنسيق بين المستوى الوطني و المحلي.**	**-الدستور الإنتقالي الوطني لسنة 2011.** **-الدستور الولائي.**
المحلي	**-المستوى الأقرب للمواطن بجنوب السودان .** **-الإلتزام بمباشرة المهام المتعلقة بالخدمات و المصالح العمومية**	**-الدستور الإنتقالي الوطني لسنة 2011.** **-الدستور الولائي.** **-قانون الحكم المحلي.**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المواد الواردة في:

-Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011,Article 47 , p. 15.

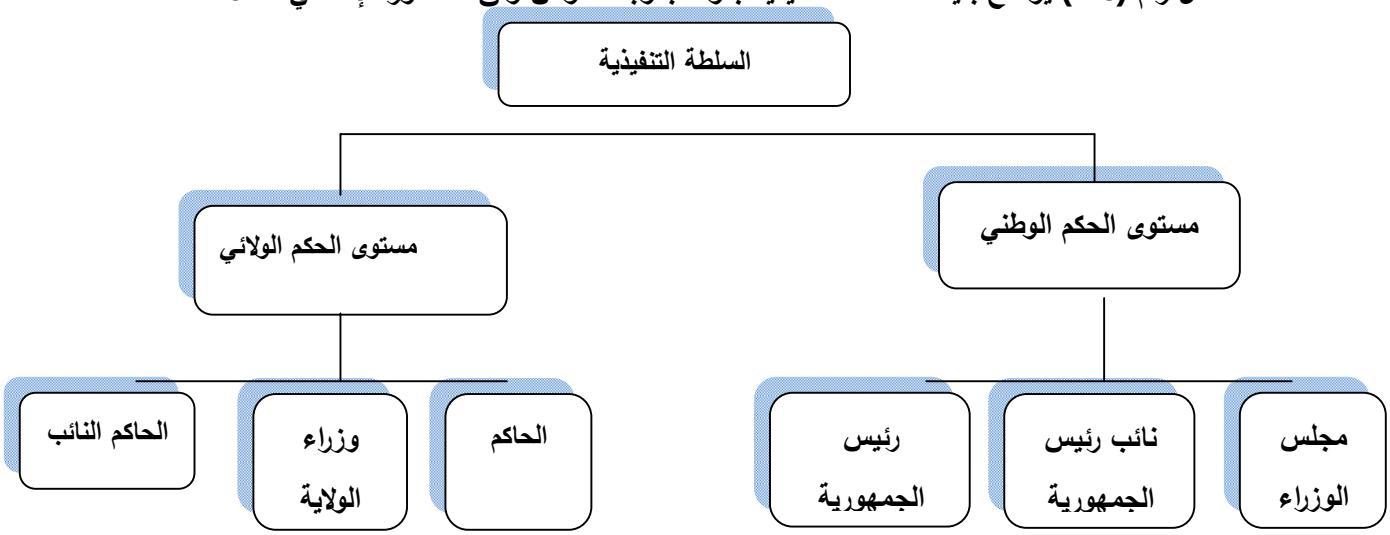
1 - Abraham a. Awolich, "the challenge of constitutionalism and separation of powers Doctrine in south sudan policy Brief report ," JUBA : ***The sudd institute*** , April 26, 2016,p. 02.

2 -Roger Pfund," South Sudan: An Independent Judiciary in An Independent State? ," geneva : ***International commission of jurists***, 2013, p. 11.

أ-السلطة التنفيذية

تعتبر السلطة التنفيذية بنظام الحكم بدولة جنوب السودان، أحد أكبر ركائز الحكم، و ذلك لما لها من صلاحيات واختصاصات واسعة في صناعة القرار و إدارة الشأن العام لدولة، و تجدر الإشارة أنه كان بين أهم مطالب القوى المعارضة منذ استفحال الأزمة السياسية في البلاد سنة 2013، هو التزايد في تركيز الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية، سواء على مستوى مؤسسة الرئاسة أم على مستوى قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد تم تنظيم كل ما يتعلق بالسلطة التنفيذية في القسم السادس من الدستور الانتقالي؛ هذا فيما يخص المستوى الوطني من الحكم، أما بالنسبة لمستوى الحكم الولائي فقد تم تنظيمه في القسم الحادي عشر، وفي كل من المستويين تتفرع السلطة التنفيذية إلى العديد من الأفرع والأقطاب .

الشكل رقم (16):يوضح بنية السلطة التنفيذية بدولة جنوب السودان وفق الدستور الإنتقالي 2011



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على المواد الواردة في:
Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011.

وفي هذا النطاق من الحكم تنحصر السلطة التنفيذية في ثلاثة جهات رئيسية هي كل من : رئيس الجمهورية، نائب رئيس الجمهورية، مجلس الوزراء.

1. رئيس الجمهورية

يمثل منصب رئيس الجمهورية في الدستور الانتقالي لجنوب السودان صاحب الصلاحيات و الإختصاصات الأوسع على الإطلاق، مقارنة بالمناصب الأخرى ويعد مركز قوة الدولة و الممثل على هيمنتها على الحياة السياسية بجنوب السودان، فهو يمثل رأس الدولة والحكومة وقائد الحركة الشعبية

لتحرير السودان والقائد الأعلى لكل القوت النظامية الأخرى، ويشترط الدستور الانتقالي في الرئيس أن يكون سودانيا بالميلاد.[1]

ينتخب رئيس جمهورية جنوب السودان بشكل سري ومباشر من قبل مواطني الدولة، و تم تحديد عهدته الرئاسية بـ أربعة سنوات، و قد أوضح الدستور بداية أول عهدة رئاسية لدولة الفتية بتاريخ 09 جويلية 2011، تفصل(المادة 101) من الدستور صلاحيات الرئيس المنتخب شعبيا في دولة جنوب السودان كما يلي[2]:

- حماية أمن دولة الجنوب السودان.
- الإشراف الدستوري التنفيذي المؤسساتي ودعم القيادة في الأمور العامة .
- تعين المسؤولين في المؤسسات الدستورية والقضائية وفقا للدستور .
- ترؤس مجلس الوزراء الوطني .
- إعلان وإنهاء حالة الطوارئ.
- تعيين مستشاري الرئيس .
- تعيين اللجان المختصة .
- تشكيل الهيئات واللجان المستقلة.
- أخذ رأي المحكمة العليا فيما يتعلق بأي قضية متعلقة بالدستور.
- إقالة حاكم الولاية وحل مجلسها التشريعي في حالات الأزمات وتهديد الأمن وسلامة أراضيها.
- تمثيل الدولة في العلاقات الخارجية، تعيين السفراء، وقبول السفراء الأجانب، وتوجيه والإشراف على السياسة الخارجية والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية مع موافقة الجمعية التشريعية.

يضاف إلى ما ذكر من صلاحيات، فإن لجنة صياغة الدستور الانتقالي كانت قد شكلت بناء على مرسوم رئاسي، وهو ما يعكس هيمنة الرئيس على مجمل المشهد السياسي داخل وخارج المنظومة الدستورية، بحيث يحتكر الرئيس من خلال هذه الصلاحيات أغلب السلطات التي ترسم السياسة العامة

[1] - The Translation Constitution2011 ,***op.cit.***, P .32.
[2] - ***Ibid.***, P .33.

للدولة والولايات المشكلة لها ويعد بموجب ذلك صانع القرار الأساسي في الدولة[1]، حيث يعين الرئيس العديد من المسؤولين، وبالتالي توسيع نفوذه في جميع المؤسسات الأكثر أهمية في البلاد. داخل القضاء يتمتع رئيس جنوب السودان بسلطات تعيين رئيس القضاة ونائبه وجميع القضاة العاملون في المحاكم القانونية، وبموجب الدستور الانتقالي يمكن للرئيس إزالة حاكم الولاية أو حل جمعية تشريعية في حالة حدوث أزمة في الدولة التي تهدد الأمن القومي والسلامة الإقليمية [2].

أما فيما يخص نائب الرئيس، فإنه يعين من قيل رئيس الجمهورية، بموافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي الوطني The National Legislative Assembly (NLA)، و يعزل أيضا من قبل الرئيس أو أغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي الوطني، وله العديد من الصلاحيات نذكر منها مايلي :

- يمثل رئيس الجمهورية في حالة غيابه عن الدولة لأي سبب.
- فاعلاً في مجلس الوزراء الوطني.
- يصبح عضوا فاعلاً في مجلس الأمن الوطني.

و حاليا يعتبر **سلفاكير مياريديت Seleve Kiir Meyerdit** رئيس دولة جنوب السودان، بعدما فاز بأول إنتخابات رئاسية أجريت في البلاد قبيل الإنفصال 15 أفريل 2010 بأغلبية ساحقة لمجموع الأصوات(كما هو موضح في الجدول رقم 13) ، أما نائب الرئيس فيشغله **تابان دينغ Deng Taban**منذ 26 جويلية 2016.

الجدول رقم (13) :يوضح نتائج آخر إنتخابات رئاسية في جنوب السودان سنة 2010

إسم المترشح	عدد المصوتين	النسبة المتحصل عليها
سلفاكير مياريديت	**2.616.613**	**%93**
لام أكول	**197.217**	**%07**

source: Anja dargatz, ***op.cit.,***p.04.

[1] - محمد شطب عيدان، ***مرجع سابق*** ، ص .182.

[2] - David K. Deng, " Challenges of Accountability. An Assessment of Dispute Resolution Processes in Rural South Sudan, " ***South Sudan Law Society*** , no.29(March 2013), p .19.

2. مجلس الوزراء الوطني

يقوم رئيس الجمهورية بتعيين وزراء حكومة دولة جنوب السودان، يشكل الرئيس إلى جانب كل من نائبه و الوزراء **مجلس الوزراء الوطني**، وهو يمثل أعلى هيئة تنفيذية في البلاد، بحيث يتولى رئيس الجمهورية ترأسه، و قد إشترط الدستور الانتقالي لجنوب السودان على رئيس الجمهورية أن يضمن تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 25 % من مجموع أعضائه، تجدر الإشارة بأن تخصيص كلا من الدستور الانتقالي لسنة 2011، و قانون الحكم المحلي لسنة 2009، لهذه النسبة من المقاعد من مقاعد السلطة التنفيذية و التشريعية أيضا على المستويين الوطني و الولائي و المحلي للمرأة لنظام الحصص، وهو ما يجعل من دولة جنوب السودان هي أكثر دول أفريقيا جنوب الصحراء تطبيقا لنظام الحصص فيما يخص تمكين المرأة في الحياة السياسية.[1]

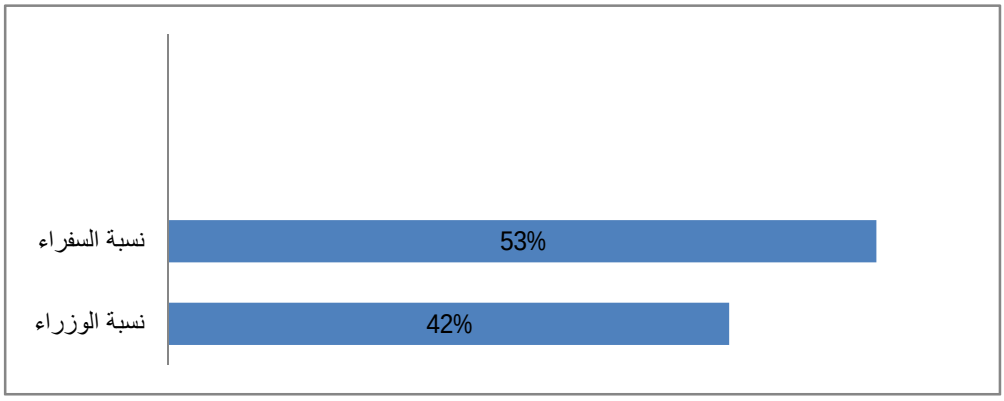
ومن صلاحياته :

- التخطيط والإدارة العامة لجنوب السودان.
- قبول السياسات العامة المقدمة من الوزراء المختصين.
- مراقبة وتلقى ومناقشة التقارير المتعلقة بالأداء التنفيذي للوزراء التنفيذي والإداري للوزراء.
- صياغة وتنفيذ السياسات الحكومية.
- تنسيق العمل مع الولايات في الشؤون الخاصة بها عن الطريق تشكيل لجان مشتركة.

وبالنظر إلى طبيعة تركيبة الحكومة بدولة جنوب السودان حالياً، فإنها تقوم على تحالف قبلي بين كل من الدينكا و على رأسهم رئيس الدولة، و النوير ممثلين في الحكومة والأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان الذي ينتمي إلى قبائل الشيلوك، إلا أن أفراد قبائل الدينكا يمثلون الأغلبية و لهم السيطرة (كما هو موضح في الشكل رقم 17) سواء في المناصب الوزارية أو على مستوى التمثيل الدبلوماسي بالخارج.

[1] - Eliane Torres, IFES Elizabeth Wright, " Beyond Quotas and Mainstreaming: Political Accommodation and Gender in South Sudan Workshop Report ," ***Washington DC - USA : Conflict Dynamics International*** ,(July 2013), P .08.

الشكل رقم (17) : يوضح نسبة تمثيل قبائل الدينكا في حكومة جنوب السودان سنة 2011



المصدر: عبد الرحمن خضر حسن، ***الأبعاد الدينية و السياسية لقيام دولة جنوب السودان و تأثيرها على المحيط العربي الإسلامي***(الكويت : مركز الإعلام الكويتي ، 2013)، ص.176.

3.السلطة التنفيذية الولائية:

لقد نظّم الدستور سلطات الهيئة التنفيذية الولائية في القسم الحادي عشر 11 من الفصل الأول، و قد حدد أقطاب السلطة التنفيذية الولائية في ثلاثة جهات هي : (الحاكم – الحاكم النائب – وزراء الولاية) وقد حددت المادة 164 من الدستور آلية تعيين و عمل أعضاء السلطة التنفيذية الولائية وفق الآتي:

- يقوم حاكم الولاية بتعيين الحاكم النائب ووزراء الولاية، وذلك بموافقة رئيس الدولة وبمراعاة النصوص والضوابط الدستورية الولائية .
- يعتبر وزراء مسؤولين أمام الحاكم والمجلس التشريعي الولائي، بشكل فردي أم جماعي عن أداء مهامهم التنفيذية .[1]

ب : السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية في جنوب السودان من هيئتين أساسيتين هما :

- الجمعية التشريعية الوطنية (332 مقعد).
- ومجلس الولايات(50 مقعد) .

و بذلك يكون الدستور الانتقالي لدولة جنوب السودان قد طبق أحد التقاليد السائدة بالدول المركبة و القاضي بإفراد غرفة برلمانية تشريعية تضمن التمثيل المتساوي للولايات المشكلة لدولة الإتحاد.

[1] - Republic of South Sudan , The Translation Constitution , ***op.cit.***,p.59.

1. الجمعية التشريعية الوطنية : تعتبر الجمعية التشريعية الوطنية بمثابة حجر الزاوية في السلطة التشريعية بدولة جنوب السودان، ينتخبون لمدة أربعة سنوات، وقد حدد الدستور تاريخ أول عهدة بـ 09 جويلية 2011، و فيما يخص عضوية المجلس فهي تشتمل على الآتي:

- جميع النواب المنتخبين لعضوية المجلس التشريعي الوطني .
- جميع نواب حكومة جنوب السودان الذين شغلوا مناصب تشريعية قبل فترة الإنفصال أي خلال الفترة الإنتقالية مابين (2005-2011)، و هذا الشرط مقتصر فقط على أول عهدة برلمانية عقب قيام دولة جنوب السودان.

تفصل(المادة 57) من الدستور صلاحيات الجمعية التشريعية الوطنية كما يلي : [1]

- مراقبة أداء مؤسسات الحكومة الوطنية .
- إقرار خطط وبرامج وسياسات الحكومة.
- إقرار الميزانية.
- التصديق على المعاهدات الدولية والأعراف والاتفاقيات.
- تبني قرارات المسائل المتعلقة بالشؤون العامة.
- استدعاء الوزراء للإجابة عن أسئلة أعضاء الجمعية.
- سحب الثقة عن نائب الرئيس أو أي وزير.

ومن بين صلاحيات مجلس الولايات فهي كتالي :

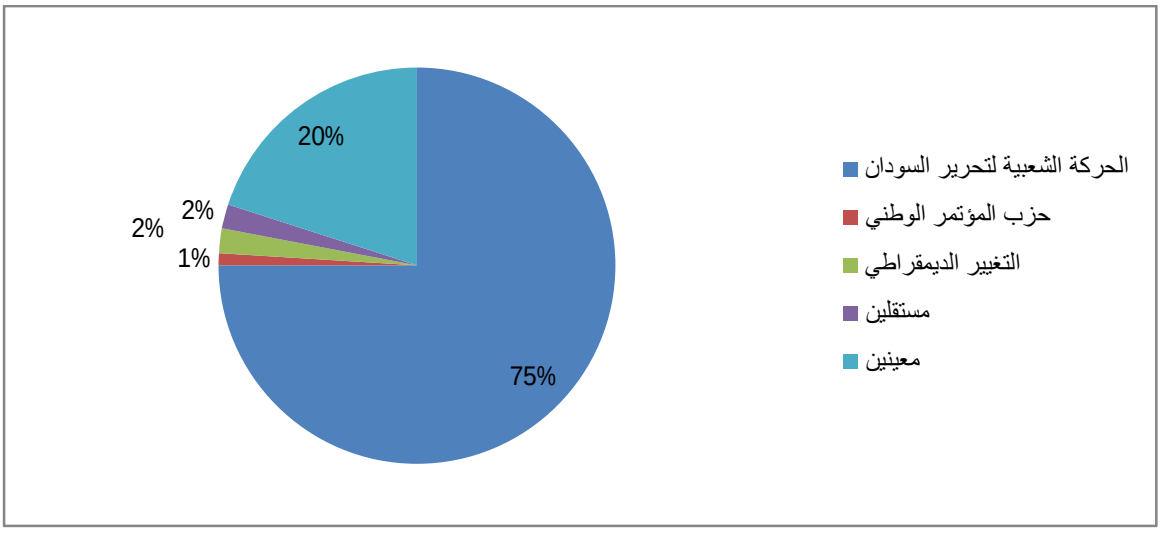
- ممارسة التشريع فيما يخص نظام اللامركزية للحكم والقضايا المتعلقة بمصالح الولايات وتمرير التشريعات بأغلبية ثلثي الممثلين.
- إصدار القرارات والتعليمات الموجهة لكافة مستويات الحكومة.
- استجواب المحافظين والوزراء الحكوميين المرتبطين بأعمال نظام اللامركزية.

[1] - The Translation Constitution , ***op.cit.***, pp.(60-62).

وقد عرف **المجلس التشريعي الوطني** بجنوب السودان منذ تأسيسه سنة 2011، هيمنة واضحة للحركة الشعبية لتحرير السودان بأغلبية ساحقة مع حضور ضئيل لبقية للأحزاب السياسية الأخرى[1] كما واجه المجلس التشريعي الوطني مجموعة من التحديات والرهانات في مجال التشريع كان أبرزها :

- سن قانون انتخاب جديد يتلاءم مع الطبيعة التعددية التي تميز المجتمع بدولة جنوب السودان ويضمن تمثيل غالبية القبائل في المجالس المنتخبة.[2]
- تعزيز الأطر القانونية الضامنة والتي من شأنها أن تكفل الحقوق والحريات العامة.
- سن قوانين من شأنها التقليل من وحدة القبلية في المؤسسات الحكومية الرسمية للدولة.[3]

الشكل رقم (18) : يوضح تمثيل الأحزاب السياسية المجلس التشريعي الوطني بجنوب السودان أوت 2011



source: Eliane Torres, ***op.cit***.,p.17.

2.مجلس الولايات

[1] - Eliane Torres," building the house Of governance political accommodation in south sudan," ***governance and peace building series*** ,no.4(may2012) ,p p.(16-27).

[2] - Sofie Dreef Wolfgang Wagner ," Designing Elections in Conflict -Prone Divided Societies: the Case of South Sudan ," ***Peace Research Institute Frankfurt , PRIF-Report***, No. 122 (2013) , p.23.

[3] - ***Crisis group africa report*** ,"politics and transition in the new south sudan , "USA : africa report n°172(april 2011) ,p.26.

هي الغرفة الثانية في برلمان دولة جنوب السودان، يغلب على عضويته طابع التعيين، فوفق المادة 59 فإن عضويته تضم الأتي :

- جميع نواب جنوب السودان الذين شغلوا مناصب بمجلس الولايات بجمهورية السودان في الفترة الانتقالية ما بين (2005-2011)، وهو شرط خاص بعهدة أول مجلس ولايات يقام بدولة جنوب السودان بعد 2011.
- عشرين عضوا يمثلون الولايات العشر لدولة جنوب السودن، يتم تعيينهم مباشرة من قبل الرئيس.[1]

يبقى الشرط الثاني محل جدل و نقاش بين الفرقاء بجنوب السودان، و هو من بين أهم أحد التعديلات التي تطالب أقطاب المعارضة إجرائها على الدستور الإنتقالي، ومن بين صلاحيات ومهام مجلس الولايات التي يغلب عليها الطابع المحلي الولائي:

- الإشراف على السياسات ذات الصلة بإعادة البناء و البرامج التنموية و تقديم الخدمات على مستوى الولايات
- طلب البيانات من حكام الولايات ذات الصلة بتنمية الحكم اللامركزي بالدولة .
- التصديق على أي تغيير ممكن على مستوى الولاية، خاصة فيما تعلق الأمر بإسم الولاية، الحدود الفاصلة بين الولايات.
- العمل على تنمية ثقافة السلام و الإنسجام المجتمعي داخل أقاليم الولايات.[2]

ج.السلطة التشريعية الولائية

وفق المادة رقم 163 من الدستور الانتقالي، فإن السلطة التشريعية الولائية بدولة جنوب السودان تتمثل أساسا في المجلس التشريعي الولائي، و لم يحدد الدستور الإنتقالي إجراءات إنتخاب أو تعيين أعضاء المجلس التشريعي الولائي، و فوض هذه الصلاحية للدساتير الولائية بالدولة، تمتد العهدة التشريعية للمجلس التشريعي الولائي بـ أربعة 04 سنوات، على أن تبدأ أول عهدة بتاريخ 09 جويلية 2011، ومن صلاحيات المجلس التشريعي الولائي :

[1] - Republic of South Sudan , The Translation Constitution , ***op.cit***.,p.20.
[2] - ***Ibid***, p.21.

- صلاحية التصويت بعدم الثقة بحاكم الولاية بأغلبية ثلاثة أرباع جميع أعضاء المجلسً .
- إن تم إعادة إنتخاب أو تعيين نفس الحاكم المعزول يتم حل المجلس تلقائيا، و يتم تشكيل مجلس جديد وفق ما ينص عليه دستور الولاية.

يتضح من خلال ما يلي أن السلطة التشريعية لا تتمتع بصلاحية سحب الثقة أو استجواب رئيس الدولة و إعلان الحرب أو البث في تعيين المناصب السيادية في الدولة، الأمر الذي لا يتلاءم مع النموذج الديمقراطي الليبرالي الذي يفترض أن تكون الدولة ونظامها السياسي مبنيتين وفق أسسه.[1]

د.أنواع المجالس المحلية بجنوب السودان وفقا لقانون الحكم المحلي:

نظّم القانون جميع المسائل المتعلقة بأنواع المجالس المحلية بجنوب السودان، و أهم إختصاصاتها و مهامها، و كذا العلاقات السائدة بين هذه المجالس، في نص الفرع السادس عشر 16 منه الفقرات (01 -05)، و قد حصر أنواع المجالس المحلية في الآتي : (مجالس ريفية – مجالس حضرية – مجالس صناعية).[2]

فبالنسبة **للمجالس الريفية،** فإنها تعتبر الأكثر توسعا وانتشارا بدولة جنوب السودان، و ذلك للنسبة الهائلة من السكان التي تقطن في هذه المناطق مقارنة بالمناطق الحضرية، فإنها تؤسس في المناطق التي يسود فيها نشاط إقتصادي قائم على الزراعة و الرعي، أو أي نشاط إقتصادي آخر يمثل مزيجا من النمطين المذكورين، و يجب أن يتصف هذا الإقليم بوجود سلطة تقليدية قبلية قوية و متحكمة.

أما بالنسبة **لمجالس الحكم المحلي الحضرية،** فتؤسس بالمناطق والأقاليم التي يقل فيها النشاط الإقتصادي الزراعي والرعوي إلى نسبة ما دون 60 بالمئة من إجمالي الطابع الاقتصادي للإقليم.

أما فيما يخص مجالس الحكم المحلي المتعلقة بالمناطق الصناعية، فقد حددها القانون بأنها تقام في المناطق التي يسودها أحد أو كلا خصائص المناطق الريفية والحضرية، ونوه القانون إلى أن هذه المجالس (الريفية، الحضرية، الصناعية)، قد تتحول طبيعتها وفق معياريين هما:

[1]- محمد شطب عيدان، ***مرجع سابق*** ، ص .181.

[2] -Southern Sudan Centre for Census , "Statistics and Evaluation , Key Indicators for Southern Sudan " , ***Juba – South Sudan*** : 8th February, 2011, P .03.

- حجم التواجد السكاني في لإقليم المجلس المحلي المعني.
- طبيعة ومستوى التحسن في البيئة التحتية المتوفرة لدى كل لإقليم.

وهي نفس الضوابط المتحكمة في تأسيس مجالس محلية جديدة، بالإضافة إلى ضوابط و معايير أخرى هي كالتالي [1]:

- وجود مصالح محلية متميزة .
- وفرة في القدرات و الكفاءات الإدارية الكافية لإقامة هذه المجالس المحلية .
- المقدرة المالية و الإقتصادية للمنطقة .

و للمجالس المحلية بمختلف أصنافها و أنواعها هياكل و أجهزة محددة وفقا لقانون الحكم المحلي :

- المجلس التشريعي .
- المجلس التنفيذي .
- مجلس القانون العرفي .[2]

فيما يخص صلاحيات المجالس التشريعية المحلية، فقد نص القانون في الفقرة 37 من الفصل الخامس 05، على أنها تحال و إلى الدستور الإنتقالي لجنوب السودان لسنة 2011، والذي وضح بالتحديد مهام السلطات المركزية الوطنية من جهة، و مهام السلطات الولائية و المحلية من جهة أخرى، أما بالنسبة للمجالس التنفيذية المحلية فتتألف من الأعضاء الذين يمثلون الهيئات و الأجهزة التالية :

- أعضاء لجان المقاطعات / رؤساء البلديات و المدن .
- رؤساء السلطة التقليدية لإقليم و يشغلون و يعملون كأمناء للمجالس التنفيذية الولائية .
- رؤساء المصالح الإدارية المجالس المحلية .

ولا يجب أن يجمع العضو في المجلس التنفيذي المحلي عضويته به، مع عضوية المجالس التشريعية المحلية أو العضوية بالمجلس التنفيذي الولائي، أو أي من مستويات الحكم الأخرى، و فيما

[1] - Republic Of South Sudan. laws of southern sudan . the local government act, ***op.cit.*** , p .10.
[2] - ***ibid***, p .12.

يخص صلاحيات المجالس المحلية التنفيذية فقد منح القانون صلاحية تحديدها للدساتير الولائية بأقاليم دولة جنوب السودان.[1]

د. **السلطة القضائية:**

وفق المادة 123 من القسم السابع من الدستور الإنتقالي، تعرف السلطة القضائية على أنها تستمد سلطاتها وقوتها من شعب جنوب السودان، وقد أورد الدستور مجموعة من الأهداف المنوطة بالسلطة القضائية منها:

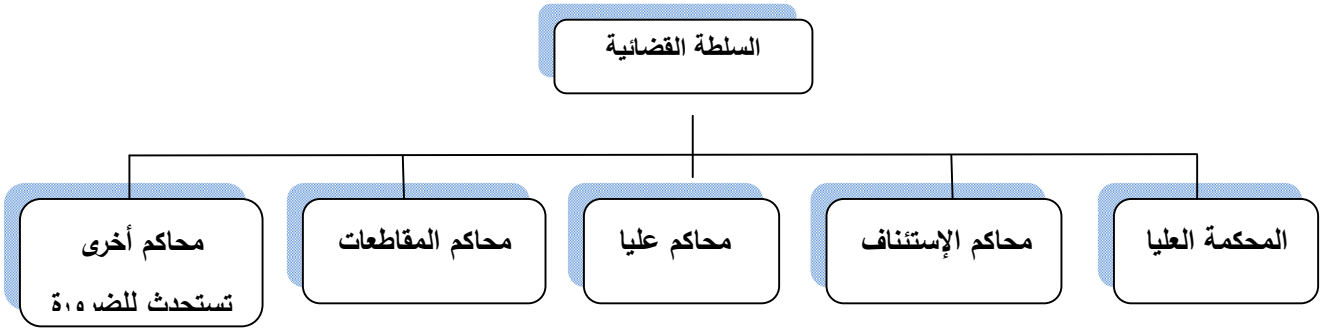
- العمل على ضرورة تحقيق إستقلالية كل من السلطتين التشريعية و التنفيذية.
- لابد للسلطة القضائية أن تمتلك جهاز محاسبة مالي خاص بها يخضع للمراجعة و التدقيق المالي العمومي بشكل مستمر.

تتشكل المؤسسات القضائية من:

- **المحكمة العليا:** وهي أعلى هيئة قضائية توجد في العاصمة جوبا، وهي تتألف من رئيس العدل و نائب رئيس العدل فالأول يمثل رئيس المحكمة العليا و هو المسؤول عن القضائي و الإداري بكافة السلك القضائي بدولة جنوب السودان، أما الثاني فينوب عن الرئيس في آداء مهامه في حالات الغياب المبررة قانونيا، و غالبا ما تتصف مهام المحكمة العليا بإعتبارها محكمة النقض النهائيةً بالدولة، و تقوم بالفصل في القضايا إستنادا لدستور الانتقالي و الدساتير الولائية.
- **محاكم الاستئناف:**فهي محكمة نقض ابتدائية، ولم يحدد الدستور أي من الضوابط المتعلقة بتركيبتها وطريقة عملها، وأسند ذلك لقانون عضوي خاص.
- **محاكم الولايات :** فهي تختص في القضايا الولائية المحلية، و تستند إلى التشريعات و القوانين و الضوابط المنصوص عليها في الأطر القانونية الولائية و المحلية.

[1] - The Translation Constitution , ***op.cit.***,p.59.

الشكل رقم (19) :يوضح بنية السلطة القضائية بدولة جنوب السودان



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على المواد الواردة في:

.Republic Of South Sudan , The Translation Constitution , 2011

ونجد في جنوب السودان نوعين من الأنظمة القانونية، فمن ناحية نجد بعض القضاة يحكمون وفقا للقواعد القانونية المكتوبة، أما أغلبية القضاة فنجدهم يتخذون إجراءات مستمدة من الثقافات المحلية أي ذو طابع عرفي وكل جماعة قبلية لديها قانون عرفي خاص بها، وهو ما أدى إلى وجود أكثر من خمسين قانون عرفي في جنوب السودان، مما نتج عنه عدم التناسق في السياسات القانونية وأعاق قدرة جنوب السودان لإقامة العدل، وبالرغم من أن الدستور الانتقالي تناول تشكيل هذه السلطة فإن مؤسسات هذه السلطة غير مستقلة، ولا يبدو أن ثقافة استقلال السلطة القضائية قد أخذت مكانها بعد في دولة جنوب السودان.[1]

كما نص دستور جنوب السودان الانتقالي لسنة 2011 على مبدأ الفصل بين السلطات، إلا أن الواقع لا يثبت ذلك وهو ما يظهر جليا في عدم استقلالية السلطة القضائية، حيث أقرت محكمة العدل الدولية أن هناك تدخل واضح في القضاء من قبل ممثلين عن مؤسسات الدولة ولاسيما ممثلين من السلطة التنفيذية والجيش الذين مارسوا ضغوطا غير مبررة وغير مشروعة في المهام القضائية وهو ما يفسر عدم استقلالية السلطة القضائية .[2]

[1] - Nigel Rodley," South Sudan: An Independent Judiciary in An Independent State***?,*** " ***International Commission of Jurists ,*** November 2013,p.8.

[2]- Tiernan Mennen, "Study on the Harmonization of Customary Laws and the National Legal System in South Sudan, " ***United Nations Development Programme***,(March 2016) , p.17.

لقد عانت دولة جنوب السودان الجديدة من عسكرة الحياة الخاصة والعامة والإفلات من العقاب والحكم الشخصي وهو ما أدى إلى بروز جملة من التحديات التي تواجه القضاء في جنوب السودان وتتمثل فما يلي [1]:

-نقص الموارد البشرية والمالية والمادية تتمثل في التحديد في نقص البنى التحتية، بما في ذلك قاعات المحاكم الكافية (أو في الواقع عدم توفر أي مباني مناسبة لعقد جلسات استماع في بعض أنحاء البلاد)

- نقص في مراكز التدريب القضائي و التطوير المهني وبرامج التكوين القانوني؛ فوفقا للأرقام الرسمية يعمل فقط 124 قاضيا في جنوب السودان لأكثر من 11 مليون نسمة[2]، وتخلو العديد من المناطق من وجود أي قاضي قانوني، مما يؤثر حتما على وعي الأفراد حول عمل وأداء نظام المحاكم القانونية وقدرتهم على الوصول إلى العدالة في تلك المحاكم وكان أول توظيف للمناصب القضائية في فيفري 2013، حيث تم انتقاد معايير وإجراءات التوظيف بسبب غياب معايير النزاهة والشفافية في انتقاء القضاة، وهو ما انعكس سلبا في معالجة العديد من القضايا نتيجة تراكمها، وقد يؤدي ذلك إلى انتهاكات في حقوق الإنسان مثل الحق في محاكمة زمنية معقولة دون تأخير والحق في الطعن .[3]

- على الرغم من الدور الذي تلعبه المحاكم العرفية في تحقيق العدالة وتوفير الأمن للمواطنين، فقد واجهت هذه المؤسسة الحيوية ضغوطات بسبب فترات الحرب الممتدة، وقد شمل ذلك التخويف من قبل الجيش الذي يسيطر على المناطق المحررة وكذلك إضعاف سلطة قادة المجتمع. كما أن المحاكم العرفية في جنوب السودان مقيدة بسبب وضعها داخل البيروقراطية الحكومية المحلية.[4]

---

[1]- غودفري موسيلا ، " حكم القانون ودور المحاكم العرفية في تحقيق الاستقرار بجنوب السودان ، " ***مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية*** ، (18 مارس 2019) متوفر على :https://africacenter.org/ar/spotlight/the-rule-of-law-and-the-role-of-customary-courts-in-stabilizing-south-sudan/ تم الإطلاع عليه :2020/02/21.

[2] - David K. Deng, ***op.cit***, p2..

[3] -**Idem**.

[4]- غودفري موسيلا ، ***مرجع سابق*** .

-يعد العنف بين الطوائف من بين أكثر المشاكل الصعبة التي تواجه نظام العدالة في جنوب السودان المتمثلة في:(القتل، النهب الاختطاف، التمردات المسلحة ضد الدولة)، مقابل عجز السياسات الحكومية على مواجهة مثل هاته الأعمال، ويرجع ذلك لضعف نظام العدالة فمنذ انفصال جنوب السودان لم يطور حلول عملية لمتابعة مرتكبي جرائم العنف بين الطوائف، ومما يزيد من تعقيد أعمال العنف هو سهولة الوصول إلى الحدود السياسية للهروب إلى الدول المجاورة وفي كثير من الأحيان تعتبر هذه الحدود الناعمة فرصة لتأمين الأسلحة والإمدادات .

ثانيا : دور السلطة التقليدية كفاعل في النظام السياسي بدولة جنوب السودان

تعتبر السلطة التقليدية أحد أبرز الأجهزة الفاعلة في النظام السياسي و الإجتماعي بدولة جنوب السودان، و ذلك لما لها دور أساسي في العديد من المجالات خاصة الخدماتية و القضائية ، ولم يأتي تقنين الهيئات التقليدية سنة 2009 كسلطة لها العديد من الإختصاصات و الوظائف من فراغ ، بل هي نتيجةٌ لخلفيةٍ وبعد إثني من جهة، ولتجربة تاريخية طويلة بإقليم جنوب السودان من جهة أخرى.

أ. تعريف السلطة التقليدية:

يشير مفهوم **السلطة التقليدية Traditional** إلى ذلك النمط من القيادة غير الرسمية، والتي تعتمد في غالب الأحيان على شخص "الزعيم"، بحيث يستمد هذا الأخير نفوذه و تأثيره من النظام السائد في مجتمعه، الذي يعتمد بالأساس على الأعراف، العادات و التقاليد، و هو بذلك عكس نمط السلطة الكارزمية وفق ماكس فيبر، التي تعتمد على الصفات الشخصية الموجودة في الإنسان على غرار قدرته على الإقناع، فن الخطابة، والأصل في السلطة التقليدية هي اشتقاقها من السيطرة الأبوية داخل الأسرة الواحدة، التي تولد نوعا من الطاعة والولاء من قبل أفراد الأسرة اتجاه الأب، وبذلك فإن صاحب السلطة التقليدية، لا يمتلك وسائل وأدوات حقيقية مادية لإنفاذ الطاعة داخل محيطه.[1]

عند الحديث عن التجربة التاريخية التي شهدها إقليم جنوب السودان في تطبيق نظام السلطات التقليدية لإدارة المجتمعات القبلية، فإننا بصدد تحليل تنظيمٍ إداري أُسس بالسودان سنة 1922، من قبل السلطات الإستعمارية البريطانية، سمي بنظام الإدارة الأهلية أو نظام الحكم غير المباشر، اتبعته

[1]- جوليان فروند، ***علم الاجتماع عند ماكس فيبر*** ، (ترجمة تيسير شيخ الأرض) (دمشق: منشورات الإرشاد القومي، 1987)، ص.219.

السياسة البريطانية في إدارة مستعمرتها، و هو النظام الذي يؤثر بواسطته النفوذ الأروبي على المواطنين بطريقة غير مباشرة، عن طريق إستخدام رؤساء هذه المجتمعات، و ليس بشكل مباشر عن طريق القيادات العسكرية و الضباط العاملين في هذه الأقاليم و المستعمرات.[1]

و لم يكن السودان و جنوب السودان كإقليم، أول بلدين يطبق فيهما نظام الحكم غير المباشر أو الإدارة، فقد طبق البريطانيون هذا النمط من الحكم و الإدارة سابقا على الهند، وتم نقله إلى المستعمرات الإفريقية الأخرى في أواخر القرن التاسع عشر، و كانت نيجيريا أول مستعمرة يطبق فيها هذا النمط على يد "**اللورد لوجارد Logard Lord** ".

ويعد التقرير الذي أعّده "**اللورد ميلنر**" **Milner Lord** في 26 جوان 1920 أول تقرير يشير لتبني نظام الإدارة الأهلية بالسودان و إقليم جنوب السودان، فبالنسبة لإقليم الجنوب شرح التقرير للحكومة البريطانية سبل إدارة القبائل الجنوبية.[2]

من هذا المنطلق كان لابد للإدارة البريطانية من الإعتماد على الزعماء المحليين، و ذلك لقلّة عدد الإداريين بالنسبة لإتساع رقعة الأراضي، و ضعف الموارد المالية المتاحة لإدارة أقاليم الجنوب، لذلك قررت الإدارة البريطانية ضرورة الإعتماد على السلطات المحلية التقليدية القبلية لتيسير مهمامها في المديريات الجنوبية، وفي فيفري من سنة 1922 أرست الحكومة البريطانية معالم السياسة الجديدة، و ذلك بمنح شيوخ القبائل بعض السلطات القضائية، و قد إستفادت سلطات الإستعمار البريطاني من هذه الإدارة بالنظر للتكلفة المتدنية، مقارنة باستخدام موظفين بريطانيين، و كذا إستفادت من تقريب الأهالي أكثر من سلطات الإحتلال.[3]

في الآتي تعريف بهيئات الحكم التقليدي في إطار الإدارة الأهلية و أهم إختصاصاتهم:

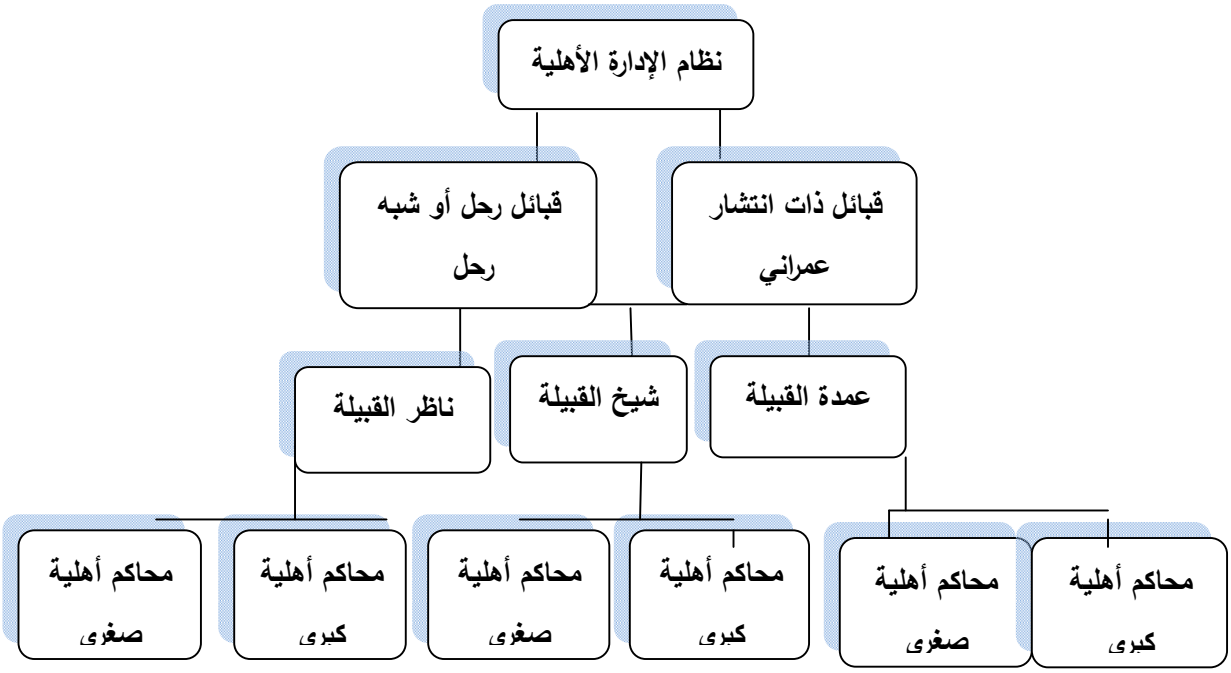
---

[1]- العجب أحمد الطريفي ، ***دراسات في الوحدة في السودان***(الخرطوم : مجلس دراسات الحكم الإقليمي، 1988)، ص. 79.

[2]- ***المرجع نفسه.***

[3]- محمد سلامة النحال، ***نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان***(بيروت : الدار العربية للموسوعات، 2005)، ص. 66.

الشكل رقم (20): يبين بنية الإدارة الأهلية بإقليم جنوب السودان (1927 – 1951)



المصدر: كي البحيري، ***مرجع سابق***، ص.298.

1.شيوخ القبيلة:

كانت القبائل السودانية تنقسم إلى قبائل رحل و أخرى شبه رحل أو مستقرة، و كان يطلق على رئيس القبيلة إسم "شيخ "و هو يمثل القبيلة في أية مشاكل قد تنشأ بينها و بين القبائل الأخرى، خاصة فيما يتعلق بمجالات الرعي و الزراعة، اللذان يمثلان أهم الأنشطة الإقتصادية للقبائل السودانية.

ومن بين صلاحيات شيخ القبيلة:[1]

- أن يكون شيخ القبيلة مسؤولاً عن الأمن في نطاق قبيلته، وله سلطة التبليغ و القبض على مخالفي القانون.
- تكلّيف مشائخ القبائل بتحصيل الضرائب و أموال الحكومة مقابل مكافئة له.
- الإشراف على صيانة الطرق و الآبار و مشروعات خزن المياه.

[1]- كي البحيري، ***مرجع سابق***، ص.298.

-الإشراف على توفير الخدمات الصحية و البيطرية في القبيلة.

2.ناظر القبيلة : وهو بمثابة شيخ القبيلة، ولقد استخدم لقب "الناظر "كبير" بالنسبة للقبائل التي فيها النظام و الإستقرار إلى حدٍ ما، و قد كانت سلطات النظّار تزيد عن سلطات الشيوخ في كثير من الأحيان، في حين أعطيت للنظار سلطة قاضي الجنايات من الدرجة الثالثة، اقتصر القانون على منح الشيوخ سلطات قضائية و تنفيذية محددة .

3.عمدة القرية : إذا كان يدير شؤون القبيلة شيخ أو ناظر، فإن المناطق التي انتشر فيها العمران، وتطورت فيها الزراعة خاصة في الأقاليم الشمالية، كان الوضع فيها مختلفا، إذ كان يمثل كل قرية "عمدة"، وكان العمد هم الذين يقومون بتحصيل الضرائب و حفظ الأمن و النظام، وكانوا بمثابة وكلاء على المآمير، وكذلك أوكلت إليهم سلطة الفصل في المنازعات بين الأهالي بواسطة مجالس الأعيان، التي كانت تتكون من الشخصيات البارزة في كل قرية.

4.المحاكم الأهلية الصغرى : كانت هذه المحاكم تطبق العرف القبلي في حالة عرضت عليها أي مشكلة، و في حالة تعارض العرف مع قانون العقوبات، يترك لهذه المحاكم إختيار الأنسب للوصول إلى حلٍ ملائم في القضايا المعروضة، و كانت سلطات المحاكم الأهلية الصغرى تقتصر على الحكم بالسجن مدة تتراوح مابين الشهر و السنة.

5.المحاكم الأهلية الكبرى : وصلت سلطات هذه المحاكم إلى حد الحكم بالسجن مدة تتراوح مابين سنتين إلى عشر سنوات، و الغرامات المالية، و تتسع نواحي النظر في القضايا من خلال هذه المحاكم بحيث أصبح من حقها النظر في جميع القضايا، ماعدا القضايا الخاصة بالقتل و السرقة و الجرائم الموجهة ضد الحكومة المركزية.[1]

ب.واقع السلطة التقليدية بجنوب السودان منذ قيام الدولة سنة 2011 :

يجمع العديد من الباحثين على الدور البالغ الذي لعبته السلطة التقليدية في إدارة الشؤون العامة، و فض النزاعات الأهلية القبلية بدولة جنوب السودان، و ذلك طيلة السنوات الأولى لقيام الدولة، ومن بين القضايا و المسائل ذات الأهمية القصوى لعمل و نشاط السلطات و الهيئات التقليدية مسألة

[1]- دينق ألينق، ***السودان الجنوبي و الطريق إلى المستقبل***(الخرطوم : دار عزة للنشر و التوزيع، 2017)،ص. 4.

الفصل في ملكية الأراضي، حيث تعتبر ملكية الأرض و الإستحواذ على مصادر المياه أحد أبرز و أهم أسباب النزاعات الإثنية البينية بدولة جنوب السودان، و في هذا الإطار يبقى دور السلطات التقليدية رائدا في حسم و إنهاء نزاع من هذا القبيل.

فقد أثبتت التجربة التاريخية أن من أكثر العناصر المميزة للنظام العرفي للأرض بجنوب السودان، هو حق السلطات التقليدية في منح الأراضي و تسوية المنازعات المتعلقة بها، و يترتب على ذلك أنه حتى في حالة الأرض غير أن المستعملة فإنه لا يحق للغريب أن يأتي و يقيم فيها أو يستغلها، إذ ينبغي عليه في البدء بترتيب الأمر مع ممثلي الهيئات التقليدية بالإقليم .

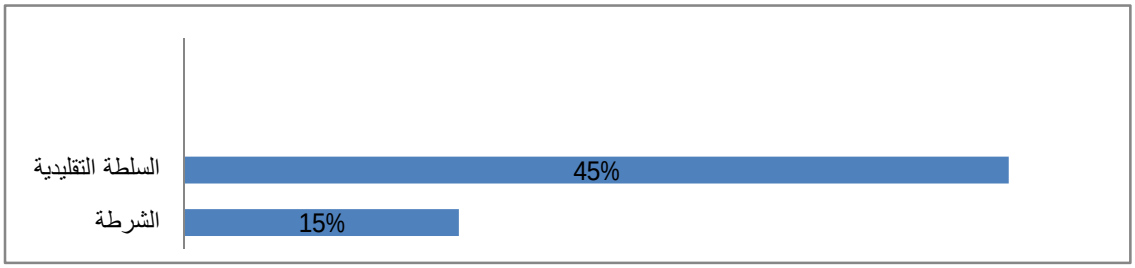
على الرغم من إلغاء الإدارة الأهلية التقليدية بالسودان سابقا سنة 1971، وإلغاء حقها في تخصيص الأراضي والفصل في نزاعاتها، فإنه لم يكن لإمكان تنفيذ هذا القانون في كثير من المناطق النائية، بما فيها أقاليم واسعة في جنوب السودان، و قد لاحظت العديد من الدراسات أن مواطني الأرياف بالجنوب أبقوا على ولائهم للإدارة الأهلية القديمة، بحيث أصبح من غير الممكن إدارة تلك المناطق دون موافقتهم.[1]

و في دراسة أجراها كل من **Allen Tim and Schomerus Mareike** : تحت عنوان : Sudan at odds with itself: Dynamics of conflict and predicaments Southern of peace أثبتت الدور الفاعل للسلطات التقليدية في حل النزاعات و المشاكل الأهلية، و أصبحت الجهة الأكثر لثقة مواطني جنوب السودان مقارنة بالجهات الحكومية الرسمية الأخرى كجهاز الأمن و الشرطة.[2]

[1]- يوانس أجاوين، أليكس دوفال ، ***عندما يحل السلام :موعد مع ثالوث الديمقراطية و التنمية و السلم في السودان***، (ترجمة سيد أحمد علي بلال و عبد السلام حسن)(القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2001)،ص ص.(129-131)

[2] - Mareike Schomerus and Tim Allen, ***Southern Sudan at odds with itself: Dynamics of conflict and predicaments of peace***(uk : UK Department for International Development, 2012),p. 59.

الشكل رقم (20): يبين تفضيلات مواطني جنوب السودان اتجاه الجهات المختصة بفض نزاعاتهم



Source : Mareike Schomerus and Tim Allen, ***op.cit.*** ,p .4.

لعبت السلطة التقليدية دورا في فترات تاريخية عديدة حيث استخدمت لتحريك شعب جنوب السودان خلال الحروب الأهلية السودانية (1958 -1972) و (1983-2005) بين الحكومة المركزية و الحركة الشعبية لتحرير السودان، و هذا ما جعل من السلطات التقليدية بجنوب ممثلة في أشخاص الزعماء و شيوخ القبائل تأخذ مكانة جد حساسة بالنظام السياسي الكلي لدولة جنوب السودان منذ إقامة الدولة سنة 2011.[1]

إن أهم ما يمكن للباحث أن يدركه عند الإطلاع على عمل هيئات الحكم المحلي بدولة جنوب السودان هو التعاظم المتزايد لدور و مكانة السلطات التقليدية على المستوى الثالث للحكم بالدولة، و العامل الأساسي يكمن في طبيعة العلاقات السائدة بين هيئات الحكم المحلي بكافة أجهزته من جهة، و بمؤسسات السلطة التقليدية القائمة عبر جميع أقاليم الدولة من جهة أخرى، و كذا يبرز عامل آخر يتمثل في مدى قدرة النظام السياسي، أو السلطة السياسية الحاكمة على فرض و ترسيخ الولاء الوطني في مقابل الولاءات القبلية التقليدية الأخرى.

وقد تم تقنين تحديد المؤسسات و الهياكل الأساسية التي تعمل من خلالها سلطات الحكم التقليدي على مستوى محليات دولة جنوب السودان، وحصر نشاط أشخاص السلطات التقليدية في مايلي :

- **مجالس المقاطعة التشريعية**: أكد القانون على ضرورة تضمين العضوية فيها لأفراد و قيادات و زعامات السلطة التقليدية المتواجدة بالمقاطعة، و أن تعمل هذه الزعامات على تمثيل الأفراد الذي ينتمون إلى الجماعات الإثنية المعنية.

[1] - Markus V. Hoehne, "Traditional Authorities and Local Government in Southern Sudan," ***Institute for Social Anthropology***,no.4(November 2008), p .03.

- **مجالس "البوما"** : و قد إعتبرها القانون بأنها الحيز الجغرافي الأمثل و الرئيسي لنشاط و عمل السلطة التقليدية على المستوى المحلي بأقاليم دولة جنوب السودان، هي بمثابة الرقعة الجغرافية التي تجس القوانين و الضوابط العرفية القبلية .
- **مجالس القرى:** و يتجسد فيها دور السلطات التقليدية التشريعية و القضائية على مستوى أحياء القرى المنتشرة بربوع أقاليم دولة جنوب السودان .

و على الرغم من محاولات تحجيم دور و عمل هيئات الحكم التقليدي أو السلطات التقليدية بدولة جنوب السودان وفق قانون الحكم المحلي لسنة 2009، إلا أنه ومن وحي التجربة الواقعية، يتضح تزايد أهمية دور السلطات التقليدية ليس فقط على مستوى الحكم المحلي، بل حتى على مستويات الحكم الأخرى، و ذلك يرجع للعديد من الأسباب نذكر منها :

- العلاقات الوطيدة بين هيئات الحكم التقليدي أو السلطة التقليدية بالأحزاب و التنظيمات السياسية، سواء تلك التي في الموالاة و على رأسها الحركة الشعبية لتحرير السودان، أو الأخرى المحسوبة على المعارضة.
- الأدوار المتعاظمة التي تقوم بها السلطات التقليدية بجنوب السودان، حتى في إتجاهها السلبي بحيث كثيرا ما استخدم الزعماء المحليين في الصراعات المسلحة منذ اندلاع الاقتتال الداخلي بدولة جنوب السودان سنة 2013 .
- إزدياد الولاء إلى هيئات الحكم التقليدي المبنية أساسا على أبعاد ومرتكزات إثنية مرتبطة بالنظم السياسية الإجتماعية للقبائل بجنوب السودان.
- فقدان الثقة في الهيئات الحكومية الرسمية كالشرطة و الجيش، لما يشوبها من عوامل قبلية بحتة تربط في علاقاتها ببعضها البعض، و كذا في تركيبتها المشّكلة لها.[1]

ج.تقنين عمل هيئات السلطة التقليدية بدولة جنوب السودان :

إن من بين أهم القضايا التي نوقشت في الفترة السابقة لقيام دولة جنوب السودان سنة 2011، هي مسألة مصير و إعادة العمل بالسلطات في الأطر و النصوص الدستورية و القانونية للدولة، و ذلك لما لها من أدوار غاية في الأهمية في إدارة الشؤون القبلية الداخلية نيابة عن السلطات الحكومية.

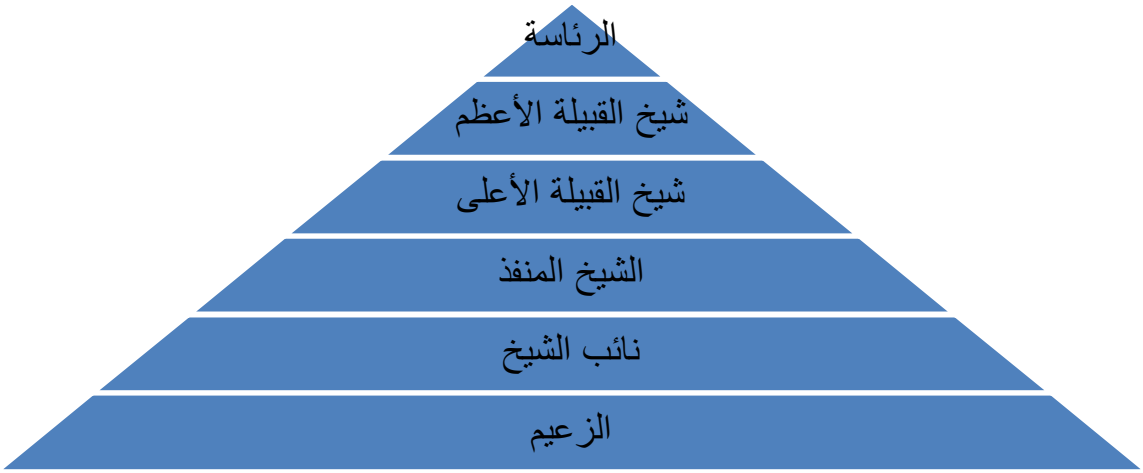
[1]- يوانس أجاوين، أليكس دوفال ، ***مرجع سابق***،ص .134.

وقد تطرق الدستور الانتقالي لدولة جنوب السودان لمسألة السلطات التقليدية في المواد (166 ،167) من القسم الحادي عشر 11 الفصل الأول منه، أبرز أهم مهامها و قد جاءت كالتالي:

- إن الدستور يعترف بوجود سلطة تقليدية تعمل وفق الأعراف و التقاليد المتعارف عليها.
- على هيئات السلطة التقليدية أن تعمل وفق الأعراف و أن لا تتعارض مع الدستور الوطني الإنتقالي للدولة، و كذا الدساتير الولائية الأخرى.
- على السلطة القضائية الإقرار بالقوانين العرفية التقليدية المتعارف عليها.[1]

كما أقر قانون الحكم المحلي لسنة 2009 إقامة محاكم أهلية عرفية، يكون دورها النظر في الخلافات و النزاعات القبلية المحلية، إستنادا للتقاليد و الضوابط و الأعراف المتداولة[2]، هذا و قد أتاح الدستور الوطني الإنتقالي حرية تحديد مهام الهيئات التقليدية على مستوى الولايات بشكل دقيق للدساتير الولائية الأخرى المتعلقة بأقاليم دولة جنوب السودان، و تأخذ هيئات الحكم التقليدي أو السلطات التقليدية بدولة جنوب السودان هيكلاً تنظيميا تتدرج من خلاله المراكز السلطوية في شكلٍ هرمي.(كما هو موضح في الشكل رقم21)

الشكل رقم (21): يبين البناء الهرمي للسلطة التقليدية بدولة جنوب السودان



Source : Sara De Simone , ***op.cit***.,p .40.

[1] - Republic Of South Sudan , ***The Translation Constitution 2011***, Part11 , Chapter 01 , Article 166, 167 . P P.(60 - 61.)

[2] - David K. Deng ," challenges of accountability an assessment of dispute resolution processes in rural south sudan , " ***The South Sudan Law Society*** , March 2013, P .21.

المطلب الثاني : أزمات البناء السياسي في جنوب السودان

منذ انفصال جنوب السودان واجهت النخبة السياسية الحاكمة مجموعة من التحديات تمثلت في الإخفاق المؤسسي فما زالت القبلية بعاداتها التقليدية هي المؤسسة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يلجأ إليها المواطن والإخفاق في بناء هوية موحدة فقد ظلت قدرة الحركة الشعبية والجيش الشعبي على قيادة عملية البناء السياسي والإداري ضعيفة، فدولة جنوب السودان هي كيان في إطار التشكل ومن المتوقع ندرة أو غياب العناصر اللازمة لتكوين دولة، وهناك مخاوف من أن يصبح جنوب السودان دولة فاشلة جديدة في شرق أفريقيا.

الفرع الأول : هيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان

أولا :نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان

تم إنشاء الحركة الشعبية لتحرير السودان عام 1983، على إثر إعلان الرئيس السوداني السابق جعفر نميري إلغاء اتفاق أديس أبابا 1972 الذي كان قد أنهى الجولة الأولى من الحرب الأهلية السودانية، حيث تمردت إحدى الكتائب العسكرية المسلحة في جنوب السودان،[1] في تلك الفترة برز عدد من الضباط العسكريين الجنوبيين في المسرح العسكري، وأصبحوا نواة للجيش الشعبي (الجناح العسكري) للحركة الشعبية، وأغلبهم كان قد تم استيعابهم في الجيش السوداني، وأبرزهم " **جون قرنق**" قائد الحركة الشعبية، حيث عمل نائباً لمدير البحوث العسكرية في القيادة العامة بالخرطوم، أيضا القائد "**كاربينو كوانين**"، والقائد "**وليم نون**" في بحر الغزال، سعى هؤلاء القادة لتكوين جسم عسكري لمهاجمة الجيش السوداني، واستطاعوا أن يكّونوا وحدات عسكرية شكّلت نواة ما عُرف بـ "**الحركة الشعبية لتحرير السودان**" ضد الحكومة السودانية، وذلك في ماي 1983[2].

---

[1] - Sara de Simone, ***State-building South Sudan. Discourses, Practices and Actors of a Negotiated Project (1999-2013)***, Thesis Doctor of Political Sciences , Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne École Doctorale en Science Politique,2014-2015,p.139.

[2] -نجم الدين محمد عبد الله ، " الحركة الشعبية لتحرير السودان ... النشأة والتطور ،" ***مجلة قراءات أفريقية*** ، الع. 8 (أفريل 2011) ، ص ص .(33-37)

عملت الحركة الشعبية على إيجاد أرضية لها في جنوب السودان، لتوجد لنفسها السند الشعبي في مجابهة الحكومة السودانية، وذلك من خلال وضع مبادئ وقيم تستند عليها بوصفها منطلقات فكرية، وكان ذلك في جوان 1983 عقب تكوين الحركة الشعبية والجيش الشعبي.

وقد استندت في **مبادئها** على الآتي:

1- إقامة نظام علماني يحكم السودان، ويفصل الدين عن الدولة.

2-إعادة توزيع السلطة والثروة بين الشمال والجنوب.

3- بناء « السودان جديد» يقوم على المشاركة الشعبية لكل الإثنيات العرقية في السودان.

4- مشاركة المناطق المهمّشة (المناطق الطرفية) في إدارة المركز (الخرطوم).[1]

خلصت قيادة الحركة الشعبية في عقيدتها إلى أن هذه المشكلة لا تتعلق فقط بالجنوب، وإنما ببقية مناطق السودان المختلفة، وبناء على ذلك أصبحت تنادي بمفهوم السودان الجديد، وهو ما يعد نقلة نوعية في خطاب الحركة في عدم حصر نشاطها في الجنوب فقط، وهو ما جعلها توسع نشاطها ليشمل مناطق في الشمال, مثل: جبال النوبة في كردفان، والنيل الأزرق، وشرق السودان.

و من المتفق الإنطلاقة الأولى للحركة خاصة مع إذاعة و نشر مبادئها و أهدافها السياسية أكسبتها انتشارا إجتماعيا واسعا و جغرافيا، فمعظم المواطنين الجنوبيين كانوا ممثلين في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، مضافا إليهم أعداد من المقاتلين في مناطق جبال النوبة من أواسط السودان و غربه. و لكن في المقابل لم ترتبط به قبائل عديدة بالجنوب من أهمها: قبائل الفرتيت في غرب منطقة بحر الغزال الإدارية، و التي تشكل حوالي 9,3 %من سكان المنطقة، لتوجهات بل إتخذت جل تلك القبائل موقفا معرضا لجون قرنق و الحركة ككل، أما قبائل الزاندي في غرب الإستوائية فلم تنظم للحركة ولم تبدي معارضة وقفت موقف الحياد[2].

---

[1]- رشا محمد أحمد أمين، الحركة الشعبية في جنوب السودان :1983 -2002 (القاهرة : دار الكتب و الوثائق القومية، 2014)، ص.34.

[2]- أبيل ألير، ***جنوب السودان : التمادي في نقض العهود و العهود***،(ترجمة: بشير محمد سعيد)(لندن : شركة ميدلايت المحدودة 1992)،ص. 275.

سعت الحركة الشعبية إلى إقامة علاقات مع المجتمع الدولي؛ حيث وجدت دعما من النظام الإثيوبي بقيادة الاشتراكي "**مانجستوهيلا ماريام**" الذي فتح أبواب دولته للحركة التي كانت تتبنى الخطاب الاشتراكي في بادئ الأمر، ودعمهم بالسلاح والتدريب[1]، ومع تغير النظام العالمي الجديد وسقوط الاتحاد السوفييتي اتجهت الحركة إلى إقامة علاقات مع منظمات المجتمع المدني الأمريكي، وبخاصة كتلة السود في الكونغرس لجذب تعاطفهم،[2] كما تلقت الحركة الشعبية دعما من أوغندا من خلال تزويدها بالسلاح والتدريب والمعسكرات، وذلك يرجع إلى التداخل القبلي بين أوغندا وجنوب السودان؛ بالإضافة إلى العلاقة الشخصية بين جون "**غرانغ**" قائد الحركة الشعبية و"**يوري موسفيني**" الرئيس الأوغندي اللذين درسا معاً في تنزانيا[3]

كما تعاون الكيان الإسرائيلي مع حركة تحرير جنوب السودان والفصائل المتمردة في عام 1985 من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة "**غرانغ**"، وقد ظلت علاقات الحركة بإسرائيل قائمة، وتوطدت أكثر عقب توقيع اتفاقية "نيفاشا"، فقد صرح عدد من مسؤولي الحركة الشعبية بإقامة علاقات مع إسرائيل بعد الانفصال عن الشمال[4]، وهو ما يفسر كثافة الحضور الإسرائيلي في الجنوب في شتى المجالات والأنشطة الرسمية وغير الرسمية، وقيام العديد من الشركات والفنادق الإسرائيلية في جنوب السودان بعد الانفصال.

ثانيا : الهيكل التنظيمي للحركة الشعبية لتحرير السودان

تشكل قبيلة **الدينكا** العمود الفقري للحركة الشعبية، وهم أكبر القبائل الإفريقية في الجنوب، حيث يبلغ عددهم قرابة خمسة ملايين نسمة، يعيشون في بحر الغزال وأعالي النيل، ويعد أبناء الدينكا هم

---

[1]- طه حميد حسن العنبكي،"تطورات الصراع الاريتيري الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية،" ***مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية*** ،م.3 ،الع.2(جانفي 2010) ، ص ص .(50-65).

[2] -Jean Bernard Véron , " Sud-Soudon :une Indépendance Semée D'embuches , " ***Afrique Contemporaine***, Vol.11,No.239(Mars2011),p p.(11-22).

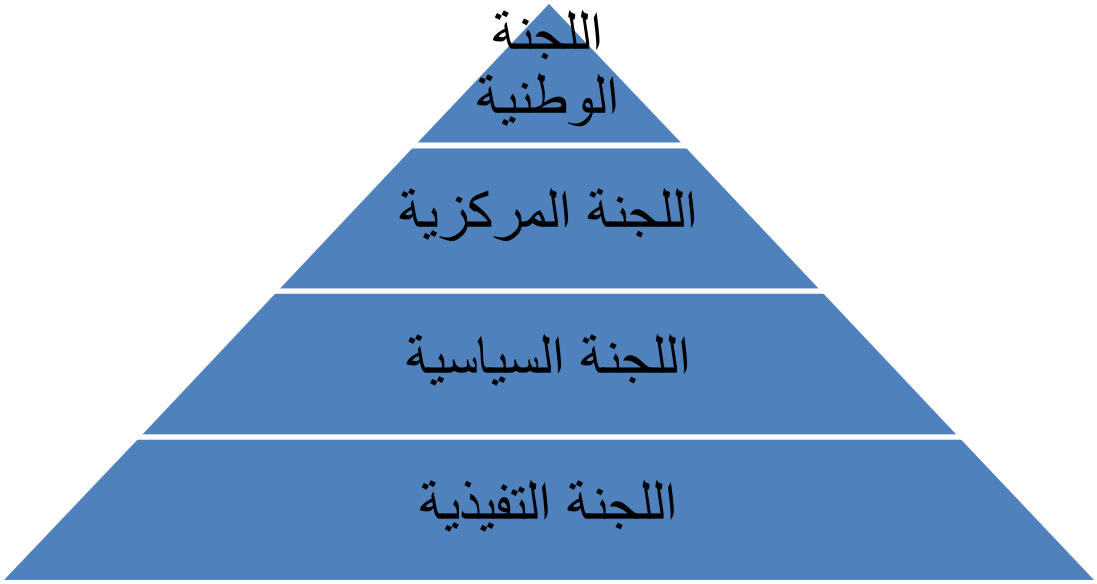
[3]- خالد حنفي علي ،" السودان وأوغندا عوامل التأزم والانفراج،"***مجلة السياسة الدولية*** ،الع.148(أفريل 2002) ، ص ص.(100-109).

[4]- نادية سعد الدين، "التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان ،" ***مجلة المستقبل العربي*** ،الع. 395(جانفي 2012) ، ص ص.(75-90)

قيادات الحركة الشعبية، ومن أبرزهم **جون قرنق** زعيم الحركة الشعبية الراحل، **وسلفاكير ميراديت** الرئيس الحالي للحركة, و"**دينق الور**" وزير الخارجية الأسبق، أيضا توجد قبائل النوير، ويأتون في المرتبة الثانية بعد الدينكا من حيث الكثافة السكانية، ويمتازون بالشراسة في القتال، ودائماً ما يتنافسون مع الدينكا في إدارة الحركة، ومنهم" **رياك مشار**" نائب رئيس حكومة جنوب السودان.

تكونت في بداية مسيرة الحركة القيادة السياسية العليا من مجموعة من الأعضاءِ عرفوا بالأعضاء الدائمين، انقسمت داخليا إلى قيادتين رئيسيتين : الأولى القيادة السياسية و التي تألفت كل من : جون قرنق رئيسا، جوزيف أدوهو نائبا ورئيس للجنة الفرعية للشؤون الخارجية، مارتين ماجير – مسؤول الشؤون القضائية و الإدارية، و لوال دينغ – مسؤول الشؤون المالية[1]، و في أوت 1984 تم تكوين أربعة لجان منبثقة عن القيادة السياسية تّم العليا (كماهو موضح في الشكل رقم 22)، و ذلك من أجل محاولة التأكيد على سير أمور الحركة بطريقة سلسة، و على درجة عالية من الكفاءة.

الشكل رقم (22) : يوضح البناء الهرمي لأجهزة و هياكل الحركة الشعبية لتحرير السودان عند التأسيس



المصدر: عبد الرحمن، حسن الحاج علي، ***مرجع سابق***، ص.46.

[1]- رشا محمد أحمد أمين ، ***مرجع سابق***، ص .5.

و بعد الفترة الطويلة من عمل الحركة في إقليم جنوب السودان، إكتسبت خبرةً تنظيمية جيدة مقارنة بالأحزاب و التنظيمات السياسية الأخرى بالإقليم، فالبناء التنظيمي للحركة عقب قيام الدولة سنة 2011 ينتشر حاليا بجميع مستويات الحكم ابتداء من المستوى الحكم الوطني المركزي مرورا بالمستوى الولائي، و صولاً إلى المستوى الثالث و المتعلق بمستوى الحكم المحلي بجميع جزئياته، و يمكن رصد أهم الأجهزة التي تقوم عليها الحركة حاليا في الآتي[1] :

- المؤتمر الوطني العام .
- مكتب الحركة الشعبية .
- المكتب السياسي .
- الأمانة العامة .

ثالثا:إعادة تكريس الهيمنة التاريخية للحركة الشعبية لتحرير السودان

تعد الحركة الشعبية لتحرير السودان القوة السياسية المهيمنة في جنوب السودان، و الأكثر تأثيرا على الساحة السياسية بدولة جنوب السودان، و الأكثر تمثيلاً في الحكومات الوطنية منذ قيام الدولة سنة 2011، حيث وصل عدد الممثلين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى 26 وزيرا، و20 نائب وزير[2]، كما يعتبر الحزب الأكثر شمولاً ككيان سياسي ومعترف به ومدعوم من قبل قوى خارجية. يهيمن على مؤسسات حكومية، سعى سلفاكير للانفراد بإدارة الحركة الشعبية، فلم يهتم بإصلاحها من الداخل، وإنما سعى إلى تقريب العناصر الموالية له داخل المكتب السياسي للحركة، من أبناء دينكا بحر الغزال، على حساب العناصر التي تنتمي إلى فروع الدينكا الأخرى والجماعات الإثنية المنافسة، خاصة النوير والشلك.[3] كما قام الرئيس سلفاكير بتركيز السلطات بيده أكثر فأكثر وبتوسيع صلاحياته باعتباره رئيسا وقائدا للحزب ورئيسا للجيش عبر محاولات عديدة لإسكات أصوات المعارضة .البعض

[1] - Rachel morrow," South Sudan: Conflict Mapping, Ontological Security and Institutionalised Conflict , " ***Generations For Peace Institute*** ,no.22(December 2014), pp.(32-45)

[2] -Sophia dawkins ans Liz Gaere, "building the house Of governance: political accommodation in south sudan, " ***Conflict dynamics international , governance and peacebuilding series*** ,no.4(may2012) ,p p.(18-57).

[3] - Pinchuk, P."Politics and Trensition in the New South Sudan," ***Crisis Group Africa Report*** , (4 April 2011), p.172 .

عبر عن ذلك بالتمرد وخلق الإضطرابات داخل الجيش كالجنرال دفيد يو في جونغلي أو مواجهة الرئيس في البرلمان أو هياكل حزب الحركة الشعبية .وسادت مظاهر الاستياء من الحكومة على المستويين المحلي والولايات، بينما لم تكتمل عملية تحول الحركة الشعبية من حركة تمرد إلى حزب سياسي يقود عملية بناء الدولة.[1]

كما فشلت في التحول من العقلية الأمنية والعسكرية إلى المجال السياسي الذي يهتم بالمسائل التنموية ونمط القيم المعمول بها أثناء الحروب واستبدالها بنمط حياة مدنية وقيم الشفافية والمساواة والديمقراطية وتحدي الحفاظ على سلام دائم والابتعاد عن إمكانية تجدد النزاعات المسلحة، [2]حيث ظهر فرق كبير بين شعارات الحركة الشعبية وأدائها على أرض الواقع من خلال تهميش القبائل الأخرى في المشاركة السياسية[3]؛ كما أخفقت في تحقيق توافق سياسي داخلي، حيث سيطرت الحركة الشعبية وحزبها الحاكم على مجمل المسرح السياسي، دون إتاحة فرص للتعددية السياسية، مستفيدة من وضعيتها المتميزة في إطار سلام نيفاشا عام 2005، وما زاد الأمور تعقيدا هو غلبة الطابع العسكري على الحركة باعتبارها حركة تمرد تنقصها قاعدة إيديولوجية منسجمة تبني عليها برنامج عمل طموح يمكنها من تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتطوير حكم مدني وأجهزة محاسبية لتجاوز التحديات التي تعترض مسار بناء الدولة، وقد أنتجت تداعيات هذه الحالة صراعا مسلحا ممتدا، الأمر الذي يشير إلى نمط جديد في معضلات بناء الدولة وهو " انقسام المنقسم".[4]

تقول في هذا الإطار، **الدكتورة أماني الطويل** : " بأن النهج المستبد للحركة الشعبية لتحرير السودان قد أدى إلى تهديد عملية بناء الثقة التي أنشأها بين مختلف الأطراف و للأحزاب السياسية في أواخر عام 2010، كما تتسبب سوء الإدارة السياسية لمثل هذه العمليات في إثارة الخصومة بين

---

[1] - Lotje de Vries et Peter de Vries, "Un Mode de Gouvernement Mis En Echec : Dynamiques de Conflict au Soudan du Sud, Au-delà de La Crise Politique et Humanitaire", ***Politique africaine***, N° 135(Mars 2014), p p.(159-175).

[2] -***Idem.***

[3] - جولي بريتغيلد، ***التحديات الراهنة لإعادة الإدماج في جنوب السودان***، المركز العربي الدولي لخدمات الترجمة (جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية ، 2010)، ص. 22 .

[4] - ربيع عمر و وآخرون ،" انقسام المنقسم :تحديات بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان،" ***التقرير الاستراتيجي العربي .*** مصر : مؤسسة الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية(جانفي 2016) ، ص ص .(230-241).

الأحزاب المعارضة، وخصوصًا في وقتٍ تتطلب فيه التحديات المرتبطة بعملية بناء الدولة وإدارة المخاوف الأمنية الداخلية جعل الوحدة الجنوبية هي المطلب الأساس، إلا أن قيادات الحركة الشعبية لم تدرك حتى الآن أن عمليات التحول الديمقراطي ليست تهديدًا لسلطتها بل هي استثمار في الاستقرار والحكم الشرعي."[1]

يفسر ذلك كله بالتحديات التي تواجهها حركات التحرر فيما يتعلق بتنظيم وتعبئة الأفراد بعد معركة التحرير، وبعض هذه التحديات يعود في الأصل إلى السياقات التاريخية لفترات الصراع الطويلة في سبيل نيل الاستقلال .وفي حالة الحركة الشعبية لتحرير السودان، نلاحظ بأن عملية إصلاح الدولة والدمقرطة لا تزال تواجهها تحديات كبيرة، مرتبطة بصعوبة ترجمة النصوص والوثائق القانونية والتنظيمية على أرض الواقع، بعض هذه التحديات تعكس استمرار فشل العملية السياسية، والبعض الآخر مرتبط بصعوبات إدارة الهياكل البيروقراطية بسبب نقص الكوادر البشرية المؤهلة وكذا البنى التحتية التي تشكل الركيزة الأساسية لأي عملية تنموية[2].

الفرع الثاني : ضعف الأحزاب السياسية في عملية بناء الدولة

تعتبر الأحزاب السياسية من أبرز التنظيمات السياسية المعاصرة لما تقوم به من نشاط سياسي ،مثل توسيع المشاركة السياسية وتجسيد عملية التداول على السلطة، ومحاولة بناء رأي عام حول القضايا التي تهم المواطن؛ فهناك تعريفات كثيرة تتناول الأحزاب السياسية من بينها تعريف " **فون دير ميهدن** " حيث يعرفها :

" بأنها جماعة منظمة تحاول السيطرة على إدارة وسياسات الحكومة وتحاول أن تظهر إيمانها بمبدأ أو مجموعة من المبادئ ،منها الإيمان بضرورة العملية الانتخابية . ويعرف " سيغموند

[1]- أماني الطويل،" مستقبل السودان :واقع التجزئة وفرص الحرب،" ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***(جويلية 2011) ،ص .10.

[2]- Nsamba A. MORRIS, "When Fragility meets State-building: State-building in Post-Conflict South Sudan," ***African Research and Resource Forum***, Nairobi(October 2013), p.30.

نيومان " : الحزب " بأنه العناصر السياسية النشيطة في المجتمع التي تتنافس سعيا للحصول على التأييد الشعبي مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر أخرى ." [1]

تتحمل الأحزاب السياسية الناشطة في الميدان المسؤولية الأكبر في تأسيس وتطوير المؤسسات المستقلة التي تسهم في بناء الدولة، ويتسع حجم هذا النوع من المسؤوليات نظرا لما أثبتته الأحزاب الناجحة من دور رئيسي في إنجاح الدولة التي لا يمكن أن تبني نظاما سياسيا استشاريا ديمقراطياً بعيدا عن الأحزاب أو في عدم وجودها، لأن غيابها عن الساحة يولد الأزمات والصراعات، فإما حاكم طاغية يمنع الأحزاب من العمل السياسي خشية اختلافها الفكري مع منهجه وآماله، وأما إلغاء الأحزاب كي يبقى حزب الفرد الحاكم هو المتحكم الأوحد بالسلطة.

أولا : الخلفية التاريخية للعمل الحزبي بجنوب السودان

مرت التجربة التاريخية للعمل الحزبي بجنوب السودان بالعديد من المراحل، بداية بفترة الحكم الثنائي البريطاني المصري (1894 -1956)على السودان، مرورا بفترة الحكومات السودانية الوطنية وصولاً لتاريخ إنفصال الجنوب عن الدولة السودانية سنة 2011، وعلى مر التاريخ إختلفت توجهات الأحزاب بجنوب السودان اتجاه مختلف القضايا، أهمها مسألة الوحدة أم الإنفصال مع الشمال.

الجدول رقم (14) : يوضح تصنيف أحزاب جنوب السودان من حيث تأييد أو رفض الوحدة مع الشمال قبل 2011

إسم الحزب	سانو في الخارج	حزب الأحرار	حزب الجنوب الليبيرالي	حزب سانو في الداخل	حزب جبهة الجنوب
سنة التأسيس	1963	1951	1954	1965	1965
تأييد الوحدة		X	X	X	X
تأييد الانفصال	X				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة : جون قاي نوت يوه، ***العزلة ..الوحدة و الإنفصال: تأرجح الفكر السياسي في جنوب السودان*** (الخرطوم : دار عزة للنشر والتوزيع ،2009) ،ص.106.

[1]- نور الدين زمام ، ***القوى السياسية والتنمية دراسة في سوسيولوجي العالم الثالث*** (الجزائر : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع ،2003) ، ص ص .(270-271).

-حزب سانو (في الخارج) SANU : في عام 1961 كون أحد أهم و أبرز القادة السياسيين الجنوبيين هم:" جوزيف أدوهو، أقري جادين، الأب ساترتينو، ألكسيس مبالي"، كونو ما عرف بمنظمة "إتحاد السودان المسيحي " بالعاصمة الأوغندية "كمبالا"، و كان الهدف وراء هذه المنظمة إيجاد دعم معنوي و مادي من المنظمات المسيحية الأجنبية لقضية جنوب السودان، وفي فيفري سنة 1962 قرر القادة تكوين تنظيم سياسي نموذجي آخر تتضمن تركيبته كافة القبائل الجنوبية يهدف إلى تمثيل الجنوبيين في المنفى، تم ذلك بتاريخ 25 ديسمبر 1963 أين تم الإعلان عن تأسيس حزب سانو، وعرف عن الحزب الميل إلى تبني الأسلوب العسكري؛ و ذلك بتأسيسه لمجموعات عسكرية سرية بالجنوب و المطالبة بالإنفصال التام عن الشمال.

حزب سانو (في الداخل): توصف الفترة مابين 1965 -1969 بأنها فترة تعقدت فيها الأمور بالنسبة للحركات السياسية الجنوبية من حيث النشاط و الحركية، ووفقا لهذا السياق تأسس حزب "سانو في الداخل " فريل 1965 بقيادة "وليم دينق"، و كان الهدف الأساسي للحزب الجديد هو المطالبة بتطبيق نظام الحكم الفيدرالي في السودان بطريقة سلمية، وهو ما تم وصفه بالمطلب الجماعي الذي وافق عليه البرلمان السودان في 19 ديسمبر 1955، و تتلخص وجهة نظر سانو في الداخل في أن التعدد العرقي بالسودان يقتضي سيادة نظام حكم فيدرالي، و هذا ما يفسر الحزب لمسألة الدستور الإسلامي الذي أسرت عليه عديد القوى السياسية الشمالية .[1]

حزب جبهة الجنوب : يختلف المؤرخون في تحديد الفترة التي تم تأسيس حزب جبهة الجنوب، بالرغم من أن العديد من المراجع ترجح تاريخ تأسيس في مارس 1965، و قد كانت الجبهة في بدايتها عبارة عن مجموعة من الموظفين الجنوبيين في الخدمة المدنية، و طلبة في الجامعات و المعاهد العليا، و نشأ غالبيتهم في العاصمة السودانية الخرطوم، و تولوا مهمة التحدث عن حقوق الجنوبيين داخل البلاد، يرى مؤسسوا الحزب أن تنظيمهم ذو طابع جماهيري واسع يتكون معظم إطاراته من قادة الحزب الفيدرالي، وقد عمل الحزب بشكل سري طيلة فترة حكم الجنرال عبود بالسودان 1958 - 1964[2]، صنف الحزب ضمن خانة الأحزاب السياسية الوحدوية، أي التي لا تنادي بفكرة الإنفصال

[1] - ربيع عمر ، ***مرجع سابق***، ص.240.

[2] - ***المرجع نفسه*** .

عن الشمال، الأمر الذي أثّر على سياساته، فعلى عكس بعض الأحزاب الجنوبية، سعى حزب جبهة الجنوب إلى المشاركة في الحكومات الوطنية السودانية المتعاقبة.

حزب الجنوب الليبرالي : في سنة 1953 تم تأسيس حزب الجنوب الفيدرالي على يد كل من تم : "بنجامين لوكي، واستتلاوس بايساما" وتجدر الإشارة أن الحزب قد أسس في بادئ الأمر تحت مسمى الحزب الليبيرالي، إلا أن الحزب لم يستطع أن يحظى بالقاعدة الشعبية المطلوبة سواء في الجنوب أم في بقية الأقاليم السودانية الأخرى[1]، أين تّم تعديل و تغيير الإسم إلى حزب الجنوب الليبيرالي، و تعتبر الفيدرالية أحد أهم مطالب الحزب، في مقابل رفضه لمسألة الإنفصال و إقامة الدولة بشكلٍ منعزِل عن الشمال.

ثانيا : العمل الحزبي بجنوب السودان في ظل قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012

يعتبر قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012 هو أول إطار قانوني يختص بتنظيم العمل الحزبي بدولة جنوب السودان، و قد مثل إعداده و إقراره بمثابة إنجاز بحد ذاته لمختلف القوى و التشكيلات السياسية بالبلاد بالنظر إلى حالة الجمود التي إكتنفت الإقليم طيلة فترة الوحدة مع دولة السودان؛ باعتبار حرمان الجماعات الجنوبية والشمالية من حقوقها في تأسيس الأحزاب السياسية والعمل فيها لفترات متفاوتة من تاريخ السودان السياسي، وقد أقر القانون في أول مواده أنه الإطار الوحيد المنظم لعمل الأحزاب السياسية، مع توقف كافة الأحكام السابقة الصادرة عن حكومة جنوب السودان و المتعلقة بالأنشطة الحزبية.[2]

و لقد تمت صياغة القانون في 33 مادة، تطرق فيها إلى كل ما يتعلق بالأحزاب السياسية، من حيث الأحقية في إقامة و تأسيس حزب سياسي، شروط إقامة حزب سياسي، طبيعة النظام الحزبي، الجهة المختصة بتنظيم و بمراقبة عمل الأحزاب السياسية، و كذا الضوابط المالية التمويلية الخاصة بالنشاط الحزبي بدولة جنوب السودان.

[1]- ربيع عمر، ***مرجع سابق*** ، ص.141.

[2] - Republic of south sudan ,"Laws of southern sudan, "***political parties act ,*** n. 33.chapter 01 , article 02 , ***JUBA : Ministry Of Justice*** , 29 februry 2012, p. 04.

ومن جهة أخرى حظر القانون على الأفراد مسألة الإنتماء الحزبي المزدوج في نفس الوقت، وكذلك وضع حدا لمسألة الأحزاب و التشكيلات السياسية ذات الطابع الإثني، النوعي، الديني أو الجهوي، لطبيعة التركيبة و ذلك إعتبارا التركيبة السكانية لمجتمع دولة جنوب السودان، و الذي يتصف بالتعددية الإثنية و القبلية الهائلة.

نتيجة لصدور قانون الأحزاب لسنة 2012 اختار أعضاء بعض الأحزاب الاستمرار بذات التنظيمات والرؤى التي كانت تعمل بها في دولة السودان، فأعلنت عن فك ارتباطها بكل ما يمت بصلة للسودان وأعادت تنظيم نفسها من جديد لمسايرة الظرف السياسي وضمان الاستمرار، كجزء من العملية السياسية بالبلاد.[1] ومن بين تلك الأحزاب نجد الحركة الشعبية لتحرير السودان، الحركة الشعبية-التغيير الديمقراطي، الحزب الشيوعي والمؤتمر الوطني، حزب الاتحاد الديمقراطي، النادي الديمقراطي لجنوب السودان، وتجدر الإشارة هنا إلى الأحزاب التي ظهرت إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان وهي:[2]

1-المجلس التنسيقي للولايات الجنوبية، الذي يضم تنظيمات سياسية منشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الجنرال رياك مشار، وقد كونت هذه المجموعة من التنظيمات جناحا عسكريا تحت إسم قوة دفاع جنوب السودان.

2- جبهة الإنقاذ الديمقراطية، وهو حزب له أنصار في الشمال والجنوب إلا أنه قد عانى من انشقاقات ونزاعات دامية، إذ كان انشقاقه بالأساس عن قوات الفصيل بزعامة لام آكول، ثم انقسمت إلى ثلاث فصائل هي جبهة الإنقاذ المتحدة، والجبهة الديمقراطية المتحدة، والجبهة الجنوبية المتحدة.

3-اتحاد الأحزاب الأفريقية، وهو تشكيل يضم أحزابا منتمية إلى مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وكان يوصف بأنه التكتل الأكثر معارضة لنظام الخرطوم، وكان أشد المنادين بالانفصال عن حكومة الخرطوم وتشكيل دولة جنوب السودان.

---

[1] - Victor Pinchuk , ***op.cit***,p.16.

[2] - منى حسين عبيد ، " الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان : الحركة الشعبية لتحرير السودان أنموذجا ،" ***مجلة السياسة الدولية*** ، الع .41 (جويلية 2009) ، ص ص .(39-40).

كما أعلنت قوى سياسية جديدة عن نفسها عقب انفصال جنوب السودان مباشرة، و يرى مراقبون أن ظهور هذا الكم الكبير - أكثر من 23 حزب سياسي في البلاد - من الأحزاب والتنظيمات في هذه الفترة المبكرة من عمر الدولة يعود إلى تزايد تطلعات النخب السياسية للمشاركة في الحكم، عبر النسبة المتاحة لمشاركة الأحزاب الأخرى في الوزارات على المستويين الاتحادي والولائي بجنوب السودان.

ثالثا : تحديات العمل الحزبي بجنوب السودان

إن المتتبع لواقع التجربة الحزبية بجنوب السودان منذ قيام الدولة سنة 2011 ، يدرك تمام الإدارك أمرين أساسيين هما :

- سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM على النشاط الحزبي بالدولة الوليدة .
- ضعف و شبه غياب تام لكافة التشكيلات الحزبية السياسية الأخرى، سواء في المعارضة أو تلك المحسوبة في صف الموالاة.

فالجملة الأحزاب التي تحتشد بها الساحة السياسية حاليا بجنوب السودان تعاني من عدة أزمات حقيقية، فهي تعاني من الجمود والركود السياسي، وهو ما يعوق أداءها المستقبلي وقدرتها على خلق نقلة فعلية ويظهر ذلك من خلال :

- معظم هاته الأحزاب بعيدة عن العمل القاعدي الجماهيري ولا تمتلك برامج سياسية مفصلة وطموحة تخاطب هموم الدولة كقضايا الواقع السياسي والاجتماعي المعقد التي يعيشها المواطن بصورة يومية.

فالعديد من برامج تلك الأحزاب غير معروفة، مع غياب إطار برامجي يحدد هوية التنظيمات السياسية وقلة التنسيق وهو ما أدى إلى تضييع ملامح وهوية الحزب وإنعدام التحالفات، فالعلاقة بين تلك الأحزاب و الحركة الشعبية (الحزب الحاكم) تأخذ طابعها من مشاركتها في الحكومة، ليصبح المشاركين في السلطة على مستوى الجهاز التنفيذي وفقا لهذا المعيار هم "أحزاب الحكومة" و المدافعين عن مواقفها وقراراتها[1].

[1] - Victor Pinchuk , ***op.cit***,p.18.

- افتقار أغلبية الأحزاب القدرة على تدريب وتجنيد أعضائها للمناصب والمراكز السياسية العليا في البلاد بسبب الافتقار إلى الثقافة والتنشئة السياسية، هذه الحالة الضعيفة للأحزاب السياسية لها تداعيات سلبية للغاية على قدرة الأطراف لممارسة ضغط كاف للتأثير على الحزب الحاكم و الوصول إلى درجة ما إجماع سياسي.

- تعاني أغلبية الأحزاب في جنوب السودان من ندرة الموارد وضعف البنية التحتية والمادية وضعف شبكة الاتصالات[1]، حيث يفتقر بعضها حتى لمكاتب ومقرات تعقد فيها الاجتماعات. وقد ظلت بعضها بلا أنشطة معروفة مثل الندوات والمؤتمرات الصحفية والحملات التنظيمية، كما لا تبدي مواقفها في القضايا والشواغل الوطنية المهمة.*

-غالبا ما يقوم الحزب على أساس البعد العرقي أو الإقليمي الضيق ،بالإضافة إلى التضييق الذي تتعرض له هذه الأحزاب من قبل الحركة الشعبية التي لا تسمح بتوسيع ونمو مساحة المعارضة.

- ظلت الانشقاقات والانقسامات هي صبغة الحركة السياسية لأحزاب جنوب السودان، ما إن يتكون حزب سياسي حتى يتفتت إلى أجزاء من المجموعات المتنافرة، وغالبا ما تنتهي الاختلافات السياسية إلى نزاع مسلح يحصد أرواح الكثيرين[2]، فعلى سبيل المثال نجد جبهة الإنقاذ الديمقراطية التي انقسمت إلى ثلاث فصائل هي جبهة الإنقاذ المتحدة، والجبهة الديمقراطية المتحدة، والجبهة الجنوبية المتحدة، وتعد الحركة الشعبية هي الأخرى التي تعاني من ظاهرة الانقسامات واختلاف الرؤى حول مستقبل الجنوب، والتي كانت بمثابة البذور الأولى للنزاعات القبلية فيه .[3]

---

[1]- Abraham Awolich."Political Parties and the Push for Political Consensus ," ***The Sudd Institute*** , VOL.2(December, 2015),pp.(10-12)

* أوضح" البينو أكول أتاك" الناطق الرسمي لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي الأسباب التي تعيق نشاط السياسي للأحزاب بالبلاد بالقول أن "الماديات من أكبر المعيقات التي تقف في التبشير ببرنامجنا السياسي وسط المواطنين، فمصادر الدخل الوحيدة للحزب تأتي من خلال الاشتراكات الشهرية للأعضاء وهي ضئيلة مقارنة بعضويتنا من الموظفين.

[2]-سمر أبو السعود ، " تطور الصراعات والأزمات والنزاعات في القارة الأفريقية 2017-2018 ، " ***مجلة قراءات أفريقية***، الع.39 (جانفي 2019) ص ص .(114-124).

[3] -Aziza Geleta Dessalegn , "the Cause and Consequence of Political Science and Development , " ***Academic Research Journals*** , VOL .5 ,no .1 (January 2017) pp.(15-16).

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني في عملية بناء الدولة بجنوب السودان

تتميز طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني باستمرار التفاعل بأشكاله المختلفة سواء كان تعاون، صراع، أو تكامل والمحدد الرئيسي لهذه العلاقة يرجع إلى السياق والقضايا المطروحة على الساحة السياسية، فكلما افتقدت السلطة السياسية إلى الشرعية كانت العلاقة التي تجمع الدولة بالمجتمع المدني علاقة متوترة عدائية، كما أن طابع علاقات الدولة- المجتمع المدني يمكن أن تحدد من خلال توسع الإنقسام، اللامساواة، والنزاع بين الحكام وباقي فئات المجتمع.وبالتالي فالعلاقة دولة- مجتمع مدني تكون أقل عدائية وتعاونية، كلما كان هناك نظام حكم ديمقراطي يعمل على الحفاظ وصيانة النظام الاقتصادي الذي يهتم بالرفاه الاقتصادي والمساواة لجميع المواطنين، كما يعمل على الحفاظ على نظام تشريعي قضائي مستقل.

عرف المجتمع المدني على أنه عبارة عن "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تربط أو التى تكون بمثابة حلقة الوصل بين الأسرة والدولة المجال العام لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"[1].

أولا: واقع المجتمع المدني في جنوب السودان

تعتبر منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان قديمة تاريخيا قبل انفصال الجنوب وترجع نشأتها إلى سنة 1957، وهى مخاض تجارب نضالية تعلقت بأوضاع سياسية واقتصادية وغيرها مر بها مجتمع جنوب السودان، حيث اتصفت بكثير من التعقيدات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبرز أكثر المجتمع المدني للوجود كنتيجة لجهود الحركة الشعبية عام 1993 أين سمح القائد العام للحركة الشعبية لتحرير السودان " جون غرانغ" بإنشاء منظمة غير حكومية تحت تسمية " كوتش" للإغاثة وإعادة التأهيل، ونشأت بعدها العديد من الاتحادات والمنظمات الطوعية والوطنية بالإضافة إلى المنظمات الدينية أهمها مجلس السودان للكنائس والمجلس الإسلامي والمنظمات ذات الطابع الزراعي، كانت أهم أهداف هذه المنظمات التنسيق بين المنظمات الوطنية الطوعية وتبادل المعلومات وتوحيد خططها وبرامجها وتشكيل حلقة اتصال بينها وبين الجهات الحكومية.

[1]-أشرف محمد حسن حسب الله، "المجتمع المدني في السودان، " ***مجلة أفاق افريقية*** ، الم.12، الع.40(2014)، ص ص.(105-114).

ثانيا: تنظيم المجتمع المدني

ووفقا للدستور الانتقالي لدولة جنوب السودان، تعمل منظمات المجتمع المدني تحت مظلة قانون العمل العام وتستمد شرعيتها من الالتزام الصارم بالقوانين التي تنظمها، والتي تحدد الأهداف والغايات والنشاطات، كما للمنظمات شخصية معنوية مستقلة ولها حقوق وواجبات تعمل في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية والرياضية، بشرط عدم الإخلال بأمن الدولة والآداب العامة. وتستمد شرعيتها من أهدافها ومصالح أعضائها، يتم تسجيلها بموافقة الدولة، وبحلول 2016 تم تسجيل ما يقارب 5000 منظمة غير حكومية في جنوب السودان.[1]

ثالثا: دور المجتمع المدني في عملية بناء الدولة

أما عن دور المجتمع المدني في عملية بناء الدولة وإرساء السلام، فقد قامت العديد من التحالفات والشركات بين مجموعات المجتمع المدني للمطالبة بتغيير سياسي بعد 10 سنوات من الانفصال شابتها حرب أهلية ونخرها الفساد وأثقلها الفقر، وخاصة بعد قيام حرب أهلية عام 2013 عامين فقط بعد الانفصال، ووفقا لمنتدى المنظمات الغير حكومية بجنوب السودان لعبت مئة منظمة من المجتمع المدني دورا هاما في بناء السلام وبناء الدولة من خلال تنظيم حوار وطني يضم جميع قبائل الجنوب والزعماء الدينيين والسلطات التقليدية والأحزاب السياسية، اقترح المجتمع المدني في الحوار الوطني مسارين مختلفين ولكنهما مرتبطين ارتباطا وثيقا؛ المسار السياسي الذي تشارك فيه الجهات الرسمية والأحزاب السياسية، والمسار الاجتماعي والذي تشارك فيه جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية وتم الإتفاق على:[2]

- تعزيز بيئة أمنة خالية من النزاعات، مع الاعتماد على التسوية السلمية والحوار بدل العنف.

[1] - Kudrat Virk and Fritz Nganje, " The Role of Civil Society in South Sudan: Challenges and Opportunities," ***Centre for Conflict Resolution***, no.4(2016), pp.(9-12).

[2] - Angelina Daniel Seeka, End Impunity Organization," Civil Society in South Sudan Advocacy Priorities and Principles 2017 – 2020 Toward sustainable peace and development in South Sudan*," **Human Rights Development Organisation***, available from: https://sihanet.org/wp-content/uploads/2019/09/SS-Civil-Society-Advocacy-Strategy.pdf, , retrieved :25/01/2022.

- تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وضرورة توفير الموارد الاقتصادية اللازمة، وأن تدار من قبل شركة وطنية مستقلة وأن تكون في خدمة مجتمع جنوب السودان.
- بناء السلام يحتاج لإعادة بناء الثقة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي وذلك عبر المعالجة الجذرية لأسباب النزاع المستمر.
- تأكيد المجتمع المدني على ضرورة وضع دستور يخدم مصلحة الشعب، ويضمن انتخابات حرة نزيهة، وأن تكون عملية صياغة الدستور شاملة شفافة وتشاركية لجميع مواطني جنوب السودان.

كما قام المجتمع المدني بحملة ضغط على أطراف النزاع عام 2013، ويعد من أهم الفواعل التي قادت لاتفاقية السلام 2015، واتفاق السلام سنة 2018 من خلال الدعوة للمصالحة والإصلاح والحوار ونبذ العنف بين القبائل، [1]وبذلك تكون الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بجنوب السودان قد لعبت دورا فاعلا في عملية بناء السلام استنادا للعمل الذي قامت به على المستوى الشعبي وتوفير الحقائق على أرض الواقع ناهيك عن معرفتها الواسعة باحتياجات وثقافات ولغات المجتمعات المحلية.

رابعا : تحديات المجتمع المدني

برغم من الجهود التي قدمها المجتمع المدني في جنوب السودان، إلا أنه يواجه العديد من التحديات، وذلك بالنظر إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد، وهي كتالي:

- يلاحظ في المجتمع السوداني التعددية السياسية والإثنية وغيرها، الأمر الذي يخلق ولاءات بديلة للولاء الوطني، ويصبح ولاء فرعى، وفى ذلك الوقت ينتج مشكل الاندماج الوطني الذي تعانى منه الدولة
- ضعف قاعدة الاقتصاد لتمويل منظمات المجتمع المدني والتي تعتمد على التمويل الخارجي.
- المناخ السياسي والقانوني والذي يراه المجتمع المدني غير ملائم لوجودهم النشط، حيث تعرضت الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى الضغط السياسي بفعل الإنقسامات السياسية

[1]-Amel Aldehaib, "Channels of Change in South Sudan: Youth Civil Society Organizations & Critical Empathy in Nation-Building," ***gnovisjournal*** , Vol. 17, Issue 2 (Spring 2017), pp.(57-72)

والعرقية وخاصة بين الدينكا والنوير، فأغلبية هذه المنظمات يتم تأسيسها وحشدها على أسس عرقية وهو ما يجعلها في خدمة المصالح الضيقة لهذه العرقيات.

- وجود غير متناسب لمنظمات غير الحكومية الدولية التي تركز على برامجها الخاصة وتعمل على نحو منغلق على حساب منظمات المجتمع المدني المحلية.

- تعرض نشطاء المجتمع المدني إلى التضييق والتهديد وأعمال الترهيب وهو ما أشارت إليه لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بيان لها عام 2016، وقالت رئيسة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنوب السودان "ياسمين سوكا" في البيان "إن المساحة المتاحة للمجتمع المدني في جنوب السودان تتآكل بوتيرة متسارعة، مما يقّوض الجهود المبذولة لإرساء سلام دائم."وأضافت "إن الدور الذي تلعبه الأجهزة الأمنية الجامحة من أجل كبح المعارضة والمنتقدين، يدفع بأبرز الفاعلين المشاركين في العملية الدستورية والانتقالية إلى الفرار من البلاد، ويحبط عزيمة الآخرين على المشاركة."
- غياب برنامج مشترك وموحد وضيق الاهتمامات التي تركز عليها منظمات المجتمع المدني وضعف القيادة، وهو ما يؤثر بدوره على إنتاج ثقافة مشتركة وهوية موحدة.
- الافتقار لأهداف واضحة وعدم وجود الخبرة الكافية لأعضاء منظمات المجتمع المدني سواء في الإدارة أو التنظيم أو في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بالإضافة ضعف ومحدودية القدرات والإمكانيات مما يزيد في عدم فعاليتها.[1]

[1] -Naseem Badiey, ***The State of Post-Conflict Reconstruction "Land, Urban Development and state-building in Juba Southern Sudan***(England: Woodbridge Suffolk, 2014) ,p174.

الفرع الثالث : النزاع على السلطة وتأثيره على عملية بناء الدولة

غالبا ما يكون الوصول إلى السلطة محوريا في تحريك النزاعات بشكل عام، ويكتسي هذا العامل خصوصيته لاسيما في ظل المجتمعات المتعددة والمنقسمة، حيث تصبح للسلطة مكانتها الخاصة في ظل التنافس بين المجموعات ذات الأغلبية، ففي المجتمعات الديمقراطية تكون المعركة حول المبادئ الموجهة للعملية الديمقراطية، أما في ظل المجتمعات القبلية فهي تبدي اهتماما أكثر بمن يحصل على ماذا ومتى وكيف ؟ وهو ما يظهر جليا في جنوب السودان التي انفصلت عن السودان بعد نزاع دموي طويل، والتي تحمل في داخلها كل عوامل التفجير الذاتي من التركيبة الاجتماعية القبلية والنزاع على السلطة إلى الرؤى السياسية المختلفة لإدارة الدولة والوضع الاقتصادي المزري فيها، هذا فضلا عن الدور السياسي المنتظر لهذه الدولة من منظور الدول التي دعمت انشقاقها.

أولا:مسببات النزاع في جنوب السودان

من حيث البيئة والنشأة فلا شك في أن للمكونات التاريخية لميلاد دولة جنوب السودان و التي سبق وأن أشارت إليها الدراسة دورا في تكوين طبيعة هذا النزاع وسلوك النخب السياسية ما بعد نشأة الدولة كانا من أبرز العوامل التي أثرت في النزاع من جوانب عدة.

أ- اختلاف الرؤى داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان

تعرضت الحركة الشعبية لتحرير السودان على مدار تاريخها لعدد من الانشقاقات في صفوفها منذ تأسيسها سنة 1983(كما هو موضح في الجدول رقم 15)، فقد خيمت رؤيتان مختلفتان على نزاع الحركة الشعبية ضد حكومة الخرطوم، فإثنية الدينكا كانت تدعو لسودان موحد، يتم فيه تحرير جميع السودانيين شمالا وجنوبا ومعاملتهم كمواطنين سودانيين على حد سواء، أما إثنية النوير فقد كانت ترغب في انفصال جنوب السودان واستقلاله[1]، فكان هذا الاختلاف هو اللبنة الأولى للإنقاسات الإثنية بشأن السلطة في جنوب السودان.

[1] - Endalcachew Bayeh , "Republic of South Sudan: From North-South to Nuer-Dinka Conflict ," ***International Journal of Research (IJR)***, Vol.1(December 2014), p p.(288-293)

الجدول رقم(15) : يبّين بعض القبائل المنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودانSPLM

القبلية المنشقة	المنداري	التابوسا	المورلي	الديدنقا
السنة	1984	1986	1989	1990

المصدر: عبد الرحمن خضر حسن ، ***مرجع سابق***، ص.173.

ومن بين الانشقاقات نذكر[1]:

- عام 1987 انقلب كل من " كاربينو كوانين" نائب القائد العام للجيش الشعبي، و"أروك تون أروك"، و"وليم نون بان"، على "جون قرنق"، بهدف السيطرة على قيادة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، فشل هذا الانقلاب واعتقل القادة الثلاثة.

- عام 1991 خاضت مجموعة مكونة من كل من ريك مشار وغردون كونج، ولام أكول أجاوين على جون قرنق انقلابا، وعندما فشل الانقلاب أعلن القادة الثلاثة بتاريخ 28 سبتمبر1991 انشقاقهم، وانضم إليهم عدد من القادة.

-عام 1992 واجهت الحركة الشعبية لتحرير السودان أحد أكثر حركات التمرد الداخلي، و ذلك بانشقاق السيد رياك مشار، و أسس ما عُرف آنذاك بجبهة الناصر.[2]

- وفى 2009 أعلن" لم أكول أجاوين "من الخرطوم ميلاد تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان "التغيير الديمقراطي"، معتبرا أن حزب الحركة الشعبية هو حزب منغلق على نفسه، ومليء بالصراعات الداخلية فضلا عن ممارسة سياسات الإقصاء .

ظل النزاع بين قادة الحركة الشعبية قائم إلى مرحلة ما بعد الانفصال، ففي الوقت الذي تحولت فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى حزب سياسي وتقلدت سلطة الحكم في الدولة الناشئة، برز آنذاك تياران داخل الحزب الحاكم، أولهما التيار المحافظ، يتزعمه رئيس الحزب ورئيس الدولة "**سلفاكير**"، وثانيهما التيار الإصلاحي ويتزعمه نائب رئيس الحزب والدولة "**ريك مشار**" والأمين العام للحزب

[1]- سعيد إسماعيل ندا ، "الصراع فى جنوب السودان مستقبل التسوية ، " ***مركز حرمون للدارسات المعاصرة*** ، الع .7 (ماي 2017) ، ص .13.

[2] -Ted Dagne," The Republic of South Sudan: Opportunities and Challenges for Africa's Newest Country,"USA; ***Congressional Research Service***,(July 25, 2011),p.19.

"**باجان أموم**" حيث نادى بعدد من الإجراءات الإصلاحية في الحزب وهو ما رفضه التيار المحافظ ما أدى إلى تفجر الصراع بين جناحي الحزب والسلطة في 15 ديسمبر 2013 .[1]

كما تم إسناد معظم المناصب الحيوية في الدولة إلى عناصر من دينكا بحر الغزال ودينكا أعالي النيل، في حين أقيل رياك مشار من منصبه كنائب للرئيس، ليتم تعيين جيمس واني المقرب من سلفاكير بدلاً منه، حيث ينتمي إلى قبيلة الباريا الاستوائية .فيما بدا أنه تهميش لجماعة النوير وهنا بادرت الحكومة بالإعلان عن محاولة انقلابية قام بها نائبه المقال رياك مشار ومجموعة من مناصريه، وقد قاد هذا الإعلان إلى نشوب نزاع مسلح بدأ في العاصمة جوبا ثم إمتد وبسرعة شديدة إلى مناطق أخرى ،[2] و انقسمت قوات الأمن في جميع أنحاء البلاد حافظ بعضها على ولائه للحكومة بينما انشق البعض الأخر ليدعم المعارضة المسلحة بقيادة "مشار"، التي أصبحت تعرف باسم حركة تحرير شعب السودان/ جيش المعارضة، لتدخل بذلك جمهورية جنوب السودان الوليدة في مواجهات تتشابك فيها كل عناصر الصراع على السلطة والثروة.[3]

ب- الفشل في بناء هوية وطنية موحدة

بالرغم من أن النزاع في جنوب السودان هو بالأساس نزاع سياسي بين النخبة للوصول إلى السلطة؛ إلا أنه تم إضافة البعد الإثني كوسيلة ضغط من قبل الأطراف المتصارعة لضغط على بعضهم البعض؛ حيث اهتمت حكومة جنوب السودان بإثارة النعرات الإثنية بدلا من تعزيز الهوية الوطنية الموحدة في مقابل الولاءات الاثنية المتعددة، مما أدى إلى تعميق هوة الانقسام في المجتمع في جنوب السودان، وأصبحت البيئة مهيأة للانفجار في أي وقت، و الاختلافات بين الجماعات الإثنية ليست السبب الوحيد في النزاع في جنوب السودان وإنما التوظيف السياسي لهذه الجماعات القبلية هو من يغذي هذا النزاع[4]، ويرجع ذلك إلى: فشل البناء الوطني في جنوب السودان، و حدة الأمراض

---

[1] - Naseem Badiey,***op.cit***.p.200.

[2] - " حرب جنوب السودان الأهلية: متوالية التقسيم والانفصال ،" ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*** (جوان 2016) ، ص .2.

[3] - Tewodros Mebratu, ***Causes, Consequences and Roles of External Actors in the Current South Sudan Conflict***, Unpublished Master Thesis (Addis Ababa: Center for African and Oriental Studies, Addis Ababa University, 2012) pp. (37-41)

[4] - عبد الغفار محمد،" عوامل القوة والضعف في وحدة السودان أو انفصاله :قراءة في مألات استفتاء يناير2011،" ***مركز البحوث والدراسات الأفريقية*** ،2011 ، ص.41.

الاجتماعية، قوة اللاتوازن في الثروة وهشاشة الأبنية الداخلية، والإشكال ليس في التعدد الإثني ذاته بقدر ماهو فشل السلطات في التعامل مع هذا التعدد بشكل يسمح باندماج كل المكونات الديمغرافية و الإجتماعية، وهو ما يرشح إلى زيادة حدة النزاع بين الجماعات الإثنية مع ضعف الدولة.

ج- الضعف الاقتصادي

غياب التنمية والتوزيع غير العادل للموارد والخدمات، وبإلقاء نظرة سريعة على كيفية إدارة الإنفاق العمومي في الفترة الانتقالية وصولا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال تثبت بأن العاصمة جوبا حصلت لوحدها على أكثر من 80 بالمئة من الميزانية الوطنية .ولا تقتصر المشكلة في جنوب السودان على وجود قطاع خاص متذبذب، بل لا يزال الاقتصاد يعتمد في جزء كبير منه على القطاع العمومي. إضافة إلى ذلك، فإن دولة جنوب السودان تعد أكثر دول العالم تبعية لعائدات النفط (وهو ما سيتم معالجته في المبحث الثاني بتفصل)، كما أنها تعتبر دولة حبيسة باعتمادها على العمالة الكينية، بالإضافة إلى استيراد السلع الغذائية من أوغندا والمنتجات المصنعة من كينيا.[1]

د- تفشي الفساد

تعرف دولة جنوب السودان تفشي ظاهرة الفساد؛ حيث نجدها تحتل المرتبة الأولى بين الدول الأكثر فسادا في العالم وفي أفريقيا، كما أن الفساد متأصل في بنية النظام الإداري لحكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو ما يقف حجر عثرة أمام قيام الدولة الجنوبية المستقلة لأداء وظائفها التوزيعية وستعالج الدراسة في الفصل الثاني ضمن أزمات التنمية الااقتصادية، أزمة الفساد وتداعياتها على عملية بناء الدولة.[2]

ثانيا: أطراف وأساليب إدارة النزاع

1. الأطراف الرئيسية :

تضم الأطراف الرئيسية في حالة جنوب السودان طائفتين الأولى أطراف رئيسة والثانية أطراف ثانوية تنحصر الطائفة الأولى في فريق الحزب الحاكم (السلطة) بزعامة الرئيس " سلفاكير "

[1] - إجلال رأفت ،***مرجع سابق*** ، ص.120.

[2] - La liste des 100 pays les plus corrompus, Escale de nuit**,,08/02/2019** disponible sur: https://escaledenuit.com/la-liste-des-100-pays-les-plus-corrompus/,03/07/2020.

وحكومته، والطائفة الثانية تتمثل في كتلة المعارضة " رياك مشار"، بينما يتسع وصف الأطراف الثانوية ليضم بعضا من قادة الحركة الشعبية المنشقين عنها وبعضا من الأحزاب السياسية غير الفاعلة في المشهد السياسي، ويستهدف هؤلاء جميعا السلطة في الدولة الناشئة ولكن بوزن نسبي .

الطرف الأول : الرئيس " سلفاكير " وحكومته[1]

أ. أهدافه ومصالحه : إحكام سيطرته على السلطة والاستئثار بميراث الحركة الشعبية التي تحولت إلى حزب حاكم برئاسته .

ب. إستراتجيته : العمل السياسي تحت عباءة الحركة الشعبية، واقتصار أدوار قادتها على شغل مواقع قيادية في حزبه وحكومته، كذلك مركزية السلطة داخل الحزب والحكومة، مع رفض أي صورة من صور المعارضة التنافسية القوية عن طريق سياسة الإقصاء، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، وفرض حظر التجوال، كما قام باعتقال عددا من القيادات التي اشتبه تورطها في الانقلاب، وقام بزيارة السودان بهدف تأمين جبهته الشمالية، وطلب الدعم من الخرطوم. وفي سبيل التمسك بالسلطة قام "سلفاكير" بإلغاء الانتخابات التي قد كان مزمع القيام بها في عام 2015 إلي نهاية عام 2018، كما تم تحرير قانون الأمن الوطني عام 2014 بما يوسع صلاحيات جهاز الأمن الوطني في التفتيش والاعتقالات والمصادرة الذي يعد بمثابة جهاز الاستخبارات في البلاد.[2]

ج. التأييد الشعبي: يستند في الأغلب على قاعدة إثنية تتكون من إثنيته(الدينكا) التي تمثل نسبة كبيرة من السكان تصل إلى 40 في المئة، ومن بعض الإثنيات التي يستقطب قادتها التقليديين، ويعين بعض نخبها في حكومته مثل (الزاندي)[3].

الطرف الثاني : نائب الرئيس سابقا " رياك مشار " وفريقه ،وأبرزهم " مابيور قرنق " وهو ابن الراحل " جون قرنق " و " استفن فار " وغيرهم .

[1] -The Sudd Institute, "South Sudan's Crisis: Its Drivers, Key Players, and Post-conflict Prospects" (Juba: ***The Sudd Institute***, Special Report, 3 August 2014) P. 10.

[2]- أيمن شبانة، " آفاق التسوية في جنوب السودان،" ***مجلة السياسة الدولية*** ،الع. 204(أبريل 2016)، ص ص.(150- 165).

[3] - Faiz Omar Mohammad Jamie, "The Dynamics of 2013-Conflict in South Sudan , " ***Centre for Peace and Development Studies*** (January 2017) ,p.10.

أ .**أهدافه ومصالحه :** يستهدف" مشار " الوصول إلى السلطة (الرئاسة) ، ويتمسك بميراث الحركة الشعبية من منظر إصلاحي؛ فقد أعلن عقب إعفائه من منصبه ترشحه لمنصب الرئيس في انتخابات عام 2015(التي لم تجرى).[1]

ب.إستراتجيته : وفقا لما يعلنه فهو يتبنى سياسات إصلاحية (ديمقراطية)داخل الحركة (الحزب)، ومن ثم الحكومة، وحسبه تسند السلطة على أساس تنافسي وليس تحكميا أو إثنيا، ويقبل بالتسوية القائمة على تقاسم السلطة في إطار تبني نهج إصلاحي، غير أنه في مقابل ذلك طالب القوات المسلحة في جنوب السودان بالإطاحة "بسلفاكير" لأنه أصبح خطرا علي الوحدة الوطنية في جنوب السودان، كما دعا كل من الأمم المتحدة والقوى الدولية والإقليمية إلى اتخاذ إجراءات ضد "سلفاكير"، وحماية البلاد من حكمه الديكتاتوري، وبهذا سعي مشار لتدويل النزاع، كما طرح الفيدرالية كمتطلب ضروري لتسوية النزاع السياسي.[2]

ج.التأييد الشعبي : ستند في الأغلب إلى قاعدة قبلية تتكون من قبيلة النوير التي تمثل نسبة 20 في المئة من السكان تقريبا .

كما يعتمد رياك مشار على **الجيوش البيضاء*** التابعة لشرق النوير، والتي ظهرت بشكل بارز في الحرب الأهلية الثانية في السودان (1983-2005)، وكانت مصدرا بارزا لعدم الاستقرار خلال الفترة الانتقالية والاستقلال (2005- 2013) ، وشكلت القوة المقاتلة الرئيسية المعارضة للحكومة في الحرب الأهلية في جنوب السودان عام 2013،[3] ويعد الهجوم على بور عام 1991 بقيادة رياك مشار لحظة ولادة الجيش النوير الأبيض الناجم عن كراهية دفينة ضد قبيلة الدينكا والرغبة في الانتقام، وكانت هجمات الجيش الأبيض على البلدات الخاضعة لسيطرة الحكومة في جونغلي وولاية أعالي النيل في أعقاب القتل التي تعرض لها مدنيون من النوير في شهر ديسمبر عام 2013 في جوبا.

---

[3]- Faiz Omar Mohammad Jamie,***op.cit***., p p.(11-12).

[2]- سارة عبد السلام الشربيني ، " أثر الصراع السياسي على الاستقرار في جنوب السودان ، " ***المركز الديمقراطي العربي*** (فيفري 2020) ، ص .31.

* مصطلح الجيوش البيضاء يستخدم فقط للتمييز بينه وبين الجيش الأسود – أي القوات النظامية.

[3]-جون يونغ ،" الصراعات الشعبية واستقطاب النخب ،" جنيف : ***المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية*** (ديسمبر 2016) ، ص ص.(11-14)

2.الأطراف الثانوية

-أمين عام الحزب الحاكم " باجان أموم " وفريقه وأبرزهم " دينج ألور " وزير الخارجية الحالي ،و" جون لوك " وزير النقل الحالي ، و" كوستي منيبا" وزير المالية الأسبق وغيرهم .[1]

أ. هدف الأطراف الثانوية : يستهدف هذا الفريق المشاركة في السلطة ،ويتمسك بميراث الحركة الشعبية من منظور إصلاحي .

ب. رؤية الأطراف الثانوية : يتبنى الفريق سياسات إصلاحية داخل الحركة (الحزب)، ومن ثم الحكومة، وينتهج سياسية المعارضة السلمية، مع قبول التسوية السلمية القائمة على تقاسم السلطة.

ج. التأييد الشعبي: لا يمكن الوقوف عل الوزن النسبي لهذا الفريق، لكنها في جميع الأحوال محدودة التأثير، سواء في المعارضة أم في الحكومة أم في القاعدة الشعبية.

3.أطراف ثانوية أخرى: أحزاب متفرقة منها(الحركة الشعبية لتحرير السودان- التغيير الديمقراطي)، و (الحزب الشيوعي لجنوب السودان) و(المؤتمر الوطني الإفريقي)، و(الجبهة الديمقراطية المتحدة القومية)، و(اتحاد أحزاب السودان الأفريقي) و(اتحاد أحزاب السودان الأفريقي)و(منتدى جنوب السودان الديمقراطي) و(الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي) و(الحزب الليبرالي لجنوب السودان)، تستهدف أغلبية كيانات هذه الأحزاب المشاركة في السلطة، وهي لا تبدي تحيزا واضحا لأي من فريقي (مشار) و(كير).

4.المواقف الإقليمية والدولية من النزاع

منذ اندلاع النزاع في دولة جنوب السودان في 22 ديسمبر 2013، تلعب بعض القوى الإقليمية والدولية دورا مؤثرا في تفاعلاته، فالخارج لعب دورا بارزا في نشأة دولة الجنوب بالأساس، من خلال الرعاية والحماية والدعم مما مكن أبنائها من تحقيق حلم الانفصال لكن الدولة الوليدة كانت بحاجة إلى

[1]- سعيد إسماعيل ندا ، ***مرجع سابق*** ، ص ص .(16-19)

مزيد من الدعم الدولي حتى تتمكن من ترسيخ أركانها وبناء مؤسساتها، لكن تعقيدات البيئة الداخلية دفعت دولة الجنوب نحو الصراع والاقتتال الداخلي.[1]

أ-المواقف الإقليمية :

إن لدول الجوار الإقليمي حدود مشتركة مع جنوب السودان، وأصبح لها بعد الانفصال مصالح اقتصادية متنامية معه، ولكن مع ازدياد إمكانية استمرار النزاع في جنوب السودان، والذي يمكن أن يؤدي إلى انتشار عدوى النزاع إلى دول الجوار، ذلك أن تاريخ هذه الدول، لاسيما في منطقة البحيرات العظمى، يظهر سهولة انتشار النزاع من دولة إلى أخرى، نظرا لحالة التداخل والتشابك الإثني بين مجتمعات هذه الدول، أو بسبب التوظيف السياسي لهذه النزاعات من قبل بعض القادة السياسيين؛ بدءا بجمهورية السودان حيث يشكل النزاع في جنوب السودان مصدر تهديد حقيقي لمصالح دولة السودان، خاصة مع الخلافات الموروثة على مناطق الحدود بين الدولتين، مثل" آبيي"، وعلى آلية التعامل مع تصدير نفط الجنوب، ومن ناحية أخرى فإن قيام حرب أهلية في الجنوب يعني تدفق اللاجئين شمالا وكذلك تدفق السلاح وهو ما يشكل بيئة مواتية لحركات التمرد التي ترفع السلاح في وجه حكومة الخرطوم.

أما عن إثيوبيا فقد تبنت رسميا تسوية النزاع، حيث استضافت المفاوضات على أرضها في أديس أبابا، وذلك نابع من هدف إثيوبيا الدائم بالاضطلاع بدور إقليمي قوي في المنطقة لا سيما في مسألة تسوية النزاعات، مما يعزز مكانتها السياسة في المنطقة، كما أنها على علاقة جيدة بالحركة الشعبية، فضلا عن أنها لا ترغب في اندلاع حرب علي حدودها الغربية، أما عن أوغندا فقد تدخلت عسكريا في النزاع لصالح "كير"، نظرا لوجود اتفاقات للتعاون الدفاعي بين الدولتين، تجيز التدخل العسكري عند الاقتضاء، كما ساهمت في القضاء على المتمردين، وانتشرت في كافة أرجاء العاصمة، وتعد أوغندا من أكثر الدول المستفيدة من الاستقرار السياسي في جنوب السودان نظرا للمكاسب الاقتصادية الكبيرة التي قد تنالها أوغندا من جنوب السودان، كما أن الحرب في جنوب السودان من شأنها أن تهدد وبقوة الأمن القومي الأوغندي.[2]

[1]- سارة عبد السلام الشربيني، ***مرجع سابق*** ، ص.31.

[2]- أيمن شبانة ، ***مرجع سابق*** ، ص.65.

ب-المواقف الدولية

على الرغم من أن نشوب النزاع في جنوب السودان برز في شكل خلاف سياسي داخلي بين أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود قوى خارجية وظفت عوامل الضعف الداخلي، نظرا لوجود نزاع على النفوذ والمصالح في المنطقة، لذلك برزت على الصعيد الدولي بعض ردود الفعل الدولية لبعض القوى المؤثرة على الساحة الدولية أهمها: الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تدخلت في نزاع جنوب السودان من خلال الدعوة للمفاوضات وإحلال السلام، كما مارست ضغطا على الجانبين للقبول باتفاق السلام، كما تحرص واشنطن على إقامة علاقات متوازنة مع كلا الطرفين سلفاكير ومشار، بما يضمن النجاح لمشروعها في جنوب السودان، ويسهم في إزاحة الاستثمارات الصينية في قطاع النفط فيها لكي تحل محلها[1]، بالنسبة **لصين** فهي الشريك التجاري الأول في جنوب السودان والمستثمر الأكبر في قطاع النفط، إذا تؤمن 5 بالمئة على الأقل من وارداتها النفطية من جنوب السودان ولهذا سعت إلى إقناع أطراف النزاع بالبحث عن تسوية تفاوضية للصراع ،كما شاركت بكتيبة قوامها 700 جندي ضمن البعثة الأممية لحفظ السلام في جنوب السودان عام 2015.

أما دول الاتحاد الأوروبي، فمنذ اندلاع النزاع المسلح في جنوب السودان، حاولت إيجاد تسوية سلمية بين الحكومة والمتمردين .وبالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة غير الحكومية الإيغاد والمجتمع الدولي، يعمل الاتحاد الأوروبى من أجل منع تفاقم الأزمة الإنسانية والسياسية في جنوب السودان، وفي أكثر من مرة، عبر عن قلقه من تطور النزاع المسلح في جنوب السودان إلى حرب أهلية عرقية في الدولة الوليدة.

ثالثا:جهود تسوية النزاع

مرت اتفاقيات التسوية الإقليمية و الدولية بالعديد من المراحل و المحطات، و تميزت بالإختلاف من حيث الأطراف و المواضيع المتفق عليها[2]، لكن غالبية هذه الإتفاقيات و التفاهمات تميزت بالهشاشة و

[1] - Micah Zenko ," Chinese Troops in Africa: Protecting Civilians and Oil, "***Report submitted to Center for Preventive Action at the Council on Foreign Relations***, Washington ,december2014, p.5.

[2]-Luka Biong Deng Kuol," South Sudan's Prospects for Peace and Security, "Washington, D.C: ***Global Fellow Peace Research Institute*** , (April 2016), P. 04.

عدم الإستقرار و الإستمرارية، ما جعل النزاع يتجدد بين الفترة و الأخرى، و ركّزت أغلبها على أربعة محاور أساسية هي :

- ضرورة تفعيل المؤسسات التقليدية في عمليات التحكيم وفض النزاعات البينية القبلية إلى جانب المؤسسات الحكومية الرّسمية .
- التركيز على عمليات الإصلاح السياسي في مؤسسات الحكم بجنوب السودان، خاصة إصلاح هياكل الحركة الشعبية لتحرير السودان.[1]
- إعادة النظر في القوانين الضابطة لحقوق ملكية الأراضي باعتبارها أحد أهم مسببات الصراع .
- التركيز على بدأ تطبيق إجراءات السلام في المناطق الريفية التي تتصف بالتداخل القبلي، لأنها معرّضة أكثر لتجدد الإقتتال الإثني .

أ.اتفاق السلام 2015

تبنت دول منظمة (إيجاد) عملية الوساطة بين الأطراف المباشرة وفي ستة أشهر من اندلاع النزاع، وبتأثير ضغط إقليمي ودولي، اضطر أطراف النزاع إلي القبول بالتفاوض، فاستكملت المفاوضات بصورة غير مباشرة في أديس أبابا، لتسفر عن توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في جانفي 2014، إلا أن هذا الإتفاق انهار سريعا في ما حمل كل طرف خصمه المسؤولية عن هذا الانهيار، وفي ماي 2014، تحت مزيد من الضغط الدولي والإقليمي، وخشية من تحريك ملف انتهاكات حقوق الإنسان إلى المحكمة الجنائية الدولية، جرت مفاوضات مباشرة بين "سلفاكير"و "مشار" أسفرت عن مجموعة من الاتفاقيات التي فشلت هي الأخرى كسابقتها.[2]

وفى (أديس أبابا) عقدت جولة من المفاوضات، وكانت تسير ببطء بسبب وجود كثير من القضايا الخلافية، واستمرت الأطراف في النزاع حتى تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على أطراف النزاع، فوافقت الأطراف، وأصدرت منظمة (إيجاد) نسخ الوثيقة

[1] - Julius Agbor And Olumide Taiwo Managing Ethnic Diversity," South Sudan One Year After Independence: Opportunities And Obstacles For Africa's Newest Country , " The Brookings Africa Growth Institution, 2013,pp.(19-14).

[2] - Mairi John Blackings, Why Peace Fails: The Case of South Sudan's Agreement on the Resolution of the Conflict in South Sudan, ***Africa peace and security series*** , no. 33(2018),p.7.

في 17 أوت 2015، وقع عليها "مشار" في التاريخ ذاته، وتأخر "سلفاكير" ليوقع في 27 أوت من ذات السنة، وقد نص الإتفاق على ما يلي [1]: تشكيل حكومة وحدة وطنية وأهم اختصاصاتها، تنفيذ الاتفاق، واستعادة السلام والأمن والاستقرار، والإسراع في الإغاثة والحماية والعودة، وتسهيل عملية المصالحة الوطنية، والإشراف عليها من خلال آلية مستقلة، ومراقبة إجراء صوغ الدستور الدائم بنجاح، وإنشاء لجنة مختصة، ومحايدة لإجراء الانتخابات الوطنية ، كما نص الاتفاق على أن يستمر الرئيس الحالي "سلفاكير " رئيسا للفترة الانتقالية، مع إنشاء مكتب لنائب رئيس الجمهورية، للإشراف على تنفيذ الإصلاحات، ومن صلاحياته؛ شغل منصب القائد الأعلى لقوات المعارضة المسلحة في جنوب السودان.

في 26 أفريل 2016، عاد رياك مشار إلى جوبا، وتولى منصب النائب الأول للرئيس، مع تولى وزراء الحكومة الانتقالية مناصبهم؛ إلا أن جوانب عديدة من اتفاق حل النزاع لم تنفذ، بسبب الخلافات العالقة بين الأطراف، وهو ما أدى إلى عودة أعمال العنف، حيث اتهم الجانبان بعضهما البعض بانتهاك شروط معاهدة السلام[2]، مما دفع " مشار" إلى الفرار من البلاد بعد أن أعلن عودة الحرب إلى جنوب السودان، وأعلن "سلفاكير" في مقابل ذلك أنه سيمنح مهلة 48 ساعة للعودة مرة أخرى إلى جوبا لاستئناف مفاوضات السلام. وبعد انتهاء المهلة و عدم عودة " مشار" تم تعيين "تابان دينج جاي " من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان بديلا لمشار، وهو ما قبلته حكومة سلفاكير، و أعقب ذلك نقل " مشار بواسطة الأمم المتحدة إلى المنفى،[3] كما دبت الانقسامات، في الدينكا بين مؤيد " لسيلفاكير" وما بين معارض له فسادت حالة من الفوضى العارمة بين جميع أطراف الصراع في جنوب السودان خلال 2017، وأصبحت الحرب الأهلية في جنوب السودان هي حرب الكل ضد الكل.

ب.اتفاق السلام 2018 :

عادت " الإيجاد" لاستئناف وساطتها بشأن مباحثات السلام، مع دخول الرئيس السوداني عمر البشير كوسيط جديد، وبضغط من القادة الإقليميين على أطراف النزاع في جنوب السودان؛ قام كل من سلفاكير بوصفه رئيسا لجنوب السودان، وخصمه"رياك مشار" بوصفه زعيما للمعارضة، بالإضافة إلى

[1] -Intergovernmental Authority on Development "IGAD", ***Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan***, Addis Ababa, 17 August 2015.

[2] - Nyaburi Nyadera ,***op.cit*** ., p.62.

[3] -سمر أبو السعود ، ***مرجع سابق***، ص.119.

عدد من ممثلي الفصائل السياسية وكذلك الفصائل المسلحة، بالتوقيع على إعلان الخرطوم في 27 جويلية 2018، كم تم التوقيع على اتفاق الترتيبات الأمنية في 6 جويلية واتفاقية الحكم وتقاسم السلطة في الخامس والعشرين من الشهر ذاته، ووفقا لهذا الاتفاق :يتم منح منصب النائب الأول لرئيس جنوب السودان لريك مشار، وذلك بعد أن تنازل دينج جاي عن منصب نائب الرئيس سلفاكير؛ مؤكدا أنه قام بذلك من أجل تحقيق السلام في بلاده.[1]

وفي 5 سبتمبر 2018 تم توقيع اتفاقٍ نهائي لتقاسم السلطة بين أطراف النزاع في جنوب السودان، بالعاصمة السودانية الخرطوم، حيث تضمّن الاتفاق: تقاسم السلطة ونظام الحكم والترتيبات الأمنية، وذلك بحضور كل من الرئيس السوداني عمر البشير ورؤساء دول الإيجاد.

رابعا: تداعيات النزاع حول السلطة في جنوب السودان على عملية بناء الدولة

خلف النزاع حول السلطة في جنوب السودان عدة تداعيات مست مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ويظهر ذلك في :

1.غياب الاستقرار السياسي : ذلك أن الاستقرار ضروري وهو الذي يزود السلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها وسبل نفوذها، وهو ما تفتقره جنوب السودان، سواء على المستوى الوطني أو مستوى الولايات، حيث يعمد الرئيس "كير" وأنصاره دائما إل عزل كل مشكوك أو معارض، وهو ما يعنى كثرة التغييرات الحكومية من جهة، وانصراف جهد أصحاب المناصب نحو إرضاء السلطة المركزية.[2]

2.العجز عن مراقبة الإقليم الجغرافي: من ناحية وظائف الحكم والإدارة أدى الوضع النزاعي القائم إلى انصراف الحكومات المركزية في الولايات عن أداء مهامه، فغابت الخدمات الحكومة بقدر كبير سواء لسيطرة المعارضة عليها، أم لغياب قدرة الحكومات .

---

[1] -أليو قرنق ، " سياقات اتفاقية السالم لجنوب السودان ومآلاتها ، " ***مركز الجزيرة للدراسات***، 2018/07/27، متوفر على الموقع :https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/180729112725510.html، تاريخ الإطلاع : 2020/10/03.

[2] -Carlo Koos and Thea Gutschke, "South Sudan's Newest War: When Two Old Men Divide a Nation ," ***Global and Area Stadies*** , n.2(feb 2014) , p.3-4.

3.انعدام الأمن : يؤثر انعدام الأمن على جميع أنحاء البلاد.حيث تم تصنيف جنوب السودان إلى جانب اليمن وأفغانستان والعراق الأكثر انعداما للأمن في جميع أنحاء العالم [1]، كما شهدت النزاع في جنوب السودان انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتي مورست من قبل جميع الأطراف المشاركة في النزاع، وتمثلت تلك الانتهاكات وفقا لما جاء في التقارير الرسمية – في شن الهجمات على المدنيين والاغتصاب وجرائم العنف، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختطاف والاختفاء القسري.[2].

4.الضعف الاقتصادي : لقد وصل الوضع الاقتصادي في جنوب السودان بفعل النزاع إلى مستوى الأزمة؛ فإيرادات الحكومة تقل بصورة عن نفقاتها الموجهة في الأغلب إلى قطاع الأمن (أمن النظام)، وتدهور شديد في القوة الشرائية للجنيه جنوب السوداني، وقد أوشك المجتمع الجنوب السوداني على الاعتماد على المساعدات الإنسانية، بشكل كامل.[3]

5.تفشي العنف : تؤكد أغلبية الدراسات الحديثة المهتمة بشؤون السلام والنزاع أن المناطق التي عرفت نزاعات طويلة وعنيفة فإنها نادرا ما تستطيع الوصول إلى بناء السلام؛ فلا يمكن لجماعة أو شعب عاش عقودا متتالية في عداء وقتال أن يتخلص من الميول القتالية والعدوانية، لينتقل فجأة إلى المواطنة - العيش معا- بصورة أمنة ومستقرة، ومن بين التي المناطق التي تعرف انتشار كبيرا لأعمال العنف: هي العاصمة جوبا والولايات الثلاث جونقلي والوحدة وأعالي النيل[4]، و من أسباب السلوك العدواني انعدام الثقة كما أن العديد من المتورطين الجنوبيين الذين اقترفوا أعمال العنف إبان الحرب هم في مراكز السلطة، وتركيبة السلطة هي جزء من ثقافة الإفلات من العقاب، بل هي أيضا سمة من سمات مجتمع شديد العسكرة يجيز استخدام القوة والتهديد بها.[5]

---

[1] - "South Sudan's Crisis :its Drivers, Key Players , and Post_Conflict Prospects , "Special report, ***the Sudd Institute*** (August 3, 2014) ,p.2.

[2] - Baker, Aryn ," War crimes: Slaughter and starvation haunt a broken South Sudan ", ***Time***(may2016) ,pp.(20-27).

[3] - أماني الطويل، ***مرجع سابق***، ص .111.

[4] "- Conflict in South Sudan: A Human Rights Report , " United Nations Mission in the Republic of South Sudan (UNMISS) , 8 May 2014,p.9.

[5] -Nyaburi Nyadera , "South Sudan conflict from 2013 to 2018: Rethinking the causes, situation and solutions, "***Afrique Contemporaine*** (December 2018) ,pp.(59-86).

6.مشكلة اللاجئين : حسب التقرير التي أجرته منظمة العفو الدولية في الفترة الممتدة ما بين أفريل 2015 وماي 2016 في مدن جوبا وملكال وبانتيو، والتي تضررت جميعها من النزاع الداخلي المسلح أسفر النزاع عن النزوح الداخلي لنحو 7.1 مليون من السودانيين الجنوبيين؛ ومن هؤلاء النازحين 200 ألف يعيشون في ستة مواقع لحماية المدنيين في أنحاء البلاد المختلفة ،[1] ويعيش 600 ألف لاجئين في البلدان المجاورة. كما يواجه عدد يقدر بنحو 8.2 مليون شخص – أي قرابة ربع عدد السكان- انعداماً كبيرا في الأمن الغذائي والتغذية[2].

ومن جانب آخر فإنه و بالرغم من إبرام العديد من الإتفاقات المحلية و الإقليمية و الدولية لإنهاء هذا النزاع، إلا أن حالات الإقتتال كانت تتجدد بين فترةٍ و أخرى، ففي شهر أفريل من سنة 2016 تجدّدت الإشتباكات بمناطق عديدة من جنوب السودان، راح ضحيتها العديد من المدنيين و المجندين في مختلف التنظيمات العسكرية المسلحة النشطة بالبلاد. (كما هو موضح في الجدول رقم 16)

الجدول رقم (16) :يوضح الأحداث و عدد القتلى بجنوب السودان أفريل 2016

طبيعة الحدث	تكرار الحدث	عدد القتلى
معارك	**75**	**300**
عنف ضد المدنيين	**58**	**155**
إحتجاجات	**10**	**-**

source: ACCORD – South Sudan, first quarter 2016: Update on incidents, AUSTRALIA : ***Austrian Centre for Country of Origin & Asylum Research and Documentation***, 3 May 2016, P. 01. Availble from: https://www.ecoi.net/en/file/local,on:24/12/2020.

[1] -Arnauld Akodjenou," SOUTH SUDAN REGIONAL REFUGEE RESPONSE PLAN January 2019 - December 2020," ***Regional Refugee Coordinator for the South Sudan***,p.7 , available from: https://www.unhcr.org/5c330cf34.pdf, consulted on :12/12/2020.

[2] - Lauren Ploch Blanchard, " Conflict in South Sudan and the Challenges Ahead ," ***Congressional Research Service,*** (September 22, 2016),p.9

الفرع الرابع : غلبة الطابع العسكري على الحياة السياسية

لقد حاول " **صامويل هنتغتون Samual Hintington** " وضع تفسير لأسباب استيلاء الجيش على السلطة في كتابه " الجندي والسلطة The Soldiers and the State "، مفاده أن طبيعة البنية التنظيمية السياسية للمجتمعات هي السبب الرئيس في ذلك، حيث تتميز عموما بضعف المؤسسات السياسية المدنية الفاعلة فيها، والقادرة على التنمية أو الفصل في النزاعات الناشئة بين مختلف الجهات المتصارعة داخل المجتمعات[1].

إن المؤسسة العسكرية تعد مؤسسة ذات تنظيم دقيق نسبيا، وتحتكر أدوات القوة المادية المتمثلة في الأسلحة الحديثة والمتطورة، كما أنها تتمتع في إفريقيا بنصيب كبير من ميزانية الإنفاق القومي، والأخطر من ذلك أنها في كثير من الأحيان تحقق الاكتفاء الذاتي حيث تعمل على توفير حاجات أفرادها بالقدر الذي يمكنهم من أداء أدوارهم العسكرية.

أولا: تدخل المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية

بالنظر لحالة جنوب السودان نجدها من بين الدول التي تعاني من مشكل تدخل العسكر في الحياة السياسية، وقد ساعد العسكر على ذلك النظر إلى أنفسهم كمؤسسة خاضت الحرب ضد حكومة الخرطوم وبقيت تمارس مهامها بنفس الطريقة بعد إنهاء الحرب، حيث لم يستطع الحزب الحاكم الانتقال من حركة مسلحة إلى حزب سياسي يقود عملية تحقيق تطلعات وتوقعات مجتمع جنوب السودان بعد التوصل إلى السلام[2]، في حين تحول مشروعه إلى نزاع مستميت حول السلطة بين مجموعاته المختلفة، كما لم يتم تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جيش قومي موحد يدين بالولاء للدولة، فقد ظل كما كان أيام الحرب ضد الخرطوم مجموعات قبلية ولاؤها للقادة المحليين[3].

فغالبا ما يلعب كبار جنرالات الجيش كقادة الحروب التاريخية (مثل قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان) دورا سلبيا في مرحلة السلم، وذلك لعدم مقدرتهم لإدارة شؤون السلم وقلة كفاءتهم في إدارة

[1] - Douglas h.Johnson ," Commentary the Political Crisis in South Sudan ,"***African Studies Review*** , vol.57, no.03(December 2014),p p.(167-174)

[2] - Carlo Koos and Thea Gutschke, ***op.cit***,p .6.

[3] -ريتشارد راندز ، "الحاجة إلى المراجعة :مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان من 2006 حتى 2010 ،" ***المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية***، جنيف (نوفمبر 2010)، ص.10.

الأمور المدنية قياسا بالعسكرية خاصة مع تبوءهم لمراكز حساسة في الدولة، وميل الجنرالات الإفريقيين لخوض مغامرات الانقلابات العسكرية مع الإرث السوداني في هذا المجال، وسيشكل هذا تحديا خطيرا على عملية بناء مؤسسات الدولة و إرساء القانون، ضف إلى ذلك ضعف مؤسسات الحكم وضعف مساءلة الجيش الشعبي الذي غالبا ما يفلت من العقاب و العدالة والقانون .[1]

ثانيا: عوامل توجه العسكري في الحياة السياسية

تعاني دولة جنوب السودان من تدخل العسكر في الحياة السياسية، حيث يلاحظ غياب آليات التسوية السياسية السلمية للمشاكل الداخلية مثل التفاوض أو الوساطة وتفضيل بدلا من ذلك الحلول العسكرية، وهو ما يمكن التعبير عنه بالتوجه العسكري في قيادة الحياة السياسية لجنوب السودان ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

1.نشأة المؤسسة العسكرية : فقد نشأت من أجل تحقيق مطلب الانفصال، ومن هنا تغلبت ثقافة الحكم على سلوكها، مما جعلها تنحرف عن مهامها الأساسية وهي الحفاظ على السلم والأمن .[2]

2.ضعف البناء السياسي : الضعف العام لمؤسسات الدولة القائمة في جنوب السودان تعد عاملا مشجعا على التدخل، "فهنتغتون" Huntington مثلاً، يقول أن تدخل العسكر لا يحدث لأن المؤسسة العسكرية بطبيعتها تميل إلى هذا التدخل، ولكن لغياب أو ضعف، المؤسسات ذات الفاعلية في المجتمع، وهو ما يمكن ملاحظته في ضعف المؤسسة التنفيذية بجنوب السودان وعدم قدراتها على إدارة شؤون الدولة.

3.طغيان الطموحات الشخصية : لا يستبدل العسكر عادة الحرب بالديمقراطية، وإنما بالرغبة بالتسلط[3]، وجني ثمار التضحيات المبذولة في سنوات القتال والنضال من أجل حرية واستقلال الدولة، وهو ما يشعرهم بأنهم أحق من سواهم بالتمتع بخيرات الدولة، وما يأتي بالنتائج السلبية هو التنافس الشخصي الذي يحدث بين الجنرالات حول أحقية كل منهم في قيادة الدولة مثل النزاع بين الجنرال" رياك مشار" والرئيس" سيلفاكير" .

[1] - Conflict in South Sudan: A Human Rights Report , ***op.cit***.,p. 14-16.

[2] - ريتشارد راندز، ***مرجع سابق*** ، ص.43.

[3] -حلمي شعراوي ، ***السودان في مفترق الطرق*** (القاهرة : مكتبة جزيرة الوورد ،2011) ، ص . 70.

4.ضعف البناء الاجتماعي: لا شك بأن الجيش الذي يبنى على أساس اعتبارات قبلية لا يستطيع أن يدافع عن الوطن والأمة، ولن يدافع إلا عن مصالح القبيلة أو المجموعة القبلية التي يتكون منها وهو ما يؤدي إلى افتقار المؤسسة العسكرية إلى الشرعية والكفاءة والثقة الشعبية، فالتركيبة القبلية للقوات المسلحة في جنوب السودان لا تمثل جميع إثنيات البلاد، فإثنية الدينكا التي ينتمي إليها الرئيس "سلفاكير " تسيطر على مؤسسة الجيش والمناصب العسكرية العليا، وفي ظل ذلك يكون ولاء الضباط للرئيس أشد من ولائهم للوطن وتشريعاته الأساسية، ولا شك أن هذه الممارسة تقوض المعايير المهنية للقوات المسلحة كما تضعها في مواجهة بعضها مع البعض الأخر لاعتبارات قبلية، وقد تجلت مخاطر ذلك بشكل واضح عندما اندلع القتال الداخلي فجأة بجنوب السودان في ديسمبر 2013 حيث أدى ذلك إلى إعاقة حقيقية لعملية بناء القطاع الأمني.[1]

5.غياب المؤسسية والاندماج داخل الجيش الوطني: هناك فرق كبير بين الجيوش النظامية والميلشيات المسلحة، ومازال الجيش جنوب السوداني في طور تجمع كبير لميلشيات مسلحة تعلو لديها ولاءاتها، فعند اندلاع النزاع في 2013 كان حوالي 70 في المئة من القوات ينتمي إلى قبائل (الشلك) وهو ما جعل مشار واثقا من النصر، وبعدها تغيرت هذه المعادلة، بعد أن أفلحت الحكومة باستخدام في تفريق أو تحييد عدد لا يستهان به من المعارضة المسلحة، فبرغم من أن النزاع في جنوب السودان بدأ كأزمة سياسية، ولكن سبب تحوله إلى حرب بين المجتمعات لم يكن فقط بسبب الانقسام العرقي بين المجتمعات القبلية في جنوب السودان (وهي ظاهرة نجدها في أنحاء أفريقيا تقريبًا)، ولكن لأن الجيش لم يكن مهني ومؤسس، بل مجموعة من الميليشيات، تم تنظيم كل منها على أساس الولاء الشخصي لقائدها، ويرجع ذلك لوجود إرث لحركات تمرد خاصة مع تبوءهم لمراكز حساسة في الدولة، كالذي حصل عام 2009 بقيادة الجنرال السابق في الجيش الشعبي" جورج أتور" الذي ينحدر من قبيلة الدينكا نتيجة رفضه لنتائج الانتخابات[2]، التي لم يسعفه الحظ للفوز بحكم ولاية جونقلي فاعتبرها مزورة وبقي مستمرا في نشاطاته العسكرية المعادية لحكومة الجنوب.

---

[1]- إميل أويدراغو ، " الجيوش الإفريقية وتحدي الاحتراف العسكري ،(ترجمة أحمد المرابطي) " **مجلة *قراءات افريقية***، الع.37 (جوان 2018) ، ص ص .(120-133).

[2]- هاني رسلان ، ***السياسة المصرية تجاه السودان***(القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية ،2010) ، ص.9.

المبحث الثاني : البعد الاقتصادي ومعضلة البناء التنموي في جنوب السودان

اعتبرت قضية التنمية الاقتصادية في الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال، من التحديات التي فرضت نفسها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها الآلية الرئيسية للتقدم و التحديث، و القضاء على التخلف الذي طالما عانت منه، و تعد التنمية المجتمعية الميكانيزم الذي تتفاعل في إطاره كل الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية لتحقيق تنمية شاملة تؤدي إلى تكريس العدالة الاجتماعية و إشباع الاحتياجات الاجتماعية والتي تصب نحو تغيير العلاقات الاجتماعية و تغيير الهيكل الاقتصادي، و زيادة عملية المشاركة السياسية.

المطلب الأول : البناء الاقتصادي بجنوب السودان

تعتبر الموارد الطبيعية ثروة طبيعية ذات قيمة اقتصادية يعود استثمارها على الفرد والمجتمع معا؛ إذا ما استغلت استغلالا أمثل يراعي فيه الحماية والتنمية من أجل استدامتها لتدفق خياراتها، ويعتبر النزاع على الموارد الطبيعية من أهم التحديات التي تواجه عالم اليوم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، لاسيما الأفريقية ومنها جمهورية جنوب السودان؛ في ظل تنامي الطلب على الموارد لمواجهة متطلبات البقاء، مما أدى لاستنزاف هذه الموارد الشيء الذي يمثل خطرا على إنتاجها، والنزاع على الثروة في عالم الموارد بؤرته وحجر الزاوية فيه والمؤجج لفتيل جذوته، فالنزاعات المحلية والإقليمية تأخذ طابع المنافسة على الاستحواذ على مصادر الموارد وتسخيرها، كما يلعب قطاع الثروة الطبيعية دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية وهو ذات أهمية إستراتجية تمس الأمن القومي والاستقلال والرفاهية.

الفرع الأول : طبيعة البنية الاقتصادية في جنوب السودان

" الجنوب فقير، لكن إمكاناته غنية نحتاج إلى مساعدات لتطوير القطاع الغير نفطي." هذا ملخص الموقف الاقتصادي في الجنوب الذي صرح به وزير مالية حكومة جنوب السودان[1]، ومنه تدخل دولة جنوب السودان عموما ضمن نطاق الدول الضعيفة اقتصاديا، فلا توجد فيها الصناعات التحويلية التي

[1]- إجلال رأفت ، ***مرجع سابق*** ، ص.82.

تساهم بنسبة في الناتج القومي الإجمالي، وكذا بالنسبة إلى التوظيف، إضافة إلى الخلل الهيكلي الذي تتميز به في قطاع الإنتاج عامة.[1]

ويقسم أحمد مجذوب أحمد أستاذ الاقتصاد في جامعة أم درمان اقتصاد جنوب السودان إلى مرحلتين:[2]

المرحلة الأول: من استقلال السودان في عام 1956 وحتى توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005، حيث كان الاقتصاد في هذه المرحلة يساوي صفرا بسبب الحرب الأهلية بمراحلها المختلفة التي منعت التنمية، بل كان في هذه الفترة الطويلة الاقتصاد مستنزفا، ضف إلى ذلك السياسات التمييزية للحكومات المتعاقبة في الخرطوم، إذ لم تبدأ تنمية الجنوب فعليا إلا في عام 2002، عندما أقامت حكومة السودان ما يعرف ب" صندوق تنمية الجنوب"*، بالرغم من ذلك لم يزد نصيب الجنوب من مشاريع التنمية في السودان عن 2 بالمئة خلال فترة 2002 و2004[3].

المرحلة الثانية: والتي أعقبت عام 2005، شهد الجنوب تحويل جزء من الموارد القومية إلى الجنوب تنفيذا لبروتوكول تقسيم الثروة، حيث تحصلت حكومة الجنوب على 98 بالمئة من إيرادتها من النفط، وهذا يعني أن الإيرادات من الحقول الاقتصادية الأخرى يقارب الصفر(كما هو موضح في الشكل رقم 23) كما أن البنية التحتية ظلت بدائية ولم تتغير بعد الانفصال وذلك لأن التغيير مس عاملا واحدا فقط وهو زيادة التدفقات المالية الناتجة عن النفط، وهذا العامل بمفرده لن يستطيع أن يحدث نقلة نوعية على المستويين القصير والمتوسط، وأضاف الكاتب أن انغلاق اقتصاد الجنوب واعتماده على دول الجوار يجعله رهينا للأجندات الأمنية والسياسية لهذه الدول.[4]

---

[1]- Kenneth Omeje, ***Extractive Economies and Conflict in the Global South : the Engaging Rentier Theory and Politics*** (England : Ashgate Publishing Company , 2008) ,p .2.

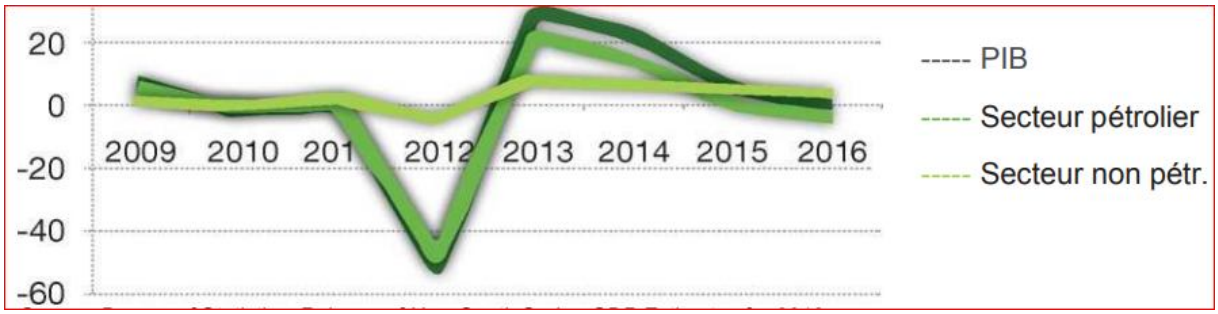
[2]-أحمد مجذوب أحمد، " تقرير المصير بين الحق والواجب،" الأهرام الاقتصادي ، متوفر على الموقع : http :sudanile.com، تاريخ الاطلاع 2019/12/18.

* أنشئ هذا الصندوق بهدف تنمية المناطق التي امتدت إليها الحرب الأهلية في الجنوب، عبر إقامة عشرين مشروعا بالجنوب، ثم انفصل الصندوق عن حكومة السودان وأصبح تابعا لحكومة الجنوب منذ عام 2005.

[3]- أيمن شبانة ، ***مرجع سابق*** ، ص.04.

[4]-***Groupe de la Banque Africaine de Développement*** ," La Politique économique du Soudan du Sud," aout 2018, p.20.

الشكل رقم (23) : مساهمة قطاع النفط والقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي



source: Bureau of Statistics, Release of New South Sudan GDP Estimates for 2016 (Sept. 13, 2017), p.16.

أما مرحلة ما بعد انفصال جنوب السودان سنة 2011 فقد واجهت الحكومة جملة من التحديات الصعبة، وخاصة فيما تعلق بالجانب التنموي، ويرجع العديد من المحللون ذلك إلى الاعتماد المفرط على عائدات الموارد الإستخراجية والإتاوات التي تدفعها الشركات عبر الوطنية، وعلى الأرباح من حصص الشركات عبر الوطنية والتي تشكلت في بنية الدولة وعائدات الموارد الطبيعية، هذه الإيرادات التي تسيطر عليها النخب الحاكمة والتي تنفق أساسا لصالحها بدلا من رفاهية المجتمع بشكل عام،[1] فحسب ما جاء به تقرير لصندوق النقد الدولي أن الدولة التي تعتمد على أكثر من 25 بالمئة من الايرادات المالية من النفط هي دول ذات إعتماد عالي أو مفرط، ونجد دولة جنوب السودان تعتمد على 98 بالمئة من عائدات النفط، تليها ليبيا بنسبة 92 بالمئة. [2]

الفرع الثاني : الطبيعة الريعية للدولة في جنوب السودان

تعد دولة جنوب السودان من أكثر الدول اعتمادا على عامل النفط والأكثر تأثيرا في تاريخ الدولة، حيث أسهم النفط في تعميق النزاع بين الشمال والجنوب، ويعتبر اليوم أحد أسباب النزاع الدائر بين الفواعل السياسية في جنوب السودان، وذلك لما تمتاز به جمهورية جنوب السودان من موارد طبيعية هائلة، وتقدر الإحصائيات الاحتياط النفطي بحوالي مليار ومائتي مليون برميل.

[1] -Kenneth Omeje, ***op.cit.***,p .2.
[2] - Lopez-Murphy, "Fiscal Policy in Oil Producing Countries during the Recent Oil Price Cycle," International Monetary Fund, Washington, DC, Working Paper no.10/28 (February 2010), p.8.

أولا :الاكتشافات الأولى للنفط

ظهرت بوادر إكتشاف النفط في مناطق حقول جنوب كردفان ومنطقة النيل في عام 1979[1] في منطقة أبو جابرا وإعلان ذلك بواسطة شركة شيفرون الأمريكية في عام 1981، وقد تبع ذلك في مستهل الثمانينات اكتشافات أخرى في حوض المجلد الممتد على جانبي الحدود بين الشمال والجنوب[2]، وقد أدى اكتشاف النفط إلى تشجيع التمرد والدعوة إلى الإنفصال، إذ شعرت المجموعات المتمردة أنها إذا استأثرت بمخزون النفط والمعادن ستكون لها القدرة على إقامة دولة مستقلة.

كما قامت شركة نفط كندية صغيرة " أراكيس " (Arakis) بتدشين عملياتها النفطية قي منتصف التسعينات قبل أن تشتريها لاحقا شركة كندية كبرى "تاليسمان " (Talisman) في عام 1998، وبحلول ذلك الوقت، كانت قد دخلت في شراكة مع شركتي نفط أسيوتين كبيرتين مملوكتين لدولتهما هما الشركة الصينية الوطنية للبترول (cnpc) وشركة بتروناس الماليزية (PETRONAS) لتشكيل ما يعرف بشركة النيل الكبرى لعمليات البترول (gnpoc) مع مشاركة قوية من قبل الحكومة السودانية. كثفت شركة النيل الكبرى عملياتها في ولاية الوحدة بالقرب من حقول هجليج ، وبدأ إستخراج النفط عام1998[3].

واصل قطاع النفط ازدهاره، واشترت شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية (ongc) حصة شركة تاليسمان، وبحلول عام 2004 وصل إنتاج النفط إلى ما يقرب من 300 ألف برميل في اليوم، وكانت منافسة كبيرة لشراء الحصص في ائتلاف جديد تقوده الشركة الصينية الوطنية للبترول وشركة بتروناس الماليزية التي كان من المقرر أن تتولى عملية تطوير حقول واعدة في حوض ملوط في شمال ولاية أعالي النيل.

---

[1] - Jill Shankleman, " Oil and State Building in South Sudan New Country, Old Industry, " ***United States Institute of Peace***,Special report ,(July 2011), p.2.

[2] - لورام جيمس، " حقول السيطرة : النفط واللأمن في السودان وجنوب السودان،" ***المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية***، الع.40(ديسمبر2016) ، ص.10.

[3] - ابراهيم الحسن ، ***إدارة الموارد الطبيعية في السودان : الواقع والتحديات*** (الخرطوم : الجمعية السودانية لحماية البيئة ، 2012) ، ص ص .(7-9).

وفي نفس الأثناء أحرز الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة السودانية تحت ضغوط دولية مكثفة تقدما على طاولة المفاوضات، وأحد العوامل الأساسية كان السعي نحو التوصل إلى اتفاق بشأن "تقاسم الثروة"، ولاسيما عائدات النفط، وفي سنة 2004 وقع الطرفان برتوكول "تقاسم الثروة "، وهو ما أصبح فيما بعد جزءا هاما من اتفاق السلام الشامل الموقع سنة 2005، وبذلك تم إبرام اتفاقية سلام تاريخية بحيث وضعت حداً لأقدم الحروب الأهلية في أفريقيا، فقد كان التوتر والخلاف بشأن توزيع ثروة البلاد النفطية الضخمة هو المحرك الأساسي للنزاع، ولكن النفط ساعد أيضاً على توفير المفتاح الرئيسي للحل؛ إذ تقضي اتفاقية السلام بأن يتم تقاسم عائدات آبار النفط في الجنوب بين حكومة الخرطوم في الشامل، والحكومة التي أنشئت في الجنوب، فتقدم بذلك الأمل في توزيع أكثر إنصافاً للثروة ولعائدات السلام بعد عقود طويلة من الحرب المستمرة.[1]

إلا أن الخلافات بقيت مستمرة طوال فترة السنوات الست الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل التي سبقت الاستفتاء المتفق عليه، وتمثلت هذه الخلافات حول الشفافية فيما يتعلق بتقاسم عائدات النفط ومنح الامتيازات وغيرها من القضايا، ولم يحصل جنوب السودان على أي سيطرة حقيقية على القطاع النفطي على الرغم من مشاركته الإسمية في مفوضية البترول القومية، أما على مستوى الإدارات المحلية وعلى المستوى المجتمعي، واصلت القضايا المتعلقة بالنفط في تغذية الخلافات و انعدام الأمن، ليس فقط في الجنوب بل أيضا في دارفور والشرق، ذلك لأن المتمردين الذين استبعدوا من الاتفاق الشامل قد فشلوا في الاستفادة من الثروة النفطية، أما المجتمعات المحلية التي لم تحصل على التعويض المستحق بموجب الفقرة (4، 5) من برتوكول تقاسم الثروة في اتفاق السلام الشامل، فقد بقيت عرضة للنزاع والإقصاء وتدهور الظروف البيئية.

ثانيا : الحقول النفطية بجنوب السودان

قامت حكومة السودان منذ البداية بتقسيم البلاد إلى مربعات امتيازات نفطية وأسندت إليها أرقاما أو حروفا ومن ثم دعي المستثمرون لتقديم عطاءاتهم بخصوص التنقيب عن النفط فيها، وبعد انفصال جنوب السودان 2011 تم الاحتفاظ إلى حد كبير بنفس نظام الترقيم، وتم إضافة مربعات استكشاف جديدة، وتجدر الإشارة إلى أن تقع أن العديد من حقول النفط في المنطقة الحدودية الفاصلة بين

[1] - Jill Shankleman, ***op.cit***., p.3.

السودان وجنوب السودان (كماهو موضح في الخريطة رقم 5)، وتوجد بجنوب السودان ثلاثة مناطق نفطية تحتوي على نوعين من النفط الخام ذات قيمة متفاوتة:[1]

المنطقة الأول، تقع على جانبي الحدود بين السودان وجنوب السودان، وتحتوي على المربعات1، 2، 4 ولم يتم توزيعها بشكل نهائي بين الدولتان، وهي ذات نوعية نفطية جيدة.

المنطقة الثانية، تقع بالكامل داخل جنوب السودان، ضم على المربع 5، وينتج هذا المربع نفط أقل نوعية من المنطقة الأولى.

المنطقة الثالثة، تستحوذ عل الحصة الأكبر، و هي منطقة الإنتاج الرئيسية تقع هي الأخرى داخل أراضي جنوب السودان، تضم المربعين 3 و7، أما عن نوعية النفط الموجودة فهي أقل نوعية من المنطقة الأولى.

في عام 2006 بدأت حقول نفط جديدة هامة عمليات الإنتاج وكان معظمها في حوض ملوط في أعالي النيل و ولاية جنوب كردفان، وهو ما رفع الإنتاج القومي للنفط إلى ما يقارب 500 ألف برميل يوميا، وهو مستوى الإنتاج الذي ظل قائما في السنوات التي تلت فترة ما قبل الانفصال.[2]

الخريطة رقم (5): توضح حقول النفط والبنية التحتية في جمهورية جنوب السودان



source:http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working

[1] -Jill Shankleman, ***op.cit***., p.3.

[2] - لورام جيمس، ***مرجع سابق*** ، ص.13.

خلال الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل، أنشأت شركة البترول تحت اسم "نايلبت" (Nilepet)، وهناك عدد من الشركات تتبع لنايلبت منهاSIPT وهي مشروع مشترك مع سيباك (sipake) الصينية المسؤولة عن هندسة وصيانة مشاريع النفط الأولية وإنتاج وتكرير وتسويق ونقل البترول.

ثالثا : الفواعل الدولية والمحلية المساهمة في قطاع النفط

يخضع الهيكل العام لإدارة النفط في جنوب السودان لإشراف وزارة النفط والتعدين بعدما كان قطاع النفط يدار من قبل المفوضية القومية للبترول (npc)، حيث تم تمثيل كل من الشمال والجنوب، وينص اتفاق السلام الشامل على إدارة قطاع النفط من قبل المؤسسات التالية:[1]

1- المجلس الوطني للبترول والغاز، يضم وزراء معينون وممثلي الدول والمؤسسات المنتجة للنفط، يتمثل دوره في:

- صنع السياسات والموافقة عل استراتجيات وبرامج القطاع.
- الموافقة على عقود النفط.
- مراجعة الأثار البيئية والاجتماعية الناتجة عن التطورات النفطية الحالية أو المستقلبية.

2- وزارة النفط والغاز، من أهم أدوراها:

- التفاوض على عقود النفط.
- صياغة استراتجيات وبرامج تنمية قطاع النفط.
- تطوير الكوادر الفنية.

3-المؤسسة الوطنية للبترول والغاز، يتمثل دورها في المشاركة في الأنشطة النفطية نيابة عن الحكومة الوطنية.

حرصت حكومة جنوب السودان ما بعد الانفصال على جلب الاستثمارات من أجل تنمية الاستثمارات، ومن أهم المستثمرون الكبار في جمهورية جنوب السودان هم:

الشركة الصينية الوطنية للبترول (سي. أن .بي. سي cnpc) وشركة بتروناس (petronas) الماليزية وشركة النفط والغاز الطبيعي الهندية(ongc) ، وجميعها شركات مملوكة لدولها(كما هو موضح في الجدول رقم 17). تعتبر الشركة الصينية الوطنية للبترول (سي .أن .بي .سي) واحدة

[1] - Jill Shankleman, ***op.cit.***, p.8.

من أكبر شركات النفط في العالم ولها مصالح في 29 بلد، بينما تنفذ شركة بتروناس الماليزية عمليات في 23 بلد، أما الشركة الهندية للنفط (ongc) تحتل المركز 21 في قائمة الشركات النفط الأكبر في العالم ولها مصالح في 15 بلد.

الجدول رقم 17: يوضح المربعات المنتجة للنفط في جنوب السودان

الدولة	المربع	ائتلافات الشركات	الحقول الرئيسية	المساهمون
جمهورية جنوب السودان	1	شركة بايونير الكبرى لعمليات البترول (gpoc)	الوحدة توما منقا	• الشركة الصينية الوطنية للبترول (cnpc) انترناشيونال نايل : 40 % • شركة بتروناس الماليزية (petronas) كاريغالي نايل: 30 % • شركة النفط والغاز الطبيعي(ongc) كنغارا نايل : 25 % • نايلبت (NILEPET) :5 %
	3 و7	شركة دار بتروليم للعمليات	بالويش أدار - يال غومري موليتا	• الشركة الصينية الوطنية للبترول (cnpc):41% • شركة بتروناس الماليزية (petronas): 40 % • نايلبت (nilepet) : 8 % • سينوبيك انترناشيونال بتروليوم كورب :6 % • تراي أوشن اكسبلوريشن: 5 %
	5 أ	سد بتروليم أو أوبريتنغ كومبني	مالا ثارجاث	• شركة بتروناس الماليزية (petronas): 27.875 % • شركة النفط والغاز الطبيعي(ongc) كنغارا نايل : 21.125 %

المصدر: لورام جيمس، ***مرجع سابق*** ، ص.19.

كما قام عدد من ائتلاف الشركات بعقد اتفاقيات تقاسم الإنتاج مع حكومة جنوب السودان، وأهمها شركة توتال الفرنسية التي ظلت طوال فترة الحرب الأهلية الثانية متشبتة بحصتها في مربع (ب) الشاسع في ولاية جونغلي بجمهورية جنوب السودان، وشركة اكسون موبيل الأمريكية.

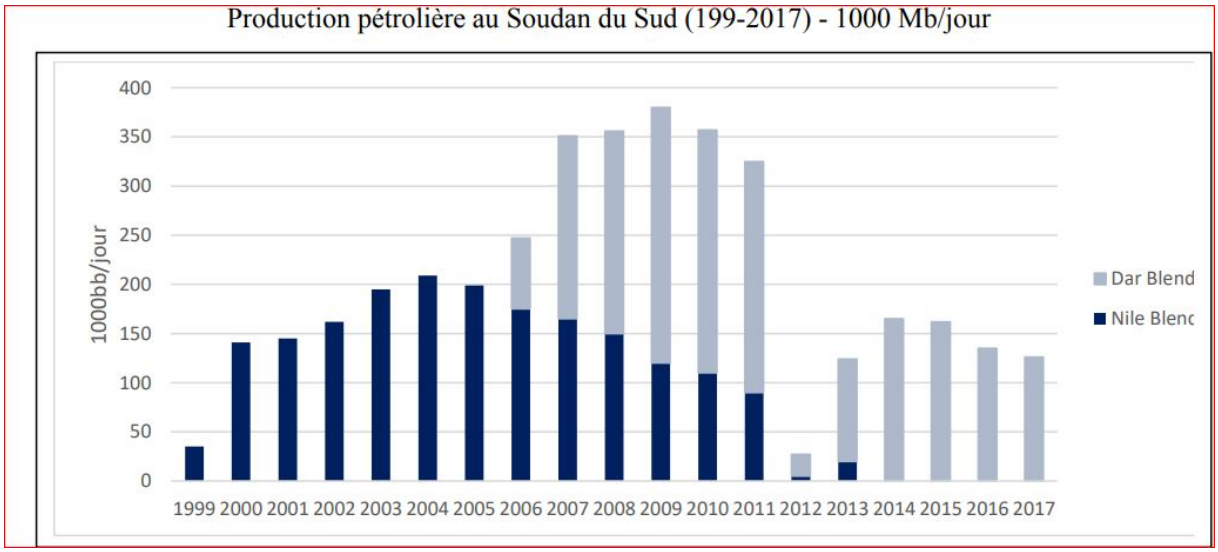
الجدول رقم (18): يبين مربعات النفط تحت الاستكشاف

الدولة	المربع	المساهمون
جمهورية جنوب السودان	5 ب	اسكوم (مولدوفا) : 90 % نايلبت (nilepet) :10%
	أ (الجزء الجنوبي)	نايلبت (nilepet) :100%
	ب1 وب2	توتال (فرنسا): 32.5% اكسون موبيل (الولايات المتحدة ألأمريكية): 32.5% (انسحبت في 2014) كوريك (الكويت) : 25% نايلبت:10%
	ب 3 وه (e)	ستاربتروليم (لوكسمبورغ) : 75% نايلبت (nilepet):20 % هيملا (hemla): النرويجية: 5%
	ج (c) الجزء الجنوبي	نايلبت (nilepet):100 %

المصدر: لورام جيمس، ***مرجع سابق*** ، ص.21.

ومن أهم التحديات التي واجهت المستثمرون في جنوب السودان انخفاض إنتاج النفط سنة 2012؛ كما انخفظت صادرات النفط من 98 دولار أمريكي للبرميل الواحد إلى 33 دولار أمريكي للبرميل، وأرجع الكثيرون ذلك إلى النزاع الدائر في منطقة أعالي النيل الكبرى الغنية بالنفط ومنطقة الوحدة، هذه التطورات التي تفاقمت بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وارتفاع رسوم تصديره عبر جمهورية السودان، وهذا ما حد من جاذبية جمهورية جنوب السودان بإعتبارها منطقة استثمار واعدة.

الشكل رقم 25: يوضح انتاج النفط من 1999 إلى 2017



Source: Groupe de la Banque Africaine de Développement , ***op.cit***. , p.12.

بالإضافة إلى الجهات الحكومية الفاعلة والمستثمرون الأجانب، فإن قطاع النفط في جمهورية جنوب السودان قد أنتج العديد من مجموعات المصلحة الداخلية، فهناك شركات نفط وخدمات نفط صغيرة شتى لها صلات ذات مغزى بالنخبة الحاكمة، على الرغم من أن قانون البترول لسنة 2012 نص على أن يتولى جهاز شرطة جمهورية جنوب السودان وجهاز الأمن الوطني عملية توفير الأمن لقطاع النفط في جمهورية جنوب السودان[1]، إلا أن الدور الأكبر على ما يبدو تلعبه شركات الأمن الخاصة التي توظف الكثير منها جنودا مسرحين من الخدمة في جيش التحرير الشعبي الذين هم على درجة نسبية من التدريب ويتقاضون أجورا منخفضة ويعكسون التوترات القائمة داخل البلاد، فقد كانوا متورطين في العنف السياسي والعرقي الذي أودى بحياة عمال النفط في النزاع الداخلي الذي اندلع في ديسمبر 2013.

فقد أصبحت ميلشيات الدينكا المعينة محليا والمنظمة من طرف جهاز الأمن الوطني تبرز على نحو متزايد في مجال أمن النفط، بينما خفض دور الجيش الشعبي لتحرير السودان، فعلى سبيل المثال ميليشيا دينكا بارانو في مقطعة باريانق المكلفة بحماية حقول النفط في أعالي النيل والتي تخضع لسلطة وزير النفط ستيفن ديو، وتمول من قبل شركات النفط.

[1]- لورام جيمس، ***مرجع سابق*** ، ص.21.

وبالتالي فإن هناك العديد من الجهات الفاعلة المحلية ذات الصلة في مناطق النفط وهي تشمل المجتمعات المحلية وزعمائها فضلا عن التجار ومزودي الخدمات، وعلى مستوى أعلى هناك مسؤولين حكوميون من الولايات المنتجة للنفط يسعون للممارسة بعض الرقابة، بالإضافة إلى وجود قوات معارضة وتمرد مرتبطة بإقليم بعينه لها مصلحة قوية في استهداف مناطق النفط والسيطرة عليها.

الفرع الثالث : التنمية الزراعية في جنوب السودان

ما يزال القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لكسب الرزق لكثير من سكان جنوب السودان وخاصة في المناطق الريفية، حيث تمتلك جنوب السودان موارد طبيعية هامة ومتنوعة.

أولا : الأراضي الزراعية بجنوب السودان

تقع دولة جنوب السودان بالكامل داخل حوض نهر النيل، و تغطيها الأراضي العشبية والمستنقعات والغابات الاستوائية وتشكل مساحة الأراضي القابلة للزراعة نحو 70 في المائة أي 330.00 كلم^2 من المساحة الإجمالية البالغة المقدرة ب 644,329 كم^2، ويرى بعض المراقبين والخبراء أنه مع تطوير البنية التحتية المناسبة والكافية يمكن أن يصبح جنوب السودان سلة غذاء إفريقيا.[1]

على الرغم من إتساع الأراضي الصالحة لزراعة، إلا أن 5 بالمئة فقط من هذه الأراضي تزرع بشكل مستمر ودوري، تعتبر منطقة الحزام الأخضر والمنطقة الشرقية أهم منطقتين لإنتاج المحاصيل الزراعية، حيث تمثلان على التوالي 18 بالمئة و26 بالمئة من المحاصيل الوطنية، و تمثل خمس ولايات 70 بالمئة من أراضي المحاصيل الزراعية. (كما هو موضح في الجدول رقم 20)

الجدول رقم (20): يوضح نسبة الولايات الأكثر إنتاجا للمحاصيل الزراعية

الولاية	نسبة الولاية من إجمالي الأراضي المزروعة
أعالي النيل	19
وارب	15
جونغلي	14
غرب الاستوائية	11
وسط الاستوائية	11

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على :Demand Analysis Report- Republic of South Sudan, ***op.cit***.,pp.(05-06).

[1] - Demand Analysis Report- Republic of South Sudan, ***Programme Management Unit(FTF-ITT) National Institute of Agricultural Extension Management,***2014,p.3.

تقسم جنوب السودان ككل إلى ست مناطق ايكولوجية زراعية(كما هو موضح في الخريطة رقم 06) ، توفر مجموعة متنوعة من الإمكانات الزراعية :[1]

خريطة رقم (06): تبين ستة مناطق زراعية رئيسية في جنوب السودان

Fig. No 2 Six Major Agro Ecological Zones of south Sudan



Source: Demand Analysis Report- Republic of South Sudan, ***op.cit.***,p.09.

المنطقة الأولى، منطقة الحزام الأخضر وهي صالحة لزراعة كل من زيت النخيل والشاي والقهوة والذرة وبعض الخضروات.

المنطقة الثانية، تعرف بهضبة حجر الحديد، وتتميز بزراعة كل من الذرة والفول السوداني وعباد الشمس، وتعرف أيضا بتربية الماشية.

المنطقة الثالثة، تسمى بنيل السوباط وهي أرض ممتازة لزراعة القصب السكري والأرز.

المنطقة الرابعة، منطقة السهول الفيضية، وتتميز هذه المنطقة بمجموعة متنوعة من المحاصيل الزراعية أهمها القصب السكري والسمسم.

المنطقة الخامسة، وهي منطقة التلال والجبال، وتختص بزراعة الشاي والقهوة وبعض الفواكه مثل التفاح والعنب.

المنطقة السادسة، المنطقة القاحلة، وهي المنطقة الأقل إنتاجا بجنوب السودان.

[1] - Demand Analysis Report- Republic of South Sudan, ***op.cit.***, pp .(05-07).

ثانيا: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد

يتمتع جنوب السودان بإمكانيات زراعية كبيرة، حيث تخلق كل من المناطق الزراعية المختلفة والتربة الخصبة ومياه الأمطار الوفيرة ظروفا مثالية لإنتاج محاصيل زراعية متنوعة، مع إمكانية إنتاج دورتين من المحاصيل سنويا في معظم أنحاء البلاد، وهناك العديد من الفرص الزراعية ذات العائد المرتفع التي تسمح برفع مستوى الإنتاج الحالي، وتطوير قدرات إنتاجية جديدة، كما توفر للبلد فرصة تنويع اقتصاده لتحقيق التنمية والحد من الفقر.

على مدى عقود من الزمن وحتى قبل انفصال جنوب السودان عن شماله، أكثر من 80 بالمئة من سكان الجنوب يستمدون رزقهم من الزراعة(أي 8 أسر من أصل 10 أسر) بالإعتماد على معارفهم وعلى التقنيات الزراعية التقليدية والوسائل البدائية في خدمة الأرض، ولم يتمكنوا من الوصول إلى تقنيات الإنتاج الحديثة والأسواق الخارجية، وتعتبر الذرة المحصول الرئيسي لأغلبية السكان، فهو الغذاء الرئيسي في جميع الولايات باستثناء المناطق الاستوائية الثلاثة، بالإضافة إلى زراعة بعض الحبوب والأرز التي تساهم في النظام الغذائي للأسرة.

تاريخيا تراوحت المساحة المزروعة بين 1 بالمئة و2 بالمئة عام 2009 ووصلت إلى 5 بالمئة عام 2019، ويمثل قطاع الزراعة 36 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[1]، ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمية (بعثة تقييم المحاصيل والإمددات لجنوب السودان CFSAM) تم زراعة 929600 هكتار في عام 2019، وتم تسجيل الزيادة في كل من ولاية الوحدة بنسبة 17.8 ٪ وغرب الاستوائية 17.7٪، بحر الغزال15.1٪ وسط الاستوائية 9.7٪ ولاية جونغلي 5.3٪ والبحيرات ب 3٪، في مقابل تقلص المساحة المزروعة في كل من ولاية بحر الغزال بنسبة 3.6٪ وأعالي النيل ب 13.5٪ بسبب استمرار انعدام الأمن وتأثير الفيضانات على العمليات الزراعية.[2]

[1] -Asad Sarwar Qureshi, Adam Juma Abdallah and Lona Aggrey Tombe, "Farmers' perceptions, practices and proposals for improving agricultural productivity in South Sudan," ***African Journal of Agricultural Research***, Vol. 13,no.44(November, 2018), pp.(2542-2550).

[2] -***Food and Agriculture Organization of the United Nations World Food Programme***, Special Report – 2019 FAO/WFP Crop and Food Security Assessment Mission to the Republic of South Sudan, 27 May 2020, p.15.

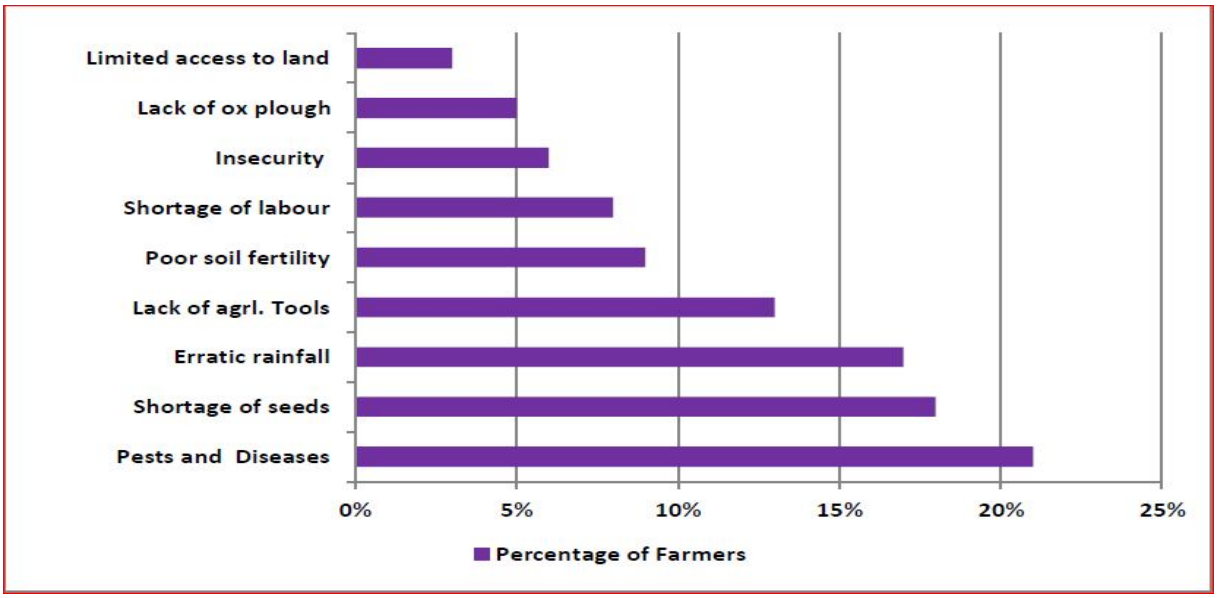
من الجانب الحكومي تم وضع سياسات وخطط لتحفيز وتنشيط تنوع الاقتصاد من خلال تعزيز الاستثمار في الزراعة والسياحة. ولقد رصد قدر من التقدم في تطوير البنية التحتية، خاصة فيما يتعلق الأمر ببناء الطرق الرئيسية في جنوب كردفان والنيل الأزرق في الشمال لتنشيط استثمارات القطاع الخاص في مجال النقل والاقتصاد الزراعي، وتشير الجهود الرامية إلى إحياء نمو محصول القطن، وكذلك خطط إعادة تشغيل مصانع النسيج، وتتمثل أهم البرامج الرئيسية في قطاع الزراعة في:

1. SIFSA برنامج جنوب السودان للقدرة الانتاجية، ومعلومات الأمن الغذائي
2. SPCRP برنامج إنعاش القدرات الإنتاجية في جنوب السودان
3. SSALDP تنمية الزراعة والثروة الحيوانية في جنوب السودان
4. SAFD برنامج دعم تنمية الزراعة
5. SSFCRP برنامج الإستجابة لأزمة الغذاء بجنوب السودان
6. SSCP برنامج جنوب السودان للماشية

ثالثا: المعوقات التي تواجة التنمية الزراعية

على الرغم من تنوع المحاصيل الزراعية المنتجة لايزال الإنتاج في جنوب السودان تقليديا إلى حد كبير مع عوائد منخفضة هناك العديد من المعوقات التي تواجه التنمية الزراعية والأمن الغذائي في جنوب السودان، تشمل العقبات الرئيسية:(كما هو موضح في الشكل رقم 25)

الشكل رقم (25): يوضح المعوقات الرئيسية التي تواجه التنمية الزراعية في جنوب السودان



Source: Asad Sarwar Qureshi, ***op.cit***., p. 2547.

1. تعرف جنوب السودان بوجود كثير من الأراضي الخصبة التي تصلح للزراعة، ولكن هناك قلة في الموارد المالية وقلة الاستثمار وسياسات الدعم في الزراعة.
2. عدم وضوح الرؤية والخطة الزراعية وإهمال الدولة لهذا القطاع الحيوي.
3. نظام حيازة الأراضي غير أمن.
4. عدم وجود تكامل بين الجهات الحكومية والمزارعين والقطاع الخاص.
5. غياب القوانين الميسرة للاستثمار الخاص.
6. عدم كفاية خدمات الدعم والتسويق والنقل وضعف البنية التحتية، حيث يشتكي العديد من المزارعين من سوء حالة الطرق للوصول إلى المدن الرئيسية وقلة الإمددات الباهضة الثمن.[1]

المطلب الثاني :أزمات البناء التنموي بجنوب السودان

يلاحظ الدارسون أن الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية عادة ما تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة كالمديونية والفساد الاقتصادي وضعف في هيكل الإنتاج، لذلك فمن أجل محاولة فهم البعد الاقتصادي ضمن إشكالية بناء الدولة، لابد من إدراك واعي لأزمات البناء التنموي التي تواجه جنوب السودان، كالاعتماد المفرط على الصناعة النفطية وإهمال باقي الصناعات وما خلفه من أثار اقتصادية سلبية تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم و انتشار الفقر، أضف إلى ذلك أزمات التنمية الاجتماعية والبشرية وأبرزها أزمة الأمن الغذائي.

الفرع الأول : الأزمة الإقتصادية وتراجع إنتاج النفط

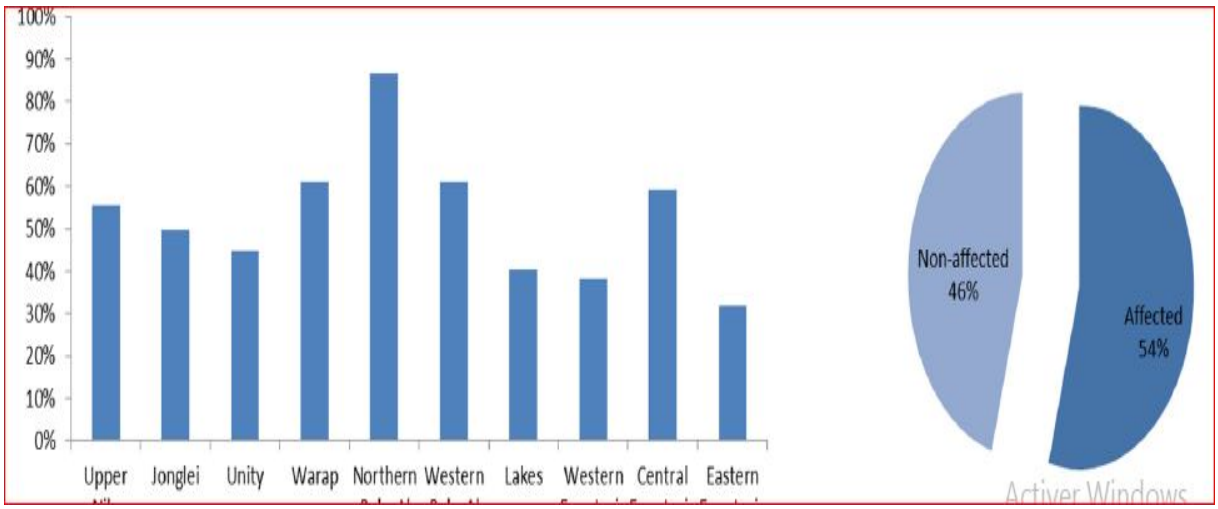
من بين ما تضمنته إستراتيجية التنمية في جنوب السودان لسنة 2009، هو أن تقليص التبعية لعائدات النفط يعتبر أحد أهم أهداف حكومة جنوب السودان .تندرج هذه الجهود ضمن إطار مواجهة احتمالية نضوب الموارد النفطية والتي تجعل التبعية لها مشكلة حقيقة للدولة، هذا بالرغم من بعض التوقعات المتفائلة التي تشير إلى أن دولة جنوب السودان يمكنها الاعتماد على عائدات النفط خلال العشرين سنة المقبلة، لكن تبقى أسعار البترول متقلبة في الأسواق.

[1] - Demand Analysis Report- Republic of South Sudan, ***op.cit***.,p.09.

أولا: أزمة توقف ضخ النفط وغلق الحدود مع السودان

تعتبر قرارات الحكومة في كثير من الأحيان سببا في زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية، ففي سنة 2012، قررت جنوب السودان وقف تحويل صادراتها عبر السودان. فتوقف ضخ النفط عبر ميناء بورتسوان وتم غلق الحدود بين الدولتين، هذا القرار أثر مباشرة على اقتصاد الدولتين، حيث أن حكومة جنوب السودان تشكل عائدات النفط فيها حوالي 98 بالمئة من إجمالي مداخيلها، وهو ما أدى إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 54 بالمئة وتضرر 3.8 مليون شخص(كما هو موضح في الشكل رقم26)، كما أدى هذا القرار إلى غلق شبه كامل للحدود بين الدولتين وبالتالي إغلاقها أمام السلع الأساسية في معظم أنحاء البلاد فرتفعت معها أسعار المواد الغذائية وخاصة في المناطق الشمالية في جنوب السودان التي لا تتمتع بعلاقات جيدة مع المنطقة الجنوبية في البلاد.[1]

الشكل رقم (26): يوضح نسب الولايات الأكثر تضررا بعد غلق الحدود مع السودان



Source: Massimiliano Cali,***op.cit.***, p.09.

هذا القرار جاء مباشرة بعد إبرام عقد مع كينيا يقضي بإنشاء أنبوب لتحويل النفط، والذي يحرر جنوب السودان من التزامها بتحويل النفط عبر السودان[2]، لقي هذا القرار رفضا من قبل أوغندا التي هددت بالتدخل عسكريا باعتبارها منتجة للنفط وكانت تبحث عن تحويل منتجاتها عبر كينيا، وهنا وجدت

[1] -Massimiliano Cali," South Sudan: Impact of a Continued Internal Conflict on Food Security and Poverty," ***World Bank Group***, October 2014,pp.08-09.

[2]-Marc-André LAGRANGE, "Soudan du Sud: de l'État en faillite à l'État chaotique,"***Politique Etrangère***, 2015/ 2, p p.(137-145)

حكومة جنوب السودان نفسها ملزمة بالوفاء بالتزاماتها أمام شركائها الدوليين في مجال النفط، لذا قررت إعادة تصدير منتجاتها عبر السودان وذلك في جوان 2013.

ثانيا: تأثير النزاع السياسي على الوضع الاقتصادي

يؤثر النزاع السياسي والحروب الأهلية على الوضع والسلوك الاقتصادي؛ فغياب الاستقرار الاجتماعي يعيق عمليات التنمية الاقتصادية والبشرية، كما يحول دون تحقيق هدف تخفيض الفقر، حيث يتم تحويل قدر كبير من موارد الدولة من الإنفاق على الخدمات العامة إلى الإنفاق العسكري كما هو عليه الحال في جنوب السودان، وكذلك تتسبب النزاعات والحروب الأهلية في تدمير الموارد البيئية. ولا يقتصر التأثير على ما تخلفه الحروب مباشرة من خراب ودمار وقتلى، بل يتعدى ذلك بكثير إلى انهيار الهياكل الاقتصادية والإدارية للدولة، وهروب رؤوس الأموال كرد فعل لارتفاع درجة المخاطرة، وتدهور الحالة الصحية للأفراد، وانتشار الأوبئة والأمراض، بالإضافة إلى تدني مستويات المعيشة، وانتشار موجات الهجرة الإجبارية من مناطق الصراع.

ومن أهم أثار النزاع السياسي على الاقتصاد في جنوب السودان تدهور قيمة العملة الوطنية، حيث ظهرت تجليات هذا الأمر بشكل واضح على الجنيه الجنوب سوداني وسعر الصرف، وشهد الدولار أثناءها ارتفاعات مستمرة، قابلها هبوط واضح في قيمة الجنيه، كما تم استهلاك أغلب احتياطات النقد الأجنبي الذي كان موجود في البنك المركزي، وتراجعت الإيرادات العامة للدولة، نتيجة لعدم وجود صادرات، وتطبيق سياسة خفض العملة أثر بدوره على قيمة الجنيه، ومع انتهاج البنك المركزي لتلك السياسات الخاطئة أدى ذلك إلى انهيار قيمة الجنيه والذي أدى بدوره لانخفاض القوة الشرائية وغيرها من مظاهر الانهيار[1].

بسبب الطابع الاثني للنزاع، لم يستطع البلد التغلب على فقدان المداخيل، ذلك أن المعارك قد مست بدرجة أكبر ولايات أعالي النيل والوحدة، أين توجد حقول النفط الرئيسية، ومنذ ديسمبر 2013، توقف إنتاج البترول مؤقتا في ولاية الوحدة، في حين انخفض بشكل كبير في أعالي النيل في شهري فيفري ومارس من العام 2014، هذا الإنخفاض في للمداخيل شكل صعوبات لجيش جنوب السودان، لعدم قدرة هذا الأخير على دفع رواتب جنوده، في ظل مخاوف الارتدادات والانشقاقات والتخلي عن أداء مهامهم في الجيش، ومع أن الحكومة كانت في حالة تأهب لحماية حقول النفط، إلا أن الصين

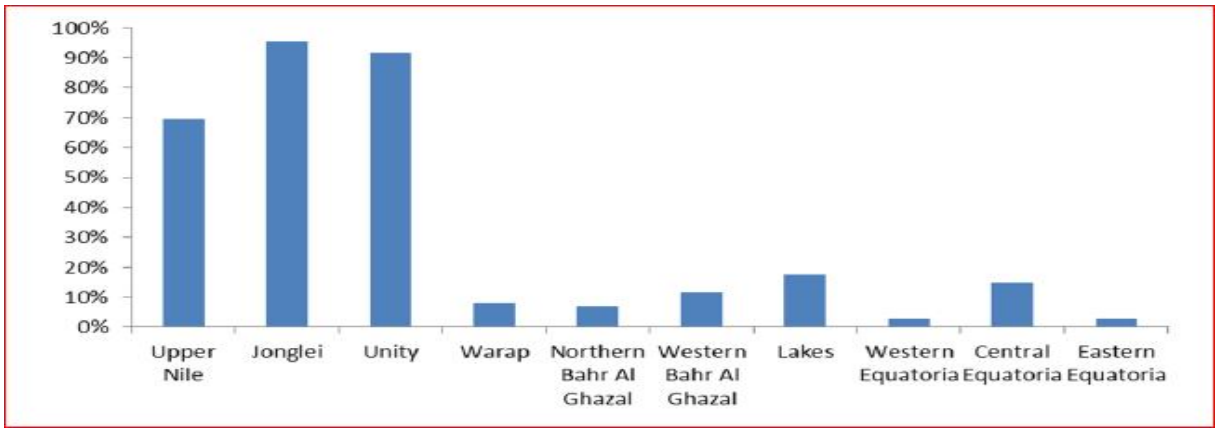
[1] - Carlo Koos, ***op.cit.***,p p.(4-5).

ارتكزت على القرار رقم 2155 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 27 ماي 2014، الذي يقضي بوجوب حماية المناطق المهددة بالأخطار، تجسد ذلك في إرسال القبعات الزرق تمثلت مهمتهم الأساسية في حماية مركبات إنتاج النفط.

وحسب الخبير الاقتصادي في البنك المركزي بجوبا أديس أبابا "أوطو" فإن النزاع السياسي أنتج آثاراً بالغة السوء على الاقتصاد الذي يجاهد للوقوف على قدميه، حيث تسببت في توقف معظم المشروعات التنموية خصوصاً في مجال البنية التحتية والتي كانت تعقد عليها الكثير من الآمال لتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات، كما أن معظم المشروعات التنموية تعتمد على شركات أجنبية، ولذلك توقفت بعد أن فضلت هذه الشركات مغادرة البلاد تخوفاً من تدهور الأوضاع الأمنية.

وتطرق الخبير الاقتصادي إلى مظهر آخر لتأثر اقتصاد جنوب السودان بالأزمة السياسية، و المتمثل في نزوح عشرات الآلاف من السكان من مناطقهم هربا من النزاع، مما تسبب في توقف نسبي للنشاط الزراعي الذي تعمل به وتعتمد عليه نسبة هائلة من السكان، كما تدهور الوضع المالي للدولة، خاصة بعدما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 48 بالمئة في نفس الوقت الذي تراجعت فيه الإيرادات النفطية بنحو 30 بالمئة أي من 90 مليون برميل في العام إلى 60 مليون برميل،[1]و بحسب بنك التنمية الإفريقي بلغ معدل التضخم 79 بالمئة ، كما بلغ عجز الموازنة 6.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[2]، مما حتم على الدولة التخلي عن مخططات تطوير الاستثمار.

الشكل رقم (27): الولايات الأكثر تضررا من النزاع السياسي 2013



[1] -Salim Ahmed, "South Sudan: The Cost of War An estimation of the economic and financial costs of ongoing conflict, "***report by Centre for Peace and Development Studies (CPDS) at the University of Juba***, p.05.

[2] -***African Forum and Network on Debt and Development***," an Analysis of Debt Governance and Domrstic Resource DRM: the Case of South Sudan" , 2019,p.10.

Source: Massimiliano Cali,***op.cit***., p.12.

كذلك كان من الممكن أن تلعب الثروة البترولية دوراً مباشراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمساعدة على مأسسة الحكومة إلا أن انعدام الأمن وغياب الاستقرار السياسي حال دون تحقيق ذلك، فيما يبقى النزاع العائق الأكبر أمام تحقيق التنمية والاندماج، ظف إلى ذلك فإن غياب إستراتيجية منسجمة من طرف حكومة جنوب السودان في إدارة مواردها الطبيعية ولانتشار الواسع للفساد ولطبيعة المستدامة للنزاعات الإقليمية التي قوضت جهود تطوير الحكامة في قطاع الموارد الطبيعية للدولة .كل هذا تفاقم بتجدد الأزمة السياسية التي تقوض تحقيق نمو اقتصادي مرتكز أساسا على قطاع النفط.

ثالثا : أزمة المديونية

ينشأ الدين الخارجي بشكل عام بسبب عدم كفاية تكوين رأس المال الداخلي نتيجة الحلقة المفرغة التي تتشكل في انخفاض الإنتاجية، وانخفاض الدخل، وتدني معدلات الادخار، ويدعو هذا السيناريو الدول المدينة إلى طلب تقديم الدعم التقني، الإداري والمالي من الخارج لسد الفجوة في الموارد.

بعد الإنفصال أصدرت حكومة جنوب السودان عملة الجنيه، كمقدمة لخلق النظام النقدي الخاص بها، تبعه بفصل البنك المركزي للجنوب، وإنشاء حساب خارجي مستقل للتخلص من أعباء المشاكل النقدية المزمنة للدولة الأم مثل انخفاض سعر الصرف والتضخم وغيره، على الرغم من أن العدد الأكثر من حقول النفط تقع في أراضي جنوب السودان، إلا أن الحكومة ترفض تبني موقف واضح حيان قضية الديون، وتبرر رفضها بأن هذه الديون استقلت في حرب الجنوب و أن الجنوب لم يستفد منها في مفاوضات الترتيبات لما بعد الاستفتاء، كما طالب مفاوضوا الحكومة بأن يتحصلوا على نسبة الأصول واحتياطي النقد الأجنبية والذهب، إذا رغبت حكومة جنوب السودان في أن تشارك تحمل جزء من عبئ الديون، وتبنت إستراتجية مفادها أن اقتسام الديون يعني اقتسام الأصول، وقد تحقق ذلك في اتفاقية مصفوفة التعاون بين السودان وجنوب السودان في 2013/03/13، بالإضافة إلى دفع رسوم استخدام أنابيب نقل بترول جنوب السودان.[1]

وبالرغم من المستويات المعتدلة للدين الخارجي العام إلا أن دولة جنوب السودان وقعت في أزمة الديون، وترجع هذه الأزمة إلى أواخر سنة 2012 و 2013 عندما كان هناك الحاجة لتمويل الفجوة

[1] - Giuseppe Caramazza ," Sud-Soudan: la naissance d'une nation", disponible sur : www.misna.org/uploads/sudsudannascitanazione-fr.pdf , consulter :23/11/2020.

الأخذة في الاتساع التي أنشأها عجز الإفراط في الإنفاق العام ونقص الاستثمار وانتشار لمعدلات الفساد، وكان ذلك بالتوازي مع اندلاع النزاع السياسي والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، وقد تركت المستويات المرتفعة للإنفاق المالي وسوء الإدارة المالية لحكومة جنوب السودان في ضائقة مالية، وقد تسببت هذه الأزمة في تأخير دفع الإلتزامات الدولية ورواتب الموظفين، وبالرغم من حداثة دولة جنوب السودان؛ فقد بلغ رصيد الدين الخارجي المستحق حسب صندوق النقد الدولي وجمعية التنمية الدولية سنة 2019 نحو 1.19 مليار دولار أمريكي (34 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)[1] مثلما هو موضح في الشكل رقم 29، كما تم تسجيل التخلف عن سداد المتأخرات المستحقة من بينها متأخرات تعود لبنك قطر الوطني (QNB) عام 2015، بالإضافة إلى تأخر جنوب السودان في مدفوعات السودان تحت الترتيب المالي الانتقالي (TFA) والذي بموجبه يتم دفع 15دولار أمريكي لبرميل النفط، وقد تم تسجيل التأخر في عامي 2016/2015 بمبلغ 291 مليون دولار أمريكي، كما وافق البنك الأفريقي للتنمية على قروض تراكمية قيمتها 136.79 مليون دولار أمريكي عام 2012 تستهدف كل من قطاع الزراعة وتوليد الطاقة والمياه والصحة.[2]

وتطالب عدد من الكيانات الإقليمية والدولية حكومة جنوب السودان بسداد ما عليها من رسوم عضوية ومساهمات سنوية، بما فيها تجمع دول شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية للتنمية بشرق افريقيا" الإيجاد"، وقد قامت هذه الأخيرة بتجميد عضويتها لفشلها في سداد متأخرات رسوم عضويتها منذ سنة 2019.[3]

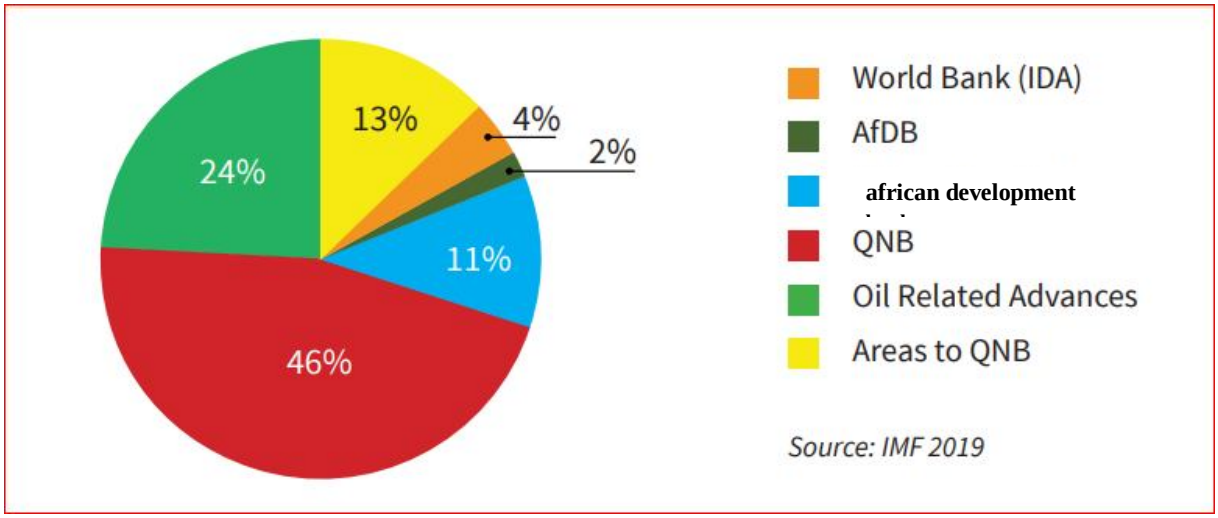
---

[1] - ***International Monetary Fund a Iinternational Develppment Association*** ," Republic of South Sudan: Joint Bank-Fund Debt Sustainability Analysis—Update 2019," available from:https://documents1.worldbank.org/curated/en/778011561648036805/pdf/South-Sudan-Joint-Bank-Fund-Debt-Sustainability-Analysis-2019-Update.pdf, retrieved :02//02/2021.

[2]- African Forum and Network on Debt and Development, ***op.cit.***p.17.

[3] - أتيم سايمون ، ""إيجاد" تجمد عضوية جنوب السودان.. لماذا؟ ،" **العين الإخبارية**، 2021/12/10، متوفر على : https://al-ain.com/article/igad-freezes-south-sudan ، تم الإطلاع عليه يوم : 2022/03/05.

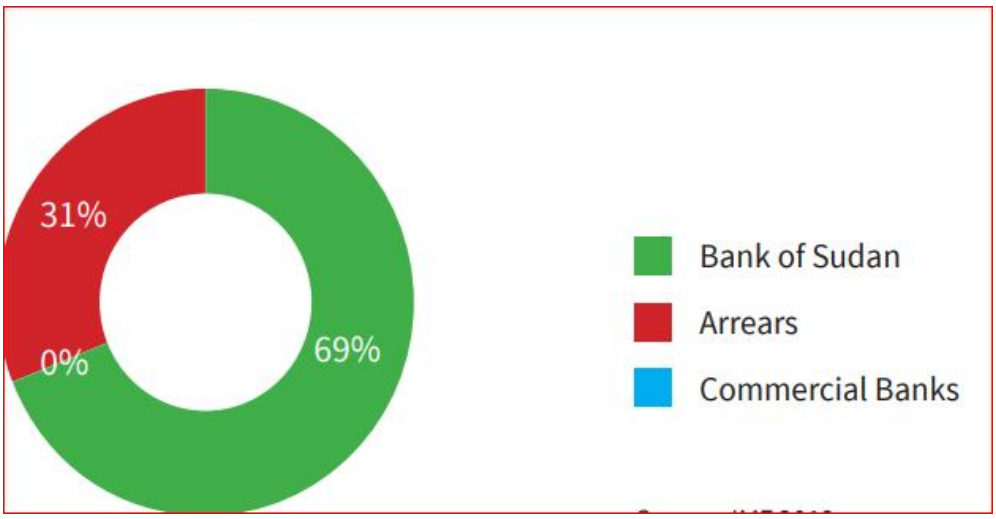
الشكل رقم (28): يوضح تكوين الديون الخارجية لجنوب السودان عام 2019



Source: IMF Article IV Consultations 2019 Report.

بينما بلغ الدين المحلي لجنوب السودان30870 مليون جنيه سوداني أي حوالي 7.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019، ويبقى الدين المحلي أقل بكثير من الدين الخارجي الذي يمثل 80 بالمئة من ديون جنوب السودان ويرجع ذلك لضعف السوق المالي المحلي بجنوب السودان وهو ما يوضحه الشكل رقم 16 .

الشكل رقم (29): يوضح تكوين الدين المحلي بجنوب السودان سنة 2019



Source: IMF Article IV Consultations 2019 Report.

إن عبئ سداد الدين ومستحقات فائدة الدين يستنزف موارد البلاد ويقلص من النفقات العامة لاسيما ضمن الهياكل الإنتاجية، وليس هناك خلاف على أن أثار عبئ الديون في جنوب السودان لها أثارا خطيرة على الاقتصاد، بحيث يشكل هذا العبئ تحديا كبيرا لتمويل وتحقيق الأجندات الوطنية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، والتخفيف من وطأة الفقر، وعليه فدولة جنوب السودان مطالبة بتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على عائدات النفط، والعمل على توفير الأمن وتحسين البنية التحتية من أجل جلب الاستثمارات وبالتالي معالجة أزمة الديون.

رابعا: أزمة البطالة

تعد قضية البطالة من المواضيع المهمة لدى الاقتصاديين وصناع السياسات ذلك لما لها من تأثير على الأفراد والمجتمع والاقتصاد على حد سواء، وتعاني دولة جنوب السودان منذ الانفصال 2011 من أزمة البطالة، بحسب البنك الدولي فإن معدل البطالة في ارتفاع وتزايد من 9 بالمئة سنة 2015 إلى 12.6 بالمئة سنة 2015، ووفقا لبنك التنمية الإفريقي يرتكز معظم المتضررين من أزمة البطالة في المناطق الريفية بنسبة 92.5 بالمئة في مقابل 7.5 بالمئة في المناطق الحضرية، ويرجع ذلك حسب بنك التنمية الإفريقي إلى أن معدل نمو الناتج المحلي غير كافي للحد من مستويات البطالة.[1]

الفرع الثاني : أزمة الفساد وتأثيرها على البناء التنموي

يؤكد العديد من الباحثين على وجود علاقة بين وفرة الموارد وبين الفساد*، وهذا ما خلص إليه كلا من الباحثين **M.L. Ross** و **Anke Hoeffle** [2] في دراستهما حول العلاقة السببية بين وفرة الموارد والإستقرار ونوعية الحكم، كما يتفق الإقتصاديون بشكل عام على أن وفرة الموارد تؤدي إلى الفساد، مما يقلل من نوعية الحكم وجودة المؤسسات. وقد شهد العقد الماضي نموا متزايدا حول الدراسات المتعلقة بالفساد لاسيما تلك التي تدرسه في سياق وفرة الموارد، وهذا ما ذهب إليه كلا من **Sachs** و **Warnner** حيث خل إلى وجود علاقة سلبية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي على

[1] - Akashraj., Kom Kom Geng Atem , ***op.cit***.,p.66.

* يعرف **الفساد** على أنه إساءة استخدام السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة

[2] -Silje Aslaksen," Corruption and Oil: Evidence from Panel Data," available from: https://www.sv.uio.no/econ/personer/vit/siljeasl/corruption.pdf , on: 06/01/2022, p.02.

المدى الطويل، وفي سياق جنوب السودان ومنذ الإعلان عن الانفصال لاحظ المراقبون أن عائدات النفط شكلت فرصا استثنائية للفساد في جنوب السودان.

لذلك فقد كان الفساد واحدا من أكبر القضايا والأزمات التي تهدد الاقتصاد الوطني في جنوب السودان، وهو من ضمن المحاور الرئيسية التي تواجه اقتصادها، فالفساد يثبط الجهود الرامية إلى تطوير الاستثمار وتوسيع الموارد، من أجل تحقيق النمو المرغوب، فهو ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه تأخذ أبعاد مختلفة وأشكال متعددة على المستوى السياسي والاقتصادي خاصة.

أولا: واقع الفساد في جنوب السودان

تماشيا مع الدستور الانتقالي لجنوب السودان الذي تم إقراره سنة 2005، فقد كانت هناك حاجة ماسة إلى غرفة التدقيق الوطني أوكلت لها مهمة تقييم الوضع المالي وقياس مدى فعالية ونجاعة القطاع المالي للدولة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2008 .ولقد أظهرت نتائج التحقيقات التي توصلت إليها هذه الغرفة، وقوع حالات كبيرة من الفساد نسبت إلى بعض أعضاء الحكومة.

لكن هذا ليس بجديد، حيث أنه خلال فترة ما قبل الانفصال، صنفت جنوب السودان كأحد أكثر دول العالم فساداً ، وحسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 احتلت المرتبة 172 من بين 178 دولة خضعت للدراسة[1]، فيما احتلت المرتبة 179 من بين 180 دولة في تقرير سنة 2019[2]، كما أن الفساد منتشر في أغلبية قطاعات الاقتصاد وعلى جميع مستويات أجهزة الدولة، وبأشكال مختلفة؛ بما في ذلك الفساد المالي، والفساد السياسي والمحسوبية وسوء استخدام السلطة، والفساد البيروقراطي (66 بالمئة من السكان في جنوب السودان يتعاملون بالرشاوي مع المؤسسات الحكومية للوصول إلى الخدمات العامة)[3]، كما أفاد تقرير لمفوصية حقوق الإنسان بجنوب السودان سنة 2019 أن أكثر من 73 مليون دولار اختفت من خزينة الدولة والموارد العامة لدولة جنوب السودان خلال عامين فقط[4]،

[1] - John Wollwerth, The Nexus of Corruption and Conflict in South Sudan," ***The Sentry Dismantling the Financing of Africa's Deadliest Conflicts***, July 2015,p.03.

[2] - CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX,TRANSPARENCY INTERNATIONAL/ THE GLOBAL COALITION AGAINST CORRUPTION available from:HTTPS://WWW.TRANSPARENCY.ORG/EN/CPI/2019/INDEX/SSD, retrieved :07/02/2022.

[3] -Magali Mores," Overview of corruption and anti-corruption in South Sudan," ***Transparency International***, no.371(March 2013),p.2.

[4] - ***Human Rights Council***," Human rights violations and related economic crimes in the Republic of South Sudan," Forty-eighth session 13 September–08 October 2021, p.01.

وتكشف هذه الإحصائيات عن حجم الجرائم الاقتصادية وعن أزمة فساد أكبر وأكثر انتشارا تؤدي إلى تدهور وضع حقوق الإنسان في البلاد، ضف إلى ذلك التأثيرات السلبية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا : أسباب انتشار الفساد

ويعود الفساد حسب الكثير من المتابعين وفي جزء كبير منه إلى مأسسة الفساد، والتي طبعت الحياة السياسية والاقتصادية في السودان، وانتقلت فيما بعد إلى جنوب السودان عبر العديد من وزراءها الحاليين الذين كانوا يشغلون مناصب هامة في السودان.[1]

يضاف إلى ذلك، كثرة عمليات الاختلاس ونهب المال العام، ففي عام 2013، اتهم الرئيس سالفاكيير بالفساد 75 موظفا حكوميا يشغلون مناصب هامة في القطاع العمومي. هذا على الرغم من إنشاء لجنة مكافحة الفساد إلا أنها لم تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع[2]، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى غياب الموارد اللازمة وعدم منحها الصلاحيات الكافية من أجل تأدية مهامها باستقلالية، هذا وقد أشارت تقارير محلية ودولية إلى وقوع حالات عديدة لممارسات الفساد لكن من دون وجود عمل جدي من قبل الحكومة لمحاسبة المتورطين، في الوقت الذي قوض هذا الاتجاه من عامل الثقة بين الدولة والمجتمع.

في الإطار نفسه، يرجع العديد من المراقبين، اتخاذ الفساد لمستويات عالية في جنوب السودان إلى عدة عوامل، مرتبطة أساساً بموقف المسؤولين والرأي العام بصفة عامة من الفساد ووجود شعور متزايد لدى قدامى المحاربين بأحقيتهم في الحصول على التعويضات؛ كمقابل لما قدموه أثناء الحرب الأهلية من تضحيات، إضافة إلى انتشار الجهل والأمية بين أوساط جنود الجيش الشعبي السابقين والأفراد في المجتمع.

كما يفسر ذلك في أن إنفاق الأموال العمومية أوكلت مهمتها إلى المسؤولين خاصة قدامى المحاربين منهم والذين تم منحهم مناصب قيادية في الحكومة، فالدولة الجديدة تهيمن عليها النخبة العسكرية وهي مجزأة بشدة وهي تتنافس على طول الخطوط القبلية والعرقية وظل اعتقاد راسخ لدى هؤلاء بأن استخدام الأموال العمومية لأغراض شخصية لا يعتبرونه فسادا.

---

[1] - J. Andrew GRANT and Others, ***Governance of Natural Resources Insights from Africa***, (London: PALGRAVE MACMILLAN,2015), pp. 114 -115.

[2] - Magali Mores, ***op.cit***.,p.04.

ظف على ذلك فإن الكثير من القادة في جنوب السودان يشعرون بروابط المسؤولية والولاء تجاه آبائهم وبواجب مساعدة مجتمعاتهم المحلية مما أدى إلى ترسيخ المسؤولية الاجتماعية المشتركة تجاه هذه المجتمعات، كل هذا يؤكد فكرة أن الهويات المنقسمة تسهل وقوع حالات الفساد مع وجود تأثير هدام مقوض لمسار بناء الدولة .ومرد ذلك هو استمرار حضور انقسام المصالح في حسابات النظام الحاكم، حيث أصبح الرئيس سالفاكيير مجبرا على التعاطي مع طلبات العديد من الجماعات المتنافسة الأمر الذي فتح المجال أمام الفساد .فمنذ توقيع اتفاق السلام في 2005، انصبت جهود الحكومة على إدماج المتمردين ومكافأة الموالين لها عن طريق منح مناصب هامة وأخرى رمزية لهم .فيما أدت هذه التعيينات إلى إنفاق مبالغ مالية كبيرة من ميزانية الدولة مع ازدياد كبير في عدد الوزارات والوكالات.

قضية أخرى مرتبطة بالانتشار الواسع للفساد والتي تشكل تحديات هامة بالنسبة للدول الغنية بالثروة النفطية وهو ما أشار إليه "**مايكل روس**" **Michael Rosen** في كتابه بعنوان " نقمة النفط" أين رأى أن الدول الغنية بالنفط غالبا ما تعاني من ضعف المحاسبة والرقابة والشفافية في هذا القطاع ونقص الخبراء المتخصصين في إدارة المداخيل النفطية، وفساد السلطة الحاكمة[1]، وهو ما يحدث في جنوب السودان أين يتم إبرام عقود نفطية جديدة ومنحها لشركات أجنبية من دون فتح المجال أمام عروض تنافسية، لذلك ليس هناك معلومات حول الإنتاج ولا العقود المبرمة ولا حتى دعم المؤسسات الرقابية على غرار غرفة التدقيق والمجلس التشريعي الوطني اللذان تبقى أدوارهما الرقابية محدود للغاية، فالسجلات المالية لشركات النفط محاطة بالسرية والأرقام المتعلقة بالتمويلات مستمدة وعائدات النفط لم يتم الكشف عنها علنا من قبل البنك المركزي أو من قبل هيئة تشريعية أو هيئات حكومية أخرى، كما تشير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في تقريرها عام 2020 أن عمليات نقل إيرادات عائدات النفط يتم تحويلها بشكل غير قانوني إلى حسابين على الأقل بما في ذلك بنك ستانبيك Stanbic Bank في نيروبي كينيا وبنك جنوب السودان، كما تدفع عائدات نفط إضافية في بعض الأحيان في حسابات تجارية منفصلة تتحكم فيها مباشرة شركة نايلبت Nilepet.[2] أما عن العائدات

[1]- مايكل روس ، ***نقمة النفط : كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم*** ، ترجمة محمد هيثم نشواتي (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية ، 2014) ، ص.380.

[2] - *Human Rights Council,* ***op.cit****.,p.19.*

غير النفطية* فهي الأخرى لم تسلم من عمليات الفساد والإختلاس وانعدام الشفافية، ويظهر ذلك من خلال السلع التي تم شراءها بدون عقود وعدم وجود سجلات لتأكد من ثمن البضائع، وقد أكد المدقق العام في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2011، عن وجود عقود وهمية موجودة فقط على الورق وتحتوي على أسعار متضخمة للسلع مع وجود فائض تم تحويله إلى المسؤولين الحكوميين.[1]

اتخذت الدولة خطوات لتعزيز الشفافية والمحاسبة لمحاربة الفساد، لكن ذلك لا يزال في بداياته، بالرغم من وجود الوسائل القانونية وصدور قانون العقوبات سنة 2008 وقانون المساءلة لسنة 2011 الذي ينص على عقوبات جنائية لمرتكبي أعمال الفساد، كما وقعت الحكومة على الميثاق الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب في ماي 2016، إلا أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال ويواصل المسؤولون الانخراط في الممارسات الفاسدة مع الإفلات من العقاب، ويرجع ذلك إلى الضعف في القدرات والموارد والإرادة السياسية غالبا ما قوضت التنفيذ الفعال لتلك الإجراءات[2]. فيما يبقى النزاع الدائر في جنوب السودان، و في جزء كبير منه وسيلة يراد بها إعادة التفاوض على ميزان القوى السياسي في البلاد وضمان المكاسب الاقتصادية.

ثالثا: تأثير الفساد على البناء التنموي بجنوب السودان

لا عجب أن تعاني جنوب السودان من نقص في رأس المال من أجل التنمية، وذلك بسبب التخصيص غير اللائق للموارد، فكثيرا ما يجري تحويلها للإستخدام الشخصي وبالتالي حرمان فئات كبيرة من المجتمعات في جنوب السودان من مستوى معيشي أفضل، ما جعل شريحة كبيرة من المجتمع في فقر متقع في حين تعتبر فئة قليلة غنية جدا وفقا للمعايير الدولية، كما أن الفساد أضعف قدرة التصنيع وعزز في تدهور البيئة التحتية، فلا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون استراتجيات تصنيع قصيرة، متوسطة أو طويلة الأمد، فالموارد المخصصة لا تستغل بشكل كامل في لبغديد من المنشأت أو ضمن الأهداف المدرجة في الميزانية .

أضف إلى ذلك فإن الفساد يقف عائقا أمام تعبئة الموارد وتوزيعها بصورة فعالة، كما أنه يحول الموارد بعيدا عن الأنشطة التي تعتبر حيوية للقضاء على الفقر وتحسين التنمية الاقتصادية

* يقصد بالعائدات غير النفطية كل المداخيل التي تشمل جميع أنواع الإيرادات التي لا يغطيها النفط، بما فيها ضريبة الدخل الشخصي، ضريبة الأرباح الشخصية والرسوم الجمركية على البضائع المستوردة ، وغيرها.

[1] - Magali Mores, ***op.cit.***, p.07.

[2] -John Wollwerth, ***op.cit.***,p.10.

المستدامة، فقد أدى الفساد إلى انخفاض في نوعية وكمية السلع والخدمات المتاحة، وسوء نوعية التعليم والمرافق الصحية، وارتفاع تكاليف المعيشة وانعدام الأمن، وتدهور مستوى نوعية التنمية البشرية، وعزز عدم المساواة في الفرص والحصول على الثروة[1]، (وهو ما سوف تعالجع الدراسة ضمن المطلب الخاص بأزمات التنمية البشرية).

ففي حين قدر البنك الدولي من جهته أن ما قيمته 80 بالمئة من عائدات النفط تعود لدولة جنوب السودان، يستفيد الشعب إلا ب 1 بالمئة فقط، فأغلبية السكان يعيشون على أقل من 1 دولار أمريكي في اليوم، حيث استفادت النخب الحاكمة من إيرادات النفط أكثر مما استفاد منه الشعب، لا سيما في المناطق استخراج النفط، برغم من أن إتفاقية السلام لسنة 2005 وقانون إدارة الإيرادات النفطية سنة 2013 تطالب الحكومة بتخصيص 2 بالمئة و3 بالمئة من صافي عائدات النفط في الولايات والمناطق المنتجة للنفط، وقد أشارت عدة تقارير من بينها تقرير لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من حرمان هذه المناطق من المدفوعات المطلوبة منذ الإنفصال 2011 أو تم الإنقاص منها أقل بكثير مما يتطلبها الدستور الانتقالي أو قانون الإيرادات النفطية، ونتيجة لسوء توزيع الثروة والفساد الاقتصادي أصبحت تعاني مجتمعات هذه المناطق من محدودية الوصول لشروط وضروريات الحياة (التعليم، الصحة والخدمات، بنية تحتية محدودة، ارتفاع حالات البطالة، الفقر والتهميش)[2]، ومن بين المناطق الأكثر تضررا، ولاية الوحدة، ومنطقة النيل الأزرق جنوب كردفان ومنطقة أبيي والتي تسمي بالمناطق الحدودية والتي سبق لدراسة وان تعرضت لها في الفصل الثاني.

كما أشار نفس التقرير في جوان 2017 عن التجاوزات الخطيرة على حقوق الإنسان بفعل تأثير الفساد وإضعافه قدرة الحكومة على الوفاء بإلتزماتها في مجال حقوق الإنسان،[3] فمنذ اندلاع النزاع في ديسمبر 2013 وثقت لجنة حقوق الإنسان العديد من الحالات التي كان فيها أعضاء من المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين الذين تحدثوا علنا عن الفساد في جنوب السودان أو أبلغوا عنه تم إسكاتهم بشكل سري أو احتجازهم أو تعرضهم للإختفاء القسري، وهو ما أثر حتما على حالة الأمن والاستقرار في دولة جنوب السودان.

[1] - *Human Rights Council, **op.cit**.,p.02.*
[2] -***Ibid***., p.03.
[3]- Human Rights Council, ***op.cit.***, pp.5-7.

الفرع الثالث: أزمات التنمية البشرية بجنوب السودان

تهدف التنمية البشرية* إلى تحسين مستويات القدرات البشرية من خلال تحسين مستويات المعرفة ورفع معدلات التعليم والتدريب وتحسين مستويات الصحة والتمتع بمستوى معيشي لائق، فهي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وذلك من خلال وضع الأهداف التي تعتبر ذات أهمية قصوى لحياة البشرية والفقراء منهم، وتم وضع بعض الأدلة المركبة التي تهتم بقياس الجوانب المختلفة للتنمية ودرجة ما تحققه كل دولة في مجالات التنمية البشرية، وقد تكلفت منظمة الأمم المتحدة عن طريق برنامجها الإنمائي**Program (UNDP) United Nation Developem**ent بالعمل على تقارير سنوية منذ بداية التسعينات تناقش من خلالها قضايا التنمية البشرية، وتوضح من خلالها ما تحققه كل دولة في مجالات التنمية البشرية، وفي جميع التقارير الصادرة ظلت جنوب السودان تسجل مرتبة متدنية بين الدول النامية في جميع مجالات التنمية البشرية.

يتسم دليل التنمية بأنه مركب يقيس معدل إنجازات الدولة في ثلاثة أبعاد أساسية هي: **الحياة الصحية** والتي تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، **مستوى التعليم** الذي يقاس بمعدل القراءة والكتابة عند البالغين، و**مستوى المعيشة** اللائق والذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد معبر عنه بالدولار.

أولا: التنمية البشرية في جنوب السودان

حسب التقرير الصادر عن برنامج التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة لعام 2019 تبلغ قيمة دليل التنمية البشرية لجنوب السودان 0.433، مما يضع البلاد في حالة تنمية بشرية متدنية، وقد احتلت المرتبة 185 من أصل 189 دولة ومنطقة في العالم وهي رتبة مشتركة مع بورندي، وقد تم تسجيل زيادة قدرها بقيمة 5.6 بالمئة بين فترة عام 2010 و2019، أي من 0.410 إلى 0.433(كما هو

* تعرف **التنمية البشرية Human development** على أنها عملية توسيع خيارات الناس وتحسين قدراتهم، مع تمكين البشر لا تهميشهم، وهي نمط يعطي الأولوية للفقراء ويوسع الفرص والخيارات المتاحة، عن طريق تحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات بإعتبار أن الإنسان هو محور هذه التنمية.

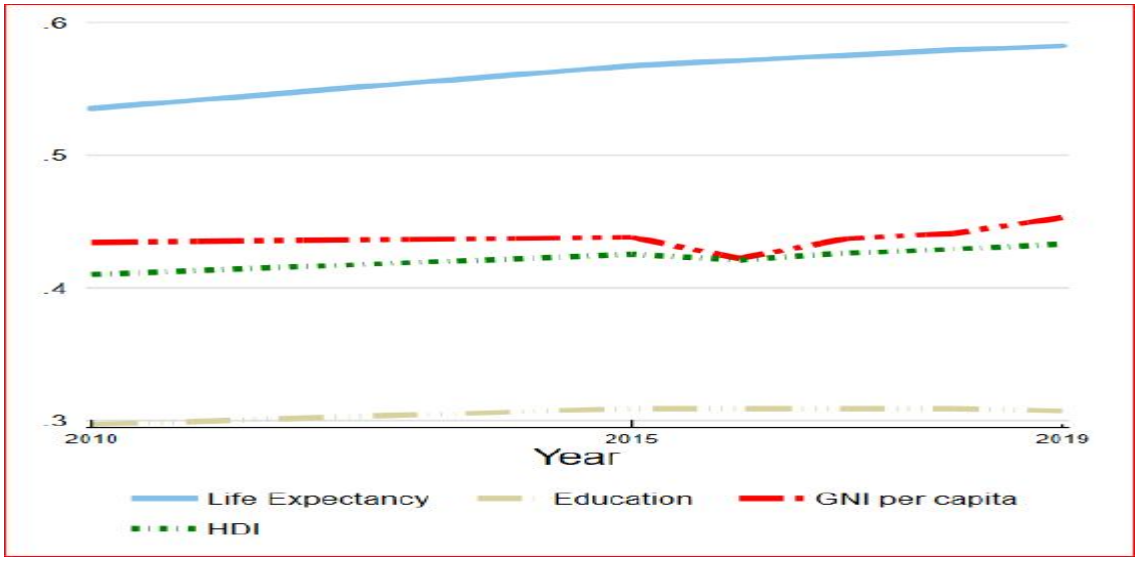
موضح في الجدول رقم 22)، مع تسجيل زيادة في نصيب الفرد من الدخل بنحو 12.6 بالمئة ما بين عام 2010 و 2019.[1]

الجدول رقم (22) : يبين إتجاهات دليل التنمية البشرية لجنوب استنادا لتسلسل الزمني

	Life expectancy at birth	Expected years of schooling	Mean years of schooling	GNI per capita (2017 PPP$)	HDI value
1990	43.5				
1995	46.9				
2000	49.2				
2005	51.7				
2010	54.8	4.9	4.8	1,775	0.410
2015	56.9	5.3	4.8	1,818	0.425
2016	57.1	5.3	4.8	1,632	0.421
2017	57.4	5.3	4.8	1,806	0.426
2018	57.6	5.3	4.8	1,856	0.429
2019	57.9	5.3	4.8	2,003	0.433

Source: Human Development Report 2020 , ***op.cit.***, p .03.

الشكل رقم (30) : يوضح الإتجاهات في مؤشرات مكونات دليل التنمية البشرية لجنوب السودان 2019-2010

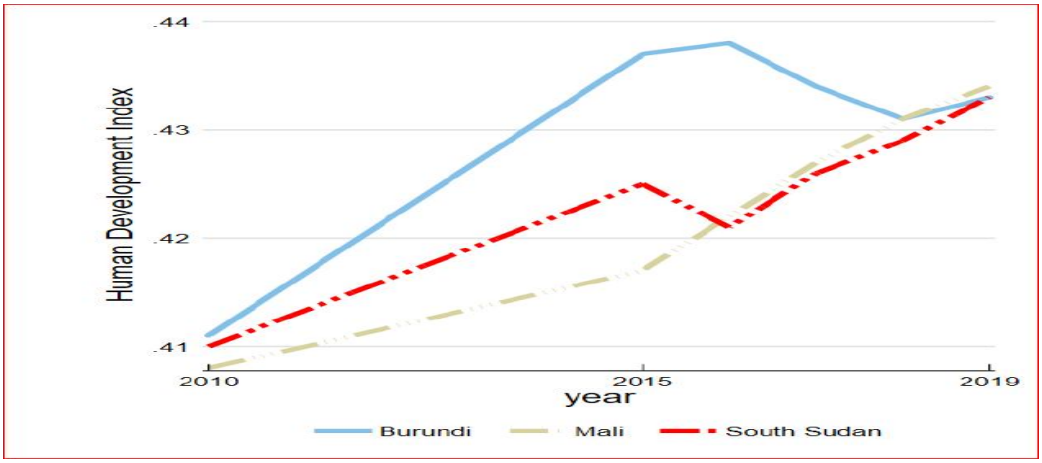


Source: Human Development Report 2020 , ***op.cit.***, p .03.

[1] -Human Development Report 2020 ,The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene Briefing note for countries on the 2020, ***Human Development Report South Sudan,p***.02.

قدم نفس التقرير مقارنة بين دولة جنوب السودان و بعض الدول مثل مالي وبورندي، لنسبة التقدم في قيمة التنمية البشرية خلال الفترة 2010-2019، وتم التوصل أن هناك درجات مختلفة من التقدم نحو زيادة مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بكل دولة. (كما هو موضح في الشكل رقم 31)

الشكل رقم (31) : يوضح اتجاهات مؤشر التنمية البشرية لجنوب السودان وبورندي ومالي خلال فترة 2010-2019



Source: Human Development Report 2020 , ***op.cit.***, p .4.

ثانيا : الفقر المتعدد الأبعاد

يعد الفقر أهم الظواهر الإقتصادية والاجتماعية التي ترهق المجتمعات، ويعد من أكبر التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في إفريقيا وجنوب السودان، و أحد أهم المعوقات أمام تحقيق التنمية الإقتصادية.

يشير الفقر إلى أنه عبارة عن حالة من العجز والحرمان، وهذا الحرمان يمكن أن يقع على فرد أو مجموعة أفراد أو جماعة أو قبيلة من امتلاك الوسائل اللازمة لتلبية الإحتياجات المادية والاجتماعية، وإن كان الفقر بصفة عامة مفهوم نسبي ويزخر بالعديد من التعريفات والمنهجيات. ومن غير المتوقع الوصول إلى تعريف مقبول عالميا للفقر ولا لأداة متفق عليها لقياسه، نظرا لأن للفقر أبعاده متعددة، تقليديا ربط الاقتصاديون بين ظاهرة الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل، من خلال الربط بين المستوى المتنامي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية بجانب أهداف أخرى، وبين انخفاض عدد الفقراء في المجتمع. إلا أن الرأي السائد اليوم هو أن الفقر

لا يمكن قياسه فقط من الناحية النقدية وفي الواقع، فالفقر هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تنشأ من تفاعل العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفاقم العوز الذي يواجه الفقراء. فالنمو الاقتصادي ليس شرطا كافيا للتخفيف من وطأة الفقر.

نتيجة لذلك، فقد بذلت جهود لتطوير أدوات جديدة يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف جوانب الحرمان البشري. وهو ما وجد في مفهوم **الفقر المتعدد الأبعاد Index Poverty Multidimensionnal** والذي وضع لتقييم الفقر وعدم المساواة داخل المجتمع، بما في ذلك تقييم حالة الفقر البشري، حالة التنمية المرتبطة بنوع الجنس، عدم المساواة في الفرص الاقتصادية، الاستقطاب، التعرض لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي .واستخدم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010 والذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وهو يكمل المقاييس النقدية للفقر من خلال مراعاة أوجه الحرمان البشري المتعددة وتداخلها[1].

ويدرس المؤشر أوجه الحرمان عبر نفس المؤشرات الثلاثة التي يتألف منها مؤشر التنمية البشرية: بعد التعليم له مؤشران هما: الانتظام في المدارس وسنوات الدراسة، أما البعد الصحي فله مؤشران هما: التغذية، ووفيات الأطفال .أما مؤشرات مستوى المعيشة فتشمل: توفر الكهرباء، والمرافق الصحية الملائمة، ومياه الشرب المأمونة، ووقود الطهي النظيف، وتوافر أرضيات مناسبة وسقف مناسب، والحصول على الحد الأدنى من الأصول*، يتم استخدام درجة حرمان تبلغ 33.3 بالمئة (ثلث المؤشرات الموزونة) للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء، إذا كانت درجة الحرمان 33.3 بالمئة أو أكثر يتم تصنيف الأسرة وكل من فيها على أنهم يعانون من فقر متعدد الأبعاد، وعندما تبلغ النسبة ما بين 20و 33.3 بالمائة، تعتبر الأسرة عرضة للفقر.

[1]-توات عثمان و مسرحد بلال،"تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية،" ***المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة***،الم.14، الع.2(2022) ، ص ص.(634-656).

* يقصد **بحيازة الأصول** الخدمات الأساسية والتي تتضمن : الكهرباء والمياه والطاقة والصرف الصحي و إزالة النفايات وهي خدمات أساسية لتحسين حياة الناس، بالإضافة إلى حيازة سيارة، أو جرار أو شاحنة، أما الحرمان في الأصول فهي الأسر التي لا تتوفر على الأقل على اثنين من الخدمات التالية: هاتف، تلفزة، راديو، دراجة نارية دراجة عادية وثلاجة.

ويشير أحدث تقرير لتنمية البشرية وتقرير اكسفورد للفقر والتنمية البشرية لسنة 2019 أن حوالي 82 بالمئة معرضون لفقر متعدد الأبعاد بعدما كان يقدر عدد الفقراء ب 51 بالمئة سنة 2009، وهو ما يوضح اتساع نطاق وشدة الحرمان في جنوب السودان، فالأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر يعانون في نفس الوقت من الحرمان في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، وقد تم تصنيف جنوب السودان في درجة متوسطة من الحرمان إلى جانب كل من بنين وليسوتو.[1]

فيما يخص النمط الاستهلاكي بجنوب السودان فإن الأسر تخصص 79 بالمئة من إجمالي ميزانيتها على نفقات الغذاء، أما النفقات غير الغذائية فهي تذهب إلى كل من الصحة والنقل ونفقات السكن، فيما يتعلق بنفقات التعليم لا تنفق الأسر أكثر من 6 بالمئة من مواردها على التعليم [2].(أما حيازة الأصول لدى الأسر بجنوب السودان فتشير التقارير أن نسبة 42 بالمئة لا يزالون يعتمدون على الطرق التقليدية لتسهيل حياتهم مثل استخدام الحطب والشمع للإضاءة وخاصة في المناطق غير الحضرية، كما تصل نسبة الحرمان من السلع المتينة مثل حيازة سيارة وكمبيوتر إلى 79.4 بالمئة[3]، وهو ما يوضح النسبة العالية من الحرمان التي يعاني منها سكان جنوب السودان.

الجدول رقم (22) : النمط الإستهلاكي لدى الأسرة بجنوب السودان

Shares in total consumption	South Sudan	Sudan	Absolute Gap SS-Sudan
Food share	79%	61%	18%
Non-food share	21%	39%	-18%
Expenses by category of non-food item			
Education	5%	6%	-2%
Health	19%	17%	1%
Clothing	11%	9%	3%
Utilities	18%	19%	-1%
Transport	18%	23%	-4%
Personal care	8%	9%	-1%
Recreation	2%	2%	0%
House-related expenses	18%	14%	5%
Other	2%	2%	0%
Total	*100%*	*100%*	

Source: Paola Ballon and Jean-Yves Duclos,***op.cit.***, p.12.

[1] - Human Development Report 2020 , ***op.cit.***, p .6.

[2] - Paola Ballon and Jean-Yves Duclos," Multidimensional Poverty in Sudan and South Sudan," ***Oxford Poverty & Human Development Initiative*** (OPHI) WORKING PAPER ,NO. 93(April 2015), pp.(1-45).

[3] - Human Development Report 2020 , ***op.cit.***, p .7.

ثالثا: ضعف الخدمات والبنى التحتية

لا أحد يجادل في أهمية البنى التحتية لأي نهضة اقتصادية أو استقرار سياسي، والناظر لوضع الجنوب يجد أنه يفتقر للبنى التحتية بمختلف أنواعها، سواء كانت طرق أو خدمات مياه أو كهرباء، أو الاتصالات والمرافق العمرانية و توليد وتوزيع الطاقة، وضعف الموجود منها وعدم كفايته لمقابلة الحاجة القائمة، برغم من أن التوقعات كانت كبيرة عند حلول السلام وتقلد الجنوبيين إدارة شؤونهم بأنفسهم وتوفر الموارد النفطية، لكن للأسف كانت الواقع غير ذلك؛ إذ تجاهلت أسبقيات الحكومة هذا المجال الحيوي، إذ يعاني كل من جنوب السودان والولايات الحدودية من نقص شديد في البنية التحتية، يمتد من تكنولوجيا الاتصالات إلى الطرق والسدود، والتي حالت الحرب دون بناء طرق أو صيانة وتطوير شبكة الطرق ولقد دمرت الحرب جزءا منها، ونتيجة لذلك هناك مناطق شاسعة يستحيل على سكانها الوصول إلى المسؤولين عن الخدمات الطبية والتعليمية والأمنية، بل إن هذا الأمر يعد أحد أسباب عدم تمكن قوات الأمن من الوصول إلى المواقع سريعة التأثر في المناطق الحدودية[1].

ورغم هذه النقائص المسجلة إلا أن حكومة السودان حققت بعض التقدم في بناء الطرق العمومية في بعض الولايات مثل كردفان، كما قامت حكومة جنوب السودان مع شركاء إنمائيين ببناء طرق معبدة في العاصمة إلى جانب بناء طرق رئيسية تربط جنوب السودان بالخرطوم في الشمال وأوغندا وكينيا في الجنوب، وسوف تساعد هذه الطرق في تحفيز وتعزيز الأنشطة الاقتصادية في جنوب السودان علاوة على تسهيل انتقال الأشخاص، وقد رصد تقدم واضح في تحويل الأكواخ القديمة إلى مراكز صحية أساسية ومدارس، كما تم بناء بعض المكاتب البلدية والمنشآت الرياضية في جنوب كردفان وولايات النيل الأزرق و في مدن أخرى في جنوب السودان[2].

بيد أنه نظرا لضخامة حجم الاحتياجات من البنية التحتية بدت كل هذه الجهود غير كافية حيث لم تحقق سوى تحسن طفيف، ومن ثم يحتاج جنوب السودان إلى مساعدة لبناء هذه البنية التحتية الأساسية وتوفير معدات البناء والخبرة الفنية المطلوبة لتخطيط إدارة المدن.

---

[1]- الاتحاد الافريقي، ***تقرير بعثة التقييم الفني لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع في السودان***، أفريل 2011، ص.19.

[2]- ***المرجع نفسه .***

فما يخص **مشكلة المياه** فهي لا تتمثل في توفير وإتاحة المياه وإنما في توزيع المياه على المناطق التي تعاني موسميا من الحرمان من هذا المورد الحيوي نظرا لنقص في البنية التحتية والتكنولوجيا الخاصة بتجميع وتخزين المياه ونظم توزيعها ومعالجتها، ومن ثم من شأن بناء سدود وخزانات وحفر ينابيع وإنشاء نظم لري لتمكين من تحويل المياه إلى موجه رئيسي لخدمة لتنمية البشرية والاقتصادية.

رابعا: قطاع التعليم والصحة

منذ انفصال جنوب السودان و إقامة الدولة سنة 2011، شهد قطاعي **التعليم و الصحة** تدهورا متزايدا خاصة على المستوى المحلي في أغلب الأقاليم، الأمر الذي أظهر فشل الحكومات الوطنية و المحلية في إدارة هذه القطاعات، فعلى سبيل المثال نالت كل من وزارتي الصحة والتعليم في موازنة 2011 ما يقدر ب 5.8 ٪ و3.8 ٪ مقارنة ب 3.7 ٪ و5.1 ٪ في موازنة 2010، و يلاحظ أنه في كل من العامين المذكورين نال كل من قطاع الصحة والتعليم معا أقل من 10 ٪ من الموازنة العامة للدولة[1]، وفي خطة ميزانية 2016/2015 انخفض حصة قطاع الصحة إلى 3 ٪ فقط من إجمالي الميزانية وتم تخصيص 1٪ فقط للشؤون الاجتماعية والإنسانية، وفي الوقت نفسه تلقى قطاع الأمن نسبة 44 ٪ وهو أعلى مبلغ في مخصصات الميزانية، وبينما لا توجد متطلبات محددة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان لنسبة الميزانية الوطنية التي يجب على الحكومة إنفاقها على القطاع الصحي، فقد تعهدت الحكومات الأفريقية في إعلان أبوجا 1991، بتخصيص 15 ٪ على الأقل من ميزانياتها السنوية.

كما يستفيد 40 ٪ فقط من سكان جنوب السودان من خدمات الصحة الأولية الأساسية، وحوالي من هذه الخدمات الصحية تقدمها منظمات غير حكومية،[2] ووفقا لبيانات الوزارة الصادرة عن حكومة جنوب السودان في 2012 كان هناك فقط 5 من الأطباء و2 من الممرضات / القابلات لكل 100 ألف مواطن[3]، يتوزعون جميعهم على نحو غير متناسب في المناطق الحضرية، فالمسافات الجغرافية، وسوء أحوال الطرق، وعدم وجود خدمات الإسعاف، والحواجز الاجتماعية والثقافية والمالية تسهم

[1]- لام أكول أجاوين ، ***مرجع سابق*** ، ص.8.

[2]- سالم أحمد سالم ، تكلفة الحرب : تقدير التكاليف الاقتصادية والمالية لاستمرار النزاع ، ***تقرير دراسات السلام والتنمية ومركز حل النزاع*** ، (جانفي 2015) ، ص.4.

[3]- منظمة العفو الدولية ، ***مرجع سابق***، ص.63.

جميعها في عدم إمكانية الوصول إلى الرعاية الطبية وحتى في حال قابلية الوصول لها، فإن النقص في العاملين الصحيين المؤهلين، وعدم كفاية الموارد المادية، والمعدات والأدوية كل ذلك يضعف الجودة الكلية للخدمات الصحية الأساسية في الدولة.

تتمثل احتياجات **قطاع الصحة** بجنوب السودان في إنشاء حوالي 51 عيادة وتجديد ما لا يقل عن 21 مستشفى قطري و11 في الولايات، كما تستلزم الهياكل تركيب تجهيزات ومعدات طبية وتدريب العاملين بحيث يكونون مؤهلين لتقديم الخدمات الصحية والتربوية في جنوب السودان، ومن المتوقع تزايد الاحتياجات بحيث أن هناك أعداد كبيرة من الجنوبيين قرروا العودة للعيش في جنوب السودان المستقل منذ 2011.[1]

أما عن **قطاع التعليم** الذي يعد بمثابة موجه رئيسي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع و يوفر المهارات التي تحتاجها المجتمعات التي نكبت بالحرب بغية العثور على سبل بديلة للعيش، كما يعتبر البعد الأول للفقر المتعدد الأبعاد، يعرف في جنوب السودان تدهورا وانخفاض لمعدلات التعليم برغم من مجانية التعليم؛ حيث يوجد حولي 1.3 مليون طفل أي ما يقارب 50٪ من الأطفال خارج المدارس[2]، وطفل واحد ما بين عشرة أطفال يكملون المدرسة الابتدائية حسب التقرير الصادر لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) سنة 2014[3]، وتبلغ نسبة الأمية حوالي 72٪ مع تسجيل معدلات عالية لدى الإناث مقارنة بالذكور[4] (كما هو موضح في الجدول رقم 23)، ومعدلات عالية لدى فئة الشباب، حيث تمثل المجموعة الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 29 سنة نسبة 42 ٪ من الأمية، أما المجموعة الثانية الذين تتراوح أعمارهم من 30 إلى44 سنة تمثل نسبة 30٪، أما نسبة 27٪ المتبقية فتمثلها الفئات الأكبر سنا أي 45 سنة أو أكثر.

---

[1] - Richard Downie ," The State of Public Health in South Sudan critical condition," ***a report of global health policy center***, November 2012,p. 09.

[2] -Katie Smith and Liesbet ," South Sudan's Road to Peace: High Stakes for Its Children, " brookings February 2014, Availble from: https://www.brookings.edu/blog/education-plus-development/2014/02/03/south-sudans-road-to-peace-high-stakes-for-its-children , retrieved :28/07/2021.

[3] -NESCO,"Building a better future: Education for an independent South Sudan ," ***Education for All Global Monitoring Repor***, 2014, p.9.

[4] -Paola Ballon and Jean-Yves Duclos,***op.cit.***, p.05.

الجدول رقم 23: يوضح نسبة الحرمان من التعليم بين الجنسين في جنوب السودان

Panel A: Illiteracy rates (adult population)

	South Sudan	Sudan
National	72%	38%
Gender		
Male	28%	13%
Females	44%	24%

Source: Paola Ballon and Jean-Yves Duclos,***op.cit***., p.04**.**

عموما يحتاج قطاع التعليم في المناطق الحدودية وفي عموم جنوب السودان إلى إنشاء 30000[1] فصل مدرسي جديد لتلبية الاحتياجات التعليمية، كما تفتقر المدارس إلى العدد الكافي من المعلمين الأكفاء ومواد ومعدات التعليم، ومن أهم **الأسباب** التي أدت إلى انخفاض معدلات التعليم هي :

- تعرض معظم البنية التحتية التعليمية إما لتدمير شبه الكامل أو لمجرد الإهمال على امتداد حقبة الحرب الأهلية .

- استمرار العنف وعدم إمكانية الوصول إلى المدارس.

- عدم وجود عدد كافي من المعلمين المؤهلين بشكل مناسب للنهوض بقطاع التعليم، حيث تشير بعض التقارير أنه يتم تدريب ما يقارب 39٪ فقط من المعلمين وهم لا ينتشرون في كافة ولايات جنوب السودان، وإنما يتمركزون أكثر في المدن والعاصمة جوبا مع غياب المدرسين في القرى والمناطق الحدودية.[2]

- انخفاض رواتب المعلمين؛ بحيث يوجد ثلاثة من أصل خمسة مدرسين يتلقون راتبا حكوميا بمتوسط 80 طفل لكل معلم، وهو ما يدفع لعدم مزاولة مهنة التعليم.[3]

---

[1] - Neil Adams," South Sudan Minimum Standards for Education in Emergencies, "***South Sudan Education Cluster***,march2012,p.33.

[2] - Boboya James Edimond Barnaba, " Examining the Contemporary Status of an Education System: The Case of the Republic of South Sudan," ***Governance and Social Policy***, December 2015 ,p .5.

[3] -***Loc.cit***.

- ضعف الوعي بضرورة التعليم بسبب عقود من الحرب والاضطرابات الأمنية التي كان لها تأثير حتمي على التعليم .

- عدم فعالية البرامج الحكومية المحفزة و الداعمة لقطاع التعليم مثل برنامج "go to school" "إذهب إلى المدرسة" التي أطلقته حكومة جنوب السودان سنة 2006 و الذي لم يتم تنفيذه وبقي حبرا على ورق.

الفرع الرابع : أزمة الأمن الغذائي

يعني مفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة". ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً . وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية.

يعتبر **الأمن الغذائي** من التحديات الرئيسية في جنوب السودان، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، وهو ما أدى لحدوث أزمة غداء وتزايد نسبة السكان الذين يعانون من نقص في الغذاء بشكل مطرد، وأظهر تقرير **التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي** الصادر سنة 2019 بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي أن نحو 6.5 مليون شخص يعانون نقص في الغذاء أي نصف عدد سكان جنوب السودان، يبين التقرير أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد قد ازداد بالفعل بنسبة 13بالمئة، كما أشار نفس التقرير أن 28 بالمئة من الأطفال أقل من خمس سنوات يعانون نقص في الوزن.[1]

[1]- ***Global Report on Food Crises*** :Joint Analysis for Better Decisions,2020,p.225.

أولا: مسببات أزمة الغذاء في جنوب السودان

1.انتشار العنف والنزاع المسلح:

يُعتبر استمرار ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان نتيجة مباشرة للعنف السياسي، فمن جهة أدى النزاع لارتفاع معدلات النزوح في جنوب السودان، فالعديد من النازحين الذين إظطروا لترك منازلهم فقدوا سُبل رزقهم، و جهة أخرى أدى العنف إلى تعطيل الزراعة والحصاد وعمليات نقل الأغذية، حيث وصل عدد الأفراد الذين يعانون من أزمة الأمن الغذائي خلال هذه السنة 3.8 مليون شخص، وتشير التقديرات أن الصراع يزيد عدد الأشخاص الذين يعانون من أزمة الغذاء بنسبة 30 بالمئة[1]، كما شهدت بعض المناطق المتضررةأشكالاً من العنف الطائفي وسرقة الماشية، بفعل النزاع بما في ذلك ولايات واراب والبحيرات، ليتدهور أمنها الغذائي .هذا في الوقت الذي واجهت فيه المجتمعات المحلية صعوبات متزايدة في تزويد السكان النازحين بالمواد الغذائية.[2]

2.تأثير العوامل الطبيعية:

تبرز العوامل الطبيعية كأحد أسباب انعدام الأمن الغذائي وضعف الإنتاج الزراعي، فقد انخفض إنتاج الحبوب بنسبة 25 بالمئة في سنة 2012 بالمقارنة مع السنوات الخمس التي سبقتها، ويعود سبب ذلك إلى الجفاف وبالأخص في سنة 2011 التي سجلت نقصاً حاداً في تساقط الأمطار، كما تشهد جنوب السودان فيضانات شديدة للعام الثالث على التوالي منذ العام 2019. أدت هذه الفيضانات إلى تضرر أكثر من 623 ألف شخص، وتسببت في دمار واسع النطاق لسبل العيش، وغمر المدارس والمرافق الصحية وآلاف المنازل بالمياه، وتشريد العائلات، وهو ما أدى لتفاقم أزمة الأمن الغذائي، فحسب تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة، التابعة للأمم المتحدة، إن دولة جنوب السودان فقدت ما لا يقل عن 37 ألف طن من إنتاج المحاصيل والحبوب الغذائية، بسبب الفيضانات وأشارت التقديرات إلى أن ولايات واراب وشمال بحر الغزال وجونقلي، كانت الأكثر تضررًا

[1] - Massimiliano Cali,***op.cit***., p.14.

[2]- "Integrated Food Security Phase Classification The Republic of South Sudan", ***Technical Working Group in South Sudan***, May 2015, p 02.

من حيث فقدان الإنتاج؛ وشهدت ولاية واراب خسارة تقدر بأكثر من 21126 طنًا من إنتاج الحبوب، وهو جزء كبير من إجمالي خسارة إنتاج الحبوب على مستوى البلاد والذي يقدر بنحو 37624 طنًا[1].

كما أدت الفيضانات إلى نفوق أعداد كبيرة من الماشية؛ مثل الأبقار والأغنام والدواجن، حيث تشير التقديرات إلى نفوق أكثر من 143 ألف رأس من الماشية بولاية أعالي النيل نتيجة للفيضانات التي اجتاحت القرى والمناطق السكنية، وفي جونقلي، كان العدد أكثر من 251ألفًا، وفي ولاية الوحدة، فقد ما يقرب من 355 ألف.

3.سوء شبكة الطرقات:

كنتيجة لإغلاق الحدود مع السودان في مرحلة ما بعد الانفصال، شهدت البلاد تدفقا لإمدادات الغذاء من دولتي أوغندا وإثيوبيا، بينما أدى طول المسافات وسوء شبكة الطرقات، لارتفاع أسعار الوقود، أسعار الصرف غير المواتية والضرائب على حد السواء الرسمية وغير الرسمية، أدت إلى ضعف اندماج وتكامل الأسواق المحلية في جنوب السودان، مما نجم عنه ارتفاعا في الأسعار وتقلبها في نفس الوقت مع وجود فوارق كبيرة بينها في مختلف الولايات خلال السنوات الأخيرة.

4.ضعف القدرة الشرائية:

ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية مشكل يعاني منه سكان جنوب السودان بسبب ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية وانتشار البطالة، وهو ما أدى إلى ضعف القدرة الشرائية ونضوب مخزونات الأسر من المواد الغذائية مما أثر سلبا على الأمن الغذائي للأسر والعائلات، خصوصا في موسم الجفاف لاعتماد معظم الأفراد على الأسواق للتزود بالاحتياجات الأساسية.[2]

5.سوء تسيير وضعف البنية التحتية:

برغم من اتساع الأراضي الصالحة للزراعة في جنوب السودان والتي تصل إلى 70 بالمئة كما سبق وأن تطرقت الدراسة لذلك، والإمكانات الكبيرة لإنتاج ما يكفي من الغذاء لكامل أقاليم البلاد إلا أن عدم توافر البنى التحتية وغياب المدخلات من التكنولوجيا تبرز كأحد أهم العوامل التي تحد من إنتاجية

[1] - ***the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs***," South Sudan: Flooding Situation Report No. 3 Inter-Cluster Coordination Group , 14 December 2021,p.3.

[2] -"Integrated Food Security Phase Classification The Republic of South Sudan", ***Op.Cit***, p. 02.

الزراعة في جنوب السودان، ذلك أنَّ عقودا من الحرب الأهلية نجم عنها ضعف في البنى التحتية ومحدودية في اليد العاملة المؤهلة وارتفاع تكاليف النقل المحلي، زادت من غلاء المنتجات وصعبت من عملية ولوجها إلى الأسواق، الأمر الذي جعل جنوب السودان تعتمد على استيراد الغذاء بسبب محدودية المحاصيل الزراعية، فعلى سبيل المثال غطي الإنتاج المحلي من الحبوب في عام 2019 نسبة 52 بالمائة من احتياجات البلاد من الحبوب، مقارنة بنسبة 61 بالمائة في عام 2018.

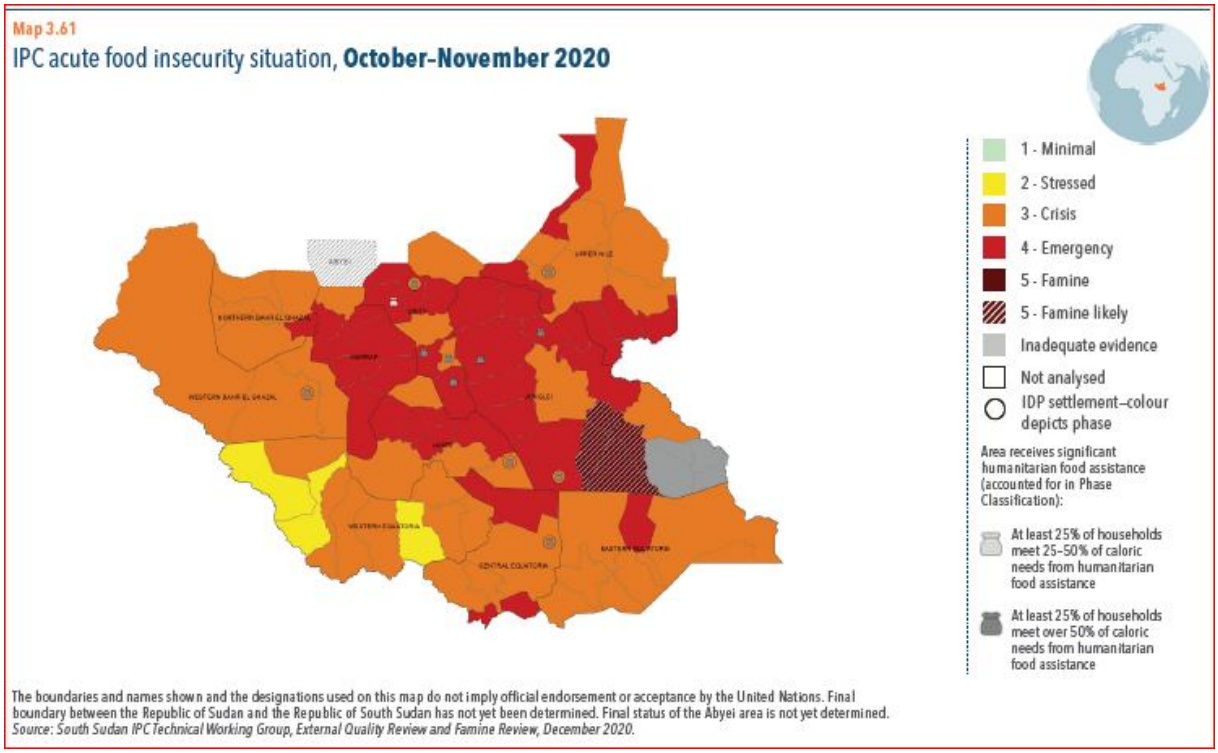
هناك مشكل آخر مرتبط بمنح أراضي شاسعة للشركات الأجنبية المستثمرة في البلاد، حيث أنه مع مطلع سنة 2011، قدر حوالي 09 بالمئة من أراضي جنوب السودان كانت بين أيدي مستثمرين أجانب ومحليين .كان ينظر إلى ذلك على أنه تحدي لسيادة الدولة، وعلى الأرجح فإنَّ الأراضي المستغلة من طرف الشركات الأجنبية لم تستغل لإنتاج المواد الغذائية الموجهة إلى الأسواق المحلية خاصة في ظل معاناة غالبية الأفراد من نقص التزود بالغذاء، هذا في المحصلة النهائية يؤكد أن هذه الأراضي التي يملكها الأجانب لم تحقق متطلبات التنمية ولا الأمن الغذائي للبلاد.[1]

ثانيا: المناطق الأكثر تضررا من أزمن الأمن الغذائي

تواجه الولايات الواقعة في وسط وشمال شرق جنوب السودان – الوحدة ، جونقلي وبيبور وواراب وأعالي النيل– وبحر الغزال أخطر حالات انعدام الأمن الغذائي.(كما هو موضح في الخريطة رقم 07) وتتأثر هذه المناطق تأثًرا مباشًرا بالنزاع فضلًا عن الاضطرابات الناجمة عن تقييد نقل البضائع، بما في ذلك الحصول على المساعدة الغذائية. الولايات في الشمال الشرقي معزولة جدًا؛ حيث يوجد طريق رئيسي واحد. وهذه المنطقة معرضة بشدة للفيضانات، مما يؤدي إلى توسيع الاضطرابات في النظم الغذائية الناجمة عن العنف.

[1] -James Copnall, ***Sudan and South Sudan's Bitter and Incomplete Divorce*** (London: C. Hurst and Co. (Publisher) Ltd, 2014), p p .(104-105).

خريطة رقم (07) : توضح المناطق الأكثر تضررا من أزمة الأمن الغذائي



source: Global Report on Food Crises, ***op.cit.***, p.226.

تتطلب أزمة الأمن الغذائي بجنوب السودان استجابة فورية منسقة ومعالجة الأسباب الجذرية المؤدية لنقص الغذاء، وذلك يكون من خلال إدخال تغييرات هيكلية على اقتصاد البلاد والتركيز على تنمية القطاع الزراعي وتحديثه من أجل الوصول إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتسويقه، وفي جانب أخر لابد من توفير الحماية الإجتماعية ومحاربة كل أنواع العنف والنزاعات الداخلية.

الفصل الرابع : البعد الأمني والخارجي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان والأفاق المستقبلية

يعتبر القطاع الأمني الركيزة الأساسية لاستقرار الدول والدعامة الأساسية لفرض النظام والانضباط، وبالنسبة لدولة جنوب السودان، فقد واجهت مجموعة من التحديات المتمثلة في حضور مجموعة مختلفة من الميلشيات المسلحة والنزاعات بين الطوائف وأعمال عنف، ويشكل الاعتقاد باحتمال وقوع مواجهة مع الشمال هاجسا متواصلا لحكومة جنوب السودان، ويؤطر هذا الموقف إستراتجيتها الأمنية التي ترتكز على الدفاع عن الحدود مع الشمال وغيرها من المواقع الإستراتجية و احتواء أي عملية تخريب ممكنة، عبر إجراء عملية إصلاح هذا القطاع وإتباع مجموعة من البرامج كالعفو والتسريح وإعادة الإدماج لمواجهة مختلف هذه التحديات.

كما تتأثر عملية ببناء الدولة بالأحوال الداخلية للدولة التي تناولتها الدراسة في الفصل الثاني والثالث كالأحوال التاريخية والسياسية الداخلية من سلوك القيادات وتحركات المجتمع، والعوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، تتأثر كذلك بالأحداث والعوامل والمتغيرات الخارجية التي تشهدها البلدان المجاورة على الصعيد الإقليمي، والظروف الدولية المحيطة بها، فهما يدخلان ضمن مجلات بناء الدولة، ففيما يخص أثر النظام الإقليمي، ينبغي الإشارة إلى أن عملية بناء الدولة لا يمكن أن تنجح دون الأخذ بعين الاعتبار تلك التفاعلات الاجتماعية والسياسية التي تجري على مستوى النظام الإقليمي سواء بين وحدات النظام أي الدول أو بين الوحدات تحت وطنية المنتشرة داخل دول الإقليم جماعات مذهبية، عرقية، قبلية...الخ، أما تأثير النظام الدولي فيظهر في تلك المصالح الإستراتجية المتضاربة للدول الكبرى التي في الكثير من الأحيان تعتبر عاملا حاسما ومؤثرا في عملية بناء الدولة.

وعليه تسعى الدراسة من خلال الفصل الرابع إلى إلقاء الضوء على تأثير البعدين الأمني والخارجي في عملية بناء الدولة بجنوب السودان من خلال التطرق إلى مظاهر تأزم الوضع الأمني ومصادر التهديدات الأمنية والتعرف على أهم العوامل المؤثرة التي دفعت بالأوضاع إلى مستوى الانفجار وانتشار العنف وحركات التمرد، ثم التطرق إلى دور وتأثير الفواعل الإقليمية والدولية في عملية بناء الدولة بجنوب السودان سواء كان هذا التأثير ايجابي أو سلبي.

المبحث الأول : البعد الأمني ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان

تواجه البلدان الخارجة من النزاع تحديات عديدة تتعلق بإصلاح قطاعاتها الأمنية، بعض الدول تنجح في مواجهة هذه التحديات، وتتمكن من إصلاح قطاعها الأمني تدريجيًّا، و بالتالي تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها، وتفشل بلدان أخرى في القيام بذلك، الأمر الذي يساهم أحياًنا في تكرار النزاع، ودولة جنوب السودان من الفئة الثانية من البلدان، ففي أعقاب توقيع اتفاقية السلام الشامل (CPA) في عام 2005، فشلت الأطراف في الوفاء بالتزاماتها التي تضمنت تقليص حجم جيوشها، وهو كان له التأثير على اندلاع النزاع وأعمال العنف في ديسمبر 2013.

المطلب الأول: المعضلة الأمنية المجتمعية و عسكرة الصراع في جنوب السودان

الفرع الأول : المعضلة الأمنية بجنوب السودان

يعتبر مصطلح **المأزق الأمني** من أهم المفاهيم في العلاقات الدولية، وأول من استخدم هذا المصطلح " **جوهن هيرز" John Hers** سنة 1950، وقد قام العديد من الباحثين بإعطاء تفسيرات مختلفة للمأزق الأمني مثل :**Robert Jervis, Barry Buzan, Stuart Kauffman**،[1]وتعتبر **مدرسة كوبنهاجن** وعلى رأسها باري بوزان، من الأوائل الذين وسعوا مفهوم الأمن، ليشمل خمس مجالات: الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي، والأمن المجتمعي.[2]

وقد ظهرت دراسات المأزق الأمني المجتمعي نتيجة بروز الفوضى، وانهيار الحكومة المركزية، والحروب الإثنية والعرقية، وتشير هذه الدراسات إلى الهوية التي تعتبر لب المأزق الأمني المجتمعي، ويتعلق الأمن المجتمعي بالمجموعات التي تتميز عن باقي سكان الدولة بسبب اللغة الثقافة، الدين والهوية، فعندما تحس مجموعات ما باللأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه **Barry Buzan** بالمأزق الأمني المجتمعي.

---

[1]- رابح مرابط ، "المأزق الأمني المتعدد الأبعاد ، " ***مجلة دراسات استراتجية***، الع.10(مارس 2010)، ص ص.(131-141).

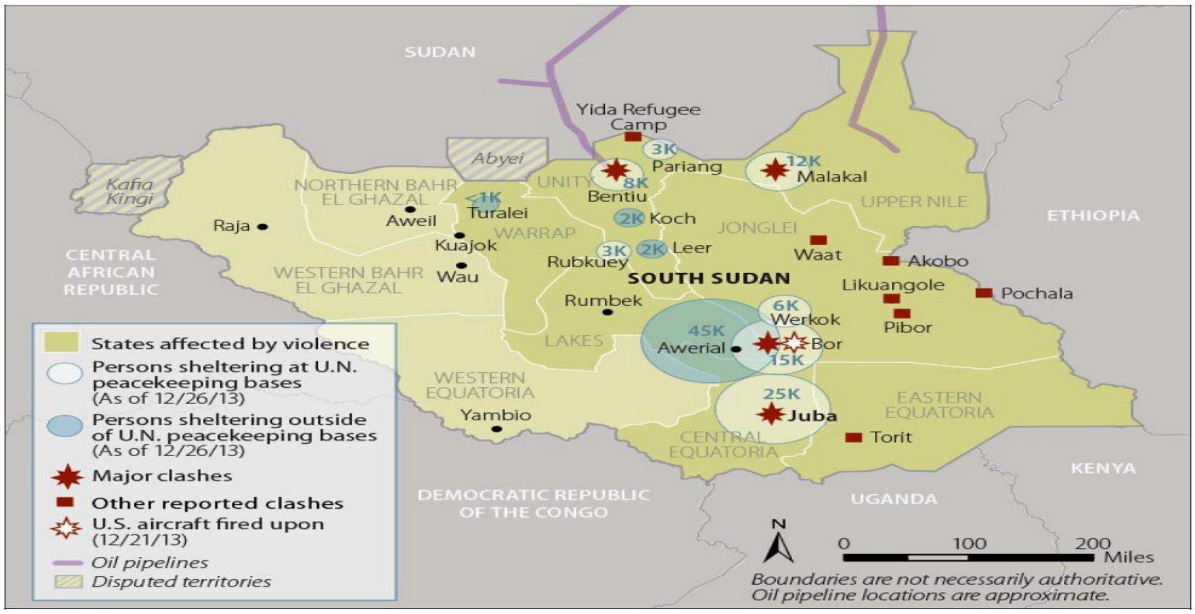
[2]- ***المرجع نفسه***.

وحسب **Muller**، فإن المأزق الأمني المجتمعي ينتج بسبب غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار، مع المحافظة على خصوصيتها، في سياق الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، كما أنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين والهوية والعادات أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة.

وما يشكل المأزق المجتمعي في جنوب السودان هذه التركيبة المعقدة في شكل ثنائيات مختلفة للمجتمع، فهو يضم مسيحيين ومسلمين من جهة، ويضم مجموعات قبلية رئيسية وأقليات من جهة أخرى، فالجماعات دائمة الإحساس بالتهديد من قبل المجموعات القبلية الرئيسية المهيمنة " الدينكا والنوير"، وذلك بسبب التهميش وسوء توزيع العائدات النفطية، ولازالت بقية شعوب القبائل الأخرى تعاني من الفقر والبنية التحتية المتضررة، ومن محدودية الفرص الاقتصادية والاجتماعية، أدت هذه العوامل إلى تعبئة الجماعات المختلفة لمقاومة هذه الممارسات بطرق عنيفة، فهي ترى بأنها تتطور في ظل ظروف غير مقبولة، وهو ما أنتج مجموعة من الأزمات الاجتماعية المستعصية الحل.

الخريطة رقم (08) : توضح الأزمات الاجتماعية في جنوب السودان

Figure 1. South Sudan Crisis Map
As of December 26, 2013



Source: Graphic created by CRS. Boundaries and cities generated by Hannah Fischer using data from Department of State, the National Geospatial Intelligence Agency, and Esri (all 2013), and the U.N. Development Program (2012). Humanitarian data from the U.N. Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA).

source: Lauren Ploch Blanchard , " Conflict in South Sudan and the Challenges Ahead , "***Congressional Research Service***, September 22, 2016,p.3.

كما يرى Buzan أن المأزق الأمني المجتمعي يتضح أكثر من خلال تغليب مظاهر " الأنا" على المظاهر التعاونية، وهذا بالإتجاه إلى المجموعات القبلية كإطار للنزاع من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف، كما يشير بأن تصاعد حدة المأزق المجتمعي، تكون له نتائج خطيرة تمتد من التنافس إلى درجة استنفاذ موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، أو إلى السعي لإزالة الطرف الأخر من الوجود عبر التصفية[1]، ويظهر ذلك جليا من خلال سعي الرئيس ميرديت لإزاحة النائب مشار عبر إقالته من منصبه وكل معارضيه، وهو ما أدى لحدوث تصادم عنيف في نهاية عام 2013.

الفرع الثاني: الميلشيات المسلحة* في جنوب السودان

عادة ما تعمل المجموعات ذات الطابع الهوياتي على مواجهة التهديد الناتج عن المأزق الأمني المجتمعي من خلال:

- تكوين مليشيات وقوات دفاع.

- الدفاع عن هويتها بوسائل غير عسكرية.

وبسبب طبيعة وتاريخ جنوب السودان كانت هناك العديد من المجموعات المسلحة في جنوب السودان والتي تعمل بشكل مستقل عن الدولة وأحيانا تتحدى وتنافس سلطة الدولة، وغالبا ما تكون هذه المجموعات في شكل ميلشيات أو جماعات الدفاع الذاتي، وقد تشكلت هذه الميليشيات لتعزيز وحماية مصالح مجموعات قبلية معينة، وهي تعمل على أراضي تلك المجموعات القبلية، وبالتالي يواجه الجيش الشعبي لتحرير السودان، العديد من التحديات العملية النابعة من انتشار الميليشيات العسكرية وبقايا قوات الدفاع الجنوب سودانية سابقا.[2]

---

[1] -Aldo Ajou Deng Akuey," South Sudan and the Emerging Security Implications for East Africa," ***Universal Journal of Educational Research***, vol.6,no.6(2018), pp.(218-225).

* **الميلشيات المسلحة**: يعرفها قاموس أكسفورد الإنجليزي بأنها "قوة عسكرية يتم تكوينها من السكان المدنيين لدعم جيشٍ نظامي في حالات الطوارئ، تنظر الميليشيات إلى نفسها على أنها تحمي مجموعة سياسية أو عرقية أو قبلية أو دينية أو عائلية محددة من الأذى، بسبب الثغرات التي يعتقد أن الدولة غير قادرة أو غير راغبة في سدها. وتعمل الميليشيات، باعتبارها "قوى لملء الفراغ"، وهي بذلك تنافس السلطة القسرية للدولة.

[2] - Aldo Ajou Deng Akuey,***op.cit***.,p.225.

نشأت العديد من مجموعات الدفاع الذاتي المجتمعية المؤلفة من شباب مسلح في الكثير من أرجاء جنوب السودان، تشمل أمثلة ذلك "جولونج" و"تيتونج" في قبيلة "الدينكا"، و"تومينيجي" في "الاتوكا" في شرق الاستوائية، و"فتية السهام" في قبيلة "الزاندي" في غرب الاستوائية، والميليشيات التي كانت تحت قيادة جورج أثور في ولاية جونغلي، كما أسس جونسون أولوين ميليشيا الشلك التي تحمل إسم "الأجويليك "عام 2009 بعدما تسبب قبيلة الدينكا في نزوح سكان مدينته كانال، وقد أدت الحرب الأهلية الثانية في جنوب السودانَ إلى انتشار المليشيات القبلية في شتى أرجاء البلاد، وخاصة في منطقة الاستوائية الكبرى، بهدف حماية المدنيين والأصول التي يمتلكها المجتمع من الجيش الشعبي لتحرير السودان ورعاة قبيلة الدينكا.

ويعد الإقصاء من العملية السياسية والنزاع على الأراضي والموارد، أحد أسباب لجوءها إلى المقاومة ضد القوات الحكومية هذه الأخيرة كثفت من عملياتها بهدف إلغاء هذه الميليشيات أو احتواءها، لكن فشلت في تحييدها عسكريا، وشهدت فترة أواخر العام 2010 والربع الأول من العام 2011، ظهور ميليشيات عسكرية أخرى كتلك التي كانت تحت قيادة روبارت غوانغ وجونسون أولوني (ولاية أعالي النيل)، وبيتر غاديت(ولاية الوحدة)، أما في أعالي النيل وبعد سنوات من السكون، عادت إلى الظهور وحدات دفاع جنوب السودان السابقة لكل من غوردون كونغ وغابرىال تانغ غيني، الميليشيات السابقة أغلبها من النوير.[1]

ورغم حصول العديد من هذه الميليشيات العسكرية على العفو الحكومي، إلا أنها ظلت هناك مجموعة تحديات تتعلق بمواصلة جهود الإدماج الكلي لأعضاء هذه الميليشيات في الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذين لا يزال ولائهم لقادتهم السابقين .هذا الذي يفسر السهولة التي وجدها رياك مشار في حشد هذه الميليشيات التي التفت حوله بعد إعلانه التمرد بوقت قصير.

ومن أهم الجماعات المسلحة التي تنشط داخل وخارج أراضي جنوب السودان:

[1] - ***Sudan Human Security Baseline Assessment (HSBA)***," Lord's Resistance Army (LRA)," November 2010,p.1.

1.جيش الرب للمقاومة:

تشكل جيش الرب للمقاومة في1987 بقيادة جوزيف كوني كرد فعل على أعمال العنف المرتكبة من قبل جيش المقاومة الوطنية في شمال أوغندا، حيث يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار، سواء في جنوب السودان أو إقليميا، وكان جيش الرب للمقاومة في الأصل حركة متمردين من عرق الأشولي في شمال أوغندا، لهم مضالم ضد حكومة كمبالا، قام بتجنيد عدد غير معروف من أشوبي السودانيين والكونغوليين، وحافظ على وجوده في المناطق الحدودية مع جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية افريقيا الوسطى، ووفقا لتقارير الأمم المتحدة أن جيش الرب للمقاومة قتل أكثر 2500 شخص وشرد 400 ألف خلال سنة 2008.[1]

وقد شارك جيش الرب للمقاومة منذ 2009 في أعمال عنف ذات طابع انتهازي في جنوب السودان، وخاصة في ولاية غرب الاستوائية وبحر الغزال، ناشرا الرعب في المجتمعات المحلية ومحافظا على أفراده عبر القيام بأعمال الخطف وسرقة الذخائر والمواد الغذائية، وعلى الرغم من أن أفراد قوات جيش الرب للمقاومة لا تتعدى 200 شخصا في جنوب السودان، إلا أنهم يثيرون الخوف على نطاق واسع.[2]

شهدت الفترة الأولى لما بعد اتفاق السلام الشامل تحولا تدريجيا نحو عملية السلام توسطت بها جوبا بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، إلا أن "كوني "فشل في مناسبات عدة بالحضور للتوقيع على ما يسمى اتفاق السلام النهائي، وردا على ذلك قامت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية والجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات جمهورية الكونغو الديمقراطية بعملية عسكرية من خلال شن عملية " البرق الراعد" في شهر ديسمبر استهلت بقصف المعسكر الرئيسي لجيش الرب للمقاومة الكائن في محمية جارامبا، والذي ألق أضرار بمجموعة المتمردين وأفضى إلى تحرير عدد من المختطفين، وهو ما شتت جيش الرب للمقاومة إلى مجموعات صغيرة متناثرة في جميع أنحاء جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

[1] - Sudan Human Security Baseline Assessment (HSB)*„ op.cit.*,pp.(3-7).

[2] - ماركيع شوميروس، ***جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات*** ، ترجمة المعهد العربي الدولي (جنيف : المعهد العالي للدراسات الدولية ، ط.1، 2008)، ص.13.

2.قوات دفاع جنوب السودان:

تستمد قوات دفاع جنوب السودان أصولها من مصدرين، الأول من الجماعات القبلية المسلحة التي نشأت لحماية مجتمعاتها من الجيش الشعبي لتحرير السودان، والثانية من قوات الزعماء المنشقين عن الحركة الشعبية رياك مشار ولام اكول المنشقين سنة 1990، وتألفت الجماعة الأولى في معظمها من ولاية الاستوائية من دون وضع برنامج سياسي، بينما سعت الثانية إلى التمسك بحق تقرير المصير في الجنوب ضد مقترح جون قرنغ المتمثل في السودان الموحد، وقد حظيت الجماعتان بدعم من القوات المسلحة السودانية، وكان ذلك بعد توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام سنة1997، بحيث أرست الاتفاقية التحالف الرسمي بين حكومة الشمال والجماعات المسلحة، وقد كان هذا التحالف أداة مهمة لإضعاف العصيان المسلح ضد الخرطوم في الجنوب، وأتاح التحالف مع رياك مشار (الذي ينتمي إلى قبلية النوير) للخرطوم الأمن اللازم لتطوير صناعة النفط في غرب أعالي النيل، وردا على فشل الحكومة في عدم مراعاة الأحكام الأساسية لاتفاقية انشق رياك مشار، وانضم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان عام2002 ولم تنظم قواته إلى الحركة وبقيت مع الشمال.[1]

3.الجيش الديمقراطي لجنوب السودان:

هي عبارة عن حركة تمرد قبلية تقع في الأصل في ولاية جونغلي وأعالي النيل، تم تأسيسها من قبل جورج أتور* عقب استقالته احتجاجا من الجيش الشعبي لتحرير السودان في الفترة التي سبقت انتخابات أفريل 2010، وقد أنشأ أتور قواته من خلال فارين من الشعبة الثامنة من الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية جونغلي والشعبة الثالثة في شمال بحر الغزال، إن قدرة أتور على الحصول على الأسلحة قد مكنته من تجنيد شباب محرومين خاصة من قبيلتي النوير، جاوار والدينكا بادينغ للقتال ضد خصومة من الجيش الشعبي بتحرير السودان في ولاية جونغلي. [2]

---

[1] - ***Human Security Baseline Assessment***," Armed groups in Sudan The South Sudan Defence Forces in the aftermath of the Juba Declaration, " Number 2 ,October 2006, p.4.

* جورج أتور قائد عسكري متمرد، أحد أعضاء عشيرة بادينغ من قبيلة الدينكا وعضو سابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو أشهر الزعماء المتمردين، ويعود ذلك جزئيا إلى مكانته العالية في الجيش الشعبي قبل استقالته في الفترة تاتي سبقت انتخابات 2010، قتل من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان في 19.12.2011.

[2] - ***Small Arms Survey***," Pendulum swings The rise and fall of insurgent militias in South Sudan," Number 22, November 2013,p.09.

الفرع الثالث: انتشار الأسلحة في جنوب السودان

أولا: بداية انتشار الأسلحة

يعتبر انتشار الأسلحة بين القبائل المتناحرة من أكبر المخاطر الأمنية التي تواجهها حكومة جنوب السودان، والتي تعود جذورها إلى مخلفات الحرب الأهلية، بحيث زود شريكي اتفاق السلام الشامل الميلشيات التي كانت تحارب بالوكالة عن الطرفين خلال الحرب الأهلية الثانية (1983- 2005) بكميات كبيرة من الأسلحة، وبعدما وضعت اتفاقية السلام الشامل حدا للحرب بين الشمال والجنوب أصبح الطرفان غير قادران على استعادة الأسلحة من الميلشيات.

ونتيجة لذلك واجه قادة جنوب السودان السياسيون والعسكريون بعد انفصال الجنوب عام 2011 عددا متزايدا من النزاعات المسلحة داخل حدودهم وخارجها. على المستوى الخارجي، اندلعت الحروب بالوكالة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في شهري جوان وسبتمبر 2011 على التوالي؛ وقد جاءت هذه الأحداث عقب قيام القوات المسلحة السودانية باحتلال أبيي في ماي من نفس السنة، مما أدى إلى نشوب نزاع مسلح على طول جزء كبير من الحدود المشتركة مع السودان، بما في ذلك اقتتال مباشر في محيط هجليج في شهر مارس 2012 أما داخل جنوب السودان، فقد شن عدد متزايد من القادة المتمردين المسلحين حركات تمرد ضد الحكومة وجيش الجنوب خلال العامين 2010 و2011، مما أدى ذلك إلى زعزعة الاستقرار في أنحاء واسعة من منطقة أعالي النيل الكبرى، وفي نفس الوقت تفجرت النزاعات بين قبيلتي النوير والمورلي في أسوء أعمال عنف مسلحة قبلية شهدتها البلاد، ومع مطلع عام 2012، قدر حوالي 327000 قطعة من الأسلحة الصغيرة بين أيدي فواعل حكومية وغير حكومية في جنوب السودان.[1]

ويمكن إرجاع الانتشار الواسع للأسلحة إلى عمليات الإمداد المنتظمة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لسائر الأطراف، مما يهدد بتوسيع نطاقها وإطالة أمدها إلى حد كبير، بحيث يتسلح عدد متزايد من الجهات الفاعلة غير الحكومية في جنوب السودان بصورة غير مشروعة بمعدلات متسارعة، بما

[1] - "South Sudan Fragility Assessment", Government of the Republic of South Sudan Ministry of Finance and Economic Planning, December 2012, p 05, available from: http://www.grss-mof.org/key-topics/new-deal-and-g7/fragility-assessment/, retrieved : (27/01/2020).

فيها الجماعات القبلية والميليشيات المتمردة. ومع تزايد الطلب على الأسلحة في جنوب السودان، تعمل الجهات الخارجية على تلبية احتياجات العرض.[1]

ثانيا:واردات الأسلحة في جنوب السودان

إن المحرك الرئيسي لغالبية واردات الأسلحة إلى جنوب السودان هو احتياجات الجيش الشعبي لتحرير السودان. فبقوة عمل تقدر بنحو 210.000 موظف وعنصر، يكون حجم الجيش أكثر من ضعف حجم سائر الأجهزة الأمنية الأخرى مجتمعة، تشير تقديرات المقابلات مسح الأسلحة الصغيرة إلى أن عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي قد تكون في بحوزة الجيش تناهز 250.000 قطعة، بالرغم من القيود المفروضة من قبل اتفاق السلام الشامل على حيازة الأسلحة*، فقد قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بعمليات شراء كبيرة في محاولة منه لتعزيز مستوى قوته العسكرية إذ باشر ببرنامج مشتريات عسكرية في منتصف العام 2006، وذلك بهدف تعزيز قدراته الدفاعية الجوية من أجل الدفاع عن المنطقة الحدودية مع السودان.[2]

لعبت بلدان إقليمية دورا مهما ناشطًا أو داعما في استجلاب الأسلحة إلى جنوب السودان. فشكلت إثيوبيا مصدرًا سريا مهما لأسلحة الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام 2008، قامت إثيوبياوفقًا لتقرير مسح الأسلحة الصغيرة بإمداد أربع شحنات من المعدات العسكرية إلى جنوب السودان في

---

[1]- سداد مولود سبع ،" البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان : أبيي أنموذجا،" ***دراسات دولية***، الع.47(جانفي 2012) ، ص ص .(2-24)

*خلال الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل (2005-2011) كان محظورًا على حكومة جنوب السودان حيازة أسلحة من دون موافقة مجلس الدفاع المشترك، وهو عبارة عن هيئة مكلفة بموجب اتفاق السلام، تألفت من عدد متساو من الممثلين عن كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية. إدراكًا منه بأن أعضاء القوات المسلحة السودانية قد يستخدمون حق النقض ضد أي طلب لشراء الأسلحة، لم يسعى الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى الحصول على الإذن لشراء الأسلحة ، كانت عمليات استيراد الأسلحة تتم في السر، مشيرين إلى التفاوت الواسع في حيازات الأسلحة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، أو التحجج بالحاجة المشروعة إلى تعزيز مهنية الجيش الشعبي لتحرير السودان .ومع انتهاء فترة اتفاق السالم الشامل، تم حل مجلس الدفاع المشترك ومعه انتهت ضوابط السلاح.

[2]-إميل ايبرن ، " السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان،" ***تقرير السودان التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان،*** أفريل 2012، ص ص.(2-8).

غضون فترة ستة أشهر، كما تبعتها بحسب نفس التقرير شحنة كبيرة من ذخائر الأسلحة الصغيرة لاحقا في ماي 2011، كما شكلت كينيا و أوغندا نقطة عبور لشحنات الأسلحة برا.[1]

إلى جانب هذه الشراكات والعلاقات التعاونية الإقليمية، ثمة قوى دولية أبرزها روسيا، فقد أعربت عن اهتمامها بتعزيز العلاقات التجارية العسكرية مع جنوب السودان .فبعد ثلاثة أيام فقط من اجتماع ممثلين من وزارة الدفاع الأميركية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، التقى وفد من مؤسسة روسوبورون إكسبورت الروسية لتصدير الأسلحة مع الرئيس سلفاكير في جوبا ومناقشة التعاون العسكري بين الدولتين[2].

كما تعد إسرائيل والصين من بين القوى الدولية التي ساهمت في دخول الأسلحة لجنوب السودان، وذلك عبر مجموعة من الأفراد والشركات التي تربطها علاقات مباشرة مع كبار ممثلي المعارضة الرئيسية من بينها قوات دفاع جنوب السودان، بحيث قامت بتزويدها بالأسلحة والمعدات عن طريق دول إقليمية من بينها أثيوبيا و جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو،[3] وتشكل الأسلحة والذخائر الصينية الصنع نسبة كبيرة من الأسلحة المتداولة في البلدان الإفريقية بما في ذلك جنوب السودان التي تصل فيها الأسلحة الصينية إلى نسبة 37 بالمئة.

ثالثا: الاقتناء والحيازة في أوساط الجماعات غير التابعة للدولة

لطالما شكلت السودان وجنوب السودان موطنًا لمجموعة واسعة من الجهات غير التابعة للدولة والتي تسعى بنشاط إلى اقتناء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أجل تعزيز قضاياها. فطوال 40 عامًا من النزاع الداخلي، كان هنالك العديد من البلدان، خاصة في منطقة القرن الأفريقي، الحريصة على تسليح هذه الجهات، حيث أمنت كل من إثيوبيا وأوغندا الدعم المادي للجيش الشعبي لتحرير السودان؛ كما قدمت إريتريا الدعم إلى متمردي الجبهة الشرقية؛ أما تشاد وليبيا، فقد سلحتا عددًا من الجماعات المتمردة في دارفور في الماضي، حافظت الحكومة السودانية والقوات المسلحة السودانية على علاقات طويلة الأمد مع القوات المسلحة التي تقاتل ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان

[1] - إميل ايبرن ، مرجع سابق ، ص.10.

[2] - ***المرجع نفسه***.

[3] - Tania Inowlocki, ***WEAPON Supplies into South Sudan'S Civil War*** (London: Conflict Armament Research, 2018) ,p p.(08-10).

والحكومة السودانية الجنوبية .وقد شملت قوات سودانية وجماعات من خارج البلد، مثل جيش الرب للمقاومة الأوغندي.[1]

رابعا : عوامل انتشار التسلح في جنوب السودان

مع انفصال جنوب السودان، تزايد نشاط الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بشكل كبير ومعها، التسلح بالوكالة. وهنالك عدد من العوامل التي إلى ذلك:

1. دفع انتهاء فترة اتفاق السلام عددًا من قادة المتمردين إلى معارضة حكومة جوبا، وخلال الأشهر الأولى ما بعد الانفصال نشأت حركات تمرد في جنوب السودان كلها مسلحة تسليحا ثقيلا.
2. تحسبًا لاحتمال وقوع مواجهة مسلحة بين القوات المسلحة السودانية وعناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان-الشمال، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بتحريك قواته وسلاحه عبر حدوده إلى جنوب كردفان والنيل الأزرق وهو لا يزال يقدم الدعم لحركات التمرد .
3. تفاقم النزاع القبلي المزمن، خاصة مع القتال الدائر بين الأجنحة المسلحة من قبيلتي النوير ومورلي في ولاية جونقلي.
4. العديد من أفراد الميلشيات هم أعضاء سابقون من الجيش الشعبي لتحرير السودان أخذوا أسلحتهم معهم عند انشقاقهم عن الجيش.

خامسا: حظر الأسلحة في جنوب السودان

نتيجة للإنتشار الكبير للأسلحة في جنوب السودان، اندلعت العديد من النزاعات.، وهو ما دفع بمجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على جنوب السودان وكان ذلك في 13جويلية 2018، وفقاً لقرار2206، والذي يشمل حظر ومنع الإمداد المباشر وغير المباشر أو بيع أو نقل الأسلحة والمواد ذات الصلة بما في ذلك الذخيرة والمركبات العسكرية ويشمل الحظر أيضا الدعم التقني والتدريب والمساعدات المالية أو غيرها من المساعدات المتعلقة بالأنشطة العسكرية، وكذلك منع السفر لمسؤولين حكوميين وتجميد الأرصدة و الأصول التابعة لهم، وطالب مجلس الأمن اللجنة المختصة

[1] - Tania Inowlocki,***op.cit.***, p.11.

لمتابعة القرار، بتقديم تقرير للمجلس في فترة 120 يوم من بدء تشكيل الحكومة الانتقالية، حول التهديدات الأمنية وعملية نقل السلاح إلى جنوب السودان.[1]

ورغم كل هذه الإجراءات والتحذيرات إلا أنها فشلت في منع استيراد الأسلحة، حيث كشفت منظمة العفو الدولية في أفريل 2020 بعد التحقيق في جنوب السودان، عن أدلة توضح انتهاكات لقرار حظر الأسلحة بما في ذلك الأسلحة الصغير والذخيرة، كما كشف التحقيق عن عملية لشراء الأسلحة ومركبات مدرعة لأغرض عسكرية غير مصرح بها[2]، كما كشف تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن في سنة 2021 عن فشل حملات نزع سلاح المدنيين مع تواصل أطراف النزاع تجنيد قوات جديدة خلافا لأحكام الإنفاق المبرم سنة 2018، وهو ما أدى لعودة أعمال العنف لاسيما في ولاية وارب وجونغلي.[3]

المطلب الثاني: تفشي العنف وتحدي إصلاح القطاع الأمني

أصبحت ظاهرة العنف تحتل صدارة الدراسات الاجتماعية والأمنية، وهذا نتيجة لما تخلفه هذه الظاهرة من أثار بالغة داخل المجتمعات وعلى عملية بناء الدولة بشكل خاص، ونظرا للديمومة التي تتميز بها وسرعة انتشارها، كما تعد ظاهرة العنف حصيلة عوامل داخلية اجتماعية وخارجية تجمع بين عوامل سياسية واقتصادية وثقافية.

الفرع الأول : تفشي العنف في جنوب السودان

أولا:واقع العنف في جنوب السودان

لا يزال العنف المسلح في جنوب السودان مرتفعًا باستمرار بالرغم من الاتفاق المعاد تنشيطه بشأن حل النزاع في جنوب السودان لعام 2018 ولا يُظهر سوى القليل من علامات التراجع. وظلت وتيرة

[1] - ***Amnesty International***, South Sudan: United Nations arms embargo must remain in place after surge in violence against civilians in 2020, 30 November 2020,p.03.

[2] - ***Idem.***

[3] - ***تقرير مجلس الأمن*** ، المعايير المرجعية لتقييم حظر توريد الأسلحة المفروض على جنوب السودان، 31 مارس 2021 ، ص.02.

الأحداث العنيفة ثابتة، حيث بلغ متوسطها 733 حادثًا يتم الإبلاغ عنه سنويًا منذ عام 2013[1]، وقد وثق الموجز السنوي المعني للعنف الذي يؤثر على المدنيين الصادر عن شعبة حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في 2019 عن وقوع 3414 مدنيا ضحية القتل والإصابة والاختطاف، والإغتصاب والعنف المرتبط بالنزاع والغارات على الماشية والهجمات الانتقامية بين مجموعات الشباب المسلحة، وكان معظم الضحايا من الرجال (75 في المائة)، تليهم النساء (14 في المائة) والأطفال (11 في المائة).[2]

ويؤكد مسؤولي حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن أحداث العنف المستهدفة من قبل الحكومة والمعارضة ضد المدنيين وأفراد الأمم المتحدة قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، حيث تعرضت المواقع ومجمعات الإغاثة وقواعد الأمم المتحدة للهجوم وزادت شدتها مع استمرار النزاع، في الوقت الذي دعا فيه المجتمع الدولي إلى إجراء عمليات تحقيق سريعة ومستقلة وشفافة وفق القيم والمعايير الدولية، كما قدرت اليونيسف أن نحو 1600 طفل كجنود في الحرب كان غالبيتهم على صلة بقوى مجتمعية معارضة.[3]

كما أنشأ الإتحاد الإفريقي لجنة تحقيق في جنوب السودان، تولت مهمة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني ووضعت توصيات متعلقة بالتوفيق والمحاسبة والقيام بإصلاحات مؤسساتية، لكن رغم هذه الدعوات من قبل المجتمع الدولي المنادية بضرورة وقف أعمال العنف، فلم تتخذ الحكومة أي إجراء عملي لكبح قواتها ومحاسبتهم على الاعتداءات التي ارتكبوها، بل هي تعوق الجهود الدولية لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان والتحقق من جرائم الحرب هناك، وظل المجتمع الدولي يؤكد على تناسي الأحداث الماضية من أجل إعطاء جهود السلام حظاً أوفر للنجاح وذلك بعدم تسمية الأشخاص المسؤولين مباشرة عن العنف.

---

[1] - ***Africa Center for Strategic Studies***, "10 Years after Independence South Sudan Faces Persistent Crisis", September 13, 2021, availabe from: https://africacenter.org/spotlight/10-years-after-independence-south-sudan-faces-persistent-crisis/, retrieved:23/03/2022.

[2] ***-report of the United Nations Mission in South Sudan (UNMISS) and the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR)***," Armed ViolenceI Involving Community-Based Militias in Greater Jonglei", January – August 2020,p.08.

[3] - Lauren Ploch Blanchard, ***op.cit.***, pp .11-12.

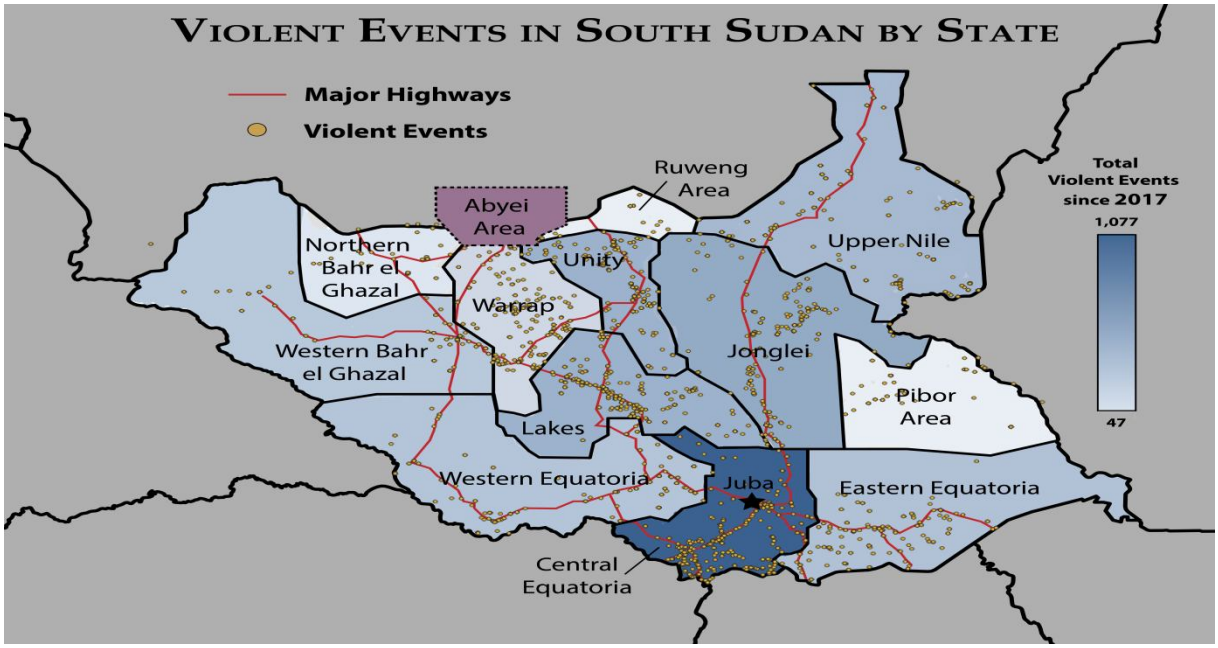
إلى جانب ذلك تعمل حكومة جنوب السودان على قمع نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين و المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث تعرضت الصحافة والحريات العامة منذ الانفصال في 2011 إلى تدهور رهيب من خلال التضييق والترهيب والتأثير المباشر على محتوى الإعلام المطبوع والمسموع والإستيلاء على المطبوعات، وتضييق الساحة السياسية من خلال ممارسة القمع واستخدام العنف ضد الاحتجاجات، واعتقال قادة وأعضاء الأحزاب، ووفقا لمؤشر **Freedom in the World** لسنة 2016 الصادر عن منظمة **Freedom in the House**، أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يمارس نفوذا على الشؤون السياسية والحياة العامة.[1]

ومن أهم الولايات التي تعرف انتشار كبيرا لأعمال العنف هي ولاية وسط الاستوائية، فهي نقطة محورية للعنف في السنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسطها 180 حالة يتم الإبلاغ عنها سنويًا، أي 25 في المائة من متوسط المجموع الوطني، ومع ذلك فإن الخريطة أدناه تبين أن أحداث العنف في جنوب السودان تعرف نطاقا واسعا، حيث تشهد ولايات جونقلي والوحدة والبحيرات وأعالي النيل وغرب الاستوائية وشرق الاستوائية وواراب، والعاصمة جوبا معارك وأعمال عنف كبيرة .

ترتكز أعمال العنف في جنوب السودان بشكل مكاني حول شبكات الطرق الرئيسية في البلاد. وتسلط هذه الأحداث الضوء على الأهمية الإستراتيجية للطرق في هذه المنطقة الواسعة، حيث يوجد في جنوب السودان أقل من 300 كيلومتر من الطرق المعبدة في بلد يبلغ مساحته 650 ألف كم^2، كما أن تركز الأحداث العنيفة حول شبكات النقل هو ما يجعل السكان والبضائع عرضة للأذى على الطرق، ولذلك فإن لكل حدث عنيف تأثير مضاعف على انعدام الأمن والعزلة و يظهر ذلك في مئات القتلى والجرحى وتشريد مئات الآلاف، و تعليق الخدمات الإنسانية في هذه المناطق[2].

[1] - Arch Puddington, ***Freedom in the World 2016 The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties***(Washington: Freedom House,2016) ,p.200.
[2] -***Idem.***

خريطة رقم (09): توضح درجات العنف في جنوب السودان حسب كل ولاية



source: Africa Center for Strategic Studies, ***op .cit.***

ثانيا: حركات التمرد في جنوب السودان

شهدت جنوب السودان منذ الانفصال 2011، اندلاع موجات من حركات التمرد المسلحة بقيادة قادة سابقين من الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو ما أدى إلى وفاة الألاف من السكان وحركات نزوح جماعية للمجتمعات المحلية، وترتبط حركات التمرد ارتباطا وثيقا بالسياسات المحلية والوطنية وتحديات الحكم، كما أن ردود الفعل حيالها قد كشفت عن انقسامات عميقة داخل صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان وإنقسامات بين الجيش والحكومة، ففي وقت كانت فيه جمهورية جنوب السودان تواجه مخاطر وتهديدات أخرى متعددة على طول حدودها مع السودان حققت سلطاتها بعض النجاح القصير الأمد في مواجهة حركات التمرد، غير أنها قد فشلت في نهاية المطاف في احتواء خطر التمرد، إذ أن هذا المأزق الحالي يترك البلد الجديد ضعيف و غير مستقر.[1]

ويمكن إرجاع سبب إنتشار حركات التمرد إلى الإستغلال الذي مارسه القادة المحليون لحشد المؤيدين، لاسيما الشباب العاطلين عن العمل من أجل القتال بالنيابة عنهم لتحقيق أهدافهم الخاصة، وتعود جذور التمرد إلى سبتمبر 2011، حيث كان مالا يقل عن عشرة أشخاص قد أطلقوا سبع

[1] - Lauren Ploch Blanchard, ***op.cit.***, p.15.

حركات تمرد متسقة ضد الحكومة الجنوبية، امتد نشاط الميلشيات المتمردة في ذروته من المنطقة المجاورة للحدود الجنوبية مع إثيوبيا إلى عدة نقاط على طول حدود الجنوب مع السودان بما في ذلك دارفور.

تركزت غالبية حركات التمرد في منطقة أعالي النيل كبرى الإستراتجية والمنتجة للنفط، ومقاطعات جونغلي والوحدة وأعالي النيل والتي تعد الأكثر تمثيلا للتحديات الخطيرة في مجال الحكم والأمن التي واجهها جنوب السودان عقب الانفصال، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- عدم سيطرة حكومة الجنوب على هذه المنطقة بشكل كامل.
- انتشار مخزونات الأسلحة على نطاق واسع في هذه المنطقة.
- تعتبر هذه المنطقة موطن العشائر المتفرعة من قبائل الدينكا والنوير فضلا عن قبائل أخرى.

ثالثا :أسباب انتشار أعمال العنف وحركات التمرد في جنوب السودان

1.ضعف الجهاز الأمني :

فشل قطاع الأمن في البلاد في توفير الاستقرار والأمن وهو ما يرجع إلى العقود الطويلة التي قضاها في نضاله الانفصالي ضد السودان؛ ماجعله يرتكب جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان وقمع الحركات المناهضة للحكومة، إضافة إلى ذلك افتقار الجيش إلى الاحتراف فهو يعمل في شكل تجمع ميلشيات، فأكثر من 90 بالمئة من النزاعات يتم حلها من خلال أنظمة العدالة التقليدية، هذه العمليات تفتقر إلى أيه إجراءات رسمية أو رقابة ما يؤدي لحدوث أزمات إنسانية وصدامات عنيفة.[1]

2.سياسة الإفلات من العقاب:

تنتشر سياسة الإفلات من العقاب في جنوب السودان على نطاق واسع، حيث لم يصل إلى المحاكم العسكرية والمدنية إلا عدد قليل من قضايا العنف، بالرغم من موافقة مجلس الوزراء على تنفيذ آليات المساءلة بموجب الفصل الخامس المنصوص عليها في اتفاقية السلام لعام 2018، بما في ذلك إنشاء "المحكمة المختلطة لجنوب السودان"، ولجنة الحقيقة، و"سلطة التعويض وجبر الضرر"، إلا أن الحكومة لم تتخذ أي خطوات ملموسة لتفعيل المحكمة، وحسب تقرير منظمة العفو الدولية في أكتوبر

[1] - *Amnesty International, **op.cit**, p.4.*

2019، إن سلطات جنوب السودان سمحت باستشراء ظاهرة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،التي شهدتها البلاد ،كما وثقت منظمة العفو الدولية الاستخدام المفرط لقرارات العفو الشامل الذي يمنحه رئيس الجمهورية بكثرة، مما يعد انتهاكا للقانون الدولي، وإهدارا لحق الضحايا في معرفة الحقيقة، ونيل العدالة والإنصاف، وجبر الضرر الذي لحق بهم، ومن أمثلة ذلك إصدار الرئيس سلفاكير في 24 فيفري 2015 عفوا شاملا عن جميع أفراد القوات المسلحة الذين زُعم ضلوعهم في جرائم خطيرة وقعت أثناء النزاع المسلح منذ 2013[1].

وبالتالي فضعف نظام العدالة و غياب آلية للمصالحة أو العدالة لتعامل خصيصا مع ضحايا الحرب والنزاعات السياسية، سوف يدفع بالضحايا المتضررين والغاضبين إلى استخدام العنف للدفاع عن أنفسهم ضد أي خطر أو أذى أو الانخراط في نزاع مسلح جديد، وهو الأمر الذي يجعل من الضرورة القصوى والعاجلة العمل على تقوية نظام العدالة من خلال توفير وتدريب موظفين قضائيين ذوي مهارات وخبراء قانونيين إلى جانب بناء محاكم.

3. سيادة ثقافة العنف:

يمثل العنف أحد أهم التحديات الأمنية التي تواجه جنوب السودان، وهو ما كان خلال الحرب الأهلية، إذ أن العنف يعكس حقيقة أن تاريخ جنوب السودان سيواصل تأثيره العميق على الاستقرار، ويرجع جزء منه إلى العديد من المتورطين الجنوبيين الذين اقترفوا أعمال العنف إبان الحرب هم في مراكز السلطة، فالعنف هو سمة من سمات مجتمع شديد العسكرة يجيز استخدام القوة والتهديد بها.

4. هيمنة السلطة السياسية

تشير إستراتيجية الهيمنة إلى أن الحكومة و السلطة في جنوب السودان تتخذ من الإجراءات ما يجعل من إمكانية قيام الجماعات بالنضال أو النزاع العلني العنيف وذلك من خلال سياسة الإخضاع و استخدام إجراءات قسرية إقصائية لتأكيد السلطة الحاكمة أي الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الرئيس سلفاكير في تقرير مستقبل البلاد، دون السماح بأية تنازلات للجماعات الأخرى، وهو ما يدفع

[1] -***تقرير منظمة العفو الدولية***، " جنوب السودان: استشراء ظاهرة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب بسبب النظام القضائي المشلول وقرارات العفو الشامل"،07.10.2019، ص.01.

بهذه الأخيرة لمواجهة هذه الهيمنة عم طريق العنف، كما أن إنتشار الأسلحة والحصول على الذخيرة بسهولة من أجل مواجهة هذا الإخضاع والإقصاء ساهم في إنتشار العنف.

الفرع الثاني : تحدي إصلاح القطاع الأمني

يحقق الأمن بمفهومه الواسع الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي، لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع، ووفقا لهذا الرأي يشكل القطاع الأمني أهم تحديات بناء الدولة في جنوب السودان وذلك قبل أن تصبح دولة مستقلة وذات سيادة، ومن أهم التحديات التي تواجه إصلاح القطاع الأمني هيمنة الجيش الشعبي لتحرير السودان على القطاع الأمني للدولة، لكن هو بعيد على أن يكون موحد، حيث انشق عنه عدد كبير من الضباط ومعهم عدد كبير من الجنود، وهم يقاتلون ضد القوات الحكومية. إضافة إلى ذلك، فإن 90 بالمئة من الجنود و حوالي 70 بالمئة من الضباط لا يمكنهم القراءة ولا الكتابة، فيما لا يزال ينقص المجندين الشباب التدريب الكافي، و يكون ولاءهم لرؤساء القبائل التي ينتمون إليها، أكثر من ولاءهم لدولة.[1]

علاوة على ذلك، فإنه في الفترة التالية لتوقيع اتفاق السلام الشامل، اتبع سلفاكير سياسة العفو والإدماج للميليشيات المسلحة إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان .وعلى الرغم من مساهمتها في وقف بعض مظاهر العصيان والتمرد، إلا أنَّ هذه الإستراتيجية قوضت من احترافية الجيش بإعطائها كتائب من الجند لقادة مشكك في ولائهم من دون إنشاء قيادة وتحكم بواسطة الاندماج والتدريب، فيما ظلَّ الجيش الوطني منقسم عبر خطوط أثنية، الأمر الذي أدى إلى حدوث الكثير من الانشقاقات بداخله على إثر نشوب النزاع في ديسمبر 2013.

كما **أن** هناك قضايا أساسية تم إهمالها في عملية إصلاح القطاع الأمني، لعلى أبرزها تلك المتعلقة بإسناد الوظائف الأمنية على أسس إثنية، حيث ارتبطت هذه الأوضاع بتمثيل واسع لجماعة الدينكا في القطاع الأمني، فعلى سبيل المثال، هناك حوالي 70 بالمئة من الضباط السامين من جماعة الدينكا

[1] -Rens C. WILLEMS, ***Security and Hybridity after Armed Conflict The dynamics of security provision in post civil war states***(New York: Routledge, 2015) p. 84.

على مستوى مصلحة الشرطة، في الوقت الذي يوجد فيه أكثر من 60 جماعة أثنية، أغلبها غير ممثل في القطاع الأمني.

يضاف إلى ذلك إلى أن التقسيم الحالي للمهام المتعلقة بالشؤون الأمنية غير واضح بين مختلف الفاعلين في الدولة على غرار الحكام ووزارة الشؤون الداخلية والشرطة والجيش الشعبي لتحرير السودان، ليس هذا فحسب بل إنَ تعدد الفواعل السياسية والأمنية يشكل تحدي لإصلاح القطاع الأمني

ومن بين التحديات الأخرى التي تواجه إصلاح القطاع الأمني، تسجيل حالات السجن بدون محاكمات والاعتقالات بالقوة، ذلك أن أغلب المساجين لا يوجد من يمثلهم قانونا وليست لديهم القدرة الدفاع عن أنفسهم وغير مدركين لحقوقهم، مع تدريب غير كاف، هذا إضافة إلى أن العديد من ضباط الشرطة ليسوا مطلعين بالكامل على المسائل القانونية.

الفرع الثالث: مشكلة اللاجئين في جنوب السودان

يعد توسع العنف واستمراره في جنوب السودان المحرك الرئيسي وراء المستويات الاستثنائية للنزوح القسري، فوفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من ثلث السكان، أي مليُ قدر بنحو 4 ملايين نسمة، مشردون، وغالبيتهم من اللاجئين[1]، وقد ساهم ذلك في تفرد جنوب السودان بوجود حصة أكبر من المواطنين الذين يعيشون كلاجئين أكثر من أي بلد آخر في أفريقيا.

أولا:النزوح داخليا

يشكل النزوح الداخلي في جنوب السودان، أزمة معقدة تؤثر على البلد بأكمله، حيث تستضيف جنوب السودان أكثر من 2.5 مليون شخص ، ذلك أن هناك تاريخ طويل لهذه الظاهرة، ويرجع سبب ذلك إلى انعدام الأمن في دول الجوار والعنف الطائفي المسيس والنزاعات المسلحة مع وجود هشاشة في البيئة الأمنية داخليا وإقليميا والهجمات العشوائية ضد المدنيين وغياب المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في ظل وجود بيئة داخلية مواتية للنزوح الداخلي.[2]

[1] - report of the United Nations Mission in South Sudan,***op.cit.***, p.17.

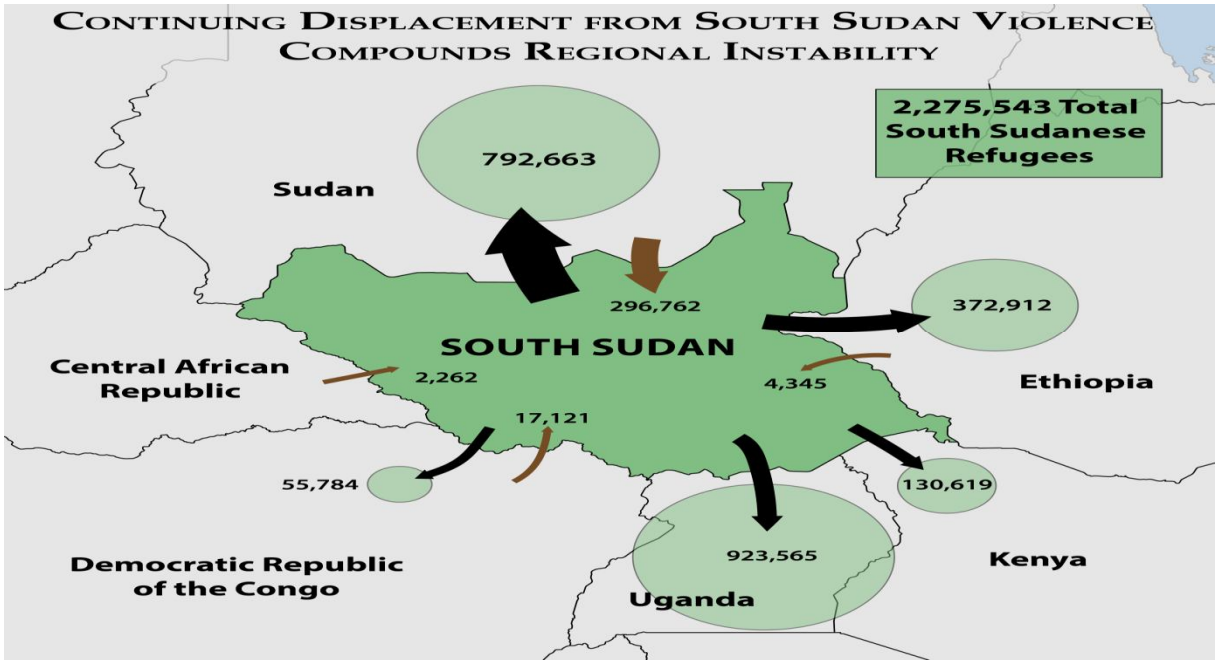
[2] -Chaloka BEYANI, "Report of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons, ***Human Rights Council***", p. 06-07, available from: A/HRC/26/33/Add.3, retrieved :12 May2021.

هذا فضلا عن غياب الاستقرار السياسي وعدم وجود الخطوات الواضحة والشفافة التي يمكن أن تساهم في تحقيق الانسجام والتماسك الداخلي، إضافة إلى افتقار البلاد للتنوع الاقتصادي، خاصة وأن عددا كبير من سكان جنوب السودان يعتمدون على سبل العيش في القطاع الرعوي والزراعي بقدر ما يحقق لها حد الكفاف، تجعلها أكثر عرضة للتشرد .إذن هي كلها عوامل ساهمت ولا تزال تساهم في النزوح الداخلي وتوفر عقبات حقيقة أمام أي إمكانية لإيجاد حلول لها.

ثانيا: النزوح إلى دول الجوار

يفرض 2.27 مليون لاجئ تكلفة باهظة بشكل خاص على دول الجوار الذين أجبروا على استضافة هؤلاء السكان النازحين لسنوات، كما توضحها الخريطة رقم 10، وتستقبل أوغندا ما يقرب من مليون لاجئ من جنوب السودان، كما أن السودان قريب من هذا الرقم مع ما يقرب من 800 ألف لاجئ، وتستضيف دول أخرى في الإقليم؛ بما فيها كينيا، أثيوبيا، جمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية أعداد كبيرة من اللاجئين من جنوب السودان.

خريطة رقم (10) : توضح النزوح بفعل العنف بجنوب السودان إلى الدول المجاورة



source: Africa Center for Strategic Studies, ***op.cit***.

فيما لا يزال يعاني أولئك الذين شردوا بسبب النزاع، حالة خوف من العودة إلى مناطقهم الأصلية، بسبب العنف الذي اتخذه النزاع وندرة الخدمات الأساسية وغيرها من التهديدات في مناطق النزوح .تلك المخاوف لم تتبد حتى في ظل وجود اتفاق سياسي بين طرفي النزاع والمتعلق بوقف العدائيات والذي تم انتهاكه مرات عدة[1].

من جانب آخر، ساهمت الأعمال العدائية المتواصلة والارتفاع المستمر في انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات المتواصلة في نزوح أعداد إضافية، كما لا تزال تعاني برامج مساعدة اللاجئين من نقص كبير في التمويل لاسيما في المناطق المتضررة من النزاع . فكل من المفوضية وحوالي 38 شريكاً بحاجة لأكثر من 1.3 مليار دولار لحماية ومساعدة ما يصل إلى 821 ألف لاجئ من جنوب السودان في إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا، لكن هذا النداء المشترك بين الوكالات ممول فقط بنسبة 13 بالمئة.[2]

[1]- *المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*، **جنوب السودان: مفوضية اللاجئين تناشد توفير 1.3 مليار دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة للاجئين الفارين من الصراعات، 13 مارس 2020** ، متوفر على : https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051221، تم الإطلاع عليه : 22.3.2022.

[2]-***المرجع نفسه***.

المبحث الثاني:البعد الخارجي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان

تعد دولة الجنوب السوداني من الدول الحديثة التي برزت كدولة مستقلة في إفريقيا، وذلك عبر تقرير مصيرها في إستفتاء شعبي حسم لصالح الانفصال، وهي محط أنظار من دول العالم والدول المجاورة التي تترقب بحذر عملية بناء الدولة ومختلف التحديات والتهديدات التي تنعكس على أوضاعها الداخلية وعلى الإقليم ككل، فالموروث الصعب من التدخلات الطبيعية والقبلية وإنعكاساتها على الواقع الجيوبولتيكي فرضت نفسها بقوة، كما تمثل التفاعلات الدولية في أي أزمة أو عملية بناء البيئة الحاضنة لها، ولكن تلك التفاعلات ليست بضرورة أن تلعب دور ايجابي في عملية بناء الدولة، بل في بعض الأحيان تكون هذه التفاعلات العقبة الحقيقية في طريق حل الأزمة أو تلعب دور سلبي في اتجاه عملية البناء، ذلك بأنها تعبر عن مصالح أصحابها فقط، فقد تكون تلك المصالح متوازية مع ظهور أي أزمة، مما يؤدي لتعقيدها، وبالإشارة إلى منطقة جنوب السودان التي مثلت في أغلب الفترات بؤر للنزاعات، كان للبيئة الاقليمية والدولية دور مؤثر فيها، وقد مثلت بوضوح كيفية أن تقوم الأدوار الدولية بوضع الحلول أو عرقلتها.

المطلب الأول : الأدوار الإقليمية في عملية بناء الدولة

نسجت اعتبارات الجغرافيا والتمازج العرقي المشترك علاقة حيوية تربط دولة جنوب السودان مع دول الجوار على كافة الأصعدة؛ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية، وفي كافة الدوائر الخارجية، من الدائرة العربية، مرورا بالدائرة الإفريقية، انتهاء بالدائرة النيلية، فكل دولة من دول الجوار تمثل فضاء استراتجي وعمق لأمنها القومي، وهو ما يستدعي دائما التنسيق الدائم والمتواصل بينها وبين هذه الدول، حيث كان تدخل دول الجوار الأفريقي في أزمة جنوب السودان مدفوعا بالخوف والقلق من تطور النزاع وامتداده إليهم، خاصة مع عدم استقرار النظم الإفريقية كسمة عامة، وفي بعض الأحيان كان التدخل في الأزمة مدفوعا بالتعاطف الإثني مع أبناء جنوب السودان، خاصة مع وجود امتدادات قبلية بين جنوب السودان وبعض الدول مثل إثيوبيا وأوغندا، وفي أحيان أخرى كان هذا التدخل وحجم هذا التدخل مرتبط بشكل أو بأخر بالعلاقة مع النظام الحاكم بجنوب السودان أي الحركة

الشعبية لتحرير السودان، وعلية ستركز الدراسة من خلال هذا المبحث على أهم الدول الإقليمية الفاعلة، من بينها الدور السوداني والأثيوبي والأوغندي.

الفرع الأول: علاقة السودان بدولة جنوب السودان ودورها في عملية بناء الدولة

بعد إنفصال الجنوب وإعلانه دولة رسميا، كان لابد لكل من الدولتين أن تقيم علاقات مع الدولة الأخرى في مختلف الجوانب وذلك من أجل تحقيق التنمية والإستقرار والأمن القومي لكل منهما، وبما أن دولة السودان ودولة جنوب السودان قد كانتا دولة واحدة فإن هناك العديد من العوامل التي قد تؤدي لخلق العديد من العلاقات الناجحة والإستراتجية، أحد هذه العوامل هي المصالح الإقتصادية المشتركة ومياه النيل والقبائل المتداخلة[1]، وكذلك فهنالك عدد من العوامل التي تؤدي إلى التوتر وتهديد العلاقات بين البلدين مثل موروث الحرب التي كانت دائرة بين الشمال والجنوب قبل الانفصال والتي إستمرت لفترة طويلة، والتصعيد الذي يتم في المناطق الحدودية ومحاولة تجديد العداء بين الدوليتن.

حيث يمثل إقليم دولة الجنوب خصما على مقومات كيان السودان وعناصر قوته، وبخاصة دوره الحضاري وموقعه الاستراتجي وثرواته، وهو ما يستدعي إعادة النظر في جميع العناصر التي تتمثل في الجغرافيا، والموارد الطبيعية، والسكان، ومستوى النمو الصناعي والاقتصادي ودرجة التطور التقني وكفاية المؤسسات السياسية والدبلوماسية والأمنية، تحاول الدراسة من خلال هذا المبحث محور العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، من خلال الحديث عن المصالح والخلافات بين كلا الطرفين فيما يتعلق بتلك القضايا.

أولا: أهم مرتكزات العلاقات بين دولة السودان ودولة جنوب السودان

هناك العديد من المرتكزات التي تحكم العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان من أهمها مايلي:

1-المرتكز الإيديولوجي :

لقد أفضت سنوات ما بعد الاستقلال إلى فشل النخب الحاكمة في الخرطوم في بناء هوية وطنية جامعة يلتف حولها أبناء السودان، على اختلاف ألوانهم وأعراقهم وانتماءاتهم الدينية.

[1] - Marina Ottaway and Mai El-Sadany, ***SUDAN: From Conflict to Conflict***(Washington: Carnegie Endowment for International Peace,2012),p.15.

ولعل غياب الرموز الوطنية الموحدة لكافة أطياف أبناء السودان أسهم في تكريس الانقسام الثقافي في الواقع السوداني.[1]

2-المرتكز التاريخي :

يمكن الجزم بأن العلاقات الثنائية بين الشمال والجنوب ستكون أسيرة للظروف ونظرة الطرفين لبعضهما بعضاً، كما أن الجنوب ورغم انفصاله سيظل رهينا لخلفيات تاريخية وتركمات مرة ومؤلمة فحروبه مع الشمال امتدت لأكثر من نصف قرن راح ضحيتها حوالي المليونين من السودانيين، وأدى ذلك إلى خلل في تركيبة الجنوب الديمغرافية بسبب الهجرة واللجوء والنزوح، وفشلت النخب السياسية التي حكمت منذ الانفصال أمام استحقاقات بناء الدولة الوطنية متعددة الثقافات، والقائمة على حقوق المواطنة.

وفي المقابل سيظل الشمال يتجرع مرارة الانفصال الذي أفقده قرابة ربع مساحته وسدس سكانه والعديد من جيرانه من دول أفريقيا، كما فقد العديد من موارده الطبيعية؛ وبالتالي سيؤثر هذا التغيير في النواحي الاقتصادية والإستراتيجية لمستقبل السودان، على الصعيد السياسي لم تمر سوى أشهر معدودة على الانفصال الجنوب حتى توالت الأثار السلبية والتداعيات على الأوضاع السياسية، واحتدم الجدل الدستوري والقانوني حول شرعية النظام القائم في الشمال بعد الاستفتاء واجتمعت أحزاب المعارضة تحت مسمى " مؤتمر السودان" ودعت إلى حكومة انتقالية وعقد دستوري، وحملت المعارضة حزب المؤتمر الوطني الحاكم مسؤولية انفصال الجنوب، وهو ما يتطلب حسب رؤيتها حكومة انتقالية قومية تعمل على عقد مؤتمر دستوري لتحديد شكل دولة الشمال السودان وكيفية حكمها.

المرتكز الاقتصادي :

بالرغم من أن السودان يذخر بالكثير من المقومات الاقتصادية الزراعية، الصناعية، ثروة حيوانية، غابات وموارد مائية والتي لو توفرت الظروف المناسبة لها من استقرار سياسي وأمني وسياسات اقتصادية رشيدة تحسن استغلالها واستثمارها، إضافة إلى علاقات دولية ايجابية لأمكن الاقتصاد

[1]- صداح أحمد الحباشنة، " العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان،" ***دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية***، الم . 40 ، الع.1(2013)، ص ص .(14-32).

السوداني أن يكون في وضع استقرار وازدهار أفضل بكثير مما هو فيه الأن، إلا أن دولة السودان لم تعمل على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي الأثار الاقتصادية المترتبة على الانفصال، حيث يعد الجانب الاقتصادي من أبرز التحديات التي جابهت دولة الشمال بعد انفصال الجنوب؛ نظرا لخروج نصيبها من عائدات بترول الجنوب، والذي يقدر بنحو 80 بالمئة من كل عائدات النفط، وسيترتب على ذلك انخفاض كبير في احتياطي العملة الصعبة، يوازي الانخفاض في صادرات النفط؛ حيث تمثل هذه الصادرات العنصر الأساسي لتوفير احتياطيات النقد الأجنبي لشمال السودان، فضلا عن أنها تشكل نحو 36 بالمئة من الموازنة العامة[1]، وهو ما يضع الخرطوم في وضع اقتصادي حرج للغاية، ورغم أن الرسوم التي سيدفعها الجنوب للشمال مقابل مرور بتروله وشحنه من ميناء بورسودان، قد تسد بعض العجز في احتياطي العملة الصعبة، إلا أن بترول الجنوب قد يغير مساره باتجاه ميناء مومباسا في كينيا، كما تخطط حكومة جنوب السودان إلى بناء معمل خاص بها لتكرير البترول حتى لا تعتمد على الشمال.

ظلت الحكومة السودانية تروج بأن الانفصال سيكون ضعيف الأثر على الاقتصاد من منطلق عدم الحاجة إلى الإنفاق العسكري الكبير في الحرب على الجنوب، ولكن ومع الانفصال بدأ الاقتصاد السوداني في التدهور السريع وتجلى هذا التدهور الاقتصادي في:

- ارتفاع معدلات التضخم بشكل حاد ابتداء من 2011، ووصل إلى 41.6 بالمئة في 2012.

- ارتفاع عجز الميزان التجاري أي قيمة الواردات التي كانت أكبر بكثير من قيمة الصادرات بسبب فق عائدات النفط وانخفاض حجم الصادرات غير النفطية.

- انخفاض احتياطي النقد الأجنبي لدى بنك السودان المركزي 4.4 مليار دولار إلى 1.9 مليار دولار بسبب فقدان السودان لعائدات النفط التي كانت تشكل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي.

- وصول الدين السوداني العام في سنة 2010 إلى 40 مليار دولار.

- انخفاض إنتاج السودان للنفط من 500 ألف برميل يوميا إلى 120 الف برميل يوميا بعد إعلان انفصال جنوب السودان.

[1] - Marina Ottaway and Mai El-Sadany, ***op.cit.***,p.15.

4-المرتكز الديمغرافي :

كان عدد سكان دولة السودان قبل الانفصال حوالي 40 مليون نسمة، وبعد الانفصال خسرت السودان حوالي 8,4 مليون أي حوالي 21 بالمئة هم عدد سكان دولة الجنوب، وبذلك سيكون إجمالي سكان دولة السودان 31.6 مليون نسمة، من ناحية أخرى، يعتبر الترابط والتداخل السكاني أهم رابط بين دولتي السودان وجنوب السودان، حيث يبلغ عدد الجنوبيين في دولة السودان حوالي المليونين وفي المقابل هناك أعداد كبيرة من دولة السودان يعملون في دولة جنوب السودان.[1]

كما أدت الحرب في الجنوب دورا مهما في زعزعة الاستقرار في البلاد بشكل عام، وكانت عاملا مهما في سقوط الأنظمة ووقوع الانقلابات، كما شجعت الحرب على قيام حركات تمرد في أماكن أخرى بعد أن شعرت بعض الجماعات بأن رفع السلاح وسيلة فاعلة لإيصال المطالب إلى السلطة المركزية[2]، حيث يعد الانفصال سابقة يمكن أن تحتذي بها أقاليم ومناطق سودانية أخرى لديها نزعة انفصالية أو مشاكل مع الحكومة المركزية، إذ قد يشجع انفصال الجنوب تلك المناطق على المطالبة بحق تقرير المصير كخطوة تكتيكية للمطالبة بعده بالانفصال أو بسلطات واسعة من الحكم الذاتي على أقل تقدير، ومن أبرز المناطق التي تأثرت بنموذج الجنوبي هي:

أ.إقليم دارفور:

تمثل دارفور في غرب السودان واحدة من أبرز القضايا تعقيدا في السودان، وقد جاءت مشكلة دارفور كإختبار جديد لوحدة السودان التي لاتزال تعاني من جراء انفصال الجنوب[3]، حيث لا يزال شمال السودان يعاني حالة حرب ونزاعات في إقليم دارفور وذلك منذ عام 2003، ولم تفلح الجهود التفاوضية برعاية أطراف دولية وإقليمية في تسوية هذه الأزمة المستعصية، على الرغم من الاتفاقيات

---

[1]- القاضي، الحركة الشعبية والتحديات الداخلية في الجنوب، "***السياسة الدولية*** ، الع. 157 ، الم. 39 (2013)، ص ص.(214-230)

[2]-عبد الوهاب الأفندي ،" أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها،" في ***أزمة الدولة في الوطن العربي*** (بيروت: بيت النهضة ، ط.2 ، 2012) ، ص.207.

[3]-جولي فلينت وألكس دي فال، ***دارفور تاريخ حرب وإبادة*** ، (ترجمة : أنطوان باسيل)(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006) ، ص.17.

العديدة، كان أبرزها اتفاقية أبوجا 2006، واتفاقية الدوحة 2011، مازالت التوترات والنزاعات والحروب مستمرة وحركات التمرد نشطة في مهاجمة المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ولازالت تهاجم القوافل بما فيها قوافل الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.[1]

ومما يؤجج المشاكل والخلافات بين السودان والدولة الوليدة، أن العديد من الحركات المتمردة في دارفور تحظى بدعم الحركة الشعبية، منذ اللقاء الذي جمع الزعيم الراحل " جون غرانغ" وزعماء تلك الحركات في واشنطن سنة 2004، والذي استهدف التنسيق بينهما، ولايزال هذا الدعم متصلا حتى بعد الانفصال، فالعيد من حركات التمرد بدارفور موجودون بالجنوب، وهو ما يشير إلى سعي جوبا لتكون المأوى والملاذ والداعمة لتلك الحركات، من منطلق ما تطلق عليه الأقاليم المهمشة في السودان، وفي الوقت ذاته استخدامها كورقة ضغط على الخرطوم، والتي تتهمها في المقابل أي جوبا بدعم حركات التمرد المسلحة في الجنوب.[2]

ب. شرق السودان:

يشمل شرق السودان (الإقليم الشرقي) الأراضي الواقعة بين البحر الأحمر شرقا وحدود ولاية مكسلا ونهر عطيرة إلى النيل غربا، ناضل شعب الشرق السوداني مع الحكومات المتعاقبة في الخرطوم لمزيد من الحكم الذاتي السياسي وإقتسام السلطة على مدى عقود، عبر مؤتمر البجة الذي تأسس في 14 أكتوبر عام 1957 كأول حزب إقليمي في السودان ليكون أول منبر سياسي للبجا وسكان شرق السودان ويسهر على تنمية المنطقة، وقد تأثرت هذه المنطقة بانفصال جنوب السودان، من خلال تقديم مذكرات مكتوبة تشرح قضية منطقة شرق السودان واضطهادهم من قبل الحكومة إلى كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات حقوق الإنسان، متخذين من الجنوب قدوة مطالبين بالتعامل معهم كما تم التعامل مع الجنوب ، وقد تم تأكيد ذلك في شهر يوليو من سنة 2004، عندما

[1] - Andrews and others , " Sudan's Secession crises : can South Apart From North without WAR ?," ***Foreign Affairs***, no.2(january 2011) , p.05.
[2] -Alexandre T .Djmel, ***Darfour au -dela de la Guerre*** , (Cameroun : le messager ,2007), p.70.

تم إعلان التحالف بين حركة تحرير السودان في دارفور مع مؤتمر البجة في الشرق، وقرروا عن توحيد الحركتان السياسية والعسكرية في مواجهة الحكومة السودانية.[1]

كما انطلق تنظيم جديد في المنطقة تحت تسمية " الجبهة الثورية لأبناء الإقليم الأوسط ليجاري" مطالبا بالإنفصال، ومستخدما نفس خطاب الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولم تتوقف فكرة استنساخ الجنوب بالشرق عند حد المطالبة بتقرير المصير، بل ذهب البعض إلى المطالبة مباشرة بالانفصال وإقامة دولة في الشرق قائمة بذاتها، استنادا إلى أن هذه المنطقة التي تعاني من التهميش تمتلك كل مقومات الدولة.[2]

ج.جنوب كردفان والنيل الأزرق:

أدى انفصال الجنوب إلى بروز مسألتي ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان الحدوديتين، والتي سبق وتطرقت لهما الدراسة في الفصل الثاني ضمن البعد الاجتماعي ومناطق التماس الاجتماعي، بحيث يرى بعض الكتاب أن أثر انفصال السودان في النيل الأزرق كان له الأثر العميق، إذ يشترك مواطنو النيل الأزرق مع مواطنو جنوب السودان في ملامحهم الزنجية وثقافتهم الأفريقية، إلى جانب اعتناقهم المسيحية وبعض الديانات التقليدية الأخرى، ومن ناحية أخرى النضال المشترك والأيديولوجية الفكرية التي ربطت بين النيل الأزرق وحركة تحرير السودان تمثل عامل جذب بين بعض شعوب النيل الأزرق وجنوب السودان، فهاتين المنطقتين تم وصفهما بالجنوب الجديد بعد انفصال الجنوب في 2011، فمنطقة جنوب كردفان مثلا نجد إثنية النوبة التي تعتبر نفسها مهمشة وتعاني الإقصاء والظلم وتتهم حكومة الخرطوم بأنها تمارس ضدها التمييز العنصري على أساس أنها ليست قبيلة عربية، وهي نفس المسوغات التي كان الجنوب يحارب بها الشمال حتى وقت الانفصال، وهناك تخوف من استغلال ألية المشورة الشعبية على مستوى الحكومة المركزية، خاصة أن هناك عدد من كردفان يلعبون دورا سياسيا مهما في الحركة الشعبية والذين هددوا بأنهم إذا لم يحصلو على حقوقهم السياسية

[1] - محمد عثمان حبيب الله، " شرق السودان بين مخاطر التدويل وأفاق المستقبل، "***مجلة السياسة الدولية***، الع.158 (أكتوبر 2004) ، ص ص .(100-120).

[2] - ***المرجع نفسه***.

فسوف يكون الانفصال مطلبهم، وهو ما يعني تكرار سيناريو الجنوب، الأمر الذي يوضح حجم التحديات التي تواجه عملية الاستقرار السياسي والأمني.[1]

إن الواقع في السودان يؤكد أن مناطق السودان كلها تعاني ضعفا في الخدمات والتنمية، وليس هناك إقليم يحظى دون غيره بذلك، فالمطلوب من أقاليم السودان عدم الانزلاق وراء التوجه الإثنية والجهوية والعمل على معالجة مشاكل الوطن وفق منهج استراتجي يعزز الوحدة ويرفض التجزئة والبحث عن حلول قومية في إطار السودان الموحد، على أن تكون عادلة لكل أقاليم السودان، حتى لا يكون المدخل لتحقيق العدالة وانتزاع الحقوق هو حمل السلاح وتخريب الوطن وفتح بوابات التدخل الخارجي على مصرعيه.

3.المرتكز الأمني:

انفصال الجنوب أدى إلى العديد من التداعيات السياسية التي يخشى الكثير من الباحثين أنها إذا لم يستجيب لها بطريقة صحيحة وسريعة أن تتحول من قضية ترتيبات سياسية إلى معضلة أمنية جديدة، بخاصة إذا ما حدث أي توتر تصحبه عمليات عسكرية أو إنفلات أمني، ويأتي في وتيرة الاضطرابات السياسية في أقاليم السودان الشمالية، تتبعها المطالبة بالمزيد من الحكم الذاتي وباقتسام الثروة مع المركز.

من ناحية أخرى، تواجه دولة السودان خطر الحضور الأمريكي الإسرائيلي في جنوب السودان؛ فالولايات المتحدة قامت برعاية عملية السلام وهيمنت عليها منذ عام 2001 ونجحت في إحلال السلام بما يتوافق مع أجندتها، وهي تعتزم بناء قاعدة عسكرية لها في دولة جنوب السودان. أما إسرائيل فعلاقاتها الوطيدة مع الانفصاليين في جنوب السودان منذ عهد جون قرنغ، الذي اتسم بعلاقات مباشرة مع الكيان الصهيوني، تهديد أمني مضاف إلى دولة السودان .[2]

ولاشك أن الوجود الأمريكي والإسرائيلي المؤثر في دولة جنوب السودان سيشكل بؤرة خطر في العمق الاستراتجي لدولة السودان؛ فالعلاقات الأمريكية والإسرائيلية مع الخرطوم عدائية وتخللتها تجاوزات

[1]- محمد الأمين خليفة، ***مرجع سابق*** ، ص.20.

[2]-سامي صبري،" تحديات ما بعد انفصال الجنوب في السودان، " ***السياسة الدولية***، الم. 46 ، الع. 186 (2011)، ص ص.(140-155)

واختراقات عسكرية على السودان، حيث قامت إسرائيل بالغارات عامي2010 و2011 إلى جانب تصنيف أمريكا للسودان وإدراجها في قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ثانيا: أهم القضايا العالقة في العلاقات بين دولة السودان وجنوب السودان

على الرغم من انفصال جنوب السودان إلا أنه ما زال يسود العلاقات بينها وبين دولة السودان قدر كبير من الالتباس وعدم وضوح الرؤية المستقبلية بشأنها .فالانفصال لم يحسم سوى وجه واحد من وجوه العلاقات المتشابكة بينهما، فثمة قضايا عالقة لم يتم حسمها بعد، منها ما يعرف ب" قضايا ما بعد الاستفتاء"، من بينها :قضية أبيي، ترسيم الحدود، قضية الجنسية، المياه، النفط والديون الخارجية.[1]

أ.مسألة الحدود:

تعد مسألة الحدود بين الدولتين إحدى أهم قضايا الجدل بينهما، وتمتد 2400 كم^2 وطبقاً لاتفاقية السلام الشامل، فقد تم اعتماد خط حدود الجنوب كما كان وقت الاستقلال في يناير1956، كما اعتمدت اتفاقية أديس أبابا الخط نفسه في إطار المفاوضات التي عقدت عام1972، وتقع الأراضي المتنازع عليها في سبع مناطق أبرزها أبيي، وقد تم حسم 80 بالمئة من ترسيم الحدود على الورق، ونظرا لأن البرلمان السوداني قد قام بتحديد الخط الحدودي الجنوبي دون أن يعتمد في ذلك على عمليات مسح بين الولايات؛ فقد ترتب على ذلك العديد من النزاعات مع البدء في عملية وضع العلامات الحدودية على الأرض.[2]

وعلى رغم أن اتفاقية السلام الشامل قد نصت بوضوح على أن الخط الفاصل بين البلدين هو حدود الشمال والجنوب، إلا أن التحدي الرئيسي الذي قابل المتفاوضين هو عدم وجود خريطة واضحة لهذه الحدود .فهناك تسع مناطق للتداخل، وتتميز بكونها مصدرا للثروات الطبيعية من مراع ونفط

[1] -Joshua Craze, ***Contested Borders: Continuing Tensions over the Sudan–South Sudan Border***(Geneva: Graduate Institute of International and Development Studies, 2014),p.6.

[2] - أماني طويل ، ***مرجع سابق***، ص.40.

وذهب ونحاس، و ست مناطق من بين المناطق التسع تم وصفها بمناطق شديدة التعقيد في طبيعة مشكلاتها وهي[1]:

1. منطقة هيجليج: إحدة المناطق المتنازع عليها، يقع إقليم هجليج في ولاية جنوب كردفان في جمهورية السودان قرب الحدود مع دولة جنوب السودان، ويبعد نحو 45 كيلومترا إلى الغرب من منطقة أبيي بولاية جنوب كردفان السودانية، وتحتوي هذه المنطقة على معظم احتياطي النفط السوداني، وهو ما جعلها تتعرض للعديد من الهجمات والتهديدات مسببة أضرار بالغة، وتتهم حكومة السودان الحركة الشعبية بشن هذه الهجمات.

2. منطقة الرنك–الجبلين في حدود ولايتي أعالي النيل والنيل الأبيض: وهي منطقة مشتركة تعد موطنا للدينكا أبيلانغ(Dinka Abilang) .

3.منطقة مقينس : Megenis وتقع بين أعالي النيل وجنوب كردفان وتفصل بينهما، وتتميز بكونها منطقة جبلية تقطنها قبيلة الشلك ومجموعات أخرى، وتدعي قبائل البقارة والسليم أن تلك المنطقة جزء من ديارهم، و ترجح دوائر عديدة أن تكون مصدرا كبيرا للنفط.

4. منطقة كاكا (أعالي النيل وجنوب كردفان): وهي عبارة عن ميناء نهري صغير شمال مدينة ملكال وبالقرب من حدود جنوب كردفان، ويتم التنازع بين الشمال والجنوب عليها.

5. منطقة بحر العرب (شمال بحر الغزال وجنوب دارفور): يفصل نهر بحر العرب بين جنوب دارفور وغرب بحر الغزال ويمر عبر ولايتي ابيي والوحدة، وعلى حين يسميه الشماليون بحر العرب يسميه الجنوبيون نهر كير ." Kiir River " وطرفي النزاع الأساسيين هما قبائل الدينكا ملوال وقبائل المسيرية (البقارة).

6. قضية أبيي : تمثل أبيي الغنية بالنفط إحدى أبرز نقاط التوتر بين الجانبين، ولم تحسم اتفاقية نيفاشا حول تبعية هذه المنطقة لدولة السودان أم لدولة جنوب السودان، وهكذا تواصل توتر العلاقات بين الشماليين والجنوبيين بفعل ملف أبيي ووصل إلى حد الاشتباكات المسلحة والتصعيد العسكري؛

[1]- إبراهيم النور، ***استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية***(أبوظبي : دولة الإمارات العربية المتحدة، 2012)، ص.48.

خاصة مع اجتياح القوات المسلحة لدولة السودان منطقة أبيي في ماي 2011 وقد جاء هذا الهجوم على خلفية محاولة من الحركة الشعبية لجنوب السودان إيجاد موطئ قدم عسكري لها بالمنطقة، وقد أعلنت الخرطوم أنها لن تغادر أبيي إلا ضمن توافق سياسي[1].

تتجاوز هذه المناطق قضية الترسيم لتؤكد معاني التعايش المشترك بين المجتمعات الحدودية في فترة ما بعد انفصال جنوب السودان، ونظرا لغياب الثقة التي ميزت المشهد السياسي السوداني طيلة أعوام، إضافة إلى سهولة تسليح وعسكرة المجتمعات المحلية على جانبي الحدود بين الشمال والجنوب، أضحت تلك المناطق الحدودية تشكل بؤر توتر تنذر بالانفجار في أي وقت، والسياق الاجتماعي والاقتصادي لهذه المناطق بالغ الضعف والهشاشة، نظرا إلى محدودية قدرات أجهزة الحكم والإدارة في التعامل مع قضايا الأراضي وتسوية النزاعات المحلية وما شابه ذلك، والمصالح المتناقضة والولاءات المعقدة وثقافة العسكرة وسهولة الحصول على السلاح في المناطق الحدودية تدفع إلى عودة الصراع المسلح على نطاق واسع، ولاسيما إذا لم تلبي مطالب المجتمعات الحدودية؛ فعلى سبيل المثال فإن هذه المجتمعات تعتقد أنها هشمت ولم يتشاور معها عند التفاوض على الحدود بين الشمال والجنوب.[2]

وتخشى المجتمعات الحدودية من أن تعاني مزيدا من التهميش، كما أن مفهوم الانفصال ليس جزءا من ثقافة هذه المجتمعات التي دخلت في شبكة التفاعلات فيما بينها عبر قرون طويلة، وفي ظل غياب أطر إدارية محلية يعتد بها للمناطق الحدودية، إذ اعتمدت المجتمعات الرعوية والاستهلاكية على مفهوم الحدود الناعمة (soft borders)، الذي يسمح بحرية انتقال الأفراد والسلع من دون أي معوقات[3]، كما شهد عام 2010 العديد من الصدامات المسلحة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقبائل الرعوية مثل الرزيقات في منطقة ولاية جنوب كردفان والوحدة، وسوف تخسر العديد من القبائل مراعي الجنوب مثل :قبائل البقارة وبقية قبائل التماس من الزريقات والمسيرية والحوازمة مرورا بالصبحة وغيرهم؛ أي من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق والتي تمتلك الملايين من الأبقار والضأن

[1]- مصطفى بشراوي، "تعقيدات التشابك الإثنو- قبيل وأزمات ما بعد الانفصال(دولتي السودان و جنوب السودان أمنوذجا)، "***ألف لسائل الإعلام والإتصال***، الم.07، الع.4(نوفمبر 2020)، ص ص.(365-387).

[2]- حمدي عبد الرحمن ، انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والاقليمية ، ***مرجع سابق*** ، ص.304.

[3] - Joshua Craze,***op.cit.***, p.15.

والماعز وتأخذها في فصل الجفاف جنوباً بحثاً عن الكلأ والماء إلى شمال بحر الغزال وأعالي النيل.[1] كما هو موضح في الجدول رقم 25.[2]

جدول رقم (25) : يوضح طرق الرعي والتداخل بين مناطق التمازج الحدودية

القبائل الرعوية	المجتمعات الجنوبية	الطرق التي تسلكها
الرزيقات	مالوال دينكا	جنوب دارفور /شمال بحر الغزال
المسيرية الحمر	مالوال دينكا	جنوب دارفور /شمال بحر الغزال
المسيرية الحمر	أنقوك دينكا	جنوب كردفان /أ ّبيي
المسيرية الحمر	باناروا دينكا	جنوب كردفان / الوحدة
المسيريةا ّلزرق و ّالحوازمة	باناروا دينكا	جنوب كردفان / الوحدة
الرفاعة	دينكا دامابان	ولاية النيل الأبيض أ/ ّعالي النيل
الفلاتة	مابان	ولاية النيل الأبيض أ/ ّعالي النيل

المصدر: حمدي عبد الرحمن، ***مرجع سابق***،ص. 304.

ولعل هذا المكون التاريخي والثقافي لطبيعة التفاعلات بين المجتمعات المحلية هو الذي دفع إلى تسمية المناطق الحدودية مناطق تمازج سكاني، وأثناء القمة غير العادية للسلطة الحكومية للتنمية المعروفة باسم إيغاد المعقودة بأديس أبابا يوم 23 نوفمبر 2010، أعلن عن اتفاق الحكومة السودانية وحكومة الجنوب على إقامة منطقة حدود ناعمة بين شمال السودان وجنوبه لعل ذلك يعطي أيضا المواطنين حق العيش والإقامة على أي من جانبي الحدود السياسية والإدارية التي تفصل شمال السودان عن جنوبه.

[1] - كريم القاضي ،" الحركة الشعبية والتحديات الداخلية في الجنوب، "***السياسة الدولية*** ، الم. 39 ، الع. 157 (يوليو 2004)، ص ص .(216-230)

[2] - ***المرجع نفسه***.

ب.تقاسم المياه :

إن دولة جنوب السودان ستصبح البوابة الجنوبية لمياه النيل إذ تعبر منها المياه المتدفقة من الهضبة الأثيوبية إلى ناحية الشمال السوداني ثم إلى مصر؛ وهو ما يجعل منطقة دولة الجنوب تمثل أهمية كبرى للإستقرار في السودان ومصر، ورغم المحاولات الجنوبية لدرء تلك المخاوف إلا أن الواقع يؤكد وجود هذا الخطر بشكل كبير، واتفاقية 1959 الموقعة بين مصر والسودان بشأن مياه النيل التي تمنح السودان حصة مقدارها 18,5 مليار متر مكعب بينما تمنح مصر 71,4 مليار متر مكعب سنوياً لا تلغي من شيئا[1]، لأنه من الطبيعي أن تطالب الدولة الوليدة بنصيبها من المياه وسيصبح التقسيم على ثلاث دول هذا إذا وافقت مصر .ولكن في حال أن رفضت مصر فيرجح احتمال اقتسام حصة السودان البالغة18,5 مليار متر مكعب سنوياً بين دولة السودان ودولة جنوب السودان .كما يرجح الإعتقاد بأن تدعو دولة الجنوب الجديدة إلى تعديل اتفاقية تقسيم المياه وتحديد حصتها منها؛ وهي دعوة ستجد بالتأكيد دعما من الدول الإفريقية الموقعة على اتفاقية عنتيبى التي ترفضها مصر، وتتحفظ عليها السودان.[2]

ج.الخلافات حول تقسيم إيرادات النفط:

رفضت جوبا اقتراح الخرطوم بشأن الاستمرار في تقسيم إيرادات النفط ومشتقاته لفترة ما بعد الإنفصال .ولكن أبدت دولة جنوب السودان موافقتها على دفع قيمة رسوم تصدير النفط، من ناحية أخرى، إن دولة جنوب السودان لا تمتلك إي منفذ بحري وتعتمد على ميناء بورسودان السوداني في تصدير نفطها، يضاف إلى ذلك أن جميع مقومات البني التحتية للنفط من خطوط نقل أنابيب ومصافي التكرير موجودة في الشمال.

وفي 05 سبتمبر 2011 أوقفت الخرطوم في ميناء بورسودان تصدير شحنة من النفط قادمة من دولة جنوب السودان بعد أن رفضت دولة الجنوب مقترحاً سودانياً يطالبها بدفع رسم قدره 32,8 دولار للبرميل الواحد، ولم تنطلق الناقلة إلى جهتها إلا بعد مرور عدة أيام، وقد وصف وزير السلام

[1]-أروب مادون ، ***السودان الطريق الشاق إلى السلام***، ترجمة محمد علي جادين(الخرطوم: دار مدارات للطباعة والنشر، 2009) ، ص، 233.

[2]- صداح أحمد الحباشنة، ***مرجع سابق***، ص.24.

بجمهورية جنوب السودان ورئيس وفدها للتفاوض حول القضايا العالقة باقان أمون فرض رسم قيمته 32,8دولار للبرميل الواحد"، على الرغم من عدم توصل كلا البلدين إلى إتفاق حول قيمة رسوم نقل النفط إلا أن البرلمان السوداني أقر في 2011 قانونا يفرض رسوما على نقل نفط جنوب السودان، وأكد وزير المالية علي محمود" :أن هذه الرسوم فرضت حتى نحصل على ما فقدناه من عائدات النفط[1]"، مضيفا أنهم سيتوصلون إلى تحديد قيمة هذه الرسوم عبر التفاوض مع دولة جنوب السودان . من جانبه هدد رئيس دولة جنوب السودان سلفاكير ميارديت بوقف استخدام البني التحتية للبترول في السودان إذا أصرت الحكومة السودانية على موقفها.

د.الديون الخارجية:

تمثل الديون المستحقة على السودان، والتي تبلغ نحو 38 مليار دولار، وخدمة الدين تكلف السودان سنويا أكثر من مليار دولار، إحدى أبرز النقاط العالقة، وتثير جدلا واسعا بين الطرفين، فدولة جنوب السودان ترى أن الخرطوم أنفقت تلك النقود على الأسلحة خلال الحرب الأهلية التي استمرت من 1983 إلى2005، بينما تسعى دولة السودان إلى أن تتحمل دولة جنوب السودان مسؤولية بعض هذه الديون، كونها كانت ديون دولة واحدة، وبالتالي فإنه بعد الانفصال يقع على كل دولة نصيب معين من الديون[2] .

ثالثا: دور السودان في عملية بناء الدولة بجنوب السودان

تعد مسألة السلام المتساند بين دولة السودان وجنوب السودان بين القضايا ذات الأهمية لما لها من ردود أفعال إيجابية، خاصة دعم عملية بناء الدولة، كونها حساسة تراعي إستمرارية الأنظمة القائمة على تسييرها في جو مفعل بالتعايش السلمي يسوده التعاون وسياسة حسن الجوار، التي لا تتحقق إلا عن طريق بناء علاقات متينة تراعي الأخوة و وحدوية الشعب المنفصل إقليميا المتداخل عشائريا قبليا إقليميا، بالإضافة إلى السعي نحو الأخذ بتجارب الدول الحكم الراشد السباقة في بناء مؤسسات دولة قوية تطبق مساعي الديمقراطية ومعايير الحكم الراشد من مشاركة كافة الأطياف و

[1] - مصطفى بشراوي، ***مرجع سابق*** ، ص.372.

[2] - Giuseppe Caramazza ,***op.cit.***,p.12.

الطبقات في عملية البناء و التأسيس لغد هدفه مشروع تنموي و يضع حد للإنشقاقات السياسية. تلاحم إقتصادي ينهض بالدولة.

ولا تزال رؤية السودان لدولة الجديد سديدة فاعلة ولها من مكامن القوة والإلهام ما يمكنها من بناء دولة تتوفر لها مقومات البقاء وتستند إلى المواطنة والاعتراف بالتنوع وبقيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، و زيادة على ذلك فهي رؤية قادرة على تحقيق السلام، وهو ما يظهر جليا في جهود دولة السودان في اتفاقيات السلام 2015 و2018، وحرصها على إنهاء الصراع بين الرئيس سلفاكير ونائبه المقال رياك مشار.

رابعا: مستقبل العلاقات بين الدولتين

ذكر الرئيس **عمر البشير** إن حكومته تريد إنهاء النزاع مع دولة جنوب السودان المستقلة حديثاً من خلال الحوار، ولكن من دون أي وساطة خارجية، وأكد عزمه إعطاء أولوية وأهمية خاصة لدولة الجنوب في مجال العلاقات الخارجية والعلاقات الحزبية، بجانب التمسك بالعلاقات المتميزة مع دول الجوار، داعيا لأهمية تعزيز التعاون والتبادل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتوافق على الحوار وحل النزاعات بين البلدين من دون وسيط خارجي.[1]

وعلى الرغم من هذه من التصريحات الإيجابية لكلتا الدولتين التي أكدت دوماً أن دولتي السودان وجنوب السودان سوف تضعان علاقاتهما ضمن أولويات علاقاتهما الخارجية؛ إلا أن العديد من المراقبين يبدون عدم تفاؤلهم بمستقبل علاقات دولتي الشمال والجنوب السوداني.

ولعل خير دليل على ذلك دخول دولتي السودان وجنوب السودان بعد أسبوع من إعلان انفصال جنوب السودان في حرب جديدة أطلق عليها" حرب العملات"، وسط تحذيرات من انعكاساتها السلبية على اقتصاديات البلدين بعد أن أعلنت دولة جنوب السودان عن طرح عملتها الجديدة رغم الإتفاق مع الشمال على تأجيل ذلك لمدة نصف عام، واستخدام عملة السودان؛ بالإضافة إلى تصاعد التوتر الأخير بين الدولتين حول منطقة أبيي وسعر ترحيل وتصدير النفط والعملة، وتدهور الوضع الأمني في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

[1]- داسي سفيان، ***مرجع سابق*** ، ص .83.

وفي ضوء المعطيات السابقة يتوقع المحللون إزدياد حدة التوترات السياسية بين شمال السودان وجنوبه، وذلك لوجود العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي ستعمل على تأجيج الأزمات بين الدولتين والتي تتمثل في:[1]

- وجود العقيدة القتالية لجيش جنوب السودان والتي ستوجه ضد الشمال بوصفه العدو التاريخي والاستراتجي لدولة الجنوب الوليدة.
- تغيير نمط القيادة السياسية في الجنوب بانتقال سلفاكير من موقع حركة تمرد ورئيس حكومة إلى قائد للتحرير.
- إحتمال لجوء الدولة الجديدة (مع ظهور بؤر تمرد وعصيان على حكم الحركة الشعبية)، عقب الإنفصال تدفعها دوافع قبلية واقتصادية إلى إستعداد الجبهة الداخلية ضد الشمال.
- إتساع رقعة الإحتكاكات الحدودية بين القبائل الرعوية الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع نسبة التوتر السياسي والعسكري.
- تحول الجنوب بفعل الوجود الأجنبي والتدفقات إلى قاعدة للنفوذ الأجنبي المعادي للسودان الشمالي.

كلا الدولتين لازالت تحتفظ بحلفائها في الطرف الأخر كأوراق ضغط، فالجنوب يتهم فالجنوب يتهم الشمال

بدعم الميليشيات المناوئة له، والشمال كذلك يتهم الجنوب بدعم حركات دارفور والمناوئين له في كل أنحاء السودان.

أما احتمال قيام حرب فهو مستبعد، ذلك لأن كلا الطرفين غير قادر على حرب حاسمة أو طويلة بدون موارد يستمدها كلاهما من البترول الذي ينتج جنوبا ويصدر شمالا، ويجعل مصير كل طرف مرتبطا بالآخر، وهذا الحل أيضاً سيجد معارضة دولية من أطراف تعتبر استقلال الجنوب واحدا من أهم إنجازاتها، وقد يفجر الأوضاع الداخلية لكل طرف أو يجابه بمعارضة داخلية في وطن أنهكته الحروب.

[1]- نورا أسامة، " حسابات الدولة الوليدة : العلاقات الخارجية لجنوب السودان، " ***السياسية الدولية*** ، الم .46، الع .185(يوليو 2011) ، ص ص.(106-120).

كما أن الدولتين ليستا في وضع يسمح لهما بالدخول في حرب شاملة، فما يجمعهما أكثر مما يفرقهما، فبالنسبة لدولة السودان ليس من مصلحتها فتح جبهة إضافية جديدة، فهي تخوض حرب استنزاف في منطقة دارفور وفي ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، [1]أما دولة جنوب السودان الوليدة فهي بحاجة لاستغلال عائدات النفط للشروع في عملية بناء قدرات الدولة الجديدة وتسريع عملية التنمية فيها، وتقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها، فضلا عن بسط الأمن، والعمل على عدم إثارة النزاعات القبلية.

الفرع الثاني : الأدوار الإقليمية في عملية بناء الدولة

أولا: الدور الإثيوبي

على مدى عقدين من الزمن، إثنان من الدول الكبرى في القرن الإفريقي؛ السودان وإثيوبيا خضعت لتحولات كبرى، في 1993 أصبحت إريتيريا دولة منفصلة عن إثيوبيا، وفي 2011 انفصلت جنوب السودان عن الدولة الأم السودان، لقد غيرت هذه التحولات العلاقات بين العواصم القائمة وخلقت دول جديدة، كلتا الحالتين كانت نتيجة نزاعات مسلحة وواسعة النطاق، وكانت مدفوعة في المقام الأول بالديناميكيات الداخلية، وتضخمت من خلالها التداخلات المتبادلة بين هاتين الدولتين، إلا أن مسارات التنمية كانت مختلفة، فبينما تمكنت إثيوبيا من شق طريق اقتصادي نحو تحقيق النمو والاستقرار، لايزال جنوب السودان غارقا في العديد من الأزمات الداخلية، وتستمر هذه النزاعات في إعاقة أي جهد في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي.[2]

وقد إتسم التدخل الإثيوبي في الفترات الأولى للنزاع في جنوب السودان بسمات خاصة، فقد كان تعبيرا عن عدد من العوامل العرقية والثقافية والدينية، فاعتبرت إثيوبيا نفسها المدافع الأول عن العرق الأفريقي، إضافة إلى تنصيب نفسها بوصفها المعبر عن الامتداد المسيحي في تلك المنطقة في مواجهة الشمال العربي المسلم، وفي الفترة من عام 1969 حتى عام 1972، تدخلت إثيوبيا لصالح مقاتلي " الأنيانيا" في الجنوب، فدعمتهم بالسلاح وفتحت أراضيها لتكون مرتكزا لعملياتهم ضد المواقع

[1]- صداح أحمد الحباشنة، ***مرجع سابق***، ص.28.

[2] - Volkert Mathijs Doop," How to Handel Your Neighbourd' Conflict: ETHIOPIA'S Relationships With Sudan and South Sudan," ***UNISCI Discussion Papers***, Nº .33 (October 2013), pp.(123-138)

الحكومية السودانية في جنوب السودان، وكان رد السودان على ذلك هو دعم ثوار إريتيريا،[1] واستمر الدعم الإثيوبي للحركة الشعبية لتحرير السودان خلال النظام مانغستو الماركسي في سنة 1983، بتقديم الدعم للحركة الشعبية وجناحها المسلح.

أما الموقف الرسمي الأثيوبي على حق تقرير المصير لجنوب السودان فهو يقوم على إحترام قرار شعب جنوب السودان، وخير مثال على ذلك رعاية إثيوبيا لاتفاق أديس أبابا، الذي مثل في حينه نقلة إيجابية في تسوية مشكلة جنوب السودان، وقد كانت إحدى الدول الإيجاد التي قدمت المبادرة التي تبنتها قمة الإيغاد في إطار مشاكوس.[2]

إلا أن بعد إنفصال جنوب السودان تبادرت العديد من المخاوف لدى الدولة الإثيوبية؛ تمثلت في مخاوف انتقال عدوى حق تقرير المصير إليها، وخاصة أن هذه الدولة مشكلة مع عدد من القوميات المختلفة، كما يقر دستورها الصادر عام 1994؛ بأحقية كل قومية من هذه القوميات الحق بطلب تقرير مصيرها، وتسهم الحدود الطويلة بين البلدين التي تصل إلى 1606 كيلومترات في زيادة التأثيرات، وهي تجاور ولايات جنوبية وشمالية في أن واحد : الإستوائية وجونغلي وأعالي النيل والنيل الأزرق وسنار والقضارب، كما أن هذه الحدود هي الأكثر غنى بالتداخل القبلي؛ بحيث يصل عدد القبائل السودانية والإثيوبية على جانبي الحدود إلى 65، أبرزها قبيلتا الأنواك والنوير، وعادة ما تدخل هذه القبائل في نزاعات حول الموارد والممتلكات.

ويعزز هذا التداخل خشية إثيوبيا من احتمالات فتح انفصال الجنوب المجال أمام ارتفاع أصوات مطالبة بحق تقرير المصير، وتكرار سيناريو انفصال إريتيريا، الذي لاتزال إثيوبيا تعيش حتى اليوم تداعياته السلبية، بعدما حولها إلى دولة حبيسة من دون منفذ بحري، ما حتم عليها تحسين علاقاتها مع دول الجوار، بما في ذلك رسم خريطة جديدة في المنطقة[3].

---

[1]- عبد اللطيف فاروق أحمد ، ***انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري***(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016) ، ص.97.

[2] - Volkert Mathijs Doop,***op.cit.***, p.131.

[3] - Berouk Mesfin," Ethiopia's Role and Foreign Policy in the Horn of Africa," ***International Journal of Ethiopian Studies***,Vol. 6, No. 1/2 (2012), pp.(87-113)

ومن أهم الاثنيات التي تواجه عداءات تاريخية ضد الدولة الإثيوبية، إثنية الأورمو؛ وهي أكبر إثنية في إثيوبيا وتمثل حوالي 40 بالمئة من مجموع السكان، وتقود جبهة أورمو بتمرد ضد الدولة منذ 1993 من أجل نيل الحكم الذاتي لإقليم أورميا، أما حركة صومالي أوجادين؛ فهي الحركة التي استهدفت انفصال إقليم أوجادين عن إثيوبيا بغية الإنضمام إلى الصومال التي تعتبر بالنسبة للأوجاديين " الدولة الأم" ، كما أن هناك مصدر أخر يهدد الدولة الاثيوبية وعددا من دول الجوار الإثيوبي، وهو متمثل بمناداة قومية العفار بتكوين الدولة العفرية في المثلث العفري في كل من اثيوبيا واريتيريا وجيبوتي، وهي قومية ترى أن لها كل مقومات الدولة والإقليم والموقع واللغة العفرية.[1]

ويظهر الدور الإثيوبي في عملية بناء السلام بجنوب السودان أكثر بعد الحرب الأهلية سنة2013، فخوفا من نشوب حرب إقليمية شاملة، و زعزعة الاستقرار مع تدفق لاجئي جنوب السودان على منطقة غامبيا المضطربة تاريخيا في غرب إثيوبيا، تحركت إثيوبيا بسرعة في أواخر عام 2013 وأوائل عام 2014 لمحاولة حل النزاع في جنوب السودان، وبصفة إثيوبيا رئيس المنظمة الإقليمية لشمال شرق إفريقيا، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) ، عينت إثيوبيا وزير الخارجية السابق سيوم ميسفين أحد كبار السياسيين والدبلوماسيين المخضرمين، لقيادة عملية وساطة دولية، واستثمرت رأس مال سياسي ودبلوماسي كبير في محاولة حشد المنطقة نحو نهج مشترك، وعقدت محادثات سلام في غضون أسابيع، كما قامت بالضغط على النخب السياسية في جنوب السودان، ولا سيما الرئيس سلفا كير، وزعيم المعارضة المسلحة الرئيسية ريك مشار، للاجتماع والتفاوض وعقد اتفاقيات متعددة لإنهاء الصراع وإدخال إصلاحات سياسية، كان أهم هذه الاتفاقيات في سبتمبر 2015.[2]، كما عملت إثيوبيا على تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع جنوب السودان في مجالات المعلومات وقطاعات الأمن لضمان السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، وهو ما تمخض في إتفاق تعاون نهاية سنة 2019 في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والجرائم العابرة للحدود وقضايا الأمن البيئي والإقليمي وبناء القدرات وتبادل المعلومات.

[1] - منى حسين عبيد ، " تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي الإفريقي،" ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، الع.33(جوان 2012) ، ص ص .(74-77).

[2] - Centre for Conflict Resolution, ***op.cit***.,p.32.

ثانيا: الدور الكيني

ترى كينيا في انفصال جنوب السودان سابقة سيئة قابلة للإنتشار وأن مخاطرها لا تتوقف عند حدود السودان، إلا أنها من الدول التي سارعت إلى تعزيز روابطها الاقتصادية والتجارية، فقد عرضت كينيا في أفريل 2005 على حكومة جنوب السودان أن يشتركا في مد أنابيب لنقل النفط من حقوله في جنوب السودان إلى لوكيشوكيو في شمال غرب كينيا، ثم إلى ميناء لوما على المحيط الهندي، ومنها إلى ميناء مومباسا بسفن شحن، حيث محطة لتكرير النفط، وتقدر هذه المسافة ب 1020 كلم في حين تبلغ المسافة من الجنوب حتى بورسودان 4500 كلم،[1]ولعل ما يدفع كينيا للإهتمام بملف جنوب السودان هو الرغبة في لعب دور إقليمي مهيمن في منطقة القرن الإفريقي، كما أن لكينيا أغراض اقتصادية تتمثل في استغلال الأراضي الزراعية لتحقيق الإكتفاء الذاتي.[2]

كما تساعد العلاقات السياسية القوية بين كل من حكومة جنوب السودان والحكومة الكينية، فتاريخيا كانت الدولة الكينية أكبر داعم لوجيستي للحركة الشعبية لتحرير السودان سواء من ناحية تدريب قوات الجيش الشعبي عسكريا، كما تعد الأراضي الكينية الممر الرئيسي لجميع المساعدات المقدمة من دول العالم إلى جنوب السودان، كما كانت الدولة الكينية الراعية الرسمية للمفاوضات التي أدت إلى إبرام اتفاقية السلام الشامل، ثقافيا؛ يرتبط الكثير من الجنوب سودانيين صلات قرابة مع العديد من المجتمعات الكينية، حيث تجمعهم اللغة والثقافة والتاريخ الطويل، وتعززت هذه العلاقات من خلال الدعم الذي قدمته كينيا للاجئين من جنوب السودان الذي فروا إليها خلال قيام الصراع في سنة 2013، وهو ما سهل على البلدين إقامة علاقات أخرى على المستويين الرسمي والفردي.

ووفقا لمراقبين تتمحور العلاقات الجنوبية الكينية حول مجالات رئيسية تتمثل في : تعزيز التجارة عبر الحدود، وتعزيز القدرة التصنيعية للجنوب وتنفيذ البنى التحتية التي تربط البلدين، ويظهر دور كينيا في عملية بناء الدولة بجنوب السودان في النقاط التالية:

---

[1]-Dorris Chepkoech, ***the Influence of Kenya's National Interst on South Sudan Peace Process : 2011-2018*** (Nairobi: University of Nairobi, 2019) ,p.32.

[2]- عبد اللطيف فاروق أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص.104.

- إلتزام الحكومة الكينية بدعم وتدريب حكومة جنوب السودان، ومسؤوليها من خلال المعهد الكيني للخدمات الخارجية الذي قام بدورات تدريبية لمسؤولين في الوزارة الخارجية.

- افتتاح كينيا أكبر المصارف (البنك التجاري الكيني)ثمانية فروع لها في جنوب السودان منذ عام 2006وتتجه إستراتيجية التوسع الكيني إلى الانطلاق من جنوب السودان نحو كل من جمهورية إفريقيا الوسطى وشمال الكونغو والمناطق المجاورة .وتشمل الإستراتيجية الكينية إنشاء ميناء على المحيط الهندي في لامو (LAMU) ، فضلاً عن إنشاء سكة حديد تربط جنوب السودان بكينيا . ولأجل ذلك وقع الرئيس الكيني السابق (موايكيباكي) مع الرئيس الاثيوبي الراحل (ميليسزيناوي) والرئيس (سلفا كير ميارديت) على اتفاق تطوير ميناء لامو بقيمة 25 مليار دولار، وسيكون المشروع القدرة على تحسين حياة 166 مليون شخص في كينيا وإثيوبيا وجنوب السودان.[1]

- تقديم كينيا دعم لجنوب السودان في القضايا المتعلقة بالسلام وإنعدام الأمن وقضايا إعادة الإعمار مابعد الصراع، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قام الجيش الكيني من جانبه بتدريب الضباط العسكريين من جنوب السودان، وتقديم الدعم الفني لهم، وتدريبهم على إزالة الألغام، بهدف توثيق العلاقات الأمنية بين البلدين .علما أن كينيا تشارك بكتيبة في جنوب السودان ضمن قوات حفظ السلام التابعة إلى الأمم المتحدة .المعروفة باسم (يونميس). UNMISS [2].

- تنمية التجارة: تعد دولة جنوب السودان أكبر رابع سوق للتصدير في كينيا من دول الكوميسا الثماني عشر، ويتم نقل معظم السلع والخدمات من خلال النقل البري، وحسب إحصائيات التجارة الدولية لعام 2018 قدرت الصادرات الكينية ب127.940.000 دولار أمريكي، وهو ما يدل على العلاقات الاقتصادية القوية بين البلدين مقارنة بالعلاقات التجارية مع كل من أوغندا والسودان وإثيوبيا.[3]

---

[1]- إبراهيم النور، ***مرجع سابق*** ، ص.59.

[2]- مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، "دور كينيا في إقامة دولة جنوب السودان،" ***المجلة السياسية والدولية***، 2019، ص ص .(477-506)

[3] - Dorris Chepkoech,***op.cit***.,p.32.

حرص كل من كينيا وجنوب السودان على تطوير علاقتهما بشكل يضمن تحقيق تطوير بلديهما، وتوجد مجالات عدة للتعاون بين البلدين كما توجد على الطاولة شراكات بينهما، وتكشف التفاعلات المختلفة عن مزيد من الفرص الجديدة لدفع هذا التعاون بين البلدين على المستويين السياسي والاقتصادي. وتقوم وفود من البلدين بتبادل للزيارات لعاصمتي البلدين، مما يشير إلى مزيد من التفاوض حول هذا الموضوع والحجة التي تقدم بشكل مستمر هي أن هذه العلاقات الناشئة هي مجرد تأكيد للعلاقات القائمة بين البلدين. وتتجاوز العلاقات بين البلدين الاستثمارات الجديدة، فعلى سبيل المثال وكما لاحظ عدة مراقبين، قام جنوب السودان باستثمار الجهد والعزم اللازمين، وبتشجيع إقليمي من كينيا، بمراجعة دستور الدولة المؤقت من أجل جعل المنطقة أكثر جذبا للاستثمار، إضافة للسعي المستمر من طرف جنوب السودان لتعزيز فرص التعاون والاستثمارات مع السلطات الكينية المختصة. يرجع ذلك في الأساس للقبول الواسع النطاق الذي تلقاه كينيا كجسر بين مجموعة شرق إفريقيا وبقية العالم، كما يفسر التقارب بين البلدين في رغبة كينيا في وضع ترتيب إقليمي لصالحها لاسيما وأن هناك خلاف حدودي بين كينيا وجنوب السودان حول مثلث إليمي والذي لم يحسم لحد الآن.[1]

ثالثا: الدور الأوغندي

تعتبر أوغندا أكثر دولة إفريقية دعمت خيار الانفصال، وهذا الموقف المعادي له جذوره التاريخية، فقد شكلت أوغندا منذ إنهيار إتفاق أديس أبابا الخلفية الاستراتجية للحركة الشعبية لتحرير السودان، وتكمن خطورة أوغندا في تحالفاتها الإقليمية مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي تجعلها دولة مؤثرة في أزمة الجنوب السوداني إلى الحد الذي تريده القوى الكبرى ذات المصالح في منطقة البحيرات العظمى ذات الأهمية الإستراتجية[2].

ترى أوغندا من إنفصال جنوب السودان خطوة مهمة في تحقيق مصالحها، فضلا على أن أوغندا ترى في جوبا عاصمة الجنوب وجوارها سوق عمل واعدة وملاذا للعمالة الأوغندية وحلا لمشكلة البطالة فيها، عن طريق فتح أسواقها لاحتياجات الجنوب من سلع واستثمارات، وبحكم القرب الجغرافي

[1] -AngokAchuilAngokAchuil, ***Enhancing South Sudan's vision through regional cooperation and Integration: An analysis of South Sudan's vision 2040*** (Nairobi: Institute Of Diplomacy and International Studies, 2013), p. 66.

[2] - عبد اللطيف فاروق أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص.100.

أصبحت أوغندا اليوم هي الأكثر وجودًا في جنوب السودان، والأكثر انتفاعا من توسع التجارة مع الجنوب وتصدير العمالة إليه، وتشير الإحصاءات إلى أن في الجنوب الآن مائة وخمسين ألف أوغندي يعملون في التجارة في معظم أنحاء الجنوب وفي مهن مختلفة. وقد تضاعفت تجارة أوغندا مع الجنوب عدة مرات حتى تجاوزت المليار دولار، وهناك تواجد كثيف للعمالة الأوغندية في قطاع البناء والتشييد الذي يشهد توسعا كبيرًا، وزاد عدد العاملين الأوغنديين فيه على الألف وخمسمائة عامل إضافة لعدد من المهنيين يعملون في المؤسسات الخاصة والوزارات الحكومية،[1] غير أوغندا واجهت العديد من المشاكل المتمثلة في إنتشار الفقر وضعف البنية التحتية وإنتشار الفساد.

لم تشارك أوغندا في قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وما زالت تعلن رفضها المشاركة فيها حتى الآن، وحقيقة الأمر أن الأطراف الوسيطة هي التي ترفض مشاركة أوغندا، لأنها لن تكون محايدة، إذ تورطت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في القتال دعما للقوات الحكومية في جنوب السودان، في عقب اندلًع النزاع في 2013 ، وهو ما نفته أوغندا في حينه ثم عادت لتقر به في عام 2014، وفى هذا السياق تبذل أوغندا جهدا حثيثا للحيلولة دون وصول(ريك مشار)إلى السلطة لإعتقادها بأنه حليف تاريخي ل(جيش الرب)، وأن وجوده في السلطة سيمثل دعما للمعارضة الأوغندية.[2]

رابعا: الدور المصري

تفرز النزاعات الداخلية التي يعاني منها السودان تأثيرا مباشرا على الأمن القومي المصري، وخاصة بعد إنفصال جنوب السودان، ويتمثل التأثير الأبرز في زيادة عدد دول حوض النيل إلى إحدى عشرة دولة، وما يعنيه ذلك من تعقيدات لمصر تؤثر بشكل مباشر على أمنها القومي، حيث تعتبر مياه النيل شريان الحياة بالنسبة لها من خلال تدفق ما نسبته 28 بالمئة من حصة مصر من

[1] - Cherry Leonardi and Martina Santschi, ***Dividing Communities in South Sudan and Northern Uganda Boundary disputes and land governance***(United Kingdom: the Rift Valley Institute,2016) , p.137.

[2] -سعيد إسماعيل ندا ، ***مرجع سابق*** ، ص.20.

مياه الجنوب السوداني[1]، لهذا فإن ظهور دولة جديدة في الجنوب السوداني أو إستمرار حالة عدم الإستقرار سوف يؤدي إلى خلق الكثير من التعقيدات في هذا المجال.

وفي إطار ذلك يظل الهاجس الأمني وسط إحتماليات عدم استقرار دولة جنوب السودان أحد أهم محددات العلاقات المصرية مع جنوب السودان، فنجد أن الدولة المصرية سعت للتعامل مع واقع انفصال جنوب السودان بواقعية، فسعت للتقارب، وقامت بإنشاء العديد من مشاريع البنية الأساسية، وكانت مصر من أوائل الدول التي اعترفت بجنوب السودان[2]، كل ذلك يؤدي إلى مزيد من التدافع الإقليمي على الدولة الوليدة، فدول شرق القارة الأفريقية تسعى إلى جذب جنوب السودان إليها أملاً في العديد من المصالح الاقتصادية، ومصر تسعى إلى بناء علاقات وثيقة مع الدولة الوليدة في جنوب السودان، حتى يمكنها ذلك من تأمين مصالحها الحيوية، وفي مقدمتها المصالح المائية المصرية كما أسلفنا الذكر، و تسعى الدولة المصرية من خلال التقارب مع دولة جنوب السودان إلى منع أي تواجد إقليمي معاد للمصالح المصرية، حيث تخشى مصر من إستخدام جنوب السودان كحائط سد إفريقي في مواجهة التواجد العربي في منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي، وهنا يظهر جليا التنافس بين مشاريع إقليمية تسعى للهيمنة على مقدرات دولة جنوب السودان، وفي إطار دعم مصر لدولة جنوب السودان، قامت بالعديد من المشاريع نذكرها التالية:

- أرسلت مصر أكبر قوات حفظ السلام الدولية بجنوب السودان، حرصا على دعم استقرار الدولة، كما قام مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على تسوية المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا بعمل برنامج رفع الكفاءة والتدريب للحكومة الجنوبية، والذي يتضمن 1450 فرصة تدريبية على مدار ثلاث سنوات في مجالات حل النزاعات وبناء السلام والتفاوض، والأزمات.[3]

- شاركت مصر في تطوير المشروعات ودعم التنمية في دولة الجنوب، فقامت بوضع حجر الأساس لجامعة الإسكندرية في الجنوب، بالإضافة إلى البدء في تطهير مياة النيل، بطاقة 250 متر مكعب، وتطوير شبكتي المياه والصرف الصحي في جوبا.

---

[1] - إجلال رأفت ، ***مرجع سابق*** ، ص.339.

[2] - عبد اللطيف فاروق أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص.130.

[3] - ***نفس المرجع***، ص.263.

- زيادة دعم مصر لدولة جنوب السودان في مجالات التعليم، حيث أنهت وزارة التعليم المصرية من إنشاء مدرستين في جنوب السودان في كل من ولايتي (جوبا) و(واوا).

- في مجال الصحة والبنية التحتية، قامت وزارة الصحة المصرية ببناء وتشغيل عيادتين صحيتين خلال 2013، بمدينة "بور " و" أكور"، وتم إقامة محطات كهرباء بمدن " يامبيو" و" رومبيك"، وفي مجال الإستثمارات يتم العمل على إنشاء منتج سياحي وسوق تجارية تنفذه مجموعة إستثمارية مصرية.

- تبادل الزيارات بين دولة جنوب السودان ومصر منذ انفصالها، وكان منها زيارات وزراء جنوب السودان في مجالات التجارة والصناعة الاستثمار.[1]

ومنه فدور مصر يعتبر إيجابي في عملية بناء الدولة بجنوب السودان، وذلك من خلال إستثمار الموارد المتاحة وإنفاذ إستراتجية مركبة تقوم على الحفاظ على تماسك دولة جنوب السودان ومساعدتها على تحقيق الاستقرار وتحقيق التنمية والسعي بقوة إلى خلق وتشجيع علاقة تعاونية بين شمال السودان وجنوب السودان، خاصة في ضوء ما يمثله موقع دولة جنوب السودان من نقطة تماس حيوية بين المحيطين العربي والإفريقي.

الفرع الثالث : دور المنظمات الإقليمية في عملية بناء السلام بجنوب السودان

يتم تأسيس المنظمات الإقليمية والقارية كتعبير عن الهوية الجماعية من جانب، وكأداة للتعامل مع القضايا والأزمات التي تواجه منطقة إفريقيا، رغبة في الوصول لمستوى الوحدة، وإيجاد أدوات ومؤسسات أكثر فاعلية في التعامل القضايا والأزمات الإفريقية، وقد حاول قادة القارة توفير البيئة والأجهزة ، ومن التعامل مع كافة القضايا والأزمات التي ربما تشهدها القارة.

أولا: دور منظمة الاتحاد الإفريقي

احتلت قضية جنوب السودان حيزا كبيرا في أجندات قمم الإتحاد الأفريقي واجتماعاتها، وحظيت باهتمام بالغ بالتنسيق مع الأمم المتحدة، وفي مسار عملية إحلال السلام في جنوب السودان دعم

[1]- مارلين نبيل حلمى ميخائيل، " العلاقات الدولية بين مصر و جنوب السودان :2011-2016، "***مجلة المركز العربي الديمقراطي*** ، الع.24(يوليو 2016) ، ص ص.(43-56)

الإتحاد المفاوضات وشارك فيها، وبعد انهيار اتفاق السلام الأخير، تبنى الإتحاد فكرة إرسال قوة حماية إقليمية، كما قام بإدانة العنف المرتبط بالحرب الأهلية، و هدد بإحالة ملف انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان إلى مجلس الأمن الدولي، تمهيدا لتقديمه للمحكمة الجنائية الدولية، وفي ظل ضعف إمكانيات الاتحاد تم تحويل القضية إلي المنظمة الإقليمية المعنية وهي منظمة إيجاد، للاستفادة من الدعم المالي والسياسي الذي تتمتع به منظمة إيجاد، وقد كانت أكثر تفاعلا مع النزاع، والتي قامت بإرسال قوة لحفظ السلام في جنوب السودان، وهو الاقتراح الذي أيدته مفوضية الاتحاد الأفريقي[1].

ثانيا: دور الهيئة الحكومية للتنمية " الإيجاد"

تعد منظمة "**إيجاد**"**IGAD** إحدى المنظمات المهمة التي تعني بشؤون الدول الإفريقية وخاصة شرقي إفريقيا، تتكون من دول القرن الأفريقي وهي الصومال وجيبوتي وكينيا وأوغندا وإثيوبيا واريتريا والسودان وجنوب السودان، و إذ جاء تأسيسها أيام الحكومة الانتقالية السودانية للفريق (عبد الرحمن سوار الذهب) بقصد مكافحة الجفاف والتصحر التي مرت بها معظم الدول الإفريقية خلال الفترة 1985-1986، ثم توسعت مهام المنظمة وأضيفت إليها التنمية.

وقد بذلت منظمة الإيجاد ولازالت جهذا لتحقيق السلام في جنوب السودان، منذ تفجر النزاع في ديسمبر 2013 ، استشعر قادة الدول الأعضاء في المنظمة مسؤولياتهم تجاه الدولة الناشئة، ومدى أهمية السعي الفوري والجاد لإنهاء النزاع الذي بات يهدّد أمن الإقليم بأكمله، وسلامته، وقد فرض حجم الكارثة واتساع نطاق النزاع والخسائر البشرية والمادية الفادحة، على المنظمة بذل كل ما لديها في سبيل إنهاء تلك الحرب الأهلية، وإحلال السلام محلها، ومن هنا عقدت المنظمة منذ اندلع الصراع عددا من القمم التي ضمت رؤساء الدول والحكومات.[2]

وكانت المنظمة قد أنشأت ألية، فريقا تفاوضيا لمتابعة إجراءات وقف الحرب تسمى لجنة المراقبة والتقييم (جمك)، "Joint Monitoring and Evaluation Commission "JMEC، وقد تمكنت

[1] - أيمن شبانة، ***مرجع سابق*** ، ص .45.

[2] - Irit Back," From Sudan to South Sudan :IGAD and the Role of Regional Mediation in Africa," ***African Social Studies Series***, Vol.41(jun2020), pp.79-95.

من توقيع اتفاق بشأن إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان ووقع في جويلية 2015 في (أروشا)في تنزانيا، ثم اتفاق السلام الذي ُوقع 2015 في(أديس أبابا) في إثيوبيا، لذي تضّمن الوصول إلي صيغة تفاوضية حول تأليف حكومة انتقالية تعمل على وضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ ما جاء في الاتفاق من أجل استقرار جنوب السودان[1]، وما يزال جهد المنظمة ماضيا في السعي لتحقيق السلام في جنوب السودان، وقد أقنعت الحكومة السودانية بقبول قرار مجلس الأمن بشأن نشر قوة إقليمية لإحلال السلام، وتنسق(إيجاد)في هذا الصدد مع كل من الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

إلا أن الخلافات عادت بين أطراف النزاع في سنة 2016، وهو ما أدى إلى عودة أعمال العنف، حيث اتهم الجانبان بعضهما البعض بانتهاك شروط معاهدة السلام[2]، عادت " الإيجاد" لاستئناف وساطتها بشأن مباحثات السلام، مع دخول الرئيس السوداني عمر البشير كوسيط جديد، وبضغط من القادة الإقليميين على أطراف النزاع في جنوب السودان؛ قام كل من سلفاكير بوصفه رئيسا لجنوب السودان، وخصمه"رياك مشار" بوصفه زعيما للمعارضة، بالإضافة إلى عدد من ممثلي الفصائل السياسية وكذلك الفصائل المسلحة، بالتوقيع على إعلان الخرطوم في 27 جويلية 2018، حيث تضّمن الاتفاق: تقاسم السلطة ونظام الحكم والترتيبات الأمنية، وذلك بحضور كل من الرئيس السوداني عمر البشير ورؤساء دول الإيجاد.[3]

بذلك يعتبر الدور السياسي الذي قامت به منظمة الإيجاد في هذا الشأن دور إيجابي، و مثالا لنجاح المنظمات الفرعية في تناول المسائل الموكلة لها بفاعلية أكثر لدرايتها بخلفيات الأمور وقربها من أطراف النزاع بما يمكنها من فهم وجهات نظرهم، وبالتالي إمكانية الوصول إلى ما يرضيهم، ودفعهم إلى توقيع اتفاقيات التسوية.

[1]- سعيد إسماعيل ندا ، ***مرجع سابق*** ، ص.25.

[2] - Nyaburi Nyadera ,***op.cit*** ., p.62.

[3]-Windy Dermawan, Akim, Febriani Amalina Shalihah Human Security Issues and Challenges for Conflict Resolution , ***Journal of International and Security Studies***, vol. 13,no. 4(December 2019), p p.(140-155)

المطلب الثاني: الأدوار الدولية في عملية بناء الدولة

احتلت أزمة جنوب السودان حيزا كبيرا من اهتمام المجتمع الدولي، نظرا لأنها مثلت نموذجا معقدا لأزمات متعددة الأبعاد السياسية والاجتماعية والإثنية والإقتصادية، كما شكل المجال الجغرافي للأزمة، الموجود في إحدى مناطق التماس الإقليمي العربي الإفريقي، تحديا دوليا وإقليميا بارزا لكيفية الخروج من نفق تلك الأزمة، وستقوم الدراسة في هذا الجزء باستعراض الأدوار الدولية الفاعلة في أزمة جنوب السودان، والتي تتمثل في كل من إسرائيل، الدور الأمريكي، الدور الأوروبي، والصيني، وكذلك دور هيئة الأمم المتحدة.

الفرع الأول : تغلغل الكيان الصهيوني في جنوب السودان

تحتل إفريقيا مركزا متقدما في أجندة أولويات الكيان الصهيوني، انطلاقا من المصالح المتعددة والمتمثلة في الحصول على الشرعية الدولية، وتحسين صورتها في العالم، عبر إقامة علاقات دبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية* وخاصة ما يسمى بالدول المحاور أهمها أثيوبيا، كينيا، غانا، نيجيريا، ومؤخرا المملكة المغربية فمنذ تأسيس إسرائيل أدرك صانع القرار مدى أهمية القارة، وقرأ كيفية الانتشار فيها بشكل مختلف عن الأقاليم الأخرى، لم يكن الميدان السياسي والدبلوماسي الخطوة الأولى لتعزيز العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، بل كان المجال التقني والاقتصادي الدعامة الأولى والأرضية الصلبة، فقد بنيت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية على أعمدة مختلفة، من خلال التأسيس لمبدأ المساعدات الدولية كإحدى الأدوات الفاعلة في الانتشار الاقتصادي، تمهيداً لانتشار سياسي لاحق.[1]

* يقيم الكيان الصهيوني "علاقات دبلوماسية مع 46 دولة أفريقية من مجموع دول القارة البالغ عددها 55 دولة، منها 11 دولة بتمثيل مقيم بدرجة سفير وسفارة، و33 بتمثيل غير مقيم، علما بأن لإسرائيل 72 سفارة و13 قنصلية، و4 بعثات خاصة على مستوى العالم، وهذا يعني أن البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا مقارنة مع بعثاتها في العالم تشكل 48 في المئة، في حين تبلغ نسبة العلاقات الدبلوماسية الأفريقية الإسرائيلية بالمقارنة مع نسبتها بالعالم 28 بالمئة.

[1] - Benjamin AUGÉ, " ISRAEL-AFRICA RELATIONS :What Can We Learn from the Netanyahu Decade?," ***The French Institute for International Relations (Ifri)***,no .27(November 2020), p.(10-36).

وعلى جانب أخر عملت إسرائيل وبكل الوسائل منع وحدة الدول العربية الإفريقية، وذلك لتأمين مصالحها ومنع أي تهديد على أمنها ولتنفيذ مشاريعها وطموحاتها تسعى لترسيخ الانقسام الداخلي وتفكيك الوحدة الداخلية من خلال دعم الأقليات[1]، و يظهر ذلك في دعمها لإقامة دولة جنوب السودان منذ عام 1963، لتكون دولة جديدة مشابهة لها تخدم مصالحها وأهدافها، وهذا ما يظهر خطورة تغلغل الكيان الصهيوني على وحدة وسلامة الدول الأفريقية.

أولا: بداية التغلغل الصهيوني في جنوب السودان

عملت إسرائيل على تقديم كل الدعم للحركة الشعبية لتحرير السودان من أسلحة وتدريب مقاتلي الحركة عسكريا والدعم المالي بقيادة غرانغ ومن بعده سلفاكير الذي بات رئيس حكومة جنوب السودان وتزويده بالخبرات العسكرية والمعدات اللوجيستية عبر دول إفريقية ترتبط بعلاقات وثيقة مع الكيان الإسرائيلي أبرزها أثيوبيا وكينيا، وتدريب قياداته العسكرية في قواعد عسكرة إسرائيلية، ومشاركة هذه القيادات في وضع الخطط وإدارة العمليات العسكرية، وقد إتخذ الكيان الإسرائيلي عام 2001 قرار بتطوير مستوى الدعم العسكري ونوعيته، من خلال وضع مجموعة من الضباط في الجيش الإسرائيلي تحت تصرف غرانغ، لتدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان وتسليحه، وقد قدرت المساعدات الإسرائيلية المسلحة في جنوب السودان بنحو 500 مليون دولار.[2]

إلى جانب دعم الحركة الشعبية بالسلاح والمال إعتمد الكيان الصهيوني أيضا على التبشير، فقد لعب مجلس الكنائس العالمي دورا كبيرا في عمليات التبشير في جنوب السودان، من خلال كنائسه في الجنوب والتي تصل إلى 500 كنيسة إرسالية، وتقديم المساعدات والمعونات لكل المسيحيين، كما لعبت منظمات الإغاثة الدولية هي الأخرى دورا في جنوب السودان، حيث تحصل على أكثر من 300 مليون دولار سنويا لدعم التنمية في الجنوب، إلا أنها لا تنفق على برامج التنمية سوى 5 بالمئة فقط، بينما يذهب الباقي إلى الدعم اللوجيستي الخاص بالرواتب والمكافأت، ويؤكد خبراء متابعون

[1]- محمود محارب،" التدخل الإسرائيلي في السودان، " في محمود محارب (محرر) ، ***إنفصال جنوب السودان المخاطر والفرص***(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012) ، ص.215.

[2]- عبد القادر إسماعيل، ***جنوب السودان صراعات الحرب وصراعات السلام دور الأحزاب السياسية*** (القاهرة: مكتبة مدبولي ، 2011) ، ص.448.

لعمل الإغاثة في جنوب السودان أن هذه المنظمات بدأت تحل محل وكالات الأمم المتحدة، كما أن هذه المنظمات لها مشاريع استثمارية خاصة.[1]

ثانيا: أهداف التغلغل الصهيوني في جنوب السودان

تتمثل أهم أهداف الكيان الصهيوني وراء دعم انفصال جنوب السودان فيما يلي:

- تحتل مسألة مياه النيل أهمية قصوى، فهناك أطماع إسرائيلية في هذه المياه، لكن بعدها الإستراتجي أكبر، وكما يراه مؤسس كلية دراسة الأمن القومي في جامعة حيفا والمتخصص بالجغرافيا السكانية **ارنون سوفري**: "تقيم إرسائيل علاقات وثيقة للغاية مع كينيا، حيث تقع في أراضيها مصادر النيل، ومع أوغندا التي تقع في أراضيها أنابيب سد آوان، ومع جنوب السودان باعتبار موقعها الاستراتجي الذي يربط بين دول المنبع ودول المصب"، و قد بنت سدودا في عدة بلدان إفريقية وباتت تتحكم أكثر في مجرى النيل، كما اتخذت إسرائيل موقف واضح بمساندة أثيوبيا في مشروع سد النهضة، وفي تزويدها بمنظومات صاروخية واستخباراتية للتصدي لأي عمل عسكري،[2] وهو ما يفسر مقولة أن حدود إسرائيل تبدأ من النيل إلى الفرات تفسيرا مائيا.

- إكتساب عنصر الشرعية السياسية والإعتراف القانوني للدولة الصهيونية من خلال إقامة علاقات دبلوماسية ترسخ مفهوم الوجود الصهيوني،

- إحباط محاولة بناء دولة قوية موحدة ومنافسة بمواردها ومساحتها الشاسعة، ما يجعل من استقراره قوة مضافة للعرب في مواجهة إسرائيل.

- إيجاد سوق لتصريف المنتجات وضمان تزويد الصناعات الإسرائيلية بما تحتاج إليه والحصول على المواد الخام.

- الحيلولة دون قيام تكتل عربي – إفريقي ضد إسرائيل؛ وهذا ما أكده مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية شكومو أفنيري في العام 1975 قائلا: "إن الأهداف التي كنا نتوخاها من وراء توطيد

---

[1]-حسن الساعوري والنحال محمد، ***السودان في الأجندة الإسرائيلية***(الخرطوم: مركز الراصد للدراسات ، 2003) ، ص.65.

[2]- عزام أبو ليلة ، ***السودان : قصة الحرب والإنقسام*** (القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، 2019) ، ص.78.

العلاقات مع الدول الإفريقية هي كسب صداقة هذه الدول من أجل الخروج من العزلة السياسية، والحيلولة دون قيام معسكر إفريقي معاد يقف إلى جانب العرب في نضالهم السياسي ضد إسرائيل.

ثالثا: إسرائيل بعد إنفصال جنوب السودان

عقب إجراء الاستفتاء في جنوب السودان، والذي أسفر عن اختيار الجنوبيين لخيار الانفصال، تم إعلان دولة جنوب السودان في التاسع من يوليو عام 2011، وفي اليوم التالي سارعت إسرائيل إلى إعلان اعترافها بالدولة الوليدة على لسان رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو، الذي أكد على ضرورة التعاون مع دولة جنوب السودان، والعمل على تنميتها ورخائها، وتوثيقا لقوة الصلة بين إسرائيل وجنوب السودان تم رفع العلم الإسرائيلي خلال احتفالات الجنوبيين بالانفصال في مدينة (جوبا) عاصمة الدولة الوليدة، ولم يكن ذلك عفويا، بل كان ترجمة لدلالات سياسية على أرض الواقع، متمثلة بإعلان إسرائيل إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع جنوب السودان.

وقد احتلت إسرائيل المرتبة الرابعة من ناحية الترتيب الدبلوماسي بجنوب السودان، بعد السودان، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية، كما أعطت وزارة الخارجية الإسرائيلية أهمية بالغة للدولة الوليدة، تمثلت في تعيين مسئول في وزارة الخارجية الإسرائيلية، يكون مسئولا عن متابعة ملف دولة جنوب السودان، ثم زيارة سيلفا كير لتل أبيب في 20 ديسمبر 2011، التي تم وصفها من جانب إسرائيل بالزيارة التاريخية؛ حيث أنها أعطت قفزة نوعية في تطور العلاقات بين الدولتين، وقد التقى سيلفا كير خلالها برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس ، ووزير الخارجية أفيجدور ليبرمان، ووزير الدفاع إيهود باراك، وقد عززت تلك الزيارة القناعات الخاصة بالأبعاد الاستراتيجية التي تنطوي عليها العلاقات بين جوبا وتل أبيب، وقد عبر عنها سيلفا كير بقوله : " وقفتم إلى جانبنا على طول الطريق، ولولا هذا الدعم لما قامت لنا قائمة "، فقد تحدث عن العلاقات التاريخية لإسرائيل بقادة التمرد الجنوبي، الأمر الذي مثل كشفا لستار العلاقات السرية بين إسرائيل وحركات التمرد بجنوب السودان طيلة نحو نصف قرن .[1]

يمكن حصر أطر التعاون على النحو التالي:

[1]- عبد اللطيف فاروق أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص.193.

1.التعاون الاستراتجي:

في إطار إستراتيجيتها الجديدة في إفريقيا، عملت إسرائيل على إنشاء تجمع إفريقي تحت القيادة الإسرائيلية يضم كل (كينيا، اوغندا، واثيوبيا، وجنوب السودان) ، فضلا عن ذلك فإن هذا التحالف يهدف إلى إقامة حزام ضد الدول العربية.[1]

2.التعاون العسكري والأمني:

يمثل التعاون العسكري والأمني ملفا مهما في العلاقات بين جوبا وتل أبيب؛ نظرا لأهميته لدولة جنوب السودان، حيث يشكل بناء جيش نظامي موحد ومحترف تحديا للدولة الوليدة في جنوب السودان، ويكمن التحدي الأكبر في كيفية تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان من حركة تمرد إلى جيش وطني، الأمر الذي يتطلب جهودا كبيرة، وتغييرا في أساليب التنشئة والتجنيد، وتطوير السياسة الدفاعية، هذا بالإضافة إلى تعزيز قدراته التسليحية، ونظرا لخبرة إسرائيل في هذا المجال العسكري، فقد قامت إسرائيل بمساعدة دولة جنوب السودان في إنشاء قاعدة جوية في منطقة " فلج " بجنوب السودان، بهدف تدريب الطيارين الحربيين الجنوبيين، كما قامت ببناء ثكنات لقوات الحدود ومستشفيات عسكرية و إنشاء مركز بحوث للألغام في مدينة جوبا، مع نصب أبراج للمراقبة الحدودية مزودة بأجهزة رصد حراري بمناطق " راجا " ، وشمال أعالي النيل، وعلى الحدود بين النيل الأزرق وولاية الوحدة.[2]

إن التعاون الأمني والعسكري بين جوبا و(تل أبيب)، سوف يصب بدرجة كبيرة في مصلحة (إسرائيل)، لأنه سيمكنها من الحصول على معلومات أمنية دقيقة عن أوضاع المنطقة، ومن ثّم الاستعداد لمواجهة المخاطر والتهديدات المحتملة الموجهة لها من داخل القارة الأفريقية أو خارجها، وقد سبق وإنها تمكنت من شن أربع غارات خلال الأعوام الماضية على قوافل عسكرية سودانية محملة بالأسلحة والمقاتلين، فضلا عن أنها أقامت عدة قواعد عسكرية ضد الدول العربية، ومنها: قاعدة

[1]-عبد الحميد الموساوي،" العلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل ودولة جنوب السودان وانعكاساتها على مصر والسودان،" ***مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية*** ، الع. 44(2013) ، ص ص.(1-19).

[2]- عبد اللطيف فاروق أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص.194.

بحرية في ميناء (مصوع) عند مدخل البحر الأحمر، فضلا عن القواعد الجوية في: أثيوبيا، وكينيا، واريتريا، وتشاد.[1]

3.التعاون الاقتصادي :

تولي إسرائيل أهمية قصوى للعلاقات الاقتصادية مع دولة جنوب السودان في ضوء ما تتمتع به الأخيرة من ثروات نفطية وتعدينية، وسعيا منها للهيمنة على هذه الثروات، سارعت إسرائيل بالتوجه صوب جوبا، فقامت بعرض تقديم خبرتها ومساعدتها في جميع المجالات الاقتصادية، كما نظمت شركة الطيران الإسرائيلية أولى رحلاتها إلى جوبا لنقل رجال أعمال إسرائيليين إلى جنوب السودان للإعداد لإقامة مشروعات اقتصادية، وقد شملت مجالات التعاون الاقتصادية بين إسرائيل وجنوب السودان قطاعات الزراعة، والغابات، والنفط، والتعدين، والتكنولوجيا، والطرق، والجسور، والكهرباء، كما بدأت الشركات الإسرائيلية ممارسة نشاطها بالفعل بدولة الجنوب، خاصة في مجال تطوير البنى التحتية الرئيسة، حيث تقوم شركة (سوليه بونيه) للمقاولات الصناعية بأعمال رصف الطرق وبناء البنية التحتية في عدد من مناطق مدينة جوبا .

كما تقوم شركات إسرائيلية بتزويد جنوب السودان بالأدوية ومعدات المستشفيات، ، فضلاً عن وجود شركات مختصة في المنتجات الإلكترونية والأعمال السياحية، كما عهدت جنوب السودان إلى شركات إسرائيلية للقيام بإنشاء محطة لتنقية المياه بين النيل الأزرق ودولة إثيوبيا على حدود دولة الجنوب، وتدور مفاوضات بين حكومة جنوب السودان ومبعوثين إسرائيليين حول إنشاء خزان للطاقة الكهربائية في مدينة " تمولي " وشق قنوات للمياه.

ومن ثم فإن إقامة علاقات قوية مع جنوب السودان من شأنه أن يحقق مكاسب عديدة لإسرائيل سياسيا، واقتصاديا، وأمنيا والتي سبق لها وأن استعانت جنوب السودان بها في الماضي، وتهدف إسرائيل من ذلك أن تكون قوة ضاربة سياسيا، واقتصاديا في المنطقة إلى جانب بناء علاقات مع دول منابع حوض النيل لحل مشكلة المياه بالنسبة لها.

[1]- عبد الحميد الموساوي، ***مرجع سابق*** ، ص . 12.

في المقابل تسعى دولة جنوب السودان إلى تحقيق العديد من المصالح والأهداف عبر توجهها نحو تعزيز العلاقات مع إسرائيل، فمن ناحية، يمكن التقدير بأن هذه الدولة الوليدة معنّية بإقامة تحالف دولي، بمضامين إستراتيجية، عسكرية وأمنية وسياسية، مع بعض القوى الإقليمية القوية بشكل يساعدها في مواجهة المخاطر التي يمكن أن تهددها، ويبدو أن إسرائيل هي الدولة المفضلة لدى جنوب السودان لهذا الغرض لتكون دولة حليفة، لا سيما بفعل "ثقلها الدولي"، ممثلا بعلاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة وأوروبا، وثانيا بفضل ما تملكه من خبرات وأسلحة حديثة، ومن ناحية أخرى تهدف دولة الجنوب إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجالات الزراعة والبحث العلمي من أجل تعزيز فرص النمو الاقتصادي لديها، خاصة أنها تعد من أكثر دول العالم فقرا، وتحتاج إلى الدعم والمساندة من دول العالم كافة لترسيخ أركان الدولة الوليدة.

الفرع الثاني : دور القوى الدولية في عملية بناء الدولة بجنوب السودان

لقد أصبح دعم بناء الدولة نموذجا مهيمنا على إنخراط المجتمع الدولي في السياق الهش ما بعد الصراع، فعملية البناء تنظر إليها المؤسسات الدولية على أنها : " عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقة الدولة بالمجتمع ".[1]

أولا: الدور الأمريكي

تحتل الدول الإفريقية مكانة محورية في التحليل الاستراتجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكان السودان في طليعة تلك الدول، وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية عظمى، دورا محوريا وكبيرا في أزمة جنوب السودان، بداية من التأثير على طرفي النزاع، وانتهاءًبتوقيع اتفاقية (نيفاشا) الشاملة للسلام، ومن بعده انفصال جنوب السودان بعد استفتاء الشعب الجنوبي على حق تقرير مصيره، وقد تجلى بروز الدور الأمريكي في أزمة جنوب السودان مع وصول نظام الإنقاذ للحكم في السودان عام 1979، وقد شهدت العلاقات الأمريكية السودانية تطورات كثيرة، وتحكمت في هذه العلاقة المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والتغيرات الداخلية التي شهدها السودان

[1]- داسي سفيان ، ***مرجع سابق*** ، ص.92.

باستمرار، والمتمثلة في تغير الحكومات ما بين ديموقراطية وعسكرية، كان أبرزها إتهام الحكومة السودانية لحكومة الإنقاذ بالإرهاب عام 1993، ووضعها في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب.

وقد إنحازت الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها، ودعمت تماما مبادرة الإيجاد التي أكدت على حق تقرير المصير للجنوب السوداني، في نفس الوقت الذي عارضت فيه المبادرة المصرية الليبية التي أعلنت من جانب كل من مصر وليبيا لتسوية الأزمة الجنوبية، وقد استمرت الجهود الأمريكية الضاغطة على الحكومة السودانية في ذات الوقت الذي قدمت فيه الدعم لحركة التمرد في الجنوب، كما دعت حلفاءها الدوليين مثل إسرائيل والدول الإقليمية مثل إثيوبيا بتقديم الدعم للجنوبيين[1]، وهو الأمر الذي دفع بالحكومة السودانية إلى الرضوخ للشروط الأمريكية والموافقة على إتفاق مشاكوس وإتفاقية السلام، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ بنود اتفاقية السلام من خلال تقديم المساعدة اللازمة من أجل إقامة الاستفتاء في موعده المحدد دون حدوث أية اضطرابات، وقدرت هذه المساعدات ب 6 مليار دولار.[2]

ما يمكن ملاحظته أن منهج التعامل الأمريكي كان يركز على التجزئة والتفتيت، وقد قدم مبادرات مهمة في هذا السياق من تقاسم الثروة والسلطة إلى تجزئة الحلول ما بين جنوب السودان والمناطق المتاخمة ويبدو أن هذا المنهج كان مطلوبا في ذاته لإنجاح الإستراتجية الأمريكية، وهو الحصول على النفط طبقا لتوصية مجلس الطاقة الأمريكي الذي أوصى في تقرير تحت عنوان"مبادرة سياسة النفط الأفريقي" African Oil Policy Intiative بأنه مطلوب رفع مستوى الاستهلاك الأمريكي من النفط ليصل إلى 25 بالمئة من حجم الناتج اليومي بحلول عام 2010، أي ما يساوي 5 ملايين برميل يوميا، وتحقيق هذا الهدف يتطلب التعامل مع سلطات محلية مجزأة، وهو ما عملت على تطبيقه الولايات المتحدة الأمريكية في إتفاقية السلام 2005، والذي أفضى إلى تغيير شكل السودان وأحدث انقلابا في البئة الجيوسياسية في منطقة وسط أفريقيا وشرقها.

وتتمثل أهم الأهداف الأمريكية في:

---

[1]-حمدي عبد الرحمن، ***أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل ؟*** (القاهرة : دار الشروق، 2007) ، ص.94.

[2]- أماني طويل ،***مرجع سابق*** ، ص.196.

- التحدي الصيني، حيث تشكل الصين منافسا مرعبا للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا، ما يمثل تحجيما هائلا لفرص الشركات النفطية الأمريكية.

-إقامة تحالف إقليمي يشمل منطقة القرن الأفريقي بمعناه الواسع والذي يشمل منطقة البحيرات العظمى، على أن يظم هذا الفضاء الجيواستراتجي منطقة الجنوب السوداني، وستصبح عملية انفصاله نموذجا يمكن تكراره في قارة معظم دولها تتميز بالتنوع الإثني والثقافي.[1]

بعد إنفصال جنوب السودان سنة 2011، وقيام الحرب الأهلية سنة 2013، استمر الدعم الأمريكي لجنوب السودان، حيث أرسلت لجان العلاقات ولجان الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي خطابا إلى الرئيس "سلفاكير" في سبتمبر 2013 يشير إلى الدعم الولايات المتحدة التاريخي لشعب جنوب السودان ومعربا على القلق المتزايد بشأن أوضاع حقوق الإنسان جراء العنف القبلي[2].

ولقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بالحصة الأكبر من المساعدات الإنسانية و التنموية و إعادة الإعمار ودعم عمليات حفظ السلام، حيث تجاوزت المساعدات ما قيمته مليار دولار سنويا منذ توقيع اتفاق السلام الشامل عام 2005، كما قدرت الاستثمارات بأكثر من 10 مليار دولار في البلاد منذ العام 2005، حيث يعتبر هذا المستوى من الدعم غير مسبوق في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما تعتبر من أكبر الاستثمارات الخارجية للمساعدات الخارجية على مستوى العالم في العقد الماضي.[3]

ومنذ تجدد النزاع في جنوب السودان قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 9,1 مليار دولار من المساعدات الأمريكية غير المستعجلة إلى جنوب السودان، وأكثر من 160 مليون دولار سنة 2016 بانخفاض قدر بنحو 260 مليون دولار عن سنة 2015، وقد طلبت وزارة الخارجية الأمريكية 225 مليون دولار من المساعدات الخارجية لسنة 2017 لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ولتخفيف من حدة النزاع وتشجيع الإصلاحات ورعاية الاستقرار وتعزيزه، كما تعتبر الولايات المتحدة

---

[1]- عبد مختار موسى ، ***مرجع سابق*** ، ص.219.

[2] - Princeton N. Lyman," The United States and South Sudan: A Relationship Under Pressure," ***United States Institute of Peace***, vol.24, no.1(2013), pp.13-17.

[3]- مصطفى بشراوي، " الدور الأمريكي في دعم نشوء دولة جنوب السودان (1989-2018)، "***مجلة آفاق علمية***، الم.12، الع.05(2020)، ص ص.(536-555).

أكبر مساهم في البعثة الأممية لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار والجهود الأخرى لتخفيف حدة النزاع، بحيث أن حصة الولايات المتحدة لتمويل البعثة الأممية لسنة 2016 قدرت بنحو 400 مليون دولار.[1]

كما تدعم الحكومة الأمريكية المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة لضمان سماع الأصوات المتنوعة ودعم الأنشطة في مجال التخفيف من حدة النزاعات والتوعية بالصدمات والمصالحة ومعالجة المظالم الكامنة وراءها؛ تعزيز المؤسسات الأساسية وتحسين عمليات الحوكمة ومحاربة الفساد وتحسين سبل العيش.

ثانيا: الدور الصيني

إن احتياجات الصين الهائلة لموارد الطاقة وعلى رأسها النفط، يجعل من جنوب السودان إحدى هذه المناطق الإستراتجية، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن السودان ارتبطت عبر علاقات اقتصادية قوية مع الصين، وفي إطار الحفاظ على موقعها على هذه المنطقة اتبعت الصين سياسة ودية تجاه الطرفين الشمالي والجنوب واتخذت سياسة عدم التدخل، وبعدما وضعت الحرب الأهلية السودانية الثانية أوزارها بتوقيع اتفاق السلام الشامل عام 2005 الذي أفضى إلى استعادة الحكم الذاتي في الجنوب وإقرار حق تقرير المصير للجنوب بعد ست سنوات من الحكم الذاتي (عام 2011)، كانت الصين مستعدةللمجازفة والدخول قبل غيرها من الدول التي اعتبرت المنطقة خطرة تُهدِّد أي طموحات اقتصادية، وبالفعل قامت الصين بإتباع الدبلوماسية الإستباقية، عبر تكثيف الاستثمارات في حقول النفط حتى أضحوا المستثمر الرئيسي في معظم حقول النفط بالجنوب المستقل، كما ألقت بكين بثقلها الاستثماري في مجالات مختلفة الأنشطة، لتصبح بين 100 إلى 140 مؤسسة صينية تعمل في الجنوب[2]، أهمها الشركة الوطنية للبترول التي تعمل في مجال القطاع النفطي، وبدأت تلعب دور مباشر للمساهمة في تسوية أزمات جنوب السودان، تخوفا من الوجود الأمريكي في الجنوب لاسيما بالقرب من المناطق الغنية بالنفط والذي تراه الصين تهديدا لمصالحها الاقتصادية في دولة الجنوب.

[1] - مصطفى بشراوي،***مرجع سابق*** ، ص.454.

[2] -Daniel Large," China and South Sudan's Civil War, 2013-2015," ***African Studies Quarterly***, Vol. 16, Issue 3-4 (December 2016) ,pp.(36-54).

وظَّفت الصين جملة من الأدوات لإدارة الصراع بجنوب السودان والمشارِكة بفاعلية في جهود إعادة الإعمار وبناء الدولة، نذكر من بينها:

1-القروض والاستثمارات الصينية المباشرة:

يتجه القسم الأكبر من القروض والاستثمارات الصينية المباشرة إلى قطاعي النفط والبنية الأساسية في جنوب السودان؛ إذ دعَّمت الصين دولة الجنوب بقرض قيمته نحو 8 مليارات دولار قبْلي اندلاع النزاع، وتحديدًا في أفريل 2012، موجَّهة لمشروعات الطرق وتوليد الطاقة الكهرومائية والزراعة، وتتراوح أعداد المؤسسات الصينية العاملة في مجال الاستثمار بجنوب السودان بين 100 و140 مؤسسة استثمارية في مختلف النشاطات أكبرها شركة النفط الوطنية الصينية (cnpc) ، والتي تقدر أسهمها ب 41 بالمئة من اتحادات النفط في جنوب السودان، وشركة دار العمليات البترولية(dpoc)، وشركة النيل الكبرى للتشغيل البترولي(gnpoc).[1]

وفي أبريل 2019 وقَّع الجانبان اتفاقيتْين لتطوير البنية التحتية؛ إذ ستقوم الصين بتقديم منحة للجنوب لإعادة تأهيل جسر نهر جور وبناء طريق طوله 1.48 كم يربط الجسر بمدينة واو، ومنحة صينية أخرى للبدء بالمرحلة الثانية من خطة تحديث مستشفى جوبا التعليمي، أكبر مرفق للصحة العامة في البلاد. وكنتاج لتلك الاستثمارات، أعلنت جوبا مضاعفة كميات النفط التي تقدِّمها لبنك التصدير والاستيراد الصيني بنحو 3 مرات (نحو 30 ألف برميل نفط يوميًا بعدما 10 آلاف برميل) بما يعادل سُدس إنتاج جنوب السودان من النفط لدعم مشروعات إنشاء طرق تربط بين العاصمة ومدن أخرى[2].

2-المساعدات الإنسانية والطبية:

قدَّمت الصين مساعدات إنسانية لجنوب السودان بنحو 49 مليون دولار منذ اندلاع الصراع، فعلى سبيل المثال، وقَّع الجانبان في فيفري عام 2017 اتفاقية لتطوير المستشفى مستشفى جوبا، وهذه

[1] - Lukasz JUREŃCZYK," Economic cooperation of the People's Republic of CHina with the Independent South Sudan," ***Humanities and Social Sciences, Research Journal***, vol.28,No. 1 (January-March2021), pp.(33-43)

[2] - Moawia Ali Musa Ali," China and The Conflict in South Sudan: Security and Engagement," ***Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences***, Issue (2), Vol. 2 (February 2018),pp.(111-128).

الاتفاقية تُعد جزءا من مساعدات طبية بقيمة 33 مليون دولار كانت الحكومة الصينية قد تعهَّدت بتقديمها لتحسين أداء قطاع الصحة بجنوب السودان، كما منحت الصين في أكتوبر 2018 نحو مليون ونصف المليون دولار للجنوب مخصَّصة لجهود مكافحة فيروس إيبولا.

3-تقديم المبادرات ودعم التسوية السياسية بين الفرقاء:

نتيجة اندلاع النزاع الداخلي بجنوب السودان نهاية سنة 2013، إضطرت العديد من الشركات الصينية إلى إغلاق حقول النفط الرئيسية في كل من ولاية الوحدة وأعالي النيل مؤقتا بسبب سيطرة المتمردين عليها، مثل حقل أدار في أعالي النيل الذي تعرض لعدة هجمات، وهو ما أدى لإنخفاض إنتاج النفط ب 20 بالمئة وإنخفاض كبير في أسعار النفط في العالم(من 110 دولار أمريكي في جانفي 2014 إلى 35 دولار أمريكي للبرميل في نهاية 2016)[1]، ونتيجة لتراجع أرابح الشركات النفط الصينية، انخرطت الصين في جهود تسوية نزاع جنوب السودان؛ إذ لم يكد يمضي عام على اندلاعه حتى بادرت الصين بالدعوة لاجتماع لجنة سداسية مكّونة من السودان وجنوب السودان والصين وإثيوبيا و"إيجاد"، بالإضافة إلى ممثل عن فصيل "رياك مشار" بالخرطوم لبحث تسوية شاملة للحرب المشتعلة في الدولة لأكثر من عام، ولعل أبرز المواقف التي تدلّل على مشاركة الصين في أي ترتيب يستهدف الوصول لتسوية بين أطراف الصراع، توقيع بكين في ديسمبر 2018 كـ"ضامن" لاتفاق السلام النهائي.

4-المشاركة في قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة:

أرسلت الصين في نهاية 2016 تعزيزات عسكرية قُدّرت بنحو 120 جندًيا إلى جنوب السودان في إطار قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ويبلغ إجمالي عدد القوات الصينية المشاركة ضمن البعثة الأممية بنحو 700 جندًيا من إجمالي 12 ألف جندي يمثلون قوام البعثة الأممية.

يبقى التأكيد على أنَّ للصين مصالح وارتباطات عميقة بجنوب السودان، ومن ثم ستظل حاضرة وبقوة في المشهد السياسي، وستدفع في الاتجاه نحو استقرار الأوضاع ضمانًا لمصالحها[2].

[1] - Lukasz JUREŃCZYK, ***op.cit.***, p.36.
[2] - ***Idem.***

ثالثا: الدور الأوروبي

من المعلوم أن السياسات الأوروبية تجاه جنوب السودان تركز في مجموعها على ملف حقوق الإنسان والتوصل إلى تسوية سلمية للحرب في الجنوب وبناء نظام الحكم الصالح، حيث صادق الإتحاد الأوروبي على منح مساعدات للمناطق المتأثرة من الحرب في الجنوب السوداني ورصدت المفوضية الأوروبية مبلغ 20 مليون يورو للإنفاق على المشروعات العاجلة في جنوب السودان، إلا أن ذلك لا ينفي وجود تبايانات بين الدول الأوروبية وفقا لمصالح كل دولة، حيث سعت الحكومة الفرنسية من خلال سياستها تجاه الأزمة في جنوب السودان إلى تأمين التوصل إلى تسوية سلمية بما يسمح من إستغلال حصتها في الثروة النفطية، حيث تعد شركة توتال الفرنسية (total) واحدة من أبرز الشركات الأجنبية التي تعمل في قطاع النفط .

أما بريطانيا المستعمر السابق، فقد ساندت الإستراتجية الأمريكية الخاصة بالجنوب السوداني، وذلك على أمل المشاركة في الثروات التي تزخر بها هذه المنطقة، عبر الإرسال خمسة ألاف جندي بهدف حفظ السلام وتأمين المساعدات الإنسانية وهو عادة ما تشير إليه القوى الكبرى لإخفاء مطامعها الاستعمارية، وخلال سنة 2012، بدأت بريطانيا العمل مع شركاءها الدوليين على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهولندا للاستثمار في تطوير البنية التحتية للدولة، حيث استثمرت بريطانيا حوالي 20 مليون جنيه إسترليني في صندوق الإنعاش، بقيادة جنوب السودان يسيره برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، بهدف معالجة المشاكل الأمنية وتقوية هياكل الحكم وتحسين المستوى المعيشي في الولايات الأكثر عرضة للنزاع آنذاك.[1]

ويمكن تفسير سياسة بريطانيا إلى جنوب السودان، بعد توجهها الأخير لمواجهة الأثار المترتبة على الإنسحاب من الاتحاد الأوربي، أين طرح بوريس جونسون عندما كان وزيراً للخارجية عام 2016 ما

[1] - ***Departement of International Trade***, This factsheet provides the latest statistics on trade and investment between the UK and South Sudan, 18 May 2022, available from: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/1075537/south-sudan-trade-and-investment-factsheet-2022-05-18.pdf, retrieved : 25/05/2022.

أسماه "بريطانيا العولمية"، فإتجهت معظم سياسات بريطانيا الخارجية للبحث عن فرص وشراكات جديدة، وتعويض عضوية الاتحاد الأوروبي بمزيد من الانفتاح وتوسيع قاعدة الشراكة والتعاون السياسي والاقتصادي مع دول العالم، وقد نجحت بريطانيا حتى في عقد اتفاقيات تجارية مع 60 دولة، نحو 20 بالمئة منها في إفريقيا، ومن بينها جنوب السودان، وتشير الإحصائيات إلى أن إجمالي التجارة في السلع والخدمات(الصادرات والواردات) بين بريطانيا وجنوب السودان وصلت 30 مليون جنيه إسترليني في نهاية سنة 2019، بزيادة قدرها 7.1 بالمئة.[1]

الفرع الثالث : دور الأمم المتحدة في عملية بناء السلام

تمحور دور الأمم المتحدة في جنوب السودان في الإشراف على اتفاقيات السلام ومساندة جهوده الرامية لإيجاد حل لأزمة الجنوب، وتمثل ذلك في الدور الرئيسي الذي قامت به المنظمة الدولية في توحيد الجهود الإقليمية والدولية، والدفع بها في اتجاه توقيع اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، كما قامت المنظمة الأممية بتشكيل بعثة لها في جنوب السودان، حيث صدر قرار الأمم المتحدة رقم 1590 عام 2005 بشأن تشكيل تلك البعثة التي تكونت من قوة قوامها 10 آلاف عنصر (UNMIS) ، وارتكز نشاط تلك البعثة على أربعة مجالات رئيسة ، هي : تقديم الدعم السياسي لعملية السلام، وتقديم المشورة السياسية. ويتناول العنصر العسكري في البعثة النواحي الأمنية من ناحية المراقبة، والتحقق من وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، كما تتناول مسألة الحكم شرطة مدنية قوامها 715 عنصرا مهمتها مراقبة حكم القانون، وحقوق الإنسان، والشئون المدنية، والمساعدة الانتخابية ، كما شاركت مفوضية الأمم المتحدة في محادثات السلام في الجنوب بحضور حكومة الجنوب وبعض الفصائل الجنوبية.[2]

عشية إعلان إنشاء جمهورية جنوب السودان في 8 جويلية 2011، قرر مجلس الأمن بموجب القرار2011/1996، تدشين بعثة للأمم المتحدة مكونة من 7000 من العسكريين والشرطة المدنية وبعض المدنيين، وذلك لأن الحالة التي يواجهها جنوب السودان ما تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن

[1] -Departement of International Trade, ***op.cit***.

[2] - عبد اللطيف فاروق أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص.92.

الدوليين في المنطقة، وتمثلت مهمة البعثة في توطيد السلم والأمن والمساعدة على تهيئة الظروف من أجل التنمية.

وفي 27 مايو 2014 في عقب تفجر النزاع الأهلي في عام 2013 ، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 2014/2155 بتعزيز قوات البعثة وتحديد أولويات بحماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان، وتهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية، ودعم تنفيذ اتفاقية وقف الأعمال العدائية.[1]

ويتضح مما سبق أن دور الأمم المتحدة بالأساس انصب على أمور الإغاثة ومراقبة تطبيق اتفاق السلام من خلال بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومحاولة حل المشكلات الإنسانية التي نتجت عن ذلك النزاع، الذي يعد الأعنف والأطول في القارة السمراء.

واجهت الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة في إطار عملها في جنوب السودان مجموعة من العراقيل نذكر منها :

- قلة الموارد خاصة في قضية الألغام في جنوب السودان، والتي تبلغ اثنين مليون لغم.

- انتشار الأمراض والأوبئة، مثل وباء الكوليرا الذي انتشر في جوبا .

- أصبحت منطقة جنوب السودان من خلال النزاع الداخلي من أصعب المناطق في العالم إعاقة لجهود الفاعلين الإنسانيين، خاصة بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة التي تعرضت العديد من قواعدها لهجمات عسكرية، بالإضافة إلى استمرار سقوط الضحايا من أفرادها على يد مسلحين يحسبون على أحد طرفي النزاع، كما أن أكثر من 60 ٪ من المساعدات الإنسانية في جنوب السودان[2]، كانت تتعرض إلى العنف المباشر والتهديدات ضد العمال أو الأصول المتعلقة بالمجال الإنساني، ومرد ذلك أن جنوب السودان تعد واحدة من أكثر المناطق في العالم خطورة على العاملين في المجال الإنساني.

- تشكل البيئة التنظيمية والبيروقراطية في جنوب السودان مصدر قلق رئيسي باستمرار أمام الأنشطة الإنسانية، حيث يواجه عمال الإغاثة زيادة كبيرة في العوائق البيروقراطية منذ الإنفصال سنة 2011،

---

[1] - Adam Day ,"Assessing the of the United Nations Mission in South Sudan / UNMISS, Report 2/2019,"***Norwegian Institute of International Affairs***,p.48.

[2] -***Idem.***

حيث لم تكتمل عملية بناء هياكل الحكم والسياسة العامة والتي لا تزال في بداياتها، ويبقى من الصعب العمل في ظل بيئة تشهد عملية صياغة قوانين والتشريعات،[1] فيما هناك عدد من الموظفين الحاليين ليست لديهم الخبرة المهنية الكافية لشغل الوظائف، وهناك حاجة ماسة للتكوين والمساعدة التقنية ودعم طويل المدى في جميع مستويات الإدارات المركزية والولايات .هذه الوضعية تشكل عائقاً أمام فعالية الدولة من حيث التزود بالخدمات .لذلك وبسبب نقص القدرات الذي تعاني منه جنوب السودان، فإنَّ 80بالمئة من الخدمات الأساسية تقوم بتزويدها المنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة.

- عجز هياكل الحكم والمحاولات المتعددة للسيطرة على المساعدات الإنسانية أو تحويل اتجاهها إلى منحى آخر غير الغرض الذي رصدت من أجله.

- يعد ضعف البنية التحتية والقيود البيئية من بين أصعب التحديات اللوجيستية التي تواجهها الوكالات الإنسانية، ذلك أنَّ حالة الطرقات السيئة للغاية والتي قطع منها حوالي 60 بالمئة[2]، جعلت احتمالات الوصول قليلةجداً أو غير ممكنة أصلا لاسيما تلك المؤدية إلى المواقع الرئيسية للاستجابة الإنسانية، علاوة على ذلك، فقد تسببت الفيضانات في ترك مجموعة كبيرة من اللاجئين والأفراد النازحين داخليا للمواقع التي يقيمون بها.

[1] -Wendy Fenton and Others, "Humanitarian Exchange ", ***Humanitarian Practice Network***, London, n .57(May 2013), p .06.
[2] - Adam Day ,***op.cit.,***p.

المبحث الثالث : مستقبل عملية بناء الدولة في جمهورية جنوب السودان

عقب انفصال واجه جنوب السودان ميلاد تلك الدولة سيخلق تحديات جمة وتعقيدات كثيرة، إذ ترتب على هذا الانفصال تحولات دستورية وسياسية ودبلوماسية وأمنية تتخطت آثارها المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتتعلق بمستقبل دولة جنوب السودان، فضلا عما يواجه اتفاق السلام المتعثر من نقد، حيث تزداد ضبابية الرؤية وتتأكد المخاوف بشأن اندلاع الحرب الأهلية المعرقلة لمسار عملية بناء الدولة ومستقبلها في جنوب السودان، ويبقى التحدي الأبرز هو رسم معالم مشروع الإتفاق الدولة الجديدة وتحقيقها، بداية من طبيعة هياكلها المؤسساتية والدستور المحدد لشكل النظام السياسي فيها، ونوعية خدماتها المدنية وخياراتها الأمنية وتوجهاتها الخارجية، وهنا يمكن إستشراف أفاق دولة جنوب السودان، من خلال الإعتماد على تقنية السيناريو كأحد تقنيات رصد القادم من الزمن في إطار الدراسات المستقبلية، بغية تحديد الاتجاهات المحتملة، الممكنة والمتوقعة لمجريات الأحداث في جنوب السودان، فبعد الإطلاع على ماضيها ورصد معطيات الحاضر، حددت الدراسة ثلاث سينريوهات ممكنة في مستقبل عملية بناء دولة جنوب السودان.

المطلب الأول: سيناريو إستمرار الإنفلات الأمني والتشرذم السياسي

يبقى احتمال استمرار الانفلات الأمني ميدانيا والتشرذم على المستوى السياسي من بين الاحتمالات التي يحملها مستقبل عملية بناء الدولة جنوب السودان، وهو في إطار السيناريو الإتجاهي الذي يقضي باستمرار مرحلة بناء الدولة بوضعها الحالي، الممتد من توقيع إتفاقية السلام الشامل 2005، والمتميز بتنازع القوى السياسية، مع إحتكار الحركة الشعبية للسلطة في جنوب السودان على الرغم من أنها ليست الممثل الوحيد للشعب الجنوبي السوداني، وقد أدت سياسة التحكم الفردي للحركة إلى تهديد عملية بناء الثقة التي أنشأتها مختلف الأطراف في 2018[1]، بالإضافة إلى ذلك توجد عدة أسباب، يمكن التطرق إليها في المؤشرات التالية:

[1] -Jok Madut Jok ," South Sudan: Building a diverse nation," ***in Sudan after Separation New Approaches to a New Region*** , Edited by the Heinrich Böll Foundation and Toni Weis , Vol . 28, (2012), p p.(20-58).

- يستند التوقع في هذا السيناريو على بقاء الحال على ما هو عليه، ذلك بنقض أحد الأطراف لبنود اتفاق السلام، كما جرت العادة منذ بداية النزاع في جنوب السودان في ديسمبر 2013، ومحاولة الجهات الخارجية التدخل لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات والعمل على إبرام اتفاقية سلام جديدة.

- يعود إحتمال بقاء الوضع الحالي إلى أن ظاهرة الإنشقاقات السياسية في الدولة الوليدة من الأمور المألوفة، وذلك بفعل عوامل عديدة، أبرزها الإفتقار إلى خبرة وإدارة الدولة، وعدم تبلور مؤسسات الحكم والأحزاب السياسية، والتنافس من أجل حصد الغنائم بعد تحقق أهداف النضال الأول بانفصال الجنوب، بالرغم من مرور إحدى عشر سنة من الانفصال، بالإضافة إلى أن توازن القوى بين طرفي النزاع الأساسيين يصعب من مهمة حسمه عسكريا.[1]

- كما تبقى تشكل النزاعات القبلية بجنوب السودان التحدي الأبرز أمنيا، حيث من المتوقع أن تلجأ الجماعات والأحزاب السياسية التي تم تهميشها في اتفاق السلام النهائي إلى تسييس القبلية في جنوب السودان لتحقيق أهدافها الخاصة، كما نتوقع أن هناك أيضا مخاطر أمنية خارجية تتهدد دولة جنوب السودان الوليدة، حيث يشكل عدم استقرار الأوضاع الأمنية هناك أرضا خصبة للعديد من جماعات العنف الدولية ومافيا غسيل الأموال والإتجار بالمخدرات وغيرها من أنشطة الجريمة المنظمة الناشطة في افريقيا على غرار الجماعات في ليبيا والساحل وتجارة الأسلحة، مستغلة في ذلك ضعف أجهزة الدولة للقيام بعمليات غير القانونية.[2]

- يستمر فشل السلطة السياسية في التعاطي مع أعمال العنف، وكمثال على ذلك تصاعد العنف المسلح في 28 فيفري 2019 في ولاية جونغلي، حيث التقى الرئيس **سلفاكير** مع نوابه الجدد لمناقشة الوضع الأمني في هذه الولاية، وقد أدان البيان الذي صدر بعد هذا الاجتماع عن أعمال العنف، لكنه لم يوصي بأي إجراءات عملية محددة لتخفيف من حدة التوترات، بالرغم من استمرار أعمال العنف لمدة ثمانية أشهر راح ضحيتها أكثر من 1058 شخص، وقد تفاقمت أعمال العنف بفعل فراغ الحكم

[1]- أيمن شبانة ، ***مرجع سابق*** ، ص.22.

[2] - Samuel A.Hillary , " Speculations on security in south sudan's post Referendum **,"** ***Institute for security Studies*** , 2009 ,p.06.

الذي نشأ بعد قرار الرئيس **سلفاكير** العودة إلى هيكل عشر ولايات وإنشاء ثلاثة مناطق إدارية، مع إقالة حكام الولايات ومفوضي القطاعات في جميع أنحاء البلاد بما في ذلك ولاية جونغلي.[1]

- إن القراءة المتأملة للمشهد في جنوب السودان تشير إلى أن هناك ضعفا في الثقة بين المواطنين وحكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان في مدى قدرتها على حماية المجتمعات الجنوبية منزوعة السلاح، ولكن المتأمل- أيضا للمعضلة الأمنية التي تواجهها دولة جنوب السودان، يجد أنها أيضا نتاج تاريخ من النزاعات الداخلية التي شهدتها المنطقة من ناحية، ومجمل ديناميات التفاعلات الإقليمية التي تشكل إقليم القرن الأفريقي بمعناه الجيو إستراتيجي من ناحية أخرى، كما أن طبيعة العلاقة بين مركزي السلطة في الشمال والجنوب تنطوي على تعقيدات وتصورات ذهنية يغلب عليها طابع العداء والكراهية والتي ستبقى مستمرة في نفس الإتجاه وفق لما يفترضه هذا السيناريو.[2]

المطلب الثاني: سيناريو نجاح عملية بناء الدولة

يكون السيناريو الإصلاحي، ثاني السيناريوهات إنطلاقا من أن هدف الانفصال مع دولة السودان هو بناء دولة ديمقراطية عادلة، تحتكم للقانون الذي يسمح بترقية المواطن في الحياة السياسية للبلاد على عكس ما كان يعيشه الجنوبيين في ظل الدولة الموحدة.

- يستند التوقع في هذا السيناريو على إلتزام الأطراف ببنود اتفاق السلام 2018، ويكون ذلك تحت رقابة محلية وإقليمية وأممية الراعية لمسار السلام في جنوب السودان، في مقدمتها منظمة الإيغاد والاتحاد الإفريقي، للحيلولة دون الانزلاق مرة أخرى في حرب أهلية مع المضيّ قدما في عملية بناء الدولة والتي تتطلب جملة من الشروط على رأسها تحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاسبة رموز الفساد.

- من المتوقع في هذا السيناريو تفادي النخب السياسية والمجتمعية النزاعات مهما كان مصدرها لصالح إنجاح عملية بناء الدولة في جنوب السودان من خلال التسريع في البناء السلمي والتعاون .

[1] - report of the United Nations Mission in South Sudan,***op.cit.***, p.18.

[2] - حمدي عبد الرحمن، " مستقبل جنوب السودان : التداعيات الجيوسياسية على الأمة الإسلامية " في : حمدي عبد الرحمن وحسن الحاج على، ***مرجع سابق*** ، ص.121.

حيث أن انفصال جنوب السودان فتح بابا آخر من التعاون بين شمال السودان وجنوبه بدون الحساسيات التاريخية لتفادي الفشل الذي عرفته سياسات التكامل الاجتماعي السابقة، وبناء على ذلك، يصبح قيام دولة مستقلة في جنوب السودان فرصة ذهبية لإعادة تقييم العلاقات مع الشمال، ويخلق دولة متجانسة في الجنوب، تتمتع بعلاقات اقتصادية قوية مع الشمال وجيرانها في ضوء امتلاكها للموارد الطبيعية التي تؤهلها لأن تكون نموذجا مستقرا في تلك المنطقة المليئة بالنزاعات، فضلا عن ذلك فإننا نتوقع أن الإتحاد الأفريقي ودول الجوار ليس من مصلحتها إستمرار النزاع في الجنوب، فهي تتخوف من تدفقات اللاجئين الحالية، ومصالحها الاقتصادية، وإمتداد الإشتباكات المسلحة إليها، خاصة في ظل تداخل الحدود، والتداخل الإثني بينها وبين جنوب السودان، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة التي كانت ولاتزال الداعم الأساسي لانفصال جنوب السودان والتي تسعى إلى السيطرة على منابع النفط لن تقبل بتدهور الأوضاع في هذه الدولة، لما لذلك من تداعيات على مصالح ومخططات واشنطن في المنطقة برمتها، وهو ما يصدق كذلك على الصين التي تستحوذ على الحصة الأكبر في الشركات الأجنبية العاملة في الدولة.

- إدراك صناع القرار لطبيعة المشكلات التي يعاني منها النظام داخليا والنجاح في إصلاحها، وهو ما يعني إعادة تقييم بناء وآليات عمل الحركة الشعبية لتحرير السودان التي مثلت نواة هذا النظام السياسي، بقياداتها التي شكلت النخب السياسية وعناصر صنع القرار فيه بدءا من رئيس الدولة، وهو ما سيسهم كثيرا في ضمان معالجة الإختلالات البنيوية والوظيفية فيه لصالح الإصلاحات المحققة لعملية بناء الدولة.

- تمدين القيادات السياسية ذات الخلفية العسكرية لضمان غياب تهديد الانقلابات العسكرية في ما يمثل أبرز ظواهر النظم السياسية في أفريقيا .

- إعادة بناء وإصلاح المؤسسات الاقتصادية، وخاصة مؤسسات النفط والمعادن والزراعة والسياحة، إضافة إلى المؤسسات الاجتماعية وجعلها أكثر ملائمة لواقع دولة جنوب السودان المراد قيامها.

- نجاح تأسيس ما يعرف بدولة متكاملة منسجمة سياسيا واقتصاديا، من خلال عملية إصلاحية لبناء ثقافة التعايش القومي والديني والعرقي والقبلي داخل المجتمع بصورة حقيقية وجعلها جزءاً أساسياً في بنية الدولة وسلوك النظام السياسي بكل مكوناته.

- التحول إلى دولة المؤسسات التي تمضي وفق دستور دائم يلبي متطلبات بناء الإنسان والدولة .

- اعتماد سياسة خارجية على مستوى الإقليم والعالم مبنية على أسس التعاون، وتتجاوز خلافات الماضي، مقدمة المصلحة القومية للدولة على الجوانب الأخرى ، والمساعدة في إيجاد إقليم مستقر محيط بالدولة وخاصة في الشمال (دولة السودان) ، لأن استقرار الإقليم يقود إلى استقرار الدولة في الداخل، والعكس صحيح، وهو ما يدعو دولة جنوب السودان إلى الاقتراب نحو تصفير المشكلات الخارجية كالحدود والموارد المشتركة مع الدول المحيطة (ولو مرحلياً) لحين استكمال بناء الدولة داخلياً .

المطلب الثالث : فشل الأنظمة في عملية بناء الدولة وقيام الحرب الأهلية الشاملة(سيناريو كارثي)

مما لاشك فيه أن هناك مخاوف حقيقية من تحول جنوب السودان بعد انفصاله إلى نموذج آخر من نماذج فشل الأنظمة في عملية بناء الدولة، شأنه في ذلك شأن الصومال، وتشاد، وزيمبابوي في القارة الإفريقية، فبعد مرور سنة على الانفصال تفجرت أعمال العنف في العديد من الولايات، وانفجر نزاع حاد في نهاية سنة 2013، واتسع نطاق النزاع ليشمل أكثر من ثلاثين موقعا يغطي معظم ولايات دولة جنوب السودان، لذا اتجهت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية نحو المزيد من التدهور، وذلك بوتيرة متسارعة تنذر بكارثة إنسانية، فحسب تصنيف صندوق دعم السلام fund for peace سنة 2019[1]؛ جاءت جنوب السودان في المرتبة الثالثة لأكثر الدول هشاشة بعد كل من اليمن والصومال من بين 178 دولة في العالم وفق 12 مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وهي تشمل معايير : شرعية الدولة، احترام حقوق الإنسان، وسيادة حكم القانون والتنمية.

يستند التوقع في هذا السيناريو على عدم قدرة الأطراف الالتزام باتفاقية السلام 2018 ، وتصعيد النزاع حول تقاسم السيطرة على الدولة وعودة المواجهة المسلحة بين القوى الرئيسية المتمثلة في

[1] - Fund for Peace , Fragile states index 2019, Availble from. https://fundforpeace.org,(04/07/2020).

الرئيس سلفاكير ميارديت ونائبه رياك مشار، وذلك نظرا لغياب الشروط الأساسية لنجاح المفاوضات وبقاء نفس الأسباب التي انهار على إثرها اتفاق السلام سنة 2015، وهو ما سيؤدي إلى عودة الانزلاق في حرب أهلية أخرى، بفضل العوامل التالية:[1]

- هذا المسار يتحقق إذا إستمر تباين المواقف السياسية، وتعقد إنفاذ اتفاق التسوية السلمية، بالتزامن مع تكون شبكة من التحالفات الإثنية المؤيدة لهذا الطرف أو ذاك، بما يؤدي إلى إتساع نطاق المواجهات الأمنية، لتغطي ربوع البلاد، يعزز هذا الاحتمال إستمرار تدفق السلاح إلى جنوب السودان، وأن الحركة الشعبية تملك تاريخا ممتدا من النزاعات نتيجة للتنافس القيادي والانقسامات الإثنية، وأن القيادات الحالية للحركة لا تؤمن عمليا بقيم التعايش السلمي وقبول الأخر، بقدر ما تسعى للقضاء على الأخر، فمشار وجماعة النوير يعتقدون أنهم يخوضون هذا النزاع دفاعا عن كيانهم المادي أولا ثم مستقبلهم السياسي، فالنوير لم ينسوا أبدا ضحاياهم الذين سقطوا على يد الدينكا، في ظل هيمنة قبيلة ترفض الهزيمة، كما أنها لا تريد لسلفاكير الذي ينتمي للدينكا أن يهيمن على الحزب الحاكم، والأخطر من ذلك، مشار لا يهيمن بشكل كامل على الميلشيات التي تحارب إلى جانبه، خاصة ميلشيا "بيتر قاديت" وقوات الجيش الأبيض، لذا فإن الأمر ينذر بنوع من الحرب، وفي ظل التقارير التي تكشف عن احتمال تدخل ميلشيات تابعة لجماعات النوير الإثيوبية لنصرة جماعات النوير جنوب السودان[2]، وهو ما يعيد إلى الأذهان حال النزاع في الكونغو الديمقراطية في عهد لوران كابيلا، عندما تقاتلت جيوش سبع دول أفريقية على الأراضي الكونغولية، وكذا النزاع في رواندا عام 1994، والذي شهد أكبر إبادة جماعية في التاريخ الأفريقي، في المقابل فإن القوات الأوغندية لا تزال مرابطة في جنوب السودان، رغم أنها أعلنت أكثر من مرة أنها بصدد الإنسحاب من البلاد، لإتاحة الفرصةلإنفاد إتفاق تقاسم السلطة، وهو مايعكس قدرا جليا من عدم الثقة المتبادلة بين سلفاكير ومشار.

- العامل الأخر في تحول تدهور الوضع في جنوب السودان هو عدم قدرة حكومة جنوب السودان على أداء وظائفها التوزيعية، ولاسيما في فيما يتعلق بالوظائف العامة، مثل المياه والكهرباء والغذاء،

[1] - Luka Kuol," Three Trajectories Facing South Sudan,"Africa Center for Strategic Studies, SPECIAL REPORT NO. 4: ENVISIONING A STABLE SOUTH SUDAN, May 29, 2018.

[2] - United Nations: Security Council,Report of the Secretary-General on South Sudan, ***Op.Cit.***, PP.4-5.

وكذلك مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والجسور والمنشأت العامة، حيث يعتمد جنوب السودان اعتمادا كبيرا في إيراداته على العائدات النفطية والمعونات الأجنبية في ظل غياب آليات تنظيمية لرأس المال المحلي، وأيضا غياب البيئة المحفزة لتدفق الاستثمارات الأجنبية، يقول الكاتب الجنوبي ذال مريال رونق " بعد أن تم إجازة ميزانية حكومة جنوب السودان في أبريل 2008 كنا نتوقع أن تتجه أولويات الصرف إلى مجالات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية ؛ كالكهرباء، ومياه الشرب النقية. وبدلاً من هذا، نجد أن أولويات الصرف لدى حكومة جنوب السودان التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان، اتجهت إلى الصرف على البندين الأول والثاني، أي رواتب ومخصصات السادة الوزراء وأعضاء المجالس النيابية في ولايات الجنوب.[1]

- كما أن ثمة عاملاً آخر سيقف حجر عثرة أمام قيام الدولة الجنوبية بوظائفها التوزيعية، وهو الفساد المتأصل في بنية النظام الإداري لحكومة جنوب السودان المنبثقة من الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل وبعد الانفصال، ولعلى المراقب لأداء حكومة جنوب السودان بعد الانفصال يكتشف أن الحركة الشعبية لم تحقق إنجازا حقيقيا في أمور السياسة الداخلية الجنوبية، فقد كان أداء حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان واهيا ومخيبا للآمال.

- إحساس التمّيز والتفوق لدى قبيلة الدينكا وقبيلة النوير قد يؤدي إلى انقسام جديد داخل دولة جنوب السودان، خاصة ما إذا قامت هذه القبائل بتوسيع نطاقها الجغرافي والاستيلاء على مصادر الثروة وهي المناطق الغنية بالنفط من بينها ولاية جونقلي، وهكذا قد تدخل جنوب السودان في سلسلة جديدة من النزاع والانقسام والذي من الممكن أن يجّر الدولة إلى انفصال جديد، ولكن الإشكال لا يكمن في الانتماء القبلي في حد ذاته وإنما في تسييس هذا الانتماء وتوجيهه وفقا لأغراض تخدم مصالح الأطراف المتنازعة[2].

في حال حدوث هذا السيناريو، فإن قائمة الخاسرين سوف تضم أطراف عديدة؛ أولها شعب جنوب السودان، الذي أصبح وقود لذلك النزاع السياسي القبلي، حيث تنتظره أوضاع بالغة السوء مع تدهور

---

[1] - عبد اللطيف فاروق أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص.116.

[2] - Nadia Sarwar ," Post-independence South Sudan ***," Institute of Strategic Studies***, Vol. 32, No. 2/3(Summer 2012), pp.(172-182).

حالة البنية الأساسية والاقتصاد، ومن المؤكد أن الخسارة سوف تطال دول الجوار الجغرافي، فالسودان سوف تتكبد خسائر سياسية، إقتصادية وأمنية، بفعل تجمد مفاوضات تسوية القضايا العالقة مع جنوب السودان، وتوقف إنتاج النفط، وتدفقات اللاجئين معها، واحتمالية تورط الشمال في النزاع لمناصرة مشار، وهو ما يعني إمتداد النزاع إلى ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، كماي مكن أن يشهد شمال غرب أوغندا نشاطا متزايدا لجيش الرب للمقاومة، مستغلا حالة الفوضى في جنوب السودان.[1]

[1]- أيمن شبانة ، ***مرجع سابق*** ، ص.113.

خاتمة

مرت مشكلة جنوب السودان بالعديد من المحطات تداخلت فيها عوامل وعناصر متعددة، مثل الحل العسكري بإستخدام القوات العسكرية لدمج الشمال مع جنوب السودان، والحل السياسي الذي منح الحكم الذاتي للجنوب، ونتيجة للضغوط الداخلية والخارجية إستمر مسار السلام ليصل في الأخير إلى ما عرف بإتفاق السلام الشامل الذي مثل نهاية الحرب الأهلية التي وصفت بأنها أطول حرب أهلية في أفريقيا، وقد تمت الموافقة على مبدأ تقرير المصير بواسطة غالبية القوى السياسية التي لم تبدي أي معارضة لاتفاق السلام بل تعهدت معظمها على دعمه، وبعد إعلان الانفصال رسميا في9 جويلية 2011، طرحت العديد من الأسئلة بشأن المستقبل ومدى مساهمة الانفصال في صناعة الاستقرار أو إنتاج الحرب.

وقد خلصت الدراسة في إطار الإجابة عن الإشكالية إلى توضيح الترابط والتداخل في حدود العلاقة بين مدخلات ومخرجات عملية بناء الدولة في جنوب السودان، حيث يظهر تأثير مختلف الأبعاد الخاصة بالبيئة الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الأمنية والتي أثرت على تحقيق متطلبات بناء الدولة في جنوب السودان، فقد شهدت حالة جنوب السودان ظاهرة اندلاع موجات متكررة من العنف المسلح ألقت بظلالها على التركيبة المجتمعية القبلية المعقدة، وكانت من أهم مخرجاتها تهدّيد السلم المجتمعي وعرقلة فرص السلام، وأنتج هذا الوضع حالة من العجز التام لوظائف الدولة للوفاء بالتزاماتها أمام المواطنين لتقديم مختلف الخدمات :الأمن، الرعاية الصحية، التعليم، والتنمية وغيرها، وبهذا تواجه دولة الجنوب الوليدة مجموعة من التحديات تتمثل أبرزها في غياب الاستقرار السياسي والأمني نتيجة تنامي الانشقاقات بين الأجنحة المكونة للحزب الحاكم وانعدام مؤسسات الدولة، وتنامي أعمال العنف النابع من التوترات المحلية، نتيجة لانتشار السلاح وتكاثر فصائله، وهو ما شكل منعرجا خطيرا في مسار بناء الدولة في جنوب السودان، كما عملت مدخلات البيئة الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي على توجيه مسار بناء الدولة في جنوب السودان بما يخدم مصالح أطراف هذه البيئة.

انتقالا إلى الإطار النظري وجدت الدراسة أن الفروض التي تم طرحها أكدت صحتها وتطابقها مع واقع جنوب السودان، وذلك من خلال مراحل الدراسة:

تم تأكيد العلاقة بين مستوى النجاح في بناء دولة و حجم اندماج جميع العناصر المكونة للمجتمع، فتكوين المؤسسات الوطنية هو مرأة تعكس مستوى وحجم إندماج جميع العناصر المكونة للمجتمع في إطار الدولة، وعلى المنوال نفسه توضح أماكن انتشارها وطريقة عملها و مدى فاعليتها في تقديم

الخدمات إلى جميع المواطنين دون تفرقة أو تهميش، وهو ما تعيشه جنوب السودان أين لم يتمكن ولاء الأفراد والجماعات من الخروج من الولاءات القبلية نحو ولاء أسمى وهو الدولة القومية، والإشكال ليس التعدد القبلي ذاته بقدر ما هو فشل السلطات في التعامل مع هذا التعدد بشكل يسمح باندماج كل المكونات الديمغرافية والإجتماعية، حيث لم تضطلع الدولة بمسؤولياتها تجاه مواطنيها بإخفاقها في تبني مشروعات وطنية يمكن من خلالها إذابة الفوارق الطبقية والاختلافات القبلية والثقافية التي تميز المجتمع .ليس هذا فحسب بل تبنى النظام الحاكم سياسات إقصائية وتمييزية ضد الجماعات الأضعف؛ حيث حرمتها من نصيب عادل من الثورة والسلطة، وهو ما اضطرها لأن تعود إلى الولاءات الضيقة والانتماءات القبلية والجهوية، وهو ما يرشح ضعف هيكل الدولة في الجنوب مع الحضور القوي للعامل القبلي.

أما العلاقة بين ضعف مؤسسات الدولة والفشل في كسب الرهانات السياسية والاقتصادية، فإن الأدلة تؤكد صحة هذه العلاقة، ذلك أن فشل حكومة جنوب السودان كان على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، وهو ما أدى إلى حدوث الأزمة السياسية والإنسانية، ويرجع سبب ذلك إلى عجز النخب السياسية وفشلها في التصدي للتحديات الداخلية والخارجية التي واجهت ولا تزال تواجهها الدولة، بالإضافة إلى عدم كفاءتها في إدارة حالة الإحباط المتزايدة لدى شريحة واسعة من السكان، هذا الفشل لمس جميع المستويات الإدارية والسياسية في المجتمع، وقد أدركت حكومة جنوب السودان هذا العجز في الحكم منذ عام 2005، لكن تم التغاضي عن ذلك، ليس فقط من قبل النخبة السياسية والعسكرية، ولكن أيضا من قبل شركائها الدوليين .وقد ساهمت هذه الحقيقة في الأزمة السياسية الراهنة سواء داخل الحزب أو الحكومة عن طريق منع إقامة حوار موضوعي بين المسؤولين والمواطنين حول شكل الدولة الذي يمكن تصوره لدولة الفتية، كما أخفق النظام السياسي في جنوب السودان في تحقيق توافق سياسي داخلي، حيث سيطرت الحركة الشعبية وحزبها الحاكم على مجمل المسرح السياسي، دون إتاحة فرص للتعددية السياسية، مستفيدة من وضعيتها المتميزة في إطار سلام نيفاشا عام 200، وقد أنتجت تداعيات هذه الحالة نزاعا مسلحا ممتدا، الأمر الذي يشير إلى نمط جديد في معضلات بناء الدولة وهو " انقسام المنقسم" في شكل النزاع على السلطة.

ومن جهة أخرى يعتبر القائمون على دولة جنوب السودان أنفسهم أقوياء بفعل عائدات النفط التي تتدفق إلى الخزينة المالية، ولكن الواقع يظهر دولة جنوب السودان بكامل ضعفها بفعل سيطرة تقلبات

الأسعار الدولية التي تتحكم فيها، وتعرضها لصدمات الخارجية يؤثر بشكل كبير على دور الدولة في جمع وتوزيع العائدات، ما يغذي مركزية الدولة والنزعة الإحتكارية، وهو ما يضع الكثير من السلطة السياسية في يد النخبة الضيقة التي تعمل لإدارة الدولة، فهي التي تحدد من يحصل على "ماذا" "متى" و"كيف" وهنا يصبح النزاع على الثروة ذات مسألة حساسة.

في حين جاءت الأدلة تبين الإرتباط بين التوقعات والإنجازات و احتمال فشل عملية بناء الدولة. فعدم قدرة أطراف العملية السياسية في جنوب السودان على تلبية الحاجيات الأساسية والضرورية للجنوبيين وتوفير أبسط الضروريات مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية التي سجلت أدنى مستوياتها مع إنتشار الفقر والبطالة وأوضاع التخلف المزمنة، دفعهم هذا الواقع إلى السلوك العدواني وإلى النزاع بدل البناء، وجعلهم يوالون للقبائل التي ينتمون إليها بدل الدولة، بعدما كانوا يتوقعون أن الانفصال عن دولة الشمال سوف يجلب التقدم والرخاء الاقتصادي، وفي سياق الوضع الاقتصادي للدولة جنوب السودان هناك فصل واضح بين العائدات والوظيفة التنموية للدولة، هذا ما يثير مشاعر الحرمان والتهميش لدى فئات كبيرة من المجتمع، لاسيما المجتمعات المنقسمة قبليا، لذلك غالبا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعبئة الساخطين على دور الدولة، فعادة ما ينظر إليها أي " الدولة" أنها أداة سيطرة وقمع، ويعتبر هذا بمثابة هيكل العنف المضاد، وفي ظل سيطرة وهيمنة الدولة، يعمل هذا الوضع القائم على التقليل من قدرة الدولة في جميع المجالات التي تدخل ضمن سلطتها، لذلك فإن الدولة تلجأ إلى الاعتماد وبالشكل متزايد على القوة العسكرية لإعادة إنتاج سلطتها على الحكم.

كما تأكد تأثير القطاع الأمني على عملية بناء الدولة، بمعنى أن الدولة التي لم تنجح في تحقيق الأمن الاستقرار السياسي ستواجه تهديد خطير على عملية بناء الدولة، وهو ما يظهر جليا في إنتشار أعمال العنف وحركات التمرد والميلشيات المسلحة وانتشار الأسلحة، ويعد الإقصاء من العملية السياسية والنزاع على الأراضي والموارد، من أسباب غياب الأمن مع وجود بيئة تتميز بفساد النخب، مما ساعد المنخرطين الجنوبيين على التعبير عن هذه المظالم من خلال أعمال العنف والانخراط في مجموعات وتنظيمات مسلحة تعمل ضد الدولة، وبالنظر إلى المنظور الضيق للأمن للدولة في جنوب السودان، بالإضافة إلى ضعف المؤسسات السياسية والأمنية في التعامل مع هذا النوع من التهديدات ساهم في تعقيد وإطالة أمد النزاعات في جنوب السودان، أضف إلى ذلك أن الكثير من هذه التنظيمات والجماعات المسلحة لم تعد تعمل على زعزعة الاستقرار داخل جنوب السودان فقط، بل أنها أصبحت

بؤر توتر تعمل على زعزعة استقرار منطقة شرق افريقيا مثل جيش الرب، وذلك من خلال الارتباطات الحدودية والهيكلية التي وجدت في جنوب السودان المكان الأنسب للنشاط بسبب التفاعلات النزاعية القبلية.

كما تتعلق عملية بناء الدولة بدور الأطراف الخارجية، فلا يمكن الإعتماد على مدخلات البيئة الداخلية دون الأخذ بعين الاعتبار تلك التفاعلات الاجتماعية والسياسية التي تجري على مستوى النظام الإقليمي سواء بين وحدات النظام أي الدول أو بين الوحدات تحت وطنية المنتشرة داخل دول الإقليم بين الجماعات القبلية، وقد ظهر مستوى معين من التوافق الإقليمي حول عملية بناء الدولة في جنوب السودان، وظهر ذلك من خلال الهيئة الحكومة للتنمية " الإيجاد " التي تنتمي إليها دول شرق إفريقيا والتي لعبت دور بارز في عملية البناء و إرساء السلام وتسوية النزاع، فدول الجوار الإقليمي حدود مشتركة مع جنوب السودان، وأصبح لها بعد الانفصال مصالح اقتصادية متنامية معه، ولكن مع إمكانية استمرار النزاع في جنوب السودان، والذي يمكن أن يؤدي إلى انتشار عدوى الحروب الأهلية إلى دول الجوار، ذلك أن تاريخ هذه الدول، لاسيما في منطقة البحيرات العظمى، يظهر سهولة انتشار الحروب الأهلية من دولة إلى أخرى، نظرا لحالة التداخل والتشابك الإثني بين مجتمعات هذه الدول، أو بسبب التوظيف السياسي لهذه النزاعات من قبل بعض القادة السياسيين؛ بدءا بجمهورية السودان، حيث يشكل الفشل في بناء دولة مستقرة في جنوب السودان مصدر تهديد حقيقي لمصالح دولة السودان، خاصة مع الخلافات الموروثة على مناطق الحدود بين الدولتين، كما يظهر دور كل من كينيا وأوغندا في مساعدة جنوب السودان على عملية بناء الدولة وذلك بهدف الاضطلاع بدور إقليمي قوي في المنطقة، أما دوليا فقد كان الدور البارز والواضح للكيان الصهيوني قبل وبعد الانفصال واستمر بشكل بارز عبر التأسيس لمبدأ المساعدات كإحدى الأدوات الفاعلة في الإنتشار، بهدف التأمين لمصالحها عبر إنشاء تجمع إفريقي تحت القيادة الإسرائيلية يضم كل (كينيا، أوغندا، واثيوبيا، وجنوب السودان)، ومنع أي تكتل عربي إفريقي، وذلك بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت في حصة المساعدات والتنموية وإعادة الإعمار.

وخلال دراسة موضوع إشكالية بناء الدولة بجنوب السودان، تم التوصل إلى ما يلي:

- تواجه عملية بناء الدولة بجنوب السودان مجموعة من المعيقات السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، سياسيا: يبذل السياسيون الجنوبيين مجهودا خارقا لفك الإرتباط بين الصورة

الذهنية التي كرسها تاريخ الحرب الطويلة في جنوب السودان، والعنف المتبدي في النزاع العسكري لدولة جنوب السودان الوليدة، مع ضعف الأحزاب السياسية وهشاشة المجتمع المدني وغياب الوعي والحوار، وأيضا غياب التوافق السياسي، مع إحتكار الحركة الشعبية للسلطة في جنوب السودان على الرغم من أنها ليست الممثل الوحيد للشعب الجنوبي السوداني، حيث حرمت بقية الجماعات من نصيب عادل من الثورة والسلطة، وهو ما اضطرها لأن تعود إلى الولاءات الضيقة والانتماءات القبلية والجهوية، وذلك بالخصم من رصيد الدولة الوطنية ككل.

• إقتصاديا: واجهت دولة جنوب السودان تحديات تتعلق بتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وذلك بسبب اعتمادها المفرط على عائدات النفط بدرجة كبيرة بالإضافة إلى شبهات الفساد للعديد من المسؤولين والإداريين والسياسيين هذا من جهة، و عدم قدرتها على توفير الأمن الغذائي لغالبية مواطنيها من جهة أخرى، كما نجد بأن النزاع قد زاد الأمور تعقيدا حيث تعطلت الاستثمارات الأجنبية بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية بالإضافة إلى تدمير البنى التحتية وتوقف إنتاج البترول في بعض المناطق التي تشهد صدامات مسلحة عنيفة.

تشمل أزمة التنمية الاقتصادية مجموعة العوامل البنائية المؤثرة في الاقتصاد، والتي كان لها دور في التخلف الاقتصادي والأزمات التي يعرفها النظام الاقتصادي بجنوب السودان، فمشروع التنمية في جنوب السودان عانى من صعوبات وتعرض لأزمات، وخضع لتحديات داخلية وخارجية، ومن أبرز أسباب فشل مشاريع التنمية الاقتصادية، والتكامل الاقتصادي الطابع الهيكلي الذي تميزت به، وعامة يمكن تقسيم الأسباب إلى أسباب مباشرة تمثلت في محددات البيئة السياسية، وضعف الإنتاج وعدم كفاءته، عدم استغلال كافة الثروات والاعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج وضعف الإرادة الأساسية، وسيادة الثقافات غير الاقتصادية (عدم وجود ثقافة اقتصادية تنموية)، الناتجة من ارتفاع نسبة الأمية والتي تعتبر سببا أيضاً، وأخرى غير مباشرة تلخصت في انخفاض الدخل القومي وما ينجر عنه من انخفاض لمستوى دخل الفرد، انخفاض كمية الإنتاج ونوعيته وتنوعه.

وعليه تحتاج حالة جنوب السودان إلى إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق نمو مقدر، وهذا يتطلب نمو الإنتاج القومي ووضع وتطبيق ضوابط نقدية ومالية صارمة لضبط التضخم وتوسيع الاقتصاد، بدون نمو حقيقي في الاقتصاد ستظل الأغلبية الساحقة للشعب تحت حد الفقر، وستظل البطالة في ارتفاع دائم، وستظل المؤشرات الاقتصادية الأخرى تسجل أرقاما ضعيفة، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل القومي بدلاً من الاعتماد الكلي على النفط والذي هو مصدر للطاقة غير متجدد وأسعاره متذبذبة، يصاحب كل ذلك وضع خطة متكاملة للتنمية والتي هي مفتاح التطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي والرفاهية في دولة جنوب السودان، تضع مثل هذه الخطة في اعتبارها نقاط قوة الدولة في الزراعة، والسياحة، والنقل النهري، وغيرها، واستغلال النفط كمحرك لعملية التنمية.

• إجتماعيا: أثرالانتماء القبلي على قضية جنوب السودان ككيان سياسي، سواء على صعيد العلاقات الداخلية بين قبائل الجنوب أو على صعيد العلاقات الخارجية مع دول الجوار التي توجد فيها امتدادات قبلية لمختلف قبائل الجنوب، حيث يعد موضوع الوحدة الوطنية هو الأكثر إلحاحا في دولة جنوب السودان الوليدة، حيث تتسم المشكلات القبلية بأنها أصبحت ظاهرة واسعة الانتشار بسبب مزيج معقد من الدوافع والمتغيرات، ويتمثل أبرزها في ضعف الاندماج الوطني.

مع تمتع أتباع قبيلة الدينكا بمكانة متميزة في الحكم والسلطة والثروة والمراكز الحساسة في الدولة، فإن التوتر القبلي سوف يبقى قائما مع وجود رغبة من القبائل الأخرى كقبيلة النوير بممارسة حقوقها في هذه المجالات، ولقد تسببت القناعة بتسلط قبيلة الدينكا على مجريات الأمور بنمو شعور العداء وإثارة الخلافات؛ وهو ما ظهر في انشقاق رياك مشار من قبيلة النوير ولام أكول من قبيلة الشلك.

إنّ طبيعة إدارة التعددية الإثنية بدولة جنوب السودان، تبقى بحاجة إلى عملٍ و جهدٍ و رؤية حكومية أكثر دِقةٍ و عمق، و لا يمكن حل أغلب أو جل القضايا المتعلقة بالأقليات، و ببعض الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع بدولة جنوب السودان، بدون تظافر جميع الجهود الوطنية المحلية من جهة، لابد من النظر لمطالب الجماعات القبلية وحقوقها بالمساواة السياسية في إدارة السلطة والثروة، ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمستوياتها المادية والرمزية، ويتطلب ذلك إقامة نظام ديمقراطي قائم على الشراكة والمساواة الكاملة والتعددية وتبادل السلطة، وكذلك تعزيز قدرات الدولة على مواجهة النزعات الشمولية والاستبدادية لدى الأفراد والمشاركين في النظام السياسي، كما تتطلب مهمات مشروع الدولة المدنية ترسيخ جهود الاندماج المجتمعي، وتعزيز الهوية الوطنية، من

خلال تأكيد مبدأ التنوع داخل الدولة، وإدارة التعددية السياسية والثقافية، من خلال التقريب بين قدرات النظام السياسي وقدرات الجماعات القبلية.

• أمنيا: تداول الأسلحة والفشل في نزعها من الجماعات المتمردة، وانتشار المليشيات المتعددة يمثل خطورة كبيرة على استقرار وأمن الجنوب، وهو ما أثر على عملية بناء الدولة، فبدلا من أن يحتوي تكوين الدولة الجديدة التناقضات العرقية والنزاعات الداخلية لتحقيق الاستقرار، فإن المطالب التي برزت لم تنته بحق تقرير المصير، حيث ترى بعض المجموعات المنشقة أنه تم تهميشها في اتفاقية السلام، وأنها تخضع الآن بعد الحصول على استقلال الجنوب إلى هيمنة الحزب الواحد. ووفقاً لهذا الإحساس لم تتكيف هذه المجموعات ولم تستطع تجنب النزاع والغارات على المراعي والعنف القبلي والقتال فيما بينها، مما زاد من حدة التنافر بين الحركة والمنشقين عنها، وأصبحت الحاجة عوضا عن ذلك ليس إلى إشباع الحاجة السياسية فحسب وإنما حاجة أمنية اقتصادية واجتماعية ملحة، ولذلك فإن حق تقرير المصير لا يقف عند حد الحصول عليه، بل يتعداه إلى الحفاظ عليه بمعالجة أسباب النزاع الأزلية التي تسهم في إعادة إنتاج الأزمة، ويكون ذلك عبر إستراتجية تكاملية تشاركية وفعالة، يتم من خلالها إشراك جميع أطراف النزاع وأصحاب المصالح والمجتمعات المحلية .

• خارجيا: على دولة جنوب السودان إعتماد سياسة خارجية على مستوى الإقليم والعالم مبنية على أسس التعاون والشراكة المتبادلة، وتتجاوز خلافات الماضي، مقدمة المصلحة القومية للدولة على الجوانب الأخرى، والمساعدة في إيجاد إقليم مستقر محيط بالدولة وخاصة في الشمال (دولة السودان)، لأن استقرار الإقليم يقود إلى استقرار الدولة في الداخل وهو ما يدعو دولة جنوب السودان إلى الاقتراب نحو معالجة المشكلات الخارجية كالحدود والموارد المشتركة مع الدول المحيطة (ولو مرحلياً) التي تعد جزء من عملية بناء الدولة داخلياً.

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

أولا : قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نموذج اقتسام السلطة ل "تيد جار" لدمج الأقليات والجماعات الإثنية	74
02	الحدود السياسية لجنوب السودان	88
03	مساحة أقاليم جنوب السودان	90
04	التوزع العرقي حسب المناطق	116
05	نسبة مشاركة وزراء من قبيلة الدينكا في الحكومات السودانية قبل الإنفصال في الفترة (1956-1998)	118
06	اللغات الرئيسية في جنوب السودان	124
07	أهم اللغات المشتركة مع دول الجوار لجنوب السودان	125
08	وضعية جنوب السودان من حيث مؤشر التنوع الديني لسنة 2010	129
09	أهم التنظيمات العسكرية لقبائل الدينكا و النوير قبل الإنفصال	149
10	آراء أفراد قبيلتي الدينكا ملوال و الرزيقات بقارة حول أسباب النزاع	151
11	نسبة إنتاج النفط في بعض حقول أبيي 2004 – 2009 الوحدة برميل/اليوم	159
12	أهم اختصاصات مستويات الحكم الثلاثة بدولة جنوب السودان	177
13	نتائج آخر إنتخابات رئاسية في جنوب السودان سنة 2010	180
14	تصنيف أحزاب جنوب السودان من حيث تأييد أو رفض الوحدة مع الشمال قبل 2011	206
15	بعض القبائل المنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان	217
16	الأحداث و عدد القتلى بجنوب السودان أفريل 2016	229
17	المربعات المنتجة للنفط في جنوب السودان	240
18	المربعات المضافة المنتجة للنفط في جنوب السودان	241
19	مربعات النفط تحت الاستكشاف	241
20	نسبة الولايات الأكثر إنتاجا للمحاصيل الزراعية	243
21	إتجاهات دليل التنمية البشرية لجنوب استنادا لتسلسل الزمني	261

22	النمط الإستهلاكي لدى الأسرة بجنوب السودان	264
23	نسبة الحرمان من التعليم بين الجنسين في جنوب السودان	268
24	طرق الرعي والتداخل بين مناطق التمازج الحدودية	307

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مجالات بناء الدولة	49
02	مخطط يوضح العلاقة بين الشرعية والفعالية والاستقرار	55
03	العلاقة الإيجابية بين متغيرات الثقة والشرعية والاستقرار	58
04	العلاقة السلبية بين متغيرات الثقة والشرعية والاستقرار	59
05	العلاقة بين عملية بناء الدولة وأزمتي الإندماج والهوية	64
06	هرم ماسلو للاحتياجات الإنسانية	78
07	مصادر النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد عند أزار	79
08	أهم القبائل النيلية بجنوب السودان	114
09	أهم فروع النيلية الحامية	115
10	أهم القبائل السودانية الغربية بجنوب السودان	115
11	أهم فروع الدينكا	117
12	التركيبة القبلية لمجتمع جنوب السودان	119
13	أهم قبائل النوير	120
14	أهم فروع قبيلة اللاتوكا في جنوب السودان	122
15	مصادر النزاعات بجنوب السودان	144
16	بنية السلطة التنفيذية بدولة جنوب السودان وفق الدستور الإنتقالي 2011	187

17	نسبة تمثيل قبائل الدينكا في حكومة جنوب السودان سنة 2011	182
18	تمثيل الأحزاب السياسية المجلس التشريعي الوطني بجنوب السودان 2011	184
19	بنية السلطة القضائية بدولة جنوب السودان	189
20	تفضيلات مواطني جنوب السودان اتجاه الجهات المختصة بفض نزاعاتهم	196
21	البناء الهرمي للسلطة التقليدية بدولة جنوب السودان	198
22	البناء الهرمي لأجهزة و هياكل الحركة الشعبية لتحرير السودان عند التأسيس	202
23	مساهمة قطاع النفط والقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي	235
24	يوضح انتاج النفط من 1999 إلى 2017	242
25	المعوقات الرئيسية التي تواجه التنمية الزراعية في جنوب السودان	246
26	نسب الولايات الأكثر تضررا بعد غلق الحدود مع السودان	248
27	الولايات الأكثر تضررا من النزاع السياسي 2013	250
28	تكوين الديون الخارجية لجنوب السودان عام 2019	253
29	تكوين الدين المحلي بجنوب السودان سنة 2019	253
30	الإتجاهات في مؤشرات مكونات دليل التنمية البشرية لجنوب السودان 2010-2019	261
31	اتجاهات مؤشر التنمية البشرية لجنوب السودان وبورندي ومالي خلال فترة 2010-2019	262

ثالثا: قائمة الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	موقع الجنوب في الدولة السودانية	90
02	توزع القبائل في جنوب السودان	113
03	منطقة أبيي	158

04	منطقة النيل الزرق ومنطقة جنوب كردفان	162
05	حقول النفط والبنية التحتية في جمهورية جنوب السودان	238
06	المناطق الزراعية الرئيسية في جنوب السودان	244
07	المناطق الأكثر تضررا من أزمة الأمن الغذائي	273
08	الأزمات الاجتماعية في جنوب السودان	277
09	درجات العنف في جنوب السودان حسب كل ولاية	989
10	النزوح بفعل العنف بجنوب السودان إلى الدول المجاورة	294

الملاحق

ملحق رقم (1): مقتطفات من إتفاقية السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان 2005

استهلال الفصل الأول : بروتوكول ماشاكوس

الفصل الثاني : تقاسم السلطة

الفصل الثالث : تقاسم الثروة

الفصل الرابع : حسم نزاع منطقة أبيي

الفصل الخامس : حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق

الفصل السادس : الترتيبات الأمنية

مرفق 1 : وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية ووسائل التنفيذ والملاحق

مرفق 2 : وسائل التنفيذ وجدول التنفيذ الشامل وملاحقه .

اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان

حيث أن حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان المشار إليهما هنا " بالطرفين " اجتمعا في مفاوضات متواصلة في الفترة من مايو 2002 وديسمبر 2004 في كل من كارت، مشاكوس، نيروبي، تاكورو، نانيوكي ونيفاشا في كينيا برعاية عملية سلام الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيقاد). و تحت رعاية جمهورية كينيا بخصوص قضايا تتعلق بالنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي.

وإذ يدركان أن النزاع في السودان هو أطول نزاع استمر في أفريقيا والذي تسبب في خسائر فادحة في الأرواح وأدى إلى تحطيم البنية الأساسية للبلاد واستنفد مواردها الاقتصادية وسبب المعاناة لشعب السودان.

وإذ يأخذان في الاعتبار الحاجة الملحة لإحلال السلم والأمن لشعب تحمل هذا النزاع لزمن طويل؛ وإذ يدركان حقيقة أن السلم والاستقرار والتنمية هي طموحات شعب السودان بأكمله؛ وتنفيذا لإلتزام الطرفين بإيجاد تسوية متفاوض عليها على أساس إقامة نظام حكم ديمقراطي يعترف من ناحية بحق شعب جنوب السودان في تقرير المصير وجعل الوحدة جذابة خلال الفترة الانتقالية، وفي ذات الوقت يقوم على أساس قيم العدل والديمقراطية والحكم الراشد واحترام الحقوق الأساسية وحريات الأفراد والتفاهم

المشترك والتسامح والتنوع داخل الحياة في السودان؛ بسجلات ويؤكدان مجددا أنه تنفيذا لهذا الالتزام توصلا إلى اتفاق و على النصوص التالية :

بروتوكول مشاكوس المؤرخ في 20 يوليو 2002 الوارد في الفصل الأول من اتفاقية السلام الشامل، الاتفاق على الترتيبات الأمنية المؤرخ في 25 سبتمبر 2003 الوارد في الفصل السادس من اتفاقية السلام الشامل.

اتفاقية تقاسم الثروة المؤرخة في 7 يناير 2004 الواردة في الفصل الثالث من اتفاقية السلام الشامل، **بروتوكول تقاسم السلطة** المؤرخ في 26 مايو 2004 والوارد في الفصل الثاني من إتفاقية السلام الشامل.

بروتوكول حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق المؤرخ في 26 مايو 2004 والوارد في الفصل الخامس من اتفاقية السلام الشامل .

بروتوكول حسم نزاع منطقة أبيي المؤرخ في 26 مايو 2004 الوارد في الفصل الرابع من اتفاقية السلام الشامل، وأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم 1574 بتاريخ 19 نوفمبر 2004 قد أخذ علما بهذه الاتفاقيات والبروتوكولات آنفة الذكر.

الجزء أ: المبادىء المتفق عليها :

1-1 إن وحدة السودان، التى تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطي، والمساءلة ، والمساواة ، والإحترام ، والعدالة لجميع مواطنى السودان ، ستظل هي الأولوية بالنسبة للطرفين، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار.

1-2 شعب جنوب السودان له الحق في رقابة وحكم شئون إقليمه والمشارآة بصورة عادلة فى الحكومة القومية.

1-3 شعب جنوب السودان له الحق في تقرير المصير وذلك، ضمن أمور أخرى، عن طريق إستفتاء لتحديد وضعهم مستقبلاً .

1-4 الدين، والعادات، والتقاليد هي مصدر القوة المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السوداني .

1-5 شعب السودان له تراث وطموحات وعلى ذلك يوافق الطرفان على العمل سويا من أجل إقامة نظام ديمقراطي للحكم يأخذ في الحسبان التنوع الثقافي والعرقي والديني والجنس واللغة، والمساواة بين الجنسين لدى شعب السودان .

6- 1إيجاد حل شامل يعالج التدهور الإقتصادي والإجتماعي فى السودان ويستبدل الحرب ليس بمجرد السلام، بل أيضا بالعدالة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التى تحترم الحقوق الإنسانية والسياسية الأساسية لجميع الشعب السودانى .

7-1 التفاوض حول وقف شامل لإطلاق النار وتنفيذه لإنهاء المعاناة والاقتتال الذي يعانى منه الشعب السودانى .

صياغة خطة لعودة اللاجئين، وإعادة التوطين، وإعادة التأهيل، وإعادة البناء والتنمية لمعالجة إحتياجات تلك المناطق المتأثرة بالحرب وتقويم أوجه الخلل التاريخية فى التنمية وتخصيص الموارد .

8- 1تخطيط وتنفيذ اتفاقية السلام بغية جعل وحدة السودان خيارا جذابا وبصفة خاصة لشعب جنوب السودان .

9-1 التصدى للتحديات عن طريق إيجاد إطار يمكن من خلاله تحقيق هذه الأهداف والإعراب عنها بأفضل صورة لمصلحة جميع السودانيين.

الجزء ب: عملية الإنتقال بغية إنهاء النزاع وضمان مستقبل سلمى ومزدهر لكافة شعب السودان وبغية التعاون في مهمة حكم البلاد، تتفق الأطراف بموجب هذا على تنفيذ اتفاقية السلام

2- تكون هناك فترة ما قبل الفترة الإنتقالية مدتها ستة (6)أشهر، وخلال الفترة ما قبل الفترة الإنتقالية :أ) يتم إنشاء المؤسسات والآليات المنصوص عليها فى اتفاقية السلام.

ب) اذا لم يوضع ذلك موضع التنفيذ بعد يكون هناك وقف للأعمال العدوانية مع وجود آليات ملائمة للمراقبة.

ج) يتم إنشاء آليات لمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام.

د) تجرى الاستعدادات لتنفيذ وقف شامل لإطلاق النار فى أسرع وقت ممكن .هـ) السعى للحصول على مساعدة دولية .

و) يوضع إطار دستورى لاتفاقية السلام والمؤسسات، تبدأ الفترة الإنتقالية فى نهاية فترة ما قبل الفترة الإنتقالية وتمتد إلى ست سنوات.

ملحق رقم (2) : مقتطفات من إتفاقية الحدود بين جمهورية السودان وجنوب السودان 2012

The Preambler:

Recognising the common heritage and abiding connections between the Sudanese and South Sudanese peoples , particularly those who live along the common border between the Parties .

Resolving to promote social and economic interactions and cooperation between the Parties and its peoples.

Committed to completing the demarcation of the international border between the Parties , and to resolve , expeditiously , all outstanding disputes relating to the border .

Acknowledging the necessity of reaching final agreements on all key border issues in an integrated manner and to provide for appropriate mechanisms for their implementation ;

The Parties agree as follows:

Part I Definitions and Key Principles

1. Definitions

Border :means a region , zone or territory straddling à boundary or an area adjacent to a boundary.

Boundary : means the line that marks the physical limits of a State's territory and sovereignty.

Demarcation : means the physical marking of a boundary on the ground using pillars or beacons and production of boundary maps thereafter Delimitation means the legal description of a boundary in a text and or map .

JBC: refers to the Joint Border Commission established under this Agreement **JDC :** refers to the Joint Demarcation Committee established under this Agreement.

Part II Soft Border.
Peaceful and Secure Border

(1) The Parties shall maintain a peaceful , safe and secure border , along which economic activity and social interactions can flourish and across which people can move , and goods and services can flow easily .

(2) The Parties shall develop jointly and progressively their vision of a peaceful , safe and secure international boundary and , in particular , they shall encourage and support coordinated management of the border at all levels .

(3) The Parties shall resolve any conflicts that may arise in relation to the border exclusively through peaceful means .

Part III Demarcation of the Boundary

Commitment to Demarcate the Boundary

(1)The two States affirm the definition of the agreed boundary in accordance with the physical description and delimitation , and corresponding recommendations of the Technical Committee for the 1/1/1956 Border Line Demarcation Between North and South Sudan , as affirmed by the Presidency of (2)the Republic of the Sudan prior to the secession of Southern Sudan. Accordingly , the two States shall jointly demarcate the boundary from the tri junction point of the Republic of the Sudan , the Republic of South Sudan and the Central African Republic to the tri - junction point of the Republic of the Sudan , the Republic of South Sudan and the Federal Democratic Republic of Ethiopia .

Part VIII Managing Border Security. Holistic Approach to Security

(1) Consistent with the IBMA , each State shall adopt a holistic approach to the management of security along the border encompassing conflict prevention , conflict management , conflict resolution as well as reconciliation and other peace - building measures .

(2) The Parties shall develop and enhance the capacity of security personnel and border community leaders to address conflict - related issues .

(3) Consistent with Part V of this Agreement , special attention shall be given to the security issues arising from transhumance .

We, the People of South Sudan,

Grateful to **the** Almighty God for giving the people of South Sudan the wisdom and courage to determine their destiny and future through a free, transparent, and peaceful referendum in accordance with the provisions of the Comprehensive Peace Agreement, 2005;

Recalling our long and heroic struggle for justice, freedom, equality and dignity in South Sudan;

Remembering and inspired by the selfless sacrifices of our martyrs, heroes and heroines;

Dedicated to a genuine national healing process and the building of trust and confidence in our society through dialogue;

Determined to lay the foundation for a united, peaceful and prosperous society based on justice, equality, respect for human rights and the rule of law;

Committed to establishing a decentralized democratic multi-party system of governance in which power shall be peacefully transferred and to upholding values of human dignity and equal rights and duties of men and women;

Conscious of the need to manage our natural resources sustainably and efficiently for the benefit of the present and future generations and to eradicate poverty and attain the Millennium Development Goals;

Do hereby, through this Southern Sudan Legislative Assembly, amend the Interim Constitution of Southern Sudan, 2005, which shall be adopted and hereafter referred to as the "Transitional Constitution of the Republic of South Sudan, 2011," and shall be the supreme law by which the independent and sovereign South Sudan shall be governed during the Transitional Period, and undertake to abide .

The Republic of South Sudan and its Territory

(1) South Sudan is a sovereign and independent Republic, and it shall be known as "The Republic of South Sudan."

(2) The territory of the Republic of South Sudan comprises all lands and air space that constituted the three former Southern Provinces of Bahr el Ghazal, Equatoria and Upper Nile in their boundaries as they stood on January 1, 1956, and the Abyei Area, the territory of the nine Ngok Dinka chiefdoms transferred from Bahr el Ghazal Province to Kordofan Province in 1905 as defined by the Abyei Arbitration Tribunal Award of July 2009.

(3) The Republic of South Sudan is bordered by Sudan in the north, Ethiopia in the east, Kenya and Uganda in the south, the Democratic Republic of Congo in the southwest, and the Central African Republic in the west.
(4) South Sudan is governed on the basis of a decentralized democratic system and is an all embracing homeland for its people. It is a multi-ethnic, multi-cultural, multi-lingual, multi-religious and multi-racial entity where such diversities peacefully co-exist.
(5) South Sudan is founded on justice, equality, respect for human dignity and advancement of human rights and fundamental freedoms.

Sovereignty

2. Sovereignty is vested in the people and shall be exercised by the State through its democratic and representative institutions established by this Constitution and the law.

Supremacy of the Constitution

(1) This Constitution derives its authority from the will of the people and shall be the supreme law of the land. It shall have a binding force on all persons, institutions, organs and agencies of government throughout the Country**.**
(2) The authority of government at all levels shall derive from this Constitution and the law.
(3) The states' constitutions and all laws shall conform to this Constitution.

Defence of the Constitution

(1) No person or group of persons shall take or retain control of State power except in accordance with this Constitution.
(2) Any person or group of persons who attempts to overthrow the constitutional government, or suspend or abrogate this Constitution commits treason.
(3) Every citizen shall have the duty to resist any person or group of persons seeking to overthrow the constitutional government, or suspend or abrogate this Constitution.
(4) All levels of government shall promote public awareness of this Constitution by translating it into national languages and disseminating it as widely as possible. They shall provide for the teaching of this Constitution in all public and private educational and training institutions as well as in the armed and other regular forces, by regularly transmitting and publishing programmes in respect thereof through the media and press.

Sources of Legislation

The sources of legislation in South Sudan shall be:
(a) this Constitution;
(b) customs and traditions of the people;
(c) the will of the people; and
(d) any other relevant source.

Language

(1) All indigenous languages of South Sudan are national languages and shall be respected, developed and promoted.
(2) English shall be the official working language in the Republic of South Sudan, as well as the language of instruction at all levels of education.
(3) The State shall promote the development of a sign language for the benefit of people with special needs.

Political Objectives

(1) All levels of government shall promote democratic principles and political pluralism, and shall be guided by the principles of decentralization and devolution of power to the people through the appropriate levels of government where they can best manage and direct their affairs.
(2) All levels of government shall:
(a) promote and consolidate peace and create a secure and stable political environment for socio-economic development;
(b) initiate a comprehensive process of national reconciliation and healing that shall promote national harmony, unity and peaceful co-existence among the people of South Sudan;
(c) inculcate in the people a culture of peace, unity, cooperation, understanding, tolerance and respect for customs, traditions .

Organs of the National Government

The National Government shall have the following organs:
(a) the Legislature;
(b) the Executive; and
(c) the Judiciary.

Powers and Competences of the National Government

52. The National Government shall exercise exclusive legislative and executive authority on all functional areas in Schedule A; it shall also exercise legislative and executive authority on all concurrent and residual matters as set forth in Schedules C and D read together with Schedule E herein.

Primary Responsibilities of the National Government

(1) The primary responsibilities of the National Government shall be, *inter alia*:

(a) maintenance of peace and security;

(b) reconstruction and development;

(c) promotion of good governance and welfare of the people;

(d) exercising authority in respect of South Sudan and the **s**tates; and

(e) ensuring the protection of the rights and interests of the people.

CHAPTER II

THE PRESIDENT OF THE REPUBLIC

The President

(1) There shall be a President for the Republic of South Sudan.

(2) The President of the Republic of South Sudan is the head of State and Government, the Commander-in-Chief of the Sudan People's Liberation Army and the Supreme Commander of all the other regular forces. He or she represents the will of the people, and shall exercise the powers vested in the office of the President by this Constitution.

(3) The incumbent elected President of the Government of Southern Sudan shall be the President of the Republic of South Sudan.

Functions of the President

The President shall perform the following functions:

(a) preserve the security of South Sudan and protect its territorial integrity;

(b) supervise constitutional and executive institutions and provide exemplary leadership in public affairs;

(c) appoint constitutional and judicial posts holders in accordance with this Constitution and the law;

(d) preside over the National Council of Ministers;

(e) declare and terminate a state of emergency in accordance with the provisions of this Constitution and the law;

(f) initiate constitutional amendments and legislation and assent to and sign into law bills passed by the National Legislature;

(g) convene, summon, adjourn or prorogue the National Legislature in consultation with the Speaker;

Foreign

Policy Foreign policy of the Republic of South Sudan shall serve the national interest and shall be conducted independently and transparently with the view to achieving the following:

a. promotion of international cooperation, specially within the United Nations family, African Union and other international and regional organizations, for the purposes of consolidating universal peace and security, respect for international law, treaty obligations and fostering a just world economic order;

b. achievement of African economic integration, within the ongoing regional plans and fora as well as promoting African unity and co-operation as foreseen in those plans;

c. enhancement of respect for human rights and fundamental freedoms regionally and internationally;

d. promotion of dialogue among civilizations and establishment of international order based on justice and common human destiny;

e. respect for international law and treaty obligations, as well as the seeking of the peaceful settlement of international disputes by negotiation, mediation, conciliation, arbitration and adjudication;

f. enhancement of economic cooperation among countries of the region;

g. non-interference in the affairs of other States, promotion of goodneighbourliness and mutual cooperation with all neighbours and maintaining amicable and balanced relations with other countries; and

h. combating international and trans-national organized crime, piracy and terrorism.

Functions of the President

The President shall perform the following functions:

a. preserve the security of South Sudan and protect its territorial integrity;

b. supervise constitutional and executive institutions and provide exemplary leadership in public affairs;

c. appoint constitutional and judicial post holders in accordance with this Constitution and the law; d. preside over the National Council of Ministers;

e. declare and terminate a state of emergency in accordance with the provisions of this Constitution and the law;

PART TWELVE. FINANCE AND ECONOMIC MATTERS CHAPTER I. GUIDING PRINCIPLES FOR DEVELOPMENT AND EQUITABLE SHARING OF NATIONAL WEALTH

1. The National Government shall promote, support and encourage decentralized broad based and balanced and participatory economic development based on the principle of subsidiarity and devolution of governmental functions and powers to the appropriate levels where the people can best manage and direct their own affairs.

2. Equitable economic development shall be based, inter alia, on the agricultural and agro-industrial sectors, and promotion of private sector conducted in accordance with the best known practices of sustainable development within a framework of transparent and accountable governance.

3. The National Government shall promote and encourage the participation of the people in the formulation of its development policies and programmes.

4. The National Government shall endeavour to build institutional, human, social and economic capacity, develop infrastructure and social services and raise the standard of public services to attain the Millennium Development Goals.

5. The sharing and allocation of resources and national wealth shall be based on the premise that all states, localities and communities are entitled to equitable development without discrimination as shall be regulated by law.

6. National wealth and other resources shall be allocated in a manner that will enable each level of government to discharge its legal and constitutional responsibilities and duties and ensure that the quality of life and dignity of all the people are promoted without discrimination on grounds of gender, religion, political affiliation, ethnicity, language or locality.

7. The National Government shall fulfill its obligations to provide financial transfers to all levels of government, and shall, except as otherwise provided herein, apportion revenue equitably among the states and local governments as shall be determined by law.

First Vice President of the Republic of South Sudan

1. For the duration of the Transition, there shall be established the office of the First Vice President of the Republic of South Sudan, to supervise the implementation of the reforms outlined in this Agreement and exercise the powers, functions and responsibilities outlined below. The office of the First Vice President shall cease to exist at the conclusion of the Transition Period unless otherwise decided in the permanent Constitution
2. The First Vice President of the TGONU shall be selected by the South Sudan Armed Opposition.
3. The Powers. Functions and Responsibilities of the First Vice President shall be to:

6.3.1. Coordinate the implementation of this Agreement and initiate institutional reforms as prescribed in this Agreement;
6.3.2. Serve as Commander-in-Chief of the South Sudan Armed Opposition forces during the Pre-Transition Period and the period or until the establishment of the shared unified command of the NDFSS.
6.3.3. Serve as the Acting Commander-in-Chief of the unified South Sudan National Defence Forces in the event of any temporary absence of the President after the unification of
the forces
6.3.4. Chair the cabinet clusters;
6.3.5. Serve as Deputy Chair of EFMA Board;
6.3.6. Serve as Deputy Chair of the NSC;
6.3.8. Oversee the preparation and consideration of TGONU business and programmes;
Decision making in the Presidency shall be in a spirit of collegial collaboration. The President, the First Vice President, and the Vice Presidents shall seek to reach agreement on matters of Executive Administration and failure of which by agreement of at least four (04) of them.
The President, the First Vice President, and the Four Vice Presidents shall consult regularly in the exercise of their functions. Consultations may be made through different means but all shall be officially recorded in writing, to preclude misunderstanding and any conflict.

CHAPTER VII: JOINT MONITORING AND EVALUATION COMMISSION (JMEC)

Upon the signing of this Agreement, the Joint Monitoring and Evaluation Commission (JMEC) shall be reconstituted within fifteen (15) days. The membership of the Reconstituted JMEC (RJMEC) shall comprise representatives of the Parties to this Agreement, other South Sudanese stakeholders, and regional and international guarantors and partners of South Sudan.

Establishment, Seat and Term of TGoNU

1.1.1. There shall be established a Revitalised Transitional Government of National Unity (RTGoNU) in the Republic of South Sudan entrusted with the task of implementing this Agreement.

1.1.2. The Transitional Period shall commence eight (8) months after signing of this Agreement and the term of office shall be thirty-six (36) months preceded by eight (8) months of a Pre-Transitional Period.

1.1.3. The seat of the RTGoNU shall be Juba.

1.1.4. The term and mandate of the RTGoNU shall be for the duration of the Transitional Period, until such time that elections are held, except as provided for in this Agreement.

1.1.5. The RTGoNU shall hold elections sixty (60) days before the end of the Transitional Period in order to establish a democratically elected government.
1.1.6. Responsibility will be shared in the Executive of the RTGoNU among the following parties: Incumbent TGoNU, SPLM/A-IO, SSOA, FDs and OPP.

Vice Presidents of the Republic of South Sudan

1.8.1. For the duration of the Transition, there shall be established the Office of four Vice Presidents. The four Vice Presidents shall be equal in rank and their offices shall cease to exist at the conclusion of the Transitional Period.

1.8.2. The Powers, Functions and Responsibilities of the four Vice Presidents shall be to:

1.2.1. Oversee the work of the National Commissions and Parastatals falling under their respective clusters.2.3. Follow up and ensure the implementation of Council of Ministers' decisions with the relevant Ministries and institutions within the respective Clusters.

ملحق رقم (5): مقتطفات من إتفاقية إعادة قرار تسوية الصراع في جمهورية جنوب السودان 12 سبتمبر2018

PREAMBLE

Mindful of our commitment under the Transitional Constitution of the Republic of South Sudan, 2011, (TCRSS) as amended, to lay the foundation for a united, peaceful and prosperous society based on justice, equality, respect for human rights and the rule of law;

Deeply regretting the scale of untold human suffering that had befallen our country and people as a result of disregarding this commitment;

Determined to compensate our people by recommitting ourselves to peace and constitutionalism and not to repeat mistakes of the past;

Recognizing the prime significance of preserving the sovereignty and territorial integrity of our country;

Cognizant that a federal system of government is a popular demand of the people of the Republic of South Sudan and the need for the RTGoNU to reflect this demand by way of devolution of more powers and resources to lower levels of government;

Pursuant to the decision of the Inter-Governmental Authority for Development (IGAD) Assembly of Heads of State and Government at its 31st Extra-Ordinary Summit of 12 June 2017, held in Addis Ababa, Ethiopia, which decided: "to urgently convene a High-level Revitalisation Forum of the parties to the Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan (ARCSS), including estranged groups to discuss concrete measures, to restore permanent ceasefire, full implementation of the ARCSS, and to develop revised realistic timelines and implementation schedule towards democratic elections at the end of the Transitional Period.

We the Parties, comprising of Transitional Government of National Unity of the Republic of South Sudan (TGoNU), the Sudan People's Liberation Movement/Army-In Opposition (SPLM/A-IO), the South Sudan Opposition Alliance (SSOA), Former Detainees (FDs), Other Political Parties (OPP), collectively referred to as the Parties, confirm our commitment to the "the Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan" and do hereby resolve as follows:

SUPREMACY OF THIS AGREEMENT AND PROCEDURES FOR AMENDMENT OF THE AGREEMENT

1.This Revitalised Agreement shall, upon signature be binding on all parties and shall repeal the ARCSS 2015 in its entirety, and shall be ratified by the Transitional National Legislature of the Republic of South Sudan.

.2. This Revitalised Agreement shall be fully incorporated into the Transitional Constitution of the Republic of South Sudan, 2011 (TCRSS as amended). Notwithstanding this process of incorporation, in the event that the provisions of the TCRSS, 2011 (as amended) conflicts with the terms of this Agreement, the terms of this Agreement shall prevail.

3. This Revitalised Agreement shall take precedence over any national legislation, any existing agreement to the contrary, and in the event that the provisions of a national legislation or previous agreement conflict with the terms of this Agreement, the provisions of this Agreement shall prevail.

.4. This Revitalised Agreement may be amended by the Parties, with at least twothirds of the members of the Council of Ministers of the RTGoNU, and, at least two-thirds of the voting members of the Revitalised Joint Monitoring and Evaluation Commission consenting to the amendment, followed by ratification by the Transitional National Legislature, according to the constitutional amendment procedures set out in the TCRSS, 2011 (as amended).

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية:

الوثائق الرسمية :

1. ***اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان***، الجيش الشعبي لتحرير السودان، التاسع من جانفي 2005، نيروبي، كينيا

الكتب:

2. ابراهيم الحسن ، ***إدارة الموارد الطبيعية في السودان : الواقع والتحديات*** . الخرطوم : الجمعية السودانية لحماية البيئة ، 2012.
3. إبراهيم النور، ***استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية***.أبوظبي : دولة الإمارات العربية المتحدة، 2012.
4. أبو دية أحمد، عوامل إثارة الصراع الإثني في الجنوب السوداني ومشروعات تسويته،" في وليد عبد الحي (محرر) ، ***إفريقيا في عصر التحولات العالمية*** . منشورات جامعة آل البيت، 2002.
5. أبيل أليير، ***جنوب السودان : التمادي في نقض العهود و العهود***، ترجمة بشير محمد سعيد . لندن : شركة ميدلايت المحدودة 1992.
6. إجلال رأفت وأخرون ، ***السودان على مفترق الطرق بعد الحرب .. قبل السلام*** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ، 2006.
7. أحمد أبو سعدة ، ***جنوب السودان وأفاق المستقبل*** . القاهرة :مكتبة مدبولي، ط.1، 2011.
8. أحمد الزروق محمد الرشيد، ***مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا***. القاهرة : المكتب العربي للمعارف،2015.
9. أحمد حمروش ، ***مصر والسودان :كفاح مشترك*** . القاهرة :دار الهلال ، 1970.
10. أحمد عبد الله آدم، ***السودان نموذج التمازج والتعايش***. الخرطوم :مطابع العملة المحدودة، 1997.
11. أحمد مكي محمد ، ***التركيبة الجغرافية والسكانية في جنوب السودان*** . الخرطوم : مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2003.

12. أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر.**الإسكندرية :دار الطبعة الجديدة،1997.

13. إدريس بوكرا ،***الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*** . الجزائر: دار الكتاب الحديث،2003.

14. أروب مادون ، ***السودان الطريق الشاق إلى السلام***، ترجمة محمد علي جادين. الخرطوم: دار مدارات للطباعة والنشر، 2009.

15. باسم رزق عدلي رزق، **أفريقيا والغرب :دراسة لأراء المفكر الإفريقي اللاتيني ولتر رودني.**القاهرة :مكتبة جزيرة الورد، ط.1، 2011.

16. البدوي السعيد ، ***الخصوصية الجغرافيا للسودان مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة*** . القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 2004.

17. برتران بادي ،***الدولة المستوردة :تغريب النظام السياسي*** ، ترجمة :لطيف فرح . القاهرة :دار العالم الثالث ،1996 .

18. بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، ***التعددية و تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجاً*** .الخرطوم : مركز الراصد للدراسات، 2006.

19. بول دينق شول ، ***لهجة جوبا العربية***. الخرطوم: الدار السودانية للكتب، 2005.

20. بومدين طاشمة ، ***الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية :دراسة في المفاهيم ،الأدوات ،المناهج والإقترابات***. الجزائر :كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع ،2011.

21. توفيق المديني ، ***تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال*** . دمشق :منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ،2012.

22. جوشر اكريز ، ***خلق الوقائع على الأرض :ديناميكيات الصراع في أبيي*** . جنيف :المعهد العالي للدراسات الدولية ، ط.1 ، 2011.

23. جولي بريتغيلد، **التحديات الراهنة لإعادة الإدماج في جنوب السودان**، المركز العربي الدولي لخدمات الترجمة . جنيف : المعهد العالي للدراسات الدولية ، 2010 .

24. جولي فلينت وألكس دي فال، ***دارفور تاريخ حرب وإبادة*** ، ترجمة : أنطوان باسيل . بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.

25. جوليان فروند، ***علم الاجتماع عند ماكس فيبر*** ، ترجمة تيسير شيخ الأرض . دمشق: منشورات الإرشاد القومي ، 1987.

26. جون قاي نوت يوه ، ***جنوب السودان :أفاق وتحديات*** . عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ،2000.

27. حاج حمد أبو القاسم ، ***السودان : المأزق التاريخي وأفاق المستقبل*** . بيروت :دار الكلمة للنشر ،ط.1، 1980.

28. حساف محمد شفيق العاني، ***الأنظمة*** **السياسية والدستورية المقارنة** .بغداد :مطبعة جامعة بغداد، 1993.

29. حسام الدينعلى محمد ،***إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر:جدلية الاندماج والتنوع***. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2010.

30. حسام مرسي ، ***مدخل العلوم السياسية***. الإسكندرية :دار الفكر الجامعي ، 2012.

31. حسن الحاج علي، حمدي عبد الرحمن، ***المشهد السياسي جنوب السودان و مخاطر النزاعات الإنفصالية في العالم الإسلامي***. القاهرة : دار الكتب المصرية، 2010.

32. حسن الساعوري والنحال محمد، ***السودان في الأجندة الإسرائيلية***. الخرطوم: مركز الراصد للدراسات ، 2003.

33. حلمي شعراوي ، ***السودان في مفترق الطرق*** .القاهرة : مكتبة جزيرة الورد، 2011.

34. حمدي عبد الرحمن ،***مشكلة جنوب السودان :دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع***. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1996.

35. حمدي عبد الرحمن وحسن الحاج على، ***المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصالية في العالم الإسلامي*** . القاهرة: سلسلة كتب البيان ،2010.

36. حمدي عبد الرحمن، ***أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل ؟*** . القاهرة : دار الشروق، 2007.

37. خميس حزام والي ،***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية مع إشارة إلى تجربة الجزائر***. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2 ،2008.

38. داورتي جيمس بالتسغراف ،***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، ترجمة عبد الحي . الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

39. دوني كوش ، ***مفهوم الثقافة في العلوم الإجتماعية*** ، تر. قاسم المقداد . دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2002.

40. دينق ألينق، ***السودان الجنوبي و الطريق إلى المستقبل***. الخرطوم : دار عزة للنشر و التوزيع، 2017 .

41. رشا محمد أحمد أمين، ***الحركة الشعبية في جنوب السودان :1983 -2002***. القاهرة : دار الكتب و الوثائق القومية، 2014.

42. زكي البحيري، ***مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية*** . 2011-1955 . القاهرة : ركائز المعرفة للدراسات والبحوث ، 2011.

43. سعاد الشرقاوي ، ***النظم السياسية في العالم المعاصر*** . جامعة القاهرة ،كلية الحقوق ،2007.

44. سعد الدين إبراهيم ، غسان سلامة وأخرون ، ***المجتمع والدولة في الوطن العربي*** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.3، 2005.

45. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، ***أزمات السودان الداخلية و القانون الدولي المعاصر***. القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع، 2006.

46. السيوفي نادر، ***حروب الموارد في إفريقيا : الكونغو الديمقراطية - سيراليون -أنجولا -جنوب السودان***. الخرطوم :مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع ،2008.

47. ضياء الدين زاهر ، ***مقدمة في الدراسات المستقبلية :مفاهيم، أساليب، تطبيقات***. القاهرة: مركز الكتاب للنشر ، 2004.

48. رحيم الساعدي ، ***مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية***. الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، 2013.

49. شعبان الطاهر الأسود، ***علم الاجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل والإدماج***. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2003.

50. الشفيع خضر سعيد ،"مستقبل السودان بعد انفصال الجنوب ،" في الشفيع خضر سعيد (محرر) ،***انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص*** .بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012.

51. صالح محمود القاسم ، ***النظام السياسي ومشكلة الجنوب في الفترة من 1969 إلى 1989*** . عمان : دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، 2011.

52. صامويل هنتغتون، ***النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،*** ترجمة سمية عبود. لبنان: دار الساقي، 1993.

53. ضيو مطوك، ***سياسة التمييز الإثني في السودان : مبررات فصل جنوب السودان،*** ترجمة مهدي محمد السيد، جمال طه غلاب. الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية، 2010.

54. طارق محي الدين و آخرون، ***المسلمون في دولة جنوب السودان*** .الإمارات العربية المتحدة : مركز المسبار للدراسات و البحوث ،2013.

55. عادل ثابت ، ***النظرية السياسية الحديثة : دارسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة***. الإسكندرية : دار خوارزم ، 2002.

56. عبد الباسط محمد حسن ،***أصول البحث الاجتماعي*** . القاهرة :مكتبة وهبة ،ط.11 ،1990.

57. عبد الرحمن ابن خلدون ،**مقدمة ابن خلدون** ، ترجمة عبد الله محمد الدرويش . دمشق : دار يعرب،2004.

58. عبد الرحمن خضر حسن، ***الأبعاد الدينية و السياسية لقيام دولة جنوب السودان و تأثيرها على المحيط العربي الإسلامي***. الكويت : مركز الإعلام الكويتي ، 2013.

59. عبد الرحمن، حسن الحاج علي، ***المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الإنفصالية في العالم الإسلامي***. القاهرة : سلسلة كتب البيان، 2010.

60. عبد السلام ابراهيم بغدادي ، ***الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا*** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2 ،2000.

61. عبد السلام إبراهيم بغدادي، ***البعد الإيجابي في العلاقات العربية الإفريقية و التعددية الإثنية كرابط ثقافي*** . بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، 2012.

62. عبد العزيز محمد موسى، ***الجنوب و أجندة الحوار***. الخرطوم : وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، إدارة البحث العلمي، 2008.

63. عبد العظيم محمود حنفي ،***الثورة والشرعية :عوامل سقوط النظام السياسي السوري 1963-2012***. بيروت : منشورات إي كتب ،2012.

64. عبد الغفار رشاد القصبي ،***التطور السياسي والتحول الديمقراطي :التنمية السياسية وبناء الأمة*** . القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،ط.2 ،2006.

65. عبد القادر إسماعيل، ***جنوب السودان صراعات الحرب وصراعات السلام دور الأحزاب السياسية*** . القاهرة: مكتبة مدبولي ، 2011.

66. عبد القادر إسماعيل، ***مشكلة جنوب السودان دور الأحزاب السياسية الجنوبية 1947 – 2005*** .القاهرة : مكتبة مدبولي، 2000.

67. عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، ***الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية***.دمشق : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، 2003.

68. عبد اللطيف فاروق أحمد، ***انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري***. القاهرة :دار المكتب العربي للمعارف ، 2016.

69. عبد المنعم السوقي في الجميعي ،***منهج البحث التاريخي :دراسات وبحوث*** . القاهرة : مطبعة الجيلاوي ،1992 .

70. عبد الودود ولد الشيخ ، ***القبيلة والدولة في إفريقيا*** ،ترجمة محمد بابا ولد أشفع . قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2013 .

71. عبد الوهاب الأفندي ،" أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها،" في ***أزمة الدولة في الوطن العربي*** . بيروت: بيت النهضة ، ط.2 ، 2012.

72. العجب أحمد الطريفي ، ***دراسات في الوحدة في السودان***. الخرطوم : مجلس دراسات الحكم الإقليمي، 1988.

73. عدنان السيد حسين وأخرون ،" تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر : ظروف النشأة وأثارها ،" في ***أزمة الدولة في الوطن العربي*** . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.2،2011.

74. عزام أبو ليلة ، ***السودان : قصة الحرب والإنقسام*** . القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، 2019.

75. علي السعد اسماعيل، ***مبادئ علم السياسة : دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية***. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2007.

76. علي سعد إسماعيل ،***المذاهب والنظم السياسية ونشأة الدولة*** . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية،2010.

77. عمار بوحوش، ***الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة***. الجزائر :دار البصائر لمنشر والتوزيع،ط.2، 2008.

78. غازي محمد ذيب الزعبي ،***البعد الاقتصادي للتنمية السياسية 1989-2003***. الأردن : عالم الكتاب الحديث، 2009.

79. فخر الدين ميهوبي ، ***إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي : دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار***. الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية،2014.

80. فرانسيس دينق، ***صراع الرؤى :نزاع الهويات في السودان***، ترجمة عوض حسن .القاهرة :مركز الدراسات الإستراتجية ،1999.

81. فرانسيس فوكوياما ،***بناء الدولة :النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين***،ترجمة مجاب الإمام .الرياض : العبيكان للنشر والتوزيع ،2007 .

82. فؤاد نهرا ، ***النموذج التعاوني لدولة الرفاه*** . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.

83. فيريل هايدي ، ***الإدارة العامة من منظور مقارن***، ترجمة محمد قاسم القريوتي .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، ط.2 ،1985 .

84. فيليب برو ، ***علم الاجتماع السياسي***، ترجمة محمد صاصيلا .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

85. القادر إسماعيل السيد الشربيني، **مشكلة جنوب السودان.**القاهرة :مكتبة مدبولي ،ط . 1،2011.

86. كلود دوبار ، ***أزمة الهويات تفسير التحول*** ، ترجمة:رندة بعث . بيروت ، المكتبة الشرقية ،2008.

87. ماركيع شوميروس، ***جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات*** ، ترجمة المعهد العربي الدولي . جنيف : المعهد العالي للدرسات الدولية ، ط.1، 2008.

88. مايكل روس ، ***نقمة النفط : كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم*** ، ترجمة محمد هيثم نشواتي الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية ، 2014.

89. محجوب محمد صالح ،***أزمة الجنوب السوداني : الخلفية والتطورات*** . الخرطوم : مركز الدراسات السودانية ، 2004.

90. محمد أحمد عبد الغفار ،***فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية كدراسة نقدية تحليلية***. بيروت :دار هومة ،2003.

91. محمد الأمين خليفة ، ***قضية السلام والحرب في جنوب السودان*** . الخرطوم : مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2011.

92. محمد سلامة النحال، ***نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان***. بيروت : الدار العربية للموسوعات، 2005.

93. محمد سليمان محمد ،***السودان في حروب الموارد والهوية*** . لندن :دار كمبدرج لنشر ،2000.

94. محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم ،المناهج ، الاقترابات والأدوات** . الجزائر : دار هومه ،2007.

95. محمد صادق صبور ، ***مناطق الصراع في أفريقيا*** . القاهرة : دار الأمين ، 2006.

96. محمد عبد القادر حاتم ، ***الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية***.القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.

97. محمد عبد المجيد اسماعيل، ***الدساتير العربية بين المعمول والمأمول*** .بيروت : منشورات الحلبي،2015.

98. محمد عمر البشير ، ***مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع*** ، ترجمة هنري رياض . بيروت : دار المأمون، 1983.

99. محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، ***الصراعات الإثنية في إفريقيا :الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل*** .مصر :المركز العالمي للدراسات الإفريقية، ط .2 ، 2007.

100. محمد نجيب بوطالب ***سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي*** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2 ،2009.

101. محمود محارب ، ***إنفصال جنوب السودان المخاطر والفرص***. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012.

102. محمود محمد قلندر ، ***جنوب السودان :مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1900 - 1983***.دمشق :دار الفكر ، ط.1 ، 2004.

103. مصطفى أبو الخير ، ***أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر*** .بيروت : ايتراك للنشر والتوزيع ،ط.،1 2006.

104. مكاوي محمد قيلي ، ***تسوية النزاعات في السودان : نيفاشا نموذجا*** . الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، ط . 1 ،2006.

105. منصور خالد ، ***أهوال الحرب ... وطموحات السلام: قصة بلدين*** . الخرطوم : دار مدارك للطباعة،2008.

106. موريس دوفرجيه ،***المؤسسات السياسية والقانون الدستوري كالأنظمة السياسية الكبرى،*** تر. جورج سعد .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1992.

107. موريس دوفرجيه ، ***مدخل إلى علم السياسة*** ، ترجمة سامي الدروبي و جمال الأتاسي . بيروت :المركز الثقافي العربي ، 2009.

108. موسى عبده مختار ، ***مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان*** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2009.

109. نصر محمد عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة، دراسات مقارنة**. بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002 .

110. نعوم شقير، ***جغرافيا وتاريخ السودان***. الخرطوم : دار عزة للنشر، 2000.

111. نوت يوه، ***العزلة ..الوحدة و الإنفصال: تأرجح الفكر السياسي في جنوب السودان.*** عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ،2003.

112. هاني رسلان، ***السياسة المصرية تجاه السودان*** . القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية،2010.

113. هدى ميتكيس ، " الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسة في دول العالم الثالث،" في علي الدين هلال دسوقي ومحمود إسماعيل محمد (محرران) ،***اتجاهات حديثة في علم السياسة*** . د.م.ن ، المجلس الأعلى للجامعات ،اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، 1999.

114. هيجون رتشارد "، ***نظرية التنمية السياسية***، ترجمة عبد الرحمن محمد عبد الحميد.عمان :المركز العلمي للدراسات السياسية، ط.1، 2001.

115. وفاء داوود،***الثقة السياسية بين المواطن والحكومة : تداعيات قيام الثورات*** .مصر : دار الوفاء لنشر،2013.

116. وفاء لطفي حسين عبد الواحد، ***التجربة الماليزية في إدارة المجتمع المتعدد الأعراق و الدروس المستفادة للمنطقة العربية : دراسة حالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان و الأكراد في العراق***. القاهرة : المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، 2010.

117. يوانس أجاوين، أليكس دوفال ، ***عندما يحل السلام :موعد مع ثالوث الديمقراطية و التنمية و السلم في السودان***، ترجمة سيد أحمد علي بلال و عبد السلام حسن. القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2001.

ا. التقارير:

118. التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 ،***التغلب على الهشاشة في إفريقيا***، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي ، دومينيكو دي فيسولي.

119. التقرير النهائي لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأروبي بشأن الاستفتاء في جنوب السودان ، 9 -10 فيفري 2011.

120. " لقد تحجرت قلوبنا : أثار النزاع المسلح في جنوب السودان على الصحة العالمية ،" ***تقرير منظمة العفو الدولية*** (لندن : مطبوعات منظمة العفو الدولية ، جوان 2016) .

121. لام أكول أجاوين ، " دولة جنوب السودان :مسار البناء وتحديات الواقع ، " ***تقرير الجزيرة لدراسات*** (فيفري 2014) .

122. هيئة الأمم المتحدة، ***"تقرير خاص للأمين العام عن استعراض ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي*** " نيويورك : مجلس الأمن، 05 أفريل 2017.

123. سالم أحمد سالم ، تكلفة الحرب : تقدير التكاليف الاقتصادية والمالية لاستمرار النزاع، ***تقرير دراسات السلام والتنمية ومركز حل النزاع*** ، (جانفي 2015).

124. الاتحاد الافريقي، ***تقرير بعثة التقييم الفني لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع في السودان***، أفريل 2011.

125. ***تقرير مجلس الأمن*** ، المعايير المرجعية لتقييم حظر توريد الأسلحة المفروض على جنوب السودان، 31 مارس 2021.

126. إميل ايبرن ، " السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان،" ***تقرير السودان التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان***، أفريل 2012.

127. تقرير منظمة العفو الدولية، " جنوب السودان: استشراء ظاهرة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب بسبب النظام القضائي المشلول وقرارات العفو الشامل"،07.10.2019.

المجلات والدوريات:

128. محمد أمين بن جيلالي ، "بناء الدولة المفهوم والنظرية ،" ***المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتجية*** ، الع.3 ،(أكتوبر 2016) .

129. ميلود عامر حاج ، "بناء الدولة وانعكساته على الدولة القطرية العربية ،" ***مركز الدراسات والبحوث الاستراتجية"*** ،الع . 195 (أفريل 2014).

130. علي أبو فرحة،" أزمة التعديلات الدستورية في افريقيا ،" ***الموسوعة السياسية للدراسات السياسية والإستراتجية*** ،الم .2، الع.5(سبتمبر 2016) .

131. بومدين طاشمة ،" التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي ،" ***دساتير السياسة والقانون*** ، الع . 7(جوان 2012).

132. بيتر هالدن ،" بناء المنظومات قبل بناء الدول :الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة.،***دراسات عالمية***،ترجمة عبد الرحمن بستان ، الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الع.96 ، (ماي2000).

133. تامر كامل محمد الخزرجي ، "إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي ، " ***المستقبل العربي*** ، الع. 251، (جوان2000).

134. محمد محمود صدفة ،" العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة ،"***موجز سياسات*** ،الع.3 ،2009.

135. بدر حسن شافعي ، "التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان ،"***السياسة الدولية*** ، الم.46،الع.183 (جانفي2011).

136. دريد الخطيب ومحمد أمير الشب ، " انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات ،" ***مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات*** ، الم.12،الع.27(جوان 2012) .

137. عبد الفتاح عبد الطاهر ، " تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله ،" ***قراءات أفريقية*** ،الم.12، الع.8 (أفريل 2011).

138. كريم قاضي ،"النفط ووحدة السودان،" **مجلة *السياسة الدولية*** ، الع.113(أفريل 2004).

139. دريد الخطيب ومحمد أمير الشب ، "انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات ،" ***مجلة جامعة القدس للأبحاث والدرسات ،الم*** .12 ، الع .27(جوان 2012**).**

140. محجوب الباشا ، "انفصال جنوب السودان وسياسة السودان الأفريقية ،" ***المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية*** ، الع.10(سبتمبر 2012) .

141. سفيان فوكة ، "دور الدستور الديمقراطي في إرساء مبادئ الحكم الرشيد في العالم العربي ،" ***مجلة القانون والمجتمع*** ، الم. 2 ، الع .1(2016).

142. إبراهيم العمر ، "جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل ،" ***قراءات افريقية متخصصة*** ، الع.6(سبتمبر 2010) .

143. محمد شطب عيدان،" مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان ،" ***مجلة تكريت للعلوم السياسية*** ،الم .2 ، الع .2 (مارس 2015) .

144. نجم الدين محمد عبد الله ، " الحركة الشعبية لتحرير السودان ... النشأة والتطور ،" ***مجلة قراءات*** ، الع. 8 (أفريل 2011) .

145. طه حميد حسن العنبكي،"تطورات الصراع الاريتيري الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية،" ***مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية*** ،الم.3،الع.2(جانفي 2010).

146. توات عثمان و مسرحد بلال،"تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية،" ***المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة***،الم.14، الع.2(2022) .

147. منى حسين عبيد ، " الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان : الحركة الشعبية لتحريرالسودان أنموذجا ،" ***مجلة السياسة الدولية*** ، الع .41 (جويلية 2009) .

148. سعيد إسماعيل ندا ، "الصراع فى جنوب السودان مستقبل التسوية ، " ***مركز حرمون للدارسات المعاصرة*** ، الع .7 (ماي 2017) .

149. "حرب جنوب السودان الأهلية: متوالية التقسيم والانفصال ،" ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*** (جوان 2016).

150. أيمن شبانة، " آفاق التسوية السياسية في جنوب السودان ،" ***السياسة الدولية*** ، الع. 204 (أفريل 2016) .

151. خالد حنفي علي ،" السودان وأوغندا عوامل التأزم والانفراج،" ***السياسة الدولية*** ، الع.148(أفريل 2002) .

152. نادية سعد الدين، "التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان ،" ***المستقبل العربي*** ،الع. 395(جانفي 2012) .

153. سمر أبو السعود ، " تطور الصراعات والأزمات والنزاعات في القارة الأفريقية 2017-2018 ، " ***مجلة قراءات أفريقية*** ، الع.39 (جانفي 2019) .

154. آدم محمد أحمد عبد الله، ، "الحرب الأهلية في دولة جنوب السودان وأثرها علي دول الحوار،" ***مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية***، الع.5(جانفي 2015) .

155. سارة عبد السلام الشربيني ، " أثر الصراع السياسي على الاستقرار في جنوب السودان ، "**مجلة *المركز الديمقراطي العربي*،** (فيفري 2020) **.**

156. أماني الطويل، "القابلية للتصعيد: تعقيدات الصراع في جنوب السودان،" ***السياسة الدولية*** ، الم. 49 ، الع. 197 (جانفي 2014) .

157. إميل أويدراغو ، " الجيوش الإفريقية وتحدي الاحتراف العسكري ، " ترجمة أحمد المرابطي، ***قراءات افريقية*** ، الع.37 (جوان 2018) .

158. ريتشارد راندز ، "الحاجة إلى المراجعة :مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان من 2006 حتى 2010 ،" ***المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية***، جنيف (نوفمبر 2010).

159. ربيع عمر و وآخرون ،" انقسام المنقسم :تحديات بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان،" ***التقرير الاستراتيجي العربي .*** مصر : مؤسسة الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية(جانفي 2016) .

160. عبد الغفار محمد،" عوامل القوة والضعف في وحدة السودان أو انفصاله :قراءة في مألات استفتاء يناير2011،" ***مركز البحوث والدراسات الأفريقية*** ،2011 .

161. أدم بمبا ،" صراع الهوية في أفريقيا ...التأجج بين القبيلة والدولة ،"***مجلة الملف*** ، الع.27(مارس 2016) .

162. كمال محمد جاه الله ، " قراءة لمستقبل الوضع اللغوي في جنوب السودان ،" ***قراءات افريقية*** ، الع.39(نوفمبر 2018).

163. قيصر موسى الزين ،" الأديان في جنوب السودان في سياق الدينامية الثقافية والسياسية ،" ***دراسات افريقية*** ، الع.40(ماي2009) .

164. كمال محمد جاه الله ،" مستقبل الوضع اللغوي في جمهورية جنوب السودان " ***قراءات افريقية*** ، الع .20(افريل 2014) .

165. سعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،" ***المستقبل العربي*** ، الع.39 (1984) .

166. جون يونغ ،" الصراعات الشعبية واستقطاب النخب ،" جنيف : ***المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية*** (ديسمبر 2016) .

167. علاء الدين عبد الرزاق جنكو ، " الدينكا امتداد العرق الزنجي الحامي في الدولة السودانية ،" ***مجلة إفريقيا قارتنا*** ، الع .7 (سبتمبر 2013) .

168. محمد الأمين بن عودة ،"واقع حق المواطنة والجنسية في ظلّ التعددية الإتنية بدولة جنوب السودان ،" ***مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*** ، الع.12 (جوان 2017).

169. مصطفى بشراوي،"تعقيدات التشابك الإثنو- قبلي وأزمات ما بعد الانفصال(دولتي السودان و جنوب السودان أنموذجا) ،" ***مجلة الألف للغات ووسائل الإعلام والشركات*** ، الم.4،الع.7(نوفمبر 2020) .

170. هاني رسلان،"أبعاد النزاع حول منطقة أبيي،" ***السياسة الدولية***،الم. 39 ، الع.156 (أبريل 2004).

171. محمد ابراهيم ناجي الشباني ،"مشكلة أبيي بين شمال السودان وجنوبه - دراسة في الجغرافية السياسية، "***مجلة كلية التربية الأساسية***، ، الع. 16 (حزيران 2014) .

172. بهاء الدين ، "التنوع الاثني والوحدة الوطنية في السودان ،" ***مجلة السياسة الدولية*** ،الع.176 (أفريل 2009) ، ص ص.220-240.

173. عبد الوهاب البشير ، "المشورة الشعبية ومستقبل العلاقة بين الشمال والجنوب ،" ***مجلة السياسة الدولية*** ، الع .183(جانفي 2011) .

174. سعاد شعبان، مداخلة بعنوان : النيليون، في وقائع ندوة الدينكا و مشكلة جنوب السودان، القاهرة ***: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية***، جامعة القاهرة، 06 جوان 2001.

175. لورام جيمس، " حقول السيطرة : النفط واللاأمن في السودان وجنوب السودان،" ***المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية***، 2016.

176. أشرف محمد حسن حسب الله، "المجتمع المدني في السودان، " **مجلة *أفاق افريقية*** ، الم.12، الع.40(2014).

177. رابح مرابط ، "المأزق الأمني المتعدد الأبعاد ، " ***مجلة دراسات استراتجية***، الع.10(مارس 2010).

178. صداح أحمد الحباشنة، " العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان،" ***دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية***، الم . 40 ، الع.1(2013).

179. سداد مولود سبع ،" البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان : أبيي أنموذجا،" ***دراسات دولية***، الع.47(جانفي 2012) .

180. محمد عثمان حبيب الله، " شرق السودان بين مخاطر التدويل وأفاق المستقبل، " ***مجلة السياسة الدولية***، الع.158 (أكتوبر 2004) .

181. القاضي، الحركة الشعبية والتحديات الداخلية في الجنوب، " ***السياسة الدولية*** ، ، الم. 39، الع.157 ،(2013).

182. سامي صبري،" تحديات ما بعد انفصال الجنوب في السودان، " ***السياسة الدولية***، الم. 46 ، الع. 186 (2011).

183. كريم القاضي ،" الحركة الشعبية والتحديات الداخلية في الجنوب، "***السياسة الدولية*** ، الم. 39 ، الع. 157 (يوليو 2004).

184. نورا أسامة، " حسابات الدولة الوليدة : العلاقات الخارجية لجنوب السودان، " ***السياسية الدولية*** ، الم .46، الع .185(يوليو 2011) .

185. داسي سفيان، " سبل إرساء السلام بين السودان ودولة جنوب السودان في ظل نزاعات الحدود السياسية القائمة ، " ***مجلة أكاديميا***، الع.6 (جوان 2017) .

186. منى حسين عبيد ، " تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي الإفريقي،" ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، الع.33(جوان 2012) .

187. **مارلين نبيل حلمى ميخائيل،** " العلاقات الدولية بين مصر و جنوب السودان :2011-2016، " ***مجلة المركز العربي الديمقراطي*** ، الع.24(يوليو 2016) .

188. عبد الحميد الموساوي،" العلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل ودولة جنوب السودان وانعكاساتها على مصر والسودان،" ***مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية*** ، الع. 44(2013) .

189. مصطفى بشراوي، " الدور الأمريكي في دعم نشوء دولة جنوب السودان (1989-2018)، " ***مجلة آفاق علمية***، الم.12، الع.05(2020).

190. مصطفى بشراوي، "تعقيدات التشابك الإثنو- قبيل وأزمات ما بعد الانفصال:دولتي السودان و جنوب السودان أمنوذجا، " ***ألف لرسائل الإعلام والإتصال***، الم.07، الع.4(نوفمبر 2020).

191. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، "دور كينيا في إقامة دولة جنوب السودان،" ***المجلة السياسية والدولية***، 2019.

الرسائل الجامعية:

192. ريمان محمد ريحان، ***تنمية المجتمعات العمرانية التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة*** ،أطروحة دكتورة (جامعة القاهرة :قسم العلوم السياسي ةو العلاقات الدولية،2002).

193. محمد الأمين بن عودة، ***أثر التعددية الإثنية في تحديد طبيعة الحكم الإداري دراسة حالة دولة جنوب السودان***،أطروحة دكتورة (جامعة محمد خيضر – بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية ،2018)

194. حسين جبريل القوني، ***حل نزاع ابيي من منظور دراسات السلم والنزاعات*** ،أطروحة دكتورة في دراسات السلام (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا : كلية الدراسات العليا،2017).

195. محمد عاشور مهدي،" التعددية الإثنية و النظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب إفريقيا"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية، غير منشورة (جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، 2001)

II. المكتبة الالكترونية:

196. دينق جون دينق سام،دساتير جنوب السودان(2005-2011) ما بين قراءة النصوص وتحليل المضمون ،***المركز الإفريقي للدراسات الافريقية وحقوق الانسان*** ،متوفر على ***:***https://www.escr-net.org/ar/member/368433 (2020/01/24).

197. مثيانق شريلو، " جنوب السودان ترقيع متواصل لدستور،" ***شبكة الجزيرة الاخبارية*** ،(2015/10/23) متوفر على : https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews.(2020/01/27)

198. غودفري موسيلا ، " حكم القانون ودور المحاكم العرفية في تحقيق الاستقرار بجنوب السودان ، " ***مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية*** ، (*18 مارس 2019) متوفر على :* https://africacenter.org/ar/spotlight/the-rule-of-law-and-the-role-of-customary-courts-in-stabilizing-south-sudan/ تم الإطلاع عليه :2020/02/21.

199. أتيم سايمون مبيور ، " أحزاب جنوب السودان : ضبابية الرؤى وغياب الأنشطة ، " ***النيلان*** ، 2012/10/30 ،متوفر على الموقع : https://www.theniles.org/ar/articles/politics/1524/ ، تم الاطلاع عليه يوم : 2020/06/01.

200. أليو قرنق ، " سياقات اتفاقية السالم لجنوب السودان ومآلاتها ، " ***مركز الجزيرة للدراسات،*** 2018/07/27، متوفر على الموقع : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/، تاريخ الإطلاع : 2020/10/03.

201. يوناس بول دي مانيال ، " الإسلام والمسلمون في جنوب السودان :التوقعات المستقبلية ،" *قراءات أفريقية* ، متوفر على الموقع: **https://www.qiraatafrican.com** ،تاريخ الإطلاع : 2020/10/22.

202. مصطفى سري، "منطقة أبيي النفطية تعود إلى الواجهة يف النزاع بني الخرطوم وجوبا"، جريدة الشرق الأوسط، الع. 13188 (جانفي 2015) ، متوفر على الموقع : https://aawsat.com/home/article، تاريخ الإطلاع : 12.12.2020.

203. أحمد مجذوب أحمد، " تقرير المصير بين الحق والواجب،" الأهرام الاقتصادي ، متوفر على الموقع : http :sudanile.com، تاريخ الاطلاع 2019/12/18.

204. أتيم سايمون ، ""إيجاد" تجمد عضوية جنوب السودان.. لماذا؟ ،" العين الإخبارية، 2021/12/10، متوفر على : https://al-ain.com/article/igad-freezes-south-sudan ، تم الإطلاع عليه يوم : 2022/03/05.

205. *المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*، جنوب السودان: مفوضية اللاجئين تناشد توفير 1.3 مليار دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة للاجئين الفارين من

الصراعات، 13 مارس 2020 ، متوفر على :
https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051221، تم الإطلاع عليه :
22.3.2022.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية:

Documents Officiels :

206. the Transtional Constitution of the Republic of South Sudan, 2011.

207. The Interim National Constitution of the Republic of the Sudan (Amendment), 2015.

208. Intergovernmental Authority on Development "IGAD", Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan, Addis Ababa, 17 August 2015.

209. Republic of south sudan ,"Laws of southern sudan, "political parties act **,** n. 33.chapter 01 , article 02 , ***JUBA : Ministry Of Justice*** , 29 februry 2012

books :

210. abdel ghaffar M.Ahmed, ***management of crises in the sudan*** . Khartoum : university of Khartoum press, 1989.

211. Alexandre T .Djmel, ***Darfour au -dela de la Guerre*** . Cameroun : le messager ,2007.

212. Andreas Mehler and Caroline A. Hartzell, ***Power Sharing and Power Relations After Civil War*** .usa:Lynne Rienner Publishers, 2019.

213. Andres Breidlid and Others, ***A Concise History of South Sudan***. South Sudan: Ministry of Education, Science and Technology, 2014.

214. Angok AchuilAngokAchuil, ***Enhancing South Sudan's vision through regional cooperation and Integration: An analysis of South Sudan's vision 2040*** .Nairobi: Institute Of Diplomacy and International Studies, 2013.

215. Anthony H.Birch, ***Nationalism and National Integration***. England : Unwin Hyman, 1989,

216. Arch Puddington, ***Freedom in the World 2016 The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties***.Washington: Freedom House,2016.

217. Badie, Bertrand et Birnbaum, Pierre, ***Sociologie de l'Etat*** .paris : Grasset, 1982.

218. Charles Debbasch et d'autres , ***Lexique de Plitique*** . Paris : Dalloz ,2011 .

219. Cherry Leonardi and Martina Santschi, ***Dividing Communities in South Sudan and Northern Uganda Boundary disputes and land governance.*** United Kingdom: the Rift Valley Institute,2016.

220. Department for International Development (DFID), ***Building the State and Securing the Peace. Emerging Policy Paper***.UK: Department for International Development, 2009.

221. Dorris CHepkoech, ***the Influence of Kenya's National Interst on South Sudan Peace Process : 2011-2018***. Nairobi: University: University of Nairobi, 2019.

222. Douglas Chalmers, "Corporatism and Comparative Politics," in Howard Wiarda (ed.), ***New Directions in Comparative Politics*** .Colorado: West view Press, 1991.

223. Douglas Chalmers, "Corporatism and Comparative politics," in Louis Coantori and Andrew Ziegler (eds.), **Comparative Politics in the Post – Behavioral *Era*** .Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1988.

224. Faiz Mohammad Jamie," The Dilemma of Conflict and State building in South Sudan , " al.(eds.), ***Building and National Identity Reconstruction in the Horn of Africa.*** The Sudd Institute of Peace.2015.

225. Francis Fukuyama, ***Political Order and Political Decay : From The Industrial Revolution To the Globalization Of Democracy*.** USA : Farrar, Straus and Giroux, 2014.

226. Francis M.Deng , ***War of Visions :Conflict of Identities in the Sudan*** . Washington : the Brookings Institution , 1995.

227. Fukuyama, Francis, ***State Building*** .London: Profile Books, 2004.

228. Heywod, Andrew, ***Politics*** .London : MacMillan press , 1997

229. Howard Wiarda, ***Comparative politics: Approaches and Issues*** .Maryland: Rewman publishers, 2007.

230. Intergovernmental Authority on Development "IGAD", Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan, Addis Ababa, 17 August 2015.

231. J. Andrew GRANT and Others, ***Governance of Natural Resources Insights from Africa*** .London: PALGRAVE MACMILLAN,2015.

232. James Copnall, ***Sudan and South Sudan's Bitter and Incomplete Divorce***. London: C. Hurst and Co. (Publisher) Ltd, 2014.

233. Joanne Wallis, ***Constitution Making during State Building*****.** Australia: Australian National University,2016.

234. Joel Migdal ,***Strong Societies and Weak States : State Society Relations and Qtate Capabilities in the Third Wo***rld . New Jersy : Princeton University Press , 1988.

235. Joshua Craze, ***Contested Borders: Continuing Tensions over the Sudan–South Sudan Border***.Geneva: Graduate Institute of International and Development Studies, 2014.

236. Julia Raue and Parick Sutter , ***Facets and Practies of States Building*** . Boston , Martines Nijhoff Publishers , 2009.

237. Kenneth Omeje, ***Extrative Extractive Economies and Conflict in the Global South : the Engaging Rentier Theory and Politics*** . England : Ashgate Publishing Company , 2008.

238. Larbi Hedi , ***Oil Dependence and State Building : a Comparative Analysis of Iraq and Libya*** .the World Bank Middle East Department ; April 2012.

239. Laura Neack and Jeanne Hey," Generational change in Foreign Policy Analysis ," in Laura Neack and al. (eds), **Foreign Policy Analysis** . New jersey: Prentice Hall, 1995.

240. LeRiche, M. and Arnold, M. ,**South Sudan: From Revolution to Independence**. New York: Columbia University Press,2012.

241. Mareike Schomerus and Tim Allen, ***Southern Sudan at odds with itself: Dynamics of conflict and predicaments of peace***. uk : UK Department for International Development, 2012.

242. Marina Ottaway and Mai El-Sadany, ***SUDAN: From Conflict to Conflict***. Washington: Carnegie Endowment for International Peace,2012.

243. Matthew LERICHE and Matthew ARNOLD, ***South Sudan: From Revolution to Independence***.New York: Oxford University Press,2012.

244. Mingst, Karen, ***Essentials Of International Relations*** .New York: W. Norton and Company, 2008.

245. Naomi Chazan et al.(eds.), ***Politics and Society in Contemporary Africa*** .Colorado: Lynne Rynner Publishers, 1999.

246. Naseem Badiey, ***The State of Post-Conflict Reconstruction "Land, Urban Development and state-building in Juba Southern Sudan***. England: Woodbridge Suffolk, 2014.

247. OECD/DAC Discussion Paper : ***Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations: from Fragility to Resilience*** . Usa : Organisation for Economic Cooperation and Development , 2008 .

248. Oliver Albino, ***the Sudan : a Southern View point*** . London :Oxford University press , 1970.

249. Oliver Ransbotham, and others, **understanding compteprop ry conflict**, .Combridge,usa : press polity, ed.3,2011.

250. P.Anyang 'Nyong'O,**The Study of Africain Politics ;Critical Appreciation of Heritage . Kenya**; Heinrich Bol Foundation.2002 .

251. Paul Collier, ***War, Guns, And Votes : Democracy in Dangerous Places*.** Australia : HarperCollins Publishers, 2009.

252. Rebecca Yong Greven , ***An Analysis of State Building : The Relationship Between Pashtun Para – State Institutions and Political Instability in Afghanistan*** . South Florida : Scholar Commons Citation ,May ,2014.

253. Redor, Marie – Joelle, ***De L'Etat Légal à L'Etat de Droit*** .Paris: Economica, 1992.

254. Rens C. WILLEMS, ***Security and Hybridity after Armed Conflict The dynamics of security provision in post civil war states***. New York: Routledge, 2015.

255. Republic of south sudan ,"Laws of southern sudan, "political parties act **,** n. 33.chapter 01 , article 02 , ***JUBA : Ministry Of Justice*** , 29 februry 2012

256. Robert I. Rotberg (ed), ***State Failure and State Weakness in a Time of Terror***. USA : Brookings Institution Press, 2003.

257. Robert o.Collins ,***a History of Modern Sudan*** . New York : Combridge University Press , 2008.

258. Sisk, Timothy D, ***Power Sharing And International Mediation In Ethnic Conflict***. Washington Dc : United States Institute Of Peace, 1996 .

259. Tania Inowlocki, ***WEAPON Supplies into South Sudan'S Civil War*** .London: Conflict Armament Research, 2018.

260. The Interim National Constitution of the Republic of the Sudan (Amendment), 2015.

261. the Transtional Constitution of the Republic of South Sudan, 2011.

262. Walter c .Opello jr and Stephen j. Rosow , the Nation- state Global Order: a Historical Interdiction to Contemporary Politics . usa: lynne rienner publishers , 2. Ed, 1999.

III. Reports and documents

263. " South Sudan’s Crisis :its Drivers, Key Players , and Post_Conflict Prospects , "Special report, ***the Sudd Institute*** (August 3, 2014).

264. "Integrated Food Security Phase Classification The Republic of South Sudan", ***Technical Working Group in South Sudan***, May 2015.

265. Abraham a. Awolich, "the challenge of constitutionalism and separation of powers Doctrine in south sudan policy Brief report ," JUBA : ***The sudd institute*** , April 26, 2016.

266. ACLED report ," conflict trends real-time analysis of african political violence ," Geneva : ***armed conflict location event data project***, no. 46(march 2016.)

267. Adam Day ,"Assessing the of the United Nations Mission in South Sudan / UNMISS, Report 2/2019,"***Norwegian Institute of International Affairs.***

268. ***Amnesty International***, South Sudan: United Nations arms embargo must remain in place after surge in violence against civilians in 2020, 30 November 2020.

269. Christine Bell," Political Power-sharing and Inclusion: Peace and Transition Processes," ***Political Settlements Research Programme***, 2018.

270. Cook Traci ,***Building a Nation : South Sudanese Share their Thoughts on the Creation of a Seccessful State Report on Focus Group Discussions*** (Washington : National Democratic Institute for International Affairs ,2011).

271. ***Crisis group africa report*** ,"politics and transition in the new south sudan , "USA : africa report n°172(april 2011).

272. Crisis State Research center, London School of Economics and Political Science, working paper N°1, ***War, State Collapse and Reconstruction***. Mai 2016.

273. David Carment et al.,(eds), Country Indicators For foreing policy (Carleton university), Adversial Intent Contract Report, ***Indicators of State Failure* : Phase lI**. Canada: DRDC Torento(August 2010.)

274. Demand Analysis Report- Republic of South Sudan, ***Programme Management Unit(FTF-ITT) National Institute of Agricultural Extension Management,***2014.

275. ***Food and Agriculture Organization of the United Nations World Food Programme***, Special Report – 2019 FAO/WFP Crop and Food Security Assessment Mission to the Republic of South Sudan, 27 May 2020.

276. ***Global Report on Food Crises*** :Joint Analysis for Better Decisions,2020.

277. ***Groupe de la Banque Africaine de Développement*** ," La Politique économique du Soudan du Sud," aout 2018.

278. Hamid Balla, A., Taha Ayouband all," Analysis Of Nine Conflicts In Sudan", ***UNICEF Report***, Khartoum(May 2003).

279. Human Development Report 2020 ,The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene Briefing note for countries on the 2020, ***Human Development Report South Sudan.***

280. ***Human Rights Council***,“ Human rights violations and related economic crimes in the Republic of South Sudan," Forty-eighth session 13 September–08 October 2021.

281. Jack A. Goldstone, **State Failure Task Force Report: Phase III *Findings*.** USA : McLean, VA: Science Applications International Corporation, September 2000.

282. Jill Shankleman, " Oil and State Building in South Sudan New Country, Old Industry, " ***United States Institute of Peace***,Special report ,(July 2011).

283. Luka Kuol," Three Trajectories Facing South Sudan,"***Africa Center for Strategic Studies***, SPECIAL REPORT NO. 4: ENVISIONING A STABLE SOUTH SUDAN, May 29, 2018.

284. Mareike Schomerus and Tim Allen, report : Southern Sudan at odds with itself: Dynamics of conflict and predicaments of peace, ***Department for International Development***, 2012.

285. Massimiliano Cali," South Sudan: Impact of a Continued Internal Conflict on Food Security and Poverty," ***World Bank Group***, October 2014.

286. Micah Zenko ," Chinese Troops in Africa: Protecting Civilians and Oil, "***Report submitted to Center for Preventive Action at the Council on Foreign Relations***, Washington ,december2014.

287. NESCO,"Building a better future: Education for an independent South Sudan ***," Education for All Global Monitoring Repor***, 2014.

288. ***report of the United Nations Mission in South Sudan (UNMISS) and the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR)***," Armed ViolenceI Involving Community-Based Militias in Greater Jonglei", January – August 2020.

289. Richard Downie ," The State of Public Health in South Sudan critical condition***," a report of global health policy center***, November 2012.

290. Salim Ahmed, "South Sudan: The Cost of War An estimation of the economic and financial costs of ongoing conflict, "***report by Centre for Peace and Development Studies (CPDS) at the University of Juba.***

291. SFCG Report ,South Sudan Conflict Analysis Brief Trends In Conflict Drivers, Triggers And Unifiers,USA: Search For Common Ground,2016.

292. Sofie Dreef Wolfgang Wagner ," Designing Elections in Conflict -Prone Divided Societies: the Case of South Sudan ," ***Peace Research Institute Frankfurt , PRIF-Report***, No. 122 (2013).

293. ***the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs***," South Sudan: Flooding Situation Report No. 3 Inter-Cluster Coordination Group , 14 December 2021.

294. United Nations Development Programme (UNDP), Humain development Report 1994 : ***New Dimensions of Humain Security***(England : Oxford Universirty press.

295. Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, Overseas Development Institute, **Understanding State-Building from a Political Economy Perspective.** Report for DFID's Effective and Fragile States Teams, septembre 2007 .

296. Victor Pinchuk," Politics and Trensition in the New South Sudan", ***Crisis Group Africa Report*** , N.172, (4 April 2011.

297. Wendy Lambourne, ***Post-Conflict Peacebuilding: Meeting Human Needs for Justice and Reconciliation***, Peace, Conflict and Development – Issue Four, April 2004.

Periodicals:

298. Pouligny, Béatrice ," State Building et Sécurité International," ***Critique International,*** n° .28 (Juillet –Septembre 2005) .

299. OECD, "Concepts and dilemmas of State building in fragile situations: From fragility to resilience", ***OECD Journal on Develop*ment**, Vol. 09, N° .03, 2009 ".

300. The World Bank Goup, ***Guidance for Supporting State Building in Fragile and Conflict Affected States: A Tool-Kit***. Public Sector and Governance Group, PREM, December 2012.

301. Sebasti.n L. Mazzuca and Gerardo L. Munck, "State or democracy first? Alternative perspectives on the state-democracy nexus **, "** ***Democratization***, Vol. 21, N. 7, December 2014.

302. Ronald fisher, "cyprus: the failure of mediation and the escalation of an identity-Based Conflict to an Adversarial Impasse, " ***journal of Peace Research***, vol.38, no.3(2001).

303. Jean François Bayart**, "**l'Analyse Des Situations Autoritaires :Etude Bibliographique**, *"Revue Francaise de Sciences Politique***,vol. ,N.3(1976) .

304. John Galtung,"violence and peace ," ***the journal of peace research*** , vol .11, (Aug 1993) .

305. Azar, Edward E "The Theory of Protracted Social Conflict and the Challenge of Transforming Conflict Situations, " ***Monograph Series in World Affairs***, vol. 20 (2,1983).

306. Serie McDougal, "African Foreign Policy: A Question of methodology," ***The Journal of Pan African Studies***, vol. 2, no. 9 (March 2009).

307. Sammuel P. Huntington," Political Development and Political Decay," ***World Politics***, Vol. 17, No. 13(April 1965).

308. Marian Fendius Elman , " the Foriegn Policies of Small States" ***in British Journal of Political Science*** , vol .25 (april ,1995) .

309. Poulingny Béatrice**."** ***State Building et sécurité International***. "critique Internationnal.n.28 (Juillet-Septembre 2005).

310. Einas Ahmed , "the Comprehensive Peace Agreement and the Dynamics of Post-Conflict Political Partnership in Sudan , ***"Africa Specturum***, VOL .44 , no.03 (2009) .

311. Gedion Hessebon , " the Fourth Constitution – Making wave of Africa Constitutions , "***Hessebon Article*** , VOL.28(2/2015) .

312. Nigel Rodley," South Sudan: An Independent Judiciary in An Independent State***?, "International Commission of Jurists ,*** (November 2013).

313. David K. Deng, " Challenges of Accountability. An Assessment of Dispute Resolution Processes in Rural South Sudan, " ***South Sudan Law Society*** , no.29(March 2013).

314. Tiernan Mennen, “Study on the Harmonization of Customary Laws and the National Legal System in South Sudan, " ***United Nations Development Programme***,(March 2016).

315. Jok Madut Jok ," South Sudan: Building a diverse nation," in ***Sudan after Separation New Approaches to a New Region*** , Edited by the Heinrich Böll Foundation and Toni Weis , Vol . 28, (the publication series on democracy, 2012).

316. Jean Bernard Véron , " Sud-Soudan :une Indépendance Semée D’embuches , " ***Afrique Contemporaine***, Vol.11,No.239(Mars2011).

317. Aziza Geleta Dessalegn , "the Cause and Consequence of Political Science and Development , " ***Academic Research Journals*** , VOL .5 ,no .1 (January 2017)

318. Abraham Awolich**.**"Political Parties and the Push for Political Consensus ," ***The Sudd Institute*** , VOL.2(December, 2015).

319. Douglas h.Johnson ," Commentary the Political Crisis in South Sudan ,"***African Studies Review*** , vol.57, no.03(December 2014).

320. Dorothy Nyong’o , " State Building in South Sudan: Priorities for Development Policy Research , "***African Research and Resource Forum*** , Nairobi, Kenya (October 2013)

321. Lauren Ploch Blanchard, " Conflict in South Sudan and the Challenges Ahead ," ***Congressional Research Service,*** (September 22, 2016).

322. Nyaburi Nyadera , "South Sudan conflict from 2013 to 2018: Rethinking the causes, situation and solutions, "***Afrique Contemporaine*** (December 2018) .

323. Faiz Omar Mohammad Jamie, "The Dynamics of 2013-Conflict in South Sudan , " ***Centre for Peace and Development Studies*** (January 2017).

324. Baker, Aryn ," War crimes: Slaughter and starvation haunt a broken South Sudan ", ***Time(may2016)*** .

325. Pinchuk, P."Politics and Trensition in the New South Sudan," ***Crisis Group Africa Report*** , (4 April 2011).

326. Lotje de Vries et Peter de Vries, "Un Mode de Gouvernement Mis En Echec : Dynamiques de Conflict au Soudan du Sud, Au-delà de

La Crise Politique et Humanitaire", ***Politique africaine***, N° 135(Mars 2014).

327. Nsamba A. MORRIS, "When Fragility meets State-building: State-building in Post-Conflict South Sudan," ***African Research and Resource Forum***, Nairobi(October 2013).

328. Kon K. Madut , " Institutional Development, Governance, and Ethnic Politics in South Sudan , "***Journal of Global Economics,***VOL.3(July2015) .

329. Carlo Koos and Thea Gutschke, "South Sudan's Newest War: When Two Old Men Divide a Nation ," ***Global and Area Stadies*** , n.2(feb 2014) .

330. Kon K. Madut , "Spatiality of ethnic identity and construction of sociopolitical interaction in South Sudan **,** ***"Human Geographies – Journal of Studies and Research in Human Geography*** ,Vol. 11, No. 2(November 2017).

331. Stefano Manfredi and Mauro Tosco , " LANGUAGE USES VS. LANGUAGE POLICY: SOUTH SUDAN AND JUBA ARABIC IN THE POST-INDEPENDENCE ERA , " ***University and Research (MIUR)*** , vol.2(September 2013).

332. oystein H. Rolandsen," Another civil war in South Sudan: the failure of Guerrilla Government?," ***Journal of Eastern African Studies***, vol. 9 , n. 1 ,(jan .2015).

333. Frederick Appiah Afriyie," Comprehensive Analysis of South Sudan Conflict : Determinants and Repercussions **,** "***Journal of Liberty and International Affairs,*** VOL.6, no .1 (may 2020) .

334. Christa Charbonneau Kuntzelman , South Sudan: Solutions for Moving Beyond an "Ethnic Conflict", International Research and Review: Journal of Phi Beta, Vol. 3, No. 1, (2013).

335. Mairi John Blackings, Why Peace Fails: The Case of South Sudan's Agreement on the Resolution of the Conflict in South Sudan, ***Africa peace and security series*** , no. 33(2018).

336. Windy Dermawan, Akim, Febriani Amalina Shalihah Human Security Issues and Challenges for Conflict Resolution , ***Journal of International and Security Studies***, vol. 13 ,no. 4(December 2019).

337. Michelle Mendi Muita , " South Sudan Conflict Insight , " ***Institute for Peace and Security Studies*** , vol.2 ,(August 2018) .

338. Debay, Tadesse," *Post-Independence South Sudan: The challenges ahead*," ***ISPI working paper***, No 46(2012).

339. Lucy Hovil ," Darfurians in South Sudan: Negotiating belonging in two Sudans, "The International Refugee Rights Initiative ,Uganda, 2005.

340. Jon D. Holtzman, Nuer Journeys**, *Nuer Lives: Sudanese Refugees in Minnesota***. USA ; Omegatype Typography, Inc , 2000.

341. Helma Pasch , "Grammar of Location and Motion in Zande, germany ; cologne , "***studies from Africa*** , African linguistics , APAL, vol 05 (2007) .

342. Muna Hussein Obaid, " Community Structure of South Sudan state and its impact on national integration , " ***The Journal of College of Education for Women,*** vol .25, no.3 (september2014).

343. Berkley Center for Religion, "Peace, and World Affairs Religion and Conflict , Sudan: Race and Religion in Civil War , "USA : ***Georgetown University Case Study Series*** , August 2013.

344. Wendy Isaacs-Martin, Archie Mafeje,"Political and Ethnic Identity in Violent Conflict: The Case of Central African Republic," ***South Africa : international journal of conflict and violence***, Vol. 10 (1- 2016),.

345. Ted Dagne," The Republic of South Sudan: Opportunities and Challenges for Africa's Newest Country,"USA; ***Congressional Research Service***.

346. Endalcachew Bayeh , "Republic of South Sudan: From North-South to Nuer-Dinka Conflict ," ***International Journal of Research (IJR)***, Vol.1(December 2014),.

347. Mike sanderson , "Statelessness and mass expulsion in sudan: a Reassessment of the international law," ***Northwestern journal of international human rights*** , Vol .12 (Winter 2014).

348. Andrews and others , " Sudan's Secession crises : can South Apart From North without WAR ?," ***Foreign Affairs***, no.2(january 2011) .

349. Mike Sanderson, " Key Threats of Statelessness in the Post-Secession Sudanese and South Sudanese Nationality Regimes ," ***Tilburg Law Review*** ,VOL.19 (2014) .

350. Nadia Sarwar ," Post-independence South Sudan ***," Institute of Strategic Studies***, Vol. 32, No. 2/3(Summer 2012).

351. Paul Wani Gore,"The overlooked role of elites in African grassroots conflicts: A case study of the Dinka-Mundari-Bari conflict in Southern Sudan," ***Assisting regional universities in Sudan and South Sudan***, 2014.

352. Luka Biong Deng Kuol," South Sudan's Prospects for Peace and Security, "Washington, D.C: ***Global Fellow Peace Research Institute*** , (April 2016).

353. Julius Agbor And Olumide Taiwo Managing Ethnic Diversity," South Sudan One Year After Independence: Opportunities And Obstacles For Africa's Newest Country , " The Brookings Africa Growth Institution, 2013.

354. Bronwen Manby," International Law and the Right to a Nationality in Sudan, " Addis Ababa ;***Open Society Foundations***,2011.

355. Roger Pfund," South Sudan: An Independent Judiciary in An Independent State? ," geneva : ***International commission of jurists***, 2013.

356. Anja dargatz , " and conflict in sudan," ***Berlin : international policy analysis*** (august 2011)

357. Eliane Torres," building the house Of governance political accommodation in south sudan," ***governance and peacebuilding series*** ,no.4(may2012)

358. Rachel morrow," South Sudan: Conflict Mapping, Ontological Security and Institutionalised Conflict , " ***Generations For Peace Institute*** ,no.22(December 2014).

359. Sophia dawkins ans Liz Gaere, "building the house Of governance: political accommodation in south sudan, " ***Conflict dynamics international , governance and peacebuilding series*** ,no.4(may2012) ,.

360. Southern Sudan Centre for Census , "Statistics and Evaluation , Key Indicators for Southern Sudan " , ***Juba – South Sudan*** : 8th February, 2011.

361. Markus V. Hoehne, "Traditional Authorities and Local Government in Southern Sudan," ***Institute for Social Anthropology***,no.4(November 2008).

362. David K. Deng ," challenges of accountability an assessment of dispute resolution processes in rural south sudan , " ***The South Sudan Law Society*** , March 2013.

363. Neil Adams," South Sudan Minimum Standards for Education in Emergencies, "***South Sudan Education Cluster***,march 2012.

364. Jill Shankleman, " Oil and State Building in South Sudan New Country, Old Industry, " ***United States Institute of Peace***,Special report ,(July 2011).

365. Alexandre de Sousa Carvalho, " POWER-SHARING: CONCEPTS, DEBATES AND GAPS," e-***journal of International Relations***, Vol. 7, Nº. 1 (May-October 2016).

366. Kudrat Virk and Fritz Nganje, " The Role of Civil Society in South Sudan: Challenges and Opportunities," ***Centre for Conflict Resolution***, no.4(2016).

367. Amel Aldehaib, "Channels of Change in South Sudan: Youth Civil Society Organizations & Critical Empathy in Nation-Building," ***gnovisjournal*** , Vol. 17, Issue 2 (Spring 2017).

368. Asad Sarwar Qureshi, Adam Juma Abdallah and Lona Aggrey Tombe, "Farmers' perceptions, practices and proposals for improving agricultural productivity in South Sudan," ***African Journal of Agricultural Research***, Vol. 13,no.44(November, 2018).

369. Paola Ballon and Jean-Yves Duclos," Multidimensional Poverty in Sudan and South Sudan," ***Oxford Poverty & Human Development Initiative*** (OPHI) WORKING PAPER ,NO. 93(April 2015)

370. John Wollwerth, The Nexus of Corruption and Conflict in South Sudan," ***The Sentry Dismantling the Financing of Africa's Deadliest Conflicts***, July 2015.

371. Magali Mores," Overview of corruption and anti-corruption in South Sudan," ***Transparency International***, no.371(March 2013).

372. Marc-André LAGRANGE, "Soudan du Sud: de l'État en faillite à l'État chaotique,"***Politique Etrangère***, (2015/ 2).

373. Akashraj., Kom Kom Geng Atem ," An Overview of Challenges of Unemployment in South Sudan, Theoretical and Empirical Review**,"** ***International Journal of Research and Review*** ,Vol.7; Issue: 6(June 2020).

374. ***Sudan Human Security Baseline Assessment (HSBA)***," Lord's Resistance Army (LRA)," November 2010.

375. Aldo Ajou Deng Akuey," South Sudan and the Emerging Security Implications for East Africa," ***Universal Journal of Educational Research***, vol.6,no.6(2018).

376. ***Human Security Baseline Assessment***," Armed groups in Sudan The South Sudan Defence Forces in the aftermath of the Juba Declaration, " Number 2 ,October 2006.

377. ***Small Arms Survey***," Pendulum swings The rise and fall of insurgent militias in South Sudan," Number 22, November 2013.

378. Volkert Mathijs Doop," How to Handel Your Neighbourd' Conflict: ETHIOPIA'S Relationships With Sudan and South Sudan," ***UNISCI Discussion Papers***, Nº .33 (October 2013).

379. Berouk Mesfin," Ethiopia's Role and Foreign Policy in the Horn of Africa," ***International Journal of Ethiopian Studies***,Vol. 6, No. 1/2 (2012).

380. Irit Back," From Sudan to South Sudan :IGAD and the Role of Regional Mediation in Africa," ***African Social Studies Series***, Vol.41(jun2020).

381. Benjamin AUGÉ, " ISRAEL-AFRICA RELATIONS What Can We Learn from the Netanyahu Decade?," ***The French Institute for International Relations (Ifri)***,no .27(November 2020).

382. Princeton N. Lyman," The United States and South Sudan: A Relationship Under Pressure," ***United States Institute of Peace***, vol.24, no.1(2013).

383. Daniel Large," China and South Sudan's Civil War, 2013-2015," ***African Studies Quarterly***, Vol. 16, Issue 3-4 (December 2016) .

384. Moawia Ali Musa Ali," China and The Conflict in South Sudan: Security and Engagement," ***Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences***, Issue (2), Vol. 2 (February 2018).

385. Łukasz JUREŃCZYK," Economic cooperation of the People's Republic of CHina with the Independent South Sudan," ***Humanities and Social Sciences, Research Journal***, vol.28,No. 1 (January-March2021.

386. Wendy Fenton and Others, "Humanitarian Exchange ", ***Humanitarian Practice Network***, London, n .57(May 2013).

387. Ole Frahm, "Defining the Nation: National Identity in South Sudanese Media Discourse," ***Africa Spectrum***, No.47 (January 2012)

388. Boboya James Edimond Barnaba, " Examining the Contemporary Status of an Education System: The Case of the Republic of South Sudan," ***Governance and Social Policy***, December 2015.

389. ***African Forum and Network on Debt and Development***," an Analysis of Debt Governance and Domrstic Resource DRM: the Case of South Sudan" , 2019.

Thesis:

390. Abdelhay Ashraf , ***The Politics of Language Planning in the Sudan: the Case of the Navaisha Language Policy*** (Thesis Doctor of Philosophy in the Department of Linguistics and English Language: University of Edinburgh ,2007)

391. christopher gallien tounsel ,***god will crown us': the construction of religious nationalism in southern sudan, 1898-2011*** (a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy usa: university of michigan ,departement of history 2015).

392. Sara de Simone, ***State-building South Sudan. Discourses, Practices and Actors of a Negotiated Project (1999-2013)***(Thesis Doctor of Political Sciences , Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne École Doctorale en Science Politique,2014-2015).

Electronic Sources:

393. "South Sudan Fragility Assessment", Government of the Republic of South Sudan Ministry of Finance and Economic Planning, December 2012, p 05, available from: http://www.grss-mof.org/key-topics/new-deal-and-g7/fragility-assessment/, retrieved : (27/01/2020).

394. "South Sudanese find their way home slow going". 2016, available from:, URL: <http://reuters.com/article/US-Sudan-Southerners-find-their-way-home-slow-going-industre78R2PQ201109280>. on: 08/01/2020.

395. ACCORD – South Sudan, first quarter 2016: Update on incidents, AUSTRALIA : ***Austrian Centre for Country of Origin & Asylum Research and Documentation***, 3 May 2016, P. 01. Availble from: https://www.ecoi.net/en/file/local,on:24/12/2020.

396. ***Africa Center for Strategic Studies***, "10 Years after Independence South Sudan Faces Persistent Crisis", September 13, 2021, availabe from: https://africacenter.org/spotlight/10-years-after-independence-south-sudan-faces-persistent-crisis/, retrieved:23/03/2022.

397. Akol, Zacharia Ding , "A Nation in Transition: South Sudan's Constitutional Review Process," ***SUD Institute***(June2013) ,available from : http://www.suddinstitute.org/publications/policy-briefs/ ,retrieved : (27/01/2020).

398. Angelina Daniel Seeka, End Impunity Organization," Civil Society in South Sudan Advocacy Priorities and Principles 2017 – 2020 Toward sustainable peace and development in South Sudan*," **Human Rights Development Organisation***, available from: https://sihanet.org/wp-content/uploads/2019/09/SS-Civil-Society-Advocacy-Strategy.pdf, , retrieved :25/01/2022.

399. Arnauld Akodjenou, SOUTH SUDAN REGIONAL REFUGEE RESPONSE PLAN January 2019 - December 2020, Regional Refugee Coordinator for the South Sudan,p.7 , available from: https://www.unhcr.org/5c330cf34.pdf, consulted on :12/12/2020.

400. Chaloka BEYANI, "Report of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons, ***Human Rights Council***", available from: A/HRC/26/33/Add.3, retrieved :12 May2021.

401. Constitutional history of South Sudan ,***Constitutionnet : Supporting constitution Builders Globally***, (10/3/2016) ,available from

: http://constitutionnet.org/country/constitutional-history-south-sudan ,retrieved : (27/01/2020).

402. CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX,TRANSPARENCY INTERNATIONAL/ THE GLOBAL COALITION AGAINST CORRUPTION available from:HTTPS://WWW.TRANSPARENCY.ORG/EN/CPI/2019/INDEX/SSD, retrieved :07/02/2022.

403. ***Departement of International Trade***, This factsheet provides the latest statistics on trade and investment between the UK and South Sudan, 18 May 2022, available from: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/1075537/south-sudan-trade-and-investment-factsheet-2022-05-18.pdf, retrieved : 25/05/2022.

404. Fund for Peace , Fragile states index 2019, Availble from: https://fundforpeace.org ,retrieved : (04/07/2020).

405. Giuseppe Caramazza ," Sud-Soudan: la naissance d'une nation", disponible sur : www.misna.org/uploads/sudsudannascitanazione-fr.pdf , consulter :23/11/2019.

406. ***International Monetary Fund a Iinternational Develppment Association*** ," Republic of South Sudan: Joint Bank-Fund Debt Sustainability Analysis—Update 2019," available from:https://documents1.worldbank.org/curated/en/778011561648036805/pdf/South-Sudan-Joint-Bank-Fund-Debt-Sustainability-Analysis-2019-Update.pdf, retrieved :02//02/2021.

407. JOSEPH LIU," Religious Diversity Index Scores by Country ," *Pew Research Center, Religious Diversity Index* , APRIL 4, 2014, available from: https://www.pewforum.org/2014/04/04/religious-diversity-index-scores-by-country/ ,on :21/12/2020.

408. Katie Smith and Liesbet ," South Sudan‘s Road to Peace: High Stakes for Its Children, " brookings February 2014, Availble from: https://www.brookings.edu/blog/education-plus-development/2014/02/03/south-sudans-road-to-peace-high-stakes-for-its-children , retrieved :28/07/2021.

409. La liste des 100 pays les plus corrompus, Escale de nuit**,,**08/02/2019 ,disponible sur: https://escaledenuit.com/la-liste-des-100-pays-les-plus-corrompus/,03/07/2020.

410. Lukong Stella SHulika and Nwabufo Okeke Uzodika ,"Inter – Ethnic Conflict in South Sudan : a Challenge to Peace ," ***Conflicts Tends*** ,p p .24-30 availble from :https://www.chathamhouse.org (18.01.2019).

411. Matthew Pritchard; Aly Verjee, "South Sudan: From 10 States to 32 States and Back Again :What lessons can be taken from South Sudan's experience of boundary and state management?,***united states institute of peace***, March 1, 2021, available from: https://www.usip.org/publications/2021/03/south-sudan-10-states-32-states-and-back-again, retrieved :20/03/2021.

412. Robert O. Collins , South Sudan,BRITANNICA, Availble from:https://www.britannica.com/place/South-Sudan ,retrieved : (16/10/2020).

413. Silje Aslaksen," Corruption and Oil: Evidence from Panel Data," available from: https://www.sv.uio.no/econ/personer/vit/siljeasl/corruption.pdf , retrieved: 06/01/2022.

414. South Sudan International Religious Freedom Report , South Sudan Council of Churches (SSCC),2018,p.2, Availble from: https://sscchurches.org/ ,retrieved :23/10/2020.

415. south sudan demographics profile 2017, available from: www.indexmundi.com/south_sudan/demographics_profile.html, on :12/12/2020.

416. ***United States Institute for Peace***," Constitution Making in Sudan and South Sudan: Constitution Making and Rule of Law in the Two Sudans," (June2013). available from: http://www.usip.org/programs/projects/constitution-making-in-sudan-and-south-sudan,retrieved : (27/01/2020).

الفهرس

مقدمة.....1

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لعملية بناء الدولة.....16

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي لعملية بناء الدولة.....18

المطلب الأول : مفهوم الدولة وأركانها.....18

الفرع الأول : مفهوم الدولة.....18

الفرع الثاني : أركان الدولة 26

المطلب الثاني : مفهوم عملية بناء الدولة والمفاهيم المتقاربة.....28

الفرع الأول : مفهوم بناء الدولة.....29

الفرع الثاني: المفاهيم المتداخلة مع مفهوم بناء الدولة.....35

المبحث الثاني : فواعل وأسس بناء الدولة وأهدافها.....43

المطلب الأول : الفواعل الأساسية في عملية بناء الدولة 43

الفرع الأول : المؤسسة الدستورية.....43

الفرع الثاني : المؤسسة البيروقراطية 44

الفرع الثالث : المؤسسة العسكرية.....45

الفرع الرابع : وسائل الإعلام والمجتمع المدني.....46

الفرع الخامس : البعد الإقليمي والدولي لعملية بناء الدولة.....47

المطلب الثاني : أسس ومجالات بناء الدولة.....48

الفرع الأول : التسوية السياسية.....49

الفرع الثاني : الوظائف المرتبطة ببقاء واستمرارية الدولة.....51

الفرع الثالث: الوظائف المرتبطة بتوقعات الشعب.....52
المطلب الثالث: أهداف بناء الدولة.....54
الفرع الأول : البعد السياسي – الأمني 54
الفرع الثاني: البناء الاقتصادي.....59
الفرع الثالث : البعد الاجتماعي – الثقافي.....61
المبحث الثالث : التأصيل النظري لدراسة عملية بناء الدولة.....66
المطلب الأول : الاقترابات على مستوى البناء الاقتصادي.....66
الفرع الأول : المنظور التنموي ودراسة التحديث والتنمية السياسية.....66
الفرع الثاني :اقتراب التبعية.....69
المطلب الثاني : الاقترابات على مستوى البناء السياسي.....71
الفرع الأول : اقتراب الكوربوراتية (التعاضدية).....71
الفرع الثاني: اقتراب تقاسم السلطة.....72
المطلب الثالث : الاقترابات على مستوى البناء الاجتماعي.....75
الفرع الأول : نظرية الصراع الاجتماعي طويل الأمد.....75
الفرع الثاني : اقتراب علاقة الدولة و المجتمع.....79
الفصل الثاني: : البعد التاريخي والاجتماعي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان.....83
المبحث الأول :البعد التاريخي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان.....85
المطلب الأول :التعريف بدولة جنوب السودان.....85
الفرع الأول :الخصائص الطبيعية لدولة جنوب السودان.....86
الفرع الثاني: موقع جنوب السودان بالنسبة لدول الجوار.....88
الفرع الثالث: الواقع الديمغرافي.....91

الفرع الرابع: الأهمية الجيواستراتيجية لدولة جنوب السودان.....91

المطلب الثاني : أثر السياق التاريخي على عملية بناء الدولة في جنوب السودان قبل الانفصال.....92

الفرع الأول : أزمة جنوب السودان خلال المرحلة الاستعمارية.....93

الفرع الثاني : أزمة جنوب السودان بين الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية 96

المطلب الثاني : أثر السياق التاريخي على عملية بناء الدولة في جنوب السودان بعد الانفصال.....102

الفرع الأول : اتفاقية السلام الشامل والفترة الانتقالية.....103

الفرع الثاني : الاستفتاء في الجنوب السوداني وخيار الانفصال 106

المبحث الثاني : البعد الاجتماعي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان.....109

المطلب الأول : البناء الاجتماعي بجنوب السودان.....109

الفرع الأول : التركيبة القبلية لمجتمع جنوب السودان 110

الفرع الثاني :التعددية اللغوية في جنوب السودان 123

الفرع الثالث : المعتقدات الدينية في جنوب السودان.....128

المطلب الثاني : أزمات البناء الاجتماعي في جنوب السودان.....134

الفرع الأول :أزمة الاندماج الوطني و بناء هوية مشتركة.....134

الفرع الثاني : النزاعات الاجتماعية وتأثيرها على عملية بناء الدولة.....139

الفرع الثالث : أزمة المواطنة بين معضلة الانتماء ومناطق التماس الاجتماعي.....153

الفصل الثالث:البعد السوسيو اقتصادي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان.....165

المبحث الأول: البعد السياسي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان.....167

المطلب الأول : البناء السياسي في جنوب السودان.....167

الفرع الأول : البناء الدستوري في جنوب السودان.....168

الفرع الثاني :البناء المؤسساتي في جنوب السودان.....175

المطلب الثاني : أزمات البناء السياسي في جنوب السودان.....199

الفرع الأول : هيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان 199

الفرع الثاني : ضعف الأحزاب السياسية في عملية بناء الدولة 205

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني في عملية بناء الدولة بجنوب السودان.....212

الفرع الثالث : النزاع على السلطة وتأثيره على عمليه بناء الدولة 216

الفرع الرابع : غلبة الطابع العسكري على الحياة السياسية.....230

المبحث الثاني : البعد الاقتصادي ومعضلة البناء التنموي في جنوب السودان....233

المطلب الأول : البناء الاقتصادي بجنوب السودان.....233

الفرع الأول : طبيعة البنية الاقتصادية في جنوب السودان.....233

الفرع الثاني : الطبيعة الريعية للدولة في جنوب السودان.....235

الفرع الثالث : التنمية الزراعية في جنوب السودان.....243

المطلب الثاني :أزمات البناء التنموي بجنوب السودان.....247

الفرع الأول : الأزمة الإقتصادية وتراجع إنتاج النفط.....247

الفرع الثاني : أزمة الفساد وتأثيرها على البناء التنموي.....254
الفرع الثالث: أزمات التنمية البشرية بجنوب السودان.....260
الفرع الرابع : أزمة الأمن الغذائي.....269
الفصل الرابع : البعد الأمني والخارجي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان والأفاق المستقبلية.....274
المبحث الأول : البعد الأمني ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان.....276
المطلب الأول: المعضلة الأمنية المجتمعية و عسكرة الصراع في جنوب السودان.....276
الفرع الأول : المعضلة الأمنية بجنوب السودان.....276
الفرع الثاني: الميلشيات المسلحة في جنوب السودان.....278
الفرع الثالث: انتشار الأسلحة في جنوب السودان.....282
المطلب الثاني: تفشي العنف وتحدي إصلاح القطاع الأمني.....286
الفرع الأول : تفشي العنف في جنوب السودان.....286
الفرع الثاني : تحدي إصلاح القطاع الأمني.....292
الفرع الثالث: مشكلة اللاجئين في جنوب السودان.....293
المبحث الثاني:البعد الخارجي ضمن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان.....296
المطلب الأول : الأدوار الإقليمية في عملية بناء الدولة.....296
الفرع الأول: علاقة السودان بدولة جنوب السودان ودورها في عملية بناء الدولة.....297
الفرع الثاني : الأدوار الإقليمية في عملية بناء الدولة.....312
الفرع الثالث : دور المنظمات الإقليمية في عملية بناء السلام بجنوب السودان.....320
المطلب الثاني: الأدوار الدولية في عملية بناء الدولة.....323

الفرع الأول : تغلغل الكيان الصهيوني في جنوب السودان.....323
الفرع الثاني : دور القوى الدولية في عملية بناء الدولة بجنوب السودان.....329
الفرع الثالث : دور الأمم المتحدة في عملية بناء السلام.....363
المبحث الثالث : مستقبل بناء الدولة في جمهورية جنوب السودان.....393
المطلب الأول: سيناريو إستمرار الإنفلات الأمني والتشرذم السياسي.....393
المطلب الثاني: سيناريو نجاح عملية بناء الدولة 341
المطلب الثالث : سيناريو فشل الأنظمة في عملية بناء الدولة وقيام الحرب الأهلية الشاملة...343
خاتمة 347
قائمة الجداول والأشكال والخرائط.....349
قائمة الملاحق.....354
قائمة المراجع.....370
الفهرس.....480
الملخص باللغة الإنجليزية.....414

Abstract:

This dissertation entitled" the problematic of state building in southern sudan from 2005-2019"in order to study the various challenges facing the parties within to the political process.

Historical :the Conflict in the Republic of South Sudan, that was and still a Complicated african Phenomenon in Terms of the Conflict and the Infinite Wars, This situation has resulted in a total inability of state functions to fulfill its obligations to citizens to provide various services ,The study found that political conflict is one of the biggest obstacles to the building state in south sudan this is the process that you have to be through a comprehensive methodology that takes into account the various needs of the components of the society of South Sudan, as well as establishes an effective political and social engineering, and limit the spread of military militias, and armed violence.

THe social challenge is the mismanagement of multi-ethnic with the unequal distribution of power among different ethnic groups, have contributed directly to the Fuilure to the national identity built In southern Sudan.
Economic weakness*:* South Sudan suffers from widespread poverty, unemployment, inflation, and weak health and education services. This is due to the government's weak performance in managing the economic sector, excessive dependence on the oil sector, and the spread of corruption in various sectors.

Security demension ; is concerned with the different threats that distabilized the security in Southern Sudan, such as the social security dilemma, the security threats, armed militias and organised crime.

As for the external dimension, a group of states such as Kenya and Uganda play a prominent role in the process of building the state and supporting peace and stability processes in South Sudan, We can also mention the international role the prominent of Israel andUnited States of America, this is to serve its interests.

University of Algiers 3
Faculty of Political Sciences and International Relations
Department of Political Sciences and International Studies

THE Problematic of State Building in Southern Sodan (2005-2019)

Thesis Submitted in Accordance with the Requirements for the Degree
Doctor of Political Sciences
Option: African Studies

Submitted by:

Sonia Messaoudi

Supervised by:

Dr.Naima Bouranene

2022c/1943h